



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية



اتجاهات التنمية في العالم العربي بين النظرية والواقع

دراسة تحليلية لأبعاد التنمية الاجتماعية - حالة الجزائر -

الفترة 1962 إلى 2022

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
شوقي قاسمي	أ.دكتور	بسكرة	رئيسا
عبد العالي دبله	أ.دكتور	بسكرة	مشرفا ومقررا
ميدني شايب ذراع	أ.دكتور	بسكرة	عضوا مناقشا
بن سليم حسين	أ.دكتور	الأغواط	عضوا مناقشا
أحمد دلاسي	أ.دكتور	الأغواط	عضوا مناقشا
بلعادي ابراهيم	أ.دكتور	قالمة	عضوا مناقشا

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد:

عبد العالي دبله

أحمد عبد الناصر تري

السنة الجامعية 2025/2026

شكر وعرفان

الشكر لله أولا الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف دبله عبد العالي على كل

ما قدمه لي من دعم معنوي و توجيهات قيمة

أشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة

أطروحتي

كما أتقدم بالشكر للأستاذ بن عيسى رابح الذي لم يبخل علي

بتوجيهاته القيمة

أحمد عبد الناصر تركي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكرو عرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص الدراسة	
مقدمة.....أ-ج	
الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة	
أولا : تحديد الإشكالية.....5	
ثانيا: فرضيات الدراسة.....9	
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.....10	
رابعا: أهمية الدراسة.....11	
خامسا: أهداف الدراسة.....12	
سادسا: مفاهيم الدراسة.....13	
سابعا: المنهج المعتمد.....22	
ثامنا: الدراسات السابقة.....22	
تاسعا: صعوبات الدراسة.....49	
خلاصة الفصل.....50	
الفصل الثاني: مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في العالم العربي	
تمهيد.....52	
أولا: تفكيك مفهوم التنمية الاجتماعية وبعض المفاهيم المتعلقة بها.....52	
1- مفهوم التنمية 53	
2- مفهوم التنمية الاجتماعية وأهدافها 56	
3- تطوّر مفهوم التنمية.....58	
4- بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية.....63	
ثانيا: المقاربات النظرية في التنمية 66	
1- اتجاه التحديث.....66	
2- اتجاه التبعية.....74	
3- نظرية البديل الحضاري.....79	

84.....	ثالثا: النموذج التنموي في الدول العربية.....
85.....	1- النموذج التنموي في الستينات و السبعينات من القرن العشرين.....
86.....	2- النموذج التنموي في الثمانينات و التسعينات.....
87.....	3- النموذج التنموي مع بداية الألفية الثالثة.....
98.....	رابعا: التجربة التنموية المصرية نموذجا.....
90.....	1- المرحلة الأولى 1952-1805.....
91.....	2- المرحلة الثانية 1973-1952.....
94.....	3- المرحلة الثالثة 2010-1973.....
97.....	4- المرحلة الرابعة انطلاقا من سنة 2014.....
98.....	خامسا: عوائق التنمية في العالم العربي.....
99.....	1- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية.....
100.....	2- مفهوم التنمية التقليدي و النموذج المرتبط به.....
101.....	3- التبعية للنظام العالمي.....
102.....	4- ضعف القاعدة البشرية و أثره السلبي على التنمية.....
104.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: النموذجُ التنمويُّ في الجزائر من 1962-2022	
106.....	تمهيد.....
107.....	أولا: وضعية المجتمع الجزائري غداة الاستقلال.....
107.....	1- الوضعية الاقتصادية.....
109.....	2- الوضعية الاجتماعية.....
110.....	3- الوضعي الصحية.....
112.....	4- الوضعية التعليمية.....
113.....	ثانياً: النموذج التنموي الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.....
113.....	1- المرجعية الإيديولوجية للإستراتيجية التنموية.....
113.....	2- مرحلة التسيير الذاتي
132.....	3- مرحلة التخطيط في ظل الاقتصاد الموجّه 1989-1967.....
138.....	ثالثا: النموذج التنموي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1999-1990.....
141.....	رابعا: النموذج التنموي الجزائري في بداية الألفية الثالثة.....
142.....	1- تحديات التنمية مع بداية الألفية.....
143.....	2- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2000).....
106.....	3- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005).....

144.....	4- برنامج توظيف النمو (2010-2014).....
146.....	5- البرنامج الخماسي (2015-2019).....
147.....	6- مخطط الانعاش الاقتصادي 2020-2024.....
148.....	7- تقييم النموذج التنموي من حيث النتائج و التحديات.....
150.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الرابع: التشغيل و البطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق	
154.....	تمهيد.....
155.....	أولاً: مقارنة نظرية في التشغيل و البطالة.....
155.....	1- الإطار المفاهيمي للبطالة.....
159.....	2- التشغيل وبعض القضايا المتعلقة به.....
162.....	3- النظريات المفسّرة للتشغيل.....
164.....	ثانياً: سياسات التشغيل في ظل الاقتصاد الموجّه 1962-1989.....
165.....	1- مرحلة التسيير الذاتي 1962-1966.....
168.....	2- المخطط الثلاثي 1967-1969.....
170.....	3- المخطط الرباعي الأول 1970-1973.....
172.....	4- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.....
174.....	5- المرحلة التكميلية 1978-1979.....
175.....	6- المخطط الحماسي الأول 1980-1984.....
177.....	7- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.....
179.....	8- تقييم عام لمرحلة الاقتصاد الموجّه 1962-1989.....
183.....	ثالثاً: سياسة التشغيل ووضعية البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999.....
186.....	رابعاً: سياسة التشغيل ووضعية البطالة في الألفية الثالثة.....
186.....	1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....
187.....	2- البرنامج التكميلي 2005-2009.....
188.....	3- برنامج دعم النمو 2010-2014.....
189.....	4- مرحلة تجدد الأزمة الاقتصادية 2015-2019.....
191.....	5- التشغيل و وضعية البطالة 2019-2024.....
192.....	6- خصائص و مميزات البطالة و الشغل
200.....	خامساً: برامج و أجهزة التشغيل و دورها في الحد من مستوى البطالة.....
200.....	1- آليات التشغيل المرتكزة على دعم العمل المأجور.....
204.....	2- برامج التشغيل المرتكزة على دعم المبادرات المقاولاتية.....

3-عوائق و تحديات التشغيل في الجزائر.....	206
خلاصةُ الفصل.....	209
الفصلُ الخامسُ: مكانةُ التعليم في النموذج التنمويّ الجزائريّ	
تمهيد.....	211
أولاً: الإطار التاريخي لمسار المنظومة التربوية في الجزائر.....	211
1-مفهوم التعليم و وضعيته بعد الاستقلال.....	212
2-مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر.....	213
ثانياً: تقييم أداء المنظومة التربوية في الجزائر.....	223
1-التقييم الكميّ لأداء المنظومة التربوية.....	223
2-التحليل النوعي لأداء المنظومة التربوية.....	231
ثالثاً: مكانة التعليم العالي في المراحل التنموية المختلفة.....	240
1-مفهوم الجامعة و أهداف التعليم الجامعي.....	240
2-مراحل تطوّر التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال.....	241
3-التقييم الكميّ لأداء التعليم العالي في الجزائر.....	245
4-التحوّلات النوعية في قطاع التعليم العالي.....	248
5-التحدّيات التي تواجه التعليم العالي.....	250
رابعاً: التكوين المهني في الجزائر.....	251
1-تعريف التكوين المهني و أهدافه.....	251
2-تطوّر التكوين المهني في الجزائر.....	253
3-رصد إنجازات التكوين المهني.....	255
4-مشكلات واختلالات التكوين المهني.....	257
خلاصةُ الفصل.....	260
الفصلُ السادسُ: السياسةُ السكنيةُ في الجزائر	
تمهيد.....	262
أولاً: مدخل للسياسة السكنية في الجزائر.....	263
1-بعض المفاهيم المتعلقة بالسكن.....	263
2-أهمية السكن.....	265
3-الأهداف العامة للسياسة السكنية.....	266
4-مكانة السكن في المواثيق الجزائرية.....	268
ثانياً: الإطار التاريخي لتطوّر السياسة السكنية في الجزائر.....	270
1-وضعية قطاع السكن في الجزائر بعد الاستقلال.....	270

270.....	2-السياسة السكنية في ظل النظام الاشتراكي 1962-1989
283.....	3-السياسة السكنية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999
288.....	4-السياسة السكنية مع بداية الألفية الثالثة 2000-2024
296.....	ثالثا: الصيغ السكنية وآليات التسيير و التمويل
297.....	1-الصيغ السكنية في الجزائر
300.....	2-مؤسسات تمويل المشاريع السكنية
302.....	3-مؤسسات وهيئات التسيير العقاري
304.....	رابعا: صعوبات ومعوقات السياسة السكنية في الجزائر
308.....	خلاصة الفصل

الفصل السابع: مكانة الصحة في النموذج التنموي الجزائري

311.....	تمهيد
312.....	أولا: مقارنة نظرية حول الصحة والتنمية المستدامة
312.....	1-بعض المفاهيم المتعلقة بالصحة
314.....	2-معايير تقييم النظم الصحية
316.....	ثانيا: السياسة الصحية في الجزائر في الفترة 1962-2000
317.....	1-المنظومة الصحية في الفترة 1962-1974
323.....	2-المنظومة الصحية في الفترة 1974-2000
329.....	ثالثا: السياسة الصحية في الجزائر في الفترة 2000-2025
329.....	1-ملامح السياسة الصحية في الجزائر
330.....	2-تطور أهم المؤشرات الصحية للفترة 2000-2025
345.....	3-دور القطاع الخاص في المنظومة الصحية
348.....	4-إنجازات واختلالات المنظومة الصحية الجزائرية
351.....	خلاصة الفصل
352.....	النتائج العامة
364.....	مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
373.....	خاتمة
379.....	قائمة المراجع

فهرسُ الجداول

الرقمُ	عنوانُ الجدولِ	الصفحةُ
1.	توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي 1969-1967	126
2.	توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول 1973-1970	128
3.	توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	131
4.	يوضّح توزيع الاستثمارات في المرحلة التكميلية 1979-1978	132
5.	يُبيّن توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول 1984-1980	134
6.	يُبيّن توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني 1989-1985	136
7.	تطوّر مؤشرات التشغيل للفترة 1969-1966 الوحدة بالألف	169
8.	عدد مناصب العمل المستحدثة خلال المخطط الثلاثي 1969-1967	169
9.	عدد مناصب العمل المستحدثة خلال المخطط الرباعي الأول 1973-1970	171
10.	عدد مناصب العمل المستحدثة في المخططين الثلاثي و الرباعي الأول	171
11.	عدد مناصب العمل المستحدثة في المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	172
12.	حجم التشغيل و معدل البطالة في المخططات الثلاثة (الثلاثي والرباعيين)	173
13.	حجم التشغيل و معدل البطالة في البرنامج التكميلي 1979-1978	174
14.	عدد المناصب المستحدثة حسب القطاعات بين 1984-1980	176
15.	حجم التشغيل و معدل البطالة بين 1984-1980	177
16.	حجم التشغيل و معدل البطالة بين 1989-1985	178
17.	عدد المناصب المستحدثة حسب القطاعات في الفترة 1989-1985	179
18.	معدل البطالة وحجم التشغيل خلال الفترة 1989-1967	179
19.	معدل البطالة و حجم التشغيل في الفترة 2000-1990	184
20.	عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1998-1994	186
21.	معدل البطالة في الفترة 2004-2001	187
22.	معدل البطالة في الفترة 2009-2005	188
23.	معدل البطالة في الفترة 2014-2010	189
24.	معدل البطالة في الفترة 2019-2015	190
25.	مناصب الشغل المستحدثة لمختلف أجهزة التشغيل بين 2018-2014	191
26.	معدل البطالة في الفترة 2024-2020	191
27.	توزيع البطّالين حسب فئات السن خلال الفترة 2019-2000	193
28.	توزيع البطّالين حسب الجنس خلال الفترة 2024-2000	195
29.	توزيع نسبة البطالة حسب المنطقة الجغرافية	196

197	معدل البطالة حسب المستوى الدراسي خلال 2000-2017	30.
199	تطور المشتغلين في القطاع الرسمي و غير الرسمي في الفترة 2003-2016	31.
223	تطور النسبة المئوية للتلميذ حسب الجنس خلال 1965-2016	32.
224	تطور نسبة الأمية في الجزائر (1966-2023)	33.
226	تطور الأمية بين المناطق (الريفية، الحضرية) و حسب الجنس (ذكر، أنثى)	34.
227	تحليل تطور المؤسسات التعليمية في الجزائر 1962-2022	35.
228	تطور التأطير التربوي حسب الأطوار التعليمية خلال 1963-2019	36.
229	عدد المعلمين موزعين حسب الجنسية (جزائريين، أجنب)	37.
230	تطور عدد تلاميذ و أساتذة التحضيري خلال 2017-2022	38.
235	نسب النجاح في الامتحانات الرسمية خلال 1963-2025	39.
237	نسبة المتسربين من الدراسة حسب المستوى الدراسي والجنس	40.
246	تطور عدد الطلبة خلال الفترة 2012-2025	41.
247	تطور عدد الأساتذة ونسبة التأطير خلال 2012-2025	42.
247	تطور عدد المؤسسات الجامعية خلال الفترة 2012-2025	43.
256	تطور عدد مؤسسات التكوين المهني خلال (2000-2018)	44.
257	تطور عدد المكوّنين والمتكوّنين و معدل التأطير	45.
272	وضعية المشاريع السكنية خلال الفترة 1967-1969	46.
273	وضعية المشاريع السكنية خلال 1970-1973	47.
274	وضعية المشاريع السكنية خلال 1974-1977	48.
275	وضعية المشاريع السكنية خلال 1980-1984	49.
277	وضعية المشاريع السكنية خلال 1985-1989	50.
279	تطور الوضعية السكنية خلال الفترة 1962-1990	51.
279	معدل إشغال السكن في الفترة 1962-1989	52.
280	تطور عدد السكنات (الهش، التقليدي، الجماعي) خلال الفترة 1962-1989	53.
283	المشاريع السكنية المنجزة خلال الفترة 1990-1999	54.
285	العجز المسجل في قطاع السكن خلال الفترة 1990-1999	55.
286	وضعية السكن الهش والتقليدي في الفترة 1990-1998	56.
287	معدل إشغال السكن (TOL) خلال الفترة 1990-1999	57.
288	الوحدات السكنية المنجزة خلال 2001-2004	58.
290	تطور إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2005-2009	59.
291	تطور إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2010-2014	60.

292	تطوّر إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2015-2018	.61
294	إنجاز مختلف الصيغ السكنية خلال الفترة 2019-2023	.62
295	الوحدات السكنية المنجزة خلال الفترة 2001-2023	.63
295	تطوّر ميزانية قطاع السكن إلى إجمالي الميزانية العامة للدولة 2001-2019	.64
296	تطوّر معدّل إشغال السكن TOL خلال الفترة 2000-2024	.65
301	البنوك العمومية والخاصة الداعمة لقطاع السكن	.66
319	تطوّر بعض الأمراض (المعدية) ذات التبليغ الإجباري	.67
320	تطوّر عدد الأطباء و عدد السكان خلال الفترة 1962-1974	.68
321	تطوّر عدد الصيادلة و عدد السكان لكل صيدلي خلال الفترة 1963-1974	.69
322	تطوّر جراحى الأسنان في الفترة 1963-1974	.70
322	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الفترة 1962-1975	.71
324	تطوّر عدد الأطباء والصيادلة و جراحى الأسنان في الفترة 1974-2000	.72
325	تطوّر المنشآت القاعدية الصحية في الفترة 1974-2000	.73
326	تطوّر عدد الأسرة بالمستشفيات خلال الفترة 1974-2000	.74
327	تطوّر معدّل الإنفاق على الصحة خلال 1973-2000	.75
328	تطوّر العمر المتوقع عند الولادة في الفترة 1975-1999	.76
331	تطوّر نسبة الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2025	.77
332	تطوّر حجم التغطية البشرية الصحية في الفترة 2001-2020	.78
333	تطوّر الهياكل الصحية القاعدية خلال الفترة 2000-2020	.79
335	تطوّر متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة 2000-2023	.80
336	تطوّر معدل وفيات الأطفال والأمهات و نسبة الولادات التي تتم وفق طاقم مؤهل	.81
336	تطوّر بعض الأمراض المتنقلة ذات التبليغ الإجباري في الفترة 2005-2023	.82
339	عدد السكان المصابين بأول مرض مزمن حسب الجنس سنة 2019	.83
339	تطوّر التكفل بمرضى المخدرات في مراكز علاج الإدمان 2019-2022	.84
340	نسبة السكان المتحصّلين على مياه شرب آمنة	.85
341	تطور بعض المؤشرات الديمغرافية في الفترة 2000-2025	.86
343	توزيع الهياكل العمومية الاستشفائية بين مختلف جهات الوطن	.87
344	توزيع الأطباء الأخصائيين في القطاع العمومي لبعض الولايات سنة 2015	.88
346	عدد الأطباء حسب القطاع (الخاص، العمومي) في الفترة 2012-2016	.89
347	تطور المنشآت القاعدية التابعة للقطاع الخاص في الفترة 2012-2018	.90

فهرسُ الأشكالِ

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	البطالة والتشغيل خلال الفترة 1967-1989.....	180
02	التشغيل والبطالة خلال 1990-1999.....	185
03	توزيع البطّالين حسب المرحلة العمرية في الفترة 2000-2019.....	194
04	تطوّر توزيع البطّالين حسب الجنس في الفترة 2000-2024.....	195
05	توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية في الفترة 2000-2017.....	196
06	المستوى التعليمي للبطّالين خلال 2010-2017.....	198
07	تطوّر المشتغلين في القطاع الرسمي وغير الرسمي خلال (2003-2016).....	199

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة المكانة التي تحتلها التنمية الاجتماعية في النموذج التنموي الجزائري، من خلال تسليط الضوء على السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية، في قطاعات: التشغيل و التعليم والسكن والصحة، ومن أجل الاجابة على إشكالية الموضوع، تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي رئيسي، حيث سمح هذا المنهج برصد تطوّر سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال، من خلال وصف الخطوط الكبرى للتوجهات التنموية، ثم تحليل مدى ملائمتها مع حاجيات المجتمع وأهداف التنمية في الجزائر، و قد أُعْتُمِدَ في تحليل هذه السياسات على جملة من الوثائق الرسمية مثل: المخططات التنموية، وتقارير الهيئات الحكومية، إلى جانب الدراسات الأكاديمية، والتقارير الدولية ذات المصدقية، بهدف ضمان مقارنة شاملة ومتكاملة لموضوع الدراسة.

و قد توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يحتل التشغيل مكانة هامة في النموذج التنموي الجزائري، وقد اختلفت سياسات التشغيل عبر المراحل التنموية، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة خاصة مع بداية الألفية الثالثة ، عن طريق استحداث برامج تشغيل مختلفة، إلا أنها أخفقت في الحدّ من مشكلة البطالة، بسبب تغليب الجانب الاجتماعي على الفاعلية الاقتصادية و هيمنة المقاربة الظرفية على حساب الرؤية الإستراتيجية للتشغيل.
- ✓ كما شهد قطاع التعليم في الجزائر تطوّرًا كمّيًا ملحوظًا منذ الاستقلال، حيث استطاعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال أن تُحدِثَ القطيعة مع النظام التعليمي الموروث من الحقبة الاستعمارية و تحرز تقدّمًا على مستوى المؤشرات الكميّة، إلا أنّ السياسات التعليمية لا زالت تعاني من ضعف في جودة التعليم، ولم تنجح في تحقيق انسجام فعلي بين مخرجات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ما أثر سلبًا على فعاليتها كأداة للتنمية.
- ✓ وقد عرف قطاع السكن في السنوات الأولى للاستقلال وتيرة بطيئة في الإنجاز، بسبب ضعف التمويل و وجود عدد كبير من السكنات الشاغرة التي تركها الفرنسيون عند مغادرتهم الجزائر، لكن سرعان ما بدأت تلوح أزمة السكن بسبب هجرة السكان نحو المدن والانفجار السكاني السريع، وقد حاولت الدولة الجزائرية تلبية الطلب المتزايد على السكن، لكن العجز في السكن استمر في الزيادة إلى غاية بداية الألفية الثالثة، حيث استغلّت الدولة الجزائرية زيادة المداخيل، في إنجاز مشاريع سكنية كبيرة و متنوعة كان للقطاع الخاص نصيب في إنجازها، حيث تمّ إنجاز أكثر من خمسة ملايين وحدة سكنية خلال الفترة 2000-2024، وبالرغم من هذه الإنجازات، فإنّ الدولة لم تنجح في القضاء على أزمة السكن بشكل نهائي بسبب طغيان المقاربة الكميّة على حساب المقاربة النوعية.

✓ ورثت الجزائر بعد الاستقلال منظومة صحّية ضعيفة، حيث كانت تتركّز الخدمات الصحية في المدن الكبرى فقط، عاملةً على تحسين المؤشرات العامة للصحة العمومية، و قد حققت تطوُّراً ملحوظاً على مستوى الرعاية الصحية، غير أنّ استمرار الفوارق الجهوية وضعف جودة الخدمات قد حدّ من أثر هذه السياسة على العدالة الصحية وتحقيق التغطية الفعلية لكافة المواطنين.

✓ عموماً احتلت التنمية الاجتماعية مكانة هامة من حيث الخطاب والبرامج في النموذج التنموي الجزائري، إلا أنّ تجسيدها من الناحية العملية واجه صعوبات عديدة حالت دون تحقيق كلّ أهدافها، ما أدّى إلى استمرار بعض الاختلالات الاجتماعية، رغم حجم الاعتمادات المالية المخصّصة والمجهودات المبذولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية، التشغيل، التعليم، السكن، الصحة، النموذج التنموي الجزائري.

Abstract

This study seeks to examine the position of social development within the Algerian developmental model by analyzing the public policies implemented in the fields of employment, education, housing, and health. To address the research problem, the descriptive analytical method was adopted as the most appropriate framework for tracing the trajectories of social development policies since independence. This approach enabled both a description of the major developmental orientations and an analysis of their consistency with societal needs and national development objectives. The analysis drew upon a range of official documents, such as development plans and governmental reports, in addition to academic studies and credible international reports, thereby ensuring a comprehensive and integrated perspective on the subject.

: The findings revealed the following

- Employment occupies a significant place in the Algerian developmental model. However, its policies have varied across different historical phases. Despite the introduction of several employment programs in the early 2000s, these initiatives failed to reduce unemployment due to the predominance of social considerations over economic efficiency, and the prevalence of short-term approaches at the expense of strategic visions.
- Education has witnessed substantial quantitative expansion since independence, allowing the state to sever ties with the colonial educational system and achieve notable progress in quantitative

indicators. Nevertheless, educational policies still suffer from structural shortcomings, including poor quality and the lack of effective alignment between educational outputs, development requirements, and labor market demands. This misalignment has undermined the effectiveness of education as a strategic tool for social and economic development.

- The housing sector in Algeria experienced a slow pace of construction in the immediate post-independence years, owing to limited financial resources and the presence of vacant housing units left behind by French settlers. However, rapid demographic transformations particularly rural-to-urban migration and population explosion soon led to a severe housing crisis. Despite the state's efforts to meet growing demand, the housing deficit persisted until the early 2000s, when rising oil revenues were channeled into large-scale and diversified housing programs involving both the public and private sectors. More than five million housing units were built between 2000 and 2024. Yet, the housing crisis remained unresolved due to the dominance of a quantitative approach over qualitative considerations related to housing quality and socio-urban needs.
- Following independence, Algeria inherited a healthcare system with limited coverage concentrated in major cities. Although health indicators improved and access to services expanded, persistent regional disparities and weak quality of care constrained the achievement of comprehensive health equity.

In conclusion, social development has occupied a central position in both discourse and programs within the Algerian developmental model. However, its practical implementation has faced multiple challenges that prevented the full realization of its objectives, leaving several social imbalances unresolved despite .the substantial financial allocations and efforts undertaken

Keywords : Social Development, Employment, Education, Housing, Health, .Algerian Development Model

مقدمة

مقدّمة :

يُعدّ مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع التنموي، إذ لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، وإنما ينفّث على مجالات أكثر تعقيداً وحيوية: كالتعليم، والصحة، والسكن، والتشغيل، بوصفها مؤشرات مركزية لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي، وفي السياق الجزائري، تكتسي دراسة هذا المفهوم أهمية خاصة، نظراً لما تشهده البلاد من تحولات ديموغرافية، وتحديات سياسية، واختلالات اجتماعية، وتقلّبات اقتصادية، جعلت من مقارنة التنمية مسألة متعددة الأبعاد ومتشابكة المداخل، ويمثّل تحليل المسار التاريخي للتنمية الاجتماعية في الجزائر، بمختلف مراحلها، مدخلاً أساسياً لفهم بنية التحوّل الاجتماعي ومحدداته، كما يتيح الكشف عن مظاهر القوة ومواطن القصور في السياسات العمومية المنتهجة، فهذا التحليل لا يكتفي بتشخيص الواقع، وإنما يساهم في تفسير تفاوت مستويات التنمية داخل المجتمع، ويبرز كميّات التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات ضمن سياقات محلية ووطنية متغيرة، وتأسيساً على ذلك، فمسألة إعادة التفكير في مفهوم التنمية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي نقدي يُمكن من اقتراح بدائل وإستراتيجيات أكثر نجاعة، تُراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وتقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، بما يعزّز من فرص التقدّم على سلّم الرقي الحضاري.

ولقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال الكثير من التحديات الناتجة عن التّركّة الثقيلة للحقبة الاستعمارية، فكان لزاماً على صانعي القرار رسم خطط تنموية واضحة، تُحدِثُ قطيعة مع الموروث الاستعماري وتغييرات في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث ينقل الدولة الفتية إلى مصاف الدول المتقدمة، و يللم جراح الشعب الجزائري الذي أنهكته مئة وثلاثون سنة من التدمير المادي والمعنوي مختومة بسياسة الأرض المحروقة التي انتهجها المستعمر خلال الثورة التحريرية الكبرى.

اتضحت معالم النموذج التنموي الجزائري منذ 1954 في بيان أول نوفمبر الذي أّكد على الطابع الديموقراطي الاجتماعي للدولة الجزائرية، ثم تحدّد المسار التنموي في ميثاق طرابلس 1962، وتلى ذلك ميثاق الجزائر 1964، حيث أّكدت جميعها على ضرورة مقاطعة الإمبريالية، واختيار النموذج الاشتراكي مع احترام مبادئ الدين الإسلامي.

وقد تبنت الجزائر النهج الاشتراكي منذ الاستقلال سنة 1962، واستمر هذا الخيار حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث واجهت خلال هذه الفترة جملة من الصعوبات والتحديات البنيوية، كان

أبرزها: الأزمة الاقتصادية الحادة لسنة 1986، التي شكّلت نقطة مفصلية في مسار التجربة الاشتراكية، ومهدت للانتقال نحو مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، وقد أسّس هذا التحوّل لانخراط تدريجي في اقتصاد السوق، وهو التوجّه الذي تجلّى بوضوح أكبر مع مطلع الألفية الثالثة، وخلال هذه المسيرة التنموية التي امتدت لأكثر من ستة عقود، عرفت أبعاد التنمية الاجتماعية في الجزائر تحولات متعددة، اختلفت في طبيعتها وحدّتها تبعاً للخيارات السياسية والاقتصادية المتّبعة، كما تأثرت بشكل مباشر بالتقلبات الظرفية المرتبطة بإيرادات المحروقات، التي شكّلت المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من هذا المسار التاريخي المركّب، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تموقع التنمية الاجتماعية في التجربة التنموية الجزائرية، وذلك من خلال تتبّع تطوّرها عبر المحطات الكبرى، واستقراء أثر السياقات السياسية والاقتصادية عليها، وهو ما سيتم تناوله وفق الخطة التالية:

يتوزع هذا العمل البحثي على مجموعة من الفصول البحثية، التي تهدف إلى تحليل موقع التنمية الاجتماعية ضمن النموذج التنموي الجزائري، من خلال مقارنة شاملة تتناول البُعدين: المفاهيمي والتطبيقي.

ويبدأ الفصل الأول "بوضع الإطار الإشكاليّ والمنهجيّ للدراسة"، حيث يتمّ عرض الإشكالية المركزية والفرضيات المتفرّعة عنها، إلى جانب توضيح أهمية الدراسة وأهدافها، وتعريف المفاهيم الأساسية ذات الصلة، كما يتضمّن هذا الفصل مراجعة لأبرز الدراسات السابقة التي تناولت أحد أبعاد الموضوع، بهدف تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن السياق البحثي العام.

أمّا الفصل الثاني اختصّ بعنوان "مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في العالم العربيّ"، إذ يُعنى بتفكيك مفهوم التنمية الاجتماعية، من خلال استعراض أهم المقاربات النظرية التي تناولت هذا المفهوم في أدبيات علم الاجتماع، مع تسليط الضوء على موقع التنمية الاجتماعية في السياق العربيّ، من خلال تحليل بعض خصائص النماذج التنموية في الدول العربية، والتوقف بشكل خاص عند تجربة مصر كنموذج تطبيقي.

بينما في الفصل الثالث يتمّ تناول "تطوّر النموذج التنمويّ الجزائريّ بين سنتي 1962 و2022"، من خلال تحليل المسار العام الذي سلكته الدولة في انتقالها من اقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، مع محاولة رصد التحوّلات الكبرى التي ميّزت كل مرحلة.

أما الفصل الرابع، فيركّز على " التشغيل و البطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق"، بوصفها أحد المحاور الأساسية في التنمية الاجتماعية، حيث يتمّ تحليل سياسات التشغيل المتّبعة منذ الاستقلال وحتى سنة 2024، مع عرض لأهمّ البرامج والآليات التي تمّ استحداثها، خصوصاً بعد دخول الجزائر مرحلة الاقتصاد الليبرالي، كما يُختتم الفصل بتقييم شامل لحصيلة هذه السياسات من حيث الإنجازات والتحديات.

ويتناول الفصل الخامس: "مكانة التعليم في النموذج التنموي الجزائري"، بدءاً من المنظومة التربوية، مروراً بالتعليم العالي، وانتهاءً بالتكوين المهني، مع تتبع السياسات التعليمية التي اعتمدتها الدولة عبر مختلف المراحل، وتحليل مدى توافقها مع متطلّبات التنمية، واستكشاف مواطن النجاح والإخفاق في هذا المجال.

في حين يسلّط الفصل السادس الضوء على "السياسة السكنية في الجزائر"، من خلال استعراض الجهود التي بذلتها الدولة لتوفير السكن للمواطنين، وتحليل التوازن بين الكمية والنوعية في هذه السياسات، إلى جانب التطرق إلى الاختلالات والصعوبات التي ميزت هذا القطاع.

أما الفصل السابع والأخير، فتُطرح فيه إلى "البعد الصحيّ في النموذج التنمويّ الجزائري"، من خلال تقديم مقارنة نظرية لمفهوم التنمية الصحية، ثمّ تقييم السياسات الصحية المتبعة في مختلف المراحل، مع إبراز مدى فعاليتها في تحقيق العدالة الصحية وتكريس مبدأ التغطية الشاملة.

ومن خلال هذا البناء المتدرج، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية شاملة لمكانة التنمية الاجتماعية في التجربة الجزائرية، انطلاقاً من الواقع الملموس ومروراً بالتحليل النظري وانتهاءً باستشراف بدائل أكثر نجاعة.

الفصل الأول:

الإطار الاشكالي والمفاهيمي للدراسة

أولاً: تحديد الإشكالية

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: مفاهيم الدراسة

سابعاً: المنهج المعتمد

ثامناً: الدراسات السابقة

تاسعاً: صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل

أولاً: تحديد الإشكالية

شهدت خريطة العالم العربي منذ خمسينات القرن الماضي تحولات سياسية كبرى، تمثلت في تخلص معظم الدول من الهيمنة الاستعمارية وبداية مرحلة بناء الدولة الوطنية، وقد تزامن هذا التحول التاريخي مع إدراك متزايد لدى النخب والشعوب على حدّ سواء، بأهمية تجاوز واقع التخلف والتبعية، والسعي نحو إرساء أسس تنمية متكاملة تشمل مختلف القطاعات، بما يُعزّز مقومات السيادة الوطنية ويدفع بمجتمعات المنطقة نحو التقدم والتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وقد تبنت معظم هذه الدول نماذج تنموية مستوحاة من تجارب دولية مختلفة، تراوحت بين الاقتصاد الاشتراكي والنموذج الرأسمالي، غير أنّ النتائج المحققة بقيت دون الطموحات، إذ سرعان ما اصطدمت تلك النماذج بتحديات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق انطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية، فبعض الدول واجهت مشكلات ترتبط بضعف المؤسسات والتبعية لموارد طبيعية غير متجددة، فيما عانت أخرى من إشكالات في توزيع الثروة، وتنامي الفوارق الاجتماعية، وغياب التخطيط الإستراتيجي طويل المدى، ورغم اختلاف الظروف، فإنّ القاسم المشترك بين جُلّ التجارب التنموية العربية يتمثل في مركزية الدور الاقتصادي للدول، وتذبذب السياسات الاجتماعية، وفي هذا السياق العربي المتشابه، تندرج التجربة الجزائرية باعتبارها حالة جديرة بالدراسة، لما تتميز به من خصوصية تاريخية من جهة، وارتباطها الوثيق بالخيارات الاجتماعية في بناء نموذجها التنموي من جهة أخرى، وهو ما يستدعي الوقوف عند اتجاهات التنمية الاجتماعية في الجزائر ومدى تكاملها مع المسار التنموي العام الذي عرفه الوطن العربي.

فمنذ استرجاع الجزائر السيادة الوطنية سنة 1962، شرعت الدولة في بناء نموذج تنموي، يسعى لتحقيق طموحات الشعب الذي أنهكته سنوات طويلة من الاستعمار، حيث ارتكزت السياسات العامة منذ البداية على ترسيخ العدالة الاجتماعية وتعزيز توازن جهوي يخفف من حدة الفوارق بين المناطق، وقد تمّ اعتبار التنمية الاجتماعية مكوّناً محورياً في هذا المشروع الوطني، إذ شكّلت قطاعات التشغيل والتعليم والصحة والسكن أولويات واضحة في مختلف البرامج والمخططات التنموية، انطلاقاً من اعتقاد مفاده أنّ الاستثمار في الإنسان هو السبيل إلى تعزيز الاستقلال الحقيقي وبلوغ الاستقرار الشامل، ورغم ذلك لم يكن المسار التنموي في الجزائر مساراً مستقيماً أو مستقرّاً، بل تخلّلت تحولات سياسية واقتصادية متلاحقة، عكست تنقلاً بين نماذج متناقضة في التسيير، من هيمنة الدولة وتخطيطها المركزي، إلى الانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق، وقد انعكس هذا التذبذب بوضوح على سياسات

التنمية الاجتماعية، التي بدت أحياناً موجّهة برؤية مركزية، وأحياناً أخرى محكومة باعتبارات ظرفية واستجابات آنية، ومن هذا المنطلق، يبرز تساؤل جوهري حول مدى إدماج التنمية الاجتماعية، بمختلف أبعادها، في صلب النموذج التنموي الجزائري، ومدى قدرتها على مواكبة التحوّلات البنيوية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الستة الماضية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

يُعدّ التشغيل من الركائز الجوهرية لأيّ سياسة تنموية فعّالة، نظراً لارتباطه الوثيق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وضمان إدماج الأفراد اقتصادياً ومساهماتهم في دورة الإنتاج الوطني، وقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال اهتماماً بالغاً بهذا القطاع، إذ اعتبرته أداة مركزية لإعادة بناء المجتمع وتعزيز السلم الاجتماعي؛ ففي البدايات، وفي إطار نموذج الاقتصاد الموجّه، تمّ الاعتماد بشكل أساسي على التوظيف العمومي، حيث توسعت الدولة في خلق مناصب شغل داخل المؤسسات العمومية، وجعلت من القطاع العام محركاً رئيسياً للتشغيل، مستندة في ذلك إلى فلسفة تقوم على تدخل الدولة كفاعل اقتصادي مهيمن، غير أنّ هذا الخيار، ورغم ما وفره من استقرار نسبي في المدى القصير، سرعان ما أظهر محدوديته، خاصة مع بداية الثمانينات، حين بدأت بوادر الأزمات الاقتصادية في الظهور بفعل تزايد الضغط الديموغرافي، وتراجع العائدات المالية، وتضخّم كتلة الأجور، ما جعل نموذج التوظيف الجماعي عاجزاً عن مواكبة التحوّلات السوسيو-اقتصادية، وجاءت الأزمة النفطية لسنة 1986 لتزيد الوضع تعقيداً، فتسرّعت الدولة في التحول نحو اقتصاد السوق مع بداية التسعينات، لتدخل بذلك سياسات التشغيل مرحلة جديدة، سعت من خلالها إلى إعادة رسم دور الدولة وتقليص تدخلها المباشر، مقابل تشجيع روح المبادرة الفردية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، تمّ إطلاق عدة أجهزة وآليات لدعم التشغيل من أبرزها: جهاز دعم إنشاء النشاطات، وبرامج الإدماج المهني التي استهدفت الشباب وخريجي الجامعات، ومع أنّ هذه التدخلات ساهمت في خلق فرص عمل مؤقتة، إلا أنها لم تنجح في معالجة الأسباب العميقة للبطالة، خاصة مع انتشار الطابع غير الرسمي في سوق العمل، وغياب الاستقرار في مناصب الشغل المستحدثة، ما جعل شريحة واسعة من الشباب، خصوصاً من ذوي المؤهلات العليا، تعاني من التهميش والتقلبات المهنية، فهذا التفاوت بين طموحات السياسات التنموية وواقع التشغيل في الجزائر يعكس خللاً بنيوياً في التفاعل بين التوجهات الاقتصادية وبرامج سوق العمل، كما يطرح تساؤلاً ملحاً حول مدى نجاعة النموذج التنموي المعتمد في خلق مناصب شغل دائمة، منتجة، وذات قيمة مضافة، قادرة على الاستجابة

لتطلعات الفئات النشطة، وتحقيق اندماج فعلي يعزز من تماسك النسيج الاجتماعي ويكفل الكرامة الاقتصادية للمواطن.

فمنذ اللحظات الأولى للاستقلال، شكّل التعليم في الجزائر حجر الزاوية في مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث رُفِعَ إلى مصاف الأداة الإستراتيجية لتحقيق التحرّر الحقيقي، ليس فقط من الاستعمار السياسي، بل من رواسبه الثقافية والمعرفية التي تجلّت في نسب الأمية المرتفعة، والإقصاء الواسع للجزائريين من حقهم في التعلم والمعرفة، وقد رأت الدولة في التعليم وسيلة جوهرية لإعادة تشكيل الهوية الوطنية، وترسيخ السيادة، وبناء مجتمع واعٍ ومؤهل ينهض بمتطلبات التنمية ويكسر قيود التخلف التي فرضها الاستعمار لسنوات طويلة، وقد تبنت الدولة مقاربة شمولية تهدف إلى تعميم التعليم وتوسيع قاعدة التمدّرس، عبر بناء المدارس وتكوين المعلمين وتوفير مجانية التعليم في مختلف مراحله، وشهدت المنظومة التعليمية تطورا كميا ملحوظا تجلّى في ارتفاع عدد التلاميذ والطلبة والمؤسسات التربوية، ما يعكس التزاما سياسيا واضحا بإعطاء الأولوية لهذا القطاع، غير أنّ هذا التوسع لم يكن دائما مقرونا بتحسّن نوعي في المخرجات، حيث واجهت المنظومة تحديات متعددة تتعلق بمحتوى البرامج الدراسية، وتكوين الإطارات البيداغوجية، وتكييف التعليم مع حاجيات المجتمع وسوق العمل، وقد أفرز ذلك فجوة بين التكوين والتشغيل، وأثار نقاشا واسعا حول مدى نجاعة السياسة التعليمية في خدمة أهداف التنمية الشاملة، كما شهدت إصلاحات المتعاقبة في القطاع، خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، تذبذبا في الرؤية وغيابا للتقييم الموضوعي، ما زاد من تعقيد المشهد التربوي وأضعف ثقة المجتمع في المدرسة العمومية، وفي هذا السياق، يطرح السؤال حول ما إذا كان التعليم في الجزائر قد أدى فعلا دورا وظيفيا في بناء نموذج تنموي مستدام، أم ظلّ رهينا لمقاربات ظرفية تفتقر إلى البعد الإستراتيجي.

احتلّ السكن موقعا محوريا ضمن السياسات الاجتماعية للدولة الجزائرية، باعتباره من الحقوق الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار الأسري والاجتماعي، وقد شهد هذا القطاع منذ الاستقلال اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية، التي أدرجته ضمن أولويات مختلف المخططات التنموية، ففي مواجهة أزمة سكن مزمنة خلّفها الاستعمار، أطلقت الدولة عدة برامج لإنجاز وحدات سكنية عبر التراب الوطني، مستهدفة مختلف الفئات الاجتماعية، لا سيما من خلال صيغ السكن الاجتماعي والإيجاري والريفي، ومع تعاظم الطلب على السكن، خاصة في ظلّ النمو الديموغرافي المتسارع والهجرة من الأرياف إلى المدن، أصبحت مسألة السكن تمثّل تحديًا معقّدا يختلط فيه البعد العمراني بالبُعد

الاقتصادي والاجتماعي، فرغم الإنجازات الكمية المسجلة، إلا أنّ القطاع ظلّ يعاني من اختلالات بنيوية، تمثّلت في التوزيع غير العادل للسكنات، وضعف الجودة في بعض المشاريع، وتأخّر الإنجاز، فضلا عن مشكلات في الحوكمة والتخطيط الحضري، كما أفرزت بعض الصيغ المعتمدة نوعا من التبعية للدعم العمومي، دون بناء آليات فعالة لضمان استدامة الإنتاج السكني وتنظيم السوق العقارية، وهذا ما يفتح المجال للتساؤل حول مدى قدرة السياسات السكنية في الجزائر على الاستجابة الفعلية لمتطلبات التنمية الاجتماعية، وعلى المساهمة في بناء نموذج عمراني وتنموي متوازن وعادل.

كما يعدّ قطاع الصحة من الركائز الجوهرية لأيّ سياسة تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة وضمان الحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية، وقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أهمية واضحة لهذا القطاع، حيث تجسّدت في توسيع التغطية الصحية وتوفير مجانية العلاج وتعميم التلقيح، خاصة خلال العقود الأولى من الاستقلال، وقد أسهمت هذه السياسة في تحسين بعض المؤشرات الصحية مثل: انخفاض معدلات الوفيات وتحسّن متوسط العمر المتوقع، إلى جانب تعميم الخدمات الأساسية في أغلب مناطق البلاد، غير أنّ هذا التقدّم اصطدم بحدود هيكلية ظهرت مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية وتطوّر الأمراض المزمنة، حيث برزت مشكلات متعلقة بنقص التجهيزات الطبية، وسوء توزيع الكوادر الصحية بين الجهات، وضعف تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية، إضافة إلى التفاوت في جودة الخدمات بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية، كما بقيت مسألة حوكمة القطاع وتسيير الهياكل الاستشفائية محلّ انتقاد دائم، ما أثر على فعالية السياسة الصحية في تحقيق الأهداف المرجوة، وفي ظلّ هذا الواقع، يطرح التساؤل حول مدى قدرة النموذج التنموي الجزائري على إدماج البُعد الصحي في رؤية إستراتيجية شاملة، تضمّن الحق في الصحة لجميع المواطنين بجودة عالية واستدامة تمويلية وتنظيمية.

واستناداً إلى ما سبق ذكره من معطيات وتحولات شهدتها المسار التنموي في الجزائر، تبرز ضرورة ملحة لإجراء تقييم شامل وموضوعي لمكانة التنمية الاجتماعية ضمن النموذج التنموي الوطني، لاسيما في ظلّ ما عرفته البلاد من تغيّرات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة، فالتنمية الاجتماعية، باعتبارها أحد الأبعاد المحورية لأيّ مشروع تنموي متكامل، تقتضي دراسة دقيقة لموقعها الحقيقي ومدى تجسيدها على أرض الواقع، من خلال فحص السياسات المعتمدة في قطاعاتها الأساسية: التشغيل، التعليم، الصحة، والسكن. ومن هنا تنبثق الإشكالية المركزية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، والمتمثلة في: ما

مكانة التنمية الاجتماعية، بأبعادها الجوهرية ضمن النموذج التنموي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2022؟

وتتفرّع من هذه الإشكالية تساؤلاتٌ تُحاوَر وتُساءَلُ مسارَ الدراسة:

- 1- ما المكانة التي يحتلها التشغيل كآلية للإدماج الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن النموذج التنموي الجزائري؟
- 2- إلى أيّ مدى ساهمت السياسات التعليمية في الجزائر في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتعزيز الحراك الاجتماعي ضمن النموذج التنموي الوطني؟
- 3- كيف أسهمت السياسات السكنية في الجزائر في تحسين شروط العيش وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ضمن مسار التنمية الوطنية؟
- 4- ما مدى مساهمة السياسات الصحية في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة ضمن النموذج التنموي الجزائري؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي توجّه البحث وتسعى إلى اختبارها من خلال تحليل السياسات العمومية في مجالات التشغيل والتعليم والصحة والسكن، وذلك كما يلي:

الفرضية العامة:

رغم المكانة البارزة للتنمية الاجتماعية في الخطاب الرسمي والبرامج الحكومية ضمن النموذج التنموي الجزائري، إلا أنّ ترجمتها على أرض الواقع لم تكن بالمستوى المأمول، بالرغم من الإمكانيات المالية الكبيرة التي خصّصت والجهود التي بُذلت على مدى عقود.

1- الفرضية الفرعية الأولى:

بالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التشغيل، وتعدد البرامج والآليات المعتمدة على مَرّ العقود، فإنّ معدلات البطالة ظلّت مرتفعة ، ويعود ذلك أساساً إلى اعتماد مقاربات أنية تفتقر إلى البُعد الإستراتيجي.

2- الفرضية الفرعية الثانية:

شهد قطاع التعليم في الجزائر تطورا كميا ملحوظا منذ الاستقلال، إلا أنّ السياسات التعليمية لم تنجح في تحقيق انسجام فعلي بين مخرجات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ما أثر سلبا على فعاليتها كأداة للتنمية الاجتماعية.

3-الفرضية الفرعية الثالثة:

تبذل الدولة مجهودات كبيرة في مجال السكن، إلا أنّ هذه السياسات لم تنجح في القضاء على أزمة السكن بشكل نهائي، بسبب طغيان المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية.

4-الفرضية الفرعية الرابعة:

أدّت السياسة الصحية في الجزائر إلى تحسين نسبي في المؤشرات العامة للصحة العمومية، ممّا يعكس بعض التقدم على مستوى الرعاية الصحية الأساسية، إلا أنّ هذا التقدم ظلّ محدود الأثر بفعل التفاوتات الجغرافية في توزيع الخدمات الصحية و ضعف جودة الخدمات الصحية.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

لقد تأسست رؤية الدراسة وفق دوافع جمعت بين الإطار الموضوعي والذاتي لخوض غمار البحث والتحليل

- تكتسي السياسات الاجتماعية أهمية بالغة في مسار التنمية الشاملة، نظراً لدورها المحوري في معالجة الحاجات الأساسية للمجتمع، حيث تُعدّ قطاعات: التشغيل، والتعليم، والصحة، والسكن دعائم أساسية تساهم في الرفع من نوعية الحياة، وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية على المدى الطويل.
- رغبة الباحث في تحليل تجربة تنموية طويلة المدى، تمتدّ من الاستقلال إلى مرحلة ما بعد الإصلاحات، مما يسمح بتتبع التحولات الاجتماعية الكبرى في السياسات التنموية.
- تتسم الدراسات الأكاديمية المتاحة بنقص واضح، خاصة فيما يتعلق بالبحوث التي تجمع بين التحليل التاريخي العميق والتقييم الشامل لمختلف القطاعات ضمن إطار النموذج التنموي الجزائري، مما يبرز حاجة ملحة لإجراء دراسات متكاملة تغطي هذه الجوانب بموضوعية ودقة.

- تكتسب الحالة الجزائرية أهمية خاصة كنموذج عربي يعكس التحديات التنموية المشتركة التي واجهتها العديد من الدول العربية في مراحل ما بعد الاستقلال، مما يضيف على الدراسة بُعداً مقارناً ضمناً يسهم في فهم أوسع للتجارب التنموية في المنطقة.
- التفاعل مع النقاشات الراهنة، حول ضرورة مراجعة النموذج التنموي في الجزائر، في ظلّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبحث عن بدائل أكثر عدالة ونجاعة.
- اهتمام الباحث و حرصه العميق على قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية في الجزائر، وسعيه الحثيث لتقديم إسهامات معرفية تساهم في فهم أفضل لهذه القضايا الحيوية وتعزيز الحلول التنموية المستدامة.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تركيزها على التنمية الاجتماعية كعنصر إستراتيجي محوري في تأسيس الدول وتعزيز استقرارها ووحدتها الداخلية، فالتجربة الجزائرية في مسار التنمية منذ الاستقلال تشكّل نموذجاً متشابكاً متعدد الأبعاد، حيث تتقاطع فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يمنح الدراسة عمقاً علمياً يتجاوز الوصف التقليدي إلى تحليل نقدي معمّق.

وتتحدد الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولتها الوقوف على ظروف تشكّل السياسات الاجتماعية في الجزائر، وارتباطها بالمحددات البنوية للنموذج التنموي الذي اعتمدته الدولة، خاصة في ظلّ التحولات الكبرى التي عرفتها البلاد من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرّ، ومن الاستقرار السياسي إلى الاضطرابات السياسية و الأمنية والمؤسسية، وهو ما يجعل من الدراسة محاولة لفهم العمق الهيكلي للعوائق التي حالت دون تحقيق التنمية الاجتماعية.

تكتسب هذه الدراسة أهمية عملية واضحة من خلال سعيها لتقييم السياسات التنموية المتبعة في قطاعات حيوية: مثل التشغيل والتعليم والصحة والسكن، وذلك بهدف الكشف عن مكان القوة والقصور فيها، وهذا التقييم يوفّر قاعدة معرفية قيمة تساهم في دعم صنع القرار والباحثين والفاعلين الاجتماعيين في صياغة إستراتيجيات تنموية مستقبلية تتسم بالتوازن والواقعية، وتبلي تطلعات المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، تندرج الدراسة ضمن الإطار البحثي الذي يتناول التجارب التنموية في العالم العربي من منظور اجتماعي إنساني، حيث يُنظر إلى الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها الأساسية.

خامساً: أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية المرتبطة بفهم وتحليل مكانة التنمية الاجتماعية في النموذج التنموي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2022، وذلك من خلال ما يلي:

- تتناول هذه الدراسة تحليل مسار تطور السياسات العمومية في قطاع التشغيل، مع تسليط الضوء على التحولات التي شهدتها هذا المجال، بدءاً من اعتماد الدولة على التوظيف العمومي خلال فترة الاقتصاد الموجّه، وصولاً إلى محاولات تعديل آليات التشغيل في ظل اقتصاد السوق، كما تستعرض الدراسة التحديات والعقبات التي واجهت هذه السياسات، وتقيّم مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة ضمن الإطار التنموي.
- تقييم السياسات التعليمية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، من حيث التوجهات الكبرى، ومدى انسجام مخرجات المنظومة التربوية مع حاجات المجتمع وسوق العمل، مع الاهتمام بعلاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- دراسة تطوّر السياسة الصحية الجزائرية، من حيث البنية التحتية والخدمات الأساسية والمؤشرات الصحية، وتحليل مدى نجاعة التغطية الصحية وتوزيعها جغرافياً، في ظل التحولات السكانية والتغيرات الاقتصادية، وتقييم قدرة النظام الصحي على الاستجابة لاحتياجات المجتمع.
- تهدف الدراسة إلى تحليل السياسات السكنية العمومية من خلال استعراض الآليات المتبعة والبرامج المنفذة، مع تقييم مدى فعاليتها في مواجهة أزمة السكن وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تسعى إلى تقييم دور هذا القطاع في دعم الاستقرار العمراني وتعزيز التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وفهم مدى انسجام السياسات الاجتماعية مع التوجهات الكبرى للنموذج التنموي الجزائري، من خلال ربط السياسات القطاعية بالأهداف الاقتصادية، وتحليل العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد.
- تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات علمية رصينة تساهم في صياغة سياسات اجتماعية أكثر فاعلية في الجزائر، وتُراعي مبادئ التنمية المستدامة وتعزز مبادئ العدالة الاجتماعية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تلبي تطلّعات المجتمع.

سادساً: مفاهيم الدراسة.

1- مفهوم التنمية الاجتماعية:

اختلفت المفاهيم التي تناولت التنمية الاجتماعية في علم الاجتماع، حيث قدّمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعريفاً للتنمية الاجتماعية يُبرز بعدها الشامل والمتربط، باعتبارها عملية تغيير حضاري هادفة ومخططة تشمل مختلف أبعاد الحياة، سواء المادية أو البشرية، ضمن إطار المجتمع القومي، ويشمل هذا التغيير أيضاً المنظومة الثقافية للمجتمع، بما فيها العادات والتقاليد وأنماط السلوك السائدة، بهدف إعادة توجيهها وتعزيز انسجامها مع متطلبات التنمية، وتركز هذه الرؤية على ضرورة استثمار الطاقات البشرية وتنميتها بما يساهم في الارتقاء بالمستوى الاجتماعي وتحقيق نمو متواصل يستجيب للحاجات المتزايدة والمتجددة للأفراد والجماعات، وذلك ضمن إطار إيديولوجي يعكس تطلّعات الأمة ويجسد رؤيتها المستقبلية في مختلف المجالات. (جغدلي، 2020، صفحة 316)

تمثل التنمية الاجتماعية العملية التي تنطوي على إحداث تغييرات تنظيمية لتحقيق توافق أفضل من الاحتياجات الإنسانية و السياسية و البرامج الاجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتبلور في إعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد أفرادها بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة: كالتعليم و الصحة والاسكان و النقل و الخدمات المتنوعة؛ بحيث يتيح لهم هذا القدر من الاكتفاء فرصة للمساهمة و المشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة (طلعت محمود، 2001، صفحة 58)، فالتنمية الاجتماعية غاية معنوية لعملية ديناميكية مستمرة، تستند إلى تفعيل الطاقات البشرية وتوجيهها نحو البناء الجماعي، من خلال تمكين الأفراد وتزويدهم بمجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل: التعليم، الصحة، السكن، النقل، وغيرها من المرافق الحيوية، ويكمن جوهر هذه العملية في إرساء حدّ معقول من الاكتفاء الاجتماعي يضمن للإنسان كرامته ويبرئ له الظروف المناسبة للاندماج الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكلما توفر للأفراد الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ازدادت قدرتهم على المشاركة الإيجابية في جهود التنمية، وعلى الإسهام بوعي ومسؤولية في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة، بما يعزّز التماسك المجتمعي ويُرسّخ أسس العدالة والتقدم.

فالتنمية الاجتماعية هي تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي (الغريبة، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، 2010، صفحة 65)،

التعريفُ الإجرائيُّ للتنمية الاجتماعية:

وتأسيساً على هذا البحث، نعتمد مفهوماً واسعاً وشاملاً للتنمية الاجتماعية، باعتبارها مجموعة من السياسات والتدخلات العمومية التي تتبناها الدولة وتسعى من خلالها إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين، عبر تطوير القطاعات الحيوية المرتبطة بالصحة، والسكن، والتشغيل، والتعليم. فهذه المجالات تُعدّ ركائز أساسية للارتقاء بالواقع الاجتماعي وتحقيق شروط العيش الكريم، كما أنّ التنمية الاجتماعية، من هذا المنظور، لا تقتصر على تلبية الحاجات الأساسية، بل تتجاوز ذلك نحو إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توزيع أكثر إنصافاً للفرص والخدمات، والحدّ من الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية والمجالية، فهي عملية هادفة تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة الفعّالة، من خلال إشراكهم في مسار التنمية والاستفادة من ثمارها، كما أنّ التنمية الاجتماعية لا تمثّل أداة تقنية لتحسين الخدمات فقط، و إنّما خيار إستراتيجي يعكس التزام الدولة والمجتمع ببناء بيئة أكثر عدلاً وتكافؤاً، حيث تُفتح فيها آفاق الاندماج لجميع الأفراد، دون تمييز أو إقصاء.

2- مفهوم التشغيل:

لتحديد ماهية التشغيل ودوره في بناء التنمية الاجتماعية نرصد التعاريف الآتية:

***التعريفُ الأول:** يُعدّ التشغيل آلية محورية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، تقوم على توفير فرص العمل ضمن مختلف مجالات النشاط الإنتاجي، وبمستويات مهنية متعددة، بما يستوعب حجم العرض من اليد العاملة المتوفرة، ويعكس هذا المفهوم الاستفادة من الطاقات البشرية، سواء من خلال الجهد الذهني أو الجسدي، بهدف دمج الأفراد القادرين على العمل في النسيج الاقتصادي، ويكتسب التشغيل أهميته من كونه ليس فقط وسيلة لتأمين دخل للأفراد، بل أيضاً مؤشراً على نجاعة السياسات العمومية في تعبئة الموارد البشرية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، بما يساهم في تقليص نسب البطالة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المجتمعي. (بساطة، 1965، صفحة 50)

*التعريفُ الثاني: كما يشير مفهوم التشغيل إلى مدى قابلية الفرد للولوج إلى سوق العمل، وهي قابلية ترتبط بما يمتلكه من مؤهلات ومهارات وخبرات، وما يتميز به من قدرات فردية، لكنّها لا تنفصل في الوقت ذاته عن السياق العام والظروف المتغيرة التي تحكم سوق الشغل، وإمكانات الفرد في الحصول على وظيفة ليست مسألة ذاتية فقط، فهي نتيجة تفاعل بين الخصائص الشخصية وبين العوامل الخارجية مثل: حجم العرض والطلب، وتحولات الاقتصاد، ومتطلبات المؤسسات، ممّا يجعل التشغيل عملية نسبية تتفاوت من شخص لآخر ومن فترة لأخرى، تبعاً لهذا التداخل بين الذاتي والبنوي. (غربي و رواب، 2011، صفحة 69)

ويتّضح من خلال التعاريف المتعددة لمفهوم التشغيل، أنّه لا يقتصر على مجرد شغل منصب أو وظيفة، فهو يمثل عملية اجتماعية واقتصادية مركّبة تعكس العلاقة بين الفرد وسوق العمل ضمن سياق أوسع من التفاعلات البنوية، فالتشغيل، كما ورد في بعض التعاريف، يُنظر إليه ككلّ الأنشطة البدنية أو الذهنية التي ينجزها الإنسان مقابل أجر، ما يجعله عنصراً محورياً في عملية الإنتاج ومصدراً رئيسياً للدخل وتحقيق الذات، كما يفهم التشغيل أيضاً على أنّه عملية تنظيمية تقوم على توفير فرص العمل في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي، بما يتلاءم مع حجم الطلب على الشغل من طرف القوى العاملة المتوفرة، خاصة تلك التي تقع في سنّ العمل، ومن زاوية أخرى، يتمّ ربط التشغيل بالقدرة النسبية للفرد على الولوج إلى سوق العمل، وهي قدرة تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها: خصائصه الفردية (مثل: المستوى التعليمي، المهارات، الخبرة)، وظروف السوق المتغيرة (مثل: العرض والطلب، وتطورات الاقتصاد)، وبناء على ما سبق، يمكن القول إنّ التشغيل لا يُعد فقط مؤشراً على الأداء الاقتصادي، بلّ يعكس أيضاً مدى فعالية السياسات الاجتماعية في دمج الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعله أحد المحاور الأساسية في تحليل مسار التنمية الاجتماعية.

3- سياسة التشغيل:

تنوّعت التعاريف المعبّرة عن سياسة التشغيل وطريق عملها داخل منظومة التنمية الاجتماعية ويمكن ذكر بعضها:

*التعريفُ الأول: تُعرّف سياسة التشغيل على أنها مجموع التدخلات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية بهدف تنظيم سوق العمل والتأثير فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب على فرص الشغل، وتشمل هذه السياسة وضع برامج لدعم التوظيف، وتطوير التكوين

المهني، وتحفيز الاستثمار لخلق مناصب عمل جديدة، فضلاً عن وضع تشريعات تنظم علاقات العمل وتضمن الحماية الاجتماعية للعمال، وتنبع أهمية سياسة التشغيل من دورها المحوري في الحد من البطالة، ودمج الفئات الهشة في الحياة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاجتماعية عبر تحسين ظروف العمل وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، لهذا تمثل سياسة التشغيل أداة إستراتيجية تعتمد الدولة لتوجيه ديناميكيات سوق الشغل بما يتماشى مع أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . (Gilles & Philippe, 1990, p. 123)

*التعريفُ الثاني: تُعرّف سياسة التشغيل على أنّها مجموعة التوجهات والإجراءات التي تهدف إلى بلوغ هدف العمالة الكاملة، من خلال توسيع وتطوير فرص العمل بشكل متوازن عبر مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، وترتكز هذه السياسة على ضمان توزيع عادل ومتناسق لمناصب الشغل، بما يستجيب لحاجات السوق ويقلّص من الفوارق الجهوية في التوظيف، كما تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في الدورة الإنتاجية، عبر خلق بيئة مشجّعة للاستثمار، ودعم المبادرات الخاصة، وتعزيز التكوين المهني، ومن هذا المنظور، فإنّ سياسة التشغيل لا تقتصر فقط على خلق فرص العمل، حيث تشمل أيضاً السعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة، لتُحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. (بدوي، 1994، صفحة 174)

وتأسيساً على ما قيل، نفهم أنّ سياسة التشغيل – وفقاً لتعريفها الإجرائي – هي مجموع الآليات والإجراءات التي تعتمدّها الدولة من أجل إدماج الأفراد في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال العمل المأجور ضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، أو عبر دعم أشكال التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية، وتُعبّر هذه السياسة عن التزام الدولة بتوفير فرص الشغل وتنظيم سوق العمل، بما يضمن مشاركة فعّالة للمواطنين في الحياة الاقتصادية، ويُسهّم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحدّ من البطالة.

-مفهومُ السّكن: يُعدّ السكن من الحاجات الأساسية والجوهرية التي لا يمكن لأيّ إنسان الاستغناء عنها، فهو يشكّل أحد أركان الاستقرار الاجتماعي والنفسي، ومؤشراً رئيساً على جودة الحياة والرفاهية، فالسكن لا يُختزل فقط في كونه مأوى مادياً يوفّر الحماية من العوامل المناخية، بل يتجاوز ذلك ليعبّر عن فضاء للخصوصية، والأمان، والانتماء، ومجالاً تتجسّد فيه العلاقات الأسرية والاجتماعية، وقد أولت المجتمعات عبر مختلف الحقب التاريخية أهمية خاصة لتوفير السكن، باعتباره شرطاً ضرورياً لتحقيق الكرامة

الإنسانية، ومكوّنًا أساسياً في عمليات التخطيط العمراني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانطلاقاً ممّا ذكر، حظي مفهوم السكن باهتمام واسع في السياسات العمومية، خاصة في الدول التي تسعى إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة ، ولتوسيع الرؤية وتبيان مفهوم السكن نقف عند التعاريف التالية:

***التعريف الأول:** هو ذلك المكان الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءاً معتبراً من يومه إلى جانب عائلته بحيث يشمل الضروريات و التجهيزات التي توفر الراحة للفرد و الاستقرار و الأمن (مزهود، 1995، صفحة 56)

***التعريف الثاني:** يُمثّل المسكن الإطار الحياتي الذي تُمارس فيه الأسرة مختلف أنشطتها اليومية، وهو الفضاء الذي يُفترض أن يحتضن خصوصيتها ويوفّر لها ظروف العيش الملائمة، لذلك ينبغي أن يُصمّم المسكن بطريقة تستجيب لاحتياجات الأسرة المتنوعة، سواء من حيث المساحة أو التوزيع الداخلي أو البيئة المحيطة، فليس المسكن مجرد بناء مادي، وإنّما بيئة معيشية يجب أن تُراعي طبيعة الحياة الأسرية وتوفّر لها شروط الراحة، والأمان، والاستقرار، بما يُمكن أفرادها من التفاعل الإيجابي والنمو السليم داخل محيط ينسجم مع متطلباتهم اليومية ومراحل تطوّرهم الاجتماعي. (سليمان، 2011، صفحة 48)

***التعريف الثالث:** السكن هو أحد الحاجيات الأساسية للإنسان و عنصر هام يحدد نوع الحياة، فهو يقدّم المأوى و يوفّر مختلف الإمكانيات و التسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية: كالراحة والطمأنينة والأمان، وهو يؤثر في حالة الفرد الجسمية والنفسية (رشوان، 2002، صفحة 95).

إذن، يمكن القول: أنّ السكن من المقوّمات الجوهرية في حياة الإنسان، لما يوفّره من أمن واستقرار ومكان يُمارَس فيه النشاط اليومي للأفراد والعائلات؛ فالمسكن يُمثّل الفضاء الذي تتشكّل فيه العلاقات الاجتماعية، وتُبنى بداخله الروابط الأسرية، ويُبرّز الظروف المناسبة لممارسة الحياة الخاصة بعيداً عن التهديدات الخارجية، كما يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الراحة النفسية والتوازن الاجتماعي، من خلال استجابته لحاجات الأفراد من حيث المساحة والتوزيع الداخلي والتجهيزات الملائمة، ويكتسي السكن أهمية خاصة للفئات الهشة، حيث يُوفّر إطاراً للحماية والرعاية، لذلك يُنظر إليه كحق أساسي وشرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكمؤشّر واضح على مستوى التنمية ونوعية الحياة التي تضمّنها السياسات العمومية للمواطنين.

مفهوم السياسة السكنية:

تُعدّ السياسة السكنية أحد المكونات الأساسية للسياسات الاجتماعية، إذ تعبّر عن التوجهات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة لضمان توفير السكن اللائق للمواطنين، استجابة لحاجاتهم المتزايدة وتماشياً مع متطلبات العدالة الاجتماعية، وتحمل هذه السياسة طابعاً استراتيجياً بالنظر إلى ارتباط السكن بالاستقرار الاجتماعي والنفسي، ما يجعل من تطويرها وتحسينها عاملاً محورياً في تحقيق التنمية الشاملة والحدّ من مظاهر التهميش والإقصاء.

*التعريفُ الأولُ: هي عبارة عن مجموعة معايير تتوخّاها السلطات بهدف تلبية حاجات السكان من حيث جودة و كمية السكن عبر آليات و وسائل وموارد مختلفة (عنكوش، 2016، صفحة 225)

*التعريفُ الثاني: تُعرّف السياسة السكنية على أنّها منظومة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم القطاع السكني، وذلك من خلال وضع آليات للتدخل في السوق العقارية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وضمان وفرة السكن بأسعار تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطنين، وتقوم هذه السياسة على ضبط مؤشرات السوق، من حيث الكمية والتكلفة، بما يضمن استقراراً اجتماعياً ويساهم في الحدّ من أزمات السكن وتحقيق العدالة المجالية في توزيع المشاريع السكنية (زرقة، سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه ، 2016، صفحة 62)

التعريفُ الإجرائيُّ للسياسة السكنية:

في إطار هذا البحث، يُقصد بالسياسة السكنية مجموع التدخلات والإجراءات العمومية التي انتهجتها الدولة الجزائية بهدف توفير سكن لائق للمواطنين، يستوفي الشروط الملائمة من حيث الجودة والتكلفة، ويتماشى مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسكان، بما يضمن لهم حق العيش الكريم والاستقرار الأسري

مفهومُ التعليم: يُشكّل التعليم من الدعائم الأساسية للتنمية الاجتماعية، إذ يسهم في تنمية قدرات الأفراد وتوسيع آفاقهم الفكرية والمعرفية، ممّا يُعزز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع ويُسهم في تحقيق العدالة والارتقاء الجماعي، وقد حظي مفهوم التعليم بقراءات اصطلاحية منها:

*التعريف الأول: يُعرّف التعليم بأنّه عملية منظّمة تهدف إلى اكتساب الفرد المتعلم للأسس العامة التي تبنى على أساس المعرفة، و يتمّ ذلك بطريقة منظمة وبأهداف معيّنة محدّدة ومعروفة، لذلك، فالتعليم هو عبارة عن نقل المعلومات بشكل منسق للمتلقي، أو أنه عبارة عن معلومات و معارف و خبرات و مهارات يتم اكتسابها من قبل المتلقّي بطرق معيّنة، فالتعليم مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلّم علماً محدّداً أو صنعة معيّنة (العشيبات، 2022، صفحة 199)

*التعريف الثاني: هو العملية المنظّمة و التي تهدف إلى تلقي الشخص لمختلف المعلومات البنائية للمعرفة، و يتم ذلك بطريقة دقيقة التنظيم ذات أهداف محددة و معروفة أو ببساطة أكثر هو نقل للمعلومات الأساسية لأيّ علم من العلوم من المعلّم إلى المتعلّم سواء أكان مواداً دراسية أو صنعة. (عدنان، 2018، الصفحات 9-10)

*التعريف الثالث: يُعرّف التعليم على أنّه عملية منهجية تهدف إلى تمكين الفرد من اكتساب المعارف والمهارات من خلال أدوات ووسائل تعليمية متنوعة، تُسهم في تطوير قدراته الفكرية وتوسيع إدراكه، ممّا يجعله أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي داخل مجتمعه. (بيتي و مولين، 2004)

نفهم من سياق التعاريف السابقة أنّ التعليم هو عملية منظمة وممنهجة تهدف إلى تمكين الفرد من اكتساب المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة، وذلك من خلال نقل المعلومات بشكل منسق وذو أهداف محدّدة وواضحة، كما يشمل التعليم نقل المعارف الأساسية في مختلف العلوم أو الحرف من المعلّم إلى المتعلّم، باستخدام وسائل وأدوات تعليمية متنوعة تسهم في تطوير القدرات الفكرية للفرد وتوسيع مداركه في جوهره، كما يهدف التعليم إلى تجهيز الفرد بالمهارات اللازمة ليكون فاعلاً في مجتمعه وقادراً على التفاعل الإيجابي والبناء.

السياسة التعليمية:

تشكّل السياسة التعليمية إحدى الركائز الأساسية في عملية بناء المجتمعات الحديثة، إذ تمثل الإطار العام الذي تحدّد من خلاله الحكومات الأهداف والإستراتيجيات المتعلقة بالتعليم، و تهدف هذه السياسات إلى تنظيم وتوجيه الموارد والجهود لضمان توفير تعليم ذي جودة عالية، يلبي احتياجات الأفراد والمجتمع على حد سواء، ويسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفهم دور السياسة التعليمية بشكل

أعمق، لا بدّ من استعراض تعريفاتها المختلفة التي توضّح أبعادها المتعددة وطبيعة تأثيرها على منظومة التعليم.

*التعريفُ الأولُ: هي الاختيارات الأساسية التي يصنعها المجتمع عن طريق أفرادها وأجهزته، والتي تسندها الدولة و تلتزم بها، ومن ثمّ، تكون الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري و الفني في النظام التعليمي (عفيفي، 1974، صفحة 55)

*التعريفُ الثاني: تشكّل مجموعة القرارات و الوثائق و التشريعات المعلنة و التي تتضمن اتجاهات تحديث و تطوير النظام التربوي بشكل كامل و تحديد جميع الوسائل اللازمة لذلك (مكاحلية ، 2023، صفحة 86)

*التعريفُ الثالث: هي مجموعة من المبادئ و الاتجاهات العامة التي تحدّد لها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة (بكر، 2003، صفحة 4)

التعريفُ الإجرائي: نقصد بالسياسة التعليمية مجموعة المبادئ و الخطط و التوجهات التي تعتمدها الدولة من أجل تنظيم و تطوير منظومة التعليم و تحقيق أهداف تربوية و تنموية شاملة.

3- مفهومُ الصّحة:

تمثّل الصحة من أهم مقوّمات الحياة الكريمة والرفاهية للإنسان، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرته على الإنتاج والمشاركة الاجتماعية، و لفهم مفهوم الصحة بشكل أعمق، لا بدّ من التعرّف على تعريفاتها المختلفة التي تتناول جوانبها المتعددة.

*التعريفُ الأولُ: تُعرّف بأنّها حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، و هي علم و فنّ الوقاية من المرض و الارتقاء بالصحة من خلال مجموعة من المجهودات و تشمل العديد من المجالات والميادين (الصديقي و السيد، 2004، صفحة 23)، وعرّف العالم ونسلو الصّحة بأنّها الوقاية من المرض و إطالة العمر؛ و ذلك من خلال مجهودات منظمة للمجتمع، من أجل تعليم الفرد الصحة الشخصية و تنظيم خدمات الطب و التمريض و تطوير الحياة الاجتماعية، ليتمكّن كل فرد من الحصول على حقّه المشروع في الحياة (النماس، 2000، صفحة 42)

*التعريف الثاني: الصحة حالة التحسّن الجسدي و العقلي و الاجتماعي الكامل، و ليس مجرد غياب المرض أو العلة (الشاعر، يوسف، و قطاس، 2000، صفحة 36)

*التعريف الثالث: تعبّر الصحة عن حالة متكاملة من الرفاهية، تشمل الكفاية والسلامة على المستويات الجسدية والعقلية والاجتماعية، ولا تقتصر على مجرد غياب المرض أو العجز فقط. (محمد الصالح، 2009، صفحة 35)

تشير مجمل التعاريف المتعلقة بمفهوم الصحة إلى أنها حالة متكاملة تتجاوز الفهم التقليدي القائم على غياب المرض أو العجز، لتعبّر عن توازن شامل يشمل الجوانب الجسدية، العقلية، والاجتماعية للإنسان، فالصحة لا تُختزل في بُعدها العضوي، بل تُعدّ منظومة متكاملة تجمع بين المعرفة والممارسة، بين الوقاية والتأهيل، وبين المسؤولية الفردية والدور الجماعي، فهي علم يركز على الأسس الطبية، وفن يُترجم في أساليب العيش السليم، الذي يُبنى عبر جهود منسّقة تشمل: الفرد، والمجتمع، ومؤسسات الدولة، وتضخّ أهمية الصحة أيضاً في كونها تعكس مدى توقّر بيئة اجتماعية واقتصادية داعمة، وخدمات صحية فعّالة تُمكن كلّ فرد من أن يحيا حياة كريمة وآمنة، فالمفهوم المعاصر للصحة يتجاوز العناية الطبية إلى مفهوم أوسع للرفاه الإنساني، حيث يُعدّ الإنسان السليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

السياسة الصحية:

هي الإطار الذي تحدّده الحكومات لتنظيم وتوجيه الخدمات الصحية في المجتمع، بهدف تحسين صحة الأفراد وضمان وصول الرعاية الطبية بجودة عالية إلى جميع فئات السكان، و تشكّل هذه السياسة مجموعة من الخطط والإجراءات التي تهدف إلى الوقاية من الأمراض، وتعزيز الصحة العامة، وتحقيق العدالة في توفير الموارد الصحية.

التعريف الأول: هي تلك العمليات و القرارات و البرامج التي تتخذها الدولة في المجال الصحي، و المجالات و النشاطات المرتبطة به: كاليئة و الوقاية و الشؤون الاجتماعية، كما تضمن معالجة المشاكل الصحية المرتبطة به: كاليئة و الوقاية و العلاج و التربية الصحية السليمة للأفراد والمجتمعات، وتقديم الخدمات الصحية بصفة شاملة وعادلة (سعيد عيشور، سوسيلوجيا الصحة في المجتمع الجزائري، 2018، صفحة

التعريفُ الثاني: تُعرّف منظمة الصحة العالمية السياسة الصحية بوصفها مجموعة من الخطط والإستراتيجيات التي تضعها الحكومة، وتتجسد في خطابات رسمية أو وثائق دستورية وإدارية، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الصحية الشاملة التي تصبّ في مصلحة جميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير رعاية صحية ذات جودة عالية و متميزة تلبي احتياجات السكان وتضمن تحسين مستوى صحتهم بشكل مستدام. (كرمين ، 2021 ، صفحة 62)

التعريفُ الإجرائي: وفي هذا البحث يُقصد بمفهوم السياسة الصحية كأحد محاور التنمية الاجتماعية: مجموعة الإجراءات والتوجهات التي تعتمدها الدولة لتوفير خدمات صحية نوعية ومجانية أو ميسّرة، تضمن الوقاية والعلاج والرعاية لكلّ فئات المجتمع.

سابعاً: المنهجُ المعتمدُ

استناداً لطبيعة موضوع الدراسة، الذي يختصّ بأبعاد التنمية الاجتماعية، فقد تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، نظراً لما يوفّره من أدوات لفهم السياسات العمومية في أبعادها الواقعية، وتحليل مضامينها، وتقييم آثارها المجتمعية، حيث يسمح هذا المنهج برصد تطوّر سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال، من خلال وصف الخطوط الكبرى للتوجهات الرسمية، ثم تحليل مدى تلائمها مع حاجات المجتمع وأهداف التنمية الوطنية.

و استند التحليل المتّبع في دراسة السياسات الاجتماعية إلى مجموعة متنوعة من المصادر الرسمية، شملت المخططات التنموية والتقارير الصادرة عن الهيئات الحكومية، إلى جانب الاستعانة بالدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية المعتمدة، حيث جاء ذلك لضمان تناول الموضوع بشكل شامل ومتكامل. أمّا من حيث الإطار الزمني، فتمتد الدراسة لتشمل فترة طويلة تمتد من عام 1962 وحتى عام 2022، ممّا يتيح تتبع تطوّر السياسات عبر ستة عقود من الزمن.

ثامناً-الدراساتُ السابقةُ

ولتحقيق جوهر البحث كان لزاماً العودة إلى بعض الدراسات والمقاربات التي قدّمت حول عناصر الدراسة تسهيلاً لعملية التحليل وتبيان مواطن الفجوات الخاصة بكلّ عمل، ويمكن تمثيل ذلك وفق الآتي "

• الدراسة الأولى: دراسة بوشيخي عائشة و مكيوي سمية و بوشيخي فاطمة

جاءت الدراسة المعنونة بـ "المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013"، والمنشورة في مجلة منشورات البحث والحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 01، سبتمبر 2015 (ص. 46-67)، كمساهمة علمية تهدف إلى تحليل واقع التربية والتعليم في الجزائر عبر مسار تاريخي يمتد منذ الاستقلال وحتى مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، وقد ركزت الدراسة على استعراض الحالة الصعبة التي كانت عليها المدرسة الجزائرية عقب رحيل الاستعمار الفرنسي، حيث ورثت الدولة الناشئة قطاعاً تربوياً يعاني من هشاشة شديدة ونقص حادّ في البنى التحتية والإطارات البشرية، وهو ما استدعى تدخلاً عاجلاً لإعادة بناء هذا القطاع من منطلق الحفاظ على الهوية الوطنية، وترسيخ القيم الثقافية واللغوية الجزائرية.

وانطلاقاً من هذا الهدف، سلّطت الدراسة الضوء على الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في سبيل النهوض بالمنظومة التربوية، لا سيما من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة تزايدت بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن مدى نجاعة هذه السياسات التربوية، من خلال تقييم الإصلاحات التي تم تبنيها على مرّ العقود، وتحليل أثر الإنفاق العمومي على جودة التعليم ومخرجاته.

وقد انطلقت الدراسة من إشكالية محورية مفادها: ما هو واقع المنظومة التربوية الجزائرية في ظل السياسات المتبعة والموارد المالية المرصودة لها، وكيف انعكس ذلك على نتائج التعليم؟، وللإجابة على هذا التساؤل، تمّ تنظيم الدراسة وفق ثلاث محاور أساسية: الأول تناول مختلف الإصلاحات التربوية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، والثاني ركّز على تطوّر حجم الإنفاق العام الموجه لقطاع التربية، بينما خُصص المحور الثالث لتحليل النتائج الفعلية لتلك الإصلاحات، ومدى ارتباطها بمستوى الإنفاق، كما جاءت هذه المعالجة في سياق نقدي وتقييمي، يهدف إلى فهم مكان القوة والضعف في المنظومة، بما يسمح بإعادة التفكير في السياسات التعليمية المستقبلية ضمن مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

نتائج الدراسة

عقب نيل الجزائر استقلالها سنة 1962، وجدت المدرسة الجزائرية نفسها أمام تحديات جسيمة، في مقدمتها الانتشار الكاسح للأميّة، التي بلغت نسبتها نحو 95%، ما جعل من قطاع التربية أولوية وطنية قصوى، وفي هذا السياق، رفعت الدولة التحدي وسخّرت إمكانيات هامة لإرساء نظام تعليمي

وطني يعكس الهوية الجزائرية ويُخرج المجتمع من الإرث الثقيل الذي خلفه الاستعمار، وقد مرّ هذا النظام بعدة محطات إصلاحية مسّت مختلف المستويات، حيث سعت الإصلاحات المتتالية إلى تحسين الأداء المدرسي، ومعالجة مظاهر القصور التي طالت النظام التعليمي التقليدي مثل: ارتفاع معدلات التسرّب المدرسي، وضعف التأهيل، وتدني المستوى العام للتحصيل، وذلك رغم ضخامة المخصصات المالية التي تم رصدها لقطاع التربية.

ورغم ما تحقّق من مكاسب، لا تزال المنظومة التربوية تعاني من مجموعة من الاختلالات البنيوية، يأتي في مقدمتها: التركيز المفرط على التوسع الكمي دون مراعاة كافية للنوعية، إلى جانب التفاوت الجغرافي في توزيع المنشآت التربوية، حيث لا تزال المناطق الريفية تعاني من نقص واضح في البنية التحتية مقارنة بالمناطق الحضرية، كما يواجه التلميذ تحديات متعددة أبرزها: ضعف القدرة على التحصيل العلمي، وثقل المحفظة المدرسية التي تؤثر على صحته الجسدية والنفسية، فضلاً عن محدودية التكوين البيداغوجي الموجه للأساتذة، الذي يتم غالباً بطريقة جماعية وخلال فترات زمنية قصيرة، ما يؤثر سلباً على جودة التعليم.

وفي ضوء هذه الإشكاليات، تؤكد الدراسة على ضرورة منح المنظومة التربوية الأهمية القصوى التي تستحقها باعتبارها حجر الأساس في بناء الأجيال والنهوض بالمجتمع، ومن هذا المنطلق، توصي بضرورة مواصلة الإصلاحات التربوية ولكن ضمن رؤية شاملة ومتكاملة، تُعنى بتطوير المناهج، وتحسين التكوين، وتوفير بيئة تعليمية جاذبة، تُمكن النشء من التفاعل الإيجابي مع المدرسة، وتقلّل من ظاهرة النفور منها، لما يحمله ذلك من مخاطر اجتماعية حقيقية في ظلّ محيط متحول وتأثيرات عالمية متسارعة، خاصة مع تطور الوسائط التكنولوجية ووسائل التواصل الحديثة.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

سعت هذه الدراسة البحثية واقع لمنظومة التربية من 1962 إلى غاية 2013، وهي تركّز على بُعد مهمّ من الأبعاد الأربعة لدراستنا (التعليم، التشغيل، السكن، الصحة) المتمثّل في بُعد التعليم، حيث تتقاطع الدراستين في محاولة معرفة مكانة التعليم في النموذج التنموي الجزائري من خلال تتبع تطوّر أهم محطات هذا القطاع مع الاسترشاد بالأرقام و الإحصائيات الرسمية الوطنية مثل: وزارة التربية و التعليم، أو الدولية مثل: هيئة الأمم المتحدة و اليونسكو، كذلك التطرق إلى العقبات و التحديات التي واجهت هذا

القطاع و حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالمجهودات المسخرة، كما تختلف الفترة الزمنية بين الدراستين، حيث تغطي دراستنا الفترة 1962-2022.

● الدراسة الثانية: دراسة عوارم مهدي

أطروحة دكتوراه بعنوان "سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسات في سياسات التشغيل" مقدمة بكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية جامعة لمين دباغين سطيف 02 سنة 2016-2017، و هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل سياسات التشغيل في الجزائر في إطار سوسيولوجيا التنمية البشرية، حيث حاولت هذه الدراسة تبين وإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بسياسة التشغيل في الجزائر، من خلال عرض و تحليل مختلف الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الدولة في قطاع التشغيل، ومحاولة معرفة مدى مساهمة هذه السياسات التشغيلية في تحسين مستوى التنمية البشرية في الجزائر، وذلك استنادا إلى جملة التقارير و الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية و الهيئات و المنظمات الدولية، بالإضافة إلى تقديم محاولة تحليل لواقع المؤسسات الفاعلة في سوق العمل في الجزائر المتمثلة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، و كذا مؤسسات التكوين المهني باعتبارهما قطاعين لهما دور كبير على مستوى تكوين الموارد البشرية، التي ستبحث عن الشغل في سوق العمل.

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: كيف ساهمت سياسات التشغيل المنتهجة منذ الاستقلال في تحسين مستوى التنمية البشرية في الجزائر؟ و قد تفرّع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي الأجهزة و الإجراءات والتدابير التي اعتمدت عليها الدولة في تجسيد سياسات التشغيل في الجزائر؟
- ما هو دور كل من مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و كذا مؤسسات التكوين المهني في تحقيق سياسة التشغيل في الجزائر؟
- ما هو دور القطاع الخاص من خلال مؤسساته الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر؟
- ما هي أهم العراقيل التي تقف أمام تحقيق سياسة تشغيلية تتفاعل معها مختلف المؤسسات الفاعلة في سوق العمل؟

المنهج المتبع في الدراسة:

تزامنا لطبيعة الدراسة النظرية التي تتناولها هذه الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي كأساس للتحليل، أين يقوم هذا المنهج على استخدام العقل في استنتاج النتائج من خلال التركيب والتحليل والتفسير للظواهر المدروسة، مع خلق ارتباط متين بين الأفكار النظرية المستمدة من التراث الفكري وبين الوقائع والحقائق الميدانية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

النتائج:

تشير النتائج المستخلصة إلى أنّ التنمية البشرية في الجزائر لا تزال مرتبطة بشكل وثيق بمعدلات النمو الاقتصادي، دون أن تستند بشكل فعلي إلى العنصر البشري كركيزة للتنمية، رغم ما تمتلكه من طاقات ومهارات يمكن أن تُستثمر لتحقيق تنمية أكثر استدامة. ويُضاف إلى ذلك، ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة في سوق العمل، ممّا يُضعف من فاعلية السياسات التشغيلية، وفي ظلّ التحديات الاقتصادية الراهنة، خاصة مع التراجع المستمر في عائدات النفط، تصبح الأولوية للحفاظ على الوظائف القائمة، مع السعي نحو خلق فرص عمل جديدة ضمن أنشطة إنتاجية تُسهم في تنمية الثروة الوطنية.

علاقة هذه الدراسة بدراستنا الحالية:

تتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا الحالي من حيث التركيز على أحد جوانب التنمية الاجتماعية: سياسات التشغيل في الجزائر، إذ تتناول دراستنا تحليل تطوّر هذه السياسات منذ استقلال البلاد وحتى عام 2022، بالإضافة إلى دراسة الآليات والإجراءات المتبعة للحدّ من معدلات البطالة، وكذلك التحديات والعقبات التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، وقد شكّلت هذه الدراسة مرجعية قيّمة لنا في الجانب النظري المتعلّق بسياسات التشغيل، كما أسهمت في توجيهنا نحو أفضل الأساليب في تحليل البيانات الخاصة بهذا الموضوع خلال الفصل المخصص له في بحثنا.

• الدراسة الثالثة: دراسة عائشة إيدار

تناولت أطروحة الدكتوراة المعنونة بـ "سياسة التشغيل والتنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، المُنجزة بكلية العلوم السياسية – جامعة الجزائر 3 خلال السنة الجامعية 2017-2018، العلاقة الجدلية بين سياسات التشغيل ومسار التنمية الشاملة في سياق اقتصادي يتّسم بهيمنة قطاع

المحروقات، حيث سعت الدراسة إلى تحليل كيف يمكن لسياسة التشغيل أن تواكب متطلبات التنمية، مؤكدة أنّ النهوض الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق دون استغلال فعال ومتكامل للموارد البشرية، وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي تناولت موضوع سوق العمل، إلا أنّ الإشكالية لا تزال قائمة، إذ تبقى آليات التحكم فيه واستحداث حلول ناجعة لتأطيره رهينة بما تشهده الساحة الوطنية والدولية من تحولات هيكلية، وصدمات اقتصادية وسياسية متلاحقة، تجعل من قضايا التشغيل تحديًا متجددًا يفرض مراجعة دائمة للسياسات المعتمدة.

وانطلاقًا من أهداف الدراسة، سعت الباحثة إلى استكشاف أثر الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على كلّ من سياسات التشغيل ومسار التنمية الشاملة، وفي هذا الإطار، صيغت إشكالية البحث في السؤال المركزي الآتي: ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على توجّهات سياسة التشغيل وعلى ديناميكية التنمية؟، و من خلال التساؤل الرئيسي، تفرعت الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لسياسة التشغيل أن تؤثر في التنمية في الجزائر؟
- هل تواكب وتيرة تنفيذ تشريعات الشغل في الجزائر الآليات المنتهجة؟
- ما مدى فعالية السياسات المتبعة الموجهة لمعالجة اختلالات سوق العمل في الجزائر؟
- ما الدور الذي لعبه القطاع الخاص في ميدان التشغيل؟

و لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات الفرعية، اعتمدت الباحثة مجموعة من الفرضيات التي بُني عليها الإطار التحليلي للدراسة، وأول هذه الفرضيات تمثل في كون سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر جاءت كمحصلة مباشرة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في ظل برامج الإصلاح، كما افترضت الدراسة وجود علاقة تأثير مباشر وفعال بين سياسة التشغيل ومسار التنمية الشاملة، وبيّنت فرضية أخرى أنّ آليات تنفيذ هذه السياسات كثيرًا ما تعترضها صعوبات ترتبط بوتيرة تفعيل الأطر التشريعية والتنظيمية، في حين تشير الفرضية الأخيرة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في دعم وتفعيل سياسات التشغيل، مما يحدّ من فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال.

وللتحقق من الفرضيات المطروحة وفهم أبعاد الإشكالية بشكل دقيق، اعتمدت الباحثة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، يأتي في مقدّمها المنهج الوصفي، الذي مكّنها من تقديم عرض نظري وتحليلي للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، مع التركيز على تطور سياسات التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وقد ساعد هذا المنهج في رصد وتحليل الظواهر ذات الصلة، من خلال

تتبع المؤشرات والمعطيات الرسمية، كما استعانت الباحثة بمنهج دراسة الحالة، الذي أتاح لها التعمق في التجربة الجزائرية كحالة خاصة، لفهم السياق المحلي، والوقوف على طبيعة السياسات المطبقة، ومدى فاعليتها على أرض الواقع، إضافة إلى ذلك، تم توظيف المنهج المقارن لمقارنة وضع الجزائر بدول أخرى أو بين فترات زمنية مختلفة داخل البلد نفسه، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، واستنتاج العوامل المؤثرة في نجاح أو تعثر سياسات التشغيل والتنمية، وقد أسهم تكامل هذه المناهج في بناء تصور علمي رصين، ساعد على تحليل المعطيات من زوايا متعددة، وسمح للباحثة باختبار فرضياتها بشكل موضوعي ودقيق.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة في نهايتها إلى جملة من النتائج المهمة التي ارتبطت مباشرة باختبار الفرضيات المطروحة، فعلى مستوى الفرضية الأولى، تأكدت الباحثة من صحة الطرح القائل بأنّ التحولات السياسية والاقتصادية تؤثر بشكل مباشر في طبيعة السياسات المنتهجة في مجال التشغيل، وقد اتضح أنّ الجزائر تأثرت بعمق بموجة التحولات العالمية، خاصة بعد انخراطها في برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، والتي اشترطت على الجزائر إعادة النظر في منظومتها القانونية والإدارية، وتكييفها بما يخدم مناخ الاستثمار، وهذا ما جعل سياسات التشغيل مرتبطة إلى حدّ كبير بالضغوط الخارجية وتوجهات السوق العالمية.

أما الفرضية الثانية، فقد أثبتت الدراسة من الناحية النظرية أنّ لسياسات التشغيل أثراً فعالاً ومباشراً على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، غير أنّ التطبيق الميداني في الحالة الجزائرية لم يعكس هذا التصوّر بشكل كافٍ، حيث لا تزال الدولة تهيمن بشكل كبير على مفاصل قطاع التشغيل والتنمية، رغم الخطابات الرسمية الداعية إلى اقتصاد السوق، وقد تبين أنّ هذه النزعة الحمائية تتناقض مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي، مما قلّل من فعالية تلك السياسات وجعل نتائجها محدودة.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة، كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، ورغم وفرة وتكامل الإطار التشريعي في مجال التشغيل، إلا أنّ غياب الشفافية والفعالية، إلى جانب بطء التنفيذ، أدّى إلى ضعف النتائج المحققة، وبالتالي، فإنّ الفرضية القائلة بأنّ المنظومة القانونية متأخرة عن واقع سوق العمل، قد تأكدت بالدليل العملي، ما يعكس وجود خلل مؤسّساتي في تحويل القوانين إلى آليات عملية ملموسة.

بينما الفرضية الرابعة، والمتعلقة بدور القطاع الخاص، فقد أكدت الدراسة أنّ هذا القطاع لا يضطلع بالدور المنوط به في تفعيل سياسات التشغيل، فرغم محاولات الدولة دعم الاقتصاد الوطني بضخّ أموال ضخمة لتحفيز النمو، إلا أنّ الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري لا يزال حاضراً بقوة، ويُعيق أيّ تحوّل حقيقي نحو اقتصاد منتج ومتنوع، وقد أظهرت نتائج التحليل أنّ الانفتاح الاقتصادي لا يتجاوز الشعارات المرفوعة، دون أن يجد ترجمة فعلية على المستوى الميداني، وتأسيساً على ما قيل، دعت الباحثة إلى ضرورة تعبئة كافة الفاعلين—من حكومة، وأرباب عمل، ونقابات، ومجتمع مدني، ووسائل إعلام—في إطار ما يسمّى بالعقد الاجتماعي الاقتصادي، لضمان استدامة المكاسب الاجتماعية والحدّ من الفوارق الجهوية ومظاهر الفقر.

في ضوء النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، قدّمت الباحثة جملة من التوصيات العملية الهادفة إلى تعزيز فعالية سياسات التشغيل وربطها بشكل منهجي بجهود التنمية الشاملة، وقد أكدت على أهمية إشراك جميع الفئات الاجتماعية في مسار التنمية، وذلك من خلال ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وضمان توزيع عادل للثروات والمنافع، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، كما دعت إلى توجيه السياسات الاجتماعية نحو الفئات الفقيرة والمهمّشة، والعمل على تحسين ظروفها المعيشية ضمن إطار متكامل للحماية الاجتماعية، يضمن الكرامة ويعزز الاستقرار المجتمعي، وشدّدت كذلك على ضرورة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل، لا سيّما تلك التي تستوعب الفئات الهشّة وذوي المهارات المتوسطة، مما يسهم في الحدّ من البطالة وتحقيق الإدماج الاقتصادي، ولتحقيق تمويل فعّال للمشاريع، طرحت الباحثة ضرورة إجراء إصلاح جذري للنظام المصرفي، مع العمل على تحفيز البنوك للانخراط الفعلي في دعم المبادرات الاقتصادية، من خلال توفير تسهيلات وقروض بشروط أكثر مرونة وشفافية. كما أولت أهمية خاصة ملف الاقتصاد الموازي، مشيرة إلى ضرورة تفعيل آليات الرقابة عليه وتنظيمه، نظراً لما يشكّله من مورد حيوي لتوفير فرص الشغل خارج الإطار الرسمي للدولة.

وفي السياق ذاته، شدّدت التوصيات على أهمية إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي والتكوين المهني، لضمان توافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وقد ركّز في هذا الصدد على تطوير المناهج بما يعزز تنمية المهارات العملية والعلمية، وتوسيع نطاق الاستفادة من برامج التكوين والتأهيل، ويساهم في خلق رأسمال بشري مؤهّل وقادر على الاندماج في الدورة الاقتصادية.

علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

اختصت هذه الدراسة بالتحليل واقع سياسة التشغيل في سياق التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، حيث ركزت بصفة خاصة على بُعد التشغيل كأحد المحاور الأساسية ضمن الإطار الأوسع للتنمية، والذي يضم كذلك: التعليم، السكن، والصحة، وقد اختارت الدراسة مرحلة مفصلية من التاريخ الاقتصادي والسياسي للجزائر، وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، التي تزامنت مع تراجع حادّ في أسعار النفط، وما رافقها من تدخّل مؤسسات مالية دولية فرضت شروطاً صارمة مقابل تقديم القروض من أبرزها: خصخصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، مما ساهم في تعميق أزمة البطالة، وقد سعت الدراسة إلى فهم موقع التشغيل ضمن النموذج التنموي الجزائري، من خلال تتبع أبرز المحطات التي مرّ بها هذا القطاع الحيوي، مستندة إلى معطيات رقمية وإحصاءات وطنية رسمية، كما سلّطت الضوء على العوامل التي ساهمت في تفاقم أزمة سوق العمل، سواء من حيث السياسات المعتمدة أو التغيرات الاقتصادية المفروضة.

وعلى مستوى المنهجية، تميّزت هذه الدراسة باعتمادها على مزيج من المناهج العلمية، شملت: المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن، ما أتاح لها بناء تحليل متعدد الأبعاد، بخلاف دراستنا الراهنة التي اعتمدت مقاربات مختلفة وغطّت أبعاداً زمنية ومجالية أوسع.

• الدراسة الرابعة: دراسة كمال قويدر

جاءت أطروحة الدكتوراة الموسومة بـ "تقييم واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر وسبل ترقيتها (1992 - 2021)"، المنجزة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3 خلال السنة الجامعية 2020-2021، كمحاولة جادة لفهم مسار التنمية البشرية في الجزائر خلال ما يقارب ثلاثة عقود، وقد سعت الدراسة إلى رصد تطور هذا المفهوم ضمن السياق الوطني، من خلال تحليل مختلف المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية البشرية، وتقييم مدى تحقق أهدافها في الواقع الجزائري، وانطلاقاً من هذا التوجّه، تمّ طرح الإشكالية المحورية التالية: كيف يمكن تقييم واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2021، وما هي السبل الكفيلة بترقيتها وتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال؟، و تتفرّع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنمية البشرية و ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- كيف تقاس مؤشرات التنمية البشرية و المستدامة؟

- ما واقع و تحديات التنمية البشرية و المستدامة في الجزائر اعتمادا على إحصائيات التنمية في الفترة (1992-2021)؟

وفي سياق بحثه في واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، سعى الباحث إلى استكشاف أبعاد هذا المفهوم في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري، من خلال اقتراح مجموعة من الفرضيات التي تشكل الإطار النظري للدراسة، فقد انطلقت المقاربة من القناعة بأن التنمية البشرية تمثل مدخلا أساسياً لا يمكن تجاوزه في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن الإنسان، وفق المنظور السوسيولوجي، هو الفاعل المركزي والغاية النهائية لكل مسار تنموي، كما افترض الباحث أن الجزائر، على غرار العديد من دول العالم، ورغم ما أحرزته من تقدّم نسبي في مؤشرات التنمية البشرية، لا تزال تواجه عراقيل بنيوية و سوسيواقتصادية تعيق الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.

وقد تمّ التأكيد على أنّ هذه التحديات تتوزع بين ما هو داخلي، يتعلق بالسياسات العمومية، وفعالية مؤسسات الدولة، ومستوى العدالة الاجتماعية، وبين ما هو خارجي، يرتبط بالتقلبات الاقتصادية العالمية وضغوط العولمة، ما يجعل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في السياق الجزائري مهمة معقّدة تتطلب تدخلات متعددة الأبعاد وإستراتيجيات طويلة المدى، تأخذ في الحسبان خصوصيات المجتمع وتطلّعاته، و للتحقق من الفرضيات، استخدم البحث عدة مناهج من بينها: المنهج الوصفي في الجزء النظري من خلال المراجع و الرسائل العلمية و الدراسات العربية و الأجنبية المتخصصة، و المنهج التاريخي الذي يقدّم تصوّراً للظروف و المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر وتطوّرها وزوالها، واستخدم منهج تحليل المضمون في تحليل البيانات التي تحمل معلومات عن الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و استخدامه في الدراسة لغرض تحليل مضمون تقارير التنمية البشرية.

نتائج الدّراسة: توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تعكس التحديات البنيوية التي لا تزال تعيق تحقيق تنمية بشرية مستدامة في الجزائر، فقد تبين أنّ البلاد، شأنها شأن العديد من الدول النامية والعربية ودول شمال إفريقيا، لا تزال تعاني من سوء في تسيير وتوظيف مواردها البشرية، الأمر الذي يؤثر سلباً على مردودية القطاعات الحيوية، ويضعف من فاعلية السياسات التنموية، كما كشفت المؤشرات المعتمدة في الدراسة وجود تفاوتات واضحة في مكونات دليل التنمية البشرية المستدامة، حيث سجّل تدهور في نوعية التعليم، وضعف في الخدمات الصحية، فضلاً عن تفاوت مستويات الدخل بين فئات المجتمع، وهو ما أفرز خللاً في العدالة الاجتماعية وشعوراً بالانتماء لدى بعض الشرائح.

ورغم أنّ الجزائر تُصنّف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وفق التصنيفات الدولية، فإنّ هذا التصنيف لا يعكس بالضرورة واقعاً تنموياً متكاملًا، خاصة في ظلّ تباطؤ وتيرة التقدّم في قطاع التكنولوجيا والاتصال، الذي يشكّل اليوم ركيزة أساسية لأيّ تطوّر مستدام، ومع ذلك، لا يمكن إنكار أنّ الدولة الجزائرية استطاعت، في مرحلة ما بعد العشرية السوداء، تحقيق قدر من الأمن والاستقرار الاجتماعي، ما وفّر أرضية نسبية لإطلاق برامج تنموية في مختلف المجالات.

وأكدت نتائج البحث أنّ التنمية البشرية تظل حجر الزاوية لأيّ مشروع تنموي مستدام، غير أنّ مسار تحقيقها لا يزال محفوفًا بعقبات داخلية وخارجية، فداخليًا، تواجه الجزائر مشكلات مزمنة تتجلى في ارتفاع معدلات الفقر، ضعف البنى التعليمية، انتشار الفساد، تراجع المشاركة السياسية، والتدهور البيئي، فضلاً عن غياب آليات فعالة لضمان استدامة الدخل، أمّا خارجيًا، فتعكس التحديات العالمية على الواقع المحلي، ممّا يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجيات المتّبعة وتبني مقاربات أكثر شمولية تضمن تفعيل الطاقات المجتمعية وتحقيق العدالة التنموية.

وخلّصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز مقومات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر يأتي في مقدّمها: ضرورة الارتقاء بقطاعي التعليم والصحة، من حيث الكم والنوع، باعتبارهما من الركائز الأساسية التي يقوم عليها مؤشر التنمية البشرية، إلى جانب تحسين مستويات الدخل بما يضمن كرامة الفرد ويعزز اندماجه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما شددت التوصيات على أهمية توفير مقومات العيش الكريم، من خلال ضمان السكن اللائق، ومكافحة البطالة، والحد من نسب الفقر، وذلك باعتبارها شروطاً جوهرية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، وإلى جانب ذلك، دعت الدراسة إلى تكثيف الجهود الرسمية في تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين أفراد المجتمع، بما يرسّخ مبادئ العدالة الاجتماعية ويؤسس لتنمية أكثر توازنًا وشمولاً

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل واقع التنمية البشرية في الفترة الزمنية 1962-2021، وقد ركّزت تركيزاً كبيراً على بُعدين مهمّين من الأبعاد الأربعة لدراستنا (التعليم، التشغيل، السكن، الصحة) وهما: بُعدا التعليم و الصحة، حيث تتقاطع الدراستين في محاولة معرفة مكانة التعليم و الصحة في النموذج التنموي الجزائري من خلال تتبع تطور أهم محطات هاذين القطاعين مع الاسترشاد بالأرقام و الإحصائيات الرسمية الوطنية مثل: وزارة التربية و التعليم، أو الدولية مثل: هيئة الأمم المتحدة و

اليونسكو، كذلك التطرق إلى العقبات و التحديات التي واجهت هاذين القطاعين و حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالمجهودات المسخرة، كما غطّت الدراستين نفس الفترة؛ مما ساعدنا على الاستفادة ببعض المعطيات النظرية و الإحصاءات الرسمية، أمّا من حيث المنهج، فقد استخدمت الدراستان المنهج ذاته: الوصفي التحليلي، في حين أضافت الدراسة السابقة على دراستنا منهج تحليل المحتوى.

• الدراسة الخامسة: معوشي عيماد

أجرى الباحث دراسة بعنوان: "واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر – دراسة مقارنة"، نُشرت في مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59 بتاريخ 30 سبتمبر 2021، التابعة لجامعة المدية، وسعت هذه الدراسة التحليلية إلى استعراض وتحليل واقع التنمية الاجتماعية في كلّ من الجزائر ومصر، مسلّطة الضوء على الجوانب المختلفة التي تميّز كل تجربة، مما أتاح فهماً أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها الدولتان في مسيرتهما التنموية، ولقد طرح الباحث الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو واقع التنمية الاجتماعية في كل من مصر و الجزائر؟ وهل هناك تباين واضح في مستواها بين كل من الدولتين المدروستين؟ وقام بتجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنمية الاجتماعية؟
- ما هي العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية؟
- ما هي البنود التي تعكس لنا التنمية الاجتماعية في الدول؟
- ما هي وضعية التنمية الاجتماعية في الجزائر؟
- ما هي وضعية التنمية الاجتماعية في مصر؟
- هل هناك تباعد في وضعية التنمية الاجتماعية للدولتين المدروستين؟

للولصول للنتائج المرغوبة من البحث، وضع الباحث الفرضيات التالية:

- يرتبط مفهوم التنمية الاجتماعية بشكل وثيق بمستوى الرفاه الذي يحظى به الفرد من خلال ما يُقدّم له من خدمات عامة ورعاية اجتماعية، إذ يُعدّ تحسين جودة الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية من تعليم وصحة وسكن وحماية اجتماعية من أبرز مؤشرات هذا النوع من التنمية..

- تشهد التنمية الاجتماعية في الجزائر تفاوتًا ملحوظًا في مستوياتها ومجالاتها، إذ تختلف من جانب إلى آخر بين مظاهر التحسّن ومظاهر التراجع، ما يعكس غياب التوازن في تحقيق الأبعاد المختلفة لهذا النوع من التنمية، ورغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أنّ الصورة العامة لا يمكن تعميمها أو الحكم عليها بشكل قاطع، نظرًا لتباين الأوضاع من قطاع إلى آخر ومن منطقة لأخرى.
- تشهد التنمية الاجتماعية في كل من مصر والجزائر تفاوتًا في مكوناتها ومجالاتها، حيث تتراوح بين مظاهر التقدّم في بعض الجوانب والتراجع في جوانب أخرى، ما يعكس حالة من عدم التجانس في تحقيق الأهداف الاجتماعية. ورغم هذا التباين، إلا أنه لا يمكن إصدار حكم عام أو مطلق على الوضعية الاجتماعية في أيّ من البلدين، نظرًا لاختلاف الظروف والخصوصيات المحلية. ويُعزى هذا التقارب في المسار التنموي إلى كونهما دولتين ناميتين تواجهان تحديات اقتصادية واجتماعية متشابهة، ما ينعكس على نمط تطوّر التنمية الاجتماعية فيهما

المنهج المتبع في الدراسة:

للاختبار الدقيق لفرضيات الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، حيث لم تقتصر الدراسة على الجانب النظري فحسب، حيث ركّزت بشكل أساسي على دراسة الواقع الفعلي للتنمية في الجزائر ومصر في الفترة الأخيرة، ويأتي ذلك من خلال تحليل البيانات المتوفرة، ممّا يتيح فهماً معمقاً للتحوّلات والتحدّيات التي تواجه التنمية في كلا البلدين.

نتائج الدراسة: من خلال البنود والمؤشرات التي اعتمدها الدراسة، توصّل الباحث إلى مايلي:

- عرفت مصر خلال السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات النمو السكاني، بينما لم يشهد الناتج المحلي الإجمالي نفس الوتيرة من الارتفاع، ما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي، نتيجة اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي والزيادة الديموغرافية، وعلى العكس من ذلك، استفادت الجزائر من تباطؤ نسبي في النمو السكاني، الأمر الذي خفّف من حدّة الضغوط على مواردها الاقتصادية، وأسهم في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي، تعزيز بعض مؤشرات التنمية الفردية.
- لا تزال البطالة تشكّل تحديًا مشتركًا لكلّ من مصر والجزائر، دون وجود تفوق واضح لإحدهما في هذا الجانب، وهو ما تؤكّده التصنيفات العالمية لمؤشرات الفقر، حيث جاءت الدولتان في مراتب متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة وحتى بعض البلدان النامية، غير أنّ ترتيبهما يُعدّ مقبولا نسبيًا عند مقارنته

بوضعية أغلب الدول العربية التي تعاني بدورها من أزمات اقتصادية وهيكلية أثّرت سلبًا على مؤشرات التشغيل ومستوى المعيشة.

• عرف الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في معدلات التضخم، متجاوزًا ما سُجّل في الجزائر، الأمر الذي أرحى بظلاله الثقيلة على الأوضاع المعيشية، لا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة؛ وقد أدى هذا الوضع إلى تآكل القدرة الشرائية وزيادة التكاليف المرتبطة بتطبيق السياسات الاجتماعية، مما جعل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية أكثر صعوبة، سواء من حيث توفير الموارد أو من حيث الاستجابة الفعالة لحاجات المواطنين الأساسية.

• لا تزال قضايا التعليم تُشكل تحديًا رئيسيًا أمام الدول النامية، لا سيما في فئة الشباب، حيث لا تزال معدلات الأمية – وإن كانت منخفضة نسبيًا – حاضرة بين الذكور والإناث، وهو أمر يصعب تقبله في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي أصبحت تسيطر على الحياة اليومية في الدول المتقدمة. ورغم تسجيل بعض التحسن في مستويات التعليم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أنّ تعميم التكنولوجيا والمعرفة في مجتمعات مثل: الجزائر ومصر يظل رهينًا بالقضاء التام على الأمية، ويُعزى هذا الوضع في جانب منه إلى ضعف حجم الإنفاق المخصّص لقطاع التعليم، ما ينعكس سلبًا على تصنيف البلدين في مؤشرات التنمية البشرية، حيث حلّت الجزائر في مرتبة أفضل قليلًا من مصر، إلا أنّ كليهما لا يزالان يحتلان مراكز متأخرة مقارنة بالدول الأخرى على المستوى العالمي

• يُمثّل الفساد الإداري أحد العوائق الجوهرية التي تُعيق تقدّم جهود التنمية، خصوصًا في جانبها الاجتماعي، لما يُحدثه من خلل في تنفيذ السياسات العامة وسوء في توزيع الموارد. ويُلاحظ أنّ هذه الظاهرة لا تزال حاضرة بوضوح في كل من الجزائر ومصر، إذ تُصنّف المؤشرات الدولية، خاصة تلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، البلدين في مراتب متقاربة، ما يدلّ على استمرارية التحديات المرتبطة بضعف أنظمة الرقابة ونقص فعالية آليات الحوكمة، وهذا الوضع يؤثّر سلبًا على كفاءة المرافق العامة، ويحدّ من إمكانات تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

• تُمثّل رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة إحدى القضايا الحيوية في مسار التنمية الصحية، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى نجاعة المنظومة الصحية في أيّ بلد، ورغم أنّ الجزائر تتفوق على مصر من حيث حجم الإنفاق الصحي للفرد، إلا أنّ معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة والأطفال حديثي الولادة تبقى أعلى مما هو مسجّل في مصر، وهو ما يثير علامات استفهام حول كفاءة السياسات الصحية

المعتمدة وجودة الخدمات المقدمة، هذا التباين يُبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة لسياسات الرعاية الصحية وتبني مقاربات أكثر فعالية وإنصافاً في التوزيع والاستفادة.

- توصيات الدراسة: و اقترح الباحث مجموعة من التوصيات:
- يُعدُّ التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المتكاملة، لما له من أثر بالغ في إعداد الفرد وتمكينه من المهارات والمعارف التي تؤهله للاندماج الفعّال في محيطه الاقتصادي والاجتماعي؛ فالتعليم لا يُختزل في مجرد تلقين المعلومات، بل يُعد وسيلة لترسيخ قيم المواطنة وتعزيز وعي الأفراد بدورهم في بناء مجتمع منتج ومتماسك، وضمن هذا السياق، يُمثّل تطوير النظام التعليمي خطوة محورية نحو تحسين مؤشرات التنمية، باعتباره استثماراً طويل الأمد في العنصر البشري، الذي يُعد أساساً لأيّ نهضة حقيقية وشرطاً لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة، وتعميم الرعاية الصحية على كامل قطر الدولة، لسدّ الفجوات بين مختلف الجهات الدولة الواحدة لتحقيق الأمان في المجتمع، وضمان تقدّمه بالاتجاه الصحيح، و عدم انحرافه إلى أهداف أخرى تسهم في تفكك المجتمع.
- تُعد مكافحة الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته خطوة أساسية لترسيخ ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وتعزيز شعورهم بالانتماء والعدالة، فالتصدي لهذه الظاهرة لا يسهم فقط في تحسين أداء الإدارة العامة، بل يُبرز أيضاً حضور الدولة كفاعل حقيقي يسعى لتحقيق الصالح العام، ودفع عجلة التقدم والازدهار، كما أنّ محاربة الفساد تُمهّد الطريق أمام تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال ضمان الشفافية والإنصاف في توزيع الموارد والفرص بين أفراد المجتمع.
- يُعدّ تحسين المستوى المعيشي للمواطن أولوية أساسية لأيّ سياسة تنموية شاملة، ويشمل ذلك الاهتمام بجودة النظام الغذائي، لاسيما في مراحل الطفولة التي تُعدّ أساس بناء الإنسان، ويتطلب ذلك مراجعة دقيقة لمكونات السلة الغذائية المدعومة أو المتاحة، من خلال مراقبة نوعية المواد الاستهلاكية وضمان ملاءمتها للمعايير الصحية والتغذوية، بما يُسهم في تعزيز صحة الأفراد ووقايتهم من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

تبين أنّ هذه الدراسة تتقاطع مع دراستنا في اعتمادها على المنهج التحليلي، مما يجعلها قريبة من توجهنا البحثي، كما يظهر تقارب واضح من حيث تناول أبعاد التنمية الاجتماعية، إلا أنّ الدراسة المعنية تناولت عدداً أكبر من الأبعاد مقارنة بدراستنا. أمّا من الناحية الزمنية، فقد ركّزت تلك الدراسة على الفترة

الممتدة بين عامي 2000 و2019، في حين اتسع النطاق الزمني في دراستنا ليشمل الفترة ما بين 1962 و2022، أي ما يقارب ستة عقود. وقد استفاد الباحث من بعض الأفكار المطروحة في تلك الدراسة، سواء لتدعيم الإطار النظري أو تعزيز الجانب التحليلي، لا سيما ما تعلّق بمصادر جمع البيانات مثل: الاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

• الدّراسة السادسة: دراسة بن ساسي هجيرة، شريط عابد

نُشرت دراسة بعنوان "تحليل تطوّر مستوى التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2015" في مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 1، بتاريخ 31 ديسمبر 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال التنمية البشرية مع بداية الألفية الثالثة في ظلّ الظروف المالية الملائمة التي شهدتها البلاد آنذاك، واستند البحث إلى تحليل المؤشرات الاجتماعية لقياس مدى التقدّم المحقق، من أجل تقديم صورة واضحة عن الإنجازات التي تحقّقت خلال هذه الفترة، وتأسيساً على سياق البحث، انطلقت الدراسة من سؤال جوهري: ما مدى فعالية سياسات التنمية البشرية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2015 في تحقيق أهدافها التنموية؟ لمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة منهج الاستقراء بالوصف والتحليل وفق محاور تناولت الإطار النظري لمفهوم التنمية البشرية ومكوناتها الأساسية، مسلّطة الضوء على الأبعاد المختلفة التي تشمل: التعليم، الصحة، التشغيل، والسكن، في إطار تطبيق هذا الإطار على الواقع الجزائري، كما ركّزت الدراسة على تحليل تطوّر مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2015، مستعرضة التغيّرات والتحوّلات التي طرأت على مجالات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وظروف السكن، وذلك لتقييم مدى التقدم المحقق في تحسين جودة حياة المواطن الجزائري خلال هذه الحقبة الزمنية.

نتائج الدّراسة:

• شهد قطاع التعليم في الجزائر تطوراً ملحوظاً، حيث تمكّنت الدولة من توسيع فرص الحصول على التعليم على نطاق واسع وبشكل ديموقراطي عبر مختلف مراحله، وقد تضافرت الجهود الحكومية في خلق بيئة مناسبة ومحفّزة للطلبة، مما أسفر عن تحسّن ملموس في المؤشرات التعليمية، ويرجع هذا التقدّم إلى السياسات الرامية إلى تطوير منظومة التعليم والتكوين، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الملائمة التي تُمكن الشباب من تنمية مهاراتهم وقدراتهم بشكل أفضل.

• حظي النظام الصحي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة بسلسلة من الإصلاحات التي استهدفت تعزيز فاعلية المنظومة الصحية، وقد انعكس ذلك إيجاباً على المؤشرات الصحية، حيث طالت الإصلاحات مختلف جوانب الرعاية الصحية بهدف حماية المواطنين من الأمراض وتوفير خدمات الاستشفاء اللازمة في جميع المراحل، ومن أبرز هذه الإجراءات: تبني نمط تعاقدية بين مؤسسات الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة، بالإضافة إلى تطبيق اللامركزية في تقديم خدمات الرعاية الصحية لتحسين جودة الأداء وتوسيع نطاق الخدمات.

• فيما يتعلق بمؤشر البطالة، فقد شهدت الجزائر انخفاضاً ملحوظاً في معدلات البطالة خلال الفترة من 2000 إلى 2015، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً في نهاية تلك الفترة، كما تباينت نسب البطالة باختلاف الفئات العمرية، والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن الاختلاف بين الذكور والإناث والمستويات التعليمية المتنوعة، كما تأثرت البطالة بقطاع العمل، حيث لوحظت اختلافات بين القطاعين العام والخاص.

• اتخذت الحكومة الجزائرية من ناحية السياسة السكنية، منذ عام 2000 خطوات واسعة لضمان توفير سكن ملائم لأكثر عدد من المواطنين، مع توفير بيئات مجهزة بكافة المرافق الأساسية، فبحلول عام 1990، كان هناك عجز كبير في السكن يقدر بنحو 3 ملايين وحدة، مع تسجيل أكثر من 350 ألف عائلة تسكن في بيوت مؤقتة، إلا أن الفترة من 2000 إلى 2015 شهدت إنجاز حوالي 2.8 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ، بميزانية تجاوزت 60 مليار دولار، مما يمثل إنجازاً تاريخياً في قطاع الإسكان بالجزائر.

علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

تركزت هذه الدراسة على استكشاف تطور مؤشرات التنمية البشرية، حيث تناولت أربعة أبعاد اجتماعية رئيسية هي: التعليم، الصحة، البطالة، والسكن، وهي نفسها الأبعاد التي نسلط الضوء عليها في دراستنا، وقد غطت الدراسة فترة من الزمن تمتد بين عامي 2000 و2015، والتي تميزت بفترة من الازدهار المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، وفي هذه الحقبة، قامت الدولة بضح استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، ما أسهم بشكل مباشر في تحسين عدة قطاعات حيوية، لا سيما قطاع السكن الذي حظي بتمويل يقدر بحوالي 60 مليار دولار، بالإضافة إلى دعم كبير في مجالي الصحة والتعليم. هذه الجهود أثرت إيجاباً أيضاً على سوق العمل، حيث شهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملحوظاً قبل أن تتجه مجدداً للارتفاع مع تراجع أسعار النفط، وقد ساهمت هذه الدراسة في

إثراء فهمنا للأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالتنمية، كما كانت مصدرًا هامًا في توجيهنا نحو طرق منهجية لعرض وتحليل البيانات الرسمية المستخدمة في بحثنا.

• الدراسة السابعة: دراسة يحياوي حكيم

تندرج هذه الأطروحة الموسومة بـ "السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال دراسة مقارنة حول السكن الاجتماعي بين الجزائر وفرنسا"، المنجزة بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة 1 سنة 2022، ضمن الجهود الأكاديمية الرامية إلى تفحص السياسة السكنية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، مع التركيز على تجربة السكن الاجتماعي، وقد سعت الدراسة إلى تحليل الإطار العام لهذه السياسة، ومقارنتها بالنموذج الفرنسي، بهدف الكشف عن أوجه القوة والضعف في التجربة الجزائرية، واستنباط الدروس الممكنة لتحسين فعالية هذا القطاع الحيوي، كما تسعى الأطروحة إلى تقديم تصورات عملية لمتخذي القرار تساعدهم في معالجة أوجه القصور وتطوير الآليات المعتمدة، وانطلاقًا من الطفرة الكمية والنوعية التي شهدتها قطاع السكن في الجزائر، خاصة من خلال توسيع برامج الإنشاء وضخّ موارد مالية كبيرة، تم طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية، في ظل الظروف الحالية لإنتاج وتوزيع السكن، أن تعتمد على صيغة السكن الاجتماعي كحل دائم ومستدام، أم أنّ هناك حاجة ملحة لتطوير هذا النموذج بالاستفادة من التجارب الدولية، وعلى رأسها التجربة الفرنسية؟ حيث يتفرع عن الإشكالية الرئيسية ما يلي:

- ما هو تعريف السياسة السكنية و ما موقعها من السياسة العامة للدولة؟
- ما هي أهم المحطات التي مرت بها السياسة السكنية في الجزائر؟
- كيف تأثرت السياسة السكنية بالتوجهات العامة للنظام السياسي الجزائري؟
- ما هي أهم الفواعل المتدخلة في مسار السياسة السكنية؟
- ما هي الهيئات المشرفة على مراقبة تنفيذ و تقييم السياسة السكنية؟
- ما هي حدود الدور الذي تساهم به المجالس المنتخبة في دورة السياسة السكنية؟
- هل يؤدي تنوع عدد الصيغ السكنية إلى الوصول لمختلف الشرائح الاجتماعية؟
- ما هي أهم الصيغ السكنية المطروحة من طرف الحكومة في سوق السكن؟
- كيف تؤمّن الدولة مصادر تمويل مختلف البرامج السكنية المسطرة؟

- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين صيغة السكن الاجتماعي بين الجزائر وفرنسا.
- هل يمكن لمراجعة نمط تسيير السكن الاجتماعي المساهمة في التخفيف من حدة أزمة السكن في الجزائر؟
- ما هي أهم الاختلالات المسجلة في قطاع السكن في الجزائر؟
- ما هي أهم البدائل و الحلول المطروحة لإدارة ملف السكن في الجزائر؟
- ما هي الآفاق المستقبلية للنهوض بقطاع السكن في الجزائر؟

انطلقت رؤية هذا البحث من فرضيات عامة انبثقت من قراءة معمّقة لواقع قطاع السكن في الجزائر، حيث تم التسليم بأنّ الدولة، رغم ما راكمته من تجارب وطنية منذ الاستقلال، ورغم محاولات الاستفادة من التجارب الأجنبية، لا تزال تواجه صعوبات بنيوية في التحكم الكامل في إدارة هذا القطاع الحيوي، ذلك أنّ أزمة السكن في الجزائر تتجاوز مجرد المعالجة التقنية أو المالية، لتتجذر في إشكاليات أعمق تتعلق بأساليب التخطيط، وتداخل السياسات، والطلب المتزايد الذي يفوق قدرات الاستجابة، ومن هذا المنطلق، يصعب القول بإمكانية القضاء النهائي على هذه الأزمة في ظل المنظومة الحالية، ما لم يتم تبني إصلاحات شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع الوطني وتستفيد بدكاء من النماذج الدولية الناجحة.

استندت هذه الدراسة في رؤيتها التحليلية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية التي حاولت الإحاطة بمختلف أبعاد السياسة السكنية في الجزائر، حيث تبين أنّ هذه السياسة لم تواكب الديناميكية المتسارعة للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وظلّت إلى حدّ كبير رهينة التوجهات العامة للنظام السياسي، ما أثر سلبيًا على تطوُّرها وفعاليتها، كما كشفت الفرضيات عن غياب فعلي لدور الجماعات المحلية في التأثير على رسم معالم هذه السياسة، وهو ما جعلها مركزية وغير مستجيبة لخصوصيات الواقع المحلي.

وقد تبين كذلك أنّ تنوع الصيغ السكنية من طرف السلطات العمومية، وإن كان يسعى محمودًا، إلا أنه يظل غير كافٍ إذا لم يُرفق بإستراتيجيات واضحة للوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية، وفي المقابل، فإنّ الاعتماد شبه الكلي على الخزينة العمومية، المربوطة بشكل مباشر بعائدات المحروقات، شكّل عنصر هشاشة في تمويل البرامج السكنية، مما أدى إلى اضطرابات في تنفيذها وتحقيق أهدافها، ومن جهة أخرى، برز غياب دور رقابي فعّال للهيئات المشرفة على متابعة تنفيذ وتقييم

السياسات السكنية، ما ساهم في ترسيخ اختلالات مزمنة داخل المنظومة، كما أنّ الاكتفاء بالإنتاج العمومي دون إشراك فعلي وهادف للقطاع الخاص في إدارة وإنتاج السكن الاجتماعي، زاد من تعقيد المشهد، لا سيما في ظل انتشار مظاهر المحسوبية وسوء التوزيع التي رافقت عمليات منح السكن.

ولا يمكن تجاهل أنّ سلوكيات بعض المواطنين السلبية، سواء من حيث الاستغلال غير المشروع أو الغش في التصريح بالحاجة، وقد أسهمت أيضاً في تفاقم الأزمة، تماماً كما ساهمت سياسات التمليك العشوائية للسكنات الإيجارية العمومية، التي رُفعت كشعارات لحل الأزمة، دون النظر في آثارها المستقبلية.

وقد طُرحت فرضيات تؤكد أنّ استنساخ التجربة الفرنسية في إدارة السكن الاجتماعي يمكن أن يقدم حلولاً ناجعة للأزمة، غير أنّ المشكلة الجوهرية لا تكمن فقط في غياب النموذج، بل في غياب تعبير دقيق عن حاجات المواطنين الفعلية، إلى جانب ضعف واضح في آجال ونوعية الإنجاز، وفي ظلّ هذه المعطيات، يظهر أنّ السياسة السكنية تفتقر إلى رؤية مستقبلية واضحة، قادرة على التنبؤ بالتحديات واقتراح البدائل.

وللتحقق من هذه الفرضيات، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لتفكيك المراحل المتعاقبة التي مرت بها السياسة السكنية في الجزائر، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة عناصر الظاهرة السكنية، إضافة إلى المنهج المقارن في تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الجزائرية والفرنسية في مجال السكن الاجتماعي، بما يسمح بالخروج بخلاصات علمية دقيقة وموضوعية.

نتائج الدراسة: من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

أظهرت الدراسة أنّ مخرجات السياسة السكنية في الجزائر، لا سيما من حيث الصيغ السكنية التي طرحتها الحكومة، لم تكن في مستوى تطلّعات مختلف الشرائح الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على سكن لائق يستجيب لمقومات الحياة الكريمة والمعاصرة، ويعود ذلك إلى خلل جوهري في تصور وتنفيذ هذه السياسات، يتمثل أساساً في ضعف التلاؤم بين الأنماط السكنية المنجزة وتصاميمها الموحدة، وبين الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري، فالوحدات السكنية الجاهزة والمقبولة التي يتم إنجازها بشكل متماثل عبر مختلف مناطق البلاد، جعلت المواطن يشعر

بالاغتراب داخل فضاءاته السكنية، ما أضعف من فاعلية هذه المشاريع في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمعيشي.

وتضاف إلى هذه الإشكالية معضلة أخرى تتعلق بالخيار الذي تبنته الدولة، والمتمثل في إعطاء أولوية شبه مطلقة لفكرة تملك السكن للمواطنين، على حساب تطوير سوق إيجاري منظم وفعال، فهذا التوجه ساهم في إقصاء إمكانية بناء سوق عقاري إيجاري متوازن، قادر على امتصاص الطلب المتزايد على السكن، وتقديم حلول مرنة ومستدامة للأزمة المتجذرة في هذا القطاع، وفي ضوء ما سبق، خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي تدعو إلى إعادة النظر في المفاهيم الأساسية التي تُبنى عليها السياسة السكنية في الجزائر، ومن أبرز هذه التوصيات: ضرورة توجيه الاهتمام نحو تشجيع المشاريع السكنية الموجهة للإيجار، وتحيد الخزينة العمومية كمصدر وحيد أو رئيسي للتمويل، مع فتح المجال أمام القطاع الخاص ليضطلع بدور محوري كشريك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى ضرورة تراجع الدولة تدريجياً عن دورها التقليدي كمنتج رئيسي للسكن، بما يسمح ببلورة مقاربة جديدة أكثر توازناً ونجاعة في تسيير هذا الملف الحيوي.

علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

تصوب هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق للسياسة السكنية في الجزائر، باعتبارها أحد المحاور الأساسية ضمن الأبعاد الأربعة التي تم التركيز عليها في إطار النموذج التنموي الوطني: التعليم، التشغيل، الصحة، والسكن، وقد أولت الدراسة اهتماماً خاصاً لبُعد السكن، باعتبارها عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة، حيث تتقاطع هذه المقاربة مع دراسات أخرى تسعى لفهم مكانة قطاع السكن داخل الرؤية التنموية الجزائرية، وقد تم اعتماد منهجية تعتمد على تتبع تطور هذا القطاع عبر محطاته الرئيسية، وتحليل السياسات العمومية المرتبطة به، وذلك بالاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن وزارة السكن والديوان الوطني للإحصائيات، بهدف بناء تصور واضح حول فعالية هذه السياسة ومدى انسجامها مع حاجات المواطنين وتطلعاتهم، كذلك التطرق إلى المشكلات التي فاقمت أزمة السكن بالرغم من الأموال الطائلة التي أنفقت على هذا القطاع، و التحديات التي واجهت هذا القطاع و حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالمجهودات المبذولة، وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث استخدام الباحث للمنهج الوصفي التحليلي.

- الدراسة الثامنة: دراسة ريم بن زايد بعنوان "واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها" منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية سنة 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقع التنمية البشرية في الجزائر، من خلال تتبع المسار الذي انتهجته الدولة في تطوير ركائز هذه التنمية، والمتمثلة أساساً في التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة، كما تهدف إلى رصد الاتجاهات العامة التي طبعت السياسات العمومية في هذا المجال، مع محاولة تقييم النتائج المحققة على المستويين المحلي والعربي، وقياس مدى فعالية الجهود المبذولة في الارتقاء بالمؤشرات المرتبطة بنوعية الحياة وتحسين شروط العيش للمواطن الجزائري، وقد انطلقت الدراسة من تساؤل محوري حول واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها الراهنة: إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحقيق مستويات معتبرة في هذا المجال؟ وكيف تعكس المؤشرات الحالية تطور الأداء التنموي؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تمّ تحديد مجموعة من الأهداف أبرزها: تقديم عرض مفاهيمي لأسس التنمية والتنمية البشرية، وتحليل طبيعة السياسات التنموية التي تمّ تبنيها في الجزائر خلال العقود الأخيرة، ثم تقييم حجم الإنجازات المحققة، مع تسليط الضوء على النقائص والتحديات التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة، وتأسيساً على ما ذكر، تضع الدراسة بين أيدينا إطاراً مرجعياً لفهم التحوّلات التي طرأت على مسار التنمية البشرية في الجزائر، وتقديم رؤية نقدية لمكان القوة والضعف في التجربة الجزائرية، ضمن سياق وطني وإقليمي متغير.

تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات التي تُعبّر عن رؤى استشرافية لطبيعة التنمية البشرية في الجزائر وآفاق تطورها، حيث تفترض بدايةً أنّ التنمية البشرية تُعدّ من بين الأهداف الجوهرية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى ترسيخها وضمانها لكافة أفراد المجتمع، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، كما تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أنّ مؤشر التنمية البشرية يمكن أن يعرف تحسناً ملموساً في حال تحسّنت المعايير الأساسية التي تُكوّنه، لاسيما في مجالات: الصحة، التعليم، ومستوى الدخل الفردي، وهي أبعاد مترابطة تعكس مدى تقدم المجتمعات وتطورها.

و تُشير الدراسة أيضاً إلى أنّ الجزائر تمكّنت من تحقيق نتائج معتبرة في مجال التنمية البشرية، خاصة على الصعيدين العربي والمغاربي، ما يدلّ على وجود جهود وطنية واضحة في تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي

يُتيح قراءة موضوعية لمختلف المعطيات الإحصائية الرسمية، وتحليل السياسات التنموية المتبعة، من أجل تقديم تقييم شامل لواقع التنمية البشرية واتجاهاتها المستقبلية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة، التي تناولت واقع التنمية البشرية في الجزائر ومسارات تطورها، إلى مجموعة من النتائج، وذلك من خلال تحليل وتبويب أبرز السياسات والبرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة في مجالي التنمية الشاملة والتنمية البشرية على وجه الخصوص.

سعت الجزائر، منذ نيلها الاستقلال، إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال التركيز على محاورها الأساسية والمتمثلة في: التعليم، الصحة، والدخل، ورغم التحديات التي تعترض هذا المسار، خاصة تلك المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية العالمية التي تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني بحكم اعتماده الكبير على صادرات المحروقات، إلا أنّ الدولة لم تدّخر جهداً في الدفع بعجلة التنمية، وقد أثمرت هذه الجهود تحقيق تطورات ملموسة في مؤشرات التنمية البشرية، مما مكّن الجزائر من احتلال مراتب مشرفة على المستويين المحلي والعربي، استناداً إلى عدّة مؤشرات معتمدة دولياً، فبالنسبة لمعيار التعليم، حققت الجزائر تحسّناً كبيراً في مكافحة الأمية ورفع مستويات التمدرس و التعليم في جميع الأطوار (ابتدائي، ثانوي، التعليم العالي) وهذا بفضل سياسة تشجيع و مجانية التعليم .

- أما بالنسبة للصحة، فقد حققت الجزائر إنجازاً هاماً في رفع متوسط العمر للفرد الواحد الذي انتقل من 51 سنة في عام 1970 إلى 78 سنة في عام 2016 و يعود الفضل إلى مجهودات الدولة في تحسين القطاع الصحي و الخدمات الصحية التي ساهمت في خفض معدل الوفيات و بالخصوص وفيات الأطفال و الأمهات .

- فيما يخص مستوى معيشة السكان، فقد ساهمت سياسات التنمية البشرية التي انتهجتها الجزائر بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتجاوز مظاهر العجز التي كانت قائمة في السابق، وقد انعكست هذه الجهود بشكل إيجابي على المؤشرات العامة، حيث شهد مستوى التنمية البشرية تطوراً ملحوظاً، منتقلاً من تصنيف منخفض خلال سبعينات القرن الماضي بقيمة 0.501 إلى مستوى أعلى بلغ 0.748 في عام 2019، و هذا التقدم مكّن الجزائر من احتلال المرتبة السابعة عربياً والأولى على مستوى دول المغرب العربي، ما يعكس فاعلية الإستراتيجيات المعتمدة في تحسين جودة الحياة.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

تهتم هذه الدراسة البحثية بتحليل واقع التنمية البشرية في الجزائر و اتجاهاتها وهي تركّز على ثلاثة أبعاد هي: التعليم، الصحة، الدخل، حيث تشترك في دراستنا في بُعدي (التعليم، الصحة)، و تتقاطع الدراستين في محاولة معرفة مكانة التعليم و الصحة في النموذج التنموي الجزائري من خلال تتبع تطور أهم محطات هاذين القطاعين مع الاسترشاد بالأرقام و الإحصائيات الرسمية والدولية، كذلك تتطرق الدراستين إلى أهم إنجازات الجزائر المستقلة، وإلى العقبات و التحديات التي واجهت هاذين القطاعين و حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة مقارنة بالمجهودات المبذولة، كما تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

• الدراسة التاسعة: دراسة طفياني بوفاتح كلثومة و بوفاتح ثورية

جاءت الدراسة الموسومة بـ "الخدمات الصحية والإنفاق على الصحة في الجزائر بين الفترة 1962-2020"، والمنشورة في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، أفريل 2023 (ص 357-374)، لتسلط الضوء على واقع المنظومة الصحية في الجزائر من خلال تحليل العلاقة بين حجم الإنفاق العمومي على القطاع الصحي ومستوى الخدمات الصحية المقدمة خلال فترة زمنية تمتد لما يقارب ستة عقود، وقد سعت الدراسة إلى رصد تطوّر السياسات الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، واستكشاف ما إذا كانت المخصصات المالية المرسودة لهذا القطاع قد انعكست بشكل فعّال على تحسين جودة الرعاية الصحية وتوسيع نطاق الاستفادة منها، وفي هذا الإطار، طُرحت الإشكالية المركزية التالية: هل استطاع النظام الصحي في الجزائر أن يحقق توازنًا فعليًا بين الإنفاق على الصحة وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة؟ وقد انبثقت عن هذه الإشكالية ثلاث فرضيات رئيسية، حاولت الدراسة من خلالها مقارنة العلاقة بين حجم الموارد المالية الموجهة للقطاع الصحي من جهة، ومدى فعاليتها في تحقيق تغطية صحية شاملة وذات جودة من جهة أخرى، مستندة في ذلك إلى تحليل البيانات الرسمية، والمؤشرات الصحية على امتداد الفترة المدروسة.

الفرضيات:

- عرف النظام الصحي في الجزائر تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال.
- تميّز النظام محل الدراسة باختلال التوازن بين الكم والكيف في الخدمة الصحية.

- اتّسم بعدم التوازن بين الإنفاق على الصحة و جودة الخدمات الصحية.
- ممارسات غير سليمة طغت على الخدمة الصحية (تسييرية ، تنظيمية ...) في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ولبلوغ هذه الغاية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف و تحليل واقع النظام الصحي في الجزائر بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية الوطنية، كما استخدمت المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة و تطور النظام الصحي في الجزائر.

و أفضت نتائج الدراسة إلى أنّ النظام الصحي في الجزائر يعاني من غياب التوازن بين حجم الإنفاق على الصحة وجودة الخدمات المقدّمة، وهو ما يعود بدرجة أولى إلى اختلالات بنيوية في التسيير، حيث تم التركيز على التوسع الكمي للمرافق الصحية دون مواكبة نوعية في الأداء والخدمة، كما كشفت الدراسة عن مشكلات متجذّرة تتعلّق بسوء التنظيم، وضعف نظم الإعلام الصحي، وتدني مستوى التكوين لدى المستخدمين، إضافة إلى العراقيل المرتبطة بآليات التمويل والقصور التشريعي في مواكبة حاجات القطاع.

ولمواجهة هذه الإشكالات، قدّمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة التعامل مع ملف إصلاح المنظومة الصحية بجدية وصرامة، من خلال اقتراح حلول متكاملة تستند إلى تشخيص علمي دقيق لمصادر الخلل، كما أوصت بإعادة النظر في الخريطة الصحية الوطنية، لضمان عدالة توزيع الخدمات بين مختلف المناطق، وتطوير أنماط تسيير حديثة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والديموغرافية، وشدّدت كذلك على أهمية توفير الموارد البشرية والمادية، بما يتلاءم مع متطلبات المؤسسات الصحية، في ظلّ بيئة عمل ملائمة ومحفزة، ومن أجل الحدّ من تدهور نوعية العلاج وتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد، دعت الدراسة إلى تجاوز التسيير البيروقراطي التقليدي، والانتقال نحو نموذج أكثر مرونة واستقلالية، يسمح للمؤسسات الصحية بتسيير شؤونها بكفاءة وفق احتياجاتها المحلية، أمّا فيما يخص العلاقة بين هذه الدراسة وسابقتها، فقد شكّلت الدراسة الحالية امتدادًا نقديًا وتحليليًا للدراسات السابقة، حيث استندت إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، لتؤكد استمرار التحديات القديمة، مع اقتراح بدائل أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

علاقة الدّراسة بدراستنا الحالية:

اهتمت هذه المقاربة البحثية برصد واقع القطاع الصحي من 1962 إلى غاية 2020، وهي تركّز على بُعد مهمّ من الأبعاد الأربعة لدراستنا (التعليم، التشغيل، السكن، الصحة) المتمثّل في بُعد الصحة، حيث تتقاطع الدراستين في محاولة معرفة مكانة قطاع الصحة في النموذج التنموي الجزائري من خلال تتبع تطوّر أهم محطات هذا القطاع مع الاسترشاد بالأرقام والإحصائيات الرسمية الوطنية مثل: الديوان الوطني للإحصائيات، و الدولية مثل: هيئة الأمم المتحدة و اليونسكو، كذلك التطرق إلى العقبات و التحديات التي واجهت هذا القطاع و حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالمجهودات المسخرة، كما تتفق دراستنا مع هذه الدراسة السابقة في استخدام نفس المناهج حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي.

• الدّراسةُ العاشرةُ: دراسةُ ميزان إيمان

نُشرت هذه الدراسة بعنوان: " واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، التحديات والفرص" ضمن مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، بتاريخ 05 جانفي 2025. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيقها، واستعراض الفرص المتاحة التي يمكن استثمارها لتعزيز مسار التنمية الوطنية، من خلال تحليل المؤشرات التنموية وقراءة السياسات العمومية ذات الصلة.

كما سعت هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال قراءة معمّقة للبيانات والمعطيات المتاحة، بما يسمح بفهم دقيق لمستوى التقدم المحقق في هذا المجال، كما تسعى إلى تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، سواء كانت مرتبطة بالجانب الهيكلي أو بالسياسات العامة المتبعة، وفي السياق ذاته، تعمل الدراسة على استكشاف الفرص الاجتماعية والاقتصادية الكامنة، التي يمكن أن توظفها الجزائر لتعزيز مسار التنمية المستدامة وتحقيق تحوّل فعّال في بنيتها التنموية.

وتنطلق خصوصية هذه الدراسة من إشكالية رئيسية هي: كيف يمكن للجزائر تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في ظل التحديات الراهنة؟ وما هي الفرص المتاحة التي يمكن استغلالها لتحقيق ذلك؟

و لقد اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

- التنمية الاجتماعية في الجزائر تعوقها الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين مختلف الفئات السكانية.
- التنمية الاقتصادية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.
- تحقيق التنمية يعتمد على القدرة على تنويع الاقتصاد.
- التعاون الدولي و الاستثمار الأجنبي يشكّلان فرصة مهمة لتحقيق التنمية في الجزائر.

المنهج المتبع في الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي لدراستها، حيث قامت بمعالجة المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، بهدف فهم أعمق لمختلف المؤشرات ذات الصلة، وتحليل أبعادها بشكل منهجي. كما مكّنها هذا المنهج من الكشف عن أبرز التحديات التي تعترض سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة داخل السياق الجزائري.

نتائج الدراسة:

خلّصت الباحثة من خلال تحليلها المعمّق لواقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر إلى أنّ الدولة قد بذلت جهودًا معتبرة لتحسين العديد من المؤشرات ذات الصلة، فعلى الصعيد الاجتماعي، يُسجّل تطور واضح في مجال التعليم، حيث عرفت الجزائر تحسّناً ملحوظاً يعكس تطبيق سياسات وبرامج تعليمية تنموية شملت مختلف المستويات، وهو ما يدلّ على التزام الدولة بتطوير رأس المال البشري، أمّا في قطاع الصحة، فقد أحرزت الجزائر تقدّمًا مهمًا تمثّل في انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى 79.6 سنة في سنة 2023، ما يعكس تحسّناً في جودة الرعاية الصحية وتوسّع البنية التحتية الصحية، إلى جانب فاعلية السياسات المتبعة منذ الاستقلال.

أمّا اقتصاديًا، فتشير مؤشرات الأداء إلى تسجيل تحسّن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة الجهود المبذولة لدفع النمو الاقتصادي، في حين، شهدت نسبة الاستثمار نموًا ملحوظًا، رغم أنّ وتيرة استقطاب الاستثمارات الأجنبية لا تزال دون المستوى المأمول، على الرغم من الحوافز التي تقدّمها الدولة، كما رصدت الباحثة جملة من التحديات التي تعترض مسار التنمية وفي مقدمتها: ارتفاع معدل البطالة، خاصة في أوساط الشباب، وهو ما يُعدّ عائقًا كبيرًا أمام تحقيق نمو اقتصادي شامل، إلى جانب ذلك، يظلّ الفقر من أبرز المشاكل الاجتماعية التي تؤثر سلبًا على التماسك والاستقرار، وتعمّق

الفوارق داخل المجتمع، ويُضاف إلى هذه التحديات الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويُبرز الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، ورغم الجهود المبذولة في تحسين البنية التحتية، إلا أنّ الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز الاستثمارات في مجالات النقل، والخدمات، واللوجستيات، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم النمو وتحفيز مناخ الاستثمار.

ومع ذلك، فإنّ الجزائر تمتلك إمكانات واعدة وفرصاً حقيقية لتحقيق تنمية شاملة، من خلال استغلال الموارد المتاحة، وتطوير القطاعات البديلة: كالزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، إلى جانب تعزيز جاذبية بيئتها الاستثمارية، وبناءً عليه، يبقى تبني سياسات تنموية متكاملة ومستدامة ضرورة ملحة للنهوض بالمستوى المعيشي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع.

علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

تتقاطع دراستنا مع الدراسة السابقة في عدة جوانب منهجية وموضوعية، حيث اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسية لتحليل المعطيات وفهم واقع التنمية، كما يتقارب موضوع البحث بينهما، إذ تناولت الدراسة السابقة أبعاداً متعددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، شملت قضايا مثل: الفقر، البطالة، والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية: كالنمو والاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي، غير أنّ دراستنا أولت اهتماماً أوسع ومركّزاً للأبعاد الاجتماعية، من خلال تحليلها بشكل مستفيض وعمّق، ومن الناحية الزمنية، اقتصرَت الدراسة السابقة على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، في حين امتدّت دراستنا لتشمل مرحلة أوسع زمنياً، لتغطي نحو ستة عقود من الزمن، ابتداءً من سنة الاستقلال في 1962، ما يمنحها أفقاً تاريخياً أعمق لتحليل تطوّر التنمية في السياق الجزائري.

تاسعاً: صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من التحديات المنهجية والمعرفية التي أثّرت بشكل مباشر على مسار البحث ووتيرته كان أبرزها: محدودية المراجع الميدانية الحديثة ذات الطابع السوسولوجي، والتي تتناول سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر بصورة شاملة ومُحدّثة، الأمر الذي اضطر الباحث إلى الاعتماد على مصادر متفرقة، أغلبها تقارير رسمية غير منتظمة الصدور، مما تطلب جهداً إضافياً في التحقق والتدقيق، كما

شكلت مسألة الوصول إلى البيانات الإحصائية الدقيقة عقبة حقيقية، خاصة في ظل التباين الكبير بين الأرقام الصادرة عن الهيئات الحكومية ونظيراتها الدولية، وهو ما تطلب توخي الحذر في التحليل وتجنب إصدار أحكام عامة أو تعميمات غير مدعومة بالأدلة، ومع ذلك، حاول الباحث التخفيف من أثر هذه التحديات من خلال تبني منهج مقارن وتحليلي، واعتماد مقارنة متعددة المصادر، بما في ذلك الدراسات السابقة، والبيانات الرسمية، والمقاربات النقدية، وذلك من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الموضوعية والاتساق في النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

خلاصة الفصل:

يشكل هذا الفصل الإطار النظري والمنهجي الذي انطلقت منه الدراسة، حيث تم تحديد الإشكالية المركزية المتمثلة في تقييم مدى فعالية سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال ستة عقود من الاستقلال، ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية المتسارعة التي شهدتها المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق، تم اقتراح مجموعة من الفرضيات التي ستخضع لاحقاً للتحليل والمناقشة، في ضوء ما توفّر من معطيات ميدانية، وتقارير رسمية، وأدبيات أكاديمية ذات صلة.

كما تم التطرق إلى دوافع اختيار الموضوع، والتي تعود إلى طابعه الراهن وأهميته المتزايدة في فهم ديناميكيات التنمية داخل المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى توضيح الأهداف الأساسية للبحث، وتحديد المفاهيم الجوهرية التي تدور حولها الدراسة، على غرار مفاهيم التنمية الاجتماعية، والسياسات القطاعية المرتبطة بالتعليم، والصحة، والسكن، والتشغيل، وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي ذي بُعد تاريخي، يستند إلى أدوات التفسير السوسيولوجي لفهم السياسات التنموية في سياقها الزمني والاجتماعي، مع الاستعانة ببعض الأعمال السابقة التي تناولت هذه المواضيع من زوايا مختلفة، وتأسيساً على ما ذكر، يُعدّ هذا الفصل بمنزلة القاعدة النظرية التي تستند إليها الدراسة في تحليلها، حيث يُمكن من مقارنة موضوع التنمية الاجتماعية بمنظور نقدي، ويُساهم في توجيه البحث نحو تفكيك عناصر القوة والقصور في السياسات المتبعة، تمهيداً لبناء تصوّر تقييمي شامل للمسار التنموي في الجزائر.

الفصلُ الثاني:

مفهومُ التنميةِ الاجتماعيةِ ومكانتها في العالمِ العربيِّ

تمهيد

أولاً: تفكيكُ مفهومِ التنميةِ الاجتماعيةِ وبعضِ المفاهيمِ المتعلّقةِ به

ثانياً: المقارباتُ النظريةُ في التنميةِ

ثالثاً: النموذجُ التنمويُّ في الدولِ العربيةِ

رابعاً: التجربةُ التنمويةُ المصريةُ نموذجاً

خامساً: عوائقُ التنميةِ في العالمِ العربيِّ

خلاصةُ الفصلِ

تمهيد:

تُعدّ التنمية الاجتماعية من أبرز الإشكاليات التي حظيت باهتمام متزايد في الفكر التنموي الحديث، خاصة منذ منتصف القرن العشرين، وذلك بالنظر إلى دورها المحوري في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن رؤية تنموية متكاملة تهدف إلى تحقيق التقدم الإنساني الشامل، ومع تفاقم التحديات الاجتماعية وتزايد الفوارق على المستويين العالمي والعربي، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم السياسات التنموية التقليدية، من خلال اعتماد مقاربات أكثر شمولية تُدمج البُعد الاجتماعي إلى جانب الاقتصادي، بما يسمح بالاستجابة العادلة والمستدامة لحاجات الأفراد والمجتمعات، ويساهم في تحقيق توازن فعلي بين متطلبات النمو ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

و يسعى هذا الفصل إلى تفكيك مفهوم التنمية الاجتماعية، واستعراض المفاهيم المرتبطة لإزالة اللبس عن هذا المفهوم، ثم التعرض لأهم المقاربات النظرية التي شكلت الإطار الفكري للتنمية، كما يركّز على تحليل النموذج التنموي السائد في بعض الدول العربية، في ضوء الخصوصيات الاجتماعية والسياسية التي تميّز المنطقة، ولغرض توضيح هذه الديناميات بشكل ملموس، سيتم تخصيص محور أخير لتقديم التجربة المصرية كنموذج يمكن من خلاله رصد تطور مراحل النموذج التنموي، وتقييم حدود نجاحه أو إخفاقه في الاستجابة لحاجات المجتمع.

أولاً: تفكيك مفهوم التنمية الاجتماعية وبعض المفاهيم المتعلقة به

1. مفهوم التنمية:

شهد العالم في ظلّ التغيرات المتسارعة تحولات كبرى في مختلف الميادين، فلم تعدّ التنمية محصورة في الجانب الاقتصادي، حيث أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد الاجتماعية والإنسانية، من خلال تحسين ظروف المعيشة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد فرض هذا الواقع ضرورة مراجعة المفاهيم التقليدية للتنمية، والاتجاه نحو نماذج أكثر شمولاً تضع الإنسان في صلب العملية التنموية، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الوقوف على مفهوم "التنمية" من حيث دلالاته اللغوية والاصطلاحية لفهم أبعاده المختلفة.

أ- التنمية لغة:

إنّ الجذر اللغوي لتيمة التنمية مأخوذة من نما ينموا نموا بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال نما المال نمواً، أي: زاد و كثر (ابن منظور، لسان العرب، صفحة 341)، حيث يحمل المعنى اللغوي لمصطلح "التنمية" دلالة على التحوّل من حال إلى حال أفضل، أي: حدوث تغير إيجابي نحو الأحسن، وغالباً ما يُفهم هذا التغير على أنه يتم بشكل تدريجي وذاتي، وقد يبدو وكأنه عملية تلقائية تنبع من داخل المجتمع أو الظرف دون تدخّل مباشر، غير أنّ هذا التصوّر، ورغم ما فيه من إحياء بالإيجابية، يبقى محدوداً مقارنة بما يعكسه المفهوم الاصطلاحي للتنمية، الذي يتسم بعمق أكبر ودقة أشمل، حيث يُنظر إليها كعملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي ممنهجة وواعية، تُدار من خلال تخطيط محكم ورؤية إستراتيجية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتوسيع خيارات الأفراد داخل المجتمع، فالتنمية لا تتحقق بمجرد التغير العفوي، فهي نتاج جهود منسقة ومقصودة، تتطلب سياسات واضحة، ومشاركة جماعية، وإرادة سياسية فعالة تضع في اعتبارها الأبعاد المتداخلة لرفاه الإنسان والمجتمع، ولهذا، فإنّ الحديث عن التنمية يستدعي دائماً فهمها كمسار معقّد يتجاوز المعنى اللغوي البسيط، إلى تصوّر شامل ينظر إلى الإنسان باعتباره محوراً وغاية في آنٍ واحد.

ب- التنمية اصطلاحاً:

اختلفت تعريفات مفهوم التنمية بتعدد التخصصات العلمية التي عالجت هذا المفهوم و باختلاف المنطلقات الفكرية و الإيديولوجية للباحثين حيث يذهب الاقتصاديون على سبيل المثال، إلى أنّ

التنمية منهج للانتقال بالمجتمع من التخلف الى التقدم، وذلك من خلال تغيير أدوات الانتاج و علاقاته ومن خلال زيادة قدرة المجتمع الاقتصادية والانتاجية، أي أنّ التنمية بالمعنى الاقتصادي، تعني زيادة الإنتاج و هي بذلك مرتبطة أشد الارتباط بالنمو الاقتصادي لذلك يهتم الاقتصاديون بقضايا الادّخار والاستثمار، وزيادة الدّخل القومي و رفع معدلات الإنتاجية.

يرى علماء الاجتماع أنّ التنمية لا تقتصر على كونها عملية اقتصادية بحتة، وإنّما تمثّل في جوهرها عملية تحريك شامل للأنساق الاجتماعية والاقتصادية في إطار مشروع فكري وإيديولوجي يسعى إلى إحداث تغيير مخطط وهادف في بنية المجتمع، فهي تعبّر عن انتقال واعٍ من وضع اجتماعي غير مرغوب فيه إلى وضع أكثر تقدّمًا، يُلبّي طموحات الأفراد ويُحسّن من ظروفهم المعيشية، وتكمن أهمية هذا التحول في كونه لا يقتصر على البنى المادية أو الموارد الاقتصادية، حيث يمتدّ ليشمل البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من تنظيمات، وأدوار، ومراكز، ومؤسسات، فالتنمية تهدف إلى إعادة صياغة هذه العناصر بما يتماشى مع متطلبات التغيير المنشود، كما تتضمن العملية التنموية من منظور سوسيولوجي تحريك الإمكانيات الاقتصادية الكامنة، بعد تشخيصها وتقدير حجمها بشكل علمي، وذلك لتوظيفها في اتجاه يخدم أهداف التنمية الاجتماعية. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى تعديل المنظومة القيمية والفكرية داخل المجتمع، من خلال تعزيز ثقافة التغيير، والحدّ من أنماط التفكير التقليدية التي تعيق التقدّم، وخلق استعداد نفسي وذهني لدى الأفراد لتقبّل التجديد والانفتاح على اهتمامات جديدة، وبهذا المعنى، تُعدّ التنمية في الفكر السوسيولوجي عملية شاملة تُحدث تحولات جذرية في البنية الاجتماعية، عبر مزيج من التحديث الاقتصادي والتغيير الثقافي، بهدف بناء مجتمع أكثر تكافؤًا وقدرة على مواجهة تحديات العصر. (الخصوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر ، ط1، 2004، صفحة 30).

يُقارب علماء السياسة مفهوم التنمية من زاوية تختلف عن الطرحين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يرون فيها عملية تاريخية ممتدة ذات طابع سياسي عميق وأبعاد مجتمعية متداخلة، تتجاوز الجانب المادي لتتطال بنية النظام السياسي والعلاقة بين السلطة والمجتمع، فهي ليست فقط مسعى لتحسين ظروف المعيشة أو تطوير البنى التحتية، بل تُعد أيضًا مسارًا يرمي إلى تعزيز المشاركة السياسية الواعية والمسؤولية لأفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، وتمكينهم من أداء أدوار فاعلة في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة على كافة المستويات، سواء المحلية أو الوطنية.

وترتكز التنمية السياسية، في هذا السياق، على ترسيخ مبدأ المواطنة الفاعلة، باعتبارها جوهر العلاقة بين الفرد والدولة، وهو ما يقتضي من جهة إقراراً فعلياً بالحريات الفردية والجماعية من طرف السلطة، ومن جهة أخرى وعياً جماهيرياً بالواجبات والمسؤوليات تجاه المجتمع والدولة على حد سواء، كما تقتضي هذه العملية تفعيل آليات الاختيار الديمقراطي للحكام والمسؤولين وممثلي المؤسسات السياسية، وضمان شفافية هذا المسار بما يعزز الثقة في النظام السياسي ويُكرّس شرعيته، وبالتالي، فإنّ التنمية من منظور علم السياسة لا تنفصل عن بناء الدولة الحديثة، حيث تُعدّ المشاركة السياسية، وتكريس الحقوق، واحترام الحريات، ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، التي تُعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس من التعاقد والاحترام المتبادل والتمكين السياسي (العدي و برقو، التنمية السياسية النشأة والمفهوم ، 2013، صفحة 7)

من خلال استعراضنا للتعريفات السابقة للتنمية، يمكننا استخلاص أنّه لا يوجد تعريف واحد للتنمية؛ وذلك لأنها تشتمل على أبعاد مختلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، لذلك وجب الاهتمام بكافة هذه الأبعاد، و التقصير في الاهتمام بأيّ عنصر سيؤدي الى اختلالها و خاصة الإنسان الذي يعتبر وسيلة وغاية أيّ عملية تنموية.

وفي ضوء ما تقدّم من تصورات ومقاربات متعددة لمفهوم التنمية، يمكن تلخيص هذا المفهوم على نحو يبرز جوهره الشامل، حيث تُفهم التنمية باعتبارها مساراً منظّماً ومقصوداً من التغيرات المترابطة، حيث يهدف إلى تمكين المجتمع من بناء قدراته الذاتية والاستمرار في تطويرها، بما يسمح له بالتكيف مع تحولات الواقع وتلبية حاجات أفراد المتجددة والمتزايدة بشكل متوازن ومستدام، فالتنمية بهذا المعنى لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي أو تحسين مؤشرات ظرفية، أين تتجلى في تعزيز قدرة المجتمع على الاكتفاء الذاتي والتجدّد المستمر، من خلال توظيف موارده المتاحة والكامنة بطريقة عقلانية وفعّالة، تضمن تحسين نوعية الحياة لكافة المواطنين، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمامهم، كما تقوم هذه العملية على التكامل بين الجهود الرسمية والشعبية، حيث تُمثّل مشاركة المواطنين في صياغة وتوجيه مسارات التنمية عاملاً أساسياً لضمان استدامتها وعدالتها، سواء من حيث استثمار الموارد أو توزيع ثمارها على نحو منصف وشامل، وتأسيساً على ذلك، فإنّ التنمية تتجاوز كونها مجرد سياسة قطاعية أو خطة ظرفية، لتكون مشروعاً جماعياً طويل الأمد، يُبنى على الوعي، والمشاركة، والعدالة في التوزيع، بهدف

الارتقاء بالمجتمع في كليته، أفرادًا ومؤسسات. (السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، 2009، صفحة 16)

2. مفهوم التنمية الاجتماعية وأهدافها

1.2. مفهوم التنمية الاجتماعية: تُعدّ التنمية الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لأيّ مشروع تنموي شامل، إذ تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تطوير الخدمات، وتوسيع فرص المشاركة، وتقليص الفوارق داخل المجتمع، فهي تعكس البُعد الإنساني في مسار التنمية، وتضع الإنسان في صميم الاهتمام والسياسات، ولإضاعة مفهوم التنمية الاجتماعية نقف عند بعض التعريفات.

التعريف الأول: هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معيّن من المعيشة، من حيث الصحة، التعليم، الخدمات بشتى أنواعها و تنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض (عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 2003، صفحة 49)، حيث يرى "هوبهاويس" أنّ جوهر التنمية الاجتماعية لا يكمن فقط في التحولات الشكلية أو البنيوية التي قد تطرأ على المجتمع، و إنّما في التحول النوعي الذي يصيب طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فهو لا يعتبر التغيير في البناء الاجتماعي ذا معنى أو جدوى إذا لم يرافقه توافق وتطور في أنماط التفاعل الاجتماعي، بما يعكس تحسّناً في نوعية العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، ومن هذا المنظور، تُفهم التنمية الاجتماعية بوصفها عملية ديناميكية تهدف إلى تنمية العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات، بما يحقق التماسك الاجتماعي ويُعزز من قدرات الأفراد على التفاعل الإيجابي والتعاون المشترك، فالتنمية لا تقتصر هنا على توفير الموارد أو تحسين البنى التحتية، بل تشمل بالدرجة الأولى ترسيخ قيم الاحترام المتبادل، والتفاهم، والمشاركة، والعدالة في التعامل، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر انسجامًا وتكافلاً، وهذا الطرح ينسجم مع المقاربة السوسيولوجية التي ترى أنّ العلاقات الاجتماعية هي البنية التحتية الحقيقية لأيّ مشروع تنموي ناجح، وأنّ تحسين نوعية الحياة لا يتحقق فقط بالمؤشرات الاقتصادية أو المادية، بل من خلال بناء شبكات اجتماعية متماسكة، تُسهم في تحقيق الاستقرار والدفع بعجلة التنمية الشاملة.

عند النظر بتمعّن إلى التعريفات المتعددة لمفهوم التنمية الاجتماعية، يتبيّن وجود اتجاهين رئيسيين يعكسان فهمين متباينين لطبيعة هذا المفهوم وتطبيقاته، حيث اختصّ الاتجاه الأول بالتنمية

الاجتماعية من منظور تقليدي يركّز على الجانب الخدمي، حيث يُنظر إليها كجهود الدولة لتوفير خدمات أساسية تشمل: الصحة، التعليم، السكن، التدريب المهني، والمساعدات للفئات الضعيفة، ممّا يجعل التنمية ترتبط بالبُعد المادي والوظيفي فقط، كوسيلة لتلبية الاحتياجات الفورية للأفراد وتحسين ظروفهم الحياتية من خلال تدخّلات مؤسساتية محدودة، أمّا الاتجاه الثاني، فهو أكثر شمولية وعمقاً، حيث ينظر إلى التنمية الاجتماعية كعملية تحوّل شاملة تهدف إلى إعادة صياغة البنية الثقافية والقيمية للمجتمع، فالتنمية في هذا السياق لا تقتصر على تقديم الخدمات، بل تسعى إلى تغيير أنماط التفكير والسلوك من خلال تعزيز القيم والمبادئ الاجتماعية التي تدعم التماسك الاجتماعي، وتقوّي روح التضامن والانتماء والمسؤولية الجماعية بين أفراد المجتمع، وبين هذين الاتجاهين يتّضح أنّ التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات أو رعاية مؤقتة، وإنّما هي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد، تتطلب توازناً بين التحولات المادية والرمزية في المجتمع، بهدف بناء نسيج اجتماعي قويّ قادر على مواجهة تحدياته الداخلية والخارجية وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. (حميود ، عمار؛ زوقارت، نادية، 2020، صفحة 253).

وتأسيساً على ما قيل، إنّ التنمية الاجتماعية عملية شاملة تهدف إلى تعزيز وتقوية الروابط التي تشكل بنية المجتمع الأساسية، و تتجاوز هذه العملية تحسين الخدمات الأساسية مثل: التعليم والرعاية الصحية، لتشمل أيضاً رفع الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الأفراد، ممّا يعزّز قدرتهم على استيعاب وفهم مشكلاتهم بشكل أعمق، كما تهدف إلى تشجيع المشاركة الفاعلة للأفراد في الحياة المجتمعية، ما يساهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على التصدّي للتحديات المختلفة، لتساهم التنمية الاجتماعية في تحسين جودة الحياة وضمان مستوى معيشة أفضل لجميع أفراد المجتمع (معوشي، 2021، صفحة 936).

وبناءً على هذا الفهم، يمكن استنتاج أنّ التنمية الاجتماعية لا تشكّل مجموعة من الإجراءات أو الخدمات المؤقتة، فهي عملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد تجمع بين التحولات المادية والرمزية، بهدف بناء نسيج اجتماعي قوي ومتوازن قادر على مواجهة التّحديات الداخلية والخارجية، كما أنّ هذه العملية الشاملة تركز على رفع وعي الأفراد وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع، ممّا يخلق بيئة داعمة لتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع بشكل متكامل ومستمر.

2.2. أهداف التنمية الاجتماعية:

تركّز التنمية الاجتماعية على مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تشكل دعائم تعزيز مفهومها وتوجيهه نحو تحقيق أثر فعّال ومستدام في المجتمع، إذ تبدأ هذه الأهداف بالمشاركة الفعالة في بناء الإنسان، فيصبح الفرد هو المحور الأساسي والغاية المنشودة للتنمية، مما يرفع من مستواه ويحقق تطلعاته وطموحاته، كما تسعى التنمية الاجتماعية إلى تلبية الحاجات الإنسانية المتجددة باستمرار، عبر توفير خدمات تلبي متطلبات الفرد المختلفة وتحسّن من جودة حياته.

إضافة إلى ذلك، فهي تهدف إلى استغلال الموارد والإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية المتاحة بأفضل شكل ممكن، مع ضمان توزيع عوائد التنمية بصورة عادلة تلبي متطلبات المجتمع ككل، وتحفّز هذه العملية مقومات التنمية بمختلف أبعادها، سواء الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتسعى إلى رفع كفاءة النظم الاجتماعية القائمة لإحداث التغيير المنشود وتحقيق الأداء الأمثل في مجالات الرعاية الاجتماعية. (معوشي، 2021، صفحة 937)

كما تُولي التنمية الاجتماعية أهمية كبيرة لتمتين الروابط بين أفراد المجتمع، عبر بناء علاقات قائمة على المحبة والاحترام والتعاون والتضامن، ما يعزّز من الوحدة والترابط الاجتماعي، وفي هذا الإطار، تُصمم برامج وخطط للرعاية الاجتماعية تسعى لتحقيقها على أرض الواقع بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ممّا يجعل التنمية الاجتماعية عملية متكاملة وشاملة تستهدف بناء مجتمع قوي ومتوازن.

3. تطوّر مفهوم التنمية:

ظهر مفهوم التنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبط في بداياته بشكل وثيق بمفهوم النمو الاقتصادي، إذ كان يُعدّ معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المؤشر الأمثل لقياس مدى تحقيق التنمية، و بناءً على ذلك، تمّ التركيز بشكل كبير على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة تراكم رأس المال المادي، الذي يمثّل المحرك الأساسي لتحقيق ارتفاع مستمرّ في الناتج المحلي الإجمالي، وما يرافقه من زيادة في دخل الفرد، وقد اعتُبر هذا النمو الاقتصادي كافياً لتأمين المكاسب الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، و في هذه المرحلة، كان يُنظر إلى العنصر البشري على أنه مجرد أداة أو وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك في سياق محاولات إعادة بناء الاقتصاديات المشوّهة والمستنزفة جرّاء الاستعمار، وهذا التوجه دفع الكثيرين إلى إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي في التنمية، بينما جاء الاهتمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية في مرتبة ثانية، يُنظر إليها على أنها نتائج طبيعية تنجم عن تحقيق النمو الاقتصادي. (البستاني، 2009، صفحة 42)

ففي بداياته، ارتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بفكرة التطور الاجتماعي، حيث ساهم هذا الارتباط في صياغة نظريات اجتماعية حاولت تفسير التفوق الأوروبي في مراحل التاريخ المختلفة، حيث قدّمت هذه النظريات تفسيرات تركّزت على كيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، من خلال حصر مفهوم التنمية في إطار نمط معيّن ومحدّد من النمو والتقدّم، غالباً ما يستند إلى النموذج الأوروبي، وبذلك تمّ تصوّر التنمية كمسار خطي وثابت يجب أن تتّبعه الدول الأقل تطوراً لتصل إلى مستويات متقدمة مشابهة للدول الصناعية، مما حدّد من فهم أوسع وأكثر شمولية لمفهوم التنمية وتأثيراتها المتعددة الأبعاد على المجتمعات المختلفة. (حفزي، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية، 2006، صفحة 25)

وفي ذلك السياق، عرّفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1955 بأنّه العملية المرسومة لتقدّم المجتمع جميعه اقتصاديا و اجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية و مبادئها، ثمّ عرّفت ذات الهيئة عام 1956 التنمية بأنّها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية (مطاوع ، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، ط1، 2002، صفحة 10).

يشير المفهوم الأول الصادر من هيئة الأمم المتحدة إلى أنّ التنمية هي كلّ الجهود الحكومية و المجتمعية الهادفة إلى تحسين أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية، ثم أضافت الهيئة بعد عام من المفهوم الأول تحسين الأحوال الثقافية لهذا المفهوم، إلا أنه في الحقيقة، فقد كانت جهود أغلب الدول في تلك الفترة منصّبة على تحسين الجوانب الاقتصادية بصفة أساسية كمعيار لإحداث التنمية.

استمرّ خلال ستينات القرن الماضي الخلط بين مفهومي التنمية والنمو الاقتصادي، حيث ركّزت السياسات بشكل رئيسي على تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج والثروة، مع افتراض أنّ ارتفاع الناتج الوطني سيؤدي بالضرورة إلى رفع دخول الأفراد وتحسين مستويات معيشتهم، ومع ذلك، غاب التأكيد الكافي على أهمية العدالة في توزيع الدخل، مما أدى إلى عدم تحقق تحسين ملموس في حياة معظم السكان، وظلّ العديد منهم يعانون من الفقر والحرمان، إلى جانب نقص في الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتعليم والثقافة، فضلاً عن قلّة خدمات النقل، السكن، والمياه والكهرباء، مما أظهر محدودية التركيز على النمو الاقتصادي وحده دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية للتنمية. (التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، 2008، صفحة 45)

وبنهاية الستينات، أصبح واضحاً أنّ التنمية كنمو اقتصادي لم تحقق نتائجها المرجوة في تحسين أساليب الحياة للجماهير المحرومة في معظم مجتمعات العالم الثالث، فقد ازداد وضع الأغلبية سوءاً، كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، نتيجة افتقار النمو الاقتصادي إلى العدالة في توزيع الدخل (حفظي، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية، 2006، صفحة 26)، وتُبين التجربة التنموية في بلدان العالم الثالث، خاصة مع نهاية ستينات القرن الماضي، أنّ اختزال التنمية في بُعدها الاقتصادي لم يُثمر النتائج المنتظرة على صعيد تحسين واقع الأغلبية من السكان، فقد ركّزت السياسات التنموية آنذاك على رفع معدلات النمو وزيادة الإنتاج، دون الالتفات إلى مسألة العدالة في توزيع هذه الثروة، ونتيجة لذلك، لم تنعكس المكاسب الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والهشة، بل على العكس، تفاقمت الأوضاع المعيشية للعديد من الفئات، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا ما أظهر محدودية النمو الاقتصادي في غياب البُعد الاجتماعي، وأكد على أنّ التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بمؤشرات الناتج القومي، بل بقدرتها على تحسين نوعية الحياة وتوفير شروط العيش الكريم لكافة أفراد المجتمع، لا لفئة محظوظة على حساب الباقين.

وفي سبعينات القرن الماضي، شهدت الساحة الدولية تحوُّلاً مهمّاً في النظرة إلى التنمية، حيث بدأ يتبلور اتجاه جديد يُركّز على البُعد الاجتماعي، خاصة مع تبني منظمات دولية كمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي لمفهوم تلبية الحاجات الأساسية كأولوية في السياسات التنموية، وقد أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 على أنّ الغاية الأساسية من التنمية يجب أن تتمثّل في تحقيق تحسينات ملموسة ودائمة في رفاه الإنسان، وضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من ثمارها، وفي هذا السياق، أُعطيت أهمية خاصة لمكافحة الفقر، حيث بيّن مؤتمر منظمة العمل الدولية أنّ الدولة لا يمكن اعتبارها متقدمة إذا عجزت عن تأمين أساسيات العيش الكريم: مثل الغذاء، السكن، التعليم، واللباس لكافة سكانها، ومع هذا التحوُّل، بدأت تترسّخ بشكل أوضح فكرة محورية مفادها أنّ الإنسان، وليس الاقتصاد فحسب، هو جوهر التنمية وغايتها الأساسية.

وبدأت في هذه الفترة المؤشرات الاجتماعية تحتل مكانة أساسية في تقييم ورسم السياسات وخطط التنمية في الكثير من الدول العالم الثالث، وتعرضت السياسات التقليدية المستندة على النمو الاقتصادي بصفة أساسية، وأصبح الإنسان هدف التنمية ووسيلتها، وبالتالي، بدأ الاهتمام بمبدأ تلبية الحاجات الأساسية، والتنمية مع إعادة توزيع الدخل أو الاعتماد على النفس كإستراتيجيات بإمكانها

إيصال ثمرات التنمية إلى الفقراء، ولم يعد مجرد الانتقال من الفقر إلى الثراء، أو من نمط اقتصاد زراعي إلى اقتصاد حضري متطور، فالمفهوم الجديد لا يتضمّن فقط فكرة تحسين الأوضاع الاقتصادية، وإنما يتضمن أيضا تحقيق الكرامة الانسانية والأمن والمزيد من العدل (مطاوع ، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، ط1، 2002، صفحة 10)

شهدت أغلب الدول النامية خلال ثمانينات القرن الماضي أزمة تنموية حادة، حيث واجهت تحديات اقتصادية معقدة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية أبرزها: ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتراجع أسعار المواد الأولية وفي مقدمتها النفط، مما أدّى إلى اختلال التوازنات المالية والاجتماعية داخل هذه الدول، وبفعل هذه الأزمات المتراكمة، عجزت الحكومات عن تحقيق الأهداف التنموية المرسومة، الأمر الذي جعل هذه المرحلة تُعرف بفترة "التنمية الضائعة"، نظراً لما اتّسمت به من ركود اقتصادي، وتراجع في مؤشرات التنمية الاجتماعية، واتساع رقعة الفقر والبطالة، في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة.

بينما حدث في عقد التسعينات تحوّل لافت في مقاربات التنمية، حيث أُجريت مراجعات نقدية واسعة لتجارب التنمية السابقة في العديد من دول العالم، بعد أن تبين أنّ النمو الاقتصادي وحده لم يكن كافياً لتحقيق التقدم المنشود أو تحسين نوعية حياة الإنسان، وقد جاء هذا التحول كرد فعل مباشر على الإخفاق الواضح للسياسات والبرامج التنموية التي ركّزت على المؤشرات الاقتصادية الكمية دون إيلاء الأهمية الكافية للجوانب الاجتماعية والإنسانية، فأصبح الاهتمام منصباً، ليس فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بل أيضاً على مدى استدامة هذا النمو، وشموليته، وقدرته على تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع ثماره. (بن السامي و شريط ، 2021، صفحة 13).

لقد تجسّدت هذه المراجعات في طرح مفهوم جديد للتنمية، فوفقا لتعريف الأمم المتحدة الخاص بمفهوم التنمية البشرية عام 1990، فإنّها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وذلك بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة و تتمثل غاية التنمية الحقيقية في تمكين الأفراد من أن يعيشوا حياة ممتدة تنسم بالصحة والعافية، بعيدة عن الأمراض والمشكلات الجسدية والنفسية، وأنّ يتاح لهم اكتساب المعرفة التي تُسهم في تطوير مهاراتهم وقدراتهم الذهنية والمهنية، كما تهدف إلى مساعدتهم على استكشاف طاقاتهم الكامنة واستثمارها بشكل إيجابي، ممّا يرسّخ فيهم

الشعور بالثقة بالنفس، ويعزز لديهم الإحساس بالإنجاز الذاتي والاعتزاز بكرامتهم، في إطار من الاحترام المتبادل والاندماج الفاعل في المجتمع. (العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط2، 2001، صفحة 36)

ويمكن فهم التنمية، من خلال هذا الطرح، على أنها عملية شاملة تهدف إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد، بحيث لا تقتصر على النمو الاقتصادي أو تحسين الدخل فقط، بل تتعداه إلى تمكين الإنسان من الوصول إلى مقومات الحياة الكريمة، وتحقيق ذلك من خلال توفير الموارد الأساسية التي يحتاجها الفرد ليعيش حياة صحية خالية من الأمراض، وتزويده بالمعرفة والتعليم الذي يطور قدراته وينمي إمكانياته الكامنة. كما تسعى التنمية إلى تعزيز الثقة بالنفس والشعور بالإنجاز، مما يُمكن الإنسان من أن يكون فاعلاً في مجتمعه، ويشعر بقيمته واحترامه لذاته، لتتحول التنمية إلى عملية إنسانية بالدرجة الأولى، تضع الإنسان في قلبها باعتباره الغاية والوسيلة في آن واحد.

ومع بداية عام 1993، لقي مفهوم التنمية تحولاً نوعياً في مضمونه، حيث تجاوز نطاقه التقليدي ليُدرج المشاركة الشعبية كعنصر جوهري في مختلف الأبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وقد جاء هذا التوسع في التعريف ضمن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عرّف التنمية بأنها "تنمية الناس، من أجل الناس، وبواسطة الناس"، ويُقصد بتنمية الناس، الاستثمار الحقيقي في الإنسان عبر تحسين مستويات التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وتنمية المهارات، لتمكين الأفراد من العمل والإنتاج والإبداع، أمّا "التنمية من أجل الناس"، فتعني ضمان التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي بين مختلف شرائح المجتمع، بما يحقق العدالة الاجتماعية، و"التنمية بواسطة الناس"، فتشير إلى ضرورة تمكين المواطنين من المشاركة الفعلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

وقد بلورت هذه الرؤية المتكاملة أحد أبرز مبادئ التنمية الحديثة، وهو أنّ "الإنسان صانع التنمية وهدفها"، ما يعكس أولوية إشراك الأفراد في كل مراحل التنمية، بدءاً من التخطيط إلى التنفيذ، باعتبار أنّ المشاركة الاقتصادية تجسّد فعلاً صناعة التنمية، بينما تعبّر المشاركة الاجتماعية والسياسية عن الغاية النهائية لها، وهي تمكين الإنسان وتعزيز كرامته ومكانته في المجتمع.

مع مطلع الألفية الثالثة، شهد مفهوم التنمية تحولاً لافتاً في مضمونه ومقاييسه، حيث جاء تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002؛ ليؤكد هذا التحول من خلال استخدام مصطلح "التنمية الإنسانية" بدلاً

من "التنمية البشرية"، وقد اعتُبر هذا التغيير في التسمية أكثر تعبيراً عن جوهر العملية التنموية، لأنّه يركّز على الإنسان باعتباره المعيار الحقيقي لقياس مدى تقدم المجتمعات. (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 77)

فقد شدّد التقرير على أنّ الثروة الحقيقية لأيّ أمة لا تُقاس فقط بالموارد الاقتصادية، بل بالبشر أنفسهم، وبما يملكونه من قدرات ومهارات، وما يُتاح لهم من فرص لتحقيق ذواتهم، ومن هنا، فالتنمية الإنسانية تتمثل في توسيع خيارات الأفراد وتمكينهم من العيش الكريم، وتوفير بيئة تساعد على تحقيق تطلّعاتهم في مختلف جوانب الحياة سواء: التعليمية، الصحية، الاقتصادية أو الثقافية.

يشير تقرير الهيئة العامة للأمم المتحدة في تقريره سنة 2014 المعنون بـ "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر و تغيير حياة الجميع و حماية كوكب الأرض"، فقد جاء في تلك الوثائق أنّ التنمية هي نتيجة التفاعل المركب و المعقّد بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية و الثقافية و التشريعية، و يظهر البُعد السياسي جلياً في الأهداف التي تتعلّق بإقامة مجتمعات مسالمة و توفير مدن و مستوطنات شاملة وآمنة للجميع، ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في بلدان المنطقة العربية المتأثرة بالنزاع، إذ أنّه من الصعب، تحقيق تنمية مستدامة حقيقية في ظل النزاعات المتجدّرة في المنطقة (السبئي، نهج تنموي جديد متضمن بمفهوم التنمية المستدامة، 2022، صفحة 21).

وهذا ما يبرز أهمية البُعد السياسي كجزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2014، الذي أكّد أنّ التنمية ليست عملية اقتصادية فحسب، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة تشمل: الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والتشريعية، إلى جانب السياسة، ويظهر هذا التحليل إدراكاً متزايداً لحقيقة أنّ الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي يشكّلان شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية فعلية وشاملة، خصوصاً في المناطق التي تعاني من النزاعات مثل العديد من بلدان العالم العربي، فالحديث عن مدن آمنة ومجتمعات شاملة لا يمكن فصله عن الظروف السياسية، ممّا يجعل من تحقيق التنمية هدفاً مترابطاً مع متطلبات السلام، العدالة، والحكم الرشيد.

4. بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية:

يُعدّ تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث خطوة محورية في أيّ دراسة علمية، إذ يُسهم ذلك في بناء إطار نظري متماسك يوضّح أبعاد الموضوع قيد البحث، ونظراً لارتباط دراستنا بقضايا

التنمية، فإنّ الوقوف على المفاهيم المتصلة بالتنمية الاجتماعية يُشكل أساساً ضرورياً للوصول إلى فهم دقيق وتعريف محدّد لمجال الدراسة.

1.4. مفهوم النمو:

يعدّ النمو من الظواهر الشاملة التي تُميّز جميع المجتمعات البشرية، سواء كانت متقدمة أو نامية، غنية أو فقيرة، متطورة حضارياً أو تقليدية. فهو ليس حكراً على مجتمع دون آخر، بل يظهر بدرجات وأشكال متفاوتة بحسب السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها كل بيئة، ويُستخدم مفهوم النمو عادة للإشارة إلى حالة من الزيادة المستمرة نسبياً في جانب معيّن من جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو غيرها، بما يعكس نوعاً من التحسّن الكميّ المتدرّج في المؤشرات ذات الصلة، وفي المجال الاقتصادي على وجه التحديد، يُقصد بالنمو تلك الزيادة المتواصلة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي لدولة ما، إلى جانب ارتفاع متوسط دخل الفرد مع مرور الزمن، وهو ما يُعتبر مؤشراً رئيسياً على تحسّن الأداء الاقتصادي.

وغالباً ما يُفهم النمو، خصوصاً في أدبيات الاقتصاد التقليدي، على أنّه عملية تلقائية نسبياً تحدث في المجتمع دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر، حيث يتم عبر مراحل تدريجية وتطورات بطيئة تراكمية، وهذا الطابع التلقائي والبطيء للنمو يجعله يرتبط عادة بتغيرات كمية محدودة في المدى والتأثير، ولا يترتب عليه في العادة تحولات جذرية أو نوعية في بنية المجتمع أو مؤسساته، ولهذا السبب، فإنّ نتائج النمو، رغم أهميتها، تُعدّ في كثير من الأحيان سطحية نسبياً، كونها تركّز على الزيادة العددية والمؤشرات الكمية، دون أن تمسّ عمق التغيير الاجتماعي أو الثقافي، ولهذا، فعملية فهم طبيعة النمو تتطلب التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى أكثر شمولاً مثل: التنمية، التي تنطوي على أبعاد نوعية وتحولات بنيوية قد تكون أكثر تأثيراً وعمقاً في حياة الأفراد والمجتمعات.

2.4. مفهوم التطور:

يُعدّ التطور من المفاهيم الأساسية في العديد من العلوم، سواء الطبيعية أو الاجتماعية، إذ يُستخدم لوصف عملية التغيّر التدريجي التي تمرّ بها الكائنات أو الظواهر أو المجتمعات عبر الزمن، فالتطور لا يحدث بشكل مفاجئ أو انقلابي، بل يتمّ بطريقة بطيئة، متراكمة، ومتواصلة، ممّا يسمح بتراكم التغيرات البسيطة التي تؤدي في النهاية إلى تحولات ملموسة في الشكل أو الوظيفة أو البنية، وتكمن أهمية

الفصل الثاني : مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في الوطن العربي

هذا المفهوم في قدرته على تفسير كيفية انتقال الظواهر من حالتها الأولية إلى حالة أكثر تعقيداً أو نضجاً، سواء في المجال البيولوجي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي.

3.4. مفهوم التقدم:

يُشير مفهوم التقدم إلى التحوّل الإيجابي الذي يشهده المجتمع الإنساني خلال انتقاله من أوضاعه البدائية والبسيطة إلى مراحل أكثر تطوراً ورقياً، ويُفهم التقدم على أنه عملية تحسين مستمرة تشمل مختلف جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية، تعكس ارتقاء الإنسان في فهمه وتنظيمه لمحيطه، وسعيه الدائم نحو الأفضل، وقد عرّفه هوبهاوس "أنّه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسّر بعوامل لا صلة لها بالحضارة " (عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 2003، الصفحات 40-43)

يُنظر إلى التّقدم بوصفه مساراً هادفاً يحمل في طيّاته تطلّعاتاً دائماً نحو مستقبل أفضل، حيث يتمثل جوهره في تحقيق مستويات متصاعدة من الازدهار والرفق مقارنة بالمراحل السابقة، ولا يُعدّ التّقدم مجرد حركة زمنية إلى الأمام، بل هو عملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالواقع الاجتماعي، إذ لا يمكن فصله عن السياق الذي ينشأ فيه، كما أنّ له بُعداً أخلاقياً يتمثل في الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه تحسين أوضاع الإنسان والمجتمع، ومن هذا المنطلق، يصبح التّقدم وسيلة فعّالة لتوجيه قوى التغيير نحو تحقيق أهداف إنسانية نبيلة تخدم الفرد والمجتمع على حدّ سواء.

4.4. مفهوم التحديث:

يرتبط مفهوم التحديث تاريخياً بفكرة الاقتداء بالنموذج الغربي، حيث يُفهم في كثير من الأحيان على أنه عملية "تغريب" تشمل تبني النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي نشأت وتطورت في المجتمعات الغربية، وبهذا المعنى، يُنظر إلى التحديث على أنّه اكتساب لسمات الحضارة الغربية، ممّا يُضفي عليه طابعاً منحازاً يُمجّد الغرب كمثال يُحتذى به، ويتسق هذا الفهم مع الاتجاهات التي تبنتها نظريات التحديث الكلاسيكية، والتي غالباً ما تضع الغرب في موقع المركز، وتقيس تقدّم المجتمعات الأخرى بمدى قربها من هذا النموذج الغربي. (الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق ، ط2 ، 2005، صفحة 180).

5.4. التغيّر الاجتماعي:

يركّز مفهوم التغيّر الاجتماعي على تلك التغيرات الملموسة في البناء الاجتماعي بأنظمتها المتعددة، وبالقيم و المعايير و الاتجاهات السائدة في المجتمع، كما تنصبّ على أنماط السلوك و نوع العلاقات القائمة بين أفرادها وجماعاته بعاداتهم و تقاليدهم و أعرافهم، وتلك الأبعاد مرتبطة أساسا بالتغير الاجتماعي، و بمستوياته و أبعاده المتعددة و المتداخلة، و من هنا، يتّضح أنّ مفهوم التغير ينتج تحولا في الظواهر و الأشياء، وينقلها من حالة إلى أخرى، ويمكن أن يكون عملية شاملة تحوي مستويات بنائية عديدة، فهو يعبر عن تغيّر اجتماعي و ثقافي و اقتصادي؛ فهو تغيّر شامل من ناحية الكم والكيف (الخشوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر ، ط1، 2004، صفحة 43).

ثانياً: المقاربات النظرية في التنمية

1. اتجاه التحديث:

يُفهم التحديث على أنّه عملية انتقال تدريجي للمجتمعات من أنماطها التقليدية والبسيطة إلى أنماط أكثر تعقيداً وتطوراً، تتسم بارتفاع مستوى التنظيم والتصنيع. وتبرز التغيرات الاقتصادية في مقدّمة مظاهر هذا التحوّل، حيث يُلاحظ بوضوح تطوّر أساليب الإنتاج وتنامي الاعتماد على التكنولوجيا، كما يعكس التحديث قدرة المجتمع على تعبئة واستثمار موارده البشرية والطبيعية بشكل فعّال، بما يحقق قدرًا أكبر من التكامل الاجتماعي والتماسك المؤسسي، وتشمل هذه العملية أيضًا تحسين آليات الإدارة السياسية ووسائل الضبط الاجتماعي، إلى جانب الرفع المستمر في معدلات الإنتاج وتنمية الثروات، ما يجعل التحديث مسارًا متعدد الأبعاد ي طال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حدّ سواء، و كذلك المظاهر الأخرى التي صاحبت هذه العملية في المجتمعات الأوروبية مثل: ذبوع الاتجاه العقلي، والاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية، والاستفادة من النظرية في الاستخدامات العلمية وتدعيم مقومات التنظيم والإدارة الرشيدة، وتؤثر عملية التحديث في مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، صفحة 73).

إنّ رواد هذه النظرية لا يبدؤون دراساتهم بتحديدات إجرائية لمفاهيم التنمية و مسبباتها، أو معوقاتها، بل إنهم ينطلقون مما يشبه الفروض القبلية في تقسيم المجتمعات إلى نمطين كبيرين هما:

الحديث و التقليدي، ومن هذا المنطلق، يبسطون عملية التنمية إلى أقصى حدود التبسيط باعتبارها مجرد تحطيم للأطر التقليدية بتحويلها دفعة واحدة الى مرحلة الحداثة (المقري، الاتجاهات النظرية لثراث التنمية و التخلف ، ط، 1991، صفحة 37).

أيّ أنّ أصحاب نظرية التحديث لا يعتمدون على منهجيات دقيقة أو تحديدات علمية واضحة عندما يتناولون مفاهيم التنمية وأسباب تقدمها أو تعثرها، بل ينطلقون من افتراضات مسبقة تقوم على تصنيف المجتمعات إلى نوعين رئيسيين: المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة، ووفقاً لهذا التصنيف الثنائي، يُختزل مفهوم التنمية في عملية بسيطة تتمثل في الانتقال المباشر من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة، دون الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي لكل مجتمع؛ فهم يفترضون أنّ التقدم لا يتحقق إلا من خلال كسر البنى التقليدية واستبدالها بنظم حديثة دفعة واحدة، مما يعكس نوعاً من التبسيط المفرط لمسار التنمية، ويُهمل طبيعة التحوّلات التدريجية والمتداخلة التي قد تمرّ بها المجتمعات، ومن أهمّ الاتجاهات المنبثقة عن نظرية التحديث:

1.1. اتجاه النماذج "المؤشرات":

لعلّ من بين التيارات البارزة في إطار نظرية التحديث عند تناول قضايا العالم الثالث، يبرز ما يُعرف باتجاه "النماذج أو المؤشرات"، وهو من أكثر المناهج شيوعاً في البدايات الأولى لأدبيات التنمية والتخلف، إذ يقوم هذا التوجّه على تحليل مظاهر التخلف من خلال مجموعة من المؤشرات الكميّة أو النوعية التي تُعتبر معوقات أمام مسار التنمية مثل: انخفاض معدلات النمو، أو ضعف الإنتاجية، أو محدودية التعليم والصحة، ويعتمد هذا النهج بدرجة كبيرة على المقارنة بين أوضاع الدول المتقدمة والدول المتخلفة، في محاولة لتحديد الفجوات التي تعيق اللحاق بركب الحداثة، غير أنّ هذا الاتجاه يؤخذ عليه طابعه الوصفي التبسيطي، حيث يُصوّر التنمية على أنها عملية استنساخ لنماذج جاهزة مستمدة من التجربة الغربية، دون مراعاة للخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية لكل مجتمع. (دبلة ع، الدولة رؤية سوسيولوجية، 2004، صفحة 167)

يعود هذا الاتجاه الى بعض النماذج المثالية التي وضعها ماكس فيبر و التي نقّحها تالكوت بارسونز من بعده، و لقد استعان هوسيلتز بمتغيّرات النمط التي بسطها تالكوت بارسونز في مؤلفه النسق الاجتماعي مطبقاً إياها في دراسة التنمية الاقتصادية والتغيّر الثقافي، ولقد نشر هوسيلتز لأول مرة في سنة 1953 في مقال له بعنوان: "البناء الاجتماعي و النمو الاقتصادي"، غير أنه أعاد كتابة أفكاره في مقال

لاحق له نشره بعنوان: "التدرج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية"، ويرى هوسيلتز في أطروحته أنّ الفرق الجوهرى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكمن في أنماط التغيرات التي تشهدها كل منهما، حيث تسود في المجتمعات المتقدمة خصائص مثل: العمومية في المعايير، والكفاءة في الأداء، والتخصيص في توزيع الأدوار والوظائف، في حين يغلب على المجتمعات المتخلفة سمات معاكسة مثل: الخصوصية، والانتماء القائم على العزو أو العلاقات الشخصية، والانتشار في الأدوار دون تحديد دقيق، ويُؤمن هوسيلتز بأنّ سبيل الدول المتخلفة إلى التنمية يكمن في التخلي عن هذه الأنماط التقليدية المتجذرة، والسير نحو تبني القيم والسلوكيات السائدة في المجتمعات الحديثة، معتبراً أنّ تبني النموذج الغربي في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يمثّل الطريق الأمثل لتحقيق التقدم. (جندر، دراسات في التغير الاجتماعي، 1974، الصفحات 139-140)

والناظر في هذه المسألة، يجد أنّ نظرية هوسيلتز تعاني من جوانب قصور واضحة ويبدو ذلك جلياً في تحديدها للعناصر المعبرة عن الدول المتقدمة و المتخلفة على السواء، فالعمومية ليست موجودة تماماً في كل الدول المتقدمة، و يصدق ذلك على اليابان مثلاً: نجد النظام الاقتصادي يستند إلى حدّ كبير على أفكار الولاء الشخصي و المكانة الاجتماعية التي تتحدد في ضوء التنظيمات السياسية التقليدية، و فضلاً عن ذلك أوضحت بحوث عديدة أنّ الخصوصية تسود بالفعل كلاً من الطبقتين العليا و الدنيا في هذه الدول، ووصف هوسيلتز للمجتمعات النامية بخاصية الخصوصية فيه قدر كبير من التعسف، ذلك أنّ هذه المجتمعات تعرف قدراً من العمومية لا يمكن تغافله.

كما يرى هوسيلتز أنّ إحدى السمات المميّزة للمجتمعات المتقدمة هي اعتمادها على مبدأ الإنجاز أو الأداء كمعيار أساسي لتحديد المكانة الاجتماعية والاقتصادية، بينما تتسم المجتمعات النامية بارتكازها على مبدأ "العزو"، أي: منح الأفراد مواقعهم استناداً إلى الانتماءات القبلية أو العائلية أو الشخصية، غير أنّ الواقع في العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا يكشف عن تحولات جزئية في هذا التصوّر، حيث يشغل عدد متزايد من الأفراد مراكز قيادية في المجالات الاقتصادية والسياسية بناءً على كفاءاتهم وجهودهم الذاتية، لا بفعل القرابة أو الامتيازات الوراثية، مما يعكس بداية انزياح نحو تبني قيم الأداء، ولو بشكل غير شامل أو متوازن. (الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط1، 2010، الصفحات 240-242)

ويرى بعض المنتقدين لهوسيلتز بأنه يفتقد للنظرة الكلية حيث يعتبر أنّ التخلف هو نتيجة لوجود الأبنية التقليدية: كالأسرة الممتدة و القبيلة البدائية، و المجتمع الشعبي و القطاع التقليدي، و لم

يحاول ربطها بالتنظيم الاجتماعي السائد في العالم ككل، حيث يعتبر جوندرو فرانك أنّ الذي يؤدي دوراً أساسياً في إحداث التخلّف ليس هو الأسرة الممتدة أو القبيلة أو المجتمع المحلي وليست الدولة المتخلفة، بل النظام الرأسمالي العالمي الذي عمل على نهب واستغلال وتخلّف هذه الشعوب طوال القرون السابقة والذي مازال مستمراً إلى يومنا هذا (دبلة ع.، الدولة رؤية سوسيولوجية، 2004، الصفحات 168-169)

وعموماً، تتسم نظرية هوسيلتز بمجموعة من القصور التي تبرز عند مراجعة واقع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تُظهر التجارب أنّ العمومية التي يفترضها كنمط حصري للدول المتقدمة ليست مطلقة، كما هو الحال في اليابان حيث تؤدي الولاءات الشخصية والتنظيمات التقليدية دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والسياسية، وكذلك، لا يمكن إنكار وجود الخصوصية ضمن طبقات المجتمع المختلفة في هذه الدول، ممّا يجعل وصف المجتمعات النامية بأنّها قائمة فقط على الخصوصية تبسيطاً مبالغاً فيه، إذ تمتلك هذه المجتمعات أيضاً سمات عمومية واضحة، أمّا فيما يتعلق بمبدأ الإنجاز مقابل العزو، فقد شهد الواقع في العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ظهور قادة يستندون إلى الكفاءة والجهد الشخصي بدلاً من الانتماءات القبلية أو العائلية، ما يعكس تحولاً جزئياً نحو قيم الأداء. علاوة على ذلك، ينتقد بعض الباحثين هوسيلتز لافتقاده الرؤية الشمولية، حيث يربط التخلّف بالهيكل التقليدي فقط دون النظر إلى النظام الرأسمالي العالمي الذي يرى فيه جوندرو فرانك السبب الجوهرى في استمرار تخلّف الشعوب نتيجة الاستغلال والنهب المستمر، مما يشير إلى أنّ مشكلة التخلّف ليست محصورة في الداخل، وإنما هي نتاج علاقات دولية واقتصادية أوسع وأعمق.

2.1. الاتجاه التطوريّ المحدث:

يرتكز هذا الاتجاه الفكري على إعادة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية وتوظيف مبادئها في فهم وتحليل مسارات التنمية في الدول النامية بشكل خاص، ويهدف هذا الاتجاه إلى استغلال الأفكار الأساسية التي طرحتها النظرية التطورية مثل: مفهوم التطور التدريجي والتحوّل المتسلسل للمجتمعات عبر مراحل تاريخية، ليربطها بالواقع المعاصر لهذه البلدان التي تسعى إلى تحقيق التنمية والتقدم، ومن أبرز أعلام هذه المدرسة الفكرية يأتي بارسونز، الذي قدّم تحليلاً معمّقاً للعملية التطورية ومكوناتها المختلفة، مركّزاً على الكيفية التي تتغير بها الهياكل الاجتماعية والمؤسسات بمرور الزمن، وكيف تؤثر هذه التغيرات في مسيرة التنمية إلى جانب بارسونز، يبرز اسم والت روستو، المعروف بنظريته الشهيرة التي تقسّم مراحل

النمو الاقتصادي إلى سلسلة من المراحل التاريخية المتتابعة، والتي تحاول تفسير كيفية انتقال المجتمعات من حالة التخلف إلى مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذه المقاربات تسعى إلى تقديم إطار نظري شامل يمكن من استيعاب التعقيدات التنموية للدول النامية، من خلال تصوّرها كجزء من مسار تطوّري يمتد عبر الزمن، حيث كل مرحلة تشكّل أساساً للمرحلة التالية، مما يوفّر خارطة طريق واضحة لفهم آليات النمو والتغيّر الاجتماعي. (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، صفحة 102)

ويرى بارسونز أنّ التطوّر الاجتماعي هو عملية مستمرة تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف مع المتغيرات المحيطة به، مقسّماً هذه العملية إلى ثلاث مراحل رئيسية، وتبدأ المرحلة الأولى بالمجتمع البدائي، حيث يقوم الدين وروابط القرابة بدور مركزي في تنظيم الحياة الاجتماعية، ثمّ تتطوّر هذه المجتمعات ضمن نفس المرحلة إلى نموذج أكثر تقدماً يعتمد على نظام اجتماعي هرمي وتنظيم سياسي يستند إلى حدود إقليمية مستقرة نسبياً، وفي المرحلة الثانية، والتي تُعرف بالوسيط، تنقسم المجتمعات إلى نمطين فرعيين: الأول يشمل المجتمعات القديمة التي يهيمن فيها التعليم المهني المحدود تحت سيطرة الجماعات الدينية، والنموذج الثاني يمثّل مجتمعات أكثر تقدماً تُتيح للطبقة العليا الحصول على التعليم، كما حدث في حضارات الصين والهند القديمة، والإمبراطورية الرومانية، والدولة الإسلامية، أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي مرحلة المجتمعات الصناعية الحديثة التي تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية متقدمة، حيث تشهد هذه المجتمعات تحولات جذرية في أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، ممّا يعكس أعلى درجات القدرة التكيفية والتطوّر في مسيرة التحول الاجتماعي. (الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط1، 2010، الصفحات 249-250).

أمّا محاولة روستو التي تعرف باسم "اتجاه مراحل النمو"، فتمثّل بديلاً للنظرية الماركسية من حيث كونها تدعم البديل الرأسمالي، وتصنّف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية، وتؤكد في نفس الوقت على أنّ المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية، وإنما نحو الاستهلاك الواسع، ولقد حاول روستو في تحليله للتطوّر الاستعانة بالخبرات التاريخية للبلدان المتقدمة، وقد جاء ذلك متضمناً في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"، حيث يعتبر أنّ كافة المجتمعات في أحجامها الاقتصادية تقع ضمن إحدى المراحل الخمس التالية: (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، صفحة 103).

2- مرحلة التمهيد للانطلاق.

3- مرحلة الانطلاق.

4- مرحلة السير نحو النضج.

5- مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي المستوى.

والملفت للانتباه أنّ هذه المراحل الخمس مشتقة من تحليله للثورة الصناعية البريطانية، وهو يرى أنّ مرحلة الانطلاق هي بمنزلة الحدّ الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي، و خاصة مع بداية استغلال رأس المال بعدل كافٍ، ومهما كانت الاختلافات بين بارسونز و روستو، فإنّهما يسعيان إلى تحديد مراحل محدّدة لتطوّر المجتمعات البشرية، فإذا كان بارسونز يعتمد في التمييز بين مراحل الثلاث، على التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي، وعلى مكوناته العمومية التطورية، من خلال دائرة التطور (التباين التكامل التعميم)، فإنّ روستو قد حدّد خصائص كل مرحلة، و من بين أهمّ الانتقادات التي توجّه لـ "روستو" أنّ مراحل النمو الخمس عنده أغفلت تاريخ الدول المتخلّفة وحاضرها، فهي تؤكّد صراحة على أنّ حالة التخلّف تمثل المرحلة الأولى لما يطلق عليه المجتمعات التقليدية، بمعنى أنّه لا توجد مرحلة سابقة لمرحلة التخلّف، و الواقع يؤكّد على أنّ الدول المتخلّفة لها تاريخها القديم والعريق، الذي يتفوق على تاريخ الدول المتقدمة الآن (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، صفحة 104).

وبالرغم من اختلاف مقاربات بارسونز و روستو، إلا أنّهما يتفقان على تقسيم تطور المجتمعات إلى مراحل محدّدة، حيث يعتمد بارسونز على التغيرات في النسق القيمي والعمومية التطورية، فيما يحدّد روستو خصائص واضحة لكل مرحلة، ومن أبرز الانتقادات الموجّهة لروستو أنّه يغفل تاريخ الدول النامية، باعتبار التخلّف مجرد مرحلة أولى للمجتمع، ومع اختلاف منهجيّتي بارسونز و روستو، إلا أنّ كليهما يتفقان على تصنيف تطوّر المجتمعات عبر مراحل محدّدة، حيث يركّز بارسونز على التحولات في القيم الاجتماعية والعمومية التطورية، بينما يميّز روستو كل مرحلة بخصائص محدّدة وواضحة، في حين أنّ روستو يتعرض لانتقادات شديدة بسبب تجاهله لتاريخ الدول النامية، إذ يختزل التخلّف إلى كونه مجرد المرحلة الأولى للمجتمعات التقليدية، متجاهلاً بذلك التراث والتاريخ العريق الذي تملكه هذه الدول قبل وقوعها في حالة التخلّف الحالية للمجتمعات التقليدية، متجاهلاً أنّ لهذه الدول تاريخاً عريقاً يسبق مرحلة التخلّف الحالية.

3.1. الاتجاه الانتشاري:

يرتكز هذا الاتجاه بشكل رئيسي على فكرة أنّ التنمية تتحقق عبر نقل الموارد المادية والثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبناءً عليه، يُفترض أن تمرّ الدول النامية بمرحلة تعليم وثقيف مكثفة إذا كانت تطمح إلى تحقيق التقدم والتنمية، كما يفترض هذا النموذج أنّ هذه العناصر الثقافية تبدأ في الانتقال من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثمّ تتوسع تدريجياً لتشمل المدن الإقليمية والمناطق المختلفة داخل هذه الدول، حتى تصبح معتمدة وراسخة على نطاق واسع، و الجديد الذي يميّز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية و المعاصرة) بين البلدان الغربية و بقية أجزاء العالم، كذلك ظهرت أفكار مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات، ويرى بعض الباحثين أنّ التأثيرات التي تمارسها الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية لن تقتصر فقط على إحداث تغييرات سطحية، بل ستدفع هذه المجتمعات في النهاية إلى تقليد النمط الغربي بشكل كامل، وليس هذا مجرد افتراض بأنّ الدول النامية قد تتجه نحو النموذج الغربي للتنمية، بل يُعتبر حتمية لا مفرّ منها، حيث يُعتقد أنّ هذه الدول لا يمكنها سوى أن تتبّع النموذج الغربي في تكوين مجتمعاتها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية. (الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط1، 2010، صفحة 259)

إنّ أصحاب هذا الاتجاه يغفلون دور الاستعمار التوسّعي الأوروبي، لكنهم يؤكّدون في الوقت نفسه على تأثير التكنولوجيا و السلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التي تنتقل الى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة، مستندين في ذلك على الفكرة التي أثبتت قصورها والتي مفادها أنّ المجتمعات النامية سوف تمرّ بالعمليات نفسها التي مرّت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة. كما يؤكّد هذا الاتجاه على أنّ المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على التقدّم إمّا تتخذ شكلاً بنائياً أو ثقافياً، وعليه، فإنّ على الدول النامية التي تريد الإسراع في عملية التنمية أن تنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم من دول العالم الغربي إلى مجتمعاتها (الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط1، 2010، الصفحات 260-261).

وتأسيساً على ما ذكر، فهذا الاتجاه يركّز على أهمية انتقال التكنولوجيا، السلع الاستهلاكية، والأفكار والقيم الغربية إلى الدول النامية عبر وسائل ومنظمات متعددة، معتمداً على فرضية أنّ المجتمعات النامية ستتبع مسار التطور ذاته الذي مرّت به المجتمعات الصناعية المتقدمة، ومع ذلك، يغفل هذا الاتجاه تأثير الاستعمار الأوروبي التوسّعي في تشكيل واقع الدول النامية، ويرى أنّ المعوقات التي

تعيق تقدّم هذه الدول تكون إمّا بنيوية أو ثقافية، ولذلك، يشدّد على ضرورة نقل رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والقيم الغربية كنمط حياة ونظم اقتصادية واجتماعية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لتسريع عملية التنمية وتحقيق التقدم.

4.1. تقييمُ نظرية التحديث:

تنطلق نظرية التحديث من فرضية مركزية ترى في النموذج الغربي معيارًا نهائيًا يجب أن تسعى المجتمعات الأخرى إلى تقليده، معتبرةً هذا النموذج مثالًا مثاليًا للتطور والتنمية، ومع ذلك، تحمل هذه النظرية عدة نقاط ضعف واضحة، يمكن تلخيصها في الآتي: أولاً، تشير الأدلة التاريخية والتجريبية إلى أنّ النظام الرأسمالي لم يكن فقط سببًا في التقدم، بل كان أيضًا عاملاً أساسيًا في تكريس التخلف، ممّا يجعل من غير المنطقي اعتبار النظام نفسه سببًا للتقدّم والتخلف معًا، ثانيًا، تعاني نظرية التحديث من تبسيط مفرط، حيث تقوم بتقسيم التنمية إلى أبعاد منفصلة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية)، متجاهلة أنّ التخلف هو ظاهرة معقّدة وشاملة لا يمكن فهمها بهذه الجزئية، أمّا ثالثًا، تتجاهل النظرية الخصائص التاريخية الفريدة لكل دولة نامية وعلاقتها المعقّدة بالعوامل الخارجية، ممّا يضعف من مصداقيتها، ورابعًا تركّز على مؤشرات كمية مثل: متوسط الدخل ونسبة الأمية وأوضاع السكن، لكنّها تتجاهل عوامل جوهرية مثل: تكافؤ الفرص، التوزيع العادل للثروة، المشاركة المجتمعية، وفرص العمل. (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، الصفحات 108-109)

علاوة على ذلك، تفقد النظرية مصداقيتها عندما تزعم أنّ الحضارة الغربية الرأسمالية تحمل القيم الإنسانية الإيجابية الوحيدة، حيث يظهر هذا التوجه كنوع من المركزية العرقية والثقافية التي تفرض على المجتمعات الأخرى قيمًا وأعرافًا تختلف جذريًا عن تقاليدها وحضاراتها. وأخيرًا، تتجاهل النظرية الحقائق التاريخية التي تثبت أنّ النمو والتطور في الدول الصناعية الغربية تحقّق على حساب استنزاف موارد الدول النامية، وهو واقع لا يتوقّر لتلك الدول اليوم، مما يجعل من نماذج التحديث الغربية غير قابلة للتطبيق بشكل مباشر على الدول النامية. (غربي و آخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، 2003، الصفحات 112-113).

2. اتجاه التبعية:

ظهرت مدرسة التبعية على إثر الانتقادات التي واجهت نظريات التنمية الغربية، فإذا كانت نظرية التحديث ترجع التخلف الذي تعيشه بلدان العالم الثالث إلى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة، وعدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة إلى الدرجة التي يمكن معها التغلب على عقبات التنمية التي تفرزها الثقافة التقليدية السائدة في هذه المجتمعات، فإنّ نظرية التبعية تقرّر أنّ مثل هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي و حاصر، ولكنه لم يفرز تنمية وإنما أدى إلى تكريس التخلف وتدعيمه (زايد، الدولة بين نظريات التحديث و التبعية ، ط 1 ، 2008، صفحة 41)

وكان لكتابات عدد من مفكرى أمريكا اللاتينية و علماء الاقتصاد فيها، جوندرو فرنك وبخاصة أعمال: جوندرو فرانك، سانتوس، راؤول برايشي و فرناندو كاردوس، أثر كبير في تطوير مفاهيم هذه النظرية وصياغة مقولاتها، كما كان لكتابات مفكرين غربيين ذوي اتجاهات يسارية مثل: بول بوران و بول سوزي أثر أيضا في تدعيم هذه المقولات من خلال الأدلة التاريخية التي قدموها لتحليل العلاقة بين الرأسمالية الغربية و البلدان النامية، كذلك عمل عدد من المفكرين العرب القومييين و اليساريين على إثراء هذه النظرية بالتحليلات التاريخية للعلاقة بين العالم العربي والغرب الرأسمالي، ومن أبرز هؤلاء: سمير أمين، و جلال أمين، وعبد الخالق عبد الله (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، صفحة 30)، وتُبرز مدرسة التبعية أنّ التخلف في الدول النامية ليس ناتجاً عن عوامل داخلية ثقافية، بلّ هو نتيجة تاريخية لبنية علاقات غير متكافئة بين الدول الغنية والفقيرة، إذ أدّى الاحتكاك مع النظام الرأسمالي العالمي إلى نهب الموارد وتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية، لا إلى التقدّم والتنمية.

1.2. جوندروفرنك تنمية التخلف:

ترتبط فكرة تنمية التخلف بعمل أندريه جوندرو فرانك 1966، حيث يرى أنّ الدول المتقدمة كانت في السابق غير متطورة، ولكنها لم تكن متخلفة، وكذلك الحال بالنسبة للدول المتخلفة الحالية حيث أنّ سبب تأخرها هو التغلغل الرأسمالي الإمبريالي الاستغلالي، فالتنمية في المركز (العالم الغربي) والتخلف في الأطراف (العالم الثالث) هما وجهان لعملة واحدة، ولذا، فإنّ التنمية في الأطراف ممكنة فقط عندما تنفصل وتستطيع الإفلات من سيطرة المراكز واستغلالها، ونادرا ما يكون ذلك ممكنا، حيث إنّّه يحدث فقط في أوقات الأزمات الكبرى أو الحروب. لذلك يرى جوندرو أنّ اختلاف مستويات التنمية لا يعود لاختلاف المراحل التاريخية كما يعتقد بعض أنصار نظرية التحديث، وإنما لاختلاف الوظائف التي تؤديها

المناطق المعينة في النسق الدولي، فلم تكن احتياجات تلك المستعمرات هي التي تحدد طبيعة الإنتاج فيها، وإنما كان ذلك مرتبطاً بخدمة احتياجات المستعمرة، وبناءً عليه، فقد تطوّرت علاقات غير متساوية للقوة بين كل من دول العالم الأول ودول العالم الثالث (المركز و المحيط) و ضمن دول العالم الثالث (نخبة و جماهير) واستمرت المحافظة على تلك العلاقات. (كالفرت و بيتر، السياسة و المجتمع في العالم الثالث ، 2000، الصفحات 143-144)

ويعدّ وضع جماهير العالم الثالث هو الأسوأ في هذا المجال؛ نظراً لأنهم يعانون من استغلال مفرط من قبل كل من نخبتهم الحاكمة والمركز، ويطلق على هذا الوضع (التفاوت البنائي) والذي ينبع من حقيقة أنّ أفراد النخبة السياسية المحلية يُعدّون عملاء للطبقة الدولية، وأنّ الدولة هي وسيلتهم في تكريس تلك العمالة.

ويتم إخضاع الاقتصاديات التابعة لاحتياجات الاقتصاد العالمي من خلال السيطرة الخارجية (المركز) على الأسواق ورأس المال، بالإضافة إلى ملكيته للمؤسسات التجارية التي تتميز بأفضلية تنافسية على الشركات المحلية في العالم النامي، مما يؤدي إلى استمرار تدفق رأس المال من الدول النامية، وهناك سببان لهذا الوضع هما: الحاجة إلى التقنية الخارجية المعتمدة على تكثيف رأس المال والسلع الرأسمالية المستوردة من جهة، ومشاكل ميزان المدفوعات الدائمة، ويعمل كل من التبعية التقنية، وهيمنة الشركات عابرة القارات على تقويض السيادة، كما تعدّ المعونات المشروطة والقروض أمثلة لحاجة الرأسمالية لاستمرار تغلغلها في العلم الثالث واختراقها له (كالفرت و بيتر، السياسة و المجتمع في العالم الثالث ، 2000، صفحة 145)

ويمكن تلخيص أفكار فرانك في النقاط التالية: (هاريسون، علم اجتماع التنمية و التحديث، ط 1 ، 1998، الصفحات 111-113)

- لا يمكن أن تكون هناك نظرية للتخلّف لا تأخذ في اعتبارها تاريخ المجتمعات المتخلفة، فأيّ نظرية من هذا النوع سوف تعترف بأنّ التخلّف هو نتيجة مباشرة لوجود علاقات مع الدول الرأسمالية.
- هناك سلسلة من العلاقات مع دول المحور والدول التابعة في بناء هذا النظام العالمي الواسع، فداخل الدولة تقوم المناطق النائية بتزويد المدينة باحتياجاتها والتي تقوم بدورها باستغلال المناطق النائية وينطبق الأمر على العلاقة بين دول المركز والمحيط.

- إنَّ القول بأنَّ التصنيع والتنمية يحدثان فقط عندما ترتبط الدولة بعلاقة قوية مع الغرب هو قول غير صحيح، وليس ضرورياً أن تكون هذه الارتباطات مبنية على أساس وجود استعمار رسي، فالكثير من الدول التي كانت في وقت من الأوقات مرتبطة بأقوى العلاقات بالقوى المركزية، هي أكثرها تخلفاً على الإطلاق.
 - إنَّ البناءات الطبقية الداخلية للدول التابعة في نظر فرانك، هي في حقيقة الأمر انعكاسات لبناءات اقتصادية كبيرة، فالبرجوازية الصغيرة في أمريكا اللاتينية تشتمل على الصفوة التقليدية والتجار والمحامين ورجال الصناعة غالباً ما تتفق مصالحها مع مصالح الرأسماليين الأجانب
- وإجمالاً تقوم أفكار جاندر فرانك ، على رفض التصورات التي تُرجع التخلف إلى العوامل الداخلية للمجتمعات النامية، مؤكداً أنَّ التخلف هو نتيجة لعلاقات تاريخية غير متكافئة مع الدول الرأسمالية، ويعتبر أنَّ العالم منقسم إلى مركز مهيم ومحيط تابع، حيث تستغل الدول المتقدمة موارد الدول النامية، كما تُعيد هذه العلاقة إنتاج نفسها داخل الدولة الواحدة بين المدن والمناطق الريفية، ويرى فرانك أنَّ الارتباط بالغرب لم يُنتج تنمية، بل عمق التبعية، وأنَّ البرجوازية المحلية في الدول النامية لا تمثل مصالح شعوبها، بل تعكس مصالح النظام الرأسمالي العالمي، لذلك فالتخلف في نظره ليس ظاهرة داخلية، بل نتاج لبنية عالمية غير عادلة تُحافظ على سيطرة المركز على المحيط.

2.2. بول باران والتنمية:

ذهب باران إلى أنَّ الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في الاستمرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية الراهنة في الدول النامية، فالتنمية عملية ثورية وليست تطويرية، كذلك، انتقد بشدة النظريات المحافظة الرأسمالية وبخاصة في إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، ومن ثمّ، فإنَّ أيَّ محاولة لفرض وتعميم وصفة تنموية عالمية للعالم الثالث لن يؤدي إلا إلى تشويه الواقع ولا يمكن تحقيق التنمية والتقدم إلاّ باتباع أسلوب التخطيط الاشتراكي، فهو القادر على تحقيق تقدّم اقتصادي واجتماعي في البلاد المتخلفة، ويذهب باران إلى أنَّ المهمة التي تواجه الثورة الاشتراكية في البلاد المتخلفة هي مهمة معقدة جداً، لأنّها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الإنتاجية، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اجتماعي اشتراكي جديد تماماً ، يرى باران أنَّ القوى الحاكمة في الدول الغربية تسعى إلى الإبقاء على الأوضاع القائمة في الدول النامية، لأنَّ استمرار هذه الأوضاع يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية، وبهذا، فإنَّ التنمية في

الفصل الثاني : مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في الوطن العربي

نظره ليست مجرد تطوّرًا تدريجيًا كما تزعم النظريات الرأسمالية، بل هي عملية ثورية تتطلب تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجّه باران انتقادات لاذعة للنظريات المحافظة التي تتجاهل عمداً الخصوصيات التاريخية والثقافية والاجتماعية للدول النامية، وتحاول فرض نموذج تنموي موحد يُناسب الغرب فقط. (أبو كريشة ، 2003 ، صفحة 100)

ومن هذا المنطلق، شدّد باران على أنّ فرض صفات تنموية جاهزة على دول العالم الثالث لا يؤدي إلا إلى تعميق التشوهات في الواقع المحلي، مؤكّداً أنّ الخيار الاشتراكي والتخطيط الاقتصادي المركزي هما السبيل الحقيقي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقدّم في المجتمعات المتخلفة، كما يرى أنّ الثورة الاشتراكية في هذه الدول تواجه مهمة صعبة ومعقدة، لأنها لا تقتصر فقط على رفع مستوى الإنتاج، بل تتطلب إعادة بناء نظام اجتماعي جديد كلياً على أسس اشتراكية.

3.2. سمير أمين:

يعتبر المفكر المصري سمير أمين من أقطاب نظرية التبعية و تنشابه أفكاره إلى حدّ كبير مع أفكار فرانك جوندرو، و أبرز فكرة يستند عليها هي فكرة النمو اللا متكافئ، والتي مفادها أنّ نمو وتطور الدول الغربية (المركز) مرهون بتخلّف دول العالم الثالث (المحيط)، ومن أبرز مظاهر هذا اللاتكافؤ هو التقسيم الدولي للعمل، فالعالم الثالث متخصص في الصناعات الاستخراجية، بينما يهيمن العالم المتقدم على الصناعات الكبرى، مما يشكّل نوعاً من اللاتوازن الذي يسبّب تخلف قطاع كبير من العالم عن ركب الحضارة، وتنعم قلة من الشعوب المتقدمة بخيرات و ثروات العالم. وحسب سمير أمين لا يمكن التكلم عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف طالما تستمد وجودها واستمرارها من خلال التحالفات التي تقيمها مع الرأسمال الاحتكاري الغربي، فلقد عمدت الرأسمالية الغربية إلى خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها تكون بمثابة توابع لها، وتكوّن هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة النامية مجرد أداة تخدم الرأسمال الاحتكاري الغربي. (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024 ، صفحة 38)

4.2. نقدُ نظرية التبعية:

تعرّضت نظرية التبعية لعدد من الانتقادات الجوهرية، من أبرزها ما يُعرف بـ "الجمود التاريخي"، إذ تنطلق هذه النظرية من فرضية تفترض أنّ تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية حالة ثابتة وشبه أبدية،

لا يمكن تجاوزها إلا من خلال الانفصال الكامل عن النظام الرأسمالي العالمي، وهذا الطرح، وإن كان يعكس نقدًا حادًا للهيمنة الاقتصادية الغربية، إلا أنه يوصف بالتشاؤم ويفتقر إلى المرونة في تفسير التحولات الممكنة داخل النظام نفسه، والدليل على ذلك، أنّ هناك نماذج ناجحة لدول نامية –مثل: كوريا الجنوبية وتايوان – استطاعت تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة ضمن الإطار الرأسمالي نفسه، وهو ما يُعدّ تحدّيًا حقيقيًا للأطروحات الحتمية التي تتبناها نظرية التبعية، كما وُجّهت للنظرية انتقادات تتعلق بإغفالها للعوامل الداخلية، حيث تُركّز بشكل شبه كامل على القوى الخارجية، وتُرجع أسباب التخلف إلى العلاقات الاستغلالية مع الدول المتقدمة، متجاهلة إلى حد بعيد الديناميات السياسية والمؤسسية داخل الدول النامية نفسها مثل: الفساد، ضعف الإدارة، فشل السياسات الاقتصادية، وانعدام الشفافية، وهي كلها عوامل تؤدّي دورًا كبيرًا في استمرار التخلف، بصرف النظر عن العلاقة مع الخارج، لذلك، يرى بعض الباحثين أنّ النظرية تُقدّم تحليلًا غير مكتمل، يتطلب إدماجًا أوسع للعوامل الداخلية والخارجية معًا لفهم واقع التنمية والتبعية بشكل أكثر توازنًا وموضوعية. (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024، صفحة 39)

ومن جهة أخرى، وُجّه للنظرية نقد بأنها تعمم بشكل مفرط وتفترض أنّ جميع الدول النامية تمرّ بالتجربة التاريخية والاقتصادية نفسها، دون مراعاة للفروق الثقافية، الجغرافية، والسياسية بينها، وهذا التعميم قد يؤدي إلى تحليلات غير دقيقة وغير مفيدة على الصعيد العملي، فنظرية التبعية لديها نظرة أحادية حيث تُركّز على العوامل الخارجية للتخلف و تبالغ في أهميتها، وتستبعد أثر العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية التي تساعد تلك العوامل الخارجية من الاستمرار وإعادة إنتاج التخلف، حيث كان تركيزها على الجانب الاقتصادي، و راهنت على أهميته في تفسير التخلف والتنمية، كما أرجعت مشكلة التنمية في العالم الثالث إلى أسباب تاريخية لا يمكن معالجتها إلا بفك الارتباط بين المركز (ممثلًا في العالم الغربي) و المحيط (ممثلًا في باقي دول العالم الثالث) (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024، صفحة 39)

ورغم الكمّ الكبير من الانتقادات التي طالت نظرية التبعية، فإنّها تبقى من النظريات التي قدّمت إسهامًا بارزًا في فهم بنية التخلف وأسباب تعثر التنمية في العالم النامي؛ فقد طرحت هذه النظرية رؤية بديلة لما جاءت به نظريات التحديث الكلاسيكية، متجاوزة الطرح القائل بأنّ التخلف سببه ثقافي داخلي أو نتيجة طبيعية لتأخر المجتمعات في اتباع النموذج الغربي، وعلى العكس من ذلك، ركّزت نظرية التبعية

على الطبيعة البنوية لعلاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، موضحة أنّ التخلف هو حصيلة مباشرة لعلاقات تاريخية غير متكافئة، نشأت في ظلّ الاستعمار ولا تزال مستمرة بأشكال جديدة في النظام الرأسمالي العالمي. وقد أدخلت هذه النظرية مفاهيم تحليلية جديدة مثل: "دول المركز" و"دول الأطراف"، وهي مفاهيم أثبتت فعاليتها التحليلية أكثر من التسميات العمومية مثل: "العالم الثالث" أو "المجتمعات التقليدية"، حيث ساعدت في الكشف عن الأنماط المتكررة للاستغلال الاقتصادي والسياسي الذي يُمارس من قبل المركز العالمي على حساب الأطراف، سواء من خلال نهب الموارد، أو فرض شروط تبادل غير عادلة، أو حتى من خلال المؤسسات المالية الدولية، وهذه المفاهيم سمحت بإعادة النظر في فهم التنمية ليس كعملية داخلية معزولة، بل كجزء من شبكة علاقات دولية تؤثر في مساراتها وتعيد إنتاج التفاوتات العالمية. (درويش، قضايا التنمية ف الدول النامية، 2013، صفحة 44)

وما يميز نظرية التبعية أيضًا هو أنها عمّقت من الفهم النقدي للعملة الاقتصادية، باعتبارها امتدادًا لآليات السيطرة نفسها التي ظهرت في العصور الاستعمارية، وإن كانت بوسائل جديدة، فقد بيّنت النظرية أنّ استمرار الفقر والتمهيش ليس عارضًا أو ظرفيًا، بل هو بنية متجذرة تُعاد صياغتها باستمرار في إطار الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من محدوديتها في بعض الجوانب، كإغفال الديناميات الداخلية أو المبالغة في العوامل الخارجية، فإنّ نظرية التبعية تظل مرجعية فكرية ومنهجية مهمة لفهم طبيعة التخلف في العالم النامي، فهي لم تكتفِ بتقديم قراءة وصفية للواقع، حيث دفعت نحو إعادة النظر في أسس التنمية وطرحَت تساؤلات جوهرية حول العدالة العالمية، والسيادة الاقتصادية، وإمكانات الخروج من التبعية نحو بناء نماذج تنموية أكثر استقلالية وعدالة.

3. نظرية البديل الحضاري:

لقد ارتبط مفهوم التنمية في العصر الحديث بالفكر الاقتصادي الغربي، حيث حدد العلماء الغربيون مفهومه وأبعاده ووصفوا الحلول اللازمة لدول العالم النامي للخروج من مأزق التخلف وتحقيق التنمية من منظورهم الخاص الذي يؤمن بتفوّق الإنسان الغربي في مختلف مجالات الحياة لاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي، على الدول النامية أن تحذو حذوهم للوصول إلى تنمية حقيقية، وهذا ما جعل من المؤسسات الرسمية في هذه البلدان تتجه إلى حصر التنمية في بعض المجالات المادية والتقنية، وإهمال ما سواها، ظلّا منهم أنّ تبني هذا النموذج سيقود حتما إلى تنمية مجتمعاتهم و الخروج

بها من التخلف و الانحطاط، لكن اتضح بعد مرور عقود من التنمية زيف هذه المقولات حيث لم تحقق تطورا ملحوظا، بل سجّلت تراجعاً في الكثير من نواحي الحياة المختلفة (عارف نصر، نظرية التنمية السياسية المعاصرة، 1992، صفحة 39).

وقد أوضحت النتائج أنّ التنمية لا يمكن اختزالها في مجرد استيراد أنماط مادية أو تقنيات جاهزة من الغرب، بل إنها عملية شاملة تتجاوز البنى الاقتصادية والبنى التحتية لتضع الإنسان في مركزها باعتباره الفاعل الأساسي في تحقيق التحول الحقيقي داخل المجتمع. فالتنمية ليست فقط وسائل إنتاج أو مؤشرات اقتصادية، بل مشروع حضاري يتطلب مراعاة القيم والثقافات المحلية، واستثمار الطاقات البشرية في سياق من العدالة والكرامة، ومن هذا المنطلق، سعى عدد من المفكرين إلى بلورة نماذج بديلة عن الفكرة الغربية للتحديث، مستندين إلى خصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية، سواء من حيث البنية الثقافية أو المرجعيات الدينية والاجتماعية، في محاولة لتقديم تصوّر تنموي أكثر توازناً وارتباطاً بالهوية والواقع المحلي.

1.3. مرتكزات وأسس المدخل المنهجي البديل الحضاري:

ترتكز عملية تأصيل المنظور الحضاري كمدخل منهجي بديل وأصيل على مجموعة من الأسس، والتي تعتبر مقومات معرفية تحدد ماهيته وتمثّل بنائه الأساسي، يمكن تحديدها في العناصر الآتية: (بومدين ، التنمية في الوطن العربي من أيديولوجية التغريب إلى دواعي التأصيل والتجديد، 2013، الصفحات 57-59)

- التأكيد على الوعي والعقل والحس كمصادر معرفية، والوصول إلى الحقائق العلمية دون إغفال لأيّ من جوانبها، أو التركيز بعد دون الأبعاد الأخرى، لأنّ هذه المصادر تؤثر مباشرة على نشأة وتطور الكيان العربي والإسلامي عبر تاريخه، فهذا المنهج يختلف عن الأطروحات الوضعية، التي تتناول الظاهرة التنموية على أسس عقلية وحسية تغفل حقيقة الإنسان ورسالته.

- إنّ المدخل البديل المرتكز على قاعدة وحدة الحقيقة، وتقديم الوعي على العقل و الحس في الوصول إليها، حيث يتناول الظاهرة التنموية بنظرة شمولية ترفض التفتيت والتجزئة، دون إغفال لأحد عناصرها، لأنّ إهمال أيّ بُعد منها سوف يؤدي إلى اختلال الفهم، وبناءً عليه، فالظاهرة التنموية الاجتماعية ليست ظاهرة تابعة تفتقد الاستقلال، لتصبح نتيجة للمتغير الاقتصادي المادي كما يرى الماركسيون، كما أنها ليست ظاهرة منفصلة تماماً تفتقد الصلة بالبناء الاجتماعي والثقافي، وإنما هي

ظاهرة متفاعلة وفاعلة مع كافة الظواهر الاجتماعية، وهذا لا يعني منح كل أبعاد الظاهرة أحجاماً متساوية من حيث الأهمية والتأثير والدور، ولكن إعطاء كل بُعد أهميته في الحالات المختلفة.

- ينطلق المنهج البديل في دراسته لتطور المجتمع من خلال منطق الدافعية الحضارية، وليس كالمناهج المادي التاريخي الذي يرجع مصدر الحركة والتطور التاريخي إلى المادة ويلغي الإرادة الإنسانية، فقد أعطي الإنسان عبر التاريخ الحرية والمسؤولية في توجيه حركة التاريخ وبناء الحضارة، فالتقدم مرهون بالفاعلية الإنسانية والتحقق الأخلاقي والانساني للمجتمع، وليس بالأبعاد المادية، كما تعتقد النظريات الفلسفية المادية.

- إنّ المآخذ والعيوب التي تتسم بها النظريات الغربية في تحليلها للظاهرة التنموية و التغييرية، لم تجعل المنهج الحضاري يلغي مضامينها و جوانبها الإيجابية في سياق التحليل، وإنما ضرورة القيام باستخدام وتطويع هذه الجوانب لتتماشى وبيئة المجتمع المدروس، ومن ثمّ، فإنّ الاستفادة من مختلف الجوانب الإيجابية للنظريات التي سبق الحديث عنها (التحديث، التبعية) في بناء المنظور الحضاري من خلال المحددات التالية:

- إعادة النظر في المقولات الأساسية لهذه الاتجاهات النظرية مع اختيار بعض المفاهيم التي قدمتها نظرة التحديث والتبعية، بما يفيد في تحليل النظم السياسية العربية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها كل منها.

- الانطلاق من المنظور البديل الحضاري للخروج بمفاهيم معيّنة ترتبط بالدولة في التصور العربي الإسلامي، من خلال إدماج الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادر على التناول الحقيقي للموضوع.

- إنّ الدافع الأصيل من طرح الاتجاه البديل من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، ليس المجابهة الفكرية مع النظريات الغربية، بل لمجابهة التبديل الثقافي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يدفع بهذه الرؤى إلى أن تجلب المفكرين للعودة إلى حضارتهم وفهمها والخروج من حالة الاستعمار الفكري المسلط عليهم من جهة، ومن جهة أخرى، إعادة الأمة العربية الإسلامية من خلال نخيها المثقفة إلى تراثها وإرثها التاريخي.

ومن بين الذين أسسوا لاتجاه البديل الحضاري، حيث ساهم في تقديم أفكار تنموية تصلح لأن تكون أساساً لنظرية تنموية خاصة بمجتمعاتنا هو المفكر مالك بن نبي.

2.3. مالك بن نبي والتنمية:

يتميز مالك بن نبي برؤية فكرية متفردة تميّزه عن كثير من المفكرين، سواء أولئك المتأثرين بالفكر الغربي التحديثي أو المنتمين لمدرسة التبعية. فهو لا يفسّر واقع التخلف من زاوية مادية أو تقنية محضة كما يفعل غيره، بل يتناول المسألة من منظور أعمق، يربط فيها بين بنية الإنسان والمجتمع والثقافة، ويعتقد بن نبي أن جوهر الأزمة يكمن في "القابلية للاستعمار"، أي الاستعداد الداخلي لدى الشعوب المتخلفة لقبول الهيمنة نتيجة لضعف ذاتي، لا بسبب قوة المستعمر فقط، ومن هذا المنظور، ينطلق بن نبي في طرحه لمشروع النهوض الحضاري، مؤكداً أن البداية الحقيقية لأي نهضة لا بدّ أن تمرّ عبر إصلاح فكر الإنسان وأخلاقه، باعتباره الأساس لأيّ تغيير حضاري جذري ومستدام، ويرجع أسباب التخلف إجمالاً إلى العناصر التالية: (ميهوب، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي، 2012، الصفحات 141-142)

-القابلية للاستعمار: وهي ظاهرة نفسية وإحساس ينبعث من داخل الفرد، الذي يقبل على نفسه تلك الصفة، والسير في تلك الحدود التي رسمها الاستعمار وحدّد له فيها حركاته وأفكاره وواقعه، حيث يرى أن هذه الظاهرة هي نتيجة انحطاط الأمة الإسلامية بعد عصر الموحدين والممارسات الاستعمارية التدميرية.

-عدمُ الفعالية: وهي ناتجة عن ذهنتين متناقضتين تسودان المجتمعات المسلمة المتخلفة، ذهان السهولة، حيث يرى المسلم كل الأمور سهلة ولا تحتاج إلى تعب، ذهان الاستحالة، حيث يرى المسلم أن الأمور مستحيلة ويقف أمامها عاجزاً بسبب خموله أو إحساسه بالانهزام.

-عدمُ توازن آليات التبادل التجاري: تعمل الدول الرأسمالية الغربية على استغلال موارد الدول المتخلفة وجعل هذه الأخيرة سوقاً لتصريف منتجاتها وتكافح الدول الغربية من أجل استمرار هذا الواقع خدمة لمصالحها.

-الميلُ إلى التكديس: يعتقد الإنسان المتخلف والعاجز أن تكديس التكنولوجيا والوسائل و استهلاك ما ينتجه الغرب بإمكانه أن يلحقه بركب الدول المتطورة، لكن هذا السلوك لا يحلّ مشكلة التخلف بل يزيد من حدّتها.

-الذرية: وهي نزوع العقل إلى التجزئة الفكرية، وهي علامة من علامات عجز العقل عن الرؤية الحقيقية للأشياء وتبعده عن النظرة المتكاملة والشمولية في حل مشكلاته.

-الاغترابُ والانهارُ بالغرب: نتيجة لهيمنة الأفكار والطروحات الغربية ذات العلاقة بالظاهرة الاستعمارية التي تعمل على تكريس الاغتراب والانهار بكل ما يفدُ إلينا من الغرب من منتجات مادية وما تحمله من قيم اجتماعية .

3.3. مظاهرُ التخلّف عند ابن نبي: حدّد مالك بن نبي مظاهر التخلّف في عناصر أهمها: (أزروال ، ظاهرة التخلّف و مسألة التنمية، 2019، صفحة 51)

- انعدام عالم الأفكار: حيث يربط بن نبي بين تخلّف المجتمع بانعدام عالم الأفكار أو في ظل وجود أفكار غريبة عن النسق الاجتماعي، فالفرد يعجز عن تقديم أعمال منتجة حين تكون بيئة الأفكار غير مهيأة ولا تساعد على الإبداع وتحرير الطاقات الكامنة، فعالم الأفكار يؤثر في المجتمع من زاويتين، الأولى مفادها بأنّ الأفكار تؤثر في نهضة الحياة الاجتماعية باعتبارها عاملاً أساسياً، والثانية يمكن أن نعتبرها أحد عوامل الوهن التي تحول دون تحقيق النمو والتنمية الاجتماعية.
- تمزّق شبكة العلاقات الاجتماعية: تنفكّ شبكة العلاقات الاجتماعية بمجرد بداية أعراض التخلّف، وانفكاك عرى الترابط الاجتماعي في صورة فردانية، وتبدأ هذه الانفكاكات في التطوّر إلى أن تأخذ صورة العلة التي تنخر تماسك الجسد الاجتماعي، وبما أن الأفكار تساهم بشكل فعال في عمليات البناء، فإنّ فعاليتها تتوقف على سلامة و متانة شبكات العلاقات الاجتماعية، فالعلاقات الفاسدة في عالم الأشخاص لها نتائجها على عالم الأفكار وعالم الأشياء، والسقوط الاجتماعي الذي يصيب عالم الأشخاص يمتد لا محالة إلى الأفكار والأشياء في صورة افتقار و فاقة.

4.3. شروطُ النهضة (تحقيقُ التنمية) عند مالك بن نبي:

يرى مالك بن نبي أنّ شروط تحقيق التنمية تستلزم حلّ المشكلات الثلاث التي تشكّل عناصر الحضارة من أساسها وهي: (يدر، نظريات التنمية لدى المفكرين العرب، 2020، الصفحات 50-53)

- يُعالج مالك بن نبي مسألة الإنسان من زاوية علاقته بالفعل التاريخي، مؤكداً أن الإنسان لا يصبح صانعاً للتاريخ إلا حين يغادر موقع السلبية إلى موقع الفاعلية والتأثير، غير أن هذا التحول لا يتم عشوائياً أو تلقائياً، بل يستند إلى وجود "فكرة محرّكة"، غالباً ما تكون ذات طابع ديني؛ فالفكرة الدينية – في تصوّر بن نبي – لا تقتصر على كونها اعتقاداً روحانياً، بل تمثّل طاقة محرّكة تعيد تشكيل وعي الإنسان، وتزوّد بالحافز الداخلي الذي يمكنه من تفعيل قدراته وتوظيف الموارد من حوله بشكل واعي. وبهذا المعنى، يُصبح

الإنسان العنصر الأهم في عملية التغيير، وقادرًا على كسر الجمود والانطلاق نحو البناء الحضاري، حينما ينسجم مع منظومة قيم تمنح لحياته هدفًا واتجاهًا واضحًا.

• يُبرز مالك بن نبي أهمية "التراب" بوصفه عنصرًا جوهريًا في المعادلة الحضارية، لا باعتباره مجرد مادة خام، بل كقيمة لا تتجلى إلا من خلال تفاعل الإنسان الواعي معه؛ فالأرض - في نظره - لا تخلق تنمية بذاتها، وإنما تُكتسب فعاليتها عندما يوجهها الإنسان، محوّلًا إياها من كيان جامد إلى مورد منتج يلبي احتياجاته ويخدم مشاريعه. وانطلاقًا من هذا الفهم، يشدد ابن نبي على أنّ استثمار التراب بشكل فعال يتطلب وجود وعي مجتمعي ناضج، وتنظيم اقتصادي عقلاني، وروح مسؤولية توظّف هذا المورد في إطار رؤية حضارية شاملة، فالتراب، بحسب تصوره، لا يصبح أداة للتنمية إلا عندما يُسخّر لخدمة الإنسان، ويُدار بعقلية منظمة تقودها فكرة حضارية موجّهة، لا حين يُترك للعبث أو العشوائية أو الاستغلال غير الرشيد.

• مشكلة الوقت وبث أهميته في روح المجتمع ونفسية الفرد: حيث يعتبر العصر الحالي بعصر السرعة، وعلى البلاد التي تريد الخروج من التخلف أن تعطي لعنصر الوقت قيمته، وقد أشار ابن نبي في كثير من كتاباته إلى أهمية هذا العنصر عندما تحدّث عن بعض التجارب التنموية: كالتجربة السوفيتية التي اختصرت الزمن و نقلت الإنسان الروسي من زمن الفلاحين الفقراء إلى زمن الذرة و الفضاء أو التجربة الصينية واليابانية التي برهنت على أنّ الواقع الاجتماعي قابل للتسريع حيث أنّ الإنسان يمكن أن يتدخل في نطاقه ووفق قوانينه ليغيّر مساره ويختصر طريق الحضارة.

ثالثاً- النموذجُ التنمويُّ في الدول العربية

يشكّل العالم العربي وحدة إستراتيجية هامة في العالم منذ التاريخ القديم وامتدادا إلى التاريخ المعاصر الذي نعيشه، فالأحداث الكبرى الحاسمة وقعت فيه لأنه وسط العالم، والمؤثرات الحضارية انطلقت منه أو مرت عبره و بواسطته إلى أنحاء الأرض؛ لأن الرسائل السماوية هبطت في أرضه ما بين الجزيرة وبلاد الشام ومصر، وانطلقت منه لهداية بني البشر، وهو يقع بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويصل عبر طرقه البرية و البحرية بين البلدان والقارات، فهو طريق التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى عبر البحر المتوسط و البحر الأحمر وبحر العرب، وهو الموصل جنوبا إلى العمق الإفريقي وشرقا إلى آسيا، وهو المطل غربا عبر الأطلسي إلى العالم الجديد المتمثل بالقارة الأمريكية (حسان، قضايا العالم العربي، ط 4، 2016، صفحة 13).

1. النموذج التنموي في الستينات والسبعينات من القرن العشرين:

منذ نيلها الاستقلال، سلكت الدول العربية مسارات تنموية متنوعة، تأثرت بعوامل متعددة كتنوع مواردها الطبيعية، وبنية أنظمتها السياسية، والتوجهات الفكرية للنخب الحاكمة، ورغم هذا التباين، إلا أن هذه التجارب التنموية اشتركت في عدد من السمات من أبرزها: الاعتماد الكبير على الدولة كمحرك رئيسي لعملية التنمية، في مقابل محدودية مشاركة المجتمع في رسم السياسات وتنفيذها، كما غابت عن معظم هذه السياسات رؤية إستراتيجية طويلة الأمد، ما انعكس سلباً على نجاعة المشاريع التنموية وقدرتها على الاستمرار وتحقيق نتائج ملموسة.

في مرحلة ما بعد الاستقلال، سادت في معظم الدول العربية سياسات تنموية قائمة على النموذج الاشتراكي أو الموجه، حيث قامت الدولة بتأمين العديد من القطاعات، وسيطرت على وسائل الإنتاج، وتوسعت في التوظيف العمومي، ودعمت السلع والخدمات الأساسية، وقد نتج عن ذلك بعض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير، كتوسيع نطاق التعليم والصحة، ولكن هذه السياسات افتقرت إلى الكفاءة الاقتصادية وأدت إلى بيروقراطية متضخمة وعجز مزمن في الموازنات العامة (الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة ، 1998، صفحة 85) ، وقد أفرز ذلك عبئاً كبيراً على الحكومات في الجانب المالي، وزاد العجز في ميزان مدفوعات معظم الدول العربية؛ فكانت النتيجة ارتفاع المديونية الخارجية، وبالتالي، الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف إعادة هيكلة اقتصاداتها، (في هذه المرحلة، هناك 6 دول حققت معدلات نمو سالبة وهي: جيبوتي، الأردن وعمان والكويت وليبيا والسودان و14 دولة حققت معدلات نمو موجبة من بينها: الجزائر ومصر والصومال وتونس) (بودرع، ملتقى حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، 8 ديسمبر 2018، 2018، صفحة 13)

لقد كانت النظرة إلى القروض الخارجية في منتصف السبعينات إيجابية، إذ كان يؤمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المجتمع، لكن ذلك لم يحصل وتحولت تلك القروض إلى أعباء تحد من النمو أو تلغيه، وعجزت غالبية هذه البلدان المقترضة عن سداد فوائد ديونها.

ارتفعت في السنوات الأولى معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي السنوية نتيجة التدفقات المالية، وبخاصة في الفترة 1965-1980، مما أدى إلى نمو معدلات الناتج القومي الإجمالي بمعدلات زادت عن 5% سنوياً في غالبية البلدان العربية، ورافق ذلك ارتفاع كبير في معدلات الاستهلاك الحكومي والخاص في هذه

البلدان، فازداد الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والترفيه، إضافة إلى السلع الإنتاجية لإنشاء مشاريع كبيرة بلا جدوى أوقعت الدول التي أقامتها في صعوبات مالية كبيرة، وأدى ذلك إلى ازدياد اندماج الاقتصاديات العربية في النظام العالمي، إما بوصفها مصدرة للمواد الأولية في حالة البلدان العربية النفطية وأسواقا للمنتوجات الغربية، وإما بوصفها أسواقا لهذه المنتوجات المدنية والعسكرية في حالة البلدان العربية جميعها، وتعمقت التبعية وفقدت العديد من هذه البلدان قدرتها على تنظيم اقتصادها والتحكم فيه بعد وقوع هذه الدول في شرك المديونية، وبعد أن ربطت بالاقتصاد العالمي وأصبحت تخضع لقوانين الاقتصاد وشروطه، وكان لأزمة الخليج وما رافقها من أحداث داخلية وعالمية أثر كبير على ترسيخ هذه التبعية (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، الصفحات 114-115)

وفي دول الخليج العربي، خصوصا بعد الطفرة النفطية في السبعينات، تبنت السياسات التنموية نمودجا ريعيا يعتمد على توظيف العائدات النفطية في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، ورغم النجاح الظاهري لهذه السياسات في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي والدخل الفردي، إلا أنها أدت إلى هشاشة في البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد الكبير على صادرات النفط والعمالة الأجنبية (الطرابلسي ، النمو والتنمية مفاهيم وتوجهات ، 2005 ، صفحة 132).

أما دول المغرب والمشرق العربي (مثل: مصر، المغرب، الأردن، وتونس)، فقد شهدت محاولات متعددة لتطبيق سياسات إحلال الواردات والصناعة الوطنية بهدف تقليل التبعية للخارج، لكن هذه السياسات تعثرت بفعل ضعف الكفاءة الإنتاجية، وغياب التكامل الصناعي، وعدم مواءمة التعليم مع سوق العمل، كما واجهت هذه الدول تحديات متعلقة بضعف الحوكمة وتفشي الفساد، مما أعاق التنمية. (النجار س.، إصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ، 2010 ، صفحة 2010).

1. النموذج التنموي في منتصف الثمانينات والتسعينات:

عرفت أغلب الدول العربية خلال تسعينات القرن العشرين تحولات اقتصادية عميقة، تمثلت في تبني "برامج الإصلاح الاقتصادي" بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد جاءت هذه البرامج كاستجابة لأزمات اقتصادية متراكمة من أبرزها: تفاقم العجز المالي، وتراجع معدلات النمو، وتضخم المديونية، وقد شملت تلك البرامج سياسات تهدف إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي مثل: خصخصة المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة، وخفض الإنفاق الحكومي،

لاسيما في مجالات الدعم الموجّه للسلع والخدمات الأساسية. غير أنّ هذه الإجراءات نُفذت ضمن سياقات سياسية ومؤسسية هشّة، اتسمت بضعف الشفافية، وغياب آليات فعالة للمساءلة، وافتقار للكفاءة في إدارة التحول الاقتصادي، ولم تكن لدى معظم هذه الدول مؤسسات قادرة على ضمان عدالة توزيع الثروة أو على التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الإصلاحات، ونتيجة لذلك، تفاقمت المشكلات الاجتماعية، وارتفعت معدلات البطالة، خصوصاً في أوساط الشباب وحملة الشهادات الجامعية، الذين وجدوا أنفسهم في سوق عمل غير قادر على استيعاب مؤهلاتهم، في ظل تقلص فرص التشغيل في القطاع العام، وغياب بدائل فعلية في القطاع الخاص (حنفي، العولمة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي ..، 2007، صفحة 91).

كما ساهمت هذه السياسات في توسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؛ إذ استفادت فئات محدودة من عمليات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، بينما تحملت الشرائح الفقيرة والمتوسطة أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة بعد تقليص الدعم، وهكذا، فإنّ "الإصلاح الاقتصادي" الذي كان يُفترض أن يشكّل بوابة للتنمية والنهضة، تحوّل في كثير من الحالات إلى عامل تفاقم للأزمات، نتيجة غياب الأرضية المؤسسية والاجتماعية اللازمة لنجاحه. (حنفي، العولمة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي ..، 2007، صفحة 91).

2. النموذج التنموي مع بداية الألفية الثالثة:

لم تُحقّق في عقدي الثمانينات والتسعينات برامج التصحيح الهيكلي التي اعتمدتها معظم الدول العربية النتائج التنموية المرجوة، بل أدّت في كثير من الحالات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فقد ركزت هذه البرامج على تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وخفض الدعم الحكومي، وفتح الأسواق أمام المنافسة، غير أنّ هذه الإجراءات جاءت بنتائج عكسية، تمثّلت في تباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد نسب الفقر، وأمام إخفاق هذه السياسات، برزت الحاجة إلى مراجعة التوجهات الاقتصادية السابقة، مما دفع بعض الدول إلى الدخول في مرحلة جديدة خلال الفترة ما بين 2000 و2010، عُرفت بتوجهها نحو "التنمية الشاملة"، و تميّزت هذه المرحلة بمحاولة تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وعدالة، من خلال التركيز على تنمية مختلف القطاعات، وتحقيق التوازن الاجتماعي، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز النشاط في القطاعات غير النفطية، ورغم استمرار بعض التحديات، إلا أنّ هذه المرحلة حققت تقدماً نسبياً مقارنة بما سبقها، حيث سُجلت معدلات نمو أعلى،

الفصل الثاني : مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في الوطن العربي

وانطلقت مبادرات تنموية هدفت إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة لفئات واسعة من السكان. (بودرع، ملتقى حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، 8 ديسمبر 2018، 2018، صفحة 13)

ورغم كل هذه المبادرات والمساعي، لا زالت المجتمعات العربية بشكل عام تعاني الويلات والأزمات الخانقة التي تعمّ كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، من تخلف وتراجع اقتصادي؛ وهذا نتيجة ضعف الهيكلة والبنية التنظيمية والقانونية والسياسية، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى لنمط السلطة السياسية إلى جانب غياب الإرادة الحقيقية والفعلية للنخب الحاكمة في البناء والتشييد وتنمية وتطوير أوطانها ومجتمعاتها، فالثروات العربية تستنزف من قبل الدول الإمبريالية، إمّا بدواعي الاستثمارات أو بدواعي المساعدة على بناء الاقتصاديات العربية، إلى جانب فساد هذه النخب والتفكير بمنطق المصلحة الخاصة، حيث استفحل الفساد في مفاصل هذه الأنظمة، بدليل تصدر الدول العربية في السنوات الماضية للمراتب الأولى في الفساد بما فيهم الجزائر. (بودرع، ملتقى حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، 8 ديسمبر 2018، 2018، صفحة 14)

وقد أدت هشاشة البنية المؤسسية، وضعف مشاركة المجتمع المدني، وغياب الشفافية، إلى تعميق الفجوة بين السياسات التنموية واحتياجات الشعوب؛ فعلى الرغم من وجود العديد من الخطط و الإستراتيجيات التنموية الرسمية، إلا أنّ تنفيذها ظل محدوداً بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، وافتقار معظمها إلى آليات للمتابعة والتقييم، كما أنّ غياب التكامل الإقليمي بين الدول العربية يشكل أحد المعوقات الأساسية أمام التنمية، وحتى وإن وُجدت مبادرات عديدة للتكامل الاقتصادي العربي مثل: السوق العربية المشتركة، إلا أنها لم تفعل فعلياً بسبب الخلافات السياسية وغياب الالتزام الجاد (شقيير، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق ، 2004، صفحة 51).

وبوجه عام، تُعدّ تجربة التنمية في العالم العربي من التجارب المعقدة والمتشابكة، إذ عرفت المنطقة منذ منتصف القرن العشرين محاولات متكررة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذه الجهود غالباً ما اصطدمت بعوائق متعددة حدّت من فاعليتها، ما جعل نتائجها دون التوقعات، وخاصة عند مقارنتها بتجارب تنموية ناجحة في دول نامية أخرى، فرغم ما يزخر به العالم العربي من موارد طبيعية وبشرية، إلا أنّه واجه تحديات عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، من بينها:

ضعف البنى المؤسساتية، واستمرار النزاعات، واتساع الفجوات الاجتماعية، وهو ما حال دون تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تعود بالنفع على مختلف فئات المجتمع.

رابعا - التجربة التنموية المصرية نموذجاً

مرّت مصر، منذ حصولها على الاستقلال، بتجارب تنموية متعددة تعكس تطوراً تاريخياً وفكرياً متنوعاً، حيث تبنت الدولة نماذج تنموية مختلفة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة، ومن أبرز سمات هذه التجربة أنها لم تعتمد على نموذج تنموي واحد وثابت، بل شهدت تغيرات متواصلة في إستراتيجيات التنمية، استجابةً للتحوّلات الداخلية والخارجية، وقد ارتكز كل نموذج على مقومات خاصة أبرزها: دور الدولة في قيادة الاقتصاد، مدى مشاركة القطاع الخاص، والبيئة السياسية والثقافية التي تنظّم عمل المجتمع المدني. وفي ما يلي أهم النماذج التنموية (عادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، صفحة 138)

بدأ أول نموذج تنموي في مصر خلال القرن التاسع عشر، في ظل السيطرة الأجنبية، حيث اعتمد الاقتصاد آنذاك على الزراعة والتجارة، مع بعض المحاولات للتحديث، إلا أن محدودية الموارد وهيمنة الاحتلال حالت دون تحقيق نتائج تنموية حقيقية.

أمّا النموذجُ الثاني، فقد ظهر بعد الاستقلال واستمر حتى سبعينات القرن العشرين، وتميّز بسيطرة الدولة على الاقتصاد وتبني النهج الاشتراكي عقب ثورة 1952، حيث اعتمد على التخطيط المركزي والتأميم، مع التركيز على تطوير البنية التحتية والصناعات الوطنية، لكن ذلك غالباً ما كان على حساب نمو القطاع الخاص.

وجاء النموذجُ الثالثُ في الثمانينات وحتى عام 1991، حيث بدأت مصر في التحول نحو اقتصاد السوق، من خلال تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي أُمليت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وشهدت البلاد خلال هذه المرحلة بداية الخصخصة والانفتاح على السوق العالمية، لكن ترافقت هذه السياسات مع مشكلات حادة: كالفقر والبطالة.

أمّا النموذجُ الرابعُ (2004–2010)، فركّز على توسيع الخصخصة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال، وشهد تنامي دور القطاع الخاص بشكل كبير. ورغم تسجيل بعض النجاحات الاقتصادية، إلا أن هذه الفترة اتّسمت بتزايد الفجوة الاجتماعية وانتشار البطالة والفساد.

وجاء النموذج الخامس منذ عام 2014 وحتى 2021، ليعتمد على مشاريع قومية كبرى مثل: العاصمة الإدارية الجديدة، وتطوير البنية التحتية، إلى جانب التركيز على التنمية الشاملة واستغلال الموارد الطبيعية: كالبتروول والغاز، كما أطلقت الدولة مجموعة من البرامج الإصلاحية بهدف الحد من التضخم والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي.

1. المرحلة الأولى 1805 - 1952:

تسلّم محمد علي حكم مصر في عام 1805، ومنذ ذلك الحين كان له دور كبير في تحديث البلاد وتعزيز اقتصادها؛ حيث ركّز على تطوير الزراعة، وخاصة زراعة القطن التي أصبحت من الركائز الأساسية في الاقتصاد المصري، كما عمل على تعزيز الصناعة المحلية وبناء قوة عسكرية عبر إنشاء جيش وطني حديث، بالإضافة إلى ذلك، أسس أسطولاً بحرياً مصرياً، ليعزز من قدرات البلاد البحرية، ولم تقتصر إصلاحاته على الجانب الاقتصادي والعسكري فقط، حيث شملت أيضاً تحديث أجهزة الدولة وإصلاحها، فضلاً عن اهتمامه الكبير بالثقافة والتعليم، مما أسهم في نشر العلوم والفنون ووضع أسس قوية للنهوض بمصر في مختلف المجالات. (حيدر، 1990، صفحة 54).

تلاشت إنجازات محمد علي بسرعة عقب تعرض مشروعه للتوسع لضربة قاسية من القوى الرأسمالية العالمية، فقد أُجبر على التخلي عن نظام الاحتكار بموجب معاهدة لندن في عام 1840، ليشهد الاقتصاد المصري تحولاً جذرياً نحو الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي، مما جعله اقتصاداً تابعاً، ولم تقتصر هذه التحولات على تقليص استقلالية مصر الاقتصادية، بل تضاعف تأثير القوى الأجنبية على سياساتها الداخلية، فقد كانت بداية التبعية واضحة مع تزايد اعتماد مصر على صادرات القطن، فضلاً عن تفشي الديون الخارجية التي ساهمت في تعزيز النفوذ الأجنبي عبر إنشاء صندوق الدين العام واشترائك الأجانب في عضوية الوزارة، مما قيّد قدرة مصر على اتخاذ قرارات مستقلة. (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، صفحة 36)

ومع حلول القرن العشرين، أصبح الاقتصاد والنظام السياسي في مصر تحت هيمنة رأس المال الأوروبي، فقد سيطرت البنوك الأوروبية على القطاع المصرفي، وتوسعت عمليات الرهن العقاري لمصلحة المؤسسات الأجنبية، بالإضافة إلى هيمنة القوى الأجنبية على مجالات التجارة، كما ساهمت قناة السويس وتوسّع زراعة القطن في تعزيز النفوذ الاقتصادي للأجانب، حتى أصبحت القوى الاقتصادية الدولية قادرة على التحكم في السياسات الاقتصادية والحياة اليومية في مصر. وقد انعكس هذا النفوذ في ظهور طبقة

من كبار ملاك الأراضي الذين أصبحوا مرتبطين بشكل وثيق بالسياسات الاستعمارية البريطانية والأوروبية، ليصبحوا جزءاً من منظومة تدير مصالح السلطة الأجنبية في البلاد، ووقّرت هذه المنظومة المتكاملة من القوانين والمؤسسات مثل: الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، أرضاً خصبة لفوارق اقتصادية شاسعة بين الأوروبيين والمصريين، حيث شكّل الأوروبيون طبقة ثرية ومتميزة اقتصادياً على حساب السكان المحليين، وفي هذا السياق، أصبحت الدولة خادمة لمصالح هذه النخبة الثرية، وأدّى الاحتلال البريطاني دوراً محورياً في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الطبقات، و كان الهدف الاستعماري واضحاً: تحويل مصر إلى دولة تعتمد على الزراعة بشكل رئيسي، مع إعاقة تطور الصناعات الوطنية، وتعزيز سيطرة رأس المال الأجنبي على مفاصل الاقتصاد، بما يضمن استمرار الهيمنة الاستعمارية على البلاد. (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، الصفحات 38-39)

وبعد الحرب العالمية الأولى التي أضعفت الدول الغربية اقتصادياً بدأ يتعافى الاقتصاد المصري، وفي سنة 1937، ألغيت الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة منترو، فكان لهذا الحدث فضل كبير في إحداث نهضة اقتصادية مصرية، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات وصار لها الحق في تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب وبخاصة في فرض الضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية، ومع دخول بريطانيا الحرب العالمية الثانية، استطاعت مصر تسديد ديونها عبر مواردها الأولية المصدرة لإنجلترا، كما شهدت مصر ما عُرف في وقت الاحتلال بمسألة تمصير الدين بجعله مستحقاً لمواطنين أو لأجانب مقيمين بمصر بدل من بريطانيا، واستمر الاقتصاد المصري في التعافي في هذه المرحلة، حيث بلغ الحال مع نهاية الحرب العالمية الثانية ببريطانيا للاستدانة من الدولة المصرية (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، الصفحات 44-46)

2. المرحلة الثانية 1952-1973:

انطلقت هذه المرحلة بانقلاب يوليو 1952 الذي أسقط النظام الملكي في مصر، حيث استولى الضباط الأحرار على السلطة في ظروف غامضة من حيث الأهداف السياسية الواضحة، واندلعت الثورة نتيجة استياء شعبي واسع من فساد الحكم الملكي، إضافة إلى الإحباط العميق من فشل الجهود السياسية في تحرير البلاد من الاحتلال البريطاني، ومع تولي القيادة الجديدة، كانت غاياتها غير محددة فيما يتعلق بخطة تنموية واضحة، إذ جاءت السلطة في البداية كرد فعل على الأوضاع المتردية، دون أن تتبلور لديها رؤية تنموية واضحة المعالم. (خالد، الاقتصاد المصري في نصف قرن ، 2021، صفحة 39)

وقد أدّت هذه الظروف دوراً في دفع القيادة الجديدة نحو صياغة إستراتيجية جديدة تعتمد على التصنيع من خلال فتح باب الاستثمار في البداية للأجانب لجلب رؤوس الأموال و مشاركة القطاع الخاص حيث أصدر قوانين سنة 1953 و 1954، تشجّع على الاستثمار من خلال إعفاءات وتسهيلات ضريبية (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، صفحة 54)، فالطموحات الوطنية للقيادة التي كانت في طليعتها تحقيق التحرر من الاستعمار السياسي، متلازمة مع إرادة التحرر من التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية، عن طريق تطوير قطاع الصناعة لإنتاج سلع صناعية بديلة لتلك التي تستوردها البلاد من الدول الغربية المصنعة والدول الاستعمارية الكبرى بالأساس، وكان هذا التوجه هو المدخل لصياغة إستراتيجية الإحلال محل الواردات كسياسة صناعية لمصر. لكن ضعف القطاع الخاص المصري الذي كان أسيراً لتشوهات نشأته ولضعف قدراته وعجزه عن مواكبة الطموحات الاقتصادية التحررية، وأجبر القيادة الجديدة على التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار الجديد، وبالسيطرة على الأساس الاقتصادي القائم عبر سياسات المصادرة والتأميم وجعل الدول تتدخل في العمل الإنتاجي من أجل تحقيق القفزة الاقتصادية المرجوة (النجار أ.، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، 1998، صفحة 132).

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها ثورة يوليو 1952 الإجراءات التي أحدثت تحولات عميقة في المشهدين الاقتصادي والاجتماعي في مصر، حيث تم خلال هذه المرحلة تأميم قناة السويس لتصبح تحت السيادة الوطنية وفتح أمام الملاحة العالمية، إلى جانب تأميم ممتلكات أجنبية كثيرة مما عزز قدرة مصر على التحكم في مواردها الحيوية، كما أطلقت الثورة إصلاحات زراعية هدفت إلى تفكيك الهيمنة الإقطاعية على القرى من خلال الحدّ من الملكيات الزراعية الضخمة وتثبيت الملكيات المتوسطة، ما ساعد على توزيع الأراضي بشكل أكثر عدلاً وإنصافاً، بجانب ذلك، سعت الثورة إلى بناء مصر كدولة متقدمة تعتمد على صناعة حديثة وزراعة قوية وثقافة متطورة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل شمل التأميم أيضاً ممتلكات البرجوازية الكبيرة والمتوسطة، مما زاد من دور الدولة في إدارة الاقتصاد. وأدى هذا التوجه إلى سيطرة واضحة للدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث تم دمج البنوك، وشركات التأمين، والمصانع، وكذلك محطات توليد الكهرباء ضمن القطاع العام، ليصبح هذا القطاع العمود الفقري الذي ارتكزت عليه خطط التنمية الوطنية اللاحقة.. (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، صفحة 46).

ويسمى بعض المفكرين هذه الفترة بفترة التوجه الداخلي والحماية النسبية للاقتصاد المصري، حيث طبق عبد الناصر فيها ما عُرف بالاشتراكية العربية التي اتّضحت ملامحها بشكل جيد، ابتداء من 1956، ولقد انعكست إيجابا على مستوى معيشة شرائح الدخل الدنيا بالإضافة إلى انخفاض الفوارق بين الطبقات، فقد شهدت هذه الفترة: (جلال، العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ، ط 2 ، 2001، صفحة 104)

- توسعا كبيرا في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مجانا أو بدعم كبير من الدولة، بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان.
- تطبيق الإصلاح الزراعي وتوسيع نطاقه، بما في ذلك وضع حد أقصى لملكية الأراضي الزراعية والإيجارات الزراعية وتأمين المستأجرين الزراعيين على حقهم في الاستمرار في حيازة الأرض.
- زيادة الضريبة على أصحاب المداخل المرتفعة، وإدخال نظام مشاركة العمال الصناعيين في الأرباح، والرقابة الصارمة على أسعار السلع الضرورية.

لقد كانت نتيجة هذه السياسة حدوث زيادة معتبرة في نصيب كلّ من الأجور الزراعية والصناعية، وتحسن ملحوظ في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الريف المصري ، وساهم جمال عبد الناصر بشكل فعال في إعادة بناء الاقتصاد المصري وإحداث تغييرات جذرية في هيكلته، حيث ركّز على تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاع الصناعي كركيزة أساسية للتنمية، كما اتبع سياسة خارجية متوازنة سمحت له بالاستفادة من العلاقات المتعددة مع كل من الدول الغربية والكتلة الشرقية، مما مكّن مصر من الحصول على دعم ومساعدات خارجية كبيرة، ومن أبرز هذه المساعدات كانت المعونات الغذائية الأمريكية التي استمرت لمدة عقد كامل من عام 1958 حتى عام 1968، والتي أدّت دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة الحرجة، ولم تمرّ المرحلة الناصرية بسياسة تنموية واحدة حيث طرأت عليها تغيرات أملتھا الظروف الداخلية والخارجية، حيث إنّ المرحلة الأولى من 1952 إلى غاية 1960، وهي مرحلة ما بعد الثورة مباشرة غلب عليها اتخاذ سياسات اقتصادية تعبّر عن اتجاه إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي وكانت أبرز هذه السياسات الاتجاه للتصنيع لاستيعاب فريق من العمالة وإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي أواخر 1952، و بدء الاستثمار الحكومي المباشر في شركة الحديد والصلب عام 1954، تم تأمين قناة السويس عام 1956، ومع تزايد تدخل الدولة، بدأ الاتجاه للتخطيط

عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلا من مجلس الإنتاج القومي. (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، صفحة 47)

انطلاقا من عام 1960، بدأت مرحلة التخطيط الشامل واستمرت حتى عام 1966، وكانت أهم ملامحها: التخطيط الاقتصادي الشامل و التطبيق الاشتراكي، وبدأت بأول خطة خماسية 1960_1965، حيث يركز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد يعتمد على عدة سياسات أهمها: القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الأسعار، وفي عام 1967، بدأت مرحلة التطور الاقتصادي في مرحلة الحرب، حيث عانى الاقتصاد من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تتجه للاستعداد لتحرير الأرض المصرية؛ مما استنزف الاقتصاد المصري بسبب زيادة الإنفاق العسكري (محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري، 2019، الصفحات 47-48)

3. المرحلة الثالثة بعد حرب أكتوبر 1973-2010:

بعد 1973، اتخذت مصر خيارا تنمويا بالتوجه في سياستها الخارجية نحو بلدان أقوى اقتصاديا من الاتحاد السوفياتي، حيث كانت هذه البلدان مستعدة لدعم إعادة هيكلة متوازنة لسياسات و مؤسسات مصر، وتميزت هذه الفترة بتحسّن المؤشرات الاجتماعية كانخفاض عدد الوفيات، وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وانخفض عدد الأسر الفقيرة، لكن هذه التحسينات لم تكن نتيجة لتغيير الخطة التنموية المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي، بل كانت نتيجة بعض الوقائع العارضة التي مكّنت مصر من الوصول لموارد متنوعة ليس لها أي علاقة بالمخطط الاقتصادي، حيث كانت هذه التدفقات المالية نتيجة لصادرات النفط وإيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج ومكاسب السياحة و المساعدات الخارجية السخية سواء من الدول العربية أو من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية مقابل السلام في الشرق الأوسط، فلم تستغل الحكومة هذه البجوحة المالية، حيث إنّ الفترة اللاحقة مباشرة كانت صعبة خاصة على صنّاع السياسات التنموية، بسبب تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وضغطت هذه المؤسسات لأجل إصلاحات واسعة (خالد، الاقتصاد المصري في نصف قرن ، 2021، الصفحات 72-75)

واجهت مصر منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي تحديات اقتصادية كبيرة استدعت اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة، غير أنّ السياسات المتبعة خلال تلك الفترة لم تكن كافية لتحقيق استقرار اقتصادي شامل على المستوى الكلي، كما فشلت في تحقيق إعادة هيكلة فعّالة للاقتصاد المصري، ممّا

ترك الأوضاع الاقتصادية تعاني من عدم التوازن واستمرار المشاكل البنيوية التي تعوق النمو والتنمية. (درويش ، قضايا التنمية ف الدول النامية ، 2013، الصفحات 98-99) ، و شهدت خطط التنمية خلال الثلاثين عامًا التي حكم فيها الرئيس حسني مبارك تحولات واضحة على عدة أصعدة، سواء من حيث الكم أو النوع، حيث تنوعت السياسات التنموية وتطورت بشكل تدريجي، كما تعددت الجهات الفاعلة التي شاركت في عملية التخطيط والتنفيذ، ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى ثلاث مراحل متميزة تعكس التغيرات المتتالية التي مر بها المسار التنموي في مصر خلال تلك الفترة:

1.3. **الخطّة الاجتماعية الاقتصادية من 1973-1987:** رصدت هذه الخطة ميزانية معتبرة لمختلف القطاعات من حيث كان رصيد قطاع التعليم 890 مليون جنيه و 625 مليون جنيه لقطاع الصحة، وكان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة قد وصل إلى 6.5 بالمئة عام 1986 (غادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، صفحة 141)، وقد عانى هذا العام الاقتصاد المصري من اختلالات خطيرة وعجز في الميزانية وتزايد معدلات البطالة (عبد الحميد، اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات التنموية، 2019، صفحة 54)، وفي عام 1989، سجّل الاقتصاد معدلاً للنمو بلغ 4.5%، وسط توقعات بتنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية خلال الفترة من 1988 إلى 1992 بهدف تقديمها لصندوق النقد الدولي، وتضمنت هذه الإصلاحات خمسة محاور رئيسية وهي: تقليص الإنفاق الحكومي، إصلاح سعر الصرف لتقليل عجز ميزان المدفوعات، رفع معدلات الفائدة لجذب المدخرات والاستثمارات، تخفيض الدعم وتحسين آليات استهدافه، بالإضافة إلى خصخصة الشركات الحكومية لإعادة تسعيرها حسب أسعار السوق وتوفير السيولة، ومع ذلك، واجهت الحكومة صعوبات كبيرة في تطبيق هذه الالتزامات، إذ ارتفع التضخم إلى 21% عام 1991، وبلغ عجز ميزان المدفوعات مستويات قياسية لم تتمكن الحكومة من خفضها، وفي النهاية، لم تحقق الخطة الخماسية الأولى الأهداف المنشودة، مما أسفر عن فشل في الإصلاح الاقتصادي خلال تلك الفترة. (غادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، صفحة 141).

2.3. **الخطّة التنموية الثانية 1991 - 1996 خطة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي:**

نظير التعاون بين صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية، تم الاتفاق على خطة اقتصادية مدعومة بقرض قيمته 375 مليون دولار، تلاها اتفاق ثانٍ بقيمة 434 مليون دولار، وفي عام 1996، قام المجتمع المدني بطرح "الوثيقة الفنية للمشروع البحثي مصر 2020"، وهو مشروع طموح حصل على دعم

مالي من الحكومة، حيث قدّم رؤية شاملة ومتعددة الجوانب لمسارات التنمية المحتملة في مصر، واستند هذا المشروع إلى التوجهات الفكرية والسياسية لفواعل التنمية المختلفة، وكان هدفه الرئيسي صياغة سيناريوهات بديلة لتحرك المجتمع المصري وأفراده في مجالات متنوعة، كما سعى المشروع إلى تطوير منهج جديد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع يقوم على تحليل الوقائع بدقة واستشراف المستقبل، مع تحفيز المجتمع المصري للانخراط في قضايا التنمية المستدامة، وشمل هذا المشروع مجالات: البيئة، السكان، الأمن الغذائي، التصنيع، الاستيطان البشري، النقل والاتصالات، التعليم، البحث العلمي والتكنولوجيا، الحوكمة، الثقافة والإعلام، التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى متابعة الأوضاع العالمية وتأثيرها على مصر، وهذا المشروع مثّل محاولة جادة لرسم خارطة طريق مستقبلية تدعم اتخاذ القرارات التنموية بشكل واعٍ ومبني على معطيات موضوعية. (غادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، الصفحات 141-142)

3.3. الخطة التنموية الثالثة واستمرار توجّه الإصلاح الاقتصادي 2004-2010 :

واصلت الحكومة المصرية جهودها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية من خلال تبني سياسات ليبرالية جديدة، منحت بموجبها القطاع الخاص مساحة أوسع للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتضمنت خطة الإصلاح تحرير التجارة، بالإضافة إلى تعديل النظام المؤسسي والضريبي بهدف خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وملاءمة، وقد أسفرت هذه الإجراءات عن نتائج إيجابية، حيث شهد الاقتصاد ارتفاعاً في معدل النمو، وزيادة في حجم الصادرات، إلى جانب انخفاض العجز في الموازنة العامة، كما تحسّن الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، مما عزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات المالية الخارجية ودعم استقرار الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحسّن بعض المؤشرات الاجتماعية مثل: انخفاض معدل وفيات الأطفال، وتضاعف متوسط السنوات الدراسية، وانخفاض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومع نهاية هذه الفترة، شهد الاقتصاد المصري تراجعاً واضحاً في معدل النمو وضعفاً ملموساً في الأداء الاقتصادي العام، ففي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عام 2013، تم التأكيد على أنّ الإصلاحات الاقتصادية لم تحقق تحسينات ملموسة لمعيشة المواطن المصري، حيث استمر حوالي 15% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما استمر العجز في الموازنة دون تحسن، ولم تستكمل الحكومة المصرية تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق برفع الدعم عن المحروقات وفرض ضريبة القيمة المضافة، وكان تراجع معدل النمو واضحاً، لكن التقرير لم يُشر إلى

وجود أخطاء هيكلية في البرنامج الاقتصادي نفسه، ولا أشار إلى عدم توافق النموذج التنموي المطبق مع الظروف الخاصة والمميزة للمجتمع المصري، مما يفتح الباب أمام تساؤلات حول مدى ملائمة السياسات المتبعة وفعاليتها على أرض الواقع. (غادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، الصفحات 142-143)، وفي ظلّ تزايد الفجوة في توزيع الدخل، واستمرار معاناة فئات واسعة من السكان من الفقر والبطالة، إلى جانب غياب الحريات السياسية وتقييد المشاركة المجتمعية، تفجرت ثورة يناير عام 2011، جاءت هذه الثورة كنتيجة حتمية لتراكم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير أن ما أعقبها لم يكن استقرارًا، بل دخلت البلاد في مرحلة جديدة اتسمت بتصاعد حدة التوترات، وزيادة المخاطر، وغياب الاستقرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما زاد من تعقيد المشهد الداخلي وأدى إلى تحديات إضافية في مسار التنمية والإصلاح. (عبد الحميد، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات التنموية، 2019، صفحة 55)

4. المرحلة الرابعة: استمرارُ توجّه الإصلاح الاقتصاديّ ابتداءً من 2014:

أقدمت الحكومة مع انطلاق السنة المالية 2014-2015 على تنفيذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية الجريئة بهدف تقليص العجز في الموازنة وتحسين الوضع المالي للدولة، وشملت هذه الخطوات رفع أسعار الطاقة بشكل كبير، وزيادة معدلات الضرائب على عدد من القطاعات، كما تم تقليص الدعم الحكومي بشكل واسع، خاصة في مجالات الطاقة والسلع الأساسية، إلى جانب خفض الإنفاق العام على قطاعات حيوية مثل: التعليم والصحة، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول تأثير هذه السياسات على العدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المواطنين. (عبد الحميد، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات التنموية، 2019، صفحة 57)

بين عامي 2014 و2021، واصلت الدولة المصرية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بقيادة المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي، مع تركيز على تطوير البنية التحتية وقطاعات النقل والإسكان والزراعة، ورغم الطابع الطموح للخطط التنموية، أثّرت جائحة كورونا سلباً على الاقتصاد، فتراجع النمو من 3.6% إلى 2.8%، ومع ذلك، استمرت الحكومة في نهجها، فرفعت الدعم المنح بنسبة 32.3%، وزادت مخصصات الصحة والحماية الاجتماعية، كما انخفض التضخم إلى 7.5% عام 2022، لكن هذه النتائج تراكمت مع تصاعد حادّ في الدين الخارجي من 41.7 مليار دولار عام 2014 إلى 158 مليار دولار في 2021، مما قد يعيق تمويل أهداف "رؤية مصر 2030"، وضمن هذا الإطار، اقترح الخبير شريف دلور نموذجاً

تنموياً يستند إلى آليات السوق مدعومة بسياسات اجتماعية وتشغيلية، مع ضرورة ربط الداخل بالدعم المؤسسي الخارجي. (عادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، صفحة 144)

لقد حاول واضعو النموذج التنموي خلال الفترة من 2014 إلى 2021 المزج بين نموذج محمد علي للتنمية الاقتصادية والعسكرية في القرن التاسع عشر ونموذج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في النموذج التنموي المطبق خلال الفترة، من 2004 إلى 2010، إلا أن شروط النموذجين لم تتوافر في نموذج 2014 إلى 2021 من حيث توافر التمويل في نموذج محمد علي، وتعدد شركاء التنمية في نموذج 2004 إلى 2010.

وباستعراض النماذج والخطط التنموية التي طبقتها مصر عبر عقود مختلفة، يمكن استخلاص أن مصر لم تمتلك منذ ما بعد لاستقلال نموذجاً تنموياً مستقلاً لا عن التوجهات الفكرية الإيديولوجية اليسارية أو الليبرالية ولا عن فكرة البُعد عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما لم ينجُ الاقتصاد المصري من الاستقطاب الذي دخلت فيه الدول العربية عقب استقلالها بين نموذج اشتراكي ونموذج ليبرالي، كما لم تعتمد مصر عناصر خطة للإصلاح الاقتصادي تختلف عن عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من صندوق النقد الدولي منذ مطلع الثمانينات، وعليه، يمكن وصف النموذج المصري بأنه "نموذج الحلقات المفرغة" (عادة، فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج، 2023، الصفحات 144-145)

خامساً - عوائق التنمية في العالم العربي

على الرغم من عقود من الجهود التنموية العربية التي شملت خططا ومشاريع و تدخلات حكومية في ظروف السوق، والإيرادات المالية الهائلة التي حصلت عليها البلدان العربية النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط، والقروض والمعونات الإنمائية التي حصلت عليها الأقطار العربية غير النفطية، لم تحدث تنمية حقيقية في هذه الدول، فإذا ما استثنينا النمو الذي حصل في الناتج القومي الإجمالي في منتصف السبعينات والذي تراجع منذ بداية الثمانينات نتيجة تقلبات أسعار البترول، لم يطرأ تطور في كفاية القاعدة الإنتاجية بحيث تصل إلى مرحلة النمو الذاتي المتجدد، ولم يتراجع الفقر، بل ازداد تفشياً، وبخاصة في البلدان غير النفطية. (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، صفحة 69)

تنوعت تحليلات المفكرين والباحثين، سواء من العرب أو الأجانب، في سعيهم لفهم جذور أزمة التنمية في العالم العربي، حيث قدّم كل تيار تفسيره الخاص وفقاً لخلفيته الفكرية والإيديولوجية و فيما يلي أهم التيارات باختصار: (حيدر، 1990 ، الصفحات 48-49)

فأنصار التيار القومي يرون أنّ الاستعمار لا يزال يشكّل عقبة رئيسية أمام تقدم الدول العربية، إذ يعمل على إدامة تبعيتها للحفاظ على مصالحه، كما يحملون الطبقات البرجوازية المحلية مسؤولية فشل الحركات التقدمية ومحاولات التحرر، ويقترح هذا التيار ضرورة اتباع النموذج الاشتراكي كخيار تنموي، يركز على تأمين الموارد الاقتصادية، وتوسيع دور الدولة من خلال بناء قطاع عام قوي يتولى مهام التصنيع والتنمية الوطنية.

أما الطرح التراثي، فإنه يعتبر سبب التخلف هو التخلي عن الأصالة الدينية وتقليد الغرب على مختلف المستويات: الاستهلاكية والإنتاجية، ممّا أدّى إلى ضعف الأمة ووقوعها فريسة سهلة للنهم الاستعماري، ولا يكون الخلاص إلا بالرجوع إلى منابع التراث والابتعاد عن المناهج الغربية الاستعمارية.

أما الطرح الليبرالي، فإنه يعتبر أن استمرارية التخلف العربي ناتج عن فشل التجارب الاشتراكية لعدم ملائمتها لهذه المجتمعات واللجوء إلى التكنولوجيا الروسية التي هي دون التكنولوجيا الأمريكية والأوروبية.

يمكننا التطرق لبعض العناصر التي يمكن أن تشكل عائقاً في طريق التنمية:

1. ارتفاع معدل تزايد السّكان في الدّول العربيّة:

يرى البعض أن العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل تزايد السكان، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو أقل من معدل تزايد السكان؛ مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً، حيث إنّ الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع، فلقد استطاعت بعض الدول العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعض الدول العربية التي لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، إنّ عملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم وتطويره، وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير

والإبداع، إضافة إلى ذلك، يحتاج بناء الإنسان إلى رفع المستوى الصحي، توفير الغذاء الكامل، تأمين الوقاية والعلاج من الأمراض أي بصورة إجمالية: تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان (الكفري ، أهم عوائق التنمية في الدول العربية، 2004، صفحة 5).

إنّ المشكلة الحقيقية لا تكمن في الزيادة السكانية بوتيرة عالية بقدر مشكلة توظيف تلك الطاقات من الشباب في العمل من أجل بناء الوطن، فالكثير من الدول الغربية الأوروبية تشكو من قلة الزيادة السكانية وتحتاج إلى قوة عاملة حيث تعمل على استقطاب الكثير من شباب الدول النامية بما فيهم الدول العربية للعمل فيها، لكن الخلل في بناء و تكوين الشباب، وعدم استثمار هذه الطاقات في البلدان العربية ومن ثمّ، أصبحت عبئا وعائقا للتنمية والتطوير بدل أن تكون رافدا ودافعا لانطلاقة تنمية حقيقية.

2. مفهوم التنمية التقليدي والنموذج المرتبط به:

غالبًا ما يُختزل مفهوم التنمية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الناتج القومي الإجمالي، دون الالتفات إلى السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يحتضن هذا النمو ويؤثر فيه بشكل مباشر، فالنظر إلى التنمية من زاوية اقتصادية بحتة يتجاهل حقيقة أنّ أيّ تقدم اقتصادي لا يمكن أن يكون فعّالًا ومستدامًا ما لم يكن مدعومًا ببيئة سياسية مستقرة، ونظام اجتماعي عادل، وثقافة تُعزز قيم المشاركة والابتكار، فإغفال هذه الأبعاد يجعل من النمو رقمًا هشًا، ولا يعكس بالضرورة تحسّنًا في نوعية الحياة أو تحقيق تنمية شاملة، وقد أدّى هذا المفهوم الخاطئ للتنمية دورا مهما في إعاقة التنمية العربية من خلال التبشير بمجموعة من الإستراتيجيات التي لم تؤدّ إلى تنمية بلدان العالم الثالث بشكل عام ومن ضمنها العالم العربي، وتشكّل هذه الإستراتيجيات: التصنيع من أجل التصدير، والإحلال محل الواردات، واستيراد الثقافة والتضخيم من دور الاستثمار، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ووجّهت القرارات الإنمائية العربية نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي بحيث أصبح الاقتصاد العربي أكثر حساسية لاستيراد الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي وحسب رمزي زكي، فإنّ هذا المفهوم الخاطئ ترتبت عليه أربعة نتائج: عدم تحقيق الأهداف المرجوة، ظهور نماذج تصنيع فاشلة ومشوّهة، عدم الثقة بالنفس، فشل التعويل على دور الاستثمار كأساس للتنمية. (زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ، 1980، الصفحات 33-40)

ويرتبط مفهوم التنمية التقليدي بأزمة التنمية العربية أيضا من خلال عدم قدرته على الإسهام في تفسير التخلف في البلدان النامية بشكل عام بحيث يعمل هذا التفسير على الوصول إلى إجابات صحيحة

للمشكلات التي تعاني منها هذه البلدان، فنظر إلى البلدان النامية على أنها تستطيع أن تتطور في خط مستقيم إلى وضع مشابه أو قريب من الوضع الذي توجد فيه البلدان المتقدمة، فجرى تضخيم القضية السكانية، ولدور التقاليد المحلية التي نظر إليها على أنها معوقات للتنمية، بينما أهمل التفسير الحقيقي للتخلف في هذه البلدان الذي يقوم بالتركيز على الطبيعة الخاصة للبلدان المتخلفة وبخاصة تعدد أساليب وأنماط الإنتاج فيها، وعلى تحليل طبيعة العلاقات اللامتكافئة التي تعيشها هذه البلدان في النظام العالمي وأثر ذلك في إعاقة تطورها الاقتصادي والاجتماعي. (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، الصفحات 106-107)

3. التبعية للنظام العالمي:

لا يمكن لأي باحث مهما كان تخصصه في التاريخ أو الاقتصاد أو الاجتماع أن ينكر دور العوامل الخارجية التي أدت إلى تخلف العالم الثالث والتي ساعدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على وجود معوقات التنمية واستمرارها، ومن بين العوامل الرئيسية: استعمار الدول الغربية للبلاد العربية سابقا واستمرار استغلالها بعد الاستقلال السياسي لاحقا. (قنوص، أزمة التنمية، ط 2 ، 1999 ، صفحة 177)

تنعكس الآثار السلبية للاختلالات الاقتصادية في الوطن العربي بوضوح من خلال تفاقم العجز في ميزان التجارة الخارجية، وتزايد حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها، مما يضعف من استقلالية القرار الاقتصادي، كما ساهم الاعتماد الكبير على الواردات، سواء المدنية أو العسكرية، في ترسيخ التبعية للدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي قيّد إمكانات التطور الذاتي للدول العربية، وأعاق بناء قاعدة إنتاجية مستقلة تُسهم في تحقيق تنمية مستدامة وتحافظ على السيادة الاقتصادية، حيث تؤكد الكثير من كتابات المفكرين العرب عن أهمية المصدر الخارجي للأزمة التنموية العربية، حيث يشير المفكر جورج قرم أنّ أزمة التنمية نابعة أساسا من تبعية البلاد النامية للرأسمالية العالمية مدعما كلامه بأدلة تاريخية مستمدة من تجربة العديد من البلدان النامية حيث يشير إلى أن القروض و استيراد التكنولوجيا هي أدوات لتعميق التبعية والتخلف بحيث تؤثر في الإمكانيات الذاتية للتطور، وتؤدي إلى تأخير توطين التكنولوجيات، ويشير سعد الدين إبراهيم إلى بعض آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعددة الجنسيات التي من بينها: الاستخدام الواسع لحاجة التسليح، و مبيعات السلاح و التدريب العسكري والمعونات العسكرية: كأدوات للهيمنة والسيطرة، واستخدام السيطرة الإعلامية، والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغييرات أساسية في القيم والاتجاهات و الثقافات لغرض سيطرة الثقافة الرأسمالية

الاستهلاكية، وكذلك من بين الآليات: احتكار التكنولوجيا والاستخدام الواسع للقروض والمساعدات. (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، الصفحات 92-93)

وعلى الرغم من بعض المتغيرات التي طرأت على شكل العلاقة بين الدول العربية و الرسمالية الغربية، فما زالت الأهداف الإستراتيجية لهذه الأخيرة في المنطقة العربية هي: (حجازي، التحدي _ التنمية والتخلف في الوطن العربي _ ، ط 1 ، 1985 ، صفحة 146)

- الإبقاء على تبعية الاقتصاد والثقافة العربيتين للحضارة الغربية.
 - الحيلولة دون قيام وحدة عربية حقيقية تخلص المنطقة من النفوذ الخارجي.
 - تدعيم حكم البورجوازية العربية، التي تجد تحقيق مصالحها الطبقية وأمنها في طلب الحماية من الغرب الإمبريالي.
4. ضعف القاعدة البشرية وأثره السلبي على التنمية:

أدى انتشار الفقر والأمية، بالإضافة إلى ضعف مستوى الخدمات الصحية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، إلى تراجع حماس وفعالية الجماهير العربية، فقد أثرت هذه العوامل سلباً على المهارات الفنية لدى الأفراد وقدرتهم على الإسهام بشكل فعال في مسيرة التنمية، مما حدّ من إمكانات التنمية المستدامة في المنطقة. (خمش، الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1، 2004 ، صفحة 70)

إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر، إلا أنه لا يزال أقل من المطلوب؛ إذ أن هناك مشكلة خطيرة و هي هروب الأدمغة التي تصرف عليها الدولة أموالاً طائلة في تكوينها إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأهم العوامل التي تساعد في هجرة الخبرات من الدول العربية الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم الدول التي تستقبلهم، حيث تقدم لهم مزايا مادية كبيرة لاستقطابهم من البلاد العربية التي هي بأمرّ الحاجة لخبرات أبنائها. (الكفري ، أهم عوائق التنمية في الدول العربية، 2004 ، صفحة 6)

إنّ عملية استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة من أجل إحداث التنمية، تتطلب ثورة تكنولوجية علمية لتسريع عملية التطوير والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فعملية استيراد التكنولوجيا

ليست بيئة بحد ذاتها، إلا أن عدم توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية المناسبة سيكون عائقا في عملية الاستفادة من الثورة التكنولوجية العلمية وسيؤدي بالتالي إلى نتائج سلبية على عملية التنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى نسبة تحديث وإدخال التكنولوجيا إلى مختلف القطاعات لا يتّمان بدرجة واحدة، وإنما يتّمان في الدول العربية بدرجات متفاوتة، ففي حين نجد أن بعض القطاعات الاقتصادية تعمل و تستفيد من التكنولوجيا العالية المستوردة نرى هناك قطاعات مازالت تعمل بطرق بدائية، وهذه نتيجة وقوع الدول العربية دائما ضحية استيراد هذه التكنولوجيا الحديثة. (الكفري ، أهم عوائق التنمية في الدول العربية، 2004، صفحة 7)

خلاصة الفصل:

أظهرت الدراسات النظرية و المفاهيمية حول التنمية الاجتماعية مدى تعقيد هذا المفهوم وتعدد أبعاده، حيث يتضح أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد مفهوم واحد، بل تتداخل فيه عوامل متعددة، كما أكدت أن التنمية الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنشأ فيها، وهو ما يبرز جلياً عند دراسة تجارب التنمية في العالم العربي، ففي هذه النماذج تظهر بوضوح التحديات الكبيرة مثل: ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الفقر، تفاوت الدخل والخدمات، وضعف العدالة الاجتماعية، مما يعكس تعقيد الواقع التنموي في المنطقة وصعوبة تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة.

وتُظهر التجربة التنموية في مصر جهوداً متواصلة من قبل الدولة لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية، إلا أن النتائج كانت متفاوتة بسبب مجموعة من العوامل مثل: السياسات العامة المتبعة، والاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات القائمة، وهذا التقييم يدعو إلى إعادة النظر في النموذج التنموي المتبع في العالم العربي بشكل عام، ليكون أكثر تكاملاً واستدامة، مع التركيز على مبادئ العدالة الاجتماعية وإشراك المجتمع بشكل فعال في عمليات التنمية

الفصل الثالث:

النموذج التنموي في الجزائر من 1962 إلى 2022

تمهيد

أولاً: الوضعية المجتمعية غداة الاستقلال.

ثانياً: النموذج التنموي الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.

ثالثاً: النموذج التنموي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999

رابعاً: النموذج التنموي الجزائري في بداية الألفية الثالثة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يشكّل مَسار التنمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين نموذجا معقدا يستدعي قراءة تاريخية متعددة المستويات، تأخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية والتحوّلات الاقتصادية والرهانات الاجتماعية التي رافقت تشكّل الدولة الوطنية الحديثة، فمنذ لحظة التحرر من الاستعمار الفرنسي سنة 1962، وضعت التنمية في قلب المشروع الوطني، ليست كخيار اقتصادي فقط، بل كأداة لإعادة بناء الذات الجماعية واستعادة السيادة الشاملة، عبر تفكيك البنى الاقتصادية التي فرضها الاستعمار وإحلال نموذج إنتاجي وطني ذي توجه اشتراكي.

غير أن هذا المسار التنموي، رغم ما حمله من زخم تعبوي ورمزي في سنواته الأولى، اصطدم باختلالات بنيوية عميقة، تمثلت في الهشاشة المفرطة للاقتصاد أحادي المورد، والاعتماد المتزايد على إيرادات المحروقات، وضعف آليات التخطيط والتنفيذ، وغياب ديناميات الإنتاج المستقلة القادرة على خلق قيمة مضافة خارج قطاع الطاقة، كما أن التغيرات المتعاقبة على مستوى التوجهات الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في مرحلتَي الانفتاح المحدود في الثمانينات وأزمة العشرية السوداء في التسعينات، كرّست نمطاً من التنمية غير المتوازنة، غلبت عليه الاستجابة الظرفية عوض الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الإصلاحية، خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، ظلت الجزائر تبحث عن نموذج تنموي قادر على تحقيق الفعالية والاستدامة والعدالة، وقد مثّلت الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025 لحظة مفصلية في هذا المسار، حيث تداخلت فيها تحديات الحراك الشعبي، وتداعيات الأزمة الصحية العالمية، والتقلبات الحادة في أسواق الطاقة، مع مساعي رسمية لإعادة ضبط الخيارات التنموية وفق رؤية أكثر واقعية، وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل المراحل المتعاقبة لتجربة التنمية في الجزائر، وتفكيك محدداتها الداخلية والخارجية، وتقييم مآلاتها الاقتصادية والاجتماعية، في أفق مساءلة مدى نجاح الدولة في بناء نموذج تنموي متماسك يتجاوز الطابع الريعي، ويؤسس لمقومات تنمية وطنية مستدامة.

أولاً – الوضعية المجتمعية غداة الاستقلال

1. الوضعية الاقتصادية:

منذ أن وطئت القوات الفرنسية أراضي الجزائر، شرع المستعمر في تحويل اقتصاد البلاد من نظام يلبي حاجات السكان المحليين إلى اقتصاد يخدم الأسواق الأوروبية، حيث ركز على إنتاج منتجات مثل: الخمر والتبغ بدلاً من تلبية الاحتياجات الأساسية للأهالي، وكان من أبرز الإجراءات القمعية التي اتخذها الاستعمار مصادرة أراضي السكان الأصليين بالقوة ومنحها للمستوطنين الفرنسيين، مما أسهم في فقدان الجزائريين لأحد أهم مصادر قوتهم وانتمائهم، وهي الأرض التي كانت تمثل بالنسبة لهم ركيزة الحياة والاستقرار، وهذا الإجراء تسبب في تشريد الأهالي، وجعلهم محرومين من مصادر رزقهم، ممّا أدّى إلى انتشار الفقر والجوع والأمراض بين السكان، وإضعاف المجتمع الجزائري بشكل كبير. (بن عودة، 2023، صفحة 250)

إنّ السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي ارتكزت على جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الفرنسي حيث يتم من خلاله إنتاج بعض المواد التي يحتاجها السوق الفرنسي، وفي الوقت نفسه، يشكّل سوقاً للمواد الاستهلاكية الفرنسية، كما يقوم بتوفير المواد الأولية التي يحتاجها الاقتصاد الرأسمالي لتطوير إنتاجه، وكان نتيجة ذلك، تخلف الاقتصاد الوطني مما أثر على باقي جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى، ولقد ورثت الجزائر بعد استعمار دام 130 سنة وضعاً اقتصادياً متردياً يتميز بالتخلف، ومن أهم ما يميزه في تلك الفترة ما يلي: (brahimi, 1991, p. 79).

● اقتصاد مفكك:

بعد الاستقلال، عانى الاقتصاد الجزائري من حالة من التفكك وعدم التناغم بين مختلف قطاعاته، وهو ما تجلّى على مستويين رئيسيين: أولاً، ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية، خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي، حيث لم يتمكن هذان القطاعان من تحقيق تكامل فعّال، وثانياً، على المستوى الداخلي لكل قطاع، حيث برزت عدة مشكلات مثل: غياب الصناعات الأساسية التي تنتج المواد الأولية اللازمة لصناعة منتجات أخرى، وضعف تطور الصناعات التحويلية المخصصة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى نقص واضح في تنوع الفروع الصناعية، وفي المجال الزراعي، ظهرت ازدواجية واضحة، حيث

يوجد قطاع تقليدي متخلف يخدم السوق المحلية، إلى جانب قطاع حديث موجه نحو التصدير للأسواق الفرنسية، مما يعكس التناقض العميق داخل هذا القطاع الحيوي.

● اقتصادٌ تابعٌ:

ظلّ الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال مرتبطاً بشكل وثيق باقتصاد الفرنسي، حيث لم يتحرر بشكل فعلي من التبعية التي ترسخها الاستعمار، وتمثلت أبرز مظاهر هذه التبعية في استمرار الارتباط المالي من خلال اعتماد الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية الفرنسية، وكذلك في المجال التجاري، إذ ظلت المبادلات التجارية موجهة بشكل رئيس نحو الأسواق الفرنسية، أمّا من الناحية التقنية، فقد استمر الجزائر في الاعتماد على الخبرة والتجهيزات الفرنسية، مما حال دون تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي يمكن البلاد من بناء قاعدة إنتاجية وطنية مستقلة ومتكاملة.

● اقتصادٌ غير متوازن:

برزت مظاهر التبعية والاختلال في الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال من خلال عدة جوانب مترابطة، فقد ظهر أولاً خلل واضح في التوازن الجهوي، حيث تركّز معظم الاستثمارات الزراعية والصناعية في المناطق الشمالية، بينما عانت المناطق الداخلية والجنوبية من التهميش والإقصاء التنموي، كما تجلّى عدم التوازن بين القطاعات نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، التي ركزت بشكل شبه كلي على الرأسمالية الزراعية باعتبار الفلاحة المصدر الأساسي للثروة، في حين بقي قطاع الصناعة ضعيفاً ولم تتجاوز مساهمته 10% من الناتج المحلي الخام، وإلى جانب ذلك، اتضح التفاوت في توزيع فرص العمل، حيث احتكر الأوروبيون المناصب ذات الأجور المرتفعة والامتيازات، بينما اقتصر نصيب الجزائريين على وظائف بسيطة ومرهقة بأجور زهيدة، ما يعكس عمق التمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي رسخه الاستعمار.

لقد ورثت الجزائر في عام 1962 اقتصاداً موجّهاً كلياً نحو الخارج، ومصمماً للاستجابة إلى حاجات المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين الذين يعيشون فيها، ففي النصف الأول من القرن العشرين، أدى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي إلى انهيار الصناعات اليدوية التقليدية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنعة، وترتب عن ذلك اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة، وإلى

جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين، حاول قطاع تقليدي بسيط الإنتاج البقاء لتلبية معيشة السكان الجزائريين (ستورا، 2012، صفحة 12).

لقد بقيت الجزائر حتى عشية الاستقلال بلدا زراعيا، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27% من الإنتاج الكلي، كما أن غالبية القطاع الصناعي لم يكن إلا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية، واتسمت سنتا 1962-1963 بنوع من الفراغ الاقتصادي، فقد غادر الجزائر نحو 900 ألف عامل في القطاعات الإدارية و الاقتصادية بما فيهم أصحاب المنشآت والكوادر والتقنيين و الموظفين والمدرسين والأطباء، الذين كانوا يزودون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية ويستهلكون ما يقرب من 60% من وارداتها و40% من إنتاجها المحلي، كما تميزت المرحلة بهروب رؤوس الأموال، واختلال الجهاز الإنتاجي، وفي شهر جويلية، هجرت العديد من المزارع الكبيرة، وأغلقت المصانع ودُمّرت العديد من المؤسسات على يد المنظمة السرية. (ستورا، 2012، صفحة 13).

يتضح من خلال المعطيات السابقة أنّ الجزائر عاشت عشية الاستقلال وضعاً اقتصادياً هشاً ومختلاً؛ نتيجة السياسات الاستعمارية التي كرّست التبعية وأبقت البلاد ذات طابع زراعي تقليدي، مع ضعف واضح في القطاع الصناعي الذي لم يتجاوز الطابع التحويلي، كما أن مرحلة 1962-1963 كانت مفصلية، تميزت بفراغ اقتصادي خطير ناتج عن رحيل أعداد كبيرة من الأطر والكفاءات الأجنبية، مما أدى إلى تعطل كبير في القطاعات الحيوية، إلى جانب هروب رؤوس الأموال وتوقف نشاط العديد من المزارع والمصانع، وكل هذه العوامل مجتمعة كشفت حجم التحديات التي ورثتها الدولة الجزائرية المستقلة، وبينت مدى عمق الاختلالات البنيوية التي كان لابد من معالجتها في سبيل بناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل.

2. الوضعية الاجتماعية:

ورثت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حالة اجتماعية صعبة، فبالإضافة إلى سقوط مليون ونصف مليون شهيد خلال الثورة التحريرية بين 1954-1962، أجبر حوالي ثلاثة ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى المحتشدات والمعتقلات والسجون الفرنسية، قابعين تحت ظروف اجتماعية صعبة من أجل عزلهم عن جبهة التحرير الوطني، كما يوجد 500 ألف لاجئ في تونس والمغرب، ونزوح أكثر من مليون ونصف مليون شخص نحو المدن، يضاف إليها 400 ألف معتقل سياسي، و400 ألف هاجر إلى فرنسا (بلفردى، 2017، صفحة 104).

لقد أدت سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا إلى تراكم الكثير من المشكلات الاجتماعية: كالبطالة التي بلغت 70% من السكان العاملين، وانتقال سكان الأرياف إلى المدن وتضاعف أعداد مدن الصفيح حول المراكز الحضرية، وتهميش وإهمال صغار الفلاحين وإفقارهم. (ستورا، 2012، الصفحات 11-12).

شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة وضعًا اجتماعيًا هشًا اتسم بتعدد الفئات الاجتماعية واختلال التوازن بينها، ما انعكس سلبيًا على إمكانات التنمية وإعادة البناء الوطني، فقد برزت طبقة برجوازية صغيرة تشكلت إبان الفترة الاستعمارية، لكنها لم تكن مؤهلة للاضطلاع بدور سياسي أو اقتصادي فعال، إذ افتقرت إلى النضج الإيديولوجي والقدرة على تحريك عجلة التنمية، إلى جانبها ظهرت فئة من رجال الأعمال المتصلين بمناصب إدارية عليا أو بمؤسسات الدولة، لكنها لم تمتلك استقلالية حقيقية، بل سعت إلى التقرب من البرجوازية دون امتلاك رؤية تنموية مستقلة، أما الطبقة المتوسطة، فظلت ضعيفة من حيث التأثير، وتكونت أساسًا من فئات شعبية لم تحظى بفرص كافية للتطور بعد الاستقلال، وفي قاعدة الهرم الاجتماعي، وُجدت الفئات الشعبية المحرومة، والتي ضمت الفلاحين، العاطلين عن العمل، وصغار الملاك، وهي الفئة التي عانت أكثر من غيرها من التهميش والفقر، مما زاد من تعقيد الأوضاع الاجتماعية وظلت تحديات الانتقال إلى دولة مستقلة قائمة، وفي المدينة توجد عموماً فئتين هما: البرجوازية الصغيرة التي تتكون من التجار وصغار الحرفيين، و البرجوازية الكبيرة التي تتكون من التجار ملاك العقارات، وأصحاب المصانع والمؤسسات الصغيرة. (دبله ع، 2004، الصفحات 17-20).

يتّضح من خلال تحليل الوضع الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال أن الدولة ورثت بنية مجتمعية غير متجانسة، تفتقر إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية متينة يمكن البناء عليها، حيث شكّل غياب طبقة وسطى قوية، وسيطرة فئات محدودة المصالح، وحرمان القاعدة الشعبية من أبسط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أحد أبرز معوقات التنمية الوطنية، وهو ما يستدعي، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، إعادة النظر في بنية السياسات الاجتماعية والتنموية، بما يضمن إدماجًا حقيقيًا لكلّ فئات المجتمع في مشروع بناء الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

3. الوضعية الصحيّة:

إنّ الناظر في الناحية الصحية يجد أنّ السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلّفت آثارًا كارثية على وضع السكان المحليين، إذ ركزت الجهود الصحية والخدمات الطبية بشكل شبه حصري على

خدمة الجالية الأوروبية، دون أدنى اعتبار لاحتياجات الأغلبية الجزائرية. فقد كان الاهتمام بالمستشفيات والمراكز الصحية يتمحور حول المناطق التي يسكنها المعمرين، في حين تُركت المناطق ذات الكثافة السكانية الجزائرية في حالة من الإهمال التام، ما أدى إلى تفشي الأمراض المعدية والخطيرة مثل: التيفوئيد، الكوليرا، والتيفوس، ولم تواكب السياسات الصحية الاستعمارية التطورات الطبية، حيث ظلّت أدوات للتمييز والفرز الاجتماعي، مما ساهم في زيادة معدلات الوفيات وتدهور الحالة الصحية العامة، وجعل من المرض أحد أوجه المعاناة اليومية للشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال، وكان الأطفال أكثر عرضة للأمراض بسبب قلة الغذاء إلى درجة ارتسام العظام على جلودهم، وهكذا، فإنّ السلطات الاستعمارية لم تهتم إلا بالمراكز الأهلة بالمعمرين، لذلك كانت الأغلبية من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل كان التداوي غالباً يتم بالطرق التقليدية مثل: استعمال الأعشاب بمختلف أنواعها، وسائر الحبوب، واللجوء إلى الرقية وزيارة الأضرحة. (عسال، 2014، صفحة 174)، وتميّزت تلك المرحلة بقلّة العمال في السلك الطبي والشبه طبي نتيجة مغادرة الأطباء الفرنسيين للجزائر خاصة أمام نقص التأطير لدى الأطباء الجزائريين. (كلتومة و بوفاتح، 2023، صفحة 362)

ما يفيد من مجمل المعطيات المقدمة أنّ السياسة الصحية الاستعمارية في الجزائر لم تكن تهدف إلى خدمة الشعب الجزائري، بل كانت أداة لتعميق الفوارق الاجتماعية والتمييز العرقي بين المعمرين الأوروبيين والسكان الأصليين؛ فقد كرّست الجهود الطبية لصالح الأقلية الأوروبية، بينما عانى الجزائريون من تهيمش منهج طال حقهم في العلاج والرعاية، مما أدّى إلى تفشي الأوبئة وانتشار الأمراض الخطيرة، خاصة في الأوساط الفقيرة والمناطق الريفية. كما أنّ غياب المرافق الصحية وضعف التغطية الطبية وانعدام الأدوية دفع بالكثير من الجزائريين إلى اللجوء إلى طرق التداوي التقليدية، ويؤكد هذا الواقع أن الاحتلال لم يُعزِ اهتماماً لتحسين الظروف الصحية للجزائريين، حيث عمّق معاناتهم، حتى أنّ الأطفال كانوا واضحين بأعراض هذا التهيمش، وزادت الأزمة الصحية بعد الاستقلال بسبب مغادرة الأطباء الفرنسيين ونقص الكوادر الطبية الجزائرية، مما عمّق حجم التحديات أمام بناء منظومة صحية وطنية شاملة.

4. الوضعيةُ التعليميةُ:

قامت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بتقييم المنظومة التربوية و الوقوف على وجهها الحقيقي الذي لم يكن ليلي مطمح الجزائريين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية، خاصة ما تعلق بنسبة الامية التي بلغت 85 % وربطها بالتطلعات السياسية التي كانت تسعى إلى إعطاء انطلاقة سريعة لوتيرة التنمية الوطنية، وقد كان واقع التعليم يعكس الصورة الشاحبة للمستوى الفكري للجزائريين بحيث مثّلت نسبة المتدربين 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس، وكان أول دخول مدرسي في شهر أكتوبر 1962 يسهر على تأطيره 3452 معلّمًا للغة العربية بحجم ساعي 7 ساعات أسبوعيا و16450 معلّمًا للغة الفرنسية منهم عدد كبير من الممرّتين لسد الفراغ الهائل الذي أحدثته انسحاب عشرات الآلاف من المعلّمين الفرنسيين الذين غادروا الجزائر زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 26000 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى، أسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صيفية، وذلك في انتظار إصلاح شامل يتناول بنىات التعليم ومضامينه وطرائقه. (بن نوي، سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية و الإصلاح التربوي في ظل التحديات، 2020، صفحة 139)

اتّبع الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة متعمدة لتكريس الجهل وسط السكان الأصليين، من خلال سن قوانين تعليمية تمييزية تهدف إلى حرمان الجزائريين من حقهم في التعلم. ففي سنة 1882، فُرض التعليم الإجباري على الأطفال الفرنسيين ما بين سن السادسة والثانية عشرة، بينما تُرك الأمر اختياريًا للجزائريين، ما يعني في الواقع إقصاءهم من أيّ تعليم منظم، ولم يقتصر الأمر على الإهمال القانوني، بل وصل إلى حدّ منع المستوطنين تعليم الأطفال الجزائريين سواء باللغة الفرنسية أو العربية، في محاولة لقطعهم عن هويتهم الثقافية واللغوية؛ ونتيجة لهذه السياسات الإقصائية، انخفضت نسبة التمدرس إلى 8% فقط من الأطفال في سن الدراسة، ما يعكس حجم التهميش الذي مارسه الاستعمار في مجال التعليم، وجعل من الجهل أداة من أدوات السيطرة والاستعباد. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 45)

أدت السياسة التعليمية الاستعمارية التي فرضها الفرنسيون في الجزائر إلى نشوء انقسام حاد بعد الاستقلال حول قضية اللغة الوطنية، وهو انقسام لم يقتصر على المجال التربوي، بل تحوّل تدريجيًا إلى صراع إيديولوجي بين تيارين: أحدهما يمثله المعربون الذين طالبوا بإعادة الاعتبار للغة العربية كرمز للهوية الوطنية، والآخر يمثله المفرنسون الذين تلقوا تعليمهم وفق النموذج الاستعماري وظلّوا مرتبطين

ثقافياً ولغوياً بفرنسا، وقد عمّق هذه الثنائية أزمة الهوية لدى النخبة المتعلمة، وكسّر نوعاً من الازدواجية الثقافية التي أثرت سلباً على السياسات التعليمية والثقافية في مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أن اتفاقيات إيفيان، التي أنهت الاستعمار رسمياً، تضمّنت بنوداً مقيّدة فرضت على الجزائر التزامات عديدة، لاسيما في ميدان التعليم، بما يضمن استمرار التأثير الفرنسي ويخدم مصالح باريس الإستراتيجية، وهو ما فشلت فرنسا في تحقيقه بقوة السلاح خلال الحقبة الاستعمارية، لكنها فرضته دبلوماسياً من خلال تلك الاتفاقيات. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، الصفحات 45-46)

ثانياً: النموذج التنموي الجزائري في ظلّ النظام الاشتراكي

1. المرجعية الإيديولوجية للإستراتيجية التنموية:

لقد ورثت الجزائر اقتصادا كولونياليا لا يلبي احتياجات المجتمع الجزائري، لذلك كان على الدولة المستقلة رسم سياسة اقتصادية تنموية تلي الاحتياجات، وقد تجسّد ذلك في الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني في برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، وقد مثّلت هذه المواثيق القاعدة التصورية والفكرية للمسار التنموي في الجزائر آنذاك، لذلك جاءت المخططات التنموية لتجسيد هذه التصورات بأسلوب عقلاني. (بن عودة، 2023، الصفحات 250-251)، وقد كانت إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية مبنية أساسا على ما يلي:

1.1 ميثاق طرابلس 1962:

ساهمت عدة ظروف في عقد مؤتمر طرابلس 1962م لعل أهمها توقيع اتفاقية إيفيان وانتهت المفاوضات بالاتفاق على كل الأمور السياسية والعسكرية، وتم التوقيع على الاتفاق مساء يوم 18 مارس 1962م، وبمقتضى هذا الاتفاق، أبرم اتفاق آخر لوقف إطلاق النار ليدخل حيز التنفيذ بداية من يوم 19 مارس 1962م في منتصف النهار بكامل التراب الوطني الجزائري، كما خضع تسيير الشؤون الداخلية للبلاد إلى هيئة تنفيذية مؤقتة منذ وقف إطلاق النار التي وقعت في إيفيان، ولقد اشتد الصراع الذاتي والموضوعي لتسيير مرحلة ما بعد الحرب، إضافة إلى اشتداد الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فكل هذه الأحداث سبقت انعقاد مؤتمر طرابلس في جوان 1962 الذي كان هدفه الأساسي إعداد برنامج الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها. (بشير، 2015، صفحة 134)

ولقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس مرتكزة على محورين رئيسيين : تقييم الوضع القائم في البلاد من 1830 إلى 1962 بما في ذلك اتفاقيات إيفيان، و تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليها الميثاق " الثورة الديمقراطية الشعبية" (بشير، 2015، صفحة 136)

جاء في ميثاق طرابلس تصوير واضح وشامل للمسار التنموي الذي ينبغي أن تسلكه الجزائر المستقلة، حيث أكد على أن النهوض الاجتماعي والثقافي للبلاد مرهون بتحقيق نهضة اقتصادية متماسكة وشاملة، لا يمكن بلوغها إلا من خلال تبني نموذج اشتراكي للتنمية يستجيب لحاجات الجميع ضمن إطار تعاوني، ولتحقيق هذا التحول الجذري، كان لابد من التخلص من مخلفات الاستعمار وبقياء الإقطاع، وذلك عبر جملة من المحاور الأساسية،

أولها: بناء اقتصاد وطني قوي يستند إلى ثورة زراعية حقيقية تعيد توزيع الأراضي وفق مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، مع تحديث القطاع الفلاحي وتوسيع المساحات الزراعية المروية. كما شملت الخطة تأميم المنشآت الحيوية، بما في ذلك وسائل النقل وشبكات الطرق والسكك الحديدية، لتسهيل الربط بين مختلف مناطق البلاد. كما اعتبر الميثاق أن تأميم البنوك والتجارة الخارجية أمر ضروري لتحقيق السيادة الاقتصادية والتحرر من النظام الامتيازي الذي كرّس التبعية لفرنسا، كما تم التأكيد على أهمية تأميم الثروات المعدنية وقطاع الطاقة، من خلال توسيع شبكات الكهرباء والغاز وتكوين الكفاءات الوطنية القادرة على إدارة هذه الموارد، كما دعا الميثاق إلى توسيع القطاع الصناعي ليشمل المناجم، من خلال إطلاق صناعات قاعدية مثل: البترول والحديد، في خطوة نحو بناء اقتصاد وطني متحرر ومستقل يخدم تطلعات الشعب الجزائري (بشير، 2015، الصفحات 140-141)

ثانياً: ارتكز برنامج طرابلس على تحقيق طموحات الجماهير الجزائرية من خلال تبني سياسة اجتماعية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، حيث تأسس هذا الهدف على محاور أساسية هي: (بشير، 2015، صفحة 141)

محور السياسة التعليمية والثقافية الذي يهدف إلى محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية، مستندا إلى التراث الحضاري العربي الإسلامي الذي يشكل قاعدة الهوية الشعبية، ويعتبر العلم والمعرفة أدوات ضرورية للخروج من دائرة التخلف، أمّا على صعيد السكن، فتُعاني أعداد كبيرة من الجزائريين، خاصة في المناطق الريفية، من أوضاع مأساوية نتيجة تدمير منازلهم خلال فترة الاستعمار، مما أدى إلى

انتشار الأحياء العشوائية والمأوي غير اللائقة، لذلك، برزت ضرورة توفير مساكن ملائمة تواكب الوتيرة الاقتصادية وتتماشى مع جهود تأهيل الريف.

ومحور المجال الصحي، الذي يشدد البرنامج على ضرورة تأمين الطب والمندشات الصحية لضمان العلاج المجاني والمتاح للجميع، مع تطوير مؤسسات صحية وطنية قوية، وتنظيم حملات موسعة لمحاربة الأوبئة، إلى جانب تكوين الكوادر الطبية بسرعة ضمن خطط التنمية، كما أولى البرنامج اهتمامًا خاصًا بتحرير المرأة باعتبارها نصف المجتمع وشريكًا أساسيًا في النضال ضد الاستعمار، داعيًا إلى محاربة المعتقدات الرجعية والأحكام الاجتماعية القديمة، وتهيئة الظروف الملائمة لمشاركتها الفاعلة في إدارة الشأن العام وتنمية البلاد.

ثالثًا: الاهتمام بالسياسة الخارجية، حيث يؤكد برنامج طرابلس على دورها الحاسم في دعم الثورة الديمقراطية الشعبية وتعزيز استقلال الجزائر، من خلال تبني مبادئ راسخة تتمثل في مناهضة الاستعمار والإمبريالية عبر التضامن مع حركات التحرير في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتعاون مع الدول الاشتراكية وقوى التحرر داخل البلدان الاستعمارية نفسها، بالإضافة إلى دعم حركة عدم الانحياز، كما يدعو إلى مساندة النضال من أجل الوحدة الإقليمية في المغرب الكبير والعالم العربي وأفريقيا، عبر تنسيق الجهود بين الحركات السياسية والتنظيمات الجماهيرية لتجاوز العقبات العملية. وتلتزم الجزائر المستقلة بتقديم دعم كامل لحركات التحرير التي تكافح فعليًا من أجل إنهاء الاستعمار، وأخيرًا، يُبرز البرنامج أهمية النضال من أجل التعاون الدولي، لا سيما مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان الاشتراكية، لتعزيز الموارد المالية والبشرية الضرورية للتقدم والتنمية المستدامة. (بشير، 2015، صفحة 142)

1.2. ميثاق الجزائر 1964:

كما يُعدّ ميثاق الجزائر لسنة 1964 الوثيقة الثانية التي جسّدت رؤية الدولة الجزائرية في مواصلة تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية، مكملًا بذلك لما بدأتها وثيقة طرابلس لسنة 1962 التي حدّدت البرنامج السياسي والاجتماعي والثقافي للثورة الديمقراطية الشعبية، فقد جاء الميثاق ليؤكد التزام الدولة بمسار التغيير والتنمية، انطلاقًا من مبادئ الثورة، مع التركيز على تعزيز الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي تصبّ في خدمة بناء جزائر مستقلة، متقدمة، وتلبّي تطلعات شعبها نحو العدالة والتقدم. (بلعالية، 2019، صفحة 454)،

ففي ميثاق الجزائر، تناول القسم الأول دراسة شاملة للحركة الوطنية الجزائرية حتى عام 1954، مع تركيز خاص على دور الثورة التحريرية التي قادتها جبهة التحرير الوطني، أما القسم الثاني، فقد تَطرّق إلى التحديات التي واجهت البلاد خلال الفترة الإنتقالية، بالإضافة إلى مهام إعادة البناء الوطني، وفي القسم الثالث، تم تناول القانون الأساسي للحزب، الذي تضمن أربعة فصول وأربعين مادة تفصيلية، بينما احتوى القسم الرابع على ملحق خاص، ضمّ تقرير الأمين العام للمكتب السياسي الذي عرضه في افتتاح المؤتمر، إلى جانب لائحة السياسة العامة واللائحة الاقتصادية والاجتماعية، اللتين تمّت المصادقة عليهما من طرف المؤتمر في جلسة الختام. (بلعالية، 2019، صفحة 454).

وتأسيسًا على ما ذُكر، ركّز ميثاق الجزائر على مجموعة من المبادئ الأساسية التي شكّلت الإطار التوجيهي لنهج الدولة في مختلف المجالات: (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، الصفحات 62-63)

ففي الميدان الاقتصادي، أبرز أهمية التخطيط الاشتراكي، مع التشديد على ضرورة تعزيز دور القطاع الاشتراكي الذي يُدار ذاتيًا، وتوسيع نطاق القطاع العمومي، ودعم دور الدولة في إدارة النشاطين الاقتصادي والاجتماعي، كما أكّد الميثاق على السعي الحثيث نحو تأمين القطاعات والموارد التي يمكن تأمينها، واتخاذ إجراءات حازمة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وذلك ضمن سياسة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستقلة، وبالإضافة إلى ذلك، نصّ الميثاق على وضع خطة عاجلة لامتصاص البطالة في صفوف الشباب واليد العاملة، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تتيح خلق فرص عمل واسعة، بهدف وقف نزيف هجرة اليد العاملة إلى الخارج.

أما في المجال الثقافي، فقد شدّد الميثاق على ضرورة توفير فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين في سن الدراسة، والعمل على تطوير نظام تعليم مستمر لمحو الأمية يشمل كل الفئات التي لم تتح لها فرص التعلم، كما دعا إلى تعميم التكوين المهني ليشمل مختلف الحرف والمهارات التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولافتًا إلى أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية، أكّد الميثاق على ضرورة إنشاء لجنة وطنية متخصصة تكون مسؤولة عن إعداد وتنفيذ برنامج تعريبي يهدف إلى حماية القيم الروحية والثقافية الجزائرية وتعزيزها، ممّا يعكس حرص الدولة على بناء ثقافة وطنية متجددة ترتكز على جذورها التاريخية.

وفي الجانب الاجتماعي، حدّد الميثاق أهدافًا واضحة لرفع مستوى معيشة الفئات الأكثر حرمانًا، من خلال وضع سياسات تسعير مناسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية لضمان سهولة الحصول عليها، كما تناول ضرورة تطوير المناطق المهمشة والمحرومة عبر منح البلديات صلاحيات أكبر وتزويدها بالوسائل الضرورية لزيادة عدد المشاريع وورشات العمل التي تخلق فرص عمل محلية، وهو ما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة. كذلك، لم يغفل الميثاق عن قضية الإسكان، حيث أعطى توجيهات خاصة لمعالجة المشاكل الناجمة عن الحرب التحريرية، خاصة في المدن الكبرى التي شهدت تدميرًا واسعًا في البنية السكنية، كما ركّز على إعادة تنظيم قطاع الصحة العمومية ووضع سياسات جديدة تركز على تحسين الخدمات الصحية لجميع المواطنين.

وختم الميثاق بالتأكيد على أنّ الإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية، وأن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب هو الأساس الذي تركز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أكثر من الاعتماد فقط على تراكم الثروات المادية، ممّا يعكس رؤية شاملة لمستقبل البلاد مبنية على الإنسان والتنمية المستدامة.

يمكن القول إنّ ميثاق الجزائر شكّل تطورًا مهمًا ومتقدمًا مقارنةً بميثاق طرابلس، حيث تميز بوضوح أكبر في المفاهيم المرتبطة بالتنمية الشاملة، من خلال التأكيد على تعزيز دور القطاع العمومي، واثمين الموارد البشرية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه التنمية، إضافة إلى التركيز على تمويل الاستثمارات من الموارد الداخلية بدلًا من الاعتماد على التمويل الخارجي، ورغم هذا التقدم، فإن الميثاق حافظ في جوهره على العديد من المبادئ التي وردت في برنامج طرابلس مثل: التأكيد على أهمية الفلاحة والإصلاح الزراعي ضمن ما عُرف بالثورة الزراعية، إلى جانب الاهتمام بالتصنيع، والتأمين، والتخطيط الاقتصادي، ويعكس هذا التوازن بين الأصالة والتجديد وعيًا متزايدًا بضرورة بناء دولة قوية تعتمد على إمكانياتها الذاتية، وتسعى لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة تشمل مختلف القطاعات الحيوية. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 64)

3.1 أفكار بعض المنظرين من دول أمريكا اللاتينية:

يشير بن جامين ستورا في كتابه تاريخ الجزائر بعد الاستقلال إلى أنّ القيادة الجزائرية اختارت الانتقال بخطى سريعة من التخلف إلى التصنيع الذي يفترض أن يصبح القاطرة التي تجر الصناعة، وفكرة الصناعات المصنعة هذه، مستوحاة بصفة أساسية من أفكار الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا

بيرو و جيرارد ديستان دي برنيس)، حيث أصبحت المرجعية الأولى لإستراتيجية التنمية الجزائرية. كما مارس مفكرون يساريون آخرون تأثيراتهم على القادة الجزائريين في وضع إستراتيجية التنمية و نموذجها، مثل المفكر أندريه جوندر فرانك، وشارل بيليهيم وإمانويل ويلرشتاين وإمانويل ارغيزي وكاردوسو ، و سيلسو فورتادو وسمير أمين...، حيث يرى هؤلاء أن الدولة وحدها هي القادرة على إنجاح هذا النموذج ، إذ تؤدي الصناعة دورا محركا في إطار وطني (ستورا، 2012، الصفحات 50-51).

2. مرحلة التسيير الذاتي:

1.2. مبادئ التسيير الذاتي:

يعتمد نظام التسيير الذاتي على ثلاثة مبادئ رئيسية تُشكّل جوهر هذا النظام الإداري والاقتصادي: (لكحل ، 2021، صفحة 462)

أولاً، يقوم على أسلوب الإنتاج الجماعي، الذي يرفض مبدأ الملكية الفردية، ويؤكد على مشاركة جميع العمال في عملية الإنتاج بشكل جماعي، بما يضمن روح التكافل والتعاون فيما بينهم.

ثانياً، يستند التسيير الذاتي إلى مبدأ اللامركزية، حيث تتمتع الوحدة الإنتاجية باستقلال إداري واقتصادي، في إطار الأهداف العامة للخطة الوطنية، مما يُتيح للعمال حرية تنظيم وإدارة وحداتهم الإنتاجية وفقاً للوائح التي تحددها الدولة.

ثالثاً، يتم توزيع الأرباح على العمال من العائدات التي تحققها الوحدة الإنتاجية، بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية، وهو ما يُعزز الشعور بالمسؤولية والعدالة بين جميع العاملين، ويُحفزهم على رفع مستوى الأداء والإنتاج، وبهذا الشكل، يُمثل التسيير الذاتي نموذجاً متكاملًا يجمع بين الديمقراطية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وتُعدّ هذه التجربة الأولى التي خاضتها الجزائر بعد نيلها الاستقلال، وقد جاءت نتيجةً للظروف الخاصة التي كانت سائدة في تلك المرحلة، والتي تميزت بشكل خاص بغياب إطار قانوني واضح، وإدارة منظمة قادرة على تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وهذا الواقع فرض على الجزائر تحديات كبيرة في بناء اقتصاد مستقل، حيث كان من الضروري وضع أسس تنظيمية وقانونية تُمكن من إدارة الموارد بكفاءة، وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المنشودة. (حي و قجة ، القيادة التشاركية في ظل مرحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "رؤية سوسيواقتصادية"، 2021، صفحة 967)

2.2. الواقع الاجتماعي والاقتصادي:

تميزت هذه الفترة بفراغ النظرية الاقتصادية و النموذج المراد اتباعه، ورغم قصر مدتها إلا أنها مرحلة مهمة مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواسع و المهيمن للدولة رغم ضعف المقومات المالية و غياب البنى التحتية، (شرقوق، 2014، صفحة 361) وفي تلك المرحلة الحرجة التي أعقبت الاستقلال، كانت الجزائر تواجه وضعًا اقتصاديًا هشًا ومعقدًا، تجلّى في عدد من التحديات البنيوية التي أعاقَت انطلاقَ التنمية؛ فقد ساد شبه غياب للصناعات الأساسية، بينما اقتصر النشاط الصناعي الموجود على بعض الصناعات التحويلية ذات الطابع الحرفي، والتي تركزت بشكل خاص حول الموانئ الكبرى، وكانت نحو 80% من هذه النشاطات تحت سيطرة المعمرين الفرنسيين، أمّا على المستوى الزراعي، فقد انقسم القطاع إلى شقين متباينين: الأول حديث ومتطور كان مملوكًا للأوروبيين ويمتد على ثلاثة ملايين هكتار من أخصب أراضي البلاد، والثاني تقليدي وضعيف الإنتاج يخص الجزائريين الأصليين ويقع في المناطق الأقل خصوبة. (جميع و حلاب، 2023، صفحة 240)

أمّا من حيث الهياكل القاعدية، ورغم وجود بعض المنشآت مثل 10 آلاف كلم من الطرق المعبدة، و4300 كلم من السكك الحديدية، و20 مطارًا، و600 كلم من خطوط الكهرباء، إلا أن معظم هذه البنى كانت متمركزة في الشمال، حيث كانت تتركز الجالية الفرنسية وشبكات التوزيع والمؤسسات المصرفية، ممّا عمّق من التفاوت الجغرافي، وتفاقت الأزمة مع رحيل حوالي مليون من الإطارات والتقنيين الأوروبيين، وهو ما خلف فراغًا إداريًا ومهنيًا حادًا، خاصة بعد مغادرة ما يقارب 50 ألف إطار من المستوى العالي و35 ألف إطار متوسط و100 ألف عامل ومستخدم، مما أدى إلى شلل شبه تام في سير الإدارة والمؤسسات الإنتاجية. كما كان القطاع البنكي ضعيفًا ومحصورًا في فروع أجنبية تتركز في الشمال، ومع مغادرة المعمرين، تم تحويل مبالغ ضخمة إلى الخارج قُدرت في شهر واحد من سنة 1962 بحوالي 750 مليون فرنك، ما زاد من ندرة الائتمان وقلة القروض، وبالتالي، شحّ الاستثمارات، وهو ما وضع الاقتصاد الوطني أمام تحديات جسيمة في ظل غياب مقومات الإقلاع الفعلي. (جميع و حلاب، 2023، صفحة 241)

3.2. أسباب تطبيق التسيير الذاتي:

لقد رأت القيادة في تلك المرحلة أن التسيير الذاتي هو النهج الأفضل لتسيير المؤسسات التي تركها الاستعمار، ويمكن من خلال مذكرات أول رئيس للجزائر أحمد بن بلة ملاحظة الأسباب التالية في اختيار هذا النهج الذي اعتبر الاختيار الأفضل لتحقيق أهداف الاستقلال: (بوقرة، 2016، الصفحات 613-614).

- نظرتَه إلى التجار (البرجوازية)، حيث يرى أنه كان ثمة خطر عظيم، و هو أن يحل الجزائريون الأكثر غنى محل الملاك الفرنسيين ويشكلون بعدهم برجوازية أهلية تبقي الجماهير الكادحة غارقة في بؤسها.
 - كان يرى أنه بالرغم من أنّ السلطة السياسية كانت بأيدي الجزائريين، ولكن كل السلطة الاقتصادية – الأرض نفسها - كانت ما زالت بأيدي الأوروبيين، كان هؤلاء مازالوا محتفظين بمزارعهم العظيمة حيث يواصلون كما كانوا في الماضي استغلال الفلاحين، ومن هنا كان لزاما على القيادة في تلك المرحلة تأميم هذه الأملاك الواسعة وتسييرها بما يضمن العدالة، وهذا إنما يكون بالتسيير الذاتي.
 - كان يعتقد أن الثورة هي ثورة الفلاحين وأن التسيير الذاتي يصبّ في هذا الاتجاه، وأنه يجب الاحتراس من النزعات العمّالوية، فالشك كان يراود القيادة في أيّ حركة لأبناء المدن والعمال في تلك المرحلة، لذلك سوف نجد أن التركيز سوف ينصبّ في هذه المرحلة بدرجة كبيرة على تسيير المؤسسات الزراعية على حساب المؤسسات الاقتصادية الأخرى بكل أنواعها.
- هذه أهم الأسباب التي جعلت من القيادة في تلك المرحلة تتجه إلى خيار التسيير الذاتي وتعتبره خيارا لا رجعة فيه في سبيل تحقيق طموحات الشعب الجزائري والذي تشكل الشريحة الكبرى فيه من الفلاحين أبناء الأرياف.
- يتّضح من تحليل مذكرات الرئيس أحمد بن بلة أنّ اختيار نظام التسيير الذاتي لم يكن قرارًا عشوائيًا، بل جاء نتيجة رؤية سياسية واقتصادية عميقة، رأت فيه القيادة الثورية وسيلة فعّالة لمواجهة التحديات التي خلّفها الاستعمار الفرنسي، فقد كانت المخاوف حقيقية من أن يستولي الأثرياء الجزائريون على أملاك المعمرين الفرنسيين، مما يؤدي إلى نشوء برجوازية محلية تعيد إنتاج علاقات الاستغلال نفسها، فتستمر معاناة الجماهير الكادحة، كما أن استمرار هيمنة الأوروبيين على الأراضي والمزارع الكبرى رغم الاستقلال السياسي كان دافعًا قويًا لتأميمها ومنح إدارتها للعمال أنفسهم، حفاظًا على العدالة الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، عبّرت القيادة عن قناعتها بأن الثورة الجزائرية كانت في الأساس ثورة الفلاحين، مما جعل التركيز في تطبيق التسيير الذاتي ينصبّ على القطاع الزراعي، لا الصناعي، ومن ثمّ، فقد عدّ التسيير الذاتي خيارًا إستراتيجيًا وضروريًا لتكريس السيادة الاقتصادية، وتحقيق أهداف الثورة الاجتماعية التي كانت في جوهرها تعبيرًا عن طموحات الفئات الشعبية، وعلى رأسها الفلاحون أبناء الأرياف.

4.2. الأهدافُ المسطرةُ لمرحلةِ التسيير الذاتي:

بعد فرار المستوطنين الأوروبيين من الجزائر عقب الاستقلال، والذين كانوا يشكلون العمود الفقري للنظام الإداري والاقتصادي الاستعماري، وجدت الدولة الجزائرية نفسها في مواجهة فراغ مؤسسي حاد شمل مختلف القطاعات الحيوية، غير أنّ الوطنيين الجزائريين مدفوعين بروح الالتزام الوطني والولاء لمبادئ الثورة، سارعوا إلى ملء هذا الفراغ بتنظيم أنفسهم وفقاً لاختصاصاتهم وخبراتهم ومواقعهم داخل المؤسسات التي أصبحت دون قيادة، وقد تمحورت أهدافهم في تلك المرحلة حول ضمان استمرارية تسيير الحياة اليومية، والحفاظ على الحد الأدنى من الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة، إضافة إلى إثبات قدرة الإطارات الوطنية والنخب على تحمل مسؤولية التسيير، وهو ما شكّل رهاناً سياسياً كبيراً في فترة انتقالية دقيقة. (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 241)

ورغم الحماس الثوري الكبير الذي صاحب تجربة التسيير الذاتي، إلا أنّ التقييم العملي للنتائج المحققة في مجال التنمية كشف عن العديد من الاختلالات، فقد سجل الإنتاج الاقتصادي، لاسيما في القطاعات الحيوية مثل: الحبوب، الخمر، والحمضيات، تراجعاً ملحوظاً سنة بعد أخرى، وانعكس هذا الانخفاض مباشرة على قدرات التصدير الوطنية، مما أدى إلى تقليص حجم المداخيل المالية للدولة، وبمرور الوقت، أظهرت تجربة التسيير الذاتي محدوديتها، خاصة في ظل غياب التأطير التقني الكافي، وانعدام الخبرة الإدارية المتخصصة، وهو ما أدى إلى فشل هذا النظام في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ونتيجة لذلك، بدأت السلطة الجزائرية في التحول التدريجي عن هذا النموذج، لتتجه نحو قطاع المحروقات، الذي بدأ يُنظر إليه باعتباره المصدر الأساسي الجديد للدخل القومي والثروة الريعية، وبالتالي، أصبح الخيار الإستراتيجي للدولة في السنوات اللاحقة لتعويض الإخفاقات السابقة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 241)

4.2. مشكلاتُ التسيير الذاتي:

واجهت تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بعد الاستقلال جملة من التحديات الجوهرية التي ساهمت في تعثرها وإضعاف فعاليتها على أرض الواقع، رغم ما حملته من نوايا ثورية وشعارات طموحة، حيث تغلغلت البيروقراطية في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية، ما ساهم في تراجع مستمرّ في الإنتاج، وأفرز حالة من الجمود الإداري أثّرت بشكل مباشر على الأداء العام للوحدات الإنتاجية، ومن جهة أخرى، بدأ العمال يشعرون بالتميش داخل هذه الوحدات، حيث غاب عنهم الإحساس بالمساهمة الحقيقية في

اتخاذ القرار، وتحولوا إلى مجرد أجراء غير معنيين بنتائج العمل، لاسيما بعد أن حُرم الكثير منهم من توزيع الأرباح، مما زاد من فقدان الثقة في خطابات التسيير الذاتي. (لكحل ، 2021 ، صفحة 485)

كما ساهمت سلوكيات مثل الاستهلاك الذاتي العشوائي من قبل العمال والمسؤولين في تبذير جزء كبير من المنتج، في وقت كان فيه التسويق يعاني من ضعف واضح، ما انعكس سلبيًا على العوائد الاقتصادية للمؤسسات، وزاد من تفاقم الوضع انصراف عدد من العمال إلى القطاع الخاص خارج أوقات العمل، مما أدى إلى تراجع الالتزام المهني داخل الوحدات الحكومية. هذا فضلاً عن الغموض الكبير الذي شاب المراسيم والتشريعات المؤطرة للتجربة، وهو ما خلق حالة من الارتباك القانوني والإداري، عمّقت من الصعوبات الموجودة.

ولم تسلم الملكية من النقد، إذ بقيت في جوهرها على ما كانت عليه خلال فترة الاستعمار، حيث لم يتحقق تحول جذري في بنية الملكية الإنتاجية، بل تم استبدال المعمّرين بإدارة مركزية تتحكم في دواليب التسيير، كما فشلت البرامج المرافقة: من حملات تشجير، وتوعية، وخدمات اجتماعية في تحقيق الأهداف المسطرة، بفعل ضعف التخطيط وغياب التفاعل الحقيقي من قبل المعنيين، وزاد الأمر سوءًا إهمال الدولة لممثلي العمال وتهميش دورهم في اتخاذ القرار، مما أدى إلى شعور عام باللاجدوى والمساهمة الشككية، وهو ما أفقد تجربة التسيير الذاتي معناها العملي، وأدى بها تدريجيًا إلى الفشل. (لكحل ، 2021 ، الصفحات 486-487)

وفي ظلّ المرحلة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال، سعت الدولة الجزائرية، في إطار بناء مشروع اجتماعي وطني قائم على مبادئ الاشتراكية، إلى إعادة تنظيم البنية الاقتصادية بما يتماشى مع طموحات الثورة وتطلعات الجماهير الشعبية؛ ولتحقيق هذا التحول، لم يقتصر الأمر على تجربة التسيير الذاتي فحسب، بل تزامن ذلك مع جملة من الإجراءات البنيوية التي عكست توجه الدولة نحو استرجاع السيادة الاقتصادية والتحكم في مفاصل الإنتاج والتوزيع. فقد باشرت السلطات بإنشاء عدد من الدواوين والشركات الوطنية المتخصصة لضبط القطاعات الإستراتيجية، وضمان تموين السوق بالمواد الأساسية، وكان من أبرز هذه المؤسسات: الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، والديوان الوطني للتجارة، والتي أدّت أدوارًا مركزية في تأمين المواد الأولية، تنظيم عملية التسويق، ومراقبة حركة الاستيراد، وفي ذات السياق، تم إنشاء شركة الكهرباء والغاز (سونلغاز)، والشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) سنة 1963، إلى جانب شركات وطنية أخرى نشطت في مجالات حيوية مثل: الحديد، التبغ،

الصناعة الميكانيكية، والطيران، ومن زاوية علم الاجتماع الاقتصادي، يمكن اعتبار هذه السياسات آلية لإعادة توزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أفرزت نوعًا من "الاقتصاد السياسي للعدالة الاجتماعية" يرمي إلى تفكيك البنية الطبقية الموروثة عن الاستعمار، وتحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية، وفي هذا السياق، تمّ تأميم الأملاك الاستعمارية غير المستغلة، بما في ذلك الأراضي الزراعية والمناجم سنة 1963، تبعثها تأميمات شملت البنوك والشركات البترولية الأجنبية خلال سنتي 1966 و1967، في محاولة لتفكيك هيمنة الرأسمال الأجنبي على البنية الاقتصادية المحلية. (هبول، الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)، 2022، صفحة 3)

وفي خطوة تهدف إلى بسط السيادة المالية، أسست الدولة البنك المركزي في ديسمبر 1962، ثم أصدرت العملة الوطنية، الدينار الجزائري، عام 1964، كرمز للسيادة النقدية. كما تمّ إنشاء صندوق التوفير والاحتياط، ثم البنك الوطني الجزائري (BNA سنة 1966، ليكون أول بنك تجاري عمومي، ولم تكتف الدولة بذلك، بل فرضت رقابة صارمة على الصرف، خاصة مع منطقة الفرنك الفرنسي، ومنعت قابلية الدينار للتحويل، ما شكّل حاجزًا أمام تهريب رؤوس الأموال وضمان توجيه الموارد المالية نحو التنمية الداخلية، وفي ضوء هذه الإجراءات، يتجلى المسعى الاجتماعي للدولة في تلك المرحلة، من خلال بناء مؤسسات إنتاجية ومالية تسهم في تحرير الاقتصاد من هيمنة رأس المال الكولونيالي، وفتح المجال أمام الفئات الشعبية للاستفادة من خيرات البلاد، وهو ما يعكس رؤية اجتماعية تنموية ترى في الدولة الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.. (هبول، الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)، 2022، صفحة 4).

3. مرحلة التخطيط في ظلّ الاقتصاد الموجّه 1967-1989:

تعدّ سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال؛ لأنها سنة البدء في التخطيط، الذي كان الركيزة الأساسية والتنظيمية لسير العملية التنموية، فهو بمثابة أداة للدولة الاشتراكية التي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها، واعتبر الميثاق الوطني سنة 1976، أن التخطيط هو الأداة المثالية لتوجيه الاقتصاد والتوجه في طريق الديمقراطية، وأنه الأداة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية (هويدي و قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، 2014، صفحة 182)، وقد اتجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى تبني سياسة التخطيط الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتوجيه مسار التنمية الوطنية، مستندة في ذلك إلى قناعة راسخة بأن التخطيط يُعد الأداة المثلى لتنظيم

الموارد وتعبئة الجهود في إطار زمني محدد، وقد جاء هذا التوجّه استجابة لحاجة ملحة في تلك المرحلة إلى ضبط الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة، بما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج في آجال مدروسة، مع الحرص على استغلال الموارد بشكل عقلاني وفعال. (عدة و سالي، 2018، صفحة 49)

كما مكّنها التخطيط من تحديد فترات زمنية واضحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، بما يضمن المتابعة الدقيقة وتحقيق الأهداف المرسومة دون تشتت أو ارتجال، وعلى هذا الأساس، شرعت الدولة في تنفيذ سلسلة من المخططات التنموية المتدرجة زمنياً والمتزايدة من حيث حجم الاستثمار، معتمدة على رؤية اقتصادية تهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية متكاملة تُخرج البلاد من التبعية وتضع أسس الاقتصاد الوطني المستقل. (عدة و سالي، 2018، صفحة 50)

1.3. المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

تعدّ هذه الخطة أول تجربة فعلية وجادة في مسار التنمية الوطنية بالجزائر، وقد جاءت في ظرف حساس تميّز بحدّاث الدولة، واستمرار آثار الاستعمار على مختلف الأصعدة، وقد اعتُبرت هذه الخطة نقطة تحول مفصلية، إذ لم تقتصر أهدافها على النهوض الاقتصادي فحسب، بل شملت أبعاداً اجتماعية، ثقافية، وسياسية، في محاولة شاملة لإعادة بناء الدولة على أسس وطنية مستقلة. وقد ارتكزت هذه الخطة بشكل واضح على خيار التصنيع كقادرة للتنمية، حيث تم توجيه نحو 51% من إجمالي الاستثمارات إلى القطاع الصناعي، في خطوة تهدف إلى تقليص التبعية للرأسمالية الفرنسية، والتحول نحو اقتصاد وطني منتج، قادر على التحكم في موارده ومصيره، وقد مثّلت سنة 1967 الانطلاقة الفعلية لهذه الخطة، في وقت كانت فيه الجزائر تعاني من هشاشة مؤسسية، ونقص في الكفاءات والخبرات، إلى جانب محدودية في التجهيزات والبنية التحتية. (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 242)

ورغم تلك التحديات، فإن الروح الثورية التي كانت تملأ صفوف القيادة والكوادر الوطنية، مدعومة بعزيمة قوية على التحرر الفعلي من رواسب الاستعمار، شكّلت القوة الدافعة وراء هذا التوجّه التنموي، فانطلقت عجلة التنمية في مرحلتها الأولى، في مسار طويل يهدف إلى التراكم والتحول التدريجي من مجرد البقاء إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التمكين والنهضة الاقتصادية الشاملة. (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 242)، وكان الأساس لهذا

المخطط الأول إنشاء قاعدة لهضة اقتصادية واجتماعية و ثقافية لتلبية حاجات المواطنين و ضمان الرفاهية الاجتماعية لهم (بن عودة، 2023، صفحة 552)،

وسنعرض بعض الأهداف المتعلقة بهذا المخطط: (جميع و حلاب، 2023، الصفحات 242-243)

-**المحتوى السياسي:** تمثل الهدف السياسي المحوري من الخطة التنموية في تلك المرحلة في تجاوز إشكالية الشرعية التي كانت تلقي بظلالها على الدولة الفتية، والعمل على ترسيخ حضور الدولة ومؤسساتها عبر كامل التراب الوطني، فقد سعت القيادة إلى بناء جهاز مركزي قوي قادر على فرض وجوده في المدن كما في القرى والأرياف، من خلال نشر شبكة مؤسساتية متكاملة تُعبر عن سلطة الدولة وتجسد مشروعها الوطني، ولم يكن هذا المسعى مجرد امتداد إداري، وإنما حمل في طياته رغبة في خلق علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، علاقة تُبنى على روح التحدي والمشاركة في عملية البناء الوطني، بما يعزز من شرعية النظام السياسي ويضمن اندماج المواطنين في مشروع تنموي شامل، تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار رؤية موحدة تسعى إلى التشييد والانبعث الوطني.

-**المحتوى الاجتماعي:** سعت الخطة التنموية إلى تأهيل المجتمع الجزائري وتأمين حاجاته الأساسية بعد عقود طويلة من التهميش والاستغلال الاستعماري، إذ كان الشعب الجزائري، الخارج لتوه من نير الاستعباد، يتطلع إلى استعادة كرامته وتحقيق تطلعاته في حياة كريمة. وقد كان طموح المجتمع في تلك المرحلة كبيراً، وسقف مطالبه مرتفعاً، ما شكّل ضغطاً متزايداً على الحكومة الفتية التي كانت تسابق الزمن لتوفير التعليم، والصحة، والسكن، والشغل، في ظل إمكانيات محدودة ومؤسسات لم تكتمل بنيتها بعد، وأمام هذا التحدي، كان الدعم الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة عاملاً حاسماً في تخفيف العبء عن الدولة، حيث ساهمت المساعدات الدولية في سد بعض الفجوات التمويلية وتوفير جزء من الموارد التي مكّنت الحكومة من إطلاق مشاريع تنموية عاجلة، وضعت الأسس الأولى لبناء مجتمع جزائري مستقل ومتماسك.

-**المحتوى الاقتصادي :** كان التوجه إلى التصنيع و خلق التراكم السِّلعي عن طريق انتاج منتجات عينية ذات طابع غذائي استهلاكي، فقد خصصت مبالغ هائلة لتجسيد العديد من المصانع مراعية في ذلك التوزيع والتوازن الجهوي بين الولايات.

جدول رقم(1) توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي 1967-1969 (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة والري	1.62	1.88
الصناعة	5.40	4.91
قطاع الخدمات	0.89	1.29
السكن	0.34	0.24
التربية والتكوين	0.81	0.84
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021،

صفحة 76)

لقد أعطت الحكومة الأولوية في هذا المخطط للقطاع الانتاجي، حيث خصص له أكثر من نصف الميزانية، كما حظي القطاع الصناعي بالاهتمام الأكبر مقارنة بالقطاع الزراعي، ما انعكس إيجاباً على زيادة فرص العمل (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة 150)، وفي هذا الإطار بدأت الانطلاقة الأولى لإنجاز مشاريع التصنيع الضخمة مثل: مركب الحديد و الصلب (الحجار)، و مركب الأسمدة الفوسفاتية (أرزبو) ، و هو ما ترتب عليه تشغيل عدد كبير من العمال ، حيث تم توفير حوالي 173 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات و بمعدل نمو سنوي قدر ب 3.2 % (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 77)

2.3. المخططُ الرباعيُّ الأولُ 1970-1973

بلغت الاستثمارات المبرمجة ضمن هذه الخطة ما يزيد عن 27 مليار دينار جزائري، وجاءت في سياق طموح الدولة إلى ترسيخ أسس الاقتصاد الاشتراكي وتدعيم بنيانه، من خلال جعل التصنيع محورياً رئيسياً لمسار التنمية الوطنية. فقد رأت القيادة في تلك المرحلة أن بناء قاعدة صناعية قوية هو السبيل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحرير البلاد من التبعية للمراكز الرأسمالية، فارتكزت الخطة على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية الثقيلة، باعتبارها قاطرة الاقتصاد

الوطني القادرة على خلق الثروة، وتوليد مناصب الشغل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد.
(شرقوق، 2014، صفحة 362)

و من بين أهداف المخطط ما يلي: (جعيجع و حلاب، 2023، الصفحات 244-245)

- المحتوى الإيديولوجي: عازمت الحكومة الماضي في النهج الاشتراكي كسبيل نحو بناء الدولة الجزائرية، وهذا السبيل كما صرح الرئيس هواري بومدين مقدس ولا رجعة فيه؛ وتجلّى ذلك في الاعتماد على الخبرة السوفياتية و اليوغسلافية في أدبيات التنمية الاشتراكية.

- المحتوى السياسي: بعد الانقلاب الذي نفّذه الجيش بقيادة هواري بومدين، دخلت الجزائر مرحلة غامضة نتيجة لأزمة الشرعية السياسية، لذلك لجأ النظام السياسي إلى تلميع صورته بالماضي في سياسة التصنيع والتنمية والخدمات الاجتماعية والدبلوماسية القوية لاكتساب الشرعية عن طريق الإنجازات الضخمة، وما يميز أهم قرار اتخذه هو تأميم قطاع المحروقات بالكامل لتستكمل رحلة الاستقلال الاقتصادي.

- المحتوى الاجتماعي: اتجهت هذ الخطة إلى الشرائح الاجتماعية والفئات الهشة في المجتمع الجزائري عن طريق تدوير عجلة التوظيف والتشغيل بإنشاء المصانع والورشات التي تميز النهج الاشتراكي رافعة شعار الثورة الزراعية وبناء وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية واعتماد سياسة اجتماعية وحساب القدرة والإنتاج.

- المحتوى الاقتصادي: أمّا اقتصاديا، فقد جاءت الخطة بعدة اتفاقيات مع دول المحور الشرقي من أجل خلق حركية اقتصادية قاعدتها التصنيع واعتمدت الصناعات التحويلية و الاستخراجية وبعض الصناعات الاستهلاكية والاتجاه بكل ثقل الدولة إلى القطاع الزراعي و الثورة الزراعية التي ستدعمها عائدات التصنيع والبتروول وجاءت الاستثمارات موزعة كالتالي:

جدول رقم(2): توزيع هيكل الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول 1970-1973

القطاعات	الاستثمارات المخططة	الفعلية
الصناعة	12.4	20.803
الزراعة	4.14	4.350
المحروقات	2.307	9.776
التعليم والتكوين	3.310	3.036
قطاعات أخرى	5.589	/
المجموع	27.740	8.551

المصدر: (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة

(152)

عند دراسة وتقييم المبالغ المالية المخصصة للقطاعات المختلفة ضمن الخطة التنموية، يتضح بشكل جلي أنّ الصناعة حظيت باهتمام كبير باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، غير أنّ ذلك لم يكن على حساب القطاعات الأخرى، فقد شهدت الاستثمارات في القطاع الفلاحي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تضاعف التمويل المخصص له تقريباً من 1.88 مليار دينار في المخطط الثلاثي الأول إلى 3.504 مليار دينار، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف المبلغ السابق، ويعكس هذا الارتفاع الكبير مدى الحرص على تطوير الزراعة، التي تمثل عموداً فقرياً في الاقتصاد الوطني، وتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وعلى صعيد آخر، ظهر أيضاً اهتمام متزايد بالقطاع التعليمي، حيث ارتفع التمويل المخصص له من 0.84 مليار دينار في المخطط الثلاثي الأول إلى 3.036 مليار دينار، أي أربعة أضعاف المبلغ السابق، وهذا التوجه يعكس إدراك القيادة الوطنية لأهمية التعليم في بناء الإنسان الجزائري وتأهيله ليكون عنصراً فعالاً في عملية التنمية الشاملة. فالاستثمار الكبير في التعليم لم يكن مجرد زيادة مالية، بل مؤشراً على رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، تعتمد أساساً على رفع مستوى الكفاءة البشرية والقدرات الإنتاجية، ومنه، يمكن الإقرار أنّ توزيع الموارد المالية بين الصناعة، والزراعة، والتعليم عبّر عن توازن نسبي في الاهتمام بالقطاعات الحيوية التي تشكل معاً دعائم أساسية لنهضة الاقتصاد الوطني، ويرسخ رؤية شاملة للتنمية تركز على تعزيز الإنتاج، وتأهيل الموارد البشرية، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.3. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعدّ هذا المخطط أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية، وذلك لأسبقية التجربة في التخطيط وكذلك بسبب الظروف المالية المواتية، من جراء المواقف الشجاعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول والتي كان فيها للجزائر دور فعال في تحسين سعر البترول في السوق الدولية، وقد ألحقت الدولة لهذا المخطط سنتين تكميليتين هما 1978 و1979 وقد رُصد لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار، وهو أربعة أضعاف المبلغ الذي رُصد في المخطط الرباعي الأول مع الزيادة في مهامه وتنوعها، توجّهت الجهود الاستثمارية بشكل مكثّف نحو تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تمثل دعائم أساسية للاقتصاد الوطني، حيث حظيت قطاعات مثل: الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك باهتمام خاص، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في إيرادات المحروقات، التي وفّرت للدولة موارد مالية واسعة مكنتها من توسيع نطاق استثماراتها. فضلاً على ذلك، لم تغفل الدولة أهمية دعم القطاعات غير الاقتصادية، إذ سعت إلى تطويرها وتحسين بنيتها التحتية، مما يعكس رؤية شاملة تركز على تعزيز التنمية المتوازنة وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي مستدام. (عدة و سالي، 2018، صفحة 51).

وحسب هذا المخطط كان متوقعا أن ترتفع نسبة التشغيل خلال هذه الفترة التي كان غائبا فيها منطق المؤسسة الاقتصادية القائمة على الربح، حيث كان التركيز الأكبر على توفير مناصب الشغل وإنتاج السلع فحسب، وهذا ما أشار إليه الرئيس هواري بومدين حيث قال: "نحن نقوم ببناء مصانع، ليس على أساس ما يطلبه السوق، كما تظهر عبر التقديرات التي يقول بها خبراء التنمية، ولكن على أساس الحاجات العظيمة الكامنة التي سنوفرها أو تكشف عنها التنمية" (فيلالي، 2021، صفحة 16).

وتمّ في هذه المرحلة تحديد مجموعة من الأهداف الجوهرية التي شكّلت محور الاهتمام الوطني، حيث أولت الدولة عناية كبيرة بالبنية الاجتماعية ومتابعة تطوراتها وتحولاتها، مدركة أهمية فهم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على مسار التنمية، كما حرصت على تطوير القاعدة المادية للمجتمع، من خلال تعزيز البنى التحتية وتحسين الموارد المتاحة لضمان استمرارية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفي سبيل تحقيق توازن جغرافي بين مختلف المناطق، انطلقت جهود حثيثة لإرساء مبدأ اللامركزية، ممّا ساهم في توزيع التنمية بشكل أكثر عدالة بين الجهات. (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 247) إضافة إلى ذلك، سعت الجزائر إلى تعزيز علاقاتها بالتعاون الدولي، خاصة مع دول العالم الثالث، حيث رُسّخت قيم

التضامن والتعاون المشترك، لتكون هذه العلاقات رافداً مهماً في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية.

و يحتوي هذا المخطط على العناصر التالية: (جميع و حلاب، 2023، الصفحات 247-248)

- **المحتوى الإيديولوجي:** اتجهت إلى تطبيق النهج الاشتراكي واختارت مرة أخرى نموذج التسيير الاشتراكي، حيث ركزت الدولة على المركزية الشديدة والتحكم في كل شيء عن طريق جهاز قوي يظم قيادة الثورة والجهاز الحزبي لجهة التحرير الوطني، وسيطرة رجال الحزب الواحد على مفاصل وهياكل الدولة، بالاعتماد على الإعلام الموجّه و الموحد.

- **المحتوى السياسي:** حرص مجلس الثورة والحكومة في هذه الخطة على محاولة توسيع قاعدة التوزيع والاهتمام بالجوانب الاجتماعية وإعطاء أولوية للمشاريع الضخمة ذات الوقع الرنان في النفوس والثقلة الاعلامي والترويجي بغية كسب التأييد الجماهيري في محاولة لتجاوز أزمات الشرعية التي تلف طبيعة النظام السياسي.

- **المحتوى الاجتماعي:** خصّصت الدولة مبلغاً قدره 75.1 مليار دينار جزائري لتمويل مجموعة واسعة من البرامج والمشاريع ضمن الخطة الإنمائية الموجهة نحو تعزيز البنية الاجتماعية، وقد تمّ تصميم هذه البرامج بعناية لتلبية حاجات المجتمع المتنامية، حيث شملت إنشاء مدن جديدة مجهزة بجميع المرافق الأساسية التي تضمن جودة حياة كريمة لسكانها، كما سعت إلى إحياء القرى الاشتراكية في مختلف المناطق الريفية، بهدف دعم التنمية الزراعية والاجتماعية على حد سواء، ونشر الاستقرار والازدهار في ربوع الوطن، ولم تقتصر الجهود على المناطق الحضرية والريفية فحسب، بل تضمنت أيضاً إقامة مراكز صناعية جديدة تُوزع حتى في المناطق الريفية، مما يعكس رغبة واضحة في توطين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وبالتالي، تعزيز التنمية المتوازنة والشاملة في جميع أنحاء الجزائر.

- **المحتوى الثقافي:** عنيت الخطة بالجانب الثقافي للمجتمع الجزائري حيث ركزت على إجراءات التعريب في كل مراكز ومؤسسات الدولة، والحرص على بعث مجانية التعليم و نشره في القرى والمدامر، عبر تنفيذ برامج ومشاريع لإنشاء مؤسسات تعليمية وتربوية و مراكز التأهيل والتكوين المهني، بالإضافة إلى تسطير حملات الدعاية والإعلام للنموذج الاشتراكي.

- **المحتوى الاقتصادي:** ركزت هذه الخطة بشكل خاص على تعزيز التكامل بين قطاعي التصنيع والزراعة، حيث أولت أهمية كبيرة لتطوير الصناعة، إذ خُصص لهذا القطاع نحو 74 مليار دينار جزائري من إجمالي

الميزانية البالغة 120 مليار دينار، ويعكس هذا التوجه حرص الدولة على دفع عجلة التصنيع لتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، مع الإبقاء على الزراعة كركيزة أساسية لضمان الأمن الغذائي وتنمية الموارد المحلية.

جدول رقم (3): توزيع استثمارات المخططِ الرباعي الثاني 1974-1977 (بالمليار دج)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة والري	16.72	8.91
الصناعة	48	74.15
السكن	8.30	8.55
التربية والتكوين	9.95	5.95
قطاعات أخرى	27.25	23.67
المجموع	110.22	121.23

المصدر: (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024، صفحة 204)

رغم تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية مثل: توظيف أكثر من 174 ألف عامل في قطاع البناء وحده، وإنشاء المدارس، والاهتمام بالريف والبنية التحتية والاجتماعية، إلى جانب انطلاق ثورة صناعية وزراعية، إلا أنّ فترة 1974-1977 شهدت تراجعاً ملحوظاً، ويرى البعض، ومنهم بن أشنهو، أنّ هذه المرحلة كانت فترة تقهقر، حيث برزت مشكلات عديدة في إنجاز المشاريع، مع وجود فجوة واضحة بين المبالغ المخصصة للاستثمارات والمبالغ المنفذة فعلياً، وقد شكّل هذا التراجع أولى علامات الفشل في تحقيق الأهداف المحددة، مما دفع السلطات إلى اللجوء لفترة تكميلية لاستكمال المخطط الرباعي الثاني، حيث تم تمديد هذا المخطط بدلاً من البدء في تنفيذ المخطط الخماسي الأول، ليستمر العمل حتى نهاية عام 1979.. (إيدار، سياسة التشغيل والتنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، الصفحات 152-153)

4.3. المرحلة التكميلية 1978-1979:

لم يكن بإمكان الجهاز المركزي للتخطيط في الدولة المضي قدماً نحو تسطير مخطط جديد في هذه المرحلة نظراً لنسبة العجز في تنفيذ الأهداف المقدرة بـ 40% (جعيجع و حلاب، 2023، صفحة 249)، لذلك سميت هذه المرحلة بالمرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني نظراً للتأخر الكبير في إنجاز المشاريع، كما تعدّ مرحلة انتقالية لإعادة النظر فيما تم إنجازه وما يمكن تداركه وتميّزت هذه الفترة

بظروف سياسية خاصة وهي وفاة الرئيس هواري بومدين وعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ثم عقد مؤتمره الاستثنائي (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 86)، وخصص لهذه المرحلة التكميلية مبلغ 107.43 مليار دج ومبلغ يقارب ما خصص للمخطط الرباعي الثاني بأكمله، وهذا ما يبيّن المبلغ الهام الذي رصد لهذه المرحلة والتي امتدت على سنتين فقط (إيدار، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة 154)

الجدول رقم (4) يوضّح توزيع الاستثمارات في المرحلة التكميلية 1978-1979

القطاعات	الاستثمارات 1978	الاستثمارات 1979	الاستثمار 1978-1979
الفلاحة والري	4.15	3.71	7.86
الصناعة والمحروقات	32.5	34.10	66.6
السكن	4.93	5.16	10.09
التربية والتكوين	2.96	3.21	6.17
قطاعات مختلفة	8.11	8.6	16.71
مجموع الاستثمارات	52.65	54.78	107.43

المصدر: (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 89)

نلاحظ من خلال الجدول أن الغلاف المالي المخصص لهذه المرحلة التكميلية كبير جدا، بالنظر لقصر الفترة و الهدف المرجو من هذه المرحلة و هو إتمام المشاريع المتخلفة من المخططات السابقة، وهو دليل على فشل في التقدير بالنسبة للمخططات السابقة، وضعف في الإنجاز و المراقبة والمتابعة للمشاريع.

4.3. المخطط الخماسي الأول 1980-1984

ظهرت مع مطلع ثمانينات القرن العشرين متغيرات جديدة كان أبرزها وفاة الرئيس هواري بومدين، وظهور تيار سياسي جديد يدعو إلى الانفتاح الاقتصادي، رغم الغموض الذي كان يحيط بمواقف النظام السياسي الذي عاش حالة من التردد وعدم الاستقرار، وفي هذا السياق، انعقد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في يونيو 1980، حيث تمت مناقشة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1980-1990، واستُخلصت محاور عمل واضحة تهدف إلى القيام بإجراءات تصحيحية وتنظيمية

استجابةً للوضع الراهن، وكذلك لتحفيز مسيرة التنمية اعتماداً على أسس راسخة، وقد ركّز المؤتمر على ثلاثة أهداف رئيسية: إعادة التوازن الشامل للاقتصاد من خلال تنفيذ إصلاحات معمّقة تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وتعزيز الدور التضامني بين جميع القطاعات لتحقيق تنمية متكاملة ومنسجمة، وأخيراً، تلبية الحاجات الأساسية للشعب في أفضل الظروف، مع استغلال أمثل للطاقات البشرية والمادية والمالية المتاحة. (قحام و حميدوش ، 2023 ، صفحة 121)

اتبعت الدولة الجزائرية سنة 1980 خطوة جديدة حيث اعتمدت فترة زمنية أطول من الخطط السابقة ستكون هذه المرة خمس سنوات، كما اتسعت كمية استثمارات إلى 560.5 مليار دج (بهبول م.، 1999، ج2، صفحة 10)، ومن بين أهم أهداف هذا المخطط تنمية الصناعات الخفيفة قصد الزيادة الانتاجية خارج قطاع المحروقات وإشباع حاجات السكان (هني، 1991، صفحة 17)

يحتوي هذا المخطط على العناصر التالية: (جميع و حلاب، 2023، صفحة 252)

-المحتوى الإيديولوجي: قرر الجهاز المركزي للدولة الاستمرار في تطبيق النهج الاشتراكي، غير أنه اختار إدخال إصلاحات جديدة تهدف إلى تعزيز الفعالية والتغلب على حالة الجمود والركود التي كانت تعاني منها البلاد، وقد جاء هذا النهج المتجدد ليُدخل مفاهيم مبتكرة ضمن النموذج الاشتراكي مثل: تنوع مجالات الصناعة والانتقال إلى قطاعات أكثر حيوية وعلمية من بينها: الصناعات الكيماوية والنسيجية، كما تم التركيز على تعزيز دور البحث العلمي والدراسات التطبيقية باعتبارها دعائم أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو آفاق أكثر تطوراً وحدثة.

-المحتوى الاقتصادي: توسعت آفاق الخطة التنموية بشكل ملحوظ مع تحسن ظروف التمويل وتوفر الأساليب الملائمة، بالإضافة إلى الخبرات المتراكمة لدى أجهزة الدولة؛ فقد شهد قطاع الزراعة زيادة كبيرة في المخصصات المالية، حيث بلغت نحو 59.4 مليار دينار، أي ما يمثل حوالي 20% من إجمالي التكاليف المخصصة لقطاع الإنتاج؛ وقد تم تبني أساليب حديثة لتطوير هذا القطاع الحيوي، من بينها تطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير، مما ساهم في دعم وتشجيع المبادرات الذاتية لدى الفلاحين والمزارعين، لتشهد بذلك وسائل الإنتاج الزراعي تطوراً ملحوظاً من خلال إدخال التكنولوجيا والآلات الحديثة، وهو ما أسهم بشكل فعال في توسيع الرقعة الزراعية والارتقاء بمستوى الإنتاج وجودته، مما يعكس اهتماماً متزايداً بقطاع الزراعة كركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

-المحتوى الاجتماعي: شهدت البنية الاجتماعية في هذا المخطط تعزيزًا ملحوظًا، حيث خُصصت لها الاعتمادات المالية الأكبر، إذ بلغت حوالي 186.39 مليار دينار، موجهة لتغطية مختلف المشاريع المتعلقة بالسكن، والتجهيزات الجماعية، والرعاية الصحية؛ فقد خُصص للصحة وحدها مبلغ 28.19 مليار دينار، أي ما يعادل 15% من الميزانية، بهدف إرساء نظام صحي متكامل يخدم السكان، مع التركيز على مكافحة الأمراض، خاصة في المناطق النائية التي تعاني من نقص الخدمات والموارد الضرورية، كما سعت الدولة عبر هذا المخطط إلى تحقيق توازن جهوي حقيقي، وردم الصدع بين الولايات المختلفة، وذلك لتحفيز الاستقرار في الهضاب العليا والجنوب الجزائري، بالإضافة إلى تعمير كافة مناطق البلاد وتوسيع نفوذ أجهزة الدولة عليها، كما أولى المخطط اهتمامًا كبيرًا بالتعليم، من خلال إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية، مع الحرص على رفع جودة التعليم عبر الاستفادة من التعاون الدولي، مما يعكس رؤية شاملة لبناء مجتمع قوي ومتوازن.

-المحتوى السياسي: كان سَقف الطموح السياسي كبير في هذا المخطط من أجل إرضاء الشعب الذي يتوق إلى التنمية والمتعشش للخدمات المختلفة من الدولة، لذلك حمل المخطط بعدا اجتماعيا، وبدأت الحكومة ومجلس الثورة بتسطير برامج اجتماعية واعدة لاقت صدى إيجابيا من الجماهير، ولقد اضطلعت الصحافة بالترويج للإنجازات ونقل الارتياح الشعبي، كما اهتمت السلطة السياسية بالمجاهدين حيث عمدت إلى تنصيب 11 متحفا جهويا لاستمالة فئة المجاهدين.

جدول رقم(5) يبين توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

القطاعات	تكلفة البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة والري	59.40	47.10
الصناعة	213.21	155.46
السكن	92.50	60
التربية والتكوين	65.70	42.20
قطاعات مختلفة	129.69	95.84
مجموع الاستثمارات	560.5	400.60

المصدر: (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024، صفحة 206)

تعرّض تنفيذ هذا المخطط لعدة ظروف مؤثرة، كان من أبرزها: تطبيق نظام التعليم الأساسي خلال الفترة 1980-1981، والذي استدعى تخصيص موارد مالية ومادية كبيرة، بالإضافة إلى الاستعانة بخبرات أجنبية متخصصة لدعم هذا التحول التعليمي، كما شهدت هذه المرحلة إعادة هيكلة جغرافية للإقليم عبر إنشاء ولايات ودوائر وبلديات جديدة، مما استلزم توفير مرافق عامة متعددة تكفلت الدولة بتحمل نفقاتها لتلبية احتياجات السكان، وإلى جانب ذلك، واجه المخطط تحديات غير متوقعة نتيجة زلزال الشلف الذي وقع في 10 أكتوبر 1980، حيث تسببت تداعياته في استنزاف جزء من الموارد المالية المخصصة للمخطط، وذلك من خلال نفقات عاجلة خُصصت لمعالجة الأضرار وإعادة الإعمار، وكلّ هذه العوامل ساهمت في تعقيد مسيرة تنفيذ المخطط والتأثير على تحقيق أهدافه المنشودة، وعند النظر إلى نتائج تطبيق هذا المخطط التنموي، يتضح أن التحديات المتراكمة، سواء تلك المرتبطة بالظروف الموضوعية أو بسوء التسيير وقصور التقدير، أثّرت بشكل كبير على مدى إنجاز المشاريع، إذ لم تتجاوز نسبة تنفيذها حوالي 60% فقط، ممّا يعكس محدودية فعالية نظام التخطيط في تلك المرحلة الحساسة من التنمية في الجزائر، ويبرز حجم العقبات التي واجهت الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الطموحة، ويؤشر إلى الحاجة الملحة لإعادة تقييم الإستراتيجيات المعتمدة وتعزيز آليات التنفيذ لضمان تحقيق نتائج أفضل في المستقبل. (عدة و سالي، 2018، صفحة 51).

6.3. المخططُ الخماسي الثاني 1985-1989:

ويعتبر مخططا طموحا في برامجه الاستثمارية، و يتطلع إلى إعطاء دفعة قوية لتطبيق سياسة التهيئة الاقليمية، ولقد أولى هذا المخطط كسابقه الزراعة والصناعة أولوية كبيرة بهدف استقطاب السكان إلى المناطق الداخلية للبلاد، كما أنّ السكن والتعمير ضروريان لمواكبة التوزيع الجديد للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يظهر من تقييم تطور إنجاز المخطط إلى أيّ مدى تحققت الأهداف المنتظرة. (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 135)

وقد أخذ المخطط الخماسي الثاني في اعتباره ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، و كانت أولويات هذا المخطط كالتالي: تنظيم الاقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة والري، تقليل الاعتماد على الخارج. (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 140)

جدول رقم (6): يبيّن توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

القطاعات	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
الفلاحة والري	79	42.301
الصناعة	174.2	85.512
السكن والتهيئة العمرانية	86.45	52.312
التربية والتكوين	45.00	31.722
قطاعات أخرى متنوعة	165.35	158.653
المجموع	550	370.5

المصدر: (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 223)

يحتوي المخطط على الأهداف التالية: (جعيجع و حلاب، 2023، الصفحات 254-255)

- المحتوى الاقتصادي: يحمل هذا المخطط صيغتين اقتصاديتين الأولى تتعلق بالجبهة الداخلية من خلال دعم البنية الاقتصادية بتطوير أساليب التسيير ورفع الكفاءة في التسيير و الإنتاج والصبغة الثانية تتعلق بالتكيف مع الأسواق الخارجية والتحكم في الثنائية استيراد تصدير، وبالتالي، تثبت الاقتصاد الجزائري وتجنب الصدمات ذات المنشأ الدولي مع بروز أولى انعكاسات الأزمة العالمية نتيجة اضطراب أسواق العملات وخاصة الدولار.

المحتوى الاجتماعي: تعرّض تنفيذ هذا المخطط لعدة عوامل مؤثرة، كان من أبرزها: تطبيق نظام التعليم الأساسي خلال الفترة 1980-1981، والذي تطلّب تخصيص موارد مالية ومادية كبيرة، إلى جانب الاستعانة بخبرات أجنبية متخصصة لدعم هذا التحول التعليمي، كما تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة جغرافية للإقليم عبر إنشاء ولايات ودوائر وبلديات جديدة، الأمر الذي استلزم توفير مرافق عامة متعددة تكفلت الدولة بنفقاتها لتلبية احتياجات السكان، إضافة إلى ذلك، واجه المخطط تحديات غير متوقعة بفعل زلزال الشلف الذي وقع في 10 أكتوبر 1980، حيث أدّت تداعياته إلى استنزاف جزء معتبر من الموارد المالية المخصصة للمخطط، نتيجة النفقات العاجلة التي وُجّهت لمعالجة الأضرار وإعادة الإعمار، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعقيد مسار تنفيذ المخطط والتأثير على بلوغ أهدافه المرسومة، وعند تقييم نتائجه، يتضح أن تراكم التحديات، سواء المرتبطة بالظروف الموضوعية أو الناجمة عن سوء التسيير وقصور التقدير، أثر بشكل كبير على مستوى إنجاز المشاريع، إذ لم تتجاوز نسبة التنفيذ حوالي

60% فقط، وهو ما يعكس محدودية فعالية نظام التخطيط في تلك المرحلة الحساسة من مسار التنمية بالجزائر، ويبرز حجم العقبات التي اعترضت الدولة في سعيها لتحقيق أهدافها الطموحة، كما يؤشر إلى الحاجة الملحة لمراجعة الإستراتيجيات المعتمدة وتعزيز آليات التنفيذ لضمان بلوغ نتائج أفضل في المستقبل.

- **المحتوى الثقافي:** سعت الدولة إلى تعميق قاعدة التكوين بتوسيع نطاقه ليشمل مهندسين وفنيين ومتخصصين في المالية والإدارة، بالإضافة إلى تأهيل القيادات والإطارات المختلفة. في هذا الإطار، تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات التعليمية بمختلف المستويات، من الجامعات إلى المعاهد المتخصصة، التي ركزت على إعداد الكوادر المؤهلة والأساتذة المختصين، وعلى الصعيد الثقافي والإعلامي، أولى المخطط اهتماماً كبيراً لتطوير مؤسسات الإعلام الموجهة للجمهور، مع تعزيز التعاون الثقافي والإعلامي مع الدول الشقيقة والصديقة، بهدف بناء جسور تواصل وتبادل معرفي يدعم مسيرة التنمية الوطنية.

ويعكس المخطط تناغماً واضحاً بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث اعتمدت الجزائر منهجية اشتراكية علمية تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، مع التركيز على تحقيق التوازن الجهوي وتقليل الفوارق بين الريف والمدن، وأما اقتصادياً، فقد سعى المخطط إلى تعزيز البنية الاقتصادية الوطنية وتحسين الكفاءة الإنتاجية، مع التكيف مع المتغيرات الدولية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، واجتماعياً، خصصت الدولة موارد كبيرة لتحسين السكن والخدمات الصحية، ممّا يعكس اهتمامها بالارتقاء بالبنية الاجتماعية، ومن الناحية الثقافية، أولت الخطة أهمية لتطوير الموارد البشرية عبر التعليم والتكوين، وتعزيز التعاون الإعلامي والثقافي مع الدول الصديقة، بما يؤكد التزام الدولة ببناء مجتمع متكامل ومتطور.

7.3. تقييمُ مرحلةِ التخطيطِ الاشتراكيّ 1962-1989

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سنة 1962 خيار الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) كنموذج لبناء الدولة الوطنية الحديثة، وقد جاء هذا التوجه في سياق سياسي واجتماعي تميز برغبة قوية في التحرر من الهيمنة الاستعمارية، وبناء اقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية والسيادة على الموارد الوطنية، وفي هذا الإطار، أولت الدولة أهمية قصوى للتخطيط المركزي وتدخلها المباشر في تسيير مختلف القطاعات، خاصة الحيوية منها مثل: الصناعة والطاقة والزراعة.

من أبرز الإنجازات التي حققتها الجزائر في ظل هذا النموذج: تأميم المحروقات سنة 1971، وهو ما اعتبر إنجازا سياديا بامتياز، مكّن البلاد من التحكم في ثروتها الأساسية ومصدر دخلها الرئيسي، كما أطلقت الدولة برنامجا طموحا للتصنيع الثقيل، حيث أنشأت مجمعات صناعية ضخمة في مجالات إستراتيجية: كالميكانيك والحديد والصلب والصناعات الكيماوية، إلى جانب ذلك توسعت الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية، فجعلت التعليم والصحة مجانيين، ووقّرت الدعم العمومي للفئات الهشة، مما ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في بدايات الاستقلال.

ورغم ما حققه الاقتصاد الموجه في الجزائر من إنجازات، إلا أنه ظل يعاني من اختلالات بنيوية جوهرية من أبرزها: ضعف كفاءة المؤسسات العمومية نتيجة غياب روح المبادرة، وسوء الإدارة، وانتشار البيروقراطية، كما أنّ احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية أدّى إلى كبح المنافسة وتراجع دور القطاع الخاص، مما أعاق الابتكار والتنمية المستدامة، ورغم محاولات التصنيع، لم تنجح السياسات في تنويع الاقتصاد، حيث ظلت البلاد تعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط والغاز، وهو ما كشف هشاشة بنيتها الاقتصادية أمام تقلبات الأسواق العالمية. وإضافة إلى ذلك، فشلت خطط التخطيط المركزي في تحقيق أهدافها بسبب نقص الواقعية وضعف المتابعة، مع وجود فجوة واسعة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إذ ركزت السياسات على التكوين النظري دون تكييفه مع المتطلبات العملية، الأمر الذي ساهم في تفشي البطالة المقنّعة، وانتهت هذه المرحلة بأزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات، اتضحت من خلال العجز المتزايد في الميزانية، وتفاقم المديونية، وتراجع القدرة الشرائية، ممّا أوصلت احتجاجات اجتماعية واضطرابات سياسية، أدت إلى تبني الجزائر في سنة 1989 إصلاحات اقتصادية جوهرية تمثلت في الانتقال نحو اقتصاد السوق، تحت رعاية وتوصيات المؤسسات المالية الدولية.

وفي محصّلة القول، يمكن الإقرار بأنّ تجربة الاقتصاد الموجه في الجزائر كانت ضرورية في مرحلة التأسيس، حيث أسهمت في تثبيت دعائم الدولة واسترجاع السيادة الاقتصادية، غير أن اعتمادها المفرط على الدولة وغياب النجاعة الاقتصادية، جعلها عاجزة عن تحقيق التنمية المستدامة، مما فرض التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا ومرونة.

ثالثاً: النموذج التنموي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999

نظير التحولات السياسية الداخلية والتغيرات الدولية العميقة، وما رافقها من أزمة اقتصادية خانقة واتجاه عالمي متسارع نحو اقتصاد السوق عقب موجة التخلي عن الأنظمة الاشتراكية مع مطلع تسعينات القرن الماضي، وجدت الجزائر نفسها أمام منعطف حاسم. فبعد أحداث أكتوبر 1988 التي شكّلت محطة فارقة في مسارها السياسي والاجتماعي، اتخذت السلطات العمومية قراراً بالتخلي عن النموذج التنموي القائم على المخططات الاقتصادية المركزية، باعتبارها الأداة الرئيسية للتنمية والتطوير، والبحث عن بدائل أكثر مرونة تتماشى مع المستجدات الوطنية والدولية. (قحام و حميدوش ، 2023، صفحة 124).

وتميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين، الفترة الأولى جرت في سرية تامة خلال انعكاس أزمة النفط 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مسّت المؤسسات الاقتصادية والمالية، والفترة الثانية كانت اتفاقات السلطة الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق؛ لأنها جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة (بن علي، محاضرات في السياسات والنظريات النقدية، 2004، صفحة 189) ، ووقّعت الجزائر على اتفاقيتين: الأولى في ماي 1989 ، وتمثلت إجراءات هذا الاتفاق فيما يلي: تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات، وذلك برفع الدعم على المواد المدعمة، التراجع عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، منح رخص الاستيراد للخواص الذي من شأنه التمهيد لتحرير التجارة الخارجية، وإجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية. (بن شهرة، 2009، الصفحات 210-211)

وعقدت اتفاقية ثانية مع صندوق النقد الدولي سنة 1990 للاستفادة من قروض ميسرة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، مقابل الالتزام بمجموعة من الشروط التي من بينها فتح باب الاستثمار الأجنبي ورفع الاحتكار عن التجارة الخارجية (فيلالي، 2021، الصفحات 21-22)، وقد تلقت الجزائر دعماً مادياً من صندوق النقد الدولي بقيمة 600 مليون دولار كقرض سنة 1989 و 300 مليون دولار في 1991 ، كما خص البنك العالمي الجزائر بقرضين الأول سنة 1989 بقيمة 300 مليون دولار والثاني في جوان 1991 بقيمة 350 مليون دولار (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، الصفحات 159-160)

لم يكن للقرارات التي اتخذتها الحكومة أي أثر إيجابي وتعددت الأزمات، فبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، دخلت الجزائر أزمة سياسية أدت إلى استقالة حكومة حمروش و استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد و توقيف المسار الانتخابي، وتزايد الانفلات الأمني بسبب تزايد أعداد و نشاط الجماعات المسلحة، حيث دخلت البلاد نفقا مظلما رهن قرارها السياسي و الاقتصادي للخارج، فقد كان الحظ الوحيد الذي يمكن أن ينقذ البلاد من السقوط هو أن ترتفع أسعار النفط، لكن هبط سعر البرميل إلى 14 دولار؛ فانعكس سلبا على باقي المؤشرات، وكانت الضغوط كبيرة على حكومة بلعيد عبد السلام وسياسته القاضية بالاعتماد على الموارد الذاتية التي انتهت إلى استقالته، ولم تتأخر حكومة رضا مالك الجديدة عن الموافقة على شروط المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة من أجل مباشرة التعديلات الهيكلية الأساسية في بنية الاقتصاد الجزائري، بما يتوافق و متطلبات اقتصاد السوق، فكان برنامج التعديل الهيكلي المطبق على مرحلتين (الأولى من أفريل 1994 إلى مارس 1995، و الثانية من ماي 1995 إلى ماي 1998)، سمح بإعادة جدولة الديون الجزائرية و الحصول على المساعدات المالية، والذي هدف إلى استعادة التوازنات الماكرواقتصادية عبر: دعم أسس اقتصاد السوق، تسديد الديون، إعادة بناء ارتفاع احتياطات الصرف، تحقيق التوازن في الميزانية العامة، التحكم في التضخم و تخفيضه، عودة الاستثمارات الأجنبية، و تحقيق معدلات نمو إيجابي. (فيلالي، 2021، الصفحات 22-23)

رغم الإصلاحات التي جرى تبنيها آنذاك، والتي اقتصر في جوهرها على إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مقرونة بعمليات تطهير مالي، فإنها لم تحدث أثراً ملموساً على علاقات التشغيل أو على ديناميكية سوق العمل، ومع غياب الاستثمارات الجديدة، سواء من جانب القطاع العمومي أو الخاص، دخل الاقتصاد الوطني في حالة من الركود البيوي، لتتحول المؤسسات إلى هياكل شبه عاطلة تفتقر للإنتاجية، ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة لتبلغ 28% سنة 1998، بينما عرف النمو الاقتصادي نسباً سالبة خلال عدة سنوات متتالية (-1% سنة 1988، -1.2% سنة 1991، و-0.9% سنة 1994)، ولم تكن معدلات التضخم أفضل حالاً، حيث بلغت ذروتها سنة 1992 لتسجل حوالي 31.66%، أما السمة الأبرز لتلك المرحلة، فتمثلت في تضخم حجم الدين العمومي بفعل تفاقم المديونية الخارجية، إلى جانب الأعباء الناجمة عن سياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة. ومع ذلك، شهدت نهاية هذه المرحلة تحسناً نسبياً في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، لا بفضل تطور الأداء الاقتصادي، بل بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات، التي وقّرت متنفساً ظرفياً للاقتصاد الوطني. (شرقوق، 2014،

يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة في صورة متكاملة تعكس عمق الأزمة التي عاشها المجتمع الجزائري آنذاك، فقد أدى تقليص النفقات العمومية إلى التخلي عن عدد كبير من الموظفين والعمال بمختلف الصيغ، سواء عبر الطرد أو التقاعد المسبق أو ترك العمل مقابل تعويضات، وهو ما فاقم من حدة البطالة، وفي موازاة ذلك، تدهورت القدرة الشرائية للمواطن نتيجة رفع الدعم عن الأسعار وتزايد العبء الضريبي، لتثقل الأوضاع المعيشية أكثر فأكثر، كما ساهمت سياسة رفع أسعار الفائدة في عزوف المؤسسات عن الاستثمار في المشاريع المنتجة والخالقة لفرص العمل، لتتعطل بذلك ديناميكية النمو، وزاد من تفاقم الأزمة لجوء الدولة إلى تحرير التجارة الخارجية مقروناً بتخفيض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي رفع كلفة المواد المستوردة بشكل ملحوظ، وأدى بالتالي إلى تراجع المستوى المعيشي للمواطن بصورة مقلقة. (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة 176)

يمكن اعتبار أن فترة التسعينات من القرن الماضي محطة توقف عندها قطار التنمية و النمو الاقتصادي، لأنها عرفت الكثير من الأحداث التي طغت على المشهد الوطني ولم تعط الأولوية للجانب الاقتصادي، فقد انتقلت الجزائر من دولة مستقرة إلى دولة تعيش حالة من الاضطراب الداخلي أفضى إلى الكثير من التحديات على مختلف الجبهات الداخلية و الخارجية (قحام و حميدوش ، 2023 ، صفحة 124)، ويمكن القول إن عقد التسعينات شكّل مرحلة حرجة في مسار التنمية بالجزائر، حيث تداخلت الإصلاحات الاقتصادية المحدودة مع ظروف سياسية واجتماعية مضطربة، فانعكس ذلك سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي وأوضاع المجتمع. فقد أدت السياسات المطبّقة، رغم طابعها الإصلاحي الشكلي، إلى شلل مؤسساتي وركود اقتصادي تميز بارتفاع البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتفاقم المديونية، في وقت ظل فيه الاقتصاد الوطني مرتيناً لتقلبات أسعار المحروقات؛ ونتيجة لهذه التحديات، غابت الرؤية التنموية الواضحة، وتراجع الأداء الاقتصادي أمام أزمات داخلية وخارجية متشابكة، لتصبح التسعينات بمثابة محطة توقف لمسار النمو، ومؤشراً بارزاً على عمق الأزمة البنيوية التي عرفت البلاد.

رابعاً: النموذج التنموي الجزائري في بداية الألفية الثالثة

شهدت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات اقتصادية واجتماعية هامة في ظل متغيرات داخلية وخارجية متسارعة، وبعد أزمة التسعينات التي أثّرت بعمق على الاقتصاد الوطني، دخلت البلاد مرحلة جديدة من الإصلاحات والتنمية، مستفيدة من تحسن أسعار المحروقات عالمياً. وقد تبنت الدولة

منذ سنة 2000 سلسلة من البرامج التنموية الكبرى، ركزت على الاستثمار في البنية التحتية، دعم السكن، إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وتطوير الخدمات العمومية، غير أن هذه السياسات واجهت عدة تحديات متعلقة بالحكامة، الاعتماد المفرط على الربح، وضعف التنوع الاقتصادي، وسنتناول في هذا العنصر تطور النموذج التنموي في الجزائر من 2000 إلى 2025، عبر دراسة السياسات المتبعة وتقييم مخرجاتها.

1. تحديات التنمية مع بداية الألفية:

على الرغم من التحسن النسبي الذي عرفته التوازنات الاقتصادية العامة خلال المرحلة السابقة، إلا أن هذه المكاسب رافقتها جملة من التحديات التي وقفت عائقاً أمام تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، حيث ظلت الفوارق قائمة، واستمرت العديد من الاختلالات البنيوية التي تطلبت معالجات أعمق وأكثر استدامة.

التحديات الاقتصادية:

برزت مع نهاية التسعينات جملة من التحديات الكبرى التي واجهت الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل أولها في ضرورة تجديد النمو الاقتصادي ورفع وتيرته، بعدما ظلت المعدلات المحققة متواضعة وغير قادرة على مجازاة الزيادة السكانية أو الحد من البطالة المرتفعة، كما برزت إشكالية تضخم حجم المديونية الخارجية، إذ بلغ رصيد الديون سنة 1999 حوالي 28 مليار دولار، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى 39.1%، ما شكّل عبئاً ثقيلاً على المالية العمومية. وإلى جانب ذلك، واجهت البلاد تحدي اكتساب التكنولوجيا وإعادة توجيهها بما يخدم التنمية الوطنية، في وقت ظلت فيه النفقات الموجهة للبحث العلمي والابتكار محدودة للغاية، وهو ما حدّ من القدرة على امتلاك حقوق التصنيع وبراءات الاختراع. أمّا التحدي الرابع فتمثل في ضرورة ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، عبر إعادة تحديد دور الدولة وتهيئة بيئة مواتية لاحتضان المبادرات الخاصة ودعمها، بما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة. (قانة، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1989-2010. أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2012، الصفحات 145-152)

التحديات الاجتماعية:

اتسمت المرحلة بتفاقم التحديات الاجتماعية التي أرهقت المجتمع الجزائري، فقد عرف الفقر انتشاراً واسعاً خاصة في المناطق الريفية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل، ما أدى إلى اتساع الهوة الاجتماعية وتدهور الظروف المعيشية، وزاد من حدة الوضع تدهور أوضاع سوق العمل، إذ أغلقت العديد من المؤسسات وتسّرح ما يقارب 360 ألف عامل بين سنتي 1994 و1998، لترتفع بذلك نسبة البطالة إلى حوالي 29% سنة 1999، وكان الشباب أكثر الفئات تضرراً من هذه الأزمة، كما برز تحدي تلبية الحاجات الأساسية، حيث شهد النمط الغذائي للفرد الجزائري نقصاً كمياً ونوعياً واضحاً مع نهاية التسعينات، بفعل تراجع القدرة الشرائية، وانخفاض المداخيل، وتدهور قيمة الدينار، إلى جانب إلغاء الدعم الموجه للسلع الضرورية. ولم يتوقف الأمر عند حدود الغذاء، بل شمل أيضاً تقليص إنفاق الدولة على قطاعات حيوية مثل: التربية والتعليم والصحة والسكن، مما عمّق من معاناة المواطن وأضعف أسس التنمية الاجتماعية. (قانة، الاصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة 1989-2010. أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2012، الصفحات 152-158).

2. برنامجُ الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

خصّصت الدولة الجزائرية غلافاً مالياً معتبراً بلغ 525 مليار دينار جزائري لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يعكس حجم الرهان الذي أولته السلطات لإنجاح هذا المسعى التنموي. فقد كان الهدف من هذا التمويل الضخم تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وإنعاش القطاعات الإنتاجية، وتوفير الهياكل القاعدية الضرورية، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم الموارد البشرية كأساس لبناء تنمية متوازنة ومستدامة. (خلوط، 2013، صفحة 99)، وجاء برنامج الإنعاش الاقتصادي محدداً في رؤيته بمجموعة من الأهداف التي توزعت بين عملية ونوعية، حيث تمثلت الأهداف العملية أساساً في إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ولتأهيل الشغل، وذلك عبر رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أولى البرنامج أهمية لإنجاز الهياكل القاعدية الضرورية من خلال إعادة بعث النشاط الاقتصادي، إلى جانب الحرص على تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان، خاصة ما تعلق بتنمية الموارد البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لأي مسار تنموي مستدام. (بوفليح، 2013، صفحة 46)، والأهداف النوعية تتمثل في: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري (صالح و مخناش، 2012، صفحة 169)

مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف البرنامج إلى: (ملاح، آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، 2024، صفحة 265)

- دعم النشاطات الإنتاجية مع التركيز على الفلاحة، وذلك باعتماد مخطط وطني للتنمية الفلاحية، وكذا الصيد البحري.
- التنمية المحلية و قد استهدفها البرنامج من خلال مخططات PDC إضافة إلى البنى التحتية خاصة مناطق الريف.
- التنمية البشرية، فقد تضمن البرنامج مقترحات في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل.
- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: حقق البرنامج النتائج التالية: (زمران ، 2010 ، الصفحات 204-205)
- استثمار بحوالي 46 مليار دولار أنفقت منها 30 مليار على الإنفاق الحكومي.
- تحقيق نمو اقتصادي قدر ب 3.8 في المتوسط خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع معتبر سنة 2003، قدر ب 6.8، مع توفير احتياطي صرف قدر 32.9 مليار دولار.
- تراجع ملحوظ في نسبة البطالة من 29 % إلى 24% حتى نهاية المخطط.
- إنجاز آلاف المنشآت القاعدية: كالمدارس والمستشفيات وتسليم السكنات الجاهزة.
- تقليص المديونية من 1059 مليار دج إلى 911 مليار دج
- 3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)
- يبلغ المخصص المالي لهذا البرنامج ب 4200 مليار دج أي: حوالي 55 مليار دولار (جنيدي، الإصلاحات و الانعاش الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية -، 2014-2015، صفحة 153)، فيه تمّ التأكيد على أهمية إدراج مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي من أجل المساهمة في جهود النمو والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية للبلاد، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية (فيلالي، 2021، صفحة 26)،
- حيث تمّ تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة عناصر فرعية: (شرقوق، 2014، صفحة 377)
- قطاع التنمية المحلية والبشرية خصّص له مبلغ 25.9 مليار دولار.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية خصّص له مبلغ 23 مليار دولار.
- قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري خصّص له 4.56 مليار دولار.
- القطاع الإداري الحكومي خصّص له مبلغ 2.73 مليار دولار.
- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استفاد 0.69 مليار دولار.

وجاء برنامج الإنعاش الاقتصادي محدداً بجملة من الأهداف الأساسية تمثلت في تحسين ظروف المعيشة وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطن، إلى جانب تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية بما يضمن دعامة قوية لمسار التنمية، كما أولى البرنامج أهمية خاصة لدعم النمو الاقتصادي وتحفيز الأنشطة الإنتاجية، بالتوازي مع تحديث الخدمة العمومية وتطوير أدائها، فضلاً عن ترقية تكنولوجيات الاتصال الحديثة باعتبارها أداة إستراتيجية لمواكبة التحولات العالمية وتعزيز القدرات الوطنية. (قحام و حميدوش ، 2023 ، صفحة 126)

وفي سبتمبر 2005، أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن برنامج تكميلي لتنمية الهضاب العليا للفترة 2006-2009، ورُصد له غلاف مالي إجمالي قدره 620 مليار دج، وُجّه جزء معتبر منه، يقدر بـ 288.5 مليار دج، لتحسين ظروف معيشة السكان من خلال الاستثمار في قطاعات السكن والتعليم والصحة وتوفير الكهرباء والماء، فيما خُصص مبلغ 233 مليار دج لترقية التنمية الاقتصادية عبر دعم الفلاحة والصناعة والسياحة، كما تم رصد 18 مليار دج لإصلاح قطاع العدالة، و36.8 مليار دج لتنفيذ مشاريع خاصة بتنمية البلديات، إضافة إلى 29 مليار دج لإطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة، بما يعكس توجهاً شاملاً نحو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة بالمنطقة. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 336)

وتمّ سنة 2006 اعتماد برنامج تكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2006-2009، رُصد له غلاف مالي يفوق 370 مليار دج، وارتكز على ثلاثة قطاعات رئيسية، حيث خُصص مبلغ 296 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان عبر مشاريع السكن والصحة والثقافة والتعليم والتكوين، إلى جانب حماية البيئة وتعزيز منظومة التشغيل ودعم المخططات البلدية للتنمية. كما وُجّهت اعتمادات تقارب 74 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعة والسياحة والنقل والفلاحة والأشغال العمومية، مع تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا القطاع الثالث، فقد استفاد من نحو 20 مليار دج خُصصت لتحسين وسائل الإدارة وتطوير الخدمات العمومية، خصوصاً في قطاع العدالة وعصرنة أجهزة

الرقابة، بما يعكس حرص الدولة على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في هذه المناطق. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، الصفحات 337-338).

4. برنامج توطيد النمو (2010 – 2014):

يُعدّ هذا البرنامج امتداداً للبرامج التنموية السابقة، إذ يجمع بين نفس الطابع من حيث طبيعة المشاريع والأهداف، غير أنه جاء ليمنح دفعة إضافية وقوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تلبية حاجات السكان وتحسين مستوى معيشتهم، بما يعكس استمرارية الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. (بن محمد ، 2020، صفحة 47)، وخصص لهذا البرنامج 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (شليحي و بن موفق، 2019، صفحة 98)، حيث توزّع الغلاف المالي لهذا البرنامج على شقين أساسيين، حيث رُصد مبلغ 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى قيد الإنجاز، خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، في حين خُصص مبلغ 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة، وُجّه أكثر من 40% منها لدعم التنمية البشرية، كما خصّص برنامج الاستثمارات العمومية قرابة 40% من موارده لمواصلة تطوير البنى التحتية الأساسية وتعزيز جودة الخدمات العمومية. (قحام و حميدوش ، 2023، صفحة 126)

• أهداف البرنامج:

جاءت أهداف هذا البرنامج بطابع إستراتيجي واضح، بالنظر إلى حجم الميزانية الضخمة المرصودة له، حيث ركّزت على دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها الوطنية، كما سعت إلى مكافحة البطالة باستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد، وتحسين ظروف العيش في الأرياف عبر توفير المياه الصالحة للشرب، وإلى جانب ذلك، أولى البرنامج أهمية لترقية اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وتوسيع استعمال تكنولوجيات الاتصال في المنظومة التعليمية، فضلاً عن تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير البيئة الإدارية والمالية للمؤسسات، إلى جانب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تضمن البرنامج مواصلة تطوير قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتعزيز الترقية العقارية، مع الاستمرار في التجديد الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين الموارد الطاقوية والمنجمية، واستغلال القدرات السياحية والصناعة التقليدية، مع الحرص في النهاية على الحفاظ على

السّلم الاجتماعي باعتباره شرطاً محورياً لاستمرار مسار التنمية. (بن الحاج و شريط، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 و انعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، 2016، صفحة 116)

إن المتأمل لهذه البرامج، ورغم ما رصد لها من مبالغ ضخمة (نتيجة الريع البترولي) ورغم ما تحقق من بعض النتائج المتواضعة في بعض القطاعات، يلاحظ بعض المآخذ أهمها المبلغ الضخم 130 مليار دولار الذي رصد فقط لتكملة المشاريع التي برمجتها في مخططات سابقة، وهذا دونما تقديم تقارير عن الأوضاع والنتائج السابقة أو محاولة إطلاع المجتمع بها، خاصة وأنها جاءت في فترة عرفت فضائح فساد ورشوة وتلاعب بالمال العام. (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة 174)

5. البرنامج الخماسي 2015 – 2019:

خُصص لهذا البرنامج 262 مليار دولار، إذ يهدف إلى بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7 % مع آفاق 2019 (صالح و قماز، مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وق مضامين المخططات التنموية و الاقتصادية (2001-2019)، 2019، صفحة 112)، ويعتبر تكملة للبرامج السابقة، حيث تم فتح صندوق لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية، تجلّت أهداف هذا البرنامج في الحفاظ على المكاسب الاجتماعية عبر منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة في مجالات السكن والتربية والتكوين والصحة العمومية، إضافة إلى ربط البيوت بالكهرباء والمياه والغاز وتقديم الدعم للفئات المحرومة، كما ركّز على تحقيق نمو قوي للنتائج المحلي الخام، مع إعطاء أهمية خاصة للتنوع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلى جانب تعزيز التنمية الفلاحية والريفية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتنويعه، وواصل البرنامج اهتمامه بإنشاء مناصب شغل جديدة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المساهم في خلق الثروة وفرص العمل، إلى جانب التركيز على تحسين نوعية الموارد البشرية من خلال دعم التكوين وتأهيل الكفاءات واليد العاملة لضمان دورها الفعّال في التنمية (معارفي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2019)، 2022، صفحة 122)، غير أنّ تراجع أسعار البترول مع حلول سنة 2015، دفع السلطات الجزائرية إلى تبني جملة من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات العامة ومحاولة تدارك الاختلالات الاقتصادية، حيث تم غلق حساب البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب جديد مخصص لبرامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دج للفترة 2017-2019، أي: ما تبقى من المرحلة، وقد

عكس هذا الوضع انخفاضاً واضحاً في حجم تمويل الاستثمارات العمومية، كما ترتّب عنه تجميد جميع المشاريع التي لم يُشرع في تنفيذها، مع الإبقاء فقط على العمليات ذات الأولوية القصوى، وهو ما انعكس سلباً على الأهداف المسطرة، لاسيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتشغيل. (العالية و مزريق، 2020، صفحة 212).

و يمكن الإشارة إلى أن مسار التنمية في الجزائر ظل عبر مختلف المراحل مرهوناً بشكل شبه كامل بعائدات البترول، إذ لم تفلح الخطط التنموية المتعاقبة في تحقيق هدفها المعلن المتمثل في تنويع الاقتصاد والتخفيف من التبعية للمحروقات، لتبقى هذه المعضلة قائمة تؤرّق صناع القرار، واستمر تراجع أسعار النفط إلى غاية سنة 2020، حيث واجهت القيادة الجديدة تحديات جسيمة تمثلت في إرث ثقل من عدم الاستقرار السياسي، وأزمة اقتصادية خانقة، زادت تعقيداً الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا.

6. مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024:

جاءت البنود العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي منسجمة مع الالتزامات الـ 54 التي أعلن عنها رئيس الجمهورية المنتخب سنة 2019، والتي عُرفت بمفاتيح النجاح أو محركات النمو الجديدة. وقد ركزت هذه الأخيرة على إعادة بعث التنمية الصناعية عبر تثمين الموارد الطبيعية وتوظيفها بفعالية، مع مراعاة الأبعاد البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع المقاولاتية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها دعائم أساسية للنمو (قحام و حميدوش، 2023، ص.128)، وأكدت الوثائق المرافقة للمخطط أن هذه المحركات لن تحقق أهدافها إلا من خلال تبني حزمة من التدابير المساندة من أبرزها: رفع التجريم عن فعل التسيير لإضفاء مرونة أكبر على التسيير المؤسسي، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص لضمان تكافؤ الفرص، فضلاً عن ترقية أدوات التمويل الحديثة عبر تحسين مناخ الاستثمار، وتسريع رقمنة القطاعات الحكومية لإرساء حوكمة اقتصادية أكثر شفافية وفعالية، وأخيراً، ضمان توزيع عادل لفرص المشاركة في التنمية الاقتصادية بما يعزز العدالة الاجتماعية ويكرّس مبدأ المساواة. (عكروت و سمايلي، 2024، صفحة 289)

1.6. تحديات المرحلة:

-الأزمةُ الاقتصاديةُ: بدأت الأزمة الاقتصادية في الجزائر سنة 2014، حيث انخفض سعر النفط إلى مستويات غير مسبوقة؛ مما دفع الجزائر إلى تغيير خططها التنموية سنة 2016، من خلال تقديم ورقة طريق لنموذج اقتصادي جديد تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة ، وهذا من أجل الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحاب اقتصاد تنافسي متنوع، إلا أنه في سنة 2020، عرفت الجزائر ركود اقتصادي كبير؛ بسبب انهيار أسعار النفط إلى ما دون 20 دولار أمريكي، بالإضافة إلى الشلل الذي أصاب النشاط الاقتصادي بسبب انتشار جائحة كورونا . (عكروت و سمايلي، 2024، صفحة 280)

-الأزمةُ الصحيّةُ: لم تكن الجزائر بمنأى عن تداعيات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، إذ وجدت نفسها منذ مارس 2020 أمام ضرورة فرض إغلاق شامل شمل المرافق الاجتماعية والخدمات والاقتصادية على حد سواء، وقد ترتّب عن هذه الإجراءات آثار سلبية واسعة، انعكست بوضوح على الوضع الاقتصادي الذي أصيب بحالة من الشلل، كما مست الجوانب الاجتماعية من خلال ارتفاع معدلات الوفيات اليومية، في وقت عانى فيه القطاع الصحي، المثقل أصلاً بالأعباء، وصعوبات كبيرة في التكفل بالحالات الحرجة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة. (قحام و حميدوش ، 2023 ، صفحة 135).

وعموماً ارتكز البرنامج التنموي في هذه المرحلة، على محركات نمو جديدة تقوم على تهيئة الموارد الطبيعية، تعزيز التنمية الصناعية، مراعاة البُعد البيئي، تشجيع المقاولاتية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مع تدابير داعمة أهمها: رفع التجريم عن فعل التسيير، تكريس المساواة بين القطاعين العام والخاص، ترقية أدوات التمويل، رقمنة القطاعات الحكومية، وضمان عدالة توزيع فرص التنمية. غير أن تحقيق هذه الأهداف اصطدم بتحديات هيكلية حادة أبرزها: الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، والتي دفعت الجزائر إلى تبني "رؤية 2030" كخطة إصلاحية بعيدة المدى، إلى جانب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا سنة 2020، التي أدت إلى شلل اقتصادي واسع وعمّقت الانعكاسات الاجتماعية، وهو ما أبرز هشاشة النموذج الاقتصادي الجزائري وضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي.

2.6. مكانة مناطق الظل في البرنامج:

بالرغم من الأزمة الاقتصادية و الصحية، وجّه رئيس الجمهورية تعليمات تهدف إلى معالجة الفوارق والاهتمام باحتياجات سكان مناطق الظل لضمان توازن في التنمية بين مختلف مناطق الولايات، حيث أن مشكلة مناطق الظل ترجع للحكومات السابقة، فبالرغم من العوائد النفطية و البحبوحة المالية، إلا أنّ الحكومات المتعاقبة أخفقت في تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية، ما ساهم في ظهور وامتداد مناطق الظل بشكل ملحوظ، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، تم تسليط الضوء على هذه المناطق التي تعيش ظروفًا صعبة، حيث دفع ذلك السلطات الجديدة في البلاد إلى الإعلان عن خطة تنمية عاجلة يأمل سكان هذه المناطق أن تحسّن من أوضاعهم وتساهم في تغيير واقعهم، وجاء إطلاق هذه الخطة في ظرف دقيق تميّز بتفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية إلى إصدار تعليمات صريحة تهدف إلى معالجة الفجوات التنموية وتحقيق رعاية أفضل لسكان مناطق الظل، وقد شملت هذه الإجراءات القيام بإحصاء شامل لهذه المناطق عبر مختلف البلديات والولايات، وتسجيل جميع أوجه النقص والاحتياجات الأساسية من خدمات الغاز والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل المدرسي، إضافة إلى تشكيل لجنة حكومية تتولى مهمة تحديد مناطق الظل وتقييم أوضاعها على المستوى الوطني، فضلاً عن إنشاء فرق تقنية على مستوى الولايات تضم مديرين من قطاعات متعددة لضمان تنسيق الجهود وتنفيذ التدابير بشكل فعال. (جبلّاحي و جلال ، 2025 ، الصفحات 139-140)

بفضل هذه المبادرات، استطاعت السلطات العمومية إنجاز عدد كبير من المشاريع التنموية خلال فترة وجيزة، متجاوزة بذلك التحديات التي تعيق التنمية في مناطق الظل، وقد ساهمت هذه الجهود بشكل ملموس في تحسين ظروف المعيشة لسكان هذه المناطق من خلال توصيل المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي، وتمهيد الطرق الريفية، وإنشاء قاعات علاجية ومدارس ابتدائية، إلى جانب تقديم إعانات للبناء الريفي، بما عزّز من جودة الحياة وأتاح فرصاً أفضل للتنمية المحلية المستدامة. (جبلّاحي و جلال ، 2025 ، صفحة 140).

7. تقييم النموذج التنموي من حيث النتائج والتحديات:

يمثل تقييم النموذج التنموي الجزائري خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين خطوة محورية لفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وقياس مدى فعالية السياسات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تميزت هذه المرحلة بمجهودات الحكومات المتعاقبة

لإعادة بناء مؤسسات الدولة، والتغلب على آثار العشرية السوداء، ورفع معدل النمو الاقتصادي، إلى جانب تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وأما اقتصادياً، اعتمدت الجزائر على البترول كمحرك رئيسي للنمو، ما سمح لها بتحقيق معدلات مرتفعة في بداية الألفية الثالثة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز، والتي وفرت الموارد اللازمة لتمويل مشاريع كبرى في البنية التحتية وتطوير الخدمات الأساسية مثل: التعليم والصحة والسكن، ومع ذلك، بقي الاقتصاد الجزائري نمطياً ريعياً، إذ ظلت مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية ضعيفة، ما جعل النمو الاقتصادي هشاً أمام تقلبات الأسواق العالمية، وأبرز الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الإنتاجية لضمان استدامة التنمية.

ومن الناحية الاجتماعية، عرفت مسيرة التنمية بعض التحسن، تمثلت في تراجع مستويات الفقر والبطالة، وارتفاع مستوى التمدرس، وتحسن بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية بشكل عام، إلا أن هذه المكاسب لم تكن موزعة بصفة متوازنة جغرافياً، حيث بقيت بعض المناطق الداخلية والهامشية تعاني من التهميش وضعف التغطية بالخدمات الأساسية، ما أفرز تفاوتات جبهوية واضحة.

على مستوى الحوكمة، ورغم الجهود المعلنة لتحسين فعالية الإدارة وتعزيز الشفافية، ظل النموذج التنموي الجزائري يعاني من أعباء البيروقراطية الثقيلة، وضعف آليات المساءلة، واستمرار الممارسات الريعية التي حدّت من قدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات الاقتصادية، والتقدم نحو نموذج أكثر تنوعاً واستدامة، فقد أسهمت هذه العوائق في تقييد فعالية السياسات التنموية، وجعلت من الصعب ترجمة الخطط الطموحة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، سواء في تعزيز الإنتاجية أو تحسين أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إنّ النموذج التنموي الجزائري في بداية الألفية الثالثة حقق تقدماً نسبياً في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لكنه ظل رهيناً ببنية اقتصادية غير متوازنة، ومحدودية الإصلاحات الهيكلية التي لم تمكّن من إحداث تحولات جوهرية في الاقتصاد الوطني، ويستلزم هذا الواقع إعادة النظر في مرتكزات التخطيط التنموي، من خلال التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع، يعزز المبادرة الخاصة، ويضمن العدالة الاجتماعية، ويؤسس لقاعدة اقتصادية أكثر استدامة وقدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية على المدى الطويل.

خلاصةُ الفصل:

أبانت تجربة التنمية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2025، عن مسار متعثر تطبعه التناقضات بين الطموحات المعلنة والنتائج المحققة، وبين الوفرة المالية الظرفية والقصور المؤسسياتي البنيوي. فقد اتضح من خلال تعاقب النماذج التنموية – من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الحر – أن غياب الاستقرار في التوجهات، وضعف القدرة على تنفيذ السياسات العمومية بشكل ناجع حالاً دون إرساء قاعدة اقتصادية صلبة قادرة على امتصاص الصدمات الهيكلية أو الظرفية

كما تُظهر معطيات الفترة الممتدة بين 2019 و2025 تحوُّلاً واضحاً في مقاربة الدولة للتحديات التنموية، سواء من حيث صياغة السياسات أو إدارة الأزمات. فقد تجلّى هذا التحول في قدرة الدولة على مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كورونا والأزمات الطاقوية، من خلال تبني أسلوب متزن يجمع بين الواقعية والبراغماتية، حيث تمثلت أبرز سمات هذا التوجه: في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وضبط التوازنات الاقتصادية الكلية، والانخراط في إصلاحات هيكلية مدروسة، شملت تشجيع الاستثمار، ودعم المؤسسات الناشئة، وتفعيل التحول الرقمي، بما يعكس رغبة الدولة في بناء نموذج تنموي أكثر مرونة واستدامة قادر على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

إن ما يلفت الانتباه في هذه المرحلة هو نزوع الدولة إلى تبني مقاربة تدريجية مرنة، تستند إلى قراءة دقيقة للواقع، وتفادي الصدمات الحادة التي قد تنتج عن التحولات السريعة أو غير المدروسة، هذا الانضباط في الإدارة العمومية المقرون بإرادة سياسية متزايدة لتجاوز منطق الربع وإعادة الاعتبار للعمل المنتج، يفتح آفاقاً واعدة لإعادة صياغة النموذج التنموي الوطني. لكن النجاح في هذا المسار يظل رهينا بمدى قدرة الدولة على توطيد الإصلاحات، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في صياغة الخيارات التنموية الكبرى.

الفصل الرابع:

التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

تمهيد

أولاً: مقارنةً نظريةً في التشغيل والبطالة.

ثانياً: سياسات التشغيل في الفترة 1962-1989

ثالثاً: سياسة التشغيل ووضع البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999

رابعاً: سياسة التشغيل ووضع البطالة من 2000-2024

خامساً: برامج وأجهزة التشغيل ودورها في الحد من مستوى البطالة.

خلاصة الفصل.

تمهيد :

يعد التشغيل والبطالة من أبرز المؤشرات الاجتماعية التي يعبر نجاحها أو إخفاقها على مستوى تقدم أي بلد، و تعاني الكثير من دول العالم من مشكلة البطالة، حيث كانت الدول المتقدمة تعاني من البطالة في مراحل الركود الاقتصادي و نزول في أوقات الانتعاش، فأما الآن فأصبحت ظاهرة ملازمة للمجتمعات الحديثة بل و ازدادت وضعيتها تفاقمًا من سنة لأخرى.

كما تعتبر الجزائر من البلدان التي عانت من مشكل البطالة منذ السنوات الأولى من الاستقلال، حيث قامت السلطات الجزائرية بوضع خطط اقتصادية للقضاء على البطالة واستثمار الموارد البشرية في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية، لكن علاج هذه المشكلة المعقدة و المتعددة الجوانب لم يكن سهلا و واجهت الدولة تحديات كبيرة في مسيرتها خلال ستة عقود. سنحاول في هذا الفصل أن نبين واقع التشغيل و مكانته في النموذج التنموي الجزائري من خلال التطرق لأهم المحطات التي مرت بها سياسة التشغيل و مشكلة البطالة، وكذا أهم الصعوبات والتحديات التي حالت دون تحقيق نتائج جيدة في هذا المجال.

أولاً: مقارنةً نظريةً في التشغيل والبطالة.

1. الإطار المفاهيمي للبطالة:

تُعد البطالة واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تشكل تحدياً أساسياً لكل من الاقتصاديين والاجتماعيين، فضلاً عن كونها محور اهتمام صانعي السياسات التنموية، فهذه الظاهرة لا تمثل تجسيدا لمؤشرات إحصائية على غياب فرص العمل، وإنما تحمل أبعاداً متعددة تتعلق بالاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والرفاهية العامة للسكان، وعلى مَرَّ العقود، تنوعت الدراسات والأبحاث التي تناولت البطالة، وسعى الخبراء إلى تحليل أسبابها وفق نظريات اقتصادية واجتماعية متعددة، ابتداءً من مفاهيم البطالة الهيكلية والدورية وصولاً إلى البطالة الاحتكاكية والطوعية، بهدف التوصل إلى سياسات وحلول فعّالة للحد منها وتحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل، كما أصبح من الواضح أن معالجة البطالة تتطلب تضافر الجهود بين تحسين بيئة الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع المبادرات الإنتاجية، بما يضمن إدماج الشباب والعمال في سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

1.1. تعريف البطالة:

تُعد البطالة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تؤثر على المجتمعات كافة، ومعناها في اللغة العربية على النقيض من العمالة، إذ تعود كلمة البطالة إلى فعل "بطل" أي: تعطل أو انقطع عن العمل، ومنه جاء "البطل" بمعنى: الشخص الذي لا يعمل (عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، والحلول، ط1، 2007، صفحة 7)، أمّا اصطلاحاً، فقد تنوعت التعاريف المقدمة للبطالة وفقاً للمنظور الاقتصادي والاجتماعي ومن أبرزها: تعريفها على أنّها حالة عدم توفر فرص العمل للأشخاص الراغبين فيه والباحثين عنه، والذين يمتلكون القدرة على العمل كونهم في سن النشاط الاقتصادي، لكنهم لا يجدونه (خلف ، 2007، صفحة 355)، كما يُعرف البطال على أنه الشخص القادر والراغب في العمل وفقاً لظروف سوق الشغل ولكنه غير قادر على الحصول عليه (طارق و حافظ ، 2009، صفحة 14).

ويؤكد مكتب العمل الدولي على أنّ البطال هو كل شخص يبحث عن العمل، وهو قادر عليه ويرغب فيه، ومستعد لقبوله بالأجر السائد، لكنه لم ينجح في الحصول عليه (قدي، المدخل إلى

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، 2003، صفحة 37)، أما مكتب الإحصاء الأمريكي، فيعرّف البطال بأنه كل شخص تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، ولم يحصل على وظيفة وهو متاح للعمل خلال فترة مرجعية محددة، بعد أن قام بالبحث عن العمل بجدية خلال شهر كامل (يدروج، استراتيجية التشغيل في الجزائر و لإثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 . أطروحة ، 2020 ، صفحة 3) ، وفي السياق ذاته، يحدّد الديوان الوطني للإحصاء البطال بأنه الشخص الذي تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، مؤهل للعمل وراغب فيه، ولم يعمل أثناء التحقيق الإحصائي، مع البحث الفعلي عن العمل عبر مختلف الإجراءات مثل: التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل، دون أن يتمكن من الحصول على وظيفة (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 18).

ويُعدّ تعريف الديوان الوطني للإحصاء من التعريفات الأكثر شمولية ودقة لحالة البطالة، إذ يؤكد أن البطال ليس مجرد شخص لم يجد عملاً، بل يجب أن تتوافر لديه مجموعة من الشروط الأساسية، وهي المؤهلات اللازمة للعمل، والرغبة الحقيقية في الانخراط في سوق الشغل، فضلاً عن السعي والبحث الفعّال عبر مختلف القنوات والإجراءات التي تُتيح له فرصة الحصول على وظيفة، ويُبرز هذا التعريف البُعد الديناميكي للبطالة، حيث لا يقتصر الأمر على غياب العمل، بل يشمل قدرة الفرد واستعداده ومشاركته الفعلية في البحث عن فرص العمل.

2.1. أنواع البطالة:

تتحدّد البطالة باعتبارها إشكالا اجتماعيا حياتيا في العديد من الأنواع التي أثّرت على حياة المجتمعات وحدوث عراقيل صعبة، وتختلف صورها من شكل لآخر.

أ- حسب نمط التشغيل: تتنوع أشكال البطالة وفق هذا النمط إلى أولاً: البطالة السافرة و تمثل الحالة الواضحة والمباشرة لتعطل جزء من قوة العمل المتاحة في المجتمع، إذ يشير هذا النوع إلى الأفراد الذين يمتلكون القدرة على العمل، ولديهم الرغبة في الانخراط في سوق الشغل، ويقومون بالبحث الفعّال عن وظائف مقابل الأجر السائد، إلا أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على عمل، وتنبع هذه الظاهرة عادة من وجود فائض في العرض مقارنة بالطلب في سوق العمل، ما يجعل هؤلاء الأشخاص في حالة تعطل تام دون أي نشاط إنتاجي. (عامر ، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، ط2، 2015، صفحة 24).

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ونجد أيضا البطالة المقنّعة بأنّها ظاهرة سائدة في العديد من الدول النامية، وتتميز بتكدس العمال في وظائف تفوق الحاجة الفعلية للإنتاج، بحيث يظهر هؤلاء الأشخاص وكأنهم يعملون ويتقاضون أجورهم بانتظام، غير أنهم لا يساهمون فعليًا في زيادة الإنتاج أو القيمة المضافة، ويُعدّ هذا النوع من البطالة أخطر من البطالة السافرة لأنها تخفي عجزًا حقيقيًا في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وغالبًا ما تنتشر في الإدارات الحكومية وبعض القطاعات الصناعية العمومية، كما قد تنجم عن التزامات الدولة بتوظيف خريجي الجامعات دون مراعاة احتياجات سوق العمل الفعلية. (عامر ، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، ط2، 2015، صفحة 25)

ب- البطالة حسب وضعيّة النشاط الاقتصادي: تتأثر مستويات البطالة بشكل مباشر بوضعية النشاط الاقتصادي في أيّ دولة، إذ تعكس تقلبات الاقتصاد قدرة السوق على توفير فرص العمل للعمالة المتاحة. ففي أوقات النمو الاقتصادي المرتفع، تزداد الاستثمارات والإنتاج، ما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص الشغل وانخفاض معدلات البطالة، أمّا في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي، فتراجع الأنشطة الإنتاجية، مما يقلص الطلب على اليد العاملة ويؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وعليه يُنظر إلى البطالة حسب وضعيّة النشاط الاقتصادي كمرآة تعكس صحة الاقتصاد وقدرته على امتصاص القوى العاملة، وتساعد صانعي السياسات على تحديد أولويات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل، ومن أنواعها: نجد البطالة الدورية التي تظهر أثناء فترات الكساد التي تحدث للاقتصاد بين حين و آخر، حيث تتعرض مختلف الاقتصادات في دول العالم بصفة دورية لفترات من الازدهار وتليها فترات من الكساد، حيث تنخفض معدلات البطالة في فترات الازدهار وترتفع أثناء الكساد (الأشقر، الاقتصاد الكلي، 2002، صفحة 301)

وفي سياق مماثل، نجد البطالة الاحتكاكية وهي حالة وجود أفراد يبحثون عن الشغل لأول مرة أو يرغبون في الحصول على وظيفة أفضل من تلك التي يشتغلون فيها وهم قادرون على العمل ، ويكون هناك وظائف متوفرة تتلاءم مع مهاراتهم وخبراتهم وتكوينهم، ولم يلتحقوا بتلك الوظائف بسبب عدم اطلاعهم عليها أو بأماكن وجودها في هذه الحالة نقول أنهم يعانون من البطالة الاحتكاكية (محمود و العيساوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي، ط1، 2007، صفحة 164)

وهناك نوع آخر هو البطالة الهيكلية: حيث ينشأ نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تمس الاقتصاد مثل: حدوث تغير كبير طويل الأجل في الطلب، أو ظهور تغيرات العوامل التقنية الخاصة بالإنتاج، مما

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

يجعل مؤهلات الأشخاص العاطلين غير مواكبة لمتطلبات الوظائف الشاغرة (عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، 1997، صفحة 308) ، وهذا النوع من البطالة تعاني منه حتى الدول المتقدمة حيث أن حركة الشركات عابرة القارات من الدول الصناعية إلى بعض الدول النامية من أجل الحصول على المزايا الضريبية وانخفاض سعر الطاقة واليد العاملة الرخيصة ترك البلدان الذين كانوا يعملون بها في وضعية بطالة هيكلية (بوطيل، 2022، صفحة 165)، ما يؤكد أنّ البطالة تتأثر وترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعية النشاط الاقتصادي، حيث تنخفض معدلاتها في فترات النمو الاقتصادي وتزداد أثناء الركود والانكماش، ما يجعلها مرآة تعكس صحة الاقتصاد وقدرته على امتصاص القوى العاملة، كما تتنوع أشكالها بحسب طبيعة الاقتصاد، من البطالة الدورية المرتبطة بتقلبات الأسواق، إلى البطالة الاحتكاكية الناتجة عن البحث عن وظائف أولية أو أفضل، وصولاً إلى البطالة الهيكلية الناجمة عن تغيرات طويلة الأمد في الطلب أو التكنولوجيا، والتي قد تؤثر حتى على الدول المتقدمة بسبب انتقال النشاطات الاقتصادية بين البلدان.

3.2. العوامل المؤدية للبطالة:

تختلف الأسباب والعوامل المؤدية للبطالة من بلد لآخر، إلا أنه يمكن تلخيصها في مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل محدداتها العامة. فمن أبرز هذه الأسباب: (عامر ، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، ط2، 2015، الصفحات 20-23) الزيادة الكبيرة في عدد حاملي الشهادات نتيجة انخفاض تكلفة التعليم، وغياب التنسيق بين سياسات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى إنشاء تخصصات جامعية غير مطلوبة فعلياً، كما يساهم التطور غير المتكافئ بين القطاعات المختلفة في ظل الانفتاح الاقتصادي، وقلة المعلومات المتعلقة بظروف الشغل وطبيعة المهارات والخبرات المطلوبة، في تفاقم البطالة. كما تؤدي العوامل الاجتماعية دوراً بارزاً أيضاً، حيث تُقدس الشهادة الجامعية وتقلل من قيمة العمل المهني، في حين يؤثر ارتفاع المديونية الخارجية على الاستثمارات الداخلية ويحد من قدرتها على خلق فرص العمل، كما ساعد الانتقال من نظام يعتمد على الدولة في توظيف الخريجين إلى نظام تقلص فيه دور الدولة، على زيادة معدلات البطالة، فضلاً عن الضغوط الديموغرافية الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني ومتوسط الأعمار، وتضاف إلى ذلك، تأثيرات التقدم التكنولوجي السريع الذي أدى إلى استغناء المؤسسات عن أعداد كبيرة من العمال، والتسرب المدرسي وارتفاع معدل الأمية، وزوال بعض الحرف التقليدية والمهن القديمة، فضلاً عن فشل سياسات التشغيل الحكومي التي أسهمت في انتشار البطالة المقنعة نتيجة إغفال الطلب الفعلي في سوق العمل، وهذه العوامل مجتمعة تشكل بيئة معقدة تستدعي

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

إستراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد لمعالجة البطالة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة.

2. التشغيل وبعض القضايا المتعلقة به

1.2. مفهوم التشغيل:

يمثل التشغيل إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، فهو لا يقتصر على مجرد شغل وظيفة أو الحصول على مصدر دخل، حيث يتعداه إلى تحقيق قدرات الفرد على الاستمرار والتطور داخل بيئة العمل، فالتشغيل يعكس مدى تكيف الشخص مع متطلبات سوق العمل وقدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة، بما يضمن له الاستقرار المهني والنمو الشخصي.

وتوضّح منظمة العمل الدولية أن الفرد يُعد قابلاً للتشغيل عندما تتوفر له القدرة على الحصول على وظيفة تمكنه من الحفاظ عليها، مع إمكانية التطور والتكيف ضمن إطار العمل، أو الانتقال إلى منصب آخر في حال انتهاء العلاقة الوظيفية أو رغبته في التغيير، وبالتالي، يرتبط مفهوم التشغيل ليس فقط بالوصول إلى العمل، بل أيضاً بالاستمرارية والتكيف والمرونة في مواجهة متغيرات سوق العمل. (بن مهدي وزياني، 2022، صفحة 169)

كما يعرف التشغيل بوصفه تمكين الشخص من الحصول على منصب عمل و الاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على حجم معين من التدريب و التكوين والتأهيل (بن عمار و موساوي، 2019، صفحة 184)، وفي سياق مماثل، يقال عنه التوظيف التام و الاستغلال المثالي للموارد البشرية، من خلال ضمان العمل لكل شخص لديه الرغبة فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجا، ويتم اختياره بحرية، مع إمكانية الحصول على المهارات الكافية للقيام بالعمل المناسب الذي ستستخدم فيه هذه المهارات (بن نوي ، سياسة التشغيل في الجزائر: الآليات و البرامج، 2020، صفحة 39)

يمكن القول إنّ مفهوم التشغيل الحديث يتجاوز مجرد مقابلة البطالة، إذ يشمل استمرارية العمل و ضمان التعيين والأجر المناسبين للعامل، مع مراعاة تخصصه وكفاءاته التي يجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما يضمن هذا المفهوم للعامل الحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على الخدمات الاجتماعية، بما يعكس شمولية وحماية حقوق الموظف ضمن بيئة العمل. (داداي عدون و العايب ، 2010، صفحة 37)

2.2. مفهوم سياسة التشغيل:

تتجلى سياسة التشغيل في الجمع بين كلمتين أساسيتين: "سياسة"، التي تشير إلى التدابير التنظيمية والإجراءات الإدارية، و"التشغيل"، الذي يعبر عن جميع المجهودات البدنية والفكرية التي يبذلها الإنسان مقابل أجر محدد، مع مراعاة شرط الاستمرارية في العمل، إضافة إلى ضمان الحق في الخدمات الاجتماعية وفرص الترقية، وتشمل سياسة التشغيل مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى تمكين كل فرد من حقه في العمل، وتأهيل اليد العاملة بما يتوافق مع احتياجات الإنتاج، كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريفها لهذه السياسة، ويعرّف المكتب الدولي للعمل "سياسة التشغيل" بأنها إطار متناسق و رؤية متفق عليها، حيث يعمل هذا الإطار على ربط جميع التدخلات المتعلقة بالتشغيل والتي يسعى من خلالها جميع الأطراف أصحاب المصلحة إلى تحقيق الغايات النوعية والكمية للعمل في بلد معيّن (يدروج، استراتيجية التشغيل في الجزائر و لإثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 . أطروحة ، 2020 ، صفحة 58)، وتفسير ذلك أنّ سياسة التشغيل إطار متناسق ورؤية موحدة تجمع بين جميع التدخلات المتعلقة بمجال العمل، حيث يسعى من خلالها كل من الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة إلى تحقيق الأهداف النوعية والكمية المتعلقة بالتوظيف في الدولة، بما يضمن تنظيم الجهود وضمان فاعلية البرامج والسياسات لتحقيق أكبر قدر ممكن من فرص العمل الملائمة والمستدامة.

بينما تبرز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسية التشغيل بكونها سياسة تشمل مختلف جوانب السياسة والاجتماعية والاقتصادية، وتتضمن مختلف الآليات المتبعة بهدف منح الحق في الشغل لكل إنسان، وكذا تأهيل اليد الشغيلة مع احتياجات السوق. (زواويد، طواهر، و بونقاب، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، 2018، صفحة 44)

يتبين من خلال ما عرض أنّ سياسة التشغيل مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الحكومية بالتعاون مع العمال ورجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف تعزيز فرص العمل المتاحة. وتهدف هذه السياسة إلى زيادة نسبة التشغيل بين الأفراد القادرين على العمل، بما يساهم في الحد من معدلات البطالة وتحقيق استغلال أمثل للموارد البشرية في المجتمع.

3.2. الأبعاد الأساسية لسياسة التشغيل:

تمثل الأبعاد الأساسية للتشغيل مجموعة من العناصر الجوهرية التي توجه سياسات سوق العمل، إذ تركز على القرارات الحكومية المتعلقة بتنظيم علاقات العمل وحماية الحقوق الاجتماعية للعاملين، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لزيادة فرص الشغل، كما تسعى هذه الأبعاد إلى تحقيق توازن دقيق بين النمو الاقتصادي والحد من البطالة، مما يبرز الدور السياسي والاجتماعي للتشغيل كوسيلة لتنمية الموارد البشرية وضمان استقرار المجتمع، ولتوضيح ذلك سنقدم أهم الأبعاد المتعلقة بسياسة التشغيل.

أ- **البُعد الاجتماعي:** يركز حول ضرورة الحدّ من الآفات الاجتماعية المختلفة الناتجة عن مشكلة البطالة خاصة عند فئة الشباب حاملِي الشهادات الجامعية، و السعي لتوفير المناخ الملائم لإدماج هذه الفئة في المجتمع، و إبعادهم عن الشعور باليأس والإحباط والتهميش و الإقصاء. (زواويد، طواهير، و بونقاب، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، 2018، صفحة 47)

ب- **البُعد الاقتصادي:** تتمثل أهمية استثمار القدرات البشرية في الاستفادة القصوى من رأس المال البشري لتعزيز الإمكانيات الإنتاجية، إذ يساهم توظيف العمالة المؤهلة في مختلف القطاعات العامة والخاصة في رفع مستوى الإنتاج وتحسين الجودة والمردودية، كما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية، ونتيجة لذلك، ينعكس هذا الاستثمار بشكل مباشر على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تعود بالنفع على الوطن بأسره. (زواويد، طواهير، و بونقاب، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، 2018، صفحة 48)

ت- **البُعد التنظيمي:** يقصد به مشاركة مختلف القطاعات المرتبطة في اتخاذ قرارات جماعية، خاصة فيما يتعلق بمجال تخطيط التنمية، ورسم السياسات المتعلقة بالتشغيل و تنفيذها، والتي تنطلق من المستوى المحلي، أي: على صعيد التجمعات السكانية، سواء مدنا أو قرى كانت، ويركّز البُعد التنظيمي في سياسة التشغيل على مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحسين كفاءة سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل، فهو يسعى أولاً إلى مكافحة البطالة عبر اعتماد إجراءات اقتصادية فعّالة، كما يهدف إلى ترقية اليد العاملة من خلال تطوير مهاراتها على المدى القصير والمتوسط، ويعمل هذا البُعد أيضاً على تعزيز ثقافة المقاولاتية وتشجيع روح المبادرة، بالإضافة إلى تحقيق الانسجام بين متطلبات السوق وتكوين الأفراد في تخصصات تتوافق مع هذه الاحتياجات، كما يشمل دعم المشاريع الإنتاجية التي تخلق مناصب شغل، وتكوين هيئات تنسق بين مختلف القطاعات، وتعزيز الوساطة في سوق العمل، إلى جانب تحديث أساليب

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

المراقبة والمتابعة والتقويم لضمان فعالية السياسات وتحقيق نتائج ملموسة. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 82)

ث- **البُعد السياسي للتشغيل:** تستمدّ الكثير من الأنظمة السياسية شرعيتها من خلال السياسات التشغيلية، فالمواطنون يشعرون بمواطنتهم ويزيد انتمائهم لوطنهم عندما يتم تشغيلهم ويتحصلون على مناصب عمل، ويعدّ النظام السياسي أساساً أداة لتوزيع الموارد التي يتنافس عليها مختلف الفئات الاجتماعية، كما أن دعم بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى تأييد ورضا الجماهير، وبالتالي دعم النظام القائم، وهذا ما دلّت عليه الشواهد التاريخية الكثيرة إذ لجأت الحكومات في السبعينات من القرن العشرين إلى اعتماد السياسات التوزيعية بغرض توسيع قاعدة المستفيدين من هذه الإجراءات وحشد التأييد الشعبي لضمان استقرار النظام السياسي واستمراره في الحكم، وبالمقابل، مثّلت هذه السياسة في ثمانينات القرن الماضي عامل تصدّع في شرعية النظام حين استفادت أقلية على حساب الأغلبية (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، صفحة 54)

3. النظرياتُ المفسّرةُ للتشغيل:

1.4. النظرية الكلاسيكية:

حاول الكلاسيكيون فهم أسباب الكساد والركود الذي يعاني منه الاقتصاد الحر من فترة لأخرى، رغم مروره بمراحل من الانتعاش تليها فترات تضخم كلما أوشكنا من درجة التشغيل التام، حيث يعتقد رواد هذه النظرية أن الطلب على الشغل هو دالة للأجر، وحاولوا معرفة كيفية الوصول للعمالة الكاملة، فالقاعدة التي ينطلقون منها أن نقص العمالة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل والذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الربح، ويضل الأمر كذلك ويتبعه الطلب الكلي على المنتجات إلى غاية تحقيق التشغيل التام، ثم ينتج عن المنافسة ارتفاع الإنتاج و زيادة حجم الناتج القومي للعمالة بصفة تلقائية شريطة أن يوافق العمال على الأجر السائد في إطار التنافس الحر التام، وأن يقبل رب العمل أيضا بأسعار الفائدة التي يحددها قانون العرض والطلب. (إيدار ، سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، 2018، صفحة 72)، فحسب المدرسة الكلاسيكية، فإنّ معالجة مشكلة البطالة تكون بشكل تلقائي، في البداية تكون الأجور منخفضة بسبب وجود البطالة وتنافس اليد العاملة على المناصب المتاحة للعمل، حيث يساعد ذلك أصحاب العمل في تقليل تكلفة الإنتاج وتعظيم الأرباح وتوسيع الاستثمارات التي تتطلب مزيدا من العمالة، وتختفي بذلك مشكلة البطالة مما يسبب ارتفاع الأجور من جديد.

2.3. النظرية الكينزية:

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

تأسست هذه النظرية على يد كينز 1883-1946، الذي ألف كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، حيث تناول في هذا الكتاب معالجة مشكلة البطالة وضمان التشغيل، وكان لحدوث أزمة الكساد العالمي دور كبير في بلورة أفكاره، التي انتقد من خلالها تصورات المدرسة الكلاسيكية التي تزعم أن البطالة ظاهرة مؤقتة وأن التغير في المجتمع الرأسمالي يتم تلقائياً وأن القانون الطبيعي يوجه الاقتصاد نحو التوازن الذي يحقق في نهاية المطاف التوظيف التام، حيث أكد على ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلال عن طريق سياسات الاستثمار والسياسات المالية. (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 184)

يرى كينز أن السوق يواجه مشكلتين أساسيتين لا يمكن معالجتهما تلقائياً، أولاهما: احتمال وقوع كساد اقتصادي يستمر لفترة طويلة نسبياً، وثانيتهما: عدم استقرار الاقتصاد، إذ قد يتحقق توازن معين يرافقه الاستخدام التام للموارد، ثم ينتقل الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى دون أن يصاحبها الاستخدام التام، ومن هذا المنطلق، تؤكد نظرية كينز أن التوازن التلقائي لا يتحقق إلا عند الاستخدام التام، وبما أن فترة انتظار الوصول إلى هذا التوازن قد تكون طويلة، فإن الحل يكمن في تدخل الدولة عبر اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاختلالات مثل: زيادة الإنفاق الحكومي لفترة قصيرة دون انتظار انخفاض الأجور والأسعار، لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 185)

3.3. نظرية أجر الكفاءة:

يندرج هذا التوجه ضمن الاتجاه النيوكنز، ويعتمد على الفكرة القائلة بأن زيادة أصحاب العمل للأجور فوق مستواها التوازني قد تحفز العمال وترفع من إنتاجيتهم، ما ينعكس إيجاباً على أرباح أصحاب العمل ويحقق منفعة وإشباعاً للعمال، إلا أن هذا الإجراء قد يؤدي في المقابل إلى حدوث فائض في عروض العمل، ما يساهم في ظهور البطالة، ومن بين الأسباب التي تدفع أصحاب العمل لرفع الأجور، يمكن الإشارة إلى حرصهم على استقدام العمال ذوي الكفاءة والخبرة العالية لما يتمتعون به من إنتاجية، ورغبتهم في تشجيع العمال على البقاء في مناصبهم لتجنب تكاليف تدريب وتوظيف عمال جدد، بالإضافة إلى تأثير زيادة الأجور في تعزيز انضباط العمال وإخلاصهم في أداء مهامهم، بما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية العامة للشركة. (يدروج، استراتيجية التشغيل في الجزائر و لإثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 . أطروحة ، 2020، صفحة 15)

4.3. نظرية الاختلال وعدم التوازن:

ترتكز هذه النظرية على الدمج بين التحليل الكينزي والنيوكلاسيكي، وتقوم في تفسيرها للبطالة على فكرة ثبات الأجور والأسعار في المدى القصير، وترفض رفضاً تاماً التكيف التلقائي بين الأسعار والأجور الذي يعد أساس الفكر الكلاسيكي، فحين يحدث اختلال في السوق ينتج عنه حتماً بطالة إجبارية وينطبق هذا على سوق السلع، حيث يؤدي ثبات الأسعار عدم توازن بين العرض والطلب، وترتبط ظاهرة البطالة حسب هذه النظرية بحالة سوق العمل و سوق السلع، وتتميز هذه النظرية بين حالتين من البطالة: البطالة في حالة الفائض، ويرجع سببها إلى نقص الطلب على السلع في مقابل توفر فائض في العرض، حيث يؤدي إلى توقف الإنتاج بسبب تكديس السلع، أما النوع الثاني، فهي البطالة في حالة العجز ويرجع السبب إلى ارتفاع مستويات أجور العمال الذي يؤدي بعزوف أصحاب العمل عن زيادة الإنتاج، وبالتالي، عدم الرفع من معدلات التشغيل والاستغناء عن العمال وتفشي ظاهرة البطالة. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 42)

4.4. نظرية رأس المال البشري:

تفسّر هذه النظرية التفاوت في التوظيف والأجور بين الأفراد بالاختلاف في رأس المال البشري، أي بمستوى التعليم والتكوين الذي يمتلكه كل فرد، وتنطلق من عدة افتراضات أساسية، أولها أن الفروق في الدخل بين العمال تعود أساساً إلى طول فترة التعليم أو جودة التكوين، إذ يرفع التكوين الجيد من إنتاجية العامل، كما تفترض النظرية أن الأفراد يخططون للحصول على دخل أعلى في المستقبل عند قرارهم بالاستثمار في التكوين، مراعاة لتكلفة الوقت المرتبطة بالتعليم، وبعد إتمام مرحلة التدريب الأولى، يُفترض أن الأفراد لا يقومون بمزيد من التدريب مستقبلاً، ويظلّ تدفق الأجر المستقبلي ثابتاً بعد انتهاء هذه المرحلة، وعليه، فإنّ فرص الحصول على عمل بأجر مرتفع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجودة الاستثمار في رأس المال البشري، فكلما قلّ حجم هذا الاستثمار، قلّت فرص الحصول على وظيفة مستقرة ذات أجر جيد. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 43)

ثانياً: سياسات التشغيل في ظلّ الاقتصاد الموجه للفترة 1962-1989

اعتمدت الجزائر في أعقاب الاستقلال نموذج الاقتصاد الموجه، الذي يقوم بالأساس على تدخل الدولة المباشر في إدارة النشاط الاقتصادي عبر آليات التخطيط المركزي، مع التركيز على التصنيع وتأمين

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

القطاعات الإستراتيجية وتوسيع نطاق القطاع العام، وضمن هذا الإطار، ظهرت سياسات التشغيل كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الوطنية، حيث سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق توزيع عادل للثروة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والقضاء على البطالة، وقد تحملت الدولة مسؤولية توفير فرص العمل باعتبارها وظيفة أساسية، خاصة في ظل محدودية المبادرة الفردية وضعف القطاع الخاص في تلك الفترة، وسنقوم باستعراض مسار سياسات التشغيل خلال هذه المرحلة، مع التركيز على مدى فعاليتها في التخفيف من البطالة، وإبراز الجهود المبذولة من قبل الدولة، إضافة إلى التحديات والعقبات التي واجهتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالشغل.

1. مرحلة التسيير الذاتي:

تميزت مرحلة التسيير الذاتي في الجزائر بعد الاستقلال بمجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، ورغم هذه التحديات، سعت السلطات الوطنية إلى إدارة هذه المرحلة وفق برنامج طرابلس 1962 الذي أعدته جبهة التحرير الوطني، والذي تضمن معالم واضحة لسياسات التشغيل، مركزة على إعطاء الأولوية لسياسة التصنيع كوسيلة لامتصاص جزء كبير من البطالة.

وقد بلغ عدد سكان الجزائر عام 1962 نحو 10.2 مليون نسمة، مع معدل زيادة طبيعية سنوية قدره 3.42%، ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان إلى 12.142 مليون نسمة بحلول عام 1966، وقد تميز سوق العمل بعد الاستقلال بعدة خصائص، على المستوى الكمي، حيث شهدت وتيرة التشغيل جموداً ملحوظاً، إذ لم يسجل أي ارتفاع معتبر في القطاع الفلاحي، كما شهد التشغيل في قطاع الصناعة تراجعاً في معظم القطاعات باستثناء قطاعات المحروقات والطاقة، بينما بلغت نسبة البطالة نحو 33.6% من السكان النشطين في المدن، أما على المستوى الكيفي، فقد لوحظ عجز كبير في الفئات العاملة ذات التكوين العالي، مقابل فائض في العمالة ضعيفة التأهيل، نتيجة السياسات التعليمية التي خلفها الاستعمار والتي أدت إلى تجهيل ممنهج لعدد كبير من السكان. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 96)

بالإضافة إلى ذلك، تميزت الفترة الأولى بمغادرة عدد كبير من المعمّرين قدر بـ 900 ألف فرنسي تركوا مناصب عملهم شاغرة، فمهم 50 ألف إطار عالي و 35 ألف إطار متوسط و 100 ألف عامل موظف (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 96)، حيث تقدّر

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

نسبة العمال الإداريين الأوروبيين 82 % و 90% من عمال القطاع الصناعي والأغلبية الساحقة من ملاك الأراضي. (صغور، 2008، صفحة 153).

وبالرغم من وجود عدد معتبر من العاطلين عن العمل في ذلك الحين في المجتمع الجزائري، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يملئوا الفراغ الذي تركه المعمّرون، بسبب نقص التكوين والتعليم لدى المواطنين الجزائريين الذين بلغت فهم الأمية مستويات قياسية بعد الاستقلال، وقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال أزمة حادة نتيجة المغادرة الجماعية للإطارات واليد العاملة الأوروبية، حيث أدت هذه الظاهرة إلى شغور غالبية المؤسسات الصناعية والخدمية، إضافة إلى ترك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بلا إدارة، فضلاً عن ترك جهاز إداري شبه فارغ من الكفاءات القادرة على تسيير المؤسسات، حيث انعكس هذا النقص الحاد في الموارد البشرية سلباً على مستوى الإنتاج، الذي انخفض إلى حوالي 55%، ما أثر بشكل مباشر على سير الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني في تلك المرحلة من التبعية والركود وعدم التوازن، إلى جانب ضعف مستوى التشغيل وتفاقم البطالة، وقد دفعت هذه الظروف العديد من الجزائريين إلى الهجرة نحو فرنسا بحثاً عن فرص عمل، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو 222.631 شخصاً سنة 1963، وارتفع العدد الإجمالي إلى نحو نصف مليون شخص سنة 1964، منهم حوالي 250 ألف عامل، فيما تشكّل البقية من أفراد عائلاتهم. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 97)

إن هجرة الجزائريين للعمل إلى فرنسا لم تدم طويلاً، حيث توقفت بعد غلق فرنسا باب الهجرة أمام الجزائريين وطرد 4000 عامل جزائري، بدعوى تشبّع سوق العمل الفرنسي خاصة بعد عودة مواطنيها من الجزائر، حيث أصبح المهاجرون الجزائريون يهددون الفرنسيين في مناصب عملهم؛ لأنهم يعملون مقابل أجور منخفضة، وتعمقت مشكلة البطالة بعد غلق منافذ الهجرة أمام الجزائريين، بالإضافة إلى عودة المواطنين الجزائريين من المغرب وتونس. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، الصفحات 96-98)

لقد واجهت الإدارة الجزائرية مشكلات عديدة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، الذي يعتبر عاملاً أساسياً في التنمية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فقد كانت الأعمال التي يشغلها المواطنون الجزائريون في مرحلة الاستعمار مقتصرة على بعض الحرف والورشات الصغيرة والعمل في القطاع الزراعي

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

الذي هيمن عليه المستوطنون، وحتى الجزائريين ذوي المستويات التعليمية كانوا يشغلون مناصب في مستويات بسيطة، لذلك كان لمغادرة المستوطنين والعمال الأوربيين بعد الاستقلال أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي فتح باب التشغيل واسعاً أمام اليد العاملة الجزائرية، وأسفر هذا الوضع عن ظهور عدد من النتائج الواضحة في سوق العمل، حيث أصبح اختيار الموظفين يتم بطريقة جماعية وعشوائية في كثير من الأحيان، كما انخفض المستوى التعليمي المطلوب للعديد من الوظائف نتيجة نقص عدد المتقدمين المؤهلين، وعلاوة على ذلك، تمّ التخلي عن نظام التوظيف عبر المسابقات التقليدية، واستبداله بالاعتماد على الشهادات وحدها كمعيار أساسي للتعيين. (هامل و ثياقة، 2024، صفحة 737).

وفي هذه المرحلة المبكرة من استقلال الجزائر، استُحدثت أول آلية رسمية لتنظيم سوق العمل وضبط اليد العاملة الوطنية، ممثلة في المكتب الوطني لليد العاملة، الذي تأسس سنة 1962 بموجب المرسوم رقم 62-99، ووُضِع تحت إشراف وتوجيه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويعكس إنشاء هذا المكتب اهتمام الدولة باليد العاملة ودورها الحيوي في تحقيق التنمية، خاصة في ظل الفراغ الكبير الذي خلّفته مغادرة مئات الآلاف من العمال في مختلف القطاعات. وتعدّدت مهام المكتب، إذ شملت جمع المعلومات المتعلقة بالاحتياجات والموارد الوطنية من اليد العاملة، والبحث عن فرص التكوين للهيئات الوطنية المختصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والسعي لتوفير اليد العاملة سواء الوطنية الموجودة في الخارج أو الأجنبية المتخصصة ذات التكوين العالي، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحصول على رخص توظيفها، كما شمل تنظيم الوظيفة العمومية عبر سن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، حيث تم في البداية تمديد القوانين الفرنسية السابقة، ثم صدور "القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية عام 1966" بموجب الأمر رقم 66-133، الذي حدد ميادين وقطاعات تطبيق هذا القانون، وعمل على توضيح الحقوق والواجبات المتعلقة بصفة الموظف، لضمان تسيير فعال للمرحلة الانتقالية بعد الاستقلال. (هامل و ثياقة، 2024، الصفحات 737-738).

لقد نتج عن اعتماد أسلوب التسيير الذاتي، تكوّن 1994 قطاع مسير ذاتيا يضم حوالي 2.3 مليون هكتار، أي: ما يعادل 35% من الأرض القابلة للفلاحة، كما تمكّن برنامج التسيير الذاتي من امتصاص حوالي 200 ألف عامل، منهم 65 ألف عامل دائم في قطاع الزراعة خلال الفترة 1962-1965، ويعدّ في ذلك الحين أكبر قطاع استوعب اليد العاملة حيث وصل عدد العاملين به إلى 300 ألف عامل. (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، صفحة 205)، وخارج قطاع التسيير الذاتي، تم تشغيل حوالي 980 ألف عامل في القطاع الزراعي منهم حوالي 170 ألف عامل دائم. (زايدي ،

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

سياسات التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة 1، 2018-2019، صفحة 72).

فعلى الرغم من الدور الهام الذي أدّاه التسيير الذاتي الفلاحي في استقطاب اليد العاملة والمساهمة في التخفيف من البطالة مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال لم تكن نتيجة تخطيط ممنهج لسياسة تشغيلية أو رؤية إستراتيجية تهدف إلى مكافحة البطالة، فقد كانت هذه المبادرات في معظمها فردية، أقدم عليها المواطنون بشكل ذاتي لمواجهة تحديات نقص فرص العمل، دون أن تحظى بدعم رسمي أو تنظيم مؤسسي يضمن استدامتها وتطويرها.

2. المخطط الثلاثي 1967-1969

يمثل هذا المخطط أول تجربة رسمية للتخطيط الاقتصادي في الجزائر، حيث اعتمد على الصناعات الثقيلة كخيار إستراتيجي يعكس النهج الاشتراكي، مع اعتبارها المحرك الأساسي لخلق فرص العمل واستيعاب جزء من اليد العاملة. وقد ركز المخطط على عدة أهداف مرتبطة بالتشغيل من أبرزها: إنشاء مناصب عمل دائمة للقضاء على البطالة بشكل نهائي عبر اتباع إستراتيجية صناعية متكاملة، إلى جانب زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي كوسيلة لامتصاص اليد العاملة المتاحة، كما اهتم المخطط بتكوين الخبرات والكفاءات اللازمة لاستحداث مناصب جديدة تتوافق مع احتياجات الاقتصاد الوطني، ما يعكس حرص الدولة على الربط بين التنمية الاقتصادية وفرص الشغل، والمشكلة التي واجهت سوق الشغل في هذه المرحلة، هو أن معظم طلبات التشغيل ارتبطت بقوة العمل التي لا تملك مؤهلات و المنحدرة من أصول ريفية وتركزت حول أنشطة البناء والأشغال العمومية، في حين كان هناك طلب كبير على اليد العاملة المؤهلة. (زايدى ، سياسات التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة 1، 2018-2019، الصفحات 73-74)

وفي بداية هذه المرحلة، عانت اليد العاملة من البطالة؛ فحسب تقدير سنة 1967، كانت البطالة الموسمية تمس 1.54 مليون عامل يشتغلون أقل من شهر، إضافة لأكثر من مليون شخص يدخلون تحت البطالة المقنعة، كما بيّن الإحصاء العام لسنة 1966، أنّ عدد الأشخاص الذين لديهم قدرة على العمل هو 2.56 مليون شخص أي: 21% من مجموع التعداد السكاني، منهم 1.76 مليون فرد يشتغلون فعليا، بينما عدد البطالين هو 845 ألف شخص، كما قدّرت نسبة البطالة بـ 32.9%. (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 594)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

جدول رقم (7): تطوّر مؤشرات التشغيل للفترة 1966-1969 الوحدة بالآلف.

السنوات	1966	1969
عدد السكان	11820	13200
الفئة النشطة بالحضر	1017	1212
عدد البطالين	335	361
معدل البطالة	%33	%30

المصدر: (داداي عدون و العايب ، 2010، صفحة 169)

بالرغم من أن المخطط الثلاثي الأول قد استهدف تحقيق نسب تشغيل عالية عن طريق بناء قاعدة تنموية مبنية على الصناعات الثقيلة والتي استطاع من خلالها توفير 100 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات، وقد انخفضت نسبة البطالة من حوالي 33% سنة 1966 إلى 30% سنة 1969، إلا أنّ عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذه المرحلة متواضع بالنظر إلى الأهداف التي سطرته السلطات في هذا المخطط من جهة، ومن جهة أخرى مقارنة مع معدلات النمو السكاني في هذه المرحلة التي بلغت 4% سنوياً.

جدول رقم (8): عدد مناصب العمل المستحدثة خلال المخطط الثلاثي 1967-1969

القطاع	عدد المناصب المستحدثة	النسب المئوية
الصناعة	48.170	%44.6
البناء والأشغال العمومية	10.730	%10
التجارة والخدمات	17.24	%16
النقل	13.610	%12.6
الإدارة	18.000	%16.8
المجموع	107.750	%100

المصدر: (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، صفحة

(212)

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ القطاع الصناعي استحوذ على 44.6% من إجمالي المناصب المستحدثة خلال هذه المرحلة، أي ما يقارب نصف الفرص الجديدة، ما يعكس بوضوح تأثير سياسة

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

التصنيع التي اعتمدتها الدولة في محاولة التخفيف من حدة البطالة وزيادة نسبة التشغيل. ويظهر الجدول أيضاً أن قطاع الإدارة احتل المرتبة الثانية من حيث التوظيف، بنسبة 16.8% من مجموع المناصب المستحدثة، مما يعكس حرص الدولة على معالجة مشكلة البطالة من خلال تعزيز قدرات القطاع الإداري وتنمية الوظائف العامة، ويمكن القول إن النتائج المحققة في هذه المرحلة كانت نتيجة مباشرة للاستثمارات المختلفة في القطاعين الصناعي والإداري والخدمات، التي ساهمت في توسيع قاعدة التشغيل بشكل ملموس. غير أن هذه الإنجازات، رغم أهميتها، بقيت دون الطموحات التي رسمتها الدولة، إذ فاقت أهداف المخطط الإمكانات الملموسة على أرض الواقع، ما يوضح التحديات الكبيرة المرتبطة بترجمة السياسات الاقتصادية والإستراتيجية إلى نتائج عملية على مستوى سوق العمل.

3. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

هو المخطط الثاني الذي اعتمدته الجزائر مستفيدة من بعض نقائص المخطط الأول و من أهم أهدافه المتعلقة بالتشغيل حسب تقرير المخطط، الذي ينص على أن الغاية الأساسية لإستراتيجية التنمية هو القضاء الجذري على البطالة من خلال التصنيع الحقيقي حيث أشار التقرير بأنه سيتم القضاء النهائي على أسباب نقص التشغيل في حدود سنة 1980، وأن يتساوى النمو السنوي لقوى العمل مع مناصب العمل المستحدثة سنوياً عن طريق تطوير الصناعات وكافة النشاطات المتعلقة بالتصنيع في المدن، حيث يشير المخطط إلى أن عدد المشتغلين في الصناعة (120 ألف) هو قليل ويجب مضاعفة مناصب العمل في القطاع الصناعي خمس مرات خلال العشر سنوات القادمة. (سفير، 1989، صفحة 44)

وكان الهدف من هذا المخطط هو خلق 265 ألف منصب شغل جديد سنوياً، مع توزيع هذه الفرص بشكل يعكس الأولويات الاقتصادية للدولة؛ فقد استحوذ قطاع الإنتاج المادي على النصيب الأكبر، بنسبة 65% من إجمالي المناصب، نظراً لدوره المحوري في دعم التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، أما قطاع التعليم، فقد حُصص له نحو 15% من الفرص، تأكيداً على أهمية تطوير رأس المال البشري وبناء كفاءات المستقبل، فيما توزعت النسبة المتبقية على المجالات الخدمية، بما في ذلك الإدارة والخدمات العامة، لتعزيز قدرات الدولة على تنظيم وتسيير القطاعات المختلفة ودعم تشغيل اليد العاملة في المجالات غير الإنتاجية. (سفير، 1989، صفحة 44)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

جدول رقم (9): عددُ مناصِبِ العملِ المستحدثةِ خلالَ المخططِ الرباعيِّ الأولِ

القطاع	عدد المناصب المستحدثة	النسب المئوية
الصناعة ، البناء والأشغال العمومية	192000	58.36%
النقل	21000	6.38%
الإدارة والتجارة والخدمات	116000	35.26%
المجموع	329000	100%

المصدر: (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022)

يتبين من الجدول أن قطاع الصناعة والأشغال العمومية شهد استحداث نحو 192 ألف منصب شغل، أي ما يمثل 58.36% من إجمالي المناصب الجديدة، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالمخطط السابق الذي سجل فيه التشغيل في هذا القطاع 59 ألف منصب فقط، ويشير هذا النمو الكبير إلى الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الصناعة والأشغال العمومية في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة ورفع مستوى التشغيل، مما يعكس فعالية السياسات الصناعية في توفير فرص عمل واسعة، وفي المرتبة الثانية، تأتي مجالات الإدارة والخدمات والتجارة، التي أضافت حوالي 116 ألف منصب، بما يمثل 35.26% من مجموع المناصب، مؤكدة الدور المكمل للقطاع الخدمي في تعزيز التوظيف، أما قطاع النقل، فقد استحدث نحو 21 ألف منصب، أي 6.38% فقط، ما يدل على محدودية دوره النسبي في خلق فرص العمل مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكنه يظل ضرورياً لدعم الحركة الاقتصادية وربط القطاعات المختلفة ببعضها.

جدول رقم (10): عددُ مناصِبِ العملِ المستحدثةِ في المخططينِ الثلاثيِّ والرَّباعيِّ الأولِ

السنة	69-67	73-70
مناصب العمل	107750	329000
المعدلات السنوية	35917	82250

المصدر: (زايدي ، سياسات التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علم الاجتماع

التنظيم والعمل، جامعة باتنة 1، 2018-2019، صفحة 77)

أبرزت نتائج المخطط الرباعي الأول في مجال التشغيل توفير نحو 329 ألف منصب عمل خلال أربع سنوات، بمعدل سنوي يصل إلى حوالي 82,250 شخص، وهو تحسن ملموس مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول الذي لم يخلق سوى 107 آلاف منصب على مدى ثلاث سنوات، بمعدل سنوي قدره 36 ألف شخص

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

فقط، ويعود هذا التحسن جزئياً إلى الاستفادة من تجربة المخطط السابق، وإلى طول مدة المخطط الجديد التي أتاحها فترة أطول للتنفيذ، كما ارتفعت المبالغ المخصصة للاستثمار بشكل كبير لتصل إلى 36.7 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ 9.7 مليار دينار للمخطط الثلاثي، إلى جانب تأمين العديد من المؤسسات الصناعية والاستخراجية والبنوك، ما ساهم في توفير فرص عمل لليد العاملة الجزائرية، ومع ذلك، فإنّ هذه النتائج تبقى دون الطموحات المعلنة، إذ لم ترتقِ إلى الأهداف الطموحة التي وضعها المخطط، مما يبرز الفجوة بين ما تم تحقيقه على أرض الواقع وما كانت تتطلع إليه الدولة من تعزيز للتشغيل وتقليص البطالة.

4. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

نظراً للأهمية التي أولتها الدولة لموضوع التشغيل، خصّص هذا المخطط فصلاً كاملاً بعنوان سياسة التشغيل، حيث أكد أن توسيع فرص العمل يمثل الهدف الأساسي لإستراتيجية التنمية الوطنية، ويشكل الركيزة الجوهرية للسياسة الاجتماعية، إذ يُعتبر العمل العامل الحاسم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتبرز معالم السياسة التشغيلية للمخطط في توزيع اعتماداتها على عدة محاور، أولها: التركيز على القطاعات الإنتاجية لتطوير قوى الإنتاج، وثانيها: إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة باعتباره المحرك الرئيس لهذا التطوير، وثالثها: الاهتمام بالبنى التحتية، وخاصة الاجتماعية، بهدف تحسين ظروف العمل والمعيشة للطبقة العاملة، ما يعكس التزام الدولة بدمج التنمية الاقتصادية مع تعزيز العدالة الاجتماعية. (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، صفحة 215).

جدول رقم (11): عددُ مناصبِ العملِ المستحدثة في المخططِ الرباعي الثاني 1974-1977

القطاعات	عدد المناصب المستحدثة	النسبة المئوية
الصناعة والبناء والاشغال العمومية	339000	64.61%
النقل	35000	6.67%
الإدارة، التجارة، الخدمات	150680	28.72%
المجموع	524680	100%

المصدر: (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

نلاحظ من خلال الجدول التالي أنّ قطاعي الصناعة و الاشغال العمومية قد استحوذتا على 64.61 % من إجمالي التشغيل خارج قطاع الفلاحة خلال هذا المخطط من خلال تشغيل 339000 عامل خلال الأربع سنوات، وهذا ما يؤكد عزم السلطات التي أكدت مرة أخرى على اعتماد التصنيع كإستراتيجية لإحداث قفزة في نسبة التشغيل والحد من نسبة البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة نهاية عام 1977 حوالي 22 % بعدما كانت سنة 1669 حوالي 30%، ثم يلها مجالات الإدارة والتجارة والخدمات التي استقطبت 150680 عامل بنسبة 28.72 %، وتساهم الدولة بقسط كبير في التوظيف في هذه المجالات؛ مما يؤكد حضور الدولة القوي في مجال التشغيل عبر مختلف القطاعات.

ومن بين أسباب نجاح هذا المخطط في التشغيل، هو رصد الدولة لمبالغ مالية كبيرة لهذا المخطط قدّرت بـ 121.23 مليار دج، وهو ضعف 12 مرة المبلغ المرصود للمخطط الثلاثي الأول، وضعف 4 مرات المبلغ المرصود للمخطط الرباعي الأول، وبالرغم من الإنجاز الجيد في نسبة التشغيل إلا أنها لم تبلغ الأهداف المرجوة، حيث قدّرت التوقعات بمعدل زيادة 8% سنويا وكانت النتائج الفعلية في حدود 5.6% سنويا. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، الصفحات 109-112).

جدول رقم (12): حجمُ التشغيلِ ومعدّل البطالة في المخططات الثلاثة (الثلاثي والرباعي)

السنة	69-67	73-70	77-74
مناصب العمل	107750	329000	524680
المعدلات السنوية	35917	82250	131170
معدل البطالة	33%	30%	22%

المصدر: تجميع الجداول (10.7)

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة التشغيل السنوية، ففي المخطط الثلاثي كانت معدل التشغيل السنوي 35917، ثم انتقل 82250 سنويا في المخطط الرباعي الأول، وفي المخطط الرباعي الثاني كان معدل التشغيل السنوي 131170 أي: أربعة أضعاف المعدلات السنوية في المخطط الثلاثي، وقد تم تشغيل حوالي مليون ومئة ألف شخص خلال المخططات الثلاث مع احتساب العمال في قطاع الفلاحة، كما نلاحظ انخفاض معدل البطالة من 33 % سنة 1967 إلى 22 % سنة 1977، وهو مستوى مقبول خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار أن نسبة النمو السكاني ارتفعت بشكل كبير بعد الاستقلال وكانت أحد

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

العوامل المؤثرة في معدل البطالة، ويرتبط هذا التطور في نسبة التشغيل بالاستثمارات الكبيرة في المجال الصناعي التي أطلقتها هذه المخططات ومشاريع الأشغال العمومية و كذلك سياسة التوظيف الاجتماعية التي مست قطاعات الإدارة والخدمات التي احتلت حصة معتبرة خاصة في المخططين الرباعيين، وبالرغم من المبالغ المرصودة والأهداف الطموحة إلا أنّ نسبة التشغيل المحققة كانت أقل من المستهدفة .

كما عانت هذه المرحلة من نقص اليد العاملة المؤهلة خاصة وأن الجزائر تبنت خيار الصناعات المصنعة التي تتطلب كفاءة مهنية عالية، وافتقار الجزائر إلى هذه الكفاءات جعلها تلجأ للخارج لتلبية احتياجاتها لتشغيل المصانع، وبعدها كان هذا الخيار التنموي وسيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي أدى إلى التبعية التقنية، وهو ما تسبب في تحويل الكثير من العمال من قطاع الصناعة إلى قطاع الإدارة والخدمات؛ مما نتج عنه اكتظاظ في هذه الفروع غير المنتجة وهو ما يسمى بالبطالة المقنّعة. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 115).

5. المرحلة التكميلية 1978-1979:

تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الأخير والمخطط الخماسي الذي بدأ سنة 1980، وقد خصّصت هذه المرحلة لإتمام المشاريع الاستثمارية المبرمجة في المخططات السابقة التي لم تستكمل في آجالها المحددة وخصص للمخطط التكميلي مبلغ 107 مليار دج كان نصيب الصناعة فيه 66.6 مليار، وهو يمثل تقريبا 62% من المبلغ الإجمالي. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 88).

الجدول رقم (13): حجم التشغيل و معدل البطالة في البرنامج التكميلي 1978-1979

السنة	79-78
مناصب العمل المستحدثة	290000
المعدلات السنوية	145000
معدل البطالة	17.57

المصدر: (زايدي ، سياسات التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علم الاجتماع

التنظيم والعمل، جامعة باتنة 1، 2018-2019، صفحة 77)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

تُظهر البيانات الواردة في الجدول بوضوح الجهود المبذولة من قبل الدولة لتوفير فرص العمل، حيث بلغ معدل المناصب المستحدثة سنوياً في البرنامج التكميلي نحو 145 ألف منصب، وهو معدل يفوق ما تم تسجيله في المخطط الرباعي الثاني الذي بلغ حوالي 131,170 منصباً سنوياً، كما يتجاوز معدل كل المخططات السابقة، مما يعكس تصاعد اهتمام الدولة بتوسيع قاعدة التشغيل. ويعود هذا التحسن إلى المبالغ الاستثمارية الكبيرة التي خصصتها الدولة للبرنامج، والتي بلغت نحو 107 مليار دينار جزائري، منها 66.6 مليار دج موجهة لقطاع الصناعة، الذي يعتبر القطاع الأهم في استيعاب اليد العاملة، بما يمثل 62% من إجمالي الاستثمارات، كما لم تُغفل الدولة مجالات الإدارة والخدمات، إذ سعت إلى توظيف عدد كبير من الأشخاص فيها، خاصة خلال الفترة الرباعية الثانية والفترة التكميلية، ما يعكس نهجاً متكاملًا يربط بين تنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية لضمان امتصاص أكبر عدد ممكن من القوى العاملة وتحقيق أثر ملموس على سوق العمل.

6. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

سعى واضعو هذا البرنامج إلى تصحيح الأخطاء والنقائص التي ظهرت في المخططات السابقة، مستفيدين من الحصيلة التي أظهرتها سنوات التطبيق الماضية، فقد تبين وجود عدم توازن في توزيع العمالة المؤهلة بين مختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسجيل نقص عام في اليد العاملة المؤهلة، وما صاحبه من انخفاض في مستوى إنتاجية العمال، وتأسيساً على هذه الملاحظات، لم يقتصر البرنامج على هدف توظيف طالبي العمل فحسب، بل تم توسيع الأهداف لتشمل أيضاً رفع إنتاجية العمال، بما يعكس توجهًا إستراتيجيًا يربط بين تعزيز التشغيل وتحسين كفاءة واستثمار القدرات البشرية المتاحة. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 116).

خُصّص لهذا المخطط مبلغ كبير 400 مليار دج، لكن حجم الإنجاز الاستثماري بلغ 345 مليار دج، ومن بين أسباب انخفاض الاستثمار الفعلي عن الهدف المعلن هو بداية انخفاض أسعار النفط وظروف الأزمة العالمية، وكذلك ضعف المتابعة الفنية وضعف التحكم في وسائل الإنتاج. (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 106-107)

هدف هذا المخطط إلى استحداث 1.175 مليون منصب جديد، لكن في نهاية المخطط، تم إنشاء 710 ألف منصب جديد بنسبة نمو تشغيل سنوية 4.3% بدل 9.7% كنسبة تقديرية، وبالرغم من أن النسبة

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

المحققة أقل من النسبة التقديرية، إلا أنّ الجزائر في هذه المرحلة التي بدأت تلوح فيها بوادر الأزمة العالمية، كانت في مقدمة دول العالم في معدل نمو التشغيل في حين عرفت الكثير من الدول حتى الصناعية منها تفشي البطالة بمستويات عالية. (بهلول م، 1999، ج2، الصفحات 109-110)

جدول رقم (14): عددُ المناصبِ المستحدثةِ حسبِ القطاعاتِ بين 1980-1984

القطاعات	عدد المناصب	النسبة
الصناعة والبناء والأشغال العمومية	311676	44.36%
النقل	36383	5.18%
تجارة وخدمات والإدارة	354592	50.46%
المجموع	702651	100%

المصدر: (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة

(117)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن قطاعات التجارة والخدمات والإدارة تصدرت نسبة التشغيل بـ 50.46%، بعد أن كانت في المخطط السابق 28.72%، يليها التشغيل في قطاعي الصناعة والأشغال العمومية بنسبة 44.36%، بعد أن كان في المخطط السابق 64.61%، ويلهما قطاع النقل بنسبة 5.18%، حيث سجل قطاع الصناعة والأشغال تراجعاً في نسبة التوظيف مقارنة بالمخطط السابق بحوالي 20%، وزادت نسبة قطاعات التجارة والخدمات والإدارة بنسبة 20%، وهذا يؤكد على أن عدد كبير من العمال الجدد لم يتم توظيفهم في قطاعات منتجة، بل تم دمجهم في قطاعات الخدمات والإدارة، وبالتالي، رفع معدلات التشغيل حتى وإن كان ذلك على حساب العمل المنتج.

الجدول رقم (15): حجمُ التشغيلِ ومعدّلُ البطالةِ بين 1980-1984

السنة	1980-1984
مناصب العمل المستحدثة	710000
مناصب الجديدة سنوياً	142000
معدل البطالة	8.7

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

نلاحظ من خلال الإحصائيات المقدمة زيادة كبيرة في حجم التشغيل خلال فترة الخماسي الأول بلغت 710 آلاف منصب شغل جديد، وهذا نتيجة مجموعة من العوامل من بينها: استثمار مبلغ كبير مقارنة بالمخططات السابقة قدر بـ 345 مليار دج و حظي القطاع الصناعي و الأشغال العمومية والإدارة والخدمات، كما في المخططات السابقة بأهمية في هذا البرنامج ما انعكس على زيادة نسبة التشغيل، كما شهد هذا المخطط اهتماما أكبر بالقطاع الفلاحي الذي شهد استقرارا في مستويات التشغيل في المخططات السابقة، حيث استقطب هذا القطاع أعدادا كبيرة، ومن بين إيجابيات هذه المرحلة هو بداية استغلال الموارد البشرية المؤهلة التي عملت الدولة على تكوينهم في السنوات السابقة لسد الفجوة في اليد العاملة المؤهلة، ومن نتائج هذه المرحلة: انخفاض نسبة البطالة إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ الاستقلال، حيث بلغت 8.7% بعد ما كانت 17.57% مع بداية هذا البرنامج سنة 1980.

تعد هذه المرحلة من أخصب مراحل التشغيل التي عاشتها الجزائر المستقلة، وهذا ما تبين من خلال الأرقام، لكن في حقيقة الأمر، تميزت هذه السياسة بطابعها الاجتماعي الذي قدم أولوية القضاء على البطالة على حساب رفع الإنتاجية، وتحقيق النجاعة الاقتصادية، مما تسبب في بروز ظواهر مثل: البطالة المقنعة بسبب تشغيل أعداد هائلة من البطالين تفوق احتياجات المؤسسات.

7. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

خصّص هذا المخطط مبلغ 550 مليار دج خلال الخمس سنوات بمعدل 110 مليار سنويا لكن الاستثمار الفعلي للمخطط لم يتجاوز 370.5 مليار دج، وكان يهدف إلى استحداث 946000 منصب شغل جديد بمتوسط سنوي 189200 منصب جديد سنويا بنسبة نمو 4.6% (بهبول م.، 1999، ج2، الصفحات 205-207)

لكن تأثرت وتيرة التشغيل بالأزمة الاقتصادية العالمية التي انخفض على إثرها سعر النفط إلى نصف السعر من 30 دولار إلى 15 دولار، ولم تتمكن جهود التنمية المبذولة في تلك الفترة من تحقيق سوى 377 ألف منصب شغل، مقابل الهدف المرتقب 946 ألف شخص (بهبول م.، 1999، ج2، الصفحات 210-211)، كما شهدت الفترة ارتفاع المديونية الخارجية من 15.9 مليار دولار سنة 1986 إلى 28.6 مليار دولار سنة 1989، كما تزامنت هذه الأزمة مع بعض العوامل الديموغرافية التي ضاعفت من آثارها، وهي بلوغ الفئة النشطة أي: الأشخاص القادرين على الشغل 5.6 مليون شخص في سنة 1989، ليرتفع معدل البطالة من 8.7 سنة 1984 إلى 18.1 سنة 1989، وهو يمثل ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع نهاية المرحلة

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

السابقة، فقد كان لأزمة انخفاض أسعار النفط نتائج على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما تعلق بقضايا التشغيل والبطالة، فالطابع الريعي للاقتصاد وسياسة التشغيل المرتكزة على أولوية الجانب الاجتماعي، أثبتت فشلها أمام أول هزة اقتصادية، وبرزت في نهاية هذه المرحلة بطالة خريجي الجامعات، حيث ثبت أن الاعتماد الكلي على القطاع العام في التوظيف غير ممكن، وأُجبر القائمون على تسيير شؤون الدولة على إجراء تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية كان أهمها الانتقال إلى اقتصاد السوق (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 599).

جدول رقم (16): يمثل حجم التشغيل ومعدل البطالة بين 1985-1989

السنة	1989-1985
مناصب العمل المستحدثة	377000
المناصب الجديدة سنويا	75400
معدل البطالة	18.1%

المصدر: (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 210)

تُظهر بيانات الجدول بوضوح التراجع في وتيرة خلق مناصب الشغل خلال المخطط الخماسي الثاني، إذ تمّ تسجيل 377,000 منصب شغل جديد فقط على مدى خمس سنوات، بمعدل سنوي بلغ 75,400 منصب، وهي نسبة أقل بكثير مقارنة بالمخطط الخماسي السابق الذي حقق 710,000 منصب جديد بمعدل سنوي يُقدّر بـ 142,000 منصب، وقد ترافق هذا التراجع مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، حيث انتقل المعدل من 8.7% سنة 1984 إلى 18.1% سنة 1989.

ويُعزى هذا الأداء الضعيف في سوق العمل خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت سنة 1986، والتي تسببت في انهيار أسعار النفط بشكل حاد، ممّا أجبر الدولة على تقليص حجم الإنفاق العمومي وأدّى إلى تباطؤ واضح في النشاط الإنتاجي، كما ساهم النمو الديموغرافي المرتفع في تعميق الأزمة، حيث زاد عدد الشباب الداخلين إلى سوق العمل، ما رفع من حجم الطلب على مناصب الشغل، دون أن يقابله عرض كافٍ، مما فاقم من معدلات البطالة بشكل لافت.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

جدول رقم (17): عددُ المناصبِ المستحدثة حسب القطاعات في الفترة 1985-1989

القطاعات	عدد المناصب	النسبة المئوية
زراعة	50140	13.3
صناعة وأشغال عمومية	62960	16.7
خدمات وإدارة	263900	70
المجموع	377000	100

من اعداد الطالب بالاعتماد على المصدر (بهلول م., 1999، ج2، صفحة 211)

نلاحظ من خلال الجدول التالي أنّ نصيب التشغيل في قطاع الصناعة والأشغال العمومية في تناقص مستمر، حيث كان في الخماسي الأول عدد المناصب المستحدثة 311676 بنسبة 44.36%، وانتقل عدد المناصب في هذا المخطط إلى 62960 بنسبة 16.7 % و هذا نتيجة لتقليص الإنفاق على الصناعة من جهة ولضعف الإنتاج من جهة أخرى و لاستمرار النقص في اليد العاملة المؤهلة، وبالمقابل، استمرت سياسة التوظيف في الخدمات والإدارة، حيث تم توظيف 263900 عامل في هذين القطاعين بنسبة 70 %، وهذا يدل على استمرار الدولة في نهجها الاجتماعي الذي يعتبر التشغيل من أولويات الدولة بغض النظر عن المآلات الاقتصادية.

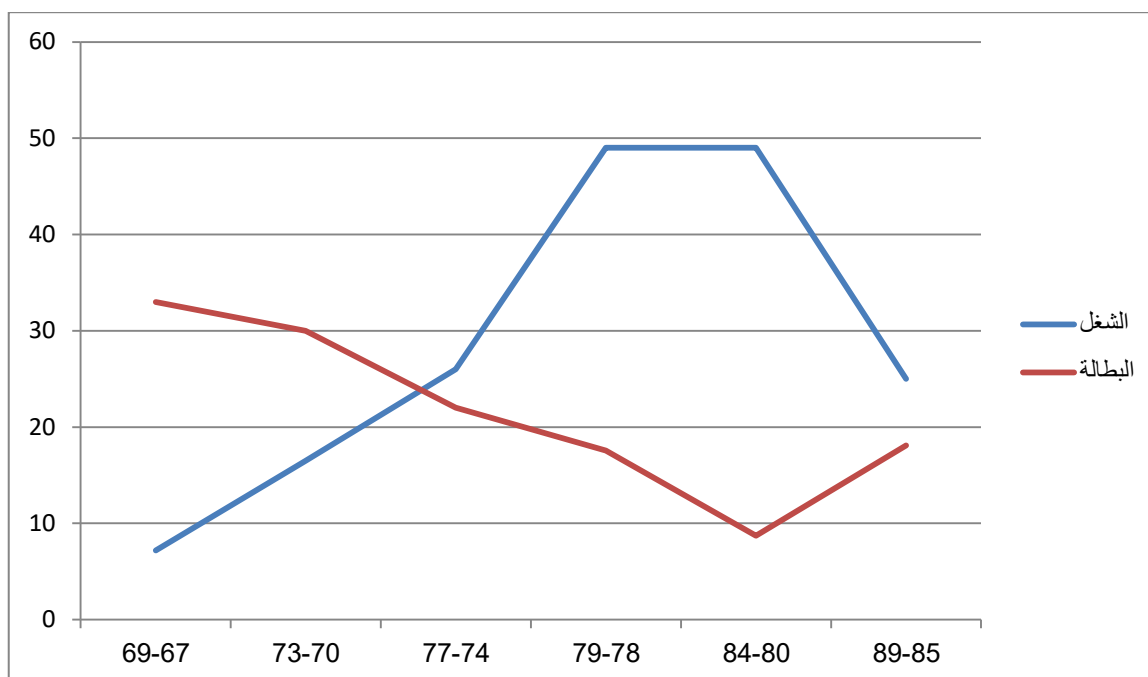
8. تقييم عام لمرحلة الاقتصاد الموجه 1962-1989

جدول رقم (18): معدّل البطالة وحجم التشغيل خلال الفترة 1967-1989

السنة	69-67	73-70	77-74	79-78	84-80	89-85
مناصب العمل	107750	329700	521300	290000	725000	377000
معدل التشغيل السنوي	35917	82425	130325	145000	145000	75400
نسبة البطالة	33	30	22	17.57	8.7	18.1

المصدر: تجميع للجدول (12.13.14.15.16.17)

الشكل رقم (1): البطالة والتشغيل خلال الفترة 1967-1989



إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (18)

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1989، ما يلي: إن قيمة مؤشر البطالة بقيت في انخفاض مستمر بسبب مضي الدولة في خيار التشغيل والقضاء على البطالة، كما تعهدت في الأهداف التي وضعتها في البيانات والمواثيق والمخططات الاقتصادية؛ وذلك عن طريق اتباع الخيار الاشتراكي كنهج وحيد للتحرر الاقتصادي بعد نيل التحرر السياسي، وكذلك بصفته نهج اجتماعي بامتياز يوفر العمل لكل ساعد، كما يوفر لقمة لكل فم جائع، وفي سبيل ذلك اتبعت سياسة التصنيع وتكثيف الاستثمارات، لاسيما في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية و الخدمية، ولقد شهد مستوى التشغيل تطورا إيجابيا بفضل تلك السياسات وانتقل مستوى التشغيل السنوي في المخطط الثلاثي الأول من 35917 منصب مستحدث سنويا إلى أن وصل في نهاية المخطط الخماسي الأول إلى 145000 منصب مستحدث سنويا، كما شهدت نسبة البطالة انخفاضا كبيرا وصل إلى 8.7 % في نهاية 1984، بعدما كانت 33% سنة 1967 وهي نتائج رائعة حققت في مستوى التشغيل ونسبة البطالة، لكن في سنة 1986، حدثت الأزمة العالمية التي أُلقت بظلالها على كل اقتصادات العالم بما فيها الاقتصاد الجزائري، الذي أظهر هشاشة كبيرة بعد انهيار أسعار النفط التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد، كما تبين ضعف وعجز المصانع التي خصصت لها الدولة أغلفة مالية ضخمة عن استيعاب العمال، بل إنها في كثير من الأحيان ما كانت تعاني

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

من البطالة المقنّعة بسبب نقص العمالة المؤهلة و الكفاءات العالية، وكذلك بسبب التوظيف العشوائي الذي كان مغلبا فيه الجانب الاجتماعي على النجاعة الاقتصادية، وكان نتيجة ذلك أن قفزت نسبة البطالة من 8.7% إلى 18% في ظرف ثلاث سنوات، وتراجع مستوى التشغيل من متوسط 145 ألف منصب مستحدث في الفترة 80-84 إلى متوسط 75 ألف منصب في الفترة 85-89، وكانت هذه الفترة بداية النهاية للاقتصاد الاشتراكي (الموجه) وتمهيدا لبداية عهد جديد بدأت تلوح بوادره مع نهاية الثمانينات مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

و يمكن تلخيص مسار التشغيل في ظل النموذج التنموي الاشتراكي بالجزائر (1967-1989) في مرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى امتدت حتى عام 1986 تميزت بنشاط نسبي في سوق العمل بفضل المشاريع التنموية الكبرى والتوظيف في القطاع العام، ما ساعد على امتصاص البطالة، أما المرحلة الثانية، التي أعقبت انهيار أسعار النفط سنة 1986، فقد شهدت تراجعاً حاداً في وتيرة التشغيل نتيجة للأزمة الاقتصادية التي قلّصت الإنفاق العمومي، ورفعت معدلات البطالة، مميّدة مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

ففي بداية المرحلة، كانت الحاجة ملحة لانتهاج سياسة التخطيط المركزي من خلال وضع برنامج تمثل في اعتماد خمس مخططات، مخطط ثلاثي و مخططين رباعيين و مخططين خماسيين حيث اعتمدت سياسة التشغيل في هذه الفترة على ما يلي:

- انشاء مناصب عمل دائمة من أجل القضاء على مشكلة البطالة نهائيا، ويكون ذلك من خلال: القيام بإستراتيجية التصنيع لامتناس عدد كبير من البطالين، و زيادة الإنتاج الزراعي الذي بإمكانه تشغيل اليد العاملة الجزائرية لاسيما في المناطق الريفية.
- العمل على تكوين الخبرات والكفاءات لتلبية الحاجات المتزايدة في الاقتصاد الوطني؛ وذلك لتجسيد أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن بين الإنجازات التي تحققت في هذه الفترة:

- الزيادة المعتبرة في نسبة التشغيل، حيث قدّرت بحوالي مليون ومئة ألف شخص في كافة القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، وقد شهدت معدلات التشغيل السنوية ارتفاعا ملحوظا كما يبيّن جدول حصيلة المخططات التنموية السابقة، حيث إن معدل التشغيل السنوي في الفترة 67-69 كان في

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

حدود 35917 شخص، ثم انتقل في الفترة 70-73 إلى 82425 شخص ليصل في مرحلة 80-84 إلى 145000 ألف سنويا وهي تعتبر نقلة كبيرة في ميدان التشغيل، وقد ساعد على ذلك ارتفاع مداخيل النفط وزيادة الاستثمارات الصناعية، وتغليب الجانب الاجتماعي والسياسي في التشغيل على الاعتبارات الاقتصادية.

- انخفاض في نسبة البطالة من 33% سنة 1966 إلى 8.7% سنة 1984، فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا خلال المخططات التنموية السابق وهذا ما يبيّنه الجدول السابق.

ورغم ما تحقق من إنجازات في إطار البرامج التنموية، إلا أن هذه النتائج تظل محدودة إذا ما قورنت بحجم الموارد المالية الضخمة التي خُصصت لها، فضلاً عن التباعد الواضح بينها وبين الأهداف الطموحة التي سطرها صانعو القرار، مما يطرح تساؤلات حول فعالية التخطيط ونجاعة التنفيذ، ولقد واجه التشغيل في هذه المرحلة عدة مشكلات من بينها:

- ضعف التكوين والتأهيل بالنسبة لليد العاملة الجزائرية التي لم تكن مؤهلة للعمل في القطاع الإنتاجي الصناعي الذي شكّل أولوية لمخططات التنمية، مما أثر على المردودية والإنتاجية، و أحدث مشكلة في الاندماج والتكيف مع هذا النمط الاقتصادي الجديد (التصنيع).

- نتج عن غياب اليد العاملة المؤهلة اللجوء للاستعانة بالعمالة الخارجية، حيث تم جلب عدد كبير من العمال الأجانب في مختلف القطاعات سواء الإنتاجية أو قطاعات الخدمات كالتعليم والصحة.

- ظهور مشكلة البطالة المقنعة بسبب توجه الدولة الاجتماعي الذي كانت غايته التشغيل على حساب المؤهلات، والأداء من جهة، ومن جهة أخرى، تشغيل أعداد من العمال في الإدارة والخدمات تفوق الحاجة الفعلية.

- من أبرز الإشكالات التي لا يمكن تجاهلها في سياق التشغيل، تلك المرتبطة بالارتفاع السريع في معدلات النمو السكاني، والتي تجاوزت في بعض الفترات معدلات نمو فرص العمل، الأمر الذي جعل محاولات الدولة في خلق مناصب شغل غير كافية لاستيعاب التزايد المستمر في عدد السكان النشطين، كما ساهم التراجع في الاهتمام بالقطاع الفلاحي في دفع سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن، ما أدّى إلى ضغط ديموغرافي متزايد على الوسط الحضري وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية نتيجة اختلال التوازن في توزيع فرص العمل.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

وفي سنة 1986، حدثت الأزمة العالمية وانخفضت أسعار النفط من 30 دولارا إلى 15 دولارا، ونقصت إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي، تأثر تمويل المشاريع الصناعية والأشغال العمومية التي كانت تشغل عدد كبير من البطالين؛ مما أدى إلى انخفاض عدد المناصب المستحدثة في هذه السنوات إلى أقل من نصف التشغيل قبل سنة 1986، كما سجلت نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا خلال فترة وجيزة من 8.7% سنة 1984 إلى 18.1 سنة 1989، واضطرت الدولة الجزائرية للقيام بإصلاحات عميقة أملت عليها المؤسسات المالية الدولية بدأتها نهاية الثمانينات تمهيدا لتحرير الاقتصاد والدخول لاقتصاد السوق.

ثالثاً: سياسة التشغيل ووضع البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999

عرفت هذه الفترة أحداثا كثيرة بسبب تراكم الآثار الناتجة عن السنوات السابقة منها: الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن انهيار أسعار النفط، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي أدت إلى مجموعة من الإجراءات كان لها تأثير على مستوى التشغيل، وزادت من حدة أزمة البطالة التي بلغت أعلى مستوياتها مع نهاية العشرية، وتعدّ مرحلة التسعينات مهمة تستدعي الوقوف عندها بشيء من الشرح والتفصيل والتحليل من أجل فهم أعمق لأسباب مشكلة البطالة وتحولاتها في هذه المرحلة الحساسة من مراحل المجتمع الجزائري، وأمام الوضعية المتردية التي ميّزت الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، لجأت الدولة الجزائرية إلى القيام بمجموعة من الاتفاقيات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي "برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991، برنامج التثبيت الهيكلي 1994، برنامج التعديل الهيكلي 1995"، وأثناء العمل بهذه البرامج الاقتصادية اضطرت الحكومة للاستئجار في كل مرة بصندوق النقد الدولي عند انتهاء مرحلة كل برنامج، للاستدانة من أجل بلوغ معدلات نمو اقتصادي مقبولة والتخفيف من التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتبني نهج اقتصاد السوق، كما كانت مرغمة في كل مرة على تعديل السياسة الاجتماعية والاقتصادية تماشيا مع إملاءات صندوق النقد وبرنامج دفع الأقساط المتعلقة بالديون، ومن بين إملاءات الصندوق وشروطه: تخلي الحكومة عن إعانة بعض المؤسسات العمومية، وفتح المجال للقطاع الخاص، ورفع الدعم عن السلع الأساسية وإجراء تعديلات على أسعار الخدمات والفائدة ومعدلات الصرف. (بن قيلة و بومدفع، 2021، الصفحات 599-600)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ومن الناحية السياسية، فقد أدت التغيرات الناتجة عن أحداث أكتوبر 1988، إلى توقيف العمل بدستور 1976 الذي يعبر عن الخيار الاشتراكي، وبدء العمل بدستور 1989 الذي أسس لمرحلة الانفتاح السياسي، ومن بين المبادئ المتعلقة بالتشغيل التي أكد عليها الدستور الجديد: حق المواطن في العمل والاعتراف بالحق في الاضراب والحق النقابي؛ فقد أثرت إجراءات خوصصة المؤسسات على مستوى التشغيل في هذه الفترة، حيث تقلص الطلب على مناصب العمل المتعلقة بالمشاريع الجديدة وتبني رؤية الكفاءة الاقتصادية، مما نتج عنه إحالة الكثير من العمال على التقاعد المسبق، وكذلك، تسريح بعضهم بهدف التحكم في النفقات، وضمان النجاعة الاقتصادية. (قصاب و عيودي، 2016، صفحة 38)، وتميزت وضعية التشغيل في هذه المرحلة بما يلي: (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، صفحة 238):

- تزايد في حجم قوة العمل، حيث كانت 5.7 مليون في 1989 وبلغت 8.5 مليون سنة 1999 بزيادة مقدارها 2.7 مليون شخص، وبمعدل زيادة 257 ألف سنويا.
- انخفاض مستوى التشغيل في المجال الفلاحي حيث كانت في 1966 تمثل 50.02% من التشغيل الإجمالي وأصبحت تمثل 24.37% سنة 1998.
- تراجع التشغيل في القطاع العام نتيجة خسارة 514 ألف عامل لعملهم في هذه العشرية.
- تراجع مستوى التشغيل في مجال الأشغال العمومية والبناء من 95.16% سنة 1989 إلى 28.15% سنة 1999.
- هجرة أكثر من 400 ألف عامل إلى الخارج بحثا عن الشغل منذ 1992.
- انتعاش سوق الشغل غير الرسمي، حيث زادت نسبة العاملين فيه إلى 15.25% من مجموع الوظائف.

جدول رقم (19): نسبة البطالة و حجمُ التشغيل في الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تشغيل دائم	33055	19382	14752	15173	12806	11578	6134	5090	3926	3727
تشغيل مؤقت	24443	22837	21916	20258	24179	29885	25976	19740	22638	18650

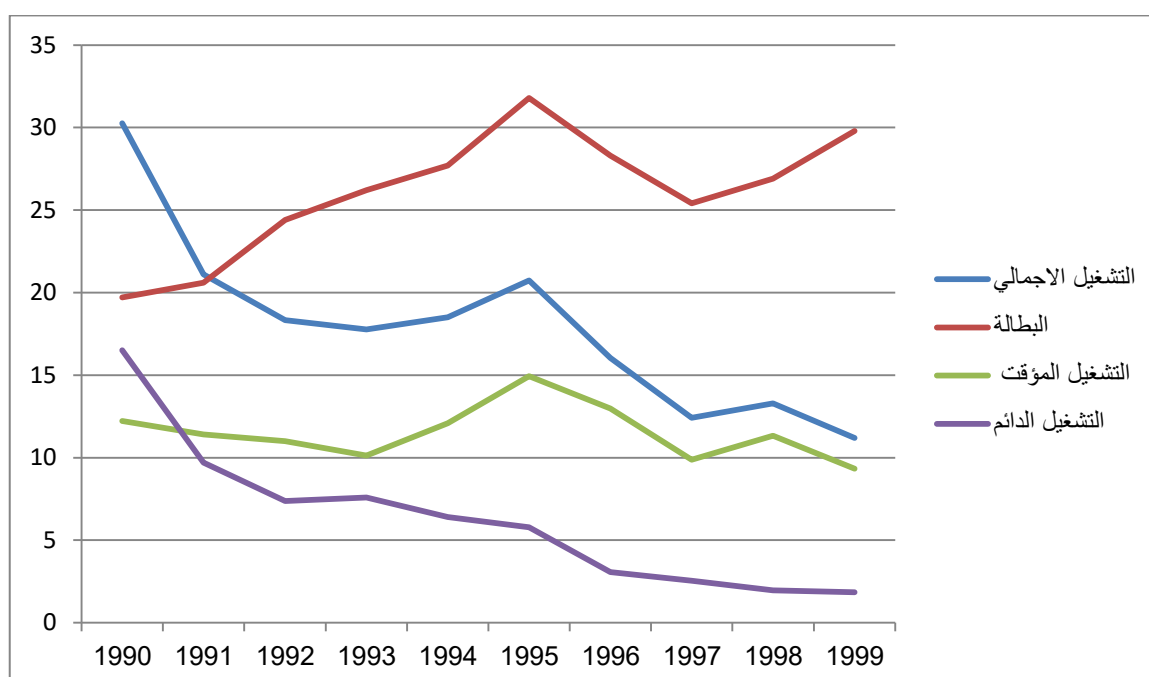
الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

مجموع التشغيل	60498	42219	36668	35431	36985	41463	32110	24830	26564	22377
نسبة البطالة	19.7	20.6	24.4	26.2	27.7	31.8	28.3	25.4	26.9	29.8

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024) و (عوالم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في

سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 222)

الشكل رقم (2): التشغيل والبطالة خلال 1990-1999



من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (19)

يُظهر الشكل المبيّن تطوراً تصاعدياً في معدلات البطالة بداية من سنة 1990، حيث بلغت آنذاك 19.7%، لتواصل ارتفاعها تدريجياً حتى وصلت إلى 29.8% بحلول عام 2000، ما يعكس اختلالاً واضحاً في سوق العمل خلال تلك الفترة، كما تُبرز بيانات التوظيف تراجعاً ملحوظاً في عدد المناصب المستحدثة سنوياً، حيث انخفض حجم التوظيف من نحو 60,498 منصب سنة 1990 إلى 22,377 فقط سنة 1999، ما يدلّ على تباطؤ كبير في خلق فرص الشغل، إضافة إلى ذلك، تكشف الإحصائيات أنّ الجزء الأكبر من هذه المناصب كان ذا طابع مؤقت، حيث تتمثل نسبة المناصب الدائمة 35% فقط، مقابل 65% مناصب مؤقتة، ما يعكس هشاشة سوق العمل وغياب الاستقرار الوظيفي خلال هذه المرحلة، ويرجع

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

سبب الزيادة الكبيرة في معدل البطالة الذي صاحبه نقص كبير في حجم التشغيل، إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أسلفنا الحديث عنها في هذه المرحلة، ونذكر منها: باختصار ضعف إيرادات الدولة من العملة الصعبة الذي أثر على الاستثمار الصناعي ومشاريع الأشغال العمومية الذي أثر بشكل مباشر في حجم التشغيل، كما تعتبر الزيادة السكانية الكبيرة حيث بلغ حجم قوة العمل 8.5 مليون شخص سنة 1999 أحد أسباب تراجع مستوى التشغيل وزيادة حدة البطالة، كذلك نتج عن خوصصة بعض المؤسسات العمومية وحلّ بعضها وتسريح مئات الآلاف من عمال المؤسسات الاقتصادية، وإليك الجدول الذي يوضّح عدد العمال المسرحين خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (20): عددُ العمالِ المسرحين خلال الفترة 1994-1998

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: (شريف و حداد، 2018، صفحة 193)

كما يوضّح كذلك، الشكل السابق (2)، تطور عدد المشتغلين الجدد المؤقتين والدائمين خلال الفترة 1990-1999، حيث أنّ أرقام التشغيل المعلنة كثيرا ما تخفي حقائق وتفاصيل مهمة جدا، فعدد المناصب المستحدث الدائمة خلال هذه الفترة أقل بكثير من عدد مناصب الشغل المؤقتة، حيث بلغ سنة 1998 عدد المناصب الدائمة 3926، وعدد المناصب المؤقتة 22638 أي: خمسة أضعاف عدد الدائمين، وفي حقيقة الأمر مناصب العمل المؤقتة غالبا ما تمتد لفترة 6 أشهر أو 12 شهرا، ثم يعود أصحابها إلى البطالة مجددا.

رابعا- سياسة التشغيل ووضعية البطالة في الألفية الثالثة:

تميزت هذه المرحلة بعودة الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع كبير في أسعار النفط حيث بلغ أعلى مستوياته، وبناء على ذلك، تم بعث العديد من المخططات التنموية بغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري، وإحداث الكثير من البرامج والآليات التشغيلية التي ساعدت في تقليص نسبة البطالة وإنشاء العديد من مناصب العمل، وقد اعتمدت الدولة مجموعة من المخططات التنموية.

1. مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

بدأت الحكومة الجزائرية في هذا المخطط سنة 2001 بعد ارتفاع إيرادات البترول لخلق ديناميكية في الاقتصاد الجزائري وخلق مناصب الشغل عن طريق الاستثمار في تدعيم البنية الأساسية وتقوية الإنتاج الفلاحي ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وقد خصص مبلغ 525 مليار دج ليرتفع المبلغ الإجمالي إلى 12616 مليار دج، وكانت الأهداف المعلنة لهذا البرنامج: توفير 850 ألف منصب شغل خلال الفترة 2001-2004، حيث أنّ سياسة الدولة أعطت اهتماما وأولوية كبيرة لأجهزة التشغيل المستحدثة لتنظيم وتوجيه سوق العمل و تقليص نسبة البطالة. (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 602)، كما ساهم تراجع النمو الديموغرافي إلى أقل من 2 % بعد أن كان في فترات سابقة أكثر من 3 % في خفض معدل البطالة.

جدول رقم: (21): يمثل معدّل البطالة في الفترة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7
معدل التشغيل	180000	180000	180000	180000

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

ما يلاحظ من بيانات هذا الجدول أن مجموع المناصب المستحدثة خلال البرنامج بلغ 720 ألف بمعدل 180 ألف سنويا، وهو يعدّ قفزة نوعية بالنظر إلى السنوات القليلة السابقة حيث سجلت سنة 1999 توظيف حوالي 22000 عامل، حيث نجحت الحكومة في توظيف هذا العدد من البطالين عن طريق مختلف الصيغ وأثبتت أجهزة التوظيف نجاعتها في المساهمة من تخفيف مستوى البطالة التي انتقل مستواها من 27.3 % سنة 2001 إلى مستوى 17.7 % سنة 2003، كما ساهم بشكل كبير ارتفاع أسعار النفط في تنفيذ سياسات التشغيل وتمويل مختلف أجهزة وبرامج دعم الشباب، وكانت نسبة التشغيل الكبيرة استحوذ عليها قطاع الأشغال الكبرى؛ فقد ساهم هذا القطاع في امتصاص نسبة كبيرة من البطالين.

2. "البرنامج التكميلي 2005-2009":

رصدت الدولة الجزائرية خلال هذا البرنامج مبلغ ضخّم يقدر 4200 مليار دج كاستثمارات عمومية، وكان من أهدافه الأساسية: مكافحة البطالة، حيث هدف البرنامج إلى استحداث مليوني منصب عمل وإنشاء 100 ألف مؤسسة جديدة، حيث مكّنت هذه الاستثمارات من تعزيز المكاسب المحققة في

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، في مجال التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذه المرحلة حوالي 2.437.115 منصب شغل أغلبها ضمن عقود ما قبل التشغيل وجهاز مساعدة الشباب على الإدماج المهني الذي كان له الأثر الكبير في تخفيض مستوى البطالة (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 604).

جدول رقم: (22): معدّل البطالة في الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول التالي أن نسبة البطالة قد انخفضت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وهذا يدل على نجاعة المخطط التكميلي في التخفيف من حدة البطالة حيث تشير الأرقام إلى تشغيل حوالي 2.437.115 شخص خلال هذه المرحلة أي: بمعدل سنوي مقدر بحوالي 487.423 شخص سنويا، وهو عدد كبير جدا إذا ما قارناه بالمرحلة السابقة التي سجلت عدد المناصب الإجمالية 720000 منصب بمعدل سنوي 180.000، وهذه المعدلات التشغيلية العالية لا تعبّر عن مناصب عمل الدائمة، بل أغلبها مناصب عمل مؤقتة تدخل في بعض صيغ التشغيل المختلفة التي أطلقتها الدولة الجزائرية من خلال أجهزة وبرامج التشغيل المختلفة التي عرفت نشاطا كبيرا خلال هذه الفترة كما أن مشاريع البنى التحتية الكبرى والورشات التي دشنتها الدولة قد استقطبت عددا معتبرا من العمالة المؤقتة، في حين أن القطاعات الإنتاجية الحقيقية شهدت تراجعا في نسبة التشغيل: كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

3. "برنامج دعم النمو 2010-2014":

اعتمدت الحكومة برنامج آخر للفترة 2010-2014، المنصوي تحت شعار إعادة الإعمار الوطني الذي بدأ في سنة 2001، وجاء في بيان الإعلان عن البرنامج: إنه لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص غلafa ماليا بهذا الحجم الذي قدر بـ 286 مليار دولار أي: 21.214 مليار دج، والذي من شأنه تكملة الجهود التي شرعت فيها الدولة منذ 10 سنوات في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وقسم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، إلى 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع التي في طور الإنجاز، و156 مليار دولار لإنجاز مشاريع جديدة. ومن بين أهداف البرنامج في مجال التشغيل هو الوصول إلى معدل بطالة

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

10 % في نهاية 2014 وذلك بتخصيص 350 مليار دج منها: 150 مليار دج لتشغيل خريجي التكوين المهني والجامعات و80 مليار دج لإنشاء المشاريع الصغيرة، وكان هدف البرنامج إجمالاً استحداث 3 ملايين منصب شغل، لكن بلغت مناصب العمل المستحدثة التي في هذه المرحلة مليون منصب عمل فقط أي: ثلث تقديرات البرنامج (بن قيلة و بومدفع، 2021، صفحة 605)

جدول رقم (23) يمثل معدل البطالة في الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة	10.0	10.0	11	9.8	10.2

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024)

يُبين الجدول المرفق تذبذباً طفيفاً في معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، حيث استقرت النسبة عند 10% خلال عامي 2010 و2011، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 11%، قبل أن تنخفض مجدداً إلى 9.8% سنة 2013، لتعود وترتفع إلى 10.6% في عام 2014. ويُعزى هذا الارتفاع الطفيف في نهاية الفترة إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ما أدى إلى تباطؤ وتيرة التوظيف، خاصة في القطاع العمومي الذي يُعد المحرك الرئيسي للتشغيل في الجزائر.

ورغم هذا التذبذب، إلا أنّ معدل البطالة ظلّ نسبياً مستقرّاً في حدود 10%، حسب ما تشير إليه بيانات الديوان الوطني للإحصاء، والجدير بالذكر أن هذه المرحلة كانت تحمل في طياتها مؤشرات إيجابية، سواء من حيث حجم الموارد المالية المخصّصة لدعم التشغيل أو من حيث عدد المناصب المُبرمجة، والتي بلغت مليون منصب شغل، مقارنة بـ720 ألف منصب فقط في المرحلة السابقة، لكنّ المشكلة الجوهرية لا تكمن في عدد المناصب، بل في طبيعتها؛ إذ إن معظم هذه الوظائف تُصنّف ضمن فئة المناصب المؤقتة، التي لا تتجاوز مدتها في كثير من الأحيان 3 أو 6 أو 12 شهراً، ما يحدّ من فعاليتها في تقليص البطالة بشكل دائم ويُبقي شريحة واسعة من الشباب في وضعية هشّة وغير مستقرة مهنيّاً.

4. "مرحلة تجدد الأزمة الاقتصادية 2014-2019":

استكمالا للبرنامج الذي بدأته الحكومة الجزائرية سنة 2001 صممت برنامجا خماسيا رصدت له غلاف مالي بنحو 262 مليار دولار، وتزامن مع بداية هذا البرنامج بداية تراجع أسعار النفط في نهاية سنة 2014، ومن بين أهداف البرنامج: تنويع الاقتصاد، إنشاء مناصب عمل جديدة ومواصلة الجهود في

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

مكافحة البطالة، دعم الطبقات والفئات المحرومة، تكوين وترقية اليد العاملة المؤهلة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عصنة الإدارة الجزائرية و مكافحة البيروقراطية. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 342)

مع بداية 2016، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط، عمدت السلطات إلى تبني عدة تدابير كان الغرض منها ترشيد النفقات العمومية، حيث تم تجميد البرنامج الخماسي بغلق حسابه في ديسمبر 2016، واستئناف برنامج جديد يتم فيه الالتزام بإتمام المشاريع ذات الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على التشغيل والبطالة في هذه المرحلة. (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، الصفحات 345-346).

جدول رقم (24) يمثل معدل البطالة في الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة	11.2	10.5	12.3	11.7	11.4

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

يتبين من خلال بيانات الجدول أنّ نسبة البطالة بقيت في حدود 11 %، وسجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 12.3 % سنة 2017، ثم عادت إلى الانخفاض في سنوات 2018 و 2019، وهو ما يشير إلى أن هذه المرحلة حافظت على ثبات هذه المستويات بفضل المكتسبات المحققة في المراحل السابقة من خلال مختلف أجهزة وبرامج التشغيل التي سنعرض بعضا من إنجازاتها، وأن ارتدادات الأزمة النفطية ستؤثر على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسنوات 2019، وما بعدها التي اجتمعت الظروف الاقتصادية. (ارتدادات أزمة أسعار النفط) والظروف السياسية (عدم الاستقرار السياسي وظروف الحراك السياسي في فيفري 2019) والظروف الصحية (أزمة كورونا وتبعاتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية).

بوجه عام، تتسم هذه الفترة بعدم الوضوح فيما يتعلق بالأرقام والإحصائيات الخاصة بالتشغيل، حيث تُظهر البيانات الرسمية نوعًا من الغموض في تقديم الحصيلة الفعلية. ففي التقرير الذي قدمته الحكومة خلال شهر فيفري 2019 حول إنجازات الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، لم يتم الإفصاح عن العدد الإجمالي لمناصب الشغل التي تم استحداثها على المستوى الوطني، بل اكتفت الحكومة بعرض عدد المناصب التي تم توفيرها في إطار أجهزة دعم التشغيل المعروفة، دون تقديم صورة شاملة أو مفصلة عن مجمل التوظيف خلال تلك السنوات، وهذا الاكتفاء يُضفي طابعًا جزئيًا على المعطيات،

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ويجعل من الصعب تقييم السياسات العمومية في ميدان التشغيل بشكل دقيق، خاصة مع غياب التمييز بين المناصب الدائمة والمؤقتة، وبين التشغيل الحقيقي والإدماج ضمن برامج الدعم الظرفية.

جدول رقم (25): مناصب الشغل المستحدثة لمختلف أجهزة التشغيل بين 2014-2018

الجهاز	مناصب العمل المستحدثة 2014-2018
الأجهزة التابعة لقطاع التضامن الوطني	1.291.291
الأجهزة التابعة لقطاع العمل و التشغيل	2.413.203
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	310.508
المجموع	4.015.002

المصدر: (مرابط، تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل، 2022، الصفحات 256-257)

يظهر لنا من خلال معطيات حصيلة الانجازات الاجتماعية والاقتصادية أن عزم الدولة على إنشاء مناصب شغل جديدة ظل قائما بالرغم من المشاكل الاقتصادية، وهذا ما عبرت عنه أرقام حصيلة 2014-2018، حيث إن عدد المشغلين عن طريق أجهزة التشغيل 4 ملايين شخص موزعين على مختلف الأجهزة حيث تمكّن قطاع التضامن الاجتماعي من استحداث 1.291.291، وبالنسبة لقطاع العمل والتشغيل، استطاع تحقيق 2.413.203 منصب عمل، وبلغ عدد المناصب الجديدة عن طريق وكالة تشغيل الشباب وصندوق التأمين على البطالة 320.508 منصب عمل.

5. التشغيل ووضعية البطالة 2019-2024:

جدول رقم: (26) يمثل معدّل البطالة في الفترة 2020-2024

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة البطالة	14.1	13.6	12.3	11.7	11.4

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024)

يوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، حيث بلغت ذروتها سنة 2020 بنسبة 14.1%، وهي النسبة الأعلى خلال هذه المرحلة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

التداعيات المتعددة لجائحة كورونا، التي فرضت قيودًا صارمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية، مما أدى إلى توقف عدد كبير من المؤسسات وتسريح العمال، فدُفعت شرائح واسعة من المواطنين إلى البطالة القسرية في ظرف استثنائي، ومع مرور الوقت، بدأت مؤشرات البطالة في الانخفاض التدريجي، حتى استقرت في حدود 11.4% سنة 2024، ويُفسّر هذا التراجع النسبي، رغم التذبذب في أسعار النفط، بجهود الدولة الحثيثة لامتصاص تداعيات الأزمة الصحية، من خلال حُرْم الدعم الاقتصادي وتسهيلات التشغيل المؤقتة، إلى جانب برامج الإنعاش التي استهدفت تحريك عجلة السوق وتخفيف الضغط على الفئات المتضررة، وهذا التوجه يعكس، إلى حدّ ما، التزام السلطات بمحاولة إعادة التوازن إلى سوق العمل في مرحلة ما بعد الجائحة.

ويشير وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فيصل بن طالب في كلمة له خلال يوم برلماني حول "واقع سياسة التشغيل في الجزائر" بتاريخ 2024-05-06 إلى الجهود والتدابير التي بذلتها الدولة منذ سنة 2020 للتخفيض من مستويات البطالة من بينها: (الإذاعة الجزائرية، 2024)

- إنشاء جهاز منحة البطالة حيث أحصت وزارة التشغيل أكثر من مليوني مستفيد خلال أفريل 2024.
 - تقديم تسهيلات للمقاول الذاتي من خلال تخفيض في قيمة الاشتراكات.
 - ترسيم 325.074 مستفيد من برنامج المساعدة على الإدماج المهني.
 - إدماج 62 ألف أستاذ متعاقد وتوظيف أكثر من 8000 من حملة الماجستير والدكتوراة.
 - تعزيز الإدارات والمؤسسات بأكثر من 570 ألف عون و موظف.
 - تطوير 39 نظام معلوماتي ورقمي من أجل الرفع من كفاءة آليات تنظيم وترقية التشغيل.
6. خصائص ومميزات البطالة والشغل:

سنسلط الضوء في هذا الجزء، على عدد من الخصائص المرتبطة بالبطالة، من خلال تحليلها وفقًا لمجموعة من المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية، ويتعلّق الأمر بدراسة توزيع البطالة حسب الفئات العمرية، والتفاوت القائم بين الجنسين (ذكورًا وإناثًا)، إضافة إلى الفوارق المسجّلة بين المناطق الريفية والحضرية، كما سنُعرج على العلاقة بين البطالة والمستوى التعليمي، بهدف فهم أعمق للأنماط التي تتخذها هذه الظاهرة داخل مختلف شرائح المجتمع.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

1.6. البطالة حسب فئات السن: إن المعطيات الديموغرافية مهمة جدا بالنسبة لموضوع التشغيل والبطالة، حيث أن أغلب دول العالم تبني سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية على هذه المعطيات، وتحاول التحكم من خلال البرامج المختلفة التحكم في نسبة النمو السكاني، ففي الوقت الذي تسعى فيه الكثير من الدول المتقدمة إلى دق ناقوس خطر نقص النمو السكاني، وما ترتب عليه من شيخوخة للمجتمعات من أجل التشبيب؛ لأن الشباب هم عمود التنمية، وقد عملت الجزائر في السنوات الماضية على تشجيع الحد من النسل؛ وذلك لعدم قدرتها على استيعاب جيوش العاطلين عن العمل و لقد انخفض معدل النمو السكاني في الفترة الأخيرة إلا أن المجتمع الجزائري مازال يحوي على نسبة كبيرة من الشباب، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

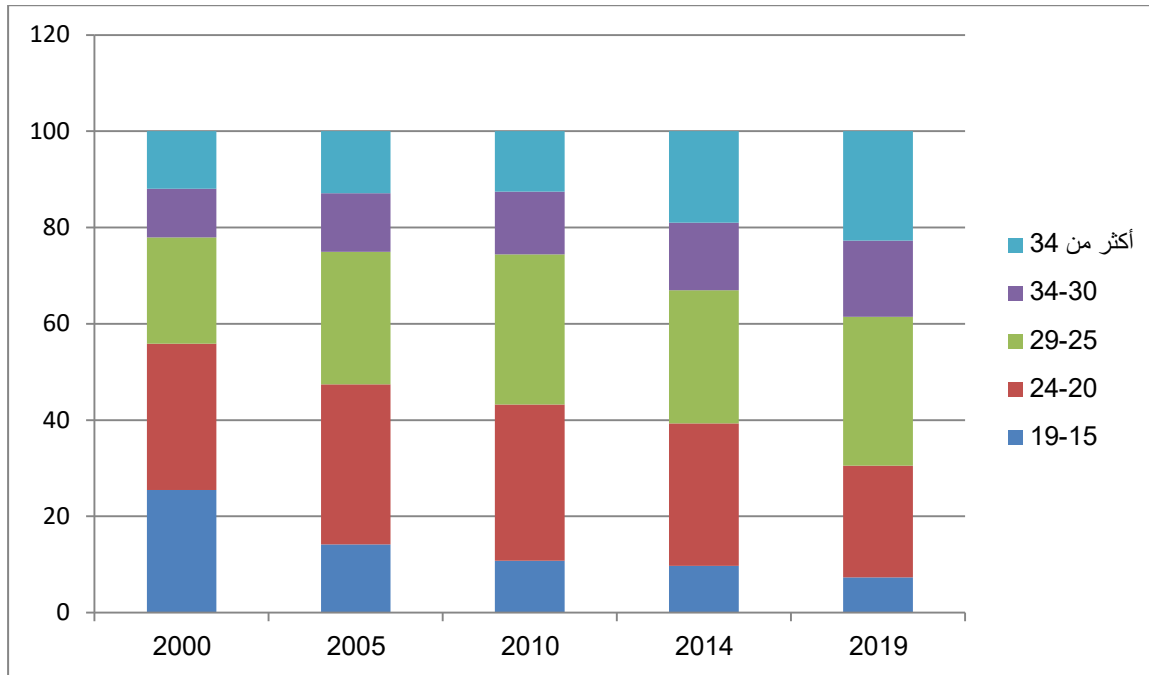
جدول رقم: (27): توزيع البطالين حسب فئات السن خلال الفترة 2000-2019

فئات العمر	2000	2005	2010	2014	2019
19-15	25.49	14.18	10.78	9.7	7.31
24-20	30.35	33.22	32.43	29.6	23.19
29-25	22.10	27.53	31.23	27.7	30.97
34-30	10.12	12.22	13.01	14	15.80
أكثر من 34	11.94	12.85	12.55	19	22.73

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

الشكل رقم (3): توزيع البطالين حسب المرحلة العمرية في الفترة 2000-2019



المصدر: بيانات الجدول (27)

نلاحظ من خلال الرسم البياني و الجدول السابق أن نسبة البطالين بالنسبة لفئة 19-15، انخفضت من 25.49 % سنة 2000 إلى 7.31 سنة 2019، وفئة 24-20 من 30.35 في سنة 2000 إلى 23 %، وانخفض مجموع الفئتين من حوالي 56% في سنة 2000 إلى حوالي 30% في سنة 2019، فيما ارتفعت نسبة الأشخاص البطالين أكثر من 34 سنة من 11.94 في سنة 2000 إلى 22.73 سنة 2019، و تشير هذه البيانات إلى مجموعة من المتغيرات التي أثرت في طبيعة الفئات العمرية خلال العشرين سنة الماضية:

- أولها انخفاض معدل النمو السكاني حيث نلاحظ تراجع أعداد الفئة الأقل سنا خلال الفترة 2000 و 2019.

في سنة، 2000 كانت البلاد لتوها خارجة من أتون أزمة أمنية واقتصادية تسببت في تسريح كثير من العمال وتدهور القدرة الشرائية أجبرت بعض الشباب على ترك الدراسة واللجوء للعمل لمساعدة ذويهم، كما أثرت هذه الظروف عموما على المستوى الدراسي، وزادت من نسبة التسرب المدرسي مما أدخل فئة 19-15 سنة إلى مجموعة البطالين.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

- إنّ الوافدين الجدد إلى سوق العمل قد يزاولون أعمالا غير مصرح بها كبعض النشاطات المربحة أو مساعدة الوالدين في أعمالهم الحرة كمرحلة انتقالية.
- يؤدّي تغير قوانين العمل دورا كبيرا، حيث أصبح يتطلب تكويننا وخبرة، وبالتالي لضمان العمل، وبالتالي، للقيام بتكوين أو اكتساب خبر يستوجب تلك السن.

2.6. توزيع البطالة حسب الجنس (ذكور، إناث):

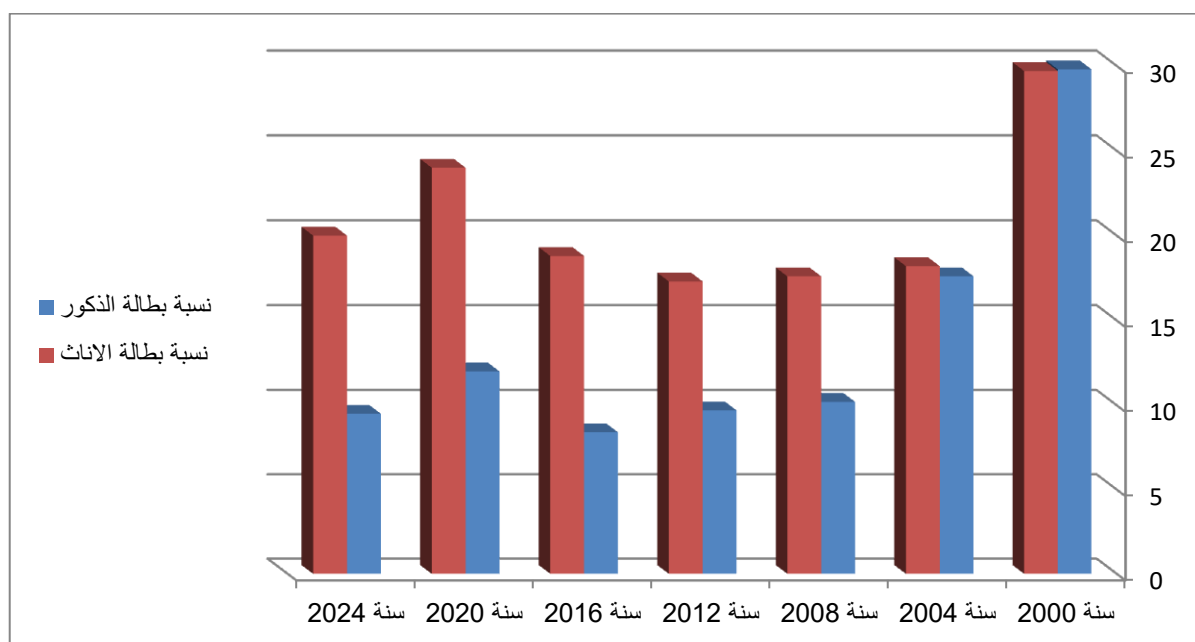
الغرض من معرفة نسب البطالة بين الإناث والذكور هو فهم خصائص السوق و معرفة الفروق الموجودة بين الجنسين وأسبابها، وهذا ما سنحاول معرفته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (28): توزيع البطالين حسب الجنس خلال الفترة 2000-2024

سنة	2000	2004	2008	2012	2016	2020	2024
ذكور	29.8	17.6	10.2	9.7	8.4	12	9.5
اناث	29.7	18.2	17.6	17.3	18.8	24	20

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2024)

الشكل رقم (4): تطوّر توزيع البطالين حسب الجنس في الفترة 2000-2024



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات مجموعة البنك الدولية.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

يتبين من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البطالة بين الذكور والإناث كانت متساوية تقريبا سنة بين سنة 2000 و 2004، ثم بدأت تتسع الهوة في نسبة البطالة حيث بلغت نسبة بطالة الاناث 9.5% ونسبة الذكور 20% سنة 2024 أي: أن نسبة البطالة عند الإناث ضعف نسبة الذكور، ويعود تزايد نسبة بطالة الإناث لارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي وازدياد في أعداد المتحصلات على شهادات من جهة، وإلى تشبع الكثير من القطاعات التي تشغل هذه الفئة العمالية: كقطاع الصحة والتعليم بصفة خاصة وقطاعات التوظيف العمومي بصفة عامة، وهذا أدى إلى ارتفاع الإقبال على مكاتب العمل للاستفادة من برامج التشغيل المختلفة التي استحدثتها الدولة للتخفيف من حدة البطالة.

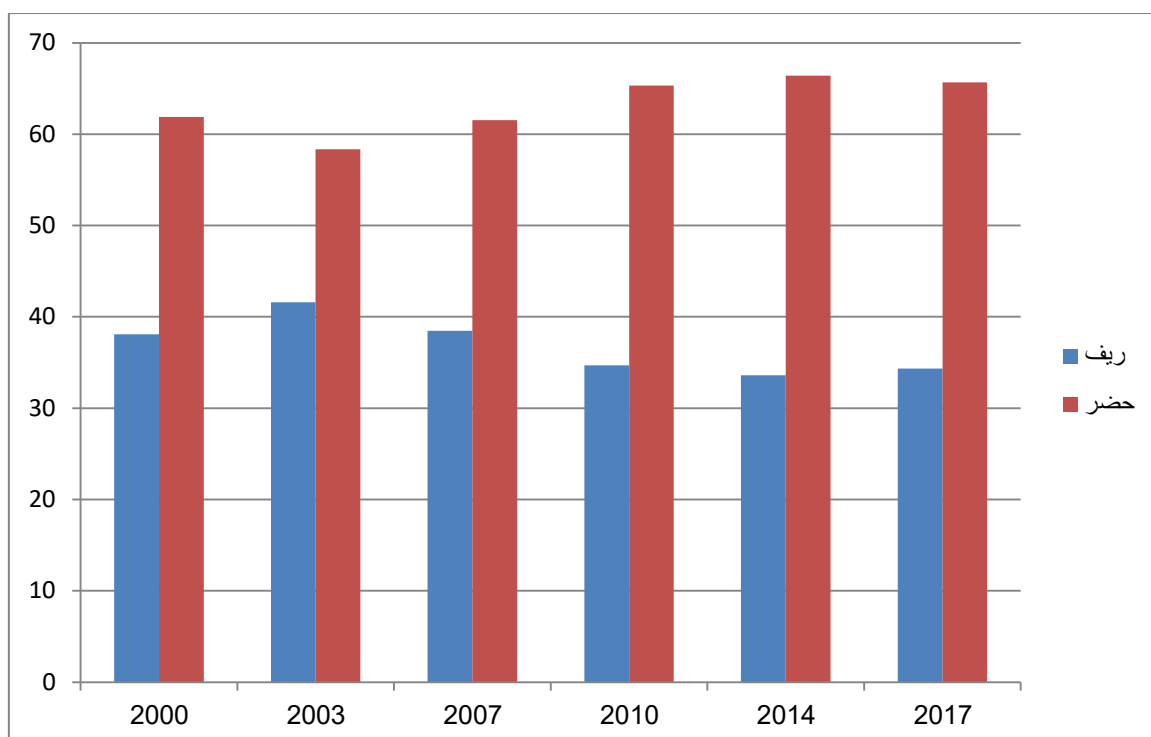
3.6. توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية:

الجدول رقم (29): توزيع نسبة البطالة حسب المنطقة الجغرافية.

السنة	2000	2003	2007	2010	2014	2017
ريف	38.1	41.86	38.46	34.67	33.6	34.34
حضر	61.9	58.34	61.54	65.33	66.4	65.66

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

الشكل (5): توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية في الفترة 2000-2017



الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

يتضح من خلال الشكل التالي أن نسبة البطالة منتشرة في المناطق الحضرية بصفة كبيرة مقارنة بالمناطق الريفية حيث أنها خلال هذه الفترة مثلت نسبة البطالة في المدينة ضعف نسبتها في الريف، وهذا يعكس التوقعات المنطقية التي تشير إلى اهتمام الدولة بالمدينة وتركز النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدمية فيها يجعل فرص التشغيل فيها أكثر ونسب البطالة أقل، لكن يمكننا تفسير ذلك بالعدد الكبير من السكان في المدن بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي خصوصا أننا نتحدث عن السنوات الأولى بعد العشرية السوداء التي حدثت فيها تحولات ديموغرافية هامة من بينها هجرة سكان الريف إلى المدن.

4.6. البطالة حسب المستوى التعليمي: تكمن أهمية معرفة تطور مستوى البطالة تبعا المستوى التعليمي، في معرفة مدى وجود تكامل وانسجام بين مخرجات مختلف المؤسسات التعليمية والتكوينية التي على رأسها الجامعة الجزائرية، ومدى تمكن سوق الشغل من استغلال كفاءاتها.

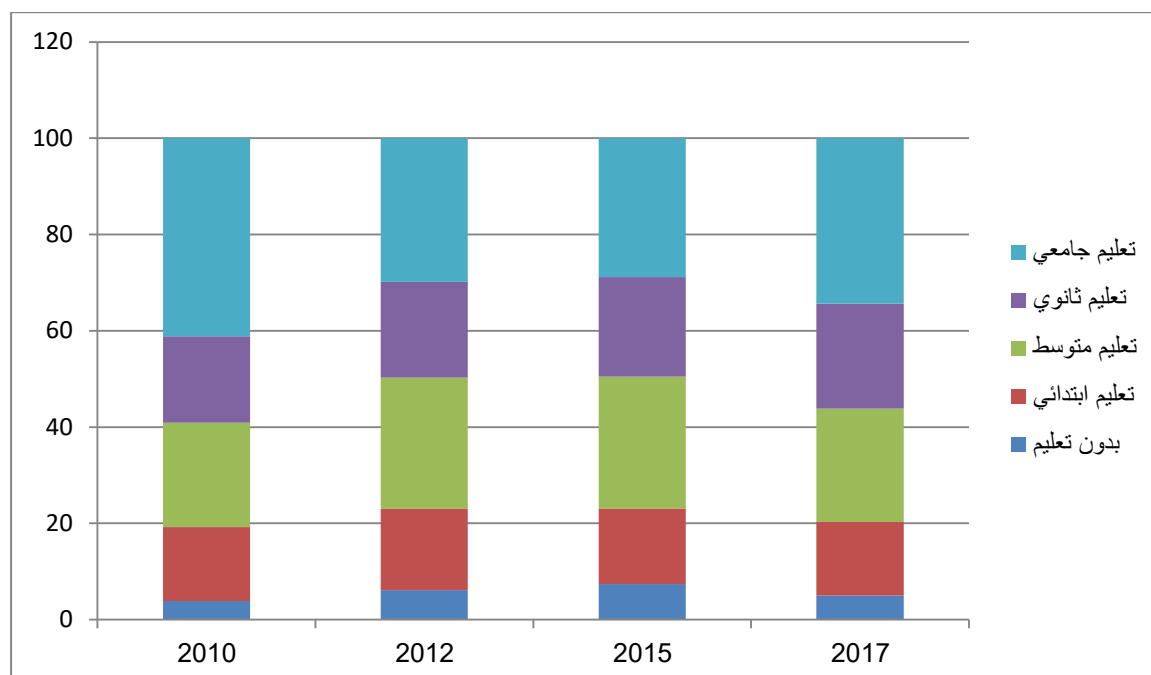
جدول رقم (30): معدل البطالة حسب المستوى الدراسي خلال 2000-2017

المستوى	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دون تعليم	3.85	5.55	6.13	6.03	5.77	7.36	10.45	5.02
تعليم ابتدائي	15.38	13.94	16.97	14.95	14.96	15.75	16.14	15.25
تعليم متوسط	21.66	27.88	27.2	24.78	25.64	27.4	24.54	23.55
تعليم ثانوي	18	19	19.84	21.65	20.73	20.65	21.14	21.81
تعليم جامعي	41.11	33.63	29.86	32.59	32.9	28.84	27.73	34.37
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. أطروحة

دكتوراه، 2022، صفحة 353)

الشكل رقم (6): المستوى التعليمي للبطالين خلال 2010-2017



من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30)

يتبين من خلال الشكل الموضح أعلاه أنّ أكبر فئة سجلت معدلات البطالة خلال سنوات 2010 و 2017 هي فئة خريجي الجامعات حيث أن نسبة البطالين خريجي الجامعات بلغت 41.11 % سنة 2010 و 34.37 % سنة 2017، أما الذين هم بدون مستوى تعليمي فنسبتهم في حدود 5% ونسبة المستوى الابتدائي هي في حدود 15% ويدل هذا الانخفاض في نسبة المستويات البسيطة (بدون مستوى، ابتدائي)، على ارتفاع المستوى التعليمي في السنوات الأخيرة من جهة، كما يدل على أن هذه الفئة تدخل سوق العمل مباشرة في بعض الأعمال الحرفية أو النشاطات الاقتصادية الحرة الموازية التي لا تتطلب أي مؤهلات.

أما النسبة الكبيرة للبطالة بالنسبة للجامعيين، تؤكد مرة أخرى على ارتفاع عدد حاملي الشهادات الجامعية الذي هو من جهة أمر إيجابي، ومن جهة أخرى دليل على وجود مشكلة ليست بالجديدة حيث بدأت تظهر في نهاية ثمانينات القرن العشرين، وهي عدم ملائمة التكوين الجامعي، وحتى المهني لمتطلبات سوق الشغل لكنها تفاقمت مع تزايد أعداد المتخرجين، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على استيعاب أعداد البطالين المتزايدة.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

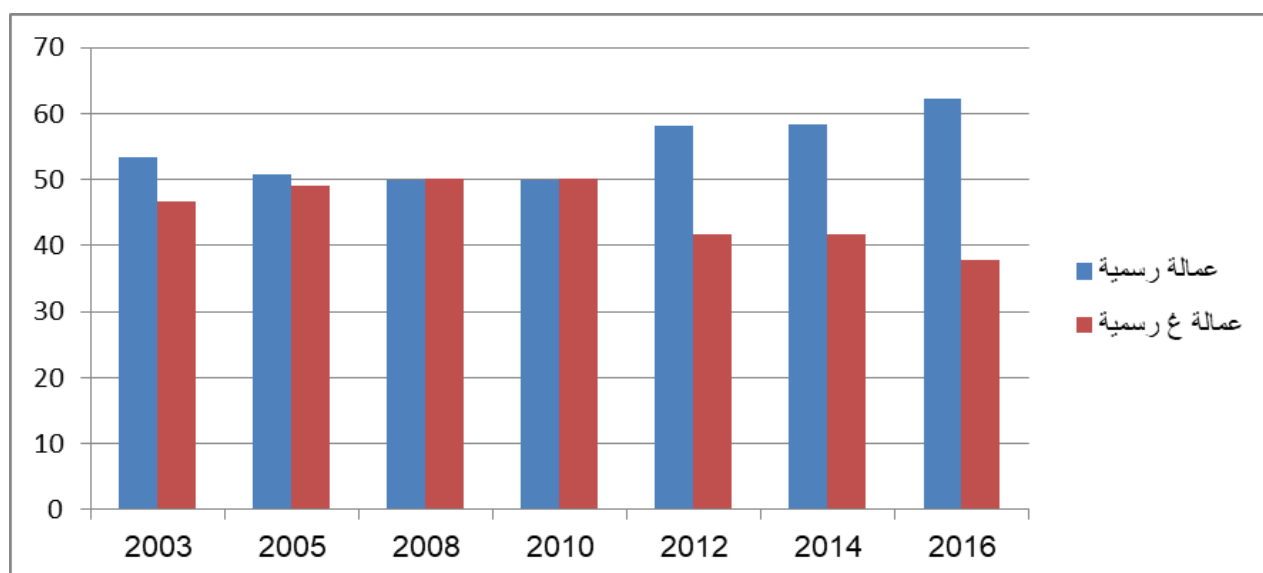
4.5. العمل الرسمي وغير الرسمي: لا يمكننا الحديث عن الشغل والبطالة في الجزائر دون الالتفات لظاهرة العمل غير الرسمي ذلك أن حجمه كبير، وهو نتيجة طبيعية لنقص العرض في سوق العمل الرسمية.

جدول رقم (31): تطوّر المشتغلين في القطاع الرسمي وغير الرسمي في الفترة 2003-2016

السنوات	2003	2005	2008	2010	2012	2014	2016
عمالة غير رسمية	46.6	49.13	50.07	50.12	41.77	41.67	37.79
عمالة رسمية	53.4	50.87	49.93	49.88	58.23	58.33	62.21

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

الشكل رقم (7): تطوّر المشتغلين في القطاع الرسمي وغير الرسمي خلال (2003-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح لنا من خلال ملاحظة الشكل التالي الحجم الضخم لقطاع العمل غير الرسمي، حيث أنه تجاوز في بعض الفترات حجم قطاع العمل الرسمي خاصة في فترات بين 2006 و2010، حيث تجاوزت 50 % من نسبة العمالة الكلية، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة موجودة في كل دول العالم وهي أحد الحلول التي تخفف من حدة البطالة، وتوفر مصدر رزق لمن لم يحصلوا على عمل، إلا أن انتشارها بهذه القوة له آثاره على مستوى الأفراد الذين يحرمون من التغطية الاجتماعية والتأمين، ومن الناحية الاقتصادية يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، كما نلاحظ من خلال الشكل تراجع عدد المشتغلين في

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

القطاع غير الرسمي بعد سنة 2010، ويعود ذلك لانتعاش الاقتصاد وإطلاق الدولة للعديد من برامج التشغيل ودعم المشاريع حيث انخرط الكثير من العمال غير الرسميين والبطالين في هذه المشاريع مما أدى إلى تراجع أعدادهم.

خامساً: برامج وأجهزة التشغيل ودورها في الحدّ من مستوى البطالة:

رغم أن التشغيل كان يشكل أولوية للدولة منذ الاستقلال، إلا أن المراحل التنموية السابقة كانت تعتمد على دمج أهداف التشغيل ضمن الخطط الاقتصادية العامة، حيث كان نمو الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي، وتوسع الجهاز الإداري والخدمي من العوامل الأساسية التي ساهمت في خلق فرص العمل، ومع اقتراب نهاية الثمانينات، بدأت الدولة تسعى نحو إنشاء هيئات وبرامج متخصصة تركز بشكل مباشر على التشغيل، إلا أن هذه المبادرات لم تحقق تأثيراً ملموساً وكبيراً إلا مع بداية الألفية الثالثة، حيث بدأت الاستفادة الحقيقية من هذه الأجهزة والبرامج في دعم سوق العمل بشكل أكثر فعالية.

1. آليات التشغيل المرتكزة على دعم العمل المأجور:

هناك وكالتين (ANEM و ADS) كل واحدة منهما تدير مجموعة من البرامج والمشاريع التشغيلية، سنتعرض لهما بشيء من التفصيل:

1.1. "الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM": استحدثت هذه الوكالة سنة 1990 في مكان الديوان الوطني لليد العاملة ومهمتها التخفيف من حدة البطالة عن طريق برامج مختلفة (زوايد، طواهير، و بونقاب، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، 2018)، وفي 2007، تحولت إلى "وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي" وهي مكلفة بمجال التشغيل، وتقوم بعدة برامج تشغيلية منها: (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. أطروحة دكتوراه، 2022، الصفحات 381-382)

أ- "جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP":

أنشئ سنة 2008، والهدف الرئيسي هو الإدماج المهني للشباب بطالين طالبي الشغل عبر برامج التكوين والتأهيل والتوظيف، ويشمل ثلاث عقود:

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

- عقدٌ خاصٌّ بإدماج التقنيين السامين وأصحاب الشهادة الجامعية (CID) يستفيد من خلاله الجامعيون على منحة بين 10000 دج و 15000 دج مع التأمين.
 - عقد الإدماج المهني ويتعلق بخريجي التكوين المهني وأصحاب المستوى الثانوي (CIP) ويتحصل المستفيدون منه على منحة 8000 دج مع التأمين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.
 - عقد إدماج و تكوين الشباب غير المؤهلين (CFI): يتعلق بالبطالين الذين لا يملكون مؤهلات مهنية أو دراسية، يتحصل المستفيد على 4000 دج شهريا.
- و حقق جهاز (DAIP) خلال الفترة 2008-2014 ما يقارب مليوني منصب عمل.

ب-عقد العمل الدعم (CTA): استحدث سنة 2009 يمكن من خلاله للبطال المستفيد من العقود سابقة الذكر أن يستفيد من عقد لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد.

2.1. "وكالة التنمية الاجتماعية ADS":

تم استحداث هذه الوكالة سنة 1996 بهدف محاربة البطالة والفقر والتمييز الاجتماعي وتسيير هذه الوكالة عدد من البرامج والعقود: عقود ما قبل التشغيل CPE والعمل المؤقت ESIL (زوايد، طواهر، و بونقاب، سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، 2018، الصفحات 51-52)

- أ- "برنامج الوظائف المأجورة عن طريق مبادرة محلية ESIL": وهي وظائف مؤقتة تستغرق ما بين ستة أشهر وسنة كاملة، ويستفيد منها العاطلون عن العمل الذين لا يملكون مؤهلات عالية. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 174)
- ب- "برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE" وسمي بعد 2010 بـ (PID):

بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام 1998، واستهدف بشكل خاص الشباب الحاصلين على شهادات علمية والباحثين عن عمل في الفئة العمرية بين 19 و 35 سنة. كان من الضروري على المتقدمين التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل للحصول على عقود ما قبل التشغيل، حيث كان يتقاضى المستفيدون أجورًا تتراوح بين 3000 إلى 6000 دينار جزائري، حسب مستوى الشهادة والمؤهلات، خلال الفترة من 1998 إلى 2001، تم توظيف حوالي 31 ألف شاب، وتمكن نحو 3520 منهم من الحصول على فرص عمل دائمة، مما يعكس أثر البرنامج في تحسين فرص التشغيل بين الشباب. (شليغم، أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2016، صفحة 174)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ج- "برامجُ الأشغال ذاتِ المنفعة العامة للاستخدام المكثف لليد العاملة TUP HIMO": استحدث هذا الجهاز سنة 1997 بغرض معالجة مشكلة البطالة عن طريق استحداث عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة. (بن عمار و موساوي، 2019، الصفحات 192-193)

د- "الشبكة الاجتماعية IAIG": يحوي هذه البرنامج هدفين أساسيين: هدف تشغيل الشباب البطال، وهدف محاربة الفقر، وقد استفادت منه شريحة واسعة من أفراد المجتمع الجزائري. (قميحة و لعروسي، 2016، صفحة 149)

هـ- "مشروعُ الجزائر البيضاء": يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قطاع السياحة في الجزائر وتحويل البلاد إلى وجهة سياحية مميزة، مع التركيز على خلق فرص عمل واسعة للعاطلين عن العمل، ومن خلال هذه المبادرة، تسعى السلطات إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط قطاع السياحة الذي يُعد من القطاعات الواعدة، مما يفتح آفاقاً جديدة للتشغيل، وقد لعبت الوكالة الوطنية لدعم التشغيل (ADS) دوراً محورياً في هذا الإطار، حيث ساهمت بين عامي 2008 و2016 في توفير حوالي 500 ألف فرصة عمل سنوياً، معظمها من الوظائف المؤقتة، ما ساعد في تقليل نسب البطالة مؤقتاً وتقديم فرص مهنية للشباب الباحثين عن العمل في قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به. (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 387).

2. سياسات التشغيل المرتكزة على دعم المبادرات المقاولاتية:

1.2. "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC": استحدث سنة 1994 ويهدف هذا الجهاز إلى الحفاظ على مناصب الشغل أو تقديم المساعدة للعمال المسرحين ويقوم بدفع تأمينات على البطالة ومساعدة العمال للرجوع إلى العمل والمساعدة على إنشاء مؤسسات للبطالين أصحاب المؤهلات والكفاءات، وتقديم إعانات مالية تصل إلى مليون دج. (العوفي و تسابت، 2020، صفحة 58).

2.2. "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ":

أنشئت هذه الوكالة عام 1996؛ بهدف مرافقة الشباب من أجل القيام بأنشطة خدمتية ونتاجية ضمن مقاربة اقتصادية الغاية منها توفير مناصب عمل وخلق الثروة وتضم الوكالة فروعاً في جميع مناطق الوطن، ومن بين مهامها: توجيه الشباب ومرافقتهم في بدء نشاطاتهم، وتزويدهم بالمعلومات ذات الطابع التقني والتنظيمي المرتبطة بنشاطاتهم، و تقديم المساعدة لهم من حيث التسهيلات المالية

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

والبنكية، وكذلك متابعة المشاريع المنجزة، وقد وفرت الوكالة طريقتين للتمويل: الأولى، التمويل الثنائي حيث يساهم الشباب بالمال الخاص في جزء من المشروع وتساهم الوكالة بقرض دون فائدة، والصيغة الثانية، هي صيغة التمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب والوكالة والبنك بقرض ربوي مخفض. (زبوج و سبخاوي، 2020، الصفحات 33-34)

3.2. "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM": تمّ استحداثها في ديسمبر 2003، وتقدم قروض مصغرة كأحد الآليات المعتمدة من الدولة للحد من البطالة، و هي موجهة للفئات المحرومة من المجتمع وتهدف إلى دعم النشاطات المنزلية والحرفية البسيطة وتتراوح القروض الممنوحة في هذا الإطار بين 50 ألف دج و 350 ألف دج تسدد في أجل يتراوح بين عام و5 سنوات، وساهمت الوكالة في استحداث حوالي 1.18 مليون منصب شغل في الفترة 2005-2016. (شريف و حداد، 2018، صفحة 203)

4.2. "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI": تتكون الوكالة من عدة هيئات تسهر على مساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم ومن مهامها، توجيه المستثمرين من خلال تزويدهم بالمعطيات الضرورية المرتبطة بالاستثمار، تدليل الصعوبات و رفع العراقيل أما المستثمرين، تقديم تحفيزات وإعفاءات ضريبية. (يدروج، استراتيجية التشغيل في الجزائر و لإثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 . أطروحة ، 2020 ، صفحة 88) .

5.2. "مشاريع صندوق الزكاة": بدأ نشاط الصندوق سنة 2003، و يعمل على جمع الزكاة و استغلالها في تمويل المشاريع لفائدة البطالين من خلال قروض حسنة دون فوائد يتم تسديدها خلال أربع سنوات (يدروج، استراتيجية التشغيل في الجزائر و لإثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 . أطروحة ، 2020 ، صفحة 89)

6.2. "مشروع المحلات التجارية لفائدة البطالين":

انطلقت المبادرة بهدف رئيسي هو مكافحة البطالة وتشغيل الشباب، إلى جانب تنشيط قطاعات التجارة والخدمات، وتمّ إنشاء أكثر من 122 ألف محل تجاري، بمعدل يقارب 100 محل في كل بلدية، إلا أن نسبة الاستفادة الفعلية من هذه المحلات ظلت دون المتوقع، حيث لم تتجاوز 40%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها بعد بعض هذه المحلات عن المناطق السكنية الرئيسية، بالإضافة إلى العقوبات الإدارية التي أعاقست استغلالها بشكل كامل وفعال. (شريف و حداد، 2018، صفحة 204)

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ونستخلص من خلال عرضنا لآليات وبرامج التشغيل، أنه لا يمكننا إنكار الدور المحوري الذي اضطلعت به هذه الوكالات في تشغيل الملايين من البطالين خاصة خلال الربع الأول من الألفية الثالثة وتدل الأرقام على ما يلي:

- تمكنت البرامج المعتمدة على العمل المأجور بمختلف صيغها من توظيف عدد كبير من العاطلين، حيث تمكنت على سبيل المثال الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM من توظيف 3.8 مليون عامل بين سنة 2008-2020 بمعدل 290 ألف شخص سنويا. (صكوشي، نشاد ، و صكري، 2024، صفحة 234) و ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية ADS من توظيف 5.27 مليون عامل خلال 2008-2017 بمعدل 527 ألف سنويا (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 . أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 387)
- ساهمت البرامج المعتمدة على دعم المبادرات المقاولاتية (ANGEM و ANDI و CNAC و ANSEJ) في تشغيل 3.88 مليون شخص خلال الفترة 2005-2017 بمعدل 298452 شخص سنويا (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 . أطروحة دكتوراه ، 2022، الصفحات 392-393).
- أي: أنّ مساهمات برامج التشغيل بمختلف أنواعها (سواء المعتمدة على العمل المأجور أو على المبادرات الشخصية) فاقت مليون منصب سنويا في بعض الأعوام، وبالرغم من الإنجازات التي لا يمكن إنكارها والنتائج الإيجابية المحققة
- لكن سجلت برامج التشغيل الكثير من الاختلالات من بينها: (بوقجان، دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 . أطروحة دكتوراه ، 2022، الصفحات 394-395).
- ارتباط أغلب مناصب الشغل المستحدثة ارتباطا كبيرا بالنفقات العمومية.
- وجود عدد كبير من البرامج؛ مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها والتداخل في الصلاحيات، وبالرغم من كثرتها لم تساهم في خلق مناصب مستقرة و دائمة.
- تعتبر المحاباة والعلاقات الشخصية المعيار الأساسي للاستفادة من التشغيل في كثير من الأحيان على حساب الكفاءة و المؤهلات.
- عدم توافق القوانين التي تحكم سير الأجهزة مع مؤهلات الفئات المستهدفة.
- أغلبية مناصب العمل هي مؤقتة وليست دائمة.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

- تواجه المستثمرين الكثير من المشكلات والعراقيل الادارية.
 - إهمال خريجي التكوين المهني في سوق العمل، وإعطاء الأولوية لحملة الشهادات الجامعية خاصة بالنسبة للذين يبحثون عن عمل للمرة الأولى.
 - و من بين السلبيات التي واجهت هذه البرامج كذلك ما يلي: (عبد القادر ح.، سياسة التشغيل في الجزائر بين التطبيقات العملية والمتطلبات العالمية (1999-2016). أطروحة دكتوراه غ منشورة، 2020، الصفحات 226-227)
 - نتج عن برامج التشغيل " برنامج عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج حاملي الشهادات " بطالة مقنّعة بسبب غياب معايير التخصّص والتشغيل الزائد عن الطاقة الاستيعابية للمؤسسات وهو ما دفع بالكثير من المستفيدين إلى أخذ مرتباتهم و تكليف الخزينة دون التحاقهم بمناصب عملهم.
 - أدى غياب الثقافة المقاولاتية وطبيعة السوق الوطنية إلى فشل برامج التشغيل و اقتصارها على الطابع الاجتماعي الذي هدفه شراء السلم الاجتماعي.
 - عدم وجود مراقبة ومراقبة للمستفيدين، ولا تقييم لنجاعة السياسات التشغيلية.
- مما سبق يمكننا استخلاص ما يلي:

شهدت الجزائر بعد الاستقلال وضعيّة اقتصادية واجتماعية صعبة أثرت على وضعيّة التشغيل ، تميزت بوجود عدد كبير من العاطلين أغلبهم أميين لا يمتلكون أيّ مهارات أو كفاءات، وفي مقابل ذلك، أدت مغادرة حوالي مليون معمر فرنسي إلى شغور في الكثير من الأجهزة الاقتصادية والإدارية التي تتطلب مهارات معيّنة أو مستويات تعليمية عالية.

منذ اللحظة الأولى من الاستقلال وضعت الدولة خيار التشغيل والقضاء على البطالة أحد أولوياتها الأساسية بهدف القضاء على الفوارق الاجتماعية والجهوية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتجسدت هذه الأهداف إيديولوجيا في عدة موثائق من بينها: ميثاق طرابلس في 1962 ميثاق الجزائر في 1964، والميثاق الوطني 1976، من خلال اختيار النهج الاشتراكي لتكريس الاستقلال الاقتصادي وقطع الطريق أمام التبعية للإمبريالية.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

ومن الناحية العملية، فقد تضمنت مبادئ وأهداف كل المخططات التنموية الخمسة خلال فترة التخطيط المركزي 1967-1989، بهدف خلق مناصب عمل دائمة من خلال اتباع استراتيجية التصنيع، بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وتوسيع قطاع الخدمات.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، عكفت الدولة في مرحلة الاقتصاد الموجه على تخصيص مبالغ ضخمة لبناء قاعدة صناعية قوية، كما استثمرت في إنجاز مشاريع البنى التحتية و توسيع قطاع الإدارة والخدمات لزيادة مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة، حيث عملت الدولة في هذه المرحلة على تكوين الخبرات والكفاءات اللازمة لاستحداث مناصب شغل جديدة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، وتمكنت الدولة من تحقيق نسب تشغيل كبيرة وتخفيض نسبة البطالة، حيث انتقلت من 33 % سنة 1967 إلى 8.7 % سنة 1985.

أدت الأزمة الاقتصادية في 1986 التي انخفض على إثرها سعر البترول، إلى تراجع كبير في وتيرة التشغيل وارتفاع نسبة البطالة في ظرف ثلاث سنوات من 8.7 % إلى 18.1 سنة 1989 واضطرت الدولة الجزائرية للقيام بإصلاحات عميقة أملتها عليها المؤسسات المالية الدولية بداتها نهاية الثمانينات تمهيدا لتحرير الاقتصاد والدخول لاقتصاد السوق، لتظهر الأزمة الاقتصادية عدّة مشكلات في سياسة التشغيل المنتهجة في ظل الاقتصاد الموجه من بينها:

- ضعف التكوين والتأهيل بالنسبة لليد العاملة الجزائرية التي لم تكن مؤهلة للعمل في القطاع الصناعي الذي شكل أولوية لمخططات التنمية، مما أثر على المردودية والإنتاجية
- نتج عن غياب اليد العاملة المؤهلة اللجوء للاستعانة بالعمالة الخارجية حيث تم جلب عدد كبير من العمال الأجانب في مختلف القطاعات سواء الإنتاجية أو قطاعات الخدمات كالتعليم والصحة.
- ظهور مشكلة البطالة المقنّعة بسبب توجه الدولة الاجتماعي الذي غايتة التشغيل على حساب المؤهلات والأداء من جهة، ومن جهة أخرى، تشغيل أعداد من العمال في الإدارة والخدمات تفوق الحاجة الفعلية.
- من بين المشكلات المهمة التي لا يمكن إغفالها هي زيادة النمو السكاني الكبيرة حيث فاقت في بعض السنوات نسبة النمو في حجم التشغيل، وبالتالي، مهما حاولت الدولة فتح مناصب للتشغيل، فإن نسبة الفئة النشطة من السكان في زيادة معتبرة.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

• هجرة سكان الأرياف نحو المدن بسبب نقص الاهتمام بالقطاع الفلاحي؛ مما أدى إلى إحداث ضغط على المدن وزيادة نسبة البطالة فيها.

في تسعينات القرن الماضي، ازدادت حدة مشكلة التشغيل، فبالإضافة لتبعات الأزمة الاقتصادية التي بدأت في 1986، دخلت الجزائر في أزمة سياسية و أمنية واجتماعية، اضطرت الدولة خلال هذه الفترة، إلى إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الدولية للحصول على قروض في مقابل مجموعة من الشوط بينها تخلي الدولة عن دعم المؤسسات العمومية و اللجوء إلى خصصتها، حيث اضطرت الكثير من هذه المؤسسات إلى إعلان إفلاسها و تسريح عدد كبير من العمال بين سنة 1994-، 1998 وقد سجلت تلك المرحلة أضعف نسبة تشغيل في تاريخ الجزائر وبلغت نسبة البطالة في نهاية العشرية 30%.

تميزت بداية الألفية الثالثة بعودة الاستقرار السياسي وارتفاع كبير في أسعار النفط، حيث بذلت الدولة جهود كبيرة لتحقيق هدف التشغيل من خلال استحداث العديد من البرامج و الأجهزة التشغيلية التي كان لها دور مهم في توفير ملايين مناصب العمل خلال العقدين الماضيين.

أكدت الدولة ضمن أهداف هذه المرحلة على هدف انشاء مناصب عمل جديدة وتنويع الاقتصاد.

استحدثت الدولة نوعين من البرامج التشغيلية يدخل تحت كل نوع مجموعة من الأجهزة المتنوعة لتلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد: البرامج المعتمدة على العمل المأجور وهي توفير مناصب العمل عن طريق وكالات التشغيل مثل: ANEM و ADS، البرامج المعتمدة على دعم المبادرات المقاولاتية التي من خلالها يتم دعم وتوجيه الشباب للاستثمار في المشاريع الخاصة (ANGEM و ANDI و CNAC و ANSEJ).

لقد وفرت هذه البرامج التشغيلية ملايين مناصب الشغل وتحققت الكثير من الإنجازات في مستوى التشغيل في بداية الألفية الثالثة، وبلغت البطالة سنة 2014 نسبة 10.2%.

تجددت أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2016، وتأثر مستوى التشغيل ونسبة البطالة و دخلت الدولة مرحلة التقشف، وعمّقت أزمة كوفيد 19 الصحية في سنة 2020 من حدة أزمة التشغيل، حيث تسببت في غلق الكثير من النشاطات الاقتصادية والخدمية و إحالة الكثير من العمال على البطالة الإجبارية.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

بالرغم من الظروف والصعوبات الاقتصادية، تمكنت الدولة من تسيير المرحلة وتحقيق نسب بطالة جيدة، حيث انتقلت نسبة البطالة من 14.1 سنة 2020 إلى 11.4 سنة 2024 حسب إحصائيات مجموعة البنك الدولي.

- شهدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تحقيق نسب مرتفعة في مجال التشغيل، حيث تم توفير ملايين من مناصب العمل عبر مختلف البرامج والمبادرات التشغيلية، كما تم تأهيل وتكوين أعداد كبيرة من الإطارات والكفاءات الوطنية، مما جعل البلاد تقلص اعتمادها على العمالة الأجنبية بشكل كبير، ورغم هذه المكاسب، لا تزال قضية التشغيل تواجه تحديات هيكلية عميقة تعكس خصوصيات البناء الاجتماعي والاقتصادي الجزائري منها:

- فالاقتصاد الوطني يظل اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، وهو ما يعيق جهود التنويع الاقتصادي والتحرر من تبعية الموارد البترولية، وبناءً على ذلك، تبقى مؤشرات التشغيل مرتبطة بشكل وثيق بأسعار النفط وتقلباتها، مما يجعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي هشاً أمام أيّ تذبذب في هذا المورد الحيوي،

- عدم ملائمة مخرجات التكوين والتعليم مع احتياجات السوق، فبعد الاستقلال ظهرت مشكلة انعدام الأشخاص ذوي الكفاءات والمستويات التعليمية العالية (مشكلة كمية)، ومنذ ذلك الحين عكفت الدولة على تكوين عدد كبير من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني، حيث شكل أصحاب الشهادات الجامعية في السنوات الأخيرة حوالي 40% من حجم البطالين طالبي العمل، لكن المشكلة المطروحة اليوم هو عدم ملائمة هؤلاء المكونين و استجابة مؤهلاتهم لاحتياجات سوق العمل (مشكلة نوعية).

- مناصب الشغل الدائمة ومناصب الشغل المؤقتة، حيث أن الاعداد الهائلة من مناصب الشغل المستحدثة سنوياً هي في أغلبها مدتها 6 أشهر أو سنة أو على أكثر تقدير ثلاث سنوات مقابل أجور ضعيفة، وما إن يقضي العامل هذه المدة حتى يدخل مرة ثانية في عداد البطالين.

- البطالة المقنعة: إنّ هذه المشكلة لازمت المجتمع الجزائري في كل المراحل التنموية، ففي النموذج الاشتراكي، اتجهت الدولة إلى تغليب الجانب الاجتماعي في التشغيل على الأداء الاقتصادي والإنتاجي، والأمر ذاته تكرر حتى مع انفتاح الدولة نحو اقتصاد السوق الحر ظلت تحافظ على الدور الاجتماعي، حيث كان هدف الدولة شراء السلم الاجتماعي من خلال التوظيف العشوائي؛ فقد عانت الكثير من المؤسسات خاصة الإدارية والخدماتية العمومية في العقدين الأخيرين من الاكتظاظ وزيادة العمال عن احتياجات المؤسسة.

الفصل الرابع : التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

- الهجرة الريفية نحو التجمعات الحضرية الكبرى، تشكل تحديا كبيرا؛ فانتقال الأفراد من الأرياف إلى المدن وانتقالهم من المدن الداخلية والجنوبية إلى المدن الشمالية يشكل ضغطا ويزيد من حدة البطالة في المدن، فمن خلال هذه الدراسة وجدنا أن نسبة البطالة في الريف أقل بكثير منها في المناطق الحضرية، وهذا ما يؤكد علاقة الهجرة بالبطالة.
- النمو الديموغرافي يمثل أحد أهم العناصر المؤثرة في التشغيل، حيث يمكنه أن يكون رافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنسبة للدول المتقدمة والمصنعة ، كما يمكنه أن يكون شبحا يهدد المجتمع بالغرق في وحل البطالة والفقر، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول النامية، بسبب عدم تناسب الزيادة السكانية الطبيعية مع الزيادة في الطلب على مناصب العمل.

الفصل الخامس:

مكانة التعليم في النموذج التنموي الجزائري.

أولاً: الإطار التاريخي لمسار المنظومة التربوية في الجزائر.

ثانياً: تقييم أداء المنظومة التربوية في الجزائر.

ثالثاً: مكانة التعليم العالي في المراحل التنموية المختلفة.

رابعاً: التكوين المهني ومحاولات الانتقال من الكم إلى النوع.

أولاً: الإطار التاريخي لمسار المنظومة التربوية في الجزائر

بعد الاستقلال، أصبحت المنظومة التربوية في الجزائر من أبرز الأولويات الوطنية، نظراً لدورها الحيوي في بناء الدولة وتعزيز الهوية الوطنية بعد سنوات طويلة من التجهيل والاستعمار الثقافي، ومرت هذه المنظومة بمراحل متعددة من التطور، ابتدأت خلال الستينات والسبعينات بتركيز جهودها على تعريب التعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين منه، مع السعي لتوفير فرص التعليم لأكبر عدد من الأطفال رغم محدودية الموارد ونقص الكفاءات التربوية، وفي الثمانينات، شهد النظام التعليمي مرحلة إصلاحية مهمة تهدف إلى تجاوز القصور البيداغوجية والتنظيمية، من خلال مراجعة شاملة للمناهج الدراسية وتركيز الجهود على تحسين وتطوير تكوين المدرسين، مما ساهم في رفع جودة التعليم وتجويد العملية التربوية بشكل عام، فقد شهدت المنظومة التربوية مع بداية الألفية الثالثة إصلاحات جوهرية برزت من خلال تبني مقاربات بيداغوجية جديدة، والتحول من مبدأ التلقين إلى مبدأ الكفاءات، إلى جانب تحديث الأدوات التعليمية وإعادة النظر للمناهج بما يتماشى مع متطلبات العولمة واحتياجات سوق العمل، ويمكننا هذا المسار التاريخي من فهم مكانة المنظومة التربوية، من خلال عرض المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية والإنجازات المحققة في المراحل التنموية المختلفة.

1. مفهوم التعليم ووضعيته بعد الاستقلال:

1.1. مفهوم التعليم: بعد الاستقلال، احتلت منظومة التعليم مكانة أساسية في بناء الجزائر الجديدة، حيث استثمرت كأداة رئيسية لمحو الأمية وتعزيز الهوية الوطنية، وقد شهد التعليم مراحل تطور متعددة، ركزت على تعريب المناهج وتوسيع فرص التمدرس رغم التحديات الاقتصادية والبشرية، ويعرف التعليم بأنه "عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة و معروفة، ويمكن القول إن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنه عبارة عن معلومات، معارف خبرات ومهارات يتم اكتسابها من قبل المتلقي بطريقة معينة" (أعراج، 2023، صفحة 275)

ويشير تعريف ثانٍ إلى أن "التعليم هو العملية التي يتم بمقتضاها إعداد فئات و كوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا و إكساب الأفراد المعرفة والمهارات، وتنمى فيهم القدرات والاستعدادات والقيم، و يتم ذلك عن طريق المدارس والمعاهد التعليمية

التي تُنشئها الدولة لهذا الغرض؛ وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (سيد، 2004، صفحة 30)

حيث يركّز التعريف الأول هدف التعليم في الجانب المعرفي وهو اكتساب المعارف والمؤهلات التي تفيد المتلقي، وأمّا التعريف الأخير، فيحمل رؤية شاملة وتكاملية بين الجانب المعرفي والجانب التربوي الذي يتضمن إلى جانب تعلم المعارف تلقي القيم و المبادئ المجتمعية ونقل الموروث الثقافي من جيل إلى جيل.

2.1. وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال:

ورث المجتمع الجزائري غداة الاستقلال وضعية كارثية في مجال التعليم، فقد غادر عدد كبير من الاطارات والمعلمين الفرنسيين تاركين فراغا في مناصبهم ، وما زاد من حدة المشكلة الزيادة الكبيرة في عدد المتعلمين حيث انتقل إلى الضعف خلال سنة واحدة، من 353358 سنة 1961-1962 إلى 777636 في الموسم الدراسي 1962-1963، حيث تجاوزت هذه الزيادة إمكانات الدولة البشرية والمادية والهيكل القاعدية. (بوشيجي ، مكيوي، و بوشيجي، المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013، 2015، صفحة 47)

اعتمدت الجزائر لمواجهة الأزمة الحادة في نقص الموارد البشرية، عقب الاستقلال، على مسارين: تمثل الأول في عملية التشغيل المباشر لكل من مواطن يمتلك معرفة بسيطة باللغة العربية أو الفرنسية، حيث تم الاعتماد على توظيف عدد كبير من الأشخاص الذين لديهم مستوى التعليم المتوسط أو من مدرسي القرآن الذين ينتمون لجمعية العلماء المسلمين أو بعض الزوايا، أمّا الثاني، فكان عن طريق التعاون مع بعض الدول العربية الشقيقة مثل: مصر والعراق ولبنان وسوريا، أو عبر اتفاقيات للتبادل الثقافي مع فرنسا عن طريق الاستعانة بمعلمين سبق لهم أن مارسوا مهنة التدريس في الجزائر قبل الاستقلال. و لمواجهة مشكلة ضعف البنى التحتية والهيكل التعليمية، فقد لجأت السلطات إلى تسخير كافة الإمكانيات المتاحة، بما في ذلك بعض الثكنات العسكرية والمحلات التجارية وحتى المساجد في بعض المناطق، لتحويلها إلى أقسام دراسية مؤقتة. (بوشيجي ، مكيوي، و بوشيجي، المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013، 2015، صفحة 47)

وأمام هذا الوضع الصعب، لجأ مديرو المؤسسات التعليمية إلى تبني نظم بيداغوجية خاصة لهذه المرحلة الانتقالية، تمثلت في: التقليل في وقت العمل من خلال إنقاص ساعات العمل اليومية، تجميع عدة أفواج للدراسة في حجرة واحدة، العمل بنظام التناوب على الأقسام مرات عدة في اليوم، تكليف المعلم الواحد بتدريس أفواج عديدة. ورغم كل الصعوبات، استطاعت السلطات بعد سنة واحدة من الاستقلال من بذل مجهودات جبارة لترميم المنظومة التعليمية، لاسيما عن طريق توسيع الطاقة الاستيعابية، حيث تبين الإحصاءات افتتاح 2,263 مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية 1963-1964، استجابة للإقبال المتزايد على التسجيل في المدارس. (بوشيخي، مكوي، و بوشيخي، المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013، 2015، صفحة 47)

2. مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر:

يمكن تقسيم مسار المنظومة التعليمية في الجزائر إلى ثلاث مراحل رئيسية تتميز كل فترة بمقاربة ومنهجية مختلفة، وهي كالتالي:

1.2. الفترة الأولى: 1962-1976

1.1.2. السياسة التربوية خلال هذه المرحلة:

تمتد هذه المرحلة من السنة الأولى للاستقلال إلى غاية منتصف السبعينات، وتميزت بالقرارات الكثيرة التي سعت إلى إصلاح المدرسة الموروثة ومحاولة جعلها منسجمة أكثر مع الواقع الجديد للبلاد وتوجهاتها السياسية، إلا أن أغلب القرارات المتخذة كانت محدودة اتسمت بالطابع الجزئي، ولم تكن ضمن خطة زمنية مدروسة وواضحة تسمح بتسلسل للمراحل وتحقيق انتقال منظم. وبالرغم من محدودية أثرها في إصلاح جوهرية للمنظومة التربوية، إلا أن وتيرتها أحدثت حالة من الارتباك والقلق على مستوى التلاميذ وأولياءهم، نتيجة تولد الانطباع العام بعدم وجود استقرار في المدرسة الجزائرية خلال تلك الفترة. (عبد القادر ف..، المدرسة في الجزائر - حقائق وإشكالات-، 2009، صفحة 6)

أثناء هذه المرحلة، أخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية إدارة السنوات الأولى بعد الاستقلال، في ظل الافتقار إلى رؤية شاملة لآفاق والمدرسة الوطنية والنظام التربوي ككل. ورغم حصول الجزائر على السيادة السياسية، إلا أنها اضطرت إلى الإبقاء بصفة مؤقتة على نمط التعليم الموروث عن المدرسة الاستعمارية، لتأمين استمرارية التعليم وعدم حرمان عدد كبير من التلاميذ، وفي نفس الوقت، بدأت

العمل على تأسيس مدرسة جزائرية أصيلة ترتكز على مقومات الهوية الوطنية التي أقرت في العديد من البيانات والمواثيق (بيان نوفمبر و ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر)، وترسيخ القيم الاجتماعية والدينية. تجلّت أهم التدابير التي اتخذت في تلك الفترة في ترسيم اللغة العربية كلغة أساسية في المراحل الأولى من التعليم، وهو ما شكّل خطوة جوهريّة نحو استعادة الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الثقافي إلى جانب ذلك، تمّ إعادة النظر في تدريس مادة التاريخ لتصحيح المسار التعليمي، بما يعكس رؤية وطنية تعزز الفهم الصحيح للماضي، كما بذلت جهود كبيرة لتكوين وتأطير المعلمين، خاصة في ظلّ النقص الحاد في الكفاءات نتيجة رحيل المدرسين الفرنسيين، حيث أصبحت هذه الخطوة ضرورية لضمان استمرارية العملية التعليمية وجودتها. ولاسيما تم إلغاء كل النصوص والسياسات التربوية التي كانت تتعارض مع مبادئ السيادة الوطنية، مما أتاح تأسيس منظومة تعليمية أكثر توافقاً مع قيم وهوية الجزائر المستقلة. (بوعبزة و حديد، 2019، صفحة 430)

كما شهدت هذه المرحلة رغبة قوية من طرف الوطنيين والمعرّبين نحو تثبيت اللغة العربية بصفتها لغة تعليمية أساسية ووسيلة رئيسية لاكتساب المعارف، خاصة بعد إصدار ميثاق الوحدة الثقافية العربية سنة 1964، الذي كان هدفه تربية الأجيال وفقاً للهوية العربية والدينية ضمن البرامج التعليمية، وقد مرت عملية التعريب بمراحل عديدة، بدأت بالسنة الأولى ابتدائي سنة 1965، وتوسعت بعد ذلك لتشمل المستويات الثانية والثالثة والرابعة من التعليم الابتدائي. حيث تقرر في سنة 1971 تعريب ثلث الأقسام الدراسية، ما أدى إلى بروز نظام تعليمي مزدوج في المدرسة الواحدة، يجمع بين التدريس بالعربية والفرنسية. هذا الوضع نتج بسبب نقص عدد المعلمين بالعربية، ونقص الدعم العربي في مجال التدريس، مما جعل الإجراء الاستثنائي المؤقت يصبح واقع دائم، بسبب الخلافات بين القائمين على تطبيقه، وقد ساعد ذلك في تكريس الانقسام اللغوي والثقافي في الوسط المدرسي. (بوعبزة و حديد، 2019، صفحة 430)

ومن أبرز النتائج التي تحققت خلال هذه المرحلة المهمة في مسيرة التعليم الوطني، جاء التعريب الشامل للمراحل التعليمية الأولى، حيث أصبح تعليم اللغة العربية هو الأساس الذي يُبنى عليه مسار التلميذ الدراسي، مما ساهم في تعزيز الهوية الثقافية والوطنية منذ سنوات التعليم الأولى، كما شمل التعريب كافة المواد الاجتماعية في جميع الأطوار التعليمية، ممّا أتاح للطلبة فهم تاريخهم ومجتمعهم بلغتهم الأمّ، وأدى إلى ترسيخ الوعي الوطني بشكل أعمق، ولم تقتصر جهود التعريب على المواد الاجتماعية

فقط، بل امتدت لتشمل ثلث الأقسام العلمية، ممّا يُعد إنجازًا هامًا يعكس الرغبة في توسيع استخدام اللغة العربية في جميع مجالات المعرفة والتخصصات العلمية. بالتوازي مع ذلك، تم وضع أسس قانونية متينة تؤسس لنظام تربوي وطني متكامل، يضمن وحدة واستقرار المنظومة التعليمية، ويحقق التنسيق بين مختلف مكوناتها، إضافة إلى ذلك، تم إعداد مناهج دراسية شاملة ومتطورة، إلى جانب إنتاج وسائل تعليمية وكتب مدرسية تغطي جميع المستويات، ما ساعد على توحيد العملية التعليمية وضمان جودة التعليم عبر مختلف المؤسسات والمراحل. كل هذه الإنجازات شكلت ركيزة أساسية لبناء منظومة تعليمية وطنية قادرة على مواجهة تحديات المستقبل وتعزيز الهوية الوطنية في إطار الجزائر المستقلة. (بوعبزة و حديد، 2019، صفحة 431).

2.1.2. مكانة التعليم في المخططات التنموية:

* المخطط الثلاثي 1967-1969:

خصّصت الدولة قطاع التعليم بعناية كبيرة، حيث رصدت له مبلغًا ماليًا قدر بـ 0.84 مليار دينار، أي ما يمثل 65% من مجمل الاستثمارات في الجانب الاجتماعي، ويأتي هذا ضمن إستراتيجية تكريس ديموقراطية التعليم، لاسيما في المناطق الفقيرة والريفية، التي عانت من تدني نسب تسجيل مدرسي التي لم تصل في بعض الحالات 30% من الأطفال البالغين سن التمدرس، مقابل نسب تمدرس في المدن الكبرى تقارب 100%، ويعود هذا التفاوت الكبير للإرث الاستعماري الذي عمل على التهميش المقصود للمناطق الريفية، لجعلها خزانًا لليد الشغيلة الرخيصة. (بهلول م.، 1999، ج1، الصفحات 188-190)

• المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

خصصت الدولة ميزانية بلغت 3.04 مليار دينار لقطاعي التربية والتكوين، ضمن خطة تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين: يتمثل الأول في تعزيز ديموقراطية التعليم من خلال سعيها إلى تعميم فرص التعليم على أوسع نطاق ممكن، ممّا يضمن وصول أكبر عدد من المواطنين إلى المؤسسات التعليمية، أمّا الهدف الثاني فكان يركز على إعداد وتكوين يد عاملة ماهرة ومؤهلة تلبّي الاحتياجات المتزايدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاع الصناعي، بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتوفير الكفاءات اللازمة لسوق العمل، و لقد ركّز المخطط على هدف تأمين مقعد دراسي لكل طفل في سن التمدرس، مع التأكيد على تطوير مناهج تكوين الكبار بهدف إشراك القدرات البشرية المتواجدة في سوق الشغل والمشاركة في

التنمية، حيث حدد المخطط الرباعي الأهداف كما يلي: إنجاز 16000 قسم في التعليم الابتدائي و8000 مسكن لاستقبال 672000 متمدرس، إنجاز 125 مدرسة في التعليم الثانوي تصل طاقتها الاستيعابية إلى 125000 طالب، إنجاز 30 معهدا للتعليم التكنولوجي؛ بهدف تكوين الاطارات المتوسطة والعليا، توسيع جامعات الجزائر ووهران وقسنطينة، وإنجاز 6000 مسكن جامعي. (بهلول م.، 1999، ج1، صفحة 229).

3.1.2. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

خصص هذا المخطط للتربية والتكوين ميزانية قدرها 9.947 مليار دج، أي ثلاثة أضعاف الميزانية السابقة، وقد استهدفت في قطاع التعليم إنجاز 22000 قسم ابتدائي، 1500 مطعم مدرسي، 372 مؤسسة تعليم متوسط، و100 ثانوية. وفي مجال التكوين المهني، تم اتمام برنامج توسعة الهياكل الموجودة، والبدء في إنشاء منشآت جديدة، مع توسيع التكوين إلى العديد من البلديات في تخصصات كالبناء. (بهلول م.، 1999، ج1، الصفحات 322-323).

2.2. المرحلة الثانية (مرحلة الإصلاحات) 1976-2000:

1.2.2. دواعي الإصلاح:

بدأ مع مطلع السبعينات التفكير جدياً في إجراء إصلاح شامل لمنظومة التعليم في الجزائر، مستندين إلى عدة اعتبارات رئيسية؛ فقد وُجد أن الإصلاحات الجزئية التي جرت بعد الاستقلال كانت متفرقة وغير متكاملة، ولم تُحدث تغييراً جذرياً في بنية النظام التعليمي الذي ورثته البلاد من الحقبة الاستعمارية، وبناءً على ذلك، أدرك القائمون على قطاع التعليم أن التغيير الحقيقي يتطلب تبني إصلاح شامل يشمل جميع جوانب المنظومة التعليمية، ليكون هذا النظام متناسقاً ومتوافقاً مع أهداف التنمية الوطنية، كما تقرر أن تمتد فترة تنفيذ هذه الإصلاحات بين 12 إلى 16 سنة، وذلك لتجنب الصدام والتوتر بين الأجيال المختلفة من المتعلمين والمعلمين، بالإضافة إلى ذلك، تمّ التشديد على أهمية الاستفادة من التجارب التعليمية العالمية سواء الغربية، العربية، أو الاشتراكية، مع الحفاظ على خصوصيات الثقافة الجزائرية كمبدأ أساسي يُبنى عليه أي مشروع إصلاحي. (لشهب، 2014، صفحة 260)

تعدّ سنة 1976 نقطة تغير مهمة، حيث جرى الفصل في الخطوط العريضة للسياسة التعليمية، من بينها اعتماد مجموعة من المبادئ أهمها: الإلزامية التعليم ومجانيته، جزأة التعليم، ديموقراطية التعليم، والطابع العلمي والتكنولوجي للتعليم، وتمّ خلال هذه المرحلة تأسيس المدرسة الأساسية، التي

عكست للمرة الأولى فلسفة الثورة الجزائرية وتوجهات الدولة الوطنية، وأصبحت بموجب هذا الإصلاح اللغة العربية هي لغة التعليم في كافة المواد والمراحل، مع القيام بتوحيد المناهج والبرامج، وجزارة القطاع من خلال زيادة نسبة التأطير الوطني و صناعة محتوى تربوي يجسد الهوية الوطنية الجزائرية. (الشهب، 2014، صفحة 260).

2.2.2. مضامينُ الإصلاح:

ومن بين التوجهات التي تميز بها إصلاح النظام التعليمي في هذه المرحلة: (عبد القادر ف..، المدرسة في الجزائر - حقائق وإشكالات-، 2009، صفحة 31)

- تمديد المرحلة الإلزامية إلى 9 سنوات من خلال اعتماد نظام التعليم الأساسي كبديل للتعليم الابتدائي والمتوسط ودمج العمل الفكري واليدوي في المناهج وربط التعليم بالمحيط الاجتماعي وتدعيم ثقافة.
- تعريب التعليم من خلال جعل اللغة العربية لغة التدريس لجميع المواد في مختلف المراحل، لتحقيق الغاية الرئيسية، وهي توحيد التعليم وربطه بهوية المجتمع.
- تدعيم التربية العلمية والتكنولوجية من أجل تمكين التلاميذ من توظيف المعرفة في المجالات التطبيقية.
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية باعتبارها وسائل انفتاح على العالم والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال العلم والمعرفة.
- إصلاح التعليم الثانوي؛ وذلك من خلال تنويع التخصصات الدراسية، مع إحداث تغييرات في طرق التوجيه وأساليب التعامل مع المعرفة.

3.2.2. مبادئ وأهدافُ الإصلاح:

بدأ الإصلاح التربوي بمبدأ أساسي يتمثل في أن تتولى الأمة نفسها مسؤولية تطوير منظومتها التعليمية، فتخطط له وتديره بناءً على احتياجاتها وإمكاناتها الخاصة، دون الاعتماد على نماذج خارجية مستعارة أو مستوردة، وهذا النهج يعكس رغبة واضحة في تحقيق استقلالية حقيقية في صناعة القرار التربوي، وضمان توافق الإصلاح مع الخصائص الثقافية والاجتماعية للبلاد، مما يعزز من فرص نجاحه واستمراره. (عبد القادر ف..، المدرسة في الجزائر - حقائق وإشكالات-، 2009، صفحة 44)

ينبغي أن ينبع الإصلاح التربوي من واقع المجتمع نفسه، بهدف تنميته وتطويره بشكل فعال، دون الانفصال عنه أو الانغلاق داخله. كما يجب أن يستلهم هذا المسار التربوي من القيم والهوية الوطنية التي تؤمن بها الأمة، مع مراعاة متطلبات ومتغيرات الحياة المعاصرة، ليكون بذلك الإصلاح قادراً على التكيف مع تحديات العصر مع الحفاظ على جذوره الثقافية والاجتماعية، وتتمثل أهداف الإصلاح: في تخطي النظام التعليمي الموروث، من خلال تعويضه بمنظومة تربوية وطنية تتماشى مع توجهات البلاد السياسية والاجتماعية. كما يسعى هذا الإصلاح إلى إعداد أجيال المستقبل لتبقى وفية لتاريخها ومعتزة بأمجادها، حريصة على تطوير قدرات الوطن وصيانة مكتسبات الثورة، ولا يكون ذلك إلا من خلال إقامة نظام تعليمي متقدم يربط المتعلم ببيئته وتراثه. (عبد القادر ف.، المدرسة في الجزائر - حقائق و إشكالات-، 2009، صفحة 44).

2-2-4- مكانة التعليم في المخططات التنموية في الثمانينات:

أ- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

خُصّص لهذا المخطط غلاف مالي: 33.31 مليار دج للتربية والتعليم، وقد سمحت هذه المخصصات بتحقيق إنجازات هامة تمثلت في بناء 27,500 قسم للتعليم الابتدائي، و 878 مؤسسة للتعليم المتوسط، و 66 معهداً تكنولوجياً مخصصاً لتكوين المعلمين. (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 80-81).

أبدى هذا المخطط توجهها مهما نحو تحديث وتطوير وسائل التعليم والتكوين بما يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة، وقد بين تقييم الخطط السابقة مجموعة من النقائص، من بينها: انعدام سياسة مشتركة للتعليم والتكوين، نتيجة لكثرة الجهات المشرفة (الوزارات) واختلاف توجهاتها، عدم استجابة البرامج التعليمية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى ضعف التعليم التقني، وعجزه على تلبية احتياجات القطاعات الصناعية، عدم وجود التنسيق بين قطاع التعليم العام وقطاع التكوين المهني، الأمر الذي حال دون استقطاب الأعداد الكبيرة من متسربي النظام التعليمي. و يقدر المخطط الخماسي، العجز المسجل في تلبية حاجات البلاد من اليد العاملة المؤهلة في بداية الثمانينات بحوالي 650000 شخص، منهم 67000 إطار عالي، و 180000 إطار متوسط، و 403000 عامل مؤهل، وحيال هذا النقص الكبير، اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى التعاون الفني الأجنبي. (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 73-74).

لقد أرسى هذا المخطط الخطوط العريضة لإستراتيجية التعليم والتكوين استنادا إلى تقييم التجارب السابقة، حيث ركزت توجهاته على النقاط التالية: ضمان التعليم لكل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، الحد من الفوارق الجهوية في قطاع التعليم تمهيدا للقضاء عليها، ضرورة استجابة البرامج التعليمية مع متطلبات التنمية ومقتضيات التحول التكنولوجي، تسيير قطاعي التعليم والتكوين بما يستجيب لأهداف التنمية بعيدة المدى. وقد هدفت هذه التوجهات إلى توحيد الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتكوين، مع إعطاء الأهمية القصوى للتعليم التقني، بغرض تلبية الاحتياجات الكبيرة للكفاءات الفنية في عديد القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق هدف الجزارة الشاملة لجميع الإطارات باعتبارها مرحلة ضرورية في مسار إتمام السيادة الوطنية، ولم يكن هذا الهدف السياسي قابلا للتحقيق دون تعميم استخدام اللغة الوطنية في كل أطوار التعليم. (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 76-77)

وفي هذا الإطار، بدأت المدرسة الأساسية في القيام بمهامها، من خلال إتاحة تعليم يدوم تسع سنوات من سن 6 إلى 15 سنة، ويعتمد فيه صفة أساسية على اللغة العربية، دون إهمال اللغات الأجنبية، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم التقني.

ومن بين أهداف المخطط رفع نسبة الطلبة في التخصصات التقنية بالتعليم الثانوي من 9% إلى 20% في أفاق 1984، بالإضافة إلى تكوين 85 ألف معلم للاستجابة لهذه الاحتياجات (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 78)

ب- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

تم تخصيص مبلغ مالي قدره 64.8 مليار دج لقطاعي التربية والتكوين وفق هذا المخطط، وقد سعى هذا البرنامج توسيع طاقة الاستيعاب لمواجهة الزيادة المنتظرة في عدد المتدربين بالتعليم الأساسي، الذي يقدر بحوالي 820000 طفل، مما يستوجب انجاز حوالي 30000 قسم ابتدائي، وإنجاز حوالي 156 متقنة بهدف تدعيم الاتجاه نحو التكوين العلمي والتقني (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 195-196).

3.2. المنظومة التربوية في عصر العولمة (بداية من سنة 2000):

1.3.2. مضامين إصلاحات الألفية الثالثة:

تمّ في سنة 2000 إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وخرجت بتقرير يحتوي 600 صفحة، والذي يقدّم توجيهًا حديثًا مختلف في أحيان كثيرة مع التوجيه السابق للمنظومة التربوية الجزائرية.

حيث أعطى هذا التقرير أهمية كبيرة للغة الفرنسية و اقترح تعليمها بدءا من السنة الثانية ابتدائي، كما اقترح استخدامها لتدريس المواد العلمية والتكنولوجية بداية من السنة الأولى ثانوي، كما استبدل هذا التقرير مادة التربية الإسلامية بمادة التربية المدنية والأخلاقية والدينية، وكذلك، قرر حذف شعبة الشريعة الإسلامية في البكالوريا. (خمد، 2022، صفحة 1621)

ابتداءً من سنة 2003، بدأت الوزارة في تطبيق إصلاحات جديدة، تجلت أهم ملامحها فيما يلي: (بوشيخي، مكيوي، و بوشيخي، المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013، 2015، صفحة 48)

- إدخال اللغة الأمازيغية في محتويات البرامج التعليمية كلغة وطنية.
- إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم وإقامة مؤسسات تعليمية خاصة في جميع الأطوار.
- تغيير نظام التعليم الأساسي انطلاقا من الموسم الدراسي 2003-2004، ليصبح يحتوي على طورين: التعليم الابتدائي ومدته خمس سنوات، والتعليم المتوسط ومدته أربع سنوات.
- إيلاء أهمية خاصة لتكوين الأساتذة والمعلمين، مع تبني مقاربة بيداغوجية حديثة قائمة على المناهج لمرتكزة على الكفاءات بدلا من تلك المعتمدة على المضامين.
- طرح كتب مدرسية جديدة تتفق مع المناهج الجديدة (بيداغوجيا الكفاءات).
- ابتداءً من الموسم الدراسي 2005-2006، شرعت الوزارة في تقسيم التعليم الثانوي إلى جذعين مشتركين في السنة الأولى:
- الجذع المشترك آداب، ويتفرع فيما بعد إلى: شعبة الآداب والفلسفة، شعبة اللغات الأجنبية.
- الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا، ويتفرع فيما بعد إلى: شعبة التسيير والاقتصاد، وشعبة التقني الرياضي، شعبة العلوم التجريبية، شعبة الرياضيات.

في سنة 2008، صدر القانون التوجيهي الذي يهدف إلى تحقيق الغاية النهائية للدولة الجزائرية في تجديد المنظومة التربوية، ويكمن اختلاف هذا القانون مع قانون 1976 في النقاط التالية: (بوشيخي، مكيوي، و بوشيخي، المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013، 2015، صفحة 49)

- حصر مجال اهتمام قطاع التربية بالتربية التحضيرية، والتعليم الابتدائي والمتوسط، والتعليم الثانوي.
- تعديل مناهج النظام التربوي بما يتناسب مع التحولات الناجمة عن انتهاز البلاد لسياسة اقتصاد السوق.
- منح الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لإنشاء مؤسسات للتربية والتعليم ضمن الشروط التي تحددها التشريعات والقوانين.
- إدخال تدريس اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مختلف مؤسسات التعليم والتكوين.
- تنظيم واجبات وحقوق مختلف الفاعلين التربويين (التلاميذ المدرسون المديرون).
- وضع نظام قانوني لردع المخالفين للأحكام المرتبطة بالإلزامية للتعليم الأساسي.
- إنهاء احتكار الدولة للكتب المدرسية وفتح المجال أمام القطاع الخاص.
- إقامة المرصد الوطني للتربية والتكوين وتأسيس مجلس وطني للمناهج باعتبارها هيئة علمية بيداغوجية مستقلة تضطلع بإعداد وتطوير مناهج وبرامج التعليم.

2.3.2. دور القطاع الخاص في التعليم:

تدخل سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص في قطاع التعليم في سياق الإصلاحات التربوية التي تم تبنيها منذ سنة 2003، وتهدف هذه الاجراءات إلى خلق جو تنافسي في الميدان التربوي، وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها الدولة، مع العمل نحو تقاسم المهام بين القطاعين العمومي والخاص، بما يتوافق مع التغيرات العالمية الحادثة في ميدان التعليم. (عوارم، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 121).

لكن مشاركة القطاع الخاص في المجهودات الوطنية في مجال التعليم مازالت ضعيفة جدا، ورغم إتاحة الفرصة للاستثمار الخاص منذ سنة 2005، إلا أن النتائج التي تبينها إحصاءات وزارة التربية الوطنية أظهرت أن نسبة التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات التعليمية الخاصة تبلغ 1,2٪ من عدد التلاميذ الإجمالي على مستوى الوطن حتى سنة 2021، وقد تطور عدد هذه المدارس من 99 مؤسسة سنة

2005 إلى 534 مدرسة سنة 2021، صاحبه ازدياد في عدد التلاميذ من 13.125 إلى 124.067 تلميذ في نفس الفترة. كما تعتبر التغطية في الولايات غير متكافئة، حيث ارتفع عدد الولايات التي تحوي مؤسسات خاصة من 14 إلى 34 ولاية فقط، يعني هذا أن ثلث ولايات الوطن تقريبا لم تفتح فيها مؤسسات خاصة، ويسجل كذلك اختلاف في توزيع التلاميذ على مختلف الأطوار التعليمية، حيث يسيطر الطور الابتدائي على النسبة الأكبر (52,89٪)، مقابل مستويات أقل في الطور التحضيري (6,32٪) والثانوي (11,7٪) (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 42).

3.3.2. الانتقادات الموجهة لإصلاحات 2003 في المنظومة التربوية الجزائرية:

واجهت الإصلاحات التربوية الأخيرة مجموعة من الانتقادات من طرف مختلف الفاعلين التربويين والمنشغلين بالحقل التعليمي، حيث رأى بعضهم أن هذه الإصلاحات لم تقم على مبدأ تشاركي فعلي، بل جاءت نتيجة قرارات فوقية، أي أنها أعدت واعتمدت من طرف الجهات المركزية دون مساهمة حقيقية للقاعدة التربوية المعنية بصفة مباشرة، من اساتذة ومربين ومديرين ومفتشين، وقد عدّ المعارضون لهذه الإصلاحات، أن تغييب هؤلاء الفاعلين الرئيسيين في صياغة السياسات التعليمية، يفقدها الجانب الواقعي و مضمونها المجتمعي، مما اثر بصفة سلبية على نجاعتها في الميدان، فالإصلاح التعليمي الذي لا ينشأ من واقع المؤسسات التربوية واحتياجات المتعلمين والمعلمين كثيرا ما يصطدم بصعوبات في التطبيق. (خمداد، 2022، صفحة 1928)

كما عبر آخرون عن تخوفهم من تأثير هذه الإصلاحات على السيادة الوطنية الثقافية، وهم يرون انها تراجع عن منطلقات الاستقلال الوطني، وتخل عن مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، خصوصا على خلفية النزوع الواضح نحو الفرانكفونية في الوقت الذي يتجه كل العالم بدون استثناء نحو اللغة الإنجليزية وميادين المعرفة المرتبطة بها.

كما وجهت انتقادات لخيار إتاحة الفرصة أمام الاستثمار في المدارس الخاصة، حيث يرى فيه البعض توجها لإعادة تشكيل الفروق الطبقية في المجتمع، وتهديدا لمنطلق تساوي الفرص في التعليم، عن طريق إنشاء مدارس للنخبة في مقابل المدرسة الوطنية العمومية، وهو ما يعتبر عودة الى التعليم المزدوج التي سعت المدرسة الأساسية في وقت سابق الى القضاء عليه، عبر توحيد المسارات وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع (خمداد، 2022، صفحة 1929)

ثانياً: تقييم أداء المنظومة التربوية في الجزائر:

إنّ تحليل أداء منظومة التعليم يعتبر من المحاور الأساسية لتشخيص واقع التعليم في الجزائر واستشراف آفاقه المستقبلية. فمنظومة التعليم، تؤدّي دوراً هاماً في إعداد الرأسمال البشري وتهيئته للمساهمة الفعالة في خطط التنمية الوطنية، ويعدّ هذا التقييم أداة ضرورية لتشخيص مكانة القوة والضعف في النظام التعليمي، وتحديد مدى نجاعة السياسات التعليمية المتبعة، وكذا مدى إسهام التعليم في تجسيد العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة. ويحتوي تقييم أداء النظام التعليمي على بعدين متكاملين:

1. التقييم الكمي لأداء المنظومة التربوية:

يعدّ التقييم الكمي مدخل مهم لفهم وتحليل أداء المنظومة التعليمية، إذ يهتم بقياس جوانب متعددة تتعلق بالمعطيات الإحصائية الأساسية للتعليم، بغرض تقديم صورة واقعية عن مدى تطور النظام التربوي، والوقوف على مواطن الضعف والقوة، ويشمل التقييم الكمي مجموعة من المؤشرات مثل: نسب التمدّس و عدد المؤسسات و عدد التلاميذ والمعلمين ونسب محو الأمية وغيرها من المؤشرات الأخرى.

1.1. التغيّرات التي طرأت على نسب التمدّس في الجزائر:

جدول رقم (32): تطوّر النسبة المئوية للتمدّس حسب الجنس خلال 1965-2016

السنوات	66/65	76/75	86/85	96/95	06/2005	17/2016
نسبة تمدّس	45.4	75.5	82.2	87.87	93.7	98.58
نسبة تمدّس الإناث	32.9	61.4	72.01	82.73	92.33	98.39
نسبة تمدّس الذكور	57.5	89.1	92.33	92.80	95.02	98.45

من إعداد اطالِب اعتماداً على المركز الوطني للإحصاءات

يُظهر الجدول تطوّرًا ملحوظًا في النسب الإجمالية للتمدّس في الجزائر ضمن الفترة الممتدة من السنة الدراسية 1966/1965 إلى سنة 2017/2016، حيث سجلت النسبة ارتفاعاً من 45.4% إلى 98.58%، ويدل هذا على المجهودات التي بذلتها الدولة في تعميم التعليم وتوسيع رقعة الالتحاق بالمدرسة في أنحاء المختلفة من البلاد.

وبالنظر إلى توزيع نسبة التمدرس حسب الجنس، نلاحظ أن نسبة تمدرس الذكور كانت أعلى بكثير من نسبة تمدرس الإناث بعد الاستقلال مباشرة، إذ بلغت 57.5 % مقابل 32.9 % سنة 1966/1965؛ ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل مختلفة اجتماعية وثقافية واقتصادية ميزت المجتمع الجزائري في ذلك الحين، خصوصا في المناطق الريفية.

إلا أن الفروق بين الجنسين بدأت تقلص تدريجيا، ففي سنة 1996/1995 سجلت نسبة تمدرس الإناث 82.73 %، مقابل 92.80 % للذكور، وهو تقارب كبير في نسب التمدرس، وقد تواصل هذا التطور إلى أن انعدمت الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغت الإناث نسبة 98.39 % سنة 2017/2016 مقابل 98.45 % للذكور، بفارق صغير جدا.

تدل هذه النسب على نجاح إستراتيجيات الدولة في تعزيز تعليم الإناث، وبلوغ مستوى من العدالة في حظوظ التمدرس بالتعليم الأساسي، كما تعكس ضرورة تحول الاهتمام من تعميم التعليم إلى تحدي تحقيق الجودة.

عموما تعكس هذه الأرقام نجاح الدولة في تحقيق تعميم وإلزامية التعليم وخاصة بعد الإصلاحات التربوية منذ الثمانينات والتسعينات، كما تبين النتائج تحسنا كبيرا في تمدرس الفتيات، مما يؤثر على تحولات إيجابية في البنية الاجتماعية والمواقف الثقافية تجاه إلزامية تعليم المرأة، كما تدل الأرقام على بلوغ الجزائر إلى تعميم شبه تام للتمدرس، مما يفسح المجال للاهتمام أكثر بتطوير نوعية التعليم.

2.3. التطور الحاصل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

جدول رقم (33): تطور نسبة الأمية في الجزائر (1966-2023)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2015	2023
نسبة الأمية	74.6	61.5	43.6	31.66	22.3	12.82	7.4

من إعداد الباحث بالاعتماد على (الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار، 2020)

تبرز معطيات الجدول تقدما ملحوظا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على مدار قرابة ستة عقود؛ فقد بلغت نسبة الأمية سنة 1966 حوالي 74.6 بالمئة، وهو ما يمثل غالبية الشعب الجزائري، و يرجع الارتفاع الكبير لهذه النسبة لسياسة التجهيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، الذي تعمد تهميش

قطاع التعليم طيلة أكثر من 130 سنة و جعله حكرا على فئة المعمرين الفرنسيين و عدد محدود من الجزائريين .

ومع بداية برنامج الإصلاح الوطني، أخذت نسبة الأمية تنخفض تدريجيا، حيث بلغت 61.5 % سنة 1977، ثم تراجعت إلى 43.6 % سنة 1987، و هو ما يدل على تقدم ملحوظ أثناء عقدين فقط، نتيجة الاهتمام بهذه الفئة .

استمرت نسبة الأمية في الانخفاض في تسعينات القرن الماضي رغم الوضعية السياسية والأمنية والاقتصادية، فقد سجلت نسبة 31.66 % سنة 1998، ثم انخفضت سنة 2008 إلى 22.3 %، ويدل ذلك فعالية السياسات الوطنية المتعلقة بمحو الأمية، التي اعتمدت على مضاعفة حملات التوعية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما في المناطق المهمشة والريفية .

وقد شهدت الفترة الممتدة من 2008 إلى 2023 تسارعا كبيرا في تخفيض نسبة الأمية، حيث بلغت في سنة 2015 نسبة 12.82 %، لتبلغ سنة 2023 نسبة 7.4 % .

يظهر هذا التراجع الكبير في نسب الأمية نجاح السياسات الوطنية العمومية و مختلف برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي أطلقتها الدولة، خاصة عبر الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، كما يؤكد على زيادة الوعي العام المجتمعي بمكانة التعليم، وتوسع الالتحاق بالتعليم النظامي منذ مراحل مبكرة، ببلوغ الجزائر لنسبة 7.4 بالمائة سنة 2023، يمكننا القول أنها اقتربت من الوصول لهدف محو الأمية، مع استمرار وجود التحديات المتعلقة بفئات المسنين والمناطق الريفية.

2.1. تسجيل تفاوت حسب المنطقة (ريف، حضر) وحسب الجنس في محو الأمية:

رغم القضاء شبه النهائي على التفاوت في التمدرس بين الجنسين في المنظومة التعليمية و بين المناطق الريفية والحضرية في التعليم النظامي، إلا أن مجال محو الأمية و تعليم الكبار لا يزال يشهد بعض الفروق بسبب حساسية الفئة المستهدفة.

جدول رقم (34): تطوُّر الأمية بين المناطق (الريفية، الحضرية) وحسب الجنس (ذكر، أنثى)

السنوات		إحصاء 1998		إحصاء 2008	
الجنس	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
المنطقة الريفية	31.29	53.43	42.21	23.10	41.20
المنطقة الحضرية	17.26	31.18	24.20	11.70	22.80
مجموع					
					32
					17.20

المصدر: (الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار، 2020، صفحة 5)

يظهر الجدول اختلافا جليا في نسب الأمية بين الإناث والذكور، وكذلك الحال بالنسبة للفرق بين المناطق الريفية والحضرية، خلال سنتي 1998 و 2008، ما يؤكد علاقة العوامل السوسيوثقافية من جهة والعوامل الجغرافية من جهة أخرى في توزيع الأمية في الجزائر.

كانت نسبة الأمية في سنة 1998 في المناطق الريفية مرتفعة بشكل لافت، حيث بلغت 42.21 % كمعدل عام، مع تسجيل 53.43 % بين الإناث مقابل 31.29 % بالنسبة للذكور، ويعكس هذا التفاوت الملحوظ بين الجنسين نقص في تلمذ الإناث في الأرياف خلال الفترات السابقة، نتيجة لعوامل مختلفة كال فقر، وعدم توفر المؤسسات التربوية في المناطق النائية، وكذلك بسبب بعض العوائق الثقافية.

أمّا في التجمعات الحضرية، فقد سجلت نسب أمية منخفضة، حيث بلغت 24.20 بالمائة كمعدل إجمالي، كان نصيب الإناث 31.18 %، و 17.26 % من نصيب الذكور، وتشير هذه الأرقام إلى وجود نفس الاختلافات بين الذكور والإناث تقريبا، حتى في الوسط الحضري الذي يوفر حظوظا أكثر للتلمذ.

بحلول سنة 2008، سجلت الجزائر تطورا ملحوظا في تخفيض مستوى الأمية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث تقلصت النسبة الإجمالية للأمية إلى 32 % بعد أن كانت نسبتها 42.21 % سنة 1998، مع بقاء الفجوة بين الذكور (23.10 %) و الإناث (41.20 %) موجودة.

وفي الوسط الحضري، واصلت النسب تراجعها لتبلغ 17.20 % كمعدل عام، منها 22.80 % للإناث و 11.70 % للذكور، و هو تحسن ملحوظ يدل على نجاعة السياسات التعليمية و آليات محو الأمية، خاصة في الوسط الحضري.

3.1. تطوُّر عدد المؤسسات التعليمية:

جدول رقم (35): تحليل تطور المؤسسات التعليمية في الجزائر 1962-2022

المؤسسات	63/62	71/70	79/78	87/86	03/02	11/10	19/18	23/22
الابتدائي	2263	6467	8652	11427	16714	17790	19037	20113
المتوسط	364	519	1011	1959	3654	4901	5512	5894
الثانوي	39	72	181	481	1330	1813	2433	2645
المجموع	2666	7058	9844	13867	21698	24504	26982	28652

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

تعكس أرقام الجدول رقم 35 ارتفاعا ملحوظا ومستمرا في عدد المؤسسات التعليمية في جميع الأطوار في الجزائر منذ 1962 إلى غاية سنة 2023، وهذا يؤثر على توجه توسعي للدولة في ميدان تعميم التعليم وتحقيق المساواة بين الجهات، فبالنسبة للطور الابتدائي كان عدد المدارس في سنة الدراسية 1962/1963 في حدود 2263 مدرسة، ثم تضاعف حوالي 10 مرات خلال 6 عقود ليصل إلى 20113 مدرسة سنة 2023/2022، ويعكس هذا التطور المجهودات التي بذلتها الدولة لضمان التعليم الإلزامي والاستجابة للطلب المتصاعد. كذلك الطور المتوسط، فقد عرف تزايدا ملحوظا، حيث بلغ عدد المؤسسات 364 سنة 1962/1963، ووصل إلى 5894 مؤسسة سنة 2023/2022، وهو ما يظهر استجابة متزايدة تتبع زيادة أعداد خريجي التعليم الابتدائي.

أما بالنسبة للثانويات، فقد كان عددها قليلا جدا غداة الاستقلال حيث أن عددا قليلا من الجزائريين الذين كانوا يصلون إلى المستوى الثانوي، وكان عددها سنة 1962/1963 لا يتعدى 39 ثانوية، لكنه شهد اتساعا كبيرا مع بداية الثمانينات، ليصل إلى 968 مؤسسة سنة 1994/1995، ثم إلى 2645 مؤسسة سنة 2022/2023، نتيجة لزيادة المتدربين، وتساعد نسب الانتقال من التعليم المتوسط إلى التعليم الثانوي.

يعبر هذا التطور الكبير في ميدان التعليم عن أحد المبادئ الأساسية للسياسات التنموية التي اعتمدها الجزائر المستقلة، وهي الاستثمار في المورد البشري. ومع إنجاز الجزائر تغطية شبه كاملة في البنية

التحتية للتعليم ، ظهرت تحديات أخرى تستدعي الاهتمام مثل: تحسين جودة التعليم، وتطويره، وتوفير الوسائل والتجهيزات، لضمان نتائج أحسن من الناحية النوعية.

تطور التأطير التربوي في الجزائر

الجدول رقم (36): التأطير التربوي حسب الأطوار التعليمية خلال 1963-2019

السنوات	64/63	71/70	79/78	87/86	95/94	03/02	11/10	19/18
الابتدائي	40	42	37	28	28	28	23	25
المتوسط	26	27	29	22	17	21	28	19
الثانوي	4	9	20	20	17	19	16	12

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

يعبر الجدول عن تحسن تدريجي في نسبة التأطير التربوي في الجزائر خلال ما يقارب من ستة عقود، مع وجود فروق جلية بين الأطوار التعليمية المختلفة. بالنسبة للطور الابتدائي فقد سجل أعلى معدلات التأطير غداة الاستقلال، حيث سجل سنة 1964/1963 حوالي 40 تلميذا لكل أستاذ، وارتفع سنة 1971/1970 إلى 42 تلميذا لكل أستاذ، وهو ما يعكس الضغط الذي عرفه هذا الطور بسبب الطلب الاجتماعي المتصاعد، ونقص المعلمين. وقد استقر معدل التأطير خلال التسعينات من القرن العشرين في حدود 28 تلميذا لكل أستاذ، ثم نزل إلى 23 في سنة 2011/2010، ليرتفع إلى 25 سنة 2019/2018، وهو مستوى ما يزال مقبول جدا بالنسبة للأهداف. أما الطور المتوسط، فقد عرف معدل تأطيرا أحسن من الطور الابتدائي، حيث تراوح بين 26 و29 تلميذا لكل معلم في السبعينات، ثم شهد تحسنا تدريجيا حيث وصل إلى 17 سنة 1995/1994، وشهد تذبذبا ليسجل 28 سنة 2011/2010، ثم يعاود النزول إلى 19 تلميذا لكل معلم سنة 2019/2018، وهو معدل جيد يدل على المجهودات المبذولة من طرف الدولة لدعم هذا الطور الذي يعتبر مرحلة تحول حساسة في المشوار الدراسي للتلاميذ.

إن التطور المسجل في معدلات التأطير في مختلف الأطوار التعليمية منذ التسعينات يعكس جهود الدولة في تكوين المعلمين والتوظيف أكبر عدد ممكن، ويبقى التحدي الحقيقي الذي يواجه المنظومة

التعليمية هو تحول السياسات التعليمية من الإنجازات الكمية إلى التركيز على تحسين الكيف الذي يتعلق بمردودية الأستاذ وجودة التعليم.

5.1. تحقيق هدف جزارة التعليم في الجزائر المستقلة:

بعد الاستقلال، عدت الدولة الجزائرية جزارة التعليم أحد أهم أهدافها، باعتبار أن المدرسة الكولونيالية كانت أهم أدوات الاستعمار في طمس الهوية الوطنية، وقد كانت غاية هذه العملية إحلال المعلمين الأجانب بالجزائريين مع التأكيد على تكييف المناهج مع مقومات الهوية الوطنية.

جدول رقم (37): عدد المعلمين موزعين حسب الجنسية (جزائريين، أجانب)

السنوات	63/62	70/69	77/76	84/83	91/90	05/04	19/18
جزائريين	14465	39231	84179	163735	275571	339760	443789
أجانب	9147	10068	8023	6536	2715	145	27
المجموع	23612	46299	92202	170271	278286	339905	443816
نسبة.ج	61.26	84.73	91.3	96.16	99.02	99.98	99.99

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

تظهر بيانات الجدول تطورا ملحوظا في عدد أساتذة التعليم في الجزائر منذ الاستقلال، سواء من حيث العدد الكلي أو من حيث عدد الجزائريين ضمن الهيئة التدريسية، وفي سنة 1963/1962، كان عدد الأساتذة الإجمالي 23612، منهم 14465 جزائريا فقط يمثلون نسبة 61.26 %، حيث كانت نسبة الأساتذة الأجانب 39 %، لكن نتيجة سياسة الجزارة وتكوين الإطارات الجزائرية بدأت نسبة الأساتذة الجزائريين في الزيادة المطردة، ثم بلغت 96.16 بالمائة سنة 1984/1983، رغم بقاء عدد من الأجانب في العمل، خاصة في بعض التخصصات العلمية والتقنية، ومع بداية التسعينات تجاوزت نسبة الأساتذة الجزائريين 99 %.

وهذا التحول يظهر نجاح سياسة التعليم العالي، والارتفاع الكبير والسريع في أعداد حاملي الشهادات العليا، إلى جانب التوسع في مؤسسات التعليم العالي عبر كافة مناطق البلاد، كما يدل على استقرار المنظومة التعليمية وتمكنها من الاعتماد التام على الكفاءات الجزائرية، ورغم النتائج الكمية الإيجابية التي تظهرها البيانات، يبقى التحدي الأهم والأصعب يواجه المنظومة التعليمية وهو جودة التأطير، وشبكة

توزيع الأساتذة بحسب التخصصات والمناطق الجغرافية، إلى جانب ضرورة تشجيع البحث العلمي وترقية الظروف البيداغوجية للرفع من الأداء العلمي للجامعة الجزائرية.

6.1. موقع التعليم التحضيري في المنظومة التعليمية:

على الرغم من الطابع غير الإلزامي للتعليم التحضيري، فإن تعميمه يكتسي أهمية كبيرة بصفته يشكل شرطا رئيسيا لجودة وعدالة التعليم الأساسي

جدول رقم (38): تطوّر عدد تلاميذ وأساتذة التحضيري خلال 2022-2017

السنوات	عدد التلاميذ	الأساتذة	الأقسام
2018-2017	512068	18030	17243
2019-2018	495481	17791	16901
2020-2019	505857	17927	16953
2021-2020	500276	18102	16864
2022-2021	541100	19076	17436

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

تظهر البيانات المرتبطة بالطور التحضيري في الجزائر أثناء الفترة من 2021-2017 تطورا كبيرا في عدد التلاميذ، مع تسجيل استقرار شبه نسبي في الموارد البشرية والهياكل البيداغوجية، فقد سجل عدد التلاميذ ارتفاعا من 512068 سنة 2018-2017 الى 541100 سنة 2022-2021، أي بزيادة تقارب 29 ألف خلال خمس سنوات، وهو ما يدل على تزايد كمي محدود،

وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الأساتذة الذي حافظ على استقرار نسبي، حيث تراوح بين 17791 و19076، مما يعكس مجهودا ضعيفا في مواكبة الزيادة السكانية وضمان التأطير التربوي، كما ارتفع عدد الأقسام من 17243 الى 17436، وهو ما يشير الى محاولة محتشمة لاستقبال الأعداد المتزايدة للتلاميذ تجنباً للاكتظاظ الكبير.

وتسجل آخر الإحصائيات أنّ نسبة التغطية في المستوى التحضيري في السنة الدراسية 2022/2023 بلغت 62% في المدارس التابعة لقطاع التربية الوطنية، و82% بالإضافة إلى القطاعات الأخرى بما فيهم القطاع الخاص (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 52)

2. التحليل النوعي لأداء المنظومة التعليمية:

إنّ تقييم أداء المنظومة التربوية لا يقتصر فقط على الجوانب الكمية، بل تحتل المؤشرات النوعية أولوية كبيرة وأهمية بالغة في الحكم على نجاح النظام التربوي وفعاليته، ويركّز الأداء النوعي على نوعية المادة التعليمية المقدمة للتلميذ، ومدى ملاءمة محتوياتها لاحتياجات المتعلمين ومتطلبات سوق الشغل، إضافة إلى كفاءة المعلمين وتميز المناهج المعتمدة.

وتشمل مؤشرات التقييم النوعي جوانب مختلفة منها: مستوى التحصيل العلمي للمتعلمين، نسب الرسوب والتسرب، كفاءة المعلمين، جودة البرامج والمناهج، توفر الوسائل البيداغوجية والبنى التحتية، نتائج التلاميذ في التقييمات الوطنية، وكذا مدى قدرة النظام التعليمي على تنمية المهارات الفكرية والعملية لدى المتعلمين.

إنّ هذا التقييم يعتبر ضروريا لتخطي اختلالات الكم والتحول نحو تعليم يتميز بالفعالية ويعتمد على الجودة والنجاعة.

2-1- التكوين المستمر للمعلمين:

يعتبر المعلم حجر زاوية في العملية التعليمية، فلا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا بكفاءة المعلم، ويمثل التكوين المستمر للمعلمين خلال مشوارهم المهني، أولوية هامة في التخطيط التربوي، فجودة تكوين المعلمين تنعكس بشكل أساسي على مكتسبات ومهارات وقدرات المتعلمين لذلك فالمعلم مطالب بتطوير ذاته وقدراته. (لواتي، 2023، صفحة 430)

يعدّ تحسين كفاءات المعلمين، وتطوير قدراتهم المهنية بشكل متواصل أحد أهم المعايير الأساسية لتحقيق جودة التعليم، وهو ما تهدف إليه سياسات التعليم في الجزائر، وفي هذا الإطار، قامت وزارة التربية والتعليم باعتماد شهادة الليسانس كشرط أدنى لتوظيف الأساتذة بداية من سنة 2003، مع الشروع في برنامج وطني يسعى إلى تحسين مستوى أساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط الذين في الخدمة. وقد استفاد أكثر من 214000 أستاذ من هذا البرنامج، بين سنتي 2005 و2015، بتمويل قدره 46 مليار دج. وتشير بيانات وزارة التربية إلى تطور ملحوظ لأساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط في مستوى التأهيل الأكاديمي، كما شهدت نسبة المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية ارتفاعا ملحوظا من 30% في عام

2005، إلى حوالي 75% بحلول سنة 2017، مما يعكس تقدما كبيرا في مستوى تكوين الأساتذة. (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، الصفحات 34-36)

بالرغم من الإصلاحات المختلفة التي شملت سياسة تكوين الأساتذة، ورغم رصد موارد مادية معتبرة لدعمها، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة نقائص، خاصة فيما يرتبط بجودة التكوين وطرائقه والإشراف عليه، ومن أبرز النقائص المسجلة: (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 37).

- وجود اختلالات في مناهج تكوين الأساتذة في المدارس العليا، حيث لا تلبي هذه المناهج احتياجات قطاع التربية، إلى جانب قصر فترة التربصات الميدانية المقررة خلالها.
- ضعف تكوين الأساتذة المتعاقدين أو الناجحين الجدد في المسابقات، نتيجة افتقار التكوين الجامعي للمعايير الأساسية لوظيفة التدريس.
- انخفاض حاد في نسبة خريجي المدارس العليا للأساتذة، حيث تبلغ نسبتهم 5% في التعليم الابتدائي و8% بالنسبة للتعليم المتوسط، وهو ما جعل الدولة تلجأ إلى فتح عدد كبير من المدارس العليا للأساتذة الجديدة لتلبية الطلب المتزايد.
- عدم تعميم دورات التكوين على كل الأساتذة أثناء الخدمة واقتصارها على فئات معينة.
- جودة المناهج والبرامج:

تعتبر المناهج و البرامج التعليمية أساس العملية التربوية باعتبارها أداة للتنمية الاجتماعية حيث تعمل على تجسيد الفلسفة الاجتماعية إلى واقع تعليمي ملموس، حيث تزود النشء بثقافة المجتمع ليخرج المتعلم مواطنا صالحا و منتجا، و تتطلب جودة المناهج التعليمية مراجعة مكونات المنهاج من محتويات و أهداف و طرق تقويم و توجيه و تطوير عمليات التعلم (بن الطاهر، 2023، صفحة 85)

أعطت الدولة منذ سنة 2003، اهتماما كبيرا بإصلاح المناهج التعليمية عبر كافة مراحل التعليم، حيث تم وضع مجموعة من البرامج التعليمية الجديدة، ونظرا لوجود آليات المتابعة والتقييم في المنظومة التربوية، فقد تمت مراجعة دورية للإصلاحات تمثلت في إعداد ندوتين وطنيتين في سنة 2014 و2015، بعد وصول الدفعة الأولى من التلاميذ الذين تعلموا وفق البرامج الجديدة إلى غاية نهاية المرحلة الثانوية. وتمخّض عن هاتين الندوتين النتائج التالية: إنّ المنظومة التعليمية في الجزائر لا تزال تعاني صعوبات في مسايرة المعايير الدولية، سواء على فيما يخص التسيير التربوي أو الإداري، وذلك بسبب جملة من المعوقات والاختلالات، وأنّ المدرسة الجزائرية تواجهها ثلاثة تحديات أساسية كي ترتقي إلى مستوى

الجودة المنشودة: استمرار الإصلاح التربوي، تكريس الحوكمة الرشيدة، وتدعيم الطابع الاحترافي لدى الأساتذة عبر عملية تكوين ممنهجة وتتميز بالفعالية. و قد حرصت الوزارة الوصية على اتخاذ أغلب التوصيات الصادرة في هذا الميدان، وذلك عن طريق تنظيم المخطط القطاعي 2021-2024، الذي تم وضعه بناءً إلى تشخيص كامل لإنجازات قطاع التربية، وكذا النقائص المسجلة فيه (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 23)

لتحقيق هدف رفع مستوى جودة التعليم وبلوغ أهداف بيداغوجية جيدة، تبنت الإستراتيجية الوطنية في الجانب المتعلق بتحسين جودة التدريس، مقارنة تهدف إلى تحقيق التوافق بين مختلف التدخلات المتعلقة بالإصلاح التربوي، سواء ما ارتبط منها بجودة الإشراف، أو بالتقييم والتوجيه، أو الحوكمة الإدارية والبيداغوجية، وكذلك عملية دعم التعليم.

وقد بين تقييم إنجاز أهداف المخطط القطاعي 2021-2024 أن عملية الإصلاح تتقدم بنسق تدريجي حسب الآجال والغايات المحددة، حيث تضمنت التدخلات مجموعة من النقاط الأساسية أبرزها: (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 28)

- تحيين الوثائق المرجعية المتعلقة بالبرامج التعليمية.
- مراجعة 106 دليلا منهجيا متعلقا بالتعليم الابتدائي والمتوسط، بالإضافة إلى إعداد 26 دليلا مرافقا.
- استحداث مجموعة برامج لتدريس اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية.
- إعداد دليل خاص بالمناهج التعليمية يعتمد على مستجدات علوم التربية.
- المضي نحو تخفيف وزن الحقيبة المدرسية عبر السعي إلى التعميم التدريجي لمشروع "اللوحة الرقمية"، والعودة لاستعمال النسخة الثانية من الكتب المدرسية لصالح تلاميذ السنوات الثالثة والرابعة والخامسة ابتدائي.
- تدعيم ثقافة الرياضيات عن طريق إنشاء منتدى خاص بتدريس المادة وإحياء اليوم العالمي للرياضيات.
- كما تعترم الوزارة القيام بإجراءات أخرى، تتضمن تعميم استخدام تكنولوجيات الاتصال في العملية التعليمية، فضلا عن تصميم كتب مدرسية تكون أقل وزنا، في سياق الانتقال إلى المدرسة الرقمية.

3-2- مؤشّر البنية التحتية:

يتطلب تحقيق هدف الوصول إلى تعليم جيد توفير الإمكانيات الضرورية، وقد عملت الدولة على تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار في تشييد المؤسسات التربوية التي بلغ عددها 29702 سنة 2024-2025 إلا أن هذه الإنجازات لا تزال تعترضها بعض التحديات التي تعيق توفير بيئة تعليمية جيدة.

حيث يشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2024 إلى ملاحظتين مهمتين: (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، الصفحات 30-31)

الأولى: تأخر في إنجاز الهياكل الجديدة وعدم صيانة القديمة منها:

يؤكد التقرير على أن المبالغ المالية المرصودة لم تكن كافية لتلبية احتياجات وزارة التربية، لا سيما فيما يتعلق ببناء 1525 مدرسة ابتدائية و899 مؤسسة أخرى خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث أن نسبة الإنجاز لم تبلغ 20%، كما سجل ضعف في مشاريع الترميم والصيانة للمؤسسات الموجودة، إضافة إلى تسجيل تأخر في تجديد تجهيزات جميع الأطوار التعليمية، وهذا التأخر يؤدي إلى تفاقم مشكلة الاكتظاظ في بعض المدارس، وهو ما يؤثر حتما على الأداء الجيد للأساتذة، وتحصيل التلاميذ، وبالتالي يؤثر سلبا على جودة التعليم.

الثانية: تتعلق بالبنية التحتية الضرورية لضمان تعليم جيد:

أفاد التقرير بأن عددا كبيرا من المدارس عبر مختلف المناطق التي شملتها الرقابة تشهد نقصا كبيرا في المرافق الأساسية اللازمة لضمان أداء مهامها التعليمية على أكمل وجه؛ فمن بين 304 مؤسسة تم متابعتها، تبين أن 267 منها لا تتوفر على قاعة للإعلام الآلي، و283 لا توجد بها قاعة للمطالعة، و277 لا تتوفر على قاعة متعددة النشاطات، في حين تفتقر 273 مؤسسة لقاعة مخصصة للأساتذة، و177 مؤسسة تفتقد لمساحة مخصصة للتربية الرياضية، كما أن 81 مؤسسة غير مجهزة بمطعم مدرسي، كما لا تتوفر في جل المدارس الخاضعة للرقابة مساحات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل وصولهم للهيكل المختلفة.

4-2- الإطعام والنقل المدرسي والصحة:

لا تنحصر جهود الحكومة على توفير وسط تعليمي مناسب فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى انتهاج سياسات اجتماعية داعمة تسعى إلى تكريس مبدأ المساواة وتحقيق العدالة في الحصول على التعليم؛ فإلى جانب تأمين التعليم الإجباري والمجاني، خصصت الدولة خدمات أخرى من شأنها المساهمة في تحسين

ظروف التمدرس، أهمها النقل المدرسي، الذي استفاد منه نحو 72% من التلاميذ الذين يسكنون في المناطق الريفية والنائية خلال سنة 2021، مع السعي إلى الوصول إلى نسبة تغطية تصل إلى 90% مع سنة 2024. وفي ما يخص الإطعام المدرسي، تم رصد مبلغ مالي قدره 26 مليار دج، مما ساهم في رفع عدد التلاميذ المستفيدين في المرحلة الابتدائية من 3.79 مليون خلال السنة 2018 إلى قرابة 4 ملايين في 2023، كما أولت الدولة أهمية خاصة للصحة المدرسية، حيث رصدت مبلغ 305 مليون دج خلال الفترة 2017-2021 لتأمين تسيير 1440 وحدة فحص ومتابعة صحية مخصصة للتلاميذ. أمّا على صعيد الدعم الاجتماعي، فقد استمرت الدولة منذ سنة 2006 في منح الكتاب المدرسي مجاناً لصالح ثلاثة ملايين تلميذ من الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب إعطاء منح سنوية قدرها 5000 دج، وقد رصد لهذا الغرض مبلغ 18 مليار دج سنة 2023، مما أتاح لحوالي 40% من التلاميذ المتدربين من الحصول على هذا الدعم (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 43).

2-5- نسب النجاح في الامتحانات الرسمية:

الجدول (39): نسب النجاح في الامتحانات الرسمية خلال 1963-2025

السنوات	63	69	77	85	93	2001	2009	2017	2025
البكالوريا	45	59.13	23.89	29.73	11.98	34.47	45.01	56.07	51.57
المتوسط	57.10	41	25	30	25	42	50.60	56.33	67.56

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

بالاعتماد على البيانات الإحصائية المرتبطة بنتائج شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا خلال أكثر من ستة عقود، يمكن ملاحظة فروق في نسب النجاح بين المرحلتين، إلى جانب تذبذب مرتبط بظروف المنظومة التربوية وتطورها في السياقات المختلفة.

شهدت نتائج البكالوريا في الفترة الأولى بعد الاستقلال نسب نجاح مرتفعة عموماً، حيث بلغت سنة 1963 نسبة 45% ووصلت سنة 1969 إلى 59%، و يعكس ذلك خياراً يهدف إلى تحقيق مكاسب تعليمية في تلك المرحلة، إلا أن هذه النسب شهدت تراجعاً كبيراً خلال السبعينات والثمانينات، لتبلغ سنة 1977 نسبة 23.89%، وهو ما يمكن تفسيره بتزايد أعداد التلاميذ المترشحين من جهة، ونقص الإمكانيات من جهة أخرى، وازدادت الوضعية تفاقمًا في بداية التسعينات، حيث بلغت نسبة النجاح سنة 1993

(11.98 %)، وهو أدنى مستوى لها منذ الاستقلال، حيث كانت الجزائر تعاني أزمة اجتماعية وسياسية، انطلقا من سنة 2001، بدأت النتائج تسجل ارتفاعا، لتتجاوز 56 % سنة 2017، قبل أن تتراجع قليلا إلى 51.57 % سنة 2025.

وفيما يخص شهادة التعليم المتوسط، فتظهر المعطيات توجهها أكثر استقرارا وتحسنا تدريجيا، حيث سجلت نسب مرتفعة قليلا في بداية الستينات حيث بلغت سنة 1963 نسبة 57.10 بالمائة، ثم انخفضت النسب خلال السبعينات والثمانينات، لتبلغ سنة 1977 نسبة 25 بالمائة و30 بالمائة سنة 1985، مع بداية الألفية الجديدة، بدأت تتحسن النتائج، حيث بلغت سنة 2009 حوالي 50.60 بالمائة، لتصل سنة 2025 إلى 67.56 بالمائة، ما يؤشر على نجاعة السياسات المتعلقة بتعميم التعليم الاساسي، وتحسين ظروف المتدربين في هذا الطور.

2-6- مؤشر الأداء الأكاديمي للتلاميذ:

قامت مصالح وزارة التربية الوطنية بإجراء تقييم لأداء مجموعة من التلاميذ سنتي 2012 و2016 في مختلف المواد الدراسية، كشفت عن بعض الملاحظات النوعية التي تظهر وجود اختلالات بنيوية في مسارات التعلم وبروز تحديات بيداغوجية.

أ. أداء التلاميذ في اللغات:

لا يخفى على المتتبع الضعف الواضح في الأداء اللغوي للتلاميذ و الطلبة في اللغة العربية تحريرا و مخاطبة، و كذلك في اللغات الأخرى، حيث اجتمعت مجموعة من العوامل كازدحام الفصول و نقص الوسائل التعليمية مما ينعكس سلبا على مستوى الطلبة في الإملاء والتعبير والخطاب. (مختاري و مختاري، 2023، صفحة 6)

كشفت نتائج التقييم أنّ جلّ التلاميذ يستطيعون القيام بقراءة النصوص، ويتحكمون في الفهم الأولي، وترتيب الأحداث، واستعمال قواعد اللغة في المواقف بسيطة، ومع ذلك، فإن الصعوبات تبدو جلية في فهم المعاني الضمنية واستنباط الدلالات غير الصريحة، كما يعدّ إنتاج النصوص المكتوبة سواء باللغة العربية أو الفرنسية مشكلا كبيرا يواجه معظم المتعلمين. (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 24)

ج. التربية التكنولوجية:

يلاحظ أنّ تدريس مادة التربية التكنولوجية يقتصر على نقل المعلومات النظرية داخل القسم، دون التركيز على تنمية المهارات الفكرية والعقلية مثل: التفكير النقدي، التجريد، التحليل، الاستدلال، والقياس، التي تمثل جوهر هذا التخصص. ولقد أثر تدني مستويات التلاميذ في الرياضيات والتربية التكنولوجية في المتوسط على اختيارات التلاميذ، حيث تعكس نتائج الامتحانات الرسمية، ولا سيما امتحان نهاية مرحلة التعليم المتوسط (BEM)، توجهها للتلاميذ نحو التخصصات الأدبية، مقابل ضعف في النتائج المرتبطة بالتخصصات العلمية واللغات، وقد نتج عن ذلك عزوف كبير عن التوجه نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية؛ فحسب بيانات سنة 2016، تبلغ نسبة المسجلين في شعبة الرياضيات 3.46%، وشعبة التقني رياضي 11.13%، و التعليم التكنولوجي 15.80%، وهي نسب ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية المقدرة بحوالي 30%، و تكشف هذه الملاحظات المتنوعة حول مستوى التلاميذ عن التحديات الكبيرة التي تواجه تحسين المستوى البيداغوجي للتلاميذ، وتستدعي إعادة نظر شاملة للمقاربات البيداغوجية، وتعزيز الاستثمار في تحسين التعليم، من خلال تطوير السياسات التعليمية الموجهة نحو تدعيم التخصصات العلمية والتكنولوجية. (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، الصفحات 24-25).

7-2- نسبة المتسربين من الدراسة:

جدول رقم (40): نسبة المتسربين من الدراسة حسب المستوى الدراسي والجنس:

المستوى	أولى متوسط	ثانية متوسط	4 متوسط	1 ثانوي	2 ثانوي
الجنس	اناث	مجموع	اناث	مجموع	اناث
84-83	1.78	0.06	6.02	2.39	28.18
91-90	8.26	8.36	9.13	10.04	26.42
98-97	5.67	7.49	6.11	9.14	19.93
05-04	6.45	10.14	5.09	8.39	19.28
12-11	5.77	8.78	6.72	8.07	15.38
19-18	3.63	6.20	3.40	5.74	9.61

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025)

تعكس البيانات المتعلقة بنسب الخارجين من الدراسة حسب الجنس والمستوى الدراسي خلال الفترة 1984/1983 إلى 2019/2018 وجود فروق مهمة بين الأطوار والمستويات. فقد كانت نسب الخروج من المدرسة مرتفعة في السنة الرابعة متوسط خلال الثمانينات حيث بلغت قرابة 29٪ في سنة الدراسية 1984/1983، لكنها شهدت انخفاضاً تدريجياً وصل سنة 2019/2018 إلى حوالي 13٪ سنة 2019/2018، ما يدل على تحسن في الاحتفاظ بالتلاميذ داخل المدرسة في مرحلة التعليم الأساسي، بفضل سياسة إلزامية التعليم.

أما بالنسبة للطور الثانوي، أظهرت البيانات ازدياداً مقلقاً في نسب خروج التلاميذ، خاصة في السنة الثانية ثانوي، التي بلغت سنة 2019/2018 فيها النسبة 23.56٪، ويؤشر ذلك على جود صعوبات في اجتياز هذه المرحلة، لأسباب مرتبطة بصعوبة البرامج، أو ضعف التوجيه الفعّال، أو لغياب الارتباط بين التعليم وسوق العمل. كما بلغت نسبة خروج الإناث 13.60٪ في نفس المستوى، مما يشير إلى وجود عوامل سوسيوثقافية تعيق استكمال الفتيات لتعليمهن.

ومن حيث الاختلاف بين الجنسين، تعكس الأرقام ارتفاع نسبة الذكور المنقطعين عن الدراسة خصوصاً في الثانوي.

وفي نفس السياق، نشر المجلس الوطني للمحاسبة أرقاماً مخيفة تتعلق بفرض إتمام الدراسة لتلاميذ المتوسط في الفترة 2017-2022، حيث تتراوح نسبة التلاميذ الذين أتموا دراستهم بين 51 % و 55 %، في حين قدر معدل التسرب المدرسي في الطور المتوسط بحوالي 6 %، وفي السنة الرابعة متوسط تتجاوز النسبة 10 %، كما بلغت نسبة إعادة السنة حوالي 16 % أثناء نفس فترة.

تبرز هذه الأرقام ضعف نجاعة النظام التربوي خاصة في هذا الطور الذي يعتبر التعليم فيه إلزامياً، ويرجع المسؤولون عن وزارة التربية الوطنية، السبب الرئيسي للتسرب لعامل صعوبة تأقلم تلاميذ المدارس الابتدائية مع البيئة المدرسية الجديدة. (مجلس المحاسبة ، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 47).

2-8- انتشار الدروس الخصوصية: (مؤشّر على وجود خلل في جودة التعليم):

الدروس الخصوصية هي كل عملية تعليمية تستهدف التلاميذ خارج أسوار المدرسة حيث تكون هذه العملية منتظمة و متكررة مقابل أجر. (صدقاوي، 2015، صفحة 99)

لَمْ تحظَ ظاهرة الدروس الخصوصية، التي تُعدّ مؤشراً واضحاً على وجود خلل في جودة التعليم العمومي، بالاهتمام الكافي من قبل وزارة التربية الوطنية، إذ لم تُنجز بشأنها دراسات منهجية معمّقة أو تقييمات حديثة تمكّن من فهم حجمها الحقيقي وأسباب تفشيها وآثارها على المنظومة التربوية، وتعتمد المعطيات المتوفرة عنها غالباً على مصادر غير رسمية، كتقارير النقابات، وبعض الأبحاث الجامعية، والتغطيات الإعلامية، التي تناولت الظاهرة من زوايا مختلفة، وتشير هذه المصادر إلى أن تفاقم الظاهرة يعود إلى عدة عوامل متشابكة من أبرزها: ضعف التأطير البيداغوجي داخل المؤسسات التعليمية، وصعوبة استيعاب التلاميذ للبرامج الدراسية الرسمية، إلى جانب الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تدفع الأسر والتلاميذ للبحث عن دعم خارجي يضمن تحقيق نتائج دراسية جيدة. ويعدّ تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية مؤشراً خطيراً يدل على تراجع ثقة المجتمع في المدرسة العمومية، كما يساهم في زيادة الفوارق الاجتماعية، بسبب الأعباء المالية الإضافية التي تفرض على العائلات، كما تؤثر سلباً على توازن التلميذ النفسي والجسدي، حيث تحرمه من الأوقات المخصصة للراحة والأنشطة الأساسية لنموه الجسدي السليم وتطوره الشخصي. (مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 27)

لقد سعت وزارة التربية والتعليم للحد من تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في: (مجلس المحاسبة، 2024، صفحة 54)

- القيام بحملات توعوية مخصصة للتلاميذ وأولياءهم لثنيهم عن مزاولة الدروس الخصوصية، ودعوتهم إلى تجديد ثقتهم في المؤسسة التربوية العمومية بصفتها المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تقديم تعليم ذي جودة في وسط تربوي ملائم.
- عدم إغلاق المؤسسات التعليمية في مساء يوم الثلاثاء، والعطل الأسبوعية، والأسبوع الأول من عطلة الشتاء والربيع، وذلك لتقديم حصص الدعم البيداغوجي للتلاميذ والمذاكرة.
- تدعيم آليات وبرامج المعالجة البيداغوجية بغرض سد الفجوات التعليمية، مع إرشاد التلاميذ نحو الاعتماد على الدعم المدرسي بدلاً من التوجه نحو الدروس الخصوصية.
- تقييم تنفيذ البرامج التعليمية بدقة، والقيام بالإجراءات التربوية المناسبة عند ملاحظة أي تأخر ناتج عن عوامل مختلفة.
- مراقبة حضور التلاميذ وتبليغ أولياءهم بالغيابات المسجلة.

ثالثاً: مكانة التعليم العالي في المراحل التنموية المختلفة:

يكتسي التعليم العالي في الجزائر أهمية إستراتيجية في مسيرة البناء الوطني، حيث لعب أدوار مختلفة في كافة المراحل التنموية التي عاشتها الجزائر تبعا للأولويات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية لكل مرحلة.

حيث تميّزت مرحلة ما بعد الاستقلال بالحاجة الكبيرة لإعداد كفاءات وطنية تقوم بتعويض الاطارات الأجنبية للمساهمة في الإشراف على مؤسسات الدولة الجزائرية الفتية، و قد برزت مع بداية الثمانينات مكانة التكوين في دعم خطط التنمية، عبر توجهه نحو التخصصات التقنية والعلمية، أم مع بداية الألفية الثالثة ومع الانفتاح على العالم أصبحت الجامعة الجزائرية مطالبة أكثر من أي وقت سبق بمواكبة التغيرات التكنولوجية و الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

1- مفهوم الجامعة وأهداف التعليم الجامعي:

1-1 مفهوم الجامعة:

يرى المشرع الجزائري أنّ الجامعة "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعة تحت سلطة الوزير المكلف بالتعليم العالي، تساهم في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد" (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 270)

2-1-أهداف التعليم العالي:

تتمثل الأهداف الرئيسية للتعليم العالي في عدد من الوظائف المحورية التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (بوشناف و حيولة ، 2017 ، صفحة 238)

- تكوين الكفاءات البشرية المؤهلة: يقوم التعليم العالي بمهمة تكوين موارد بشرية ذات كفاءة عالية، تستجيب لحاجات سوق العمل، خاصة في القطاعات ذات الطابع العلمي والتقني والإداري، ويعدّ هذا التكوين ركيزة في تنمية رأس المال البشري وتدعيم إنتاجية المؤسسات، بالإضافة لمساهمة الجامعات في ربط التكوين العلمي الأكاديمي بالمحيط الاجتماعي والواقع الاقتصادي.

- الارتقاء بالبحث العلمي: يُعدُّ البحث العلمي أحد الركائز الأساسية للتعليم العالي، إذ يساهم في تشخيص الإشكاليات وطرح حلول علمية مبتكرة، استناداً على مناهج دقيقة، كما يشكل دعامة للتنمية الشاملة والمستدامة عبر الاستعمال العقلاني للموارد وتكوين جيل من الباحثين يتمتعون بقدرات تحليلية ونقدية.

- الانفتاح على المجتمع وخدمته: تتمثل هذه الوظيفة في تدعيم تفاعل الجامعة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق تحليل الحاجات المجتمعية واقتراح أنشطة بحثية وتكوينية ملائمة، ويتجسد ذلك في نشر العلم والمعرفة خارج أسوار الجامعة، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية و التنمية.

2- مراحل تطوّر التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال مراحل عديدة ساهمت في رسم معالمه الحالية، ويمكن تقسيم هذه المراحل وفق تسلسل تاريخي يبرز تطوره الهيكلي والبيداغوجي:

1-2- المرحلة الأولى (1962-1970): التأسيس وبناء الجامعة الوطنية:

بدأت هذه المرحلة بإعداد اللبنة الأساسية للجامعة الجزائرية المستقلة، حيث ورثت الجزائر عند الاستقلال جامعية تقوم على نظام الكليات المتخصصة، والتي تميزت بالفصل الصارم بين التخصصات، وقد انحصرت مؤسسات التعليم العالي في ذلك الحين في الجزائر العاصمة، قبل أن تتوسع بشكل تدريجي بتدشين جامعة وهران سنة 1966، و جامعة قسنطينة سنة 1967.

اتبعت الجزائر أثناء هذه المرحلة النظام البيداغوجي الفرنسي، الذي تميز بالمسارات التالية: (زموري ، 2018، صفحة 71)

- مرحلة الليسانس: مُدَّتْها ثلاث سنوات، يتحصل الطالب على شهادة الليسانس في نهاية المدة في أحد التخصصات.

- شهادة الدراسات المعمّقة: وتركّز على اكتساب التدريب على منهجية البحث ومدتها سنة وتتوج بإنجاز أطروحة تطبيقية.

- شهادة الدكتوراة الدرجة الثالثة: فيها يتم إنجاز مشروع بحثي وتستغرق سنتين على الأقل.

• شهادة دكتوراة دولة: تجمع بين الدراسة العلمية النظرية والتطبيقية المعمقة و تستغرق حوالي خمس سنوات من البحث.

ركزت هذه المرحلة التأسيسية على توسيع ميدان التعليم العالي بصفة تدريجية، مع الحفاظ على النظام البيداغوجي والمسارات الجامعية الموروثة من المرحلة الاستعمارية، في ترقب بناء نموذج جزائري يتلاءم مع متطلبات التنمية الوطنية.

2-2- المرحلة الثانية: إصلاح التعليم العالي (1971-2000)

سعت هذه المرحلة إلى إحداث القطيعة مع النظام البيداغوجي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، وذلك من خلال إعداد إصلاحات جوهرية لترسيخ مبادئ السيادة الوطنية في المجال التعليمي، وقد تمثلت التوجهات الأساسية في هذه المرحلة في تكريس ديمقراطية التعليم، وتدعيم سياسة التعريب، وجزارة المناهج والمضامين، وكذلك جزارة الموارد البشرية من خلال تكوين عدد كبير من الإطارات الجامعية في وقت قصير (ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، 2017، صفحة 305).

وقد بدأت تظهر ملامح الجامعة الجزائرية الحديثة مع انطلاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ثم إطلاق مشروع الإصلاح الشامل سنة 1971، الذي توجه نحو تحفيز طاقات الجامعة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

واعتمد الإصلاح على أربعة محاور هامة: (زموري، 2018، صفحة 72).

• إعادة تنظيم برامج التكوين وتجديدها وفق ثلاثية: التخصص و التنوع والاحترافية، مع استحداث تخصصات دراسية وظهور شهادات جديدة مثل: شهادة المهندس وشهادة الليسانس المهنية، من أجل تطوير التعليم التكنولوجي في فضاء الجامعة.

• اعتماد تنظيم بيداغوجي مختلف عن القديم مبني على نظام السداسيات، وتوسيع مجال الأعمال الموجهة، إلى جانب إحداث تغييرات في أساليب التقييم النهائي.

• توسيع قاعدة الدخول إلى التعليم العالي عبر الزيادة الكمية، بما يضمن وصول عدد كبير من الطلبة إلى أعلى المستويات في منظومة التعليم.

- إحداث تغييرات على الهياكل الجامعية من خلال استبدال النظام الكليات التقليدي إلى نظام المعاهد المتخصصة تبعاً للمجالات العلمية، بهدف تدعيم التكوين التكنولوجي وتوجيه سياسات التعليم العالي نحو ضرورات النهوض التنموي.

أ- إنجازات المرحلة:

عرفت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في التعليم العالي (سمالي و بن عمارة، إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع، 2022، الصفحات 110-111)

- حيث ارتفع عدد خريجي الجامعات من 1244 سنة 1970، ليصل إلى حوالي 65 ألف سنة 2000.
- كما تمّ تغيير اهتمام تخصصات التوجيه الجامعي بصفة تدريجية، من التركيز على تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، إلى توجه أكبر نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية ذات الطابع المهني، حيث سجلت ميادين العلوم الدقيقة والطبيعية والتكنولوجية والطبية ارتفاعاً في تسجيل الطلبة بحوالي 14% بين سنة 1970 و سنة 1990.

- وفي ما يخص مستوى التأطير، فقد سجل عدد أساتذة التعليم العالي ارتفاعاً من 298 سنة 1970، ليلبلغ سنة 2000 حوالي 17.460، ما يعكس المجهودات المبذولة من طرف الدولة في تحسين الموارد البشرية للمؤسسات الجامعية.

- كما تم تعزيز التعليم في مرحلة ما بعد التدرج ببرامج التبرصات نحو الخارج، بهدف الرفع من مستوى الإطارات الجامعية وتحقيق هدف جزارة هيئة التدريس، من خلال ابتعاث عدد كبير من الطلبة ضمن إطار المنح الدراسية

ب- الاختلالات والصعوبات:

- واجهت الجامعة الجزائرية في هذه الفترة بعض الاختلالات منها: (سمالي و بن عمارة، إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع، 2022، صفحة 112)

- تميز نظام القبول والتوجيه والدراسة خلال هذه المرحلة بنوع من الجمود، حيث ساهم في تزايد نسب التسرب الجامعي. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل منها مشكلة طول فترة التكوين، ونظام

الانتقال من سنة لأخرى، وكثافة الحجم الساعي المقرر للطلبة، بالإضافة لنظام إلى التوجيه المبكر غير القابل للتعديل، ونمط تقييم قائم على كثرة الامتحانات على حساب الزمن المخصص للأداء البيداغوجي.

- كما تميز التعليم في مرحلة ما بعد التدرج بضعف نوعي في التأطير، الذي انعكس سلبا على جودة تكوين هيئة التدريس، وأدى إلى توجه بعض الأساتذة الجامعيين نحو قطاعات أخرى تتميز باستقرار من حيث ظروف العمل والمردودية.

- أما ميدان علاقة الجامعة بسوق العمل، فقد ظهرت فجوة كبيرة بين محتوى التكوين ومتطلبات الاقتصاد الوطني، بسبب عدم وجود توافق بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي قلص من قدرة إدماج خريجي الجامعة في سوق العمل

2-3- المرحلة الثالثة: (بداية من 2000) الجامعة الجزائرية في عصر العولمة:

شهد العالم تغيرات وتطورات كبيرة ومتسارعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، حيث أصبح من الضروري البدء في إصلاحات عميقة لمواكبة متطلبات العولمة، من خلال تطوير قطاع التعليم العالي وتدعيم قدراته لمجابهة التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، اعتمدت الجزائر نظاما تعليميا جديدا هو نظام "ل.م.د" (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ويسعى إلى تحقيق جودة التكوين العالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية.

وقد رافق هذا النظام مجموعة من التعديلات والتغييرات أهمها: (جراوي، 2022، الصفحات 554-555)

- إحداث تغييرات في مدة التكوين الجامعي من خلال تقليصها.
- المراجعة الدورية والمعمقة للمناهج والمضامين والعمل على تطويرها باستمرار بهدف تكييفها مع متطلبات البحث العلمي.
- إعادة تحديد الأهداف البيداغوجية والتكوينية، بما يضمن تماشي التكوين مع الخصوصيات المحلية ومتطلبات انفتاحه على المحيط الخارجي.
- التركيز على البُعد النوعي في التكوين على حساب البعد الكمي لضمان جودة التعليم العالي.

- تدعيم التفاعل بين الأستاذ والطالب، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مناخ التعلم الجامعي.
- الحرص على أهمية استجابة مخرجات التعليم الجامعي لحاجيات المجتمع وسوق العمل، على الصعيدين المحلي والدولي عن طريق إشراك الفاعلين الاقتصاديين في تحديد احتياجات السوق.
- تعزيز نوعية التعليم والتكوين؛ وذلك بدمج أوسع للبحث العلمي والتكنولوجي، خاصة في التخصصات التكنولوجية والجديدة.
- تكثيف استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التكوين أو في تنظيم سير المؤسسات الجامعية (مثل: نظام بروجرس).
- انفتاح الجامعة على الفضاء العلمي العالمي، من خلال إبرام الشراكات والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي وتنظيم التظاهرات والمؤتمرات والتربصات.
- تطوير البنى التحتية من خلال توسعة المنشآت الجامعية وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلبة من إيواء ونقل لتوفير بيئة مشجعة على البحث.
- تشجيع الابتكار من خلال إقامة مراكز البحث وتطوير وتحفيز المشاريع ذات الطابع التكنولوجي لدعم البحث العلمي .

3- التقييم الكمي لأداء التعليم العالي في الجزائر:

يُعدّ التقييم الكمي أداة أساسية لقياس أداء منظومة التعليم العالي، من خلال مجموعة من المؤشرات الرقمية التي تعكس مستوى تطورها أو تراجعها، وتشمل هذه المؤشرات عدد الأساتذة، حجم الطلبة، عدد المؤسسات الجامعية، نسب التأطير، وكذا عدد الخريجين سنوياً. وفي السياق الجزائري، تبرز أهمية هذا النوع من التقييم بشكل خاص في ظل التوسع اللافت الذي شهده قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال، سواء من حيث الانتشار الجغرافي للجامعات، أو من حيث الارتفاع المتواصل في عدد الطلبة وهيئات التدريس، وهو ما يفرض ضرورة تحليل هذه المؤشرات بدقة لفهم واقع المنظومة، وتشخيص مكان القوة والقصور، من أجل اتخاذ قرارات إصلاحية أكثر نجاعة.

تطوّر عدد الطلبة خلال الفترة 2012-2025

جدول رقم (41): تطوّر عدد الطلبة خلال الفترة 2012-2025

السنوات	طلبة التدرج	طلبة ما بعد التدرج	مجموع الطلبة
2013-2012	1124434	67671	1192105
2014-2013	1119515	70734	1119515
2015-2014	1165040	76510	1241550
2016-2015	1315744	76961	1392705
2017-2016	1356081	76202	1432283
2018-2017	1447064	76921	1523985
2019-2018	1449106	81847	1530953
2025-2024	1480111	50119	1530230

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025) و (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصائيات القطاع، 2025)

عرف عدد طلبة التدرج تزايدا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث انتقل من حوالي 1.12 مليون طالب سنة 2013-2012 إلى قرابة 1.5 مليون في 2025-2024. هذا الارتفاع يظهر سياسة توسيع الدخول إلى التعليم العالي، على الرغم من تسجيل تذبذب بسيط في بعض السنوات مثل: سنة 2013، التي عرفت نوعا من الاستقرار النسبي مقارنة بالسنة التي سبقتها، ويعكس هذا الاتجاه ازدياد الطلب على التعليم الجامعي.

أما بالنسبة لطلبة ما بعد التدرج فقد سجل عددهم ارتفاعا مقبولا إلى غاية سنة 2019-2018، إذ انتقل من 67 ألف إلى حوالي 81 ألف، قبل أن يتراجع سنة 2025-2024 إلى نحو 50 ألف طالب فقط، ويرجع هذا الانخفاض إلى توقف مسابقة الدكتوراه لسنوات بسبب ظروف الأزمة الصحية وما تلاها من تبعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى تخرج عدد كبير من الطلبة في سنوات 2023 و 2024 للحصول على منصب عمل ضمن 8000 أستاذ الذين تم توظيفهم.

أ- تطوّر عدد أساتذة التعليم العالي:

جدول رقم (42): تطوّر عدد الأساتذة ونسبة التأطير خلال 2012-2025

السنوات	عدد الاساتذة	معدل التأطير
2013-2012	49474	24
2014-2013	52251	21
2015-2014	54533	23
2016-2015	56876	24
2017-2016	58116	25
2018-2017	59113	26
2019-2018	61307	25
2025-2024	69766	22

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025) و (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصائيات القطاع، 2025)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد الأساتذة في الجامعة سجل ارتفاعا ملحوظا من قرابة 49 ألف سنة 2013-2012 إلى حوالي 70 ألفا سنة 2025-2024، وهو تطور إيجابي يعكس الجهود التي بذلتها الدولة في إطار تدعيم التأطير البيداغوجي، وبالرغم من ذلك، فإن معدل التأطير (عدد الطلبة لكل أستاذ) شهد تذبذبا بين 21 و26 طالبا لكل أستاذ، وهو ما يدل على وجود ضغط متزايد على الأستاذ الجامعي، خصوصا في التخصصات التي تشهد الاكتظاظ في الطلبة، حيث كثيرا ما تستعين الجامعة بالأساتذة المؤقتين أو المتعاقدين.

ج- تطوّر عدد مؤسسات التعليم العالي:

جدول رقم (43): تطوّر عدد المؤسسات الجامعية خلال الفترة 2012-2025

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2025
عدد المؤسسات	87	88	97	106	106	106	106	117

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025) و (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصائيات القطاع، 2025)

سجلت مؤسسات التعليم العالي زيادة ملحوظة و تطورا حيث انتقلت من 87 مؤسسة سنة 2012-2013 إلى 117 مؤسسة سنة 2024-2025، حيث ارتفع عدد المؤسسات بمقدار 30 مؤسسة خلال 12 سنة، يعتبر هذا التوسع في الهياكل نتيجة طبيعية لزيادة عدد الطلبة، ويعكس سياسة الدولة في توفير وتقريب التكوين الجامعي إلى أبعد المناطق الجغرافية. ومن خلال التحليل العام لمختلف المعطيات الكمية يمكننا القول أن التعليم العالي في الجزائر شهد توسعا معتبرا من الناحية الكمية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2025، في عدد الطلبة والأساتذة وعدد المؤسسات، لكنّ هذا التطور تواجهه تحديات ترتبط بجودة التأطير، ما يستوجب أهمية التركيز في المراحل المقبلة على تحسين الجودة، وربط التكوين العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

4-التحولات النوعية في قطاع التعليم العالي:

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات نوعية، تعكس مجهوداً واضحاً في سبيل تحديثه وتعزيز مردوديته، وتشير آخر الإحصائيات الرسمية إلى جملة من الإنجازات البارزة على عدة مستويات:

4-1- تطويرُ بنيةِ البحثِ العلميّ:

عرفت هياكل البحث العلمي تحسنا كبيرا، حيث وصل عدد المخابر إلى 1851 مخبرا سنة 2024/2025، تدعمها 7204 فريق بحثي، إلى جانب 32 مركزا بحثيا، منها 11 مركز غير تابع بصفة مباشرة لوزارة التعليم العالي. كما تم إنشاء 48 وحدة بحثية، ما يعكس التوسع الواضح في شبكة البحث العلمي الوطنية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصائيات القطاع، 2025).

4-2- نموّ الإنتاجِ العلميّ:

لقي الوسط الجامعي في الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الإنتاج العلمي، لاسيما فيما يخص المنشورات الأكاديمية، حيث عرف هذا الجانب قفزة نوعية خلال العقود الأخيرة. فقد ارتفع عدد المنشورات العلمية بشكل لافت، بعدما كان لا يتجاوز 368 منشورا في سنة 1996، ما يعكس تنامي الاهتمام بالبحث العلمي داخل الجامعات الجزائرية، وتزايد انخراط الأساتذة والباحثين في الدينامية العلمية العالمية، و هذا التقدم يُعدّ مؤشرا إيجابيا على تحسّن أداء منظومة التعليم العالي من حيث المردود البحثي، بالرغم من استمرار بعض التحديات المرتبطة ببيئة البحث والتمويل والتأطير. (زموري ،

2018، صفحة 83) إلى 127.362 منشورا سنة 2024، أما بالنسبة للمجلات العلمية الوطنية فقد بلغ عددها 103 مجلة، منها 22 مصنفة ضمن الفئة "ب" و 287 مجلة ضمن الفئة "ج"، مما يدل على نمو الإنتاج البحثي الوطني. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصائيات القطاع، 2025)

3-4- تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي:

قطعت الجامعة الجزائرية أشواطاً مهمة في مجال التحول الرقمي في السنوات الأخيرة (بالرغم من بعض العثرات)، من خلال تطبيق نظام "بروغرس" الذي مكن من تنظيم التسجيلات الجامعية، وترتيب العديد من المسابقات والتوظيف والترقيات إلكترونياً، إلى جانب دعم التعليم عن بعد من خلال منصة مودل (Moodle)، ما يزيد من مرونة ونجاعة التنظيم البيداغوجي والإداري. (سمايلى و بن عمارة، إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع، 2022، صفحة 119)

4-4- تدعيم الحوكمة في مجال التعليم العالي:

تمّ في سياق ترسيخ مبدأ اللامركزية في تسيير قطاع التعليم العالي، استحداث الندوة الوطنية للجامعات إلى جانب ندوات جهوية، لتشكل فضاءات مفتوحة للحوار والتشاور وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين الجامعيين، وتُعدّ هذه الندوات آليات مهمة للتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي، كما تساهم في تعزيز استقلالية الجامعة، ودعم ديناميكيتها الداخلية، بما يضمن تجاوبها مع متطلبات الجودة والتطوير المستمر. (سمايلى و بن عمارة، إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع، 2022، صفحة 120)

4-5- ضمان الجودة والتقويم المؤسساتي:

أولت الوزارة المعنية في إطار سعيها لتعزيز جودة الأداء داخل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، أهمية كبيرة للتقويم كآلية محورية لتحسين الفعالية وضمان الجودة، ومن هذا المنطلق، تمّ سنة 2010 استحداث هيئتين متخصصتين في هذا المجال؛ الأولى هي "اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم والتكوين العالين"، والتي تُعنى بمتابعة وتقييم أداء الجامعات والمعاهد العليا بشكل دوري، سعياً لرفع مستوى التكوين وتحقيق المعايير الأكاديمية المطلوبة، أما الهيئة الثانية، فهي "المجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطور التكنولوجي"، الذي أنيطت به مهمة تقييم السياسات المتبعة في مجال البحث العلمي، ومراجعة الوسائل المعتمدة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير، وذلك بهدف

ضمان نجاعة هذه السياسات وتحقيق الأثر المرجو منها على المستويين العلمي والتقني. (سميلي و بن عمارة، إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم و تحديات النوع، 2022، صفحة 121).

5- التحديات التي تواجه التعليم العالي الجزائري:

عرف نظام "ل.م.د" منذ تطبيقه في الجزائر مجموعة من الاختلالات لم تمكنه من بلوغه لأهدافه المنتظرة، وقد اختلفت التحديات التي واجهها، بين أبعاد بيداغوجية وتسييرية وحتى اجتماعية واقتصادية، ويمكن حصرها فيما يلي: (زموري، 2018، الصفحات 80-81)

- ضعف جودة التكوين الجامعي، ويعود السبب إلى انعدام تخطيط فعال لنظام التكوين في الجامعة، ووجود ضبابية في الأهداف الإستراتيجية.
- ضعف المحتوى العلمي، بالنسبة للدروس النظرية المقدمة، نتيجة نقص المراجع، وتعدد الوحدات التي لا تؤدي وظيفة تعليمية محددة و واضحة لها.
- محدودية التدريس الميداني، وقصور في التنسيق مع القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انعدام الانسجام بين التكوين الجامعي وواقع سوق العمل، وضعف في مستوى الكفاءة المهنية للمتخرجين.
- الارتفاع المتزايد للطلب على التعليم العالي وتضخم في عدد الطلبة، ترتب عنه التأخير في الدخول الجامعي وتقديم الخدمات الجامعية، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة القدرة الاستيعابية للمؤسسات.
- قلة الكفاءات العليا المشرفة على التأطير، حيث ما تزال رتبة الأساتذة المساعدين تشكل النسبة الكبيرة من الأساتذة، مما يضعف نوعية التكوين والبحث العلمي.
- مقاومة مجموعة من الأساتذة لتحديث نمط التدريس المبني على التفاعل، واستمرارهم في النمط التقليدي المبني على التلقين، الذي لا يعطي الطالب الفرصة للمبادرة والإبداع.
- استمرار التركيز على الكم في عملية التكوين أكثر من النوع، وهو ما مثل عبئا كبيرا على الدولة دون تحقيق مردود واضح.
- استمرار مشكلة "هجرة الأدمغة"، حيث يغادر الوطن سنويا عدد كبير من الكفاءات نتيجة نقص عوامل التحفيز، مما يمنع الجامعة من الاستفادة من خبراتهم في التأطير والتكوين ويضيع أموال الدولة الجزائرية التي استثمرت في تعليمهم أموال ضخمة.

- اقتصر هدف البحث العلمي في كثير من الأحيان على تحقيق متطلبات نيل الشهادات، عوض أن يكون غرضه الأساسي المساهمة الفعلية في التنمية.
- ارتفاع معدل البطالة ضمن خريجي الجامعات بسبب انعدام التكوين المناسب لمتطلبات سوق العمل.
- وبناء على ما سبق يمكن اقتراح التدابير التالية:
- ضرورة تحقيق الاندماج بين التعليم الجامعي ومشاريع التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تحيين المناهج بما يكفل إعداد كفاءات تسير احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- وجوب استقلالية الجامعة، مع التأكيد على حفاظها على الثوابت الوطنية، وضرورة إبعادها عن تأثير التيارات السياسية والفكرية الضيقة.
- دعم العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة عن طريق إرساء آليات واضحة للتشارك في مشاريع بحثية وميدانية تساعد في حل المشكلات الاجتماعية.
- تحفيز أساتذة الجامعات ودعمهم للمساهمة الفعلية في التغيير من خلال البحث العلمي التطبيقي.
- وجوب التركيز على تطوير التعليم الجامعي تبعاً لاحتياجات كل مؤسسة و خصوصية البيئة المحلية.
- ضرورة اختيار القيادات الجامعية بطرق ديمقراطية مع التأكيد على مشاركة الكفاءات الجامعية في صنع القرارات البيداغوجية والإدارية بما يدعم الحوكمة الرشيدة.
- توجيه نتائج البحث العلمي نحو تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تسويقه إعلامياً ليصل إلى الرأي العام وصناع القرار.

رابعاً: التكوين المهني في الجزائر:

1- تعريف التكوين المهني وأهدافه

1-1- تعريف التكوين المهني:

يُعدّ قطاع التكوين المهني أحد الركائز الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُساهم في تأهيل اليد العاملة وتزويدها بالمهارات المطلوبة لسوق الشغل، وقد برزت أهميته بشكل متزايد في ظل التحديات المرتبطة ببطالة الشباب والحاجة إلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

وقد عرّفه المكتب الدولي للعمل بأنه " مجموعة الأنشطة الرامية إلى اكتساب المعارف و التأهيل والسلوكات الضرورية لممارسة مهنة أو بعض المهن بمهارة و فعالية" (بلعجوز و بيسار، 2018، صفحة 28)، يشير تعريف المكتب الدولي للعمل إلى أن التكوين المهني لا يقوم على تعليم نظري أو نقل تقني للمعارف، بل هو عملية متكاملة تهدف إلى تمكين الأفراد من المعارف والمهارات والسلوكيات اللازمة التي تؤهلهم لمزاولة مهنة معينة بكفاءة وفعالية، فالتكوين هنا يُنظر إليه كمسار عملي وتطبيقي بالدرجة الأولى، يُركّز على إعداد الفرد لسوق الشغل عبر تعزيز قدرته على الأداء في مواقف مهنية حقيقية، ويؤكد هذا التعريف أيضاً على البُعد السلوكي إلى جانب التأهيل المعرفي والتقني، ما يعني أنّ الكفاءة المهنية لا تقتصر على المعرفة والمهارة فحسب، بل تشمل أيضاً مواقف العمل والانضباط والقدرة على التكيف مع بيئة العمل ومتطلباتها المتغيرة، ليصبح التكوين المهني أداة إستراتيجية لتقليص الفجوة بين ما يتعلّمه الفرد في المؤسسات التعليمية وما يتطلبه سوق الشغل من كفاءات ميدانية.

2-1- أهداف التكوين المهني:

يمكن حصر أهداف التكوين المهني في العناصر التالية: (أعمر، استراتيجيات التكوين المهني في تثمينها للمورد البشري و دفعها للمسار التنموي، أطروحة دكتوراه غ منشورة، 2015، الصفحات 67-72)

*يساهم التكوين المهني في تنمية الفرد بصفته محور تطور العنصر البشري، عن طريق تحسين قدراته و كفاءته وتأهيله لمواجهة تطلعات المستقبل، ويعمل التكوين على رفع المستويات العلمية والثقافية والاجتماعية للفرد، فهو يزيد ثقته بنفسه ويغرس فيه روح الاختراع والتجديد، كما يمكنه من اكتساب مهارات مهنية تحميه من حوادث العمل، وينموا حسه الوطني ويزيد إدراكه للسياسات المؤسساتية. كما يساعد الفرد على اكتشاف قدراته ومواهبه، ويعدّه للاندماج في المجتمع والمساهمة الفعالة في العمل المشترك. وعموماً يهدف التكوين إلى إعداد إنسان متكامل فكرياً ونفسياً وجسدياً، قادر على المساهمة الإيجابية في المجتمع.

*يساهم التكوين المهني بصورة فعالة في تنمية المجتمع من خلال تحسين قدرات الأفراد و إكسابهم كفاءات ومعارف تمكنهم من الاندماج في سوق الشغل ومسايرة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. كما يعتبر أداة فعالة لمجابهة البطالة وإرساء الاستقرار الاجتماعي عن طريق توفير مناصب شغل دائمة، ومن جانب آخر يعمل على رفع الوعي الثقافي و الحس المدني للشخص، ويدعم روح العمل الجماعي و يزيد من الشعور بالانتماء، مما ينتج عنه علاقات اجتماعية قوية وأشد تماسكاً، ولا يقتصر التكوين المهني فقط

على نقل المهارات والمعارف، بل يعد وسيلة فعّالة تساهم في إعداد الانسان الواعي الذي يسعى لخدمة مجتمعه.

*يساهم التكوين المهني في تحسين الكفاءة الإنتاجية عن طريق تعزيز مهارات الانسان و تحقيق الاستعمال الأمثل لأدوات العمل، مما ينتج عنه تحسن في إنتاج القوة العاملة وزيادة مردود المؤسسات؛ فلا تستطيع أي دولة أن تحقق تطورا شاملا دون أن تحسن استغلال مواردها البشرية. حيث توجد علاقة قوية بين تكوين اليد العاملة المؤهلة وتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، مما يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد ويسهم في تقليص الفجوة التكنولوجية مع الدول المتقدمة.

2- تطوّر التكوين المهني في الجزائر:

1-2-المرحلة الأولى 1962-1979.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال حوالي 40 مركزا للتكوين المهني من الحقبة الاستعمارية، كانت تحتوي على تخصصات بسيطة كالبناء، وبعض الفنون المنزلية، والصناعات التقليدية، وقد دفعت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي تركها الاستعمار إلى إعطاء التعليم والتكوين المهني أهمية كبيرة ضمن البرامج التنموية للدولة، وفي هذا الإطار، تم إنشاء "محافظة التكوين المهني وترقية الإطارات" في عام 1962، مصحوبة بمجلس وطني استشاري يختص بالتكوين. وقد تركز اهتمام السلطات في تلك الفترة على إعطاء دفعة قوية للقطاع من خلال: تكثيف شبكة مؤسسات التكوين وتوسيعها، تكوين إطارات جزائرية من المسيرين والأساتذة، تنويع التخصصات من خلال فتح تخصصات جديدة تلبى متطلبات التنمية الوطنية. (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 318)

وقد عرفت هذه الفترة العديد من الإنجازات أبرزها: تأسيس جهاز وطني للتكوين المهني، إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني، وبناء حوالي 70 مؤسسة جديدة بطاقة استيعاب مقدرة بـ 25 ألف مقعد. حيث عكست هذه التدابير إدراك الدولة المبكر لمكانة التكوين المهني ودوره في إعداد يد عاملة كفئة بإمكانها الاستجابة لاحتياجات التنمية، خصوصا في ظل انعدام الكفاءات في ذلك الحين، بسبب انتشار الأمية ونقص التكوين، كما شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا، تمثل في استحداث عدد من التخصصات

التي تلي متطلبات سوق العمل. (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 319)

2-2- المرحلة الثانية: 1980-1989

بذلت الدولة في هذه المرحلة مجهودات لتطوير مجال التكوين المهني بغرض تدارك النقص الكبير في اليد الشغيلة المؤهلة. وقد عرفت هذه الفترة إقحام نوعين جديدين من التكوين هما "التمهين" و"التكوين عن بعد"، اللذان انطلقا بصفة رسمية سنتا 1982 و1985، حيث كان الهدف من إطلاق هاذين النمطين الجديدين تكييف التكوين مع احتياجات سوق الشغل، وإتاحة الفرصة لعدد أكبر من الأفراد في الاستفادة منه، وقد اتسمت هذه المرحلة بتحسّن كبير تمثل في إنجاز هياكل جديدة وتعدد في أنماط التكوين ومنها: (مناد و حليبي، 2021، الصفحات 368-369)

*التكوينُ الإقليميُّ: حيث سجل توسعا ملحوظا في عدد مؤسسات التكوين، حيث انتقلت من 70 مؤسسة سنة 1979 و بلغت 343 مؤسسة سنة 1989، وبلغ عدد المتكويين 113,000، يؤطّره 6599 أستاذ، بمعدل تأطير جيد قدره 8.6٪.

*التكوينُ بالتمهين: مخصص للشباب الذين أعمارهم تتراوح بين 15 و18 سنة، لكن واجهت هذا النمط صعوبات عديدة، حيث أن غياب نصوص تنظيمية واضحة، نتج عنه عدم احترام الأطراف لشروط الشراكة.

*التكوينُ بالمراسلة: شهد إقبالا متصاعدا، حيث كان عدد المنخرطين فيه 10,314 سنة 1987، وانتقل عددهم إلى 16,000 سنة 1989، إلا أنّ هذا النوع تعرض للكثير من النقائص، من بينها محدودية التخصصات الموجودة، وحصر الشهادات المتحصل عليها في شهادة الكفاءة المهنية، ممّا أدّى إلى تراجع الإقبال عليه من قبل المتكويين.

2-3- المرحلة الثالثة: 1990-1999

لقي قطاع التكوين المهني في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، نوع من الجمود النسبي، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل أهمها: التغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، إلى جانب تداعيات الأزمة العالمية النفطية لسنة 1986، التي ترتب عنها إصلاحات جوهرية مست مختلف الميادين، بما فيها قطاع التكوين المهني، وقد اتخذت الدولة في هذه المرحلة مجموعة إجراءات

الهامة نذكر منها: (جماد و زيتوني، تحليل سوسيوتاريخي لتطور نظام التكوين المهني الجزائري منذ الاستقلال، 2014، الصفحات 151-152)

- تبني مخطط توجيهي يؤكد على وجوب إشراك مختلف الفاعلين (مثل: المؤسسات والمجموعات الإدارية) في عملية إعداد برامج التكوين المهني.
- العمل على استحداث أنماط تكوين جديدة مثل: نمط الدروس المسائية.
- قبول المستوى الرابع والخامس وإدماجهم ضمن هيكلية التكوين المهني.
- تدعيم الموارد البشرية عن طريق تأطير المكونين والأساتذة بكفاءات جامعية، بغرض الرفع من نوعية الأداء البيداغوجي.
- اعتماد اللامركزية في قطاع التكوين فيما يتعلق بالتسيير المالي والإداري لقطاع التكوين، مما أعطى مرونة أكبر للمؤسسات.
- إقامة مركز متخصص في الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات، أسندت له مهام متابعة المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني ومحاولة تحليل أسباب بطالتهم.
- إدراج دورتين للتكوين واحدة في شهر سبتمبر والأخرى في شهر فيفري لزيادة حظوظ تسجيل الشباب في التكوين على مدار السنة كاملة.

لقد مثلت هذه التدابير محاولة لإعادة بعث القطاع وتكييفه مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، رغم التحديات التي طبعت تلك الفترة.

4-2- المرحلة الرابعة: انطلاقاً من سنة 2000:

تمّ مع بداية سنة 2000، طرح مشروع جديد قدم منظورا مختلفا لقطاع التكوين المهني، وذلك من خلال إنشاء لجنة قطاعية مشتركة شملت ممثلين عن وزارات التربية الوطنية، التكوين المهني، والتعليم العالي، وقد اختتمت أشغال هذه اللجنة بالاتفاق على استحداث شهادتين جديدتين: شهادة البكالوريا المهنية، وشهادة التأهيل في التعليم المهني.

وقد عرف القطاع عقب ذلك تطورا الشعب والتخصصات، التي وصل عددها إلى 460 تخصصا، بالإضافة إلى تعزيز التأطير البيداغوجي والإداري بكفاءات من حملة الشهادات الجامعية. بموازاة ذلك تم

فتح ميدان التكوين المهني للقطاع الخاص، مع الحفاظ على مراكز التكوين الخاضعة للقطاعات الاقتصادية واستغلالها ضمن اتفاقيات شراكة.

ومن أهم الإصلاحات المتخذة في هذه المرحلة (عوارم ، سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه، 2017، صفحة 322):

- تطوير قطاع التكوين المهني لتعزيز قدرته التنافسية، وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء و تأهيل المكونين.
- استحداث حرف جديدة وتحسين المهن التقليدية القائمة.
- تدعيم الاندماج بين التكوين المهني و القطاع الاقتصادي.

3- رصدُ بعض إنجازاتِ التكوينِ المهني:

3-1- تطوُّرُ هياكلِ التكوينِ المهني:

جدول رقم (44) : تطوُّرُ عددِ مؤسَّساتِ التكوينِ المهنيِّ خلالَ (2000-2022)

السنوات	2000	2004	2008	2012	2016	2018	2022
عدد المؤسسات	517	601	743	860	976	1188	2005

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025) و (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024)

شهد عدد مراكز التكوين المهني زيادة ملحوظة، حيث انتقل من 517 مؤسسة سنة 2000 إلى 2005 مؤسسة سنة 2022، أي بزيادة تتجاوز أربعة أضعاف خلال 22 سنة. يبرز هذا التطور جهود الدولة في إتاحة التكوين للمتكويين عبر كافة جهات الوطن، والسعي إلى توفير المؤسسات الكافية لاستقبال الشباب في جميع التخصصات، وهو ما يدخل في صميم سياسة الدولة الرامية إلى تعميم التكوين وتقريبه من المواطن.

3-2- تطوُّرُ عددِ المُتكوِّنين والمُكوِّنين ونسبةِ التأطير:

جدول رقم (45): تطوّر عدد المتكوّنين والمتكوّنين ومعدّل التأطير

السنة	المتكوّنين	المكوّنين	معدّل التأطير
2000	303564	9332	33
2004	433384	11068	39
2008	583952	12140	48
2012	513915	15788	32
2016	614942	18216	33
2018	587691	17941	32
2022	704695	//	//

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2025) و(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024)

عرف عدد المتكوّنين تزايداً ملحوظاً بين 2000 و2008، حيث انتقل من 303564 إلى 583952، في حين سجل تراجعاً في 2012 (513915) قبل أن يرتفع مجدداً في 2016 إلى 614942، حيث شهد نوعاً من الاستقرار في 2018 عند 587691 يدل على عدم استقرار عدد المتكوّنين خلال هذه الفترة على وجود عوامل متعددة على تتحكم في إقبالهم على التكوين المهني، منها التغيرات الاقتصادية، وعامل الطلب على بعض التخصصات دون غيرها، وكذلك التغير في نظرة الشباب إلى هذا النوع من التعليم، وتجاوز عدد المتكوّنين 700 ألف في سنة 2022، حيث سجل ارتفاعاً ملحوظاً السنوات الأخيرة، كما شهد عدد المتكوّنين زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 9332 سنة 2000 إلى 17941 سنة 2018، يبرز هذا التطور حرص الدولة على تدعيم الموارد البشرية ومسايرة التوسع في عدد المراكز والمتكوّنين من أجل تحقيق جودة التكوين ويكون ذلك من خلال تحسين نسبة التأطير. كما شهدت معدلات التأطير تذبذباً في هذه الفترة، إذ ارتفعت من 33 متكوناً لكل مكون سنة 2000 ووصلت الذروة سنة 2008 بـ 48 متكون لكل مكون، ما يعكس اكتظاظاً كبيراً آنذاك، قبل أن يعاود الانخفاض مجدداً إلى 32 بين 2012 و2018. هذا التراجع في معدل التأطير يؤشر على سعي الدولة نحو تدعيم جودة التكوين، عبر تخفيض عدد المتكوّنين لكل مكون، وبالتالي تقديم تكوين أكثر نجاعة ومردودية.

يعكس تحليل تطور قطاع التكوين المهني من 2000 إلى 2018 سعي الدولة نحو التوسع من الناحية

الكمية سواء على مستوى المؤسسات أو المكونين، مع جهود للرفع من جودة التأطير. ورغم تسجيل تذبذب في عدد المتكونين، فإن القطاع شهد تحسنا ملحوظا يبين حرص الدولة على عصنة القطاع باعتباره رافدا أساسيا لإدماج الشباب وتكوين الكفاءات. إن المؤشرات تستدعي تقييما جادا ومتواصلا لتحقيق التناسق بين الكم والنوع، وبين العرض والطلب، بما يستجيب للتغيرات الحاصلة في سوق العمل.

4- مشكلات واختلالات قطاع التكوين المهني:

تشهد منظومة التكوين المهني في الجزائر عدة اختلالات تعيق قدرتها على مواكبة متطلبات سوق العمل، من أبرزها (مسعودي، التكوين والادماج المهنيين في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ منشورة، 2018، الصفحات 65-68)

- ضعف التوازن بين العرض والطلب: تتميز السياسات والبرامج المتبعة في التكوين المهني من ضعف في تحقيق التوازن المرغوب بين مخرجات التكوين ومتطلبات سوق الشغل، بسبب الاعتبارية في التخطيط وانعدام التعاون بين مختلف المتدخلين الاجتماعيين والاقتصاديين، إلى جانب غياب بنك معلومات يحوي بيانات دقيقة ترتبط بسوق الشغل.
- تأخر تحديث البرامج والتجهيزات: حيث أنّ المناهج والمحتويات الخاصة بالتكوين مازالت بعيدة عن مجارة التطورات التكنولوجية المتجددة، إذ تسجل الكثير من مراكز التكوين المهني تأخرا ملحوظا في توفير الأدوات التقنية مثل: قاعات الإعلام الآلي وتوصيلها بالإنترنت، مما يؤثر سلبا على جودة التكوين.
- تأثير العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي: نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع السوق الدولية، تعميق لفجوة بين مستوى التأهيل الوطني والمعايير الدولية، مما أثر بصفة سلبية على تشغيل اليد العاملة الوطنية، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.
- تدني مكانة التكوين المهني: بالرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة إلا أن هذا القطاع لا يحظى بنفس الاهتمام الذي يتمتع به قطاع التعليم العام.
- عدم وجود آلية لتتبع الخريجين: تفتقد سياسة التكوين إلى آليات ناجعة لتتبع مسار المتخرجين في سوق الشغل، مما يؤثر في قدرة القائمين على تقييم مدى تناسب التكوين مع الوظائف المطلوبة، وعلى معرفة المستوى الحقيقي للمتخرجين في الميدان ومدى رضاهم المهني.

- عدم اعتماد مفهوم التكوين الموجّه بالأداء: رغم أنّ الأداء مبدأ أساسي لقياس فعالية التكوين وجودته، لكنّه لا يعتمد في الغالب.
- سوء التخطيط في إعداد اليد العاملة: ينتج عن غياب التخطيط المنهجي المبني على معطيات ميدانية، الحصول على بيانات خاطئة ومضللة حول متطلبات سوق الشغل، مما يؤثر على نجاح البرامج التكوينية.
- غياب آليات استشراف سوق العمل: لا توجد آليات محددة لرصد واقع سوق العمل أو استشراف مستقبله، خاصة في ظل استحداث مهن جديدة تواكب التغيرات المتسارعة.
- انعدام معايير الجودة الشاملة: يعاني القطاع من هدر في رأس المال البشري بسبب عدم الاهتمام بمبادئ الجودة الشاملة.
- النظرة الاجتماعية للمهن الحرفية: تؤثر النظرة الاجتماعية للمهن على الرقي بمكانة التكوين والتعليم المهنيين، حيث يرى يفضل الكثير من الشباب العمل في الوظائف الحكومية رغم تدني أجورها، بالنظر إلى ما تمنحه من مكانة واستقرار نفسي واجتماعي.

وبناء على ما سبق يمكن اقتراح التدابير التالية:

* إدماج المواد التكوينية في برامج التعليم: أي ضرورة إطلاع التلاميذ في وقت مبكر بطبيعة المهن، وذلك عبر ربط التعليم النظامي بالتكوين المهني، بما يسهل الحصول على التكوين الجيد الذي يستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

* تحديد التخصصات بالتشاور مع الفاعلين المحليين، وذلك من أجل تحقيق مواكبتها لمتطلبات سوق العمل المحلي.

* ضرورة مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في إعداد برامج التكوين، بما يتيح تحقيق الانسجام بين مخرجات التكوين ومطالب المؤسسات وحاجات الاقتصاد.

* إدخال عروض تكوين تستشرف متطلبات الاقتصاد الوطني المستقبلية، بما يساعد في تلبية الطلب المتزايد على المهارات، وتنظيم دورات تكوينية خاصة في المهن الجديدة، لمواكبة التغيرات المتسارعة.

*تشجيع المؤسسات الاقتصادية على استضافة المتكويين في سياق برامج التكوين الميداني، مقابل تقديم مزايا ضريبية أو دعم مالي، مع تشجيع المؤسسات على إبرام عقود مع المتكويين.

خلاصة الفصل:

تطرّقنا في هذا الفصل الموسوم بـ "مكانة التعليم في النموذج التنموي الجزائري"، إلى جملة من المحاور التي تعكس الأهمية البالغة التي يحظى بها التعليم في البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة، فقد أبرزنا الدور المحوري الذي اضطلع به التعليم في دعم مسار التنمية الوطنية، مع الوقوف على التحديات المتعددة التي اعترضت سبيل تطوره، من حيث الإمكانيات، والبرامج، والتسيير، كما تناولنا بالتفصيل المسار التاريخي لتطور المنظومة التعليمية، متبوعاً بتقييم موضوعي لأدائها، أتاح الكشف عن مكان القوة والقصور في تحقيق الأهداف المسطرة، وتمّ التطرق أيضاً إلى قضية محو الأمية، التي شهدت فيها الجزائر تطوراً ملموساً، انعكس في تقليص ملموس لنسب الأمية خلال العقود الأخيرة. ولم يغفل الفصل أهمية قطاع التكوين المهني، حيث تمّ تسليط الضوء على الجهود المبذولة في هذا المجال، سواء من حيث التوسّع المؤسّساتي أو من حيث تأهيل الموارد البشرية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل، ما يعكس الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصلُ السادسُ:

السياسةُ السكنيةُ في الجزائرِ

تمهيد

أولاً- مدخلٌ للسياسةِ السكنيةِ في الجزائرِ

ثانياً- الإطارُ التاريخيُّ لتطورِ السياسةِ السكنيةِ في الجزائرِ

ثالثاً- الصيغُ السكنيةُ وآلياتُ التمويلِ والتسييرِ.

رابعاً: صعوباتُ ومعوقاتُ السياسةِ السكنيةِ في الجزائرِ

خلاصة الفصل

تمهيد:

يُعدّ قطاع السكن من الركائز الحيوية التي استندت عليها التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، نظراً لارتباطه الوثيق بالتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد على مدار ستة عقود، فلم يُنظر إلى السكن بوصفه مجرد استجابة لحاجة أساسية من حاجات المواطن تتمثل في توفير مأوى، بل اعتُبر أداة إستراتيجية لتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع، حيث أولت الدولة الجزائرية هذا القطاع اهتماماً بالغاً ضمن مختلف النماذج التنموية التي تبنتها، إذ أدرجته ضمن أولوياتها الكبرى، إدراكاً منها لدوره المحوري في امتصاص التفاوتات الاجتماعية، وتقليص مظاهر الإقصاء، وتوطيد اللحمة المجتمعية، فضلاً عن كونه محرّكاً اقتصادياً يسهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج في العديد من القطاعات المرتبطة به كالبناء والأشغال العمومية ومواد البناء، فلم يقتصر دور السكن في الجزائر على تلبية الحاجات العمرانية، بل امتد ليشكّل عنصراً فاعلاً في مشروع التنمية الوطنية الشاملة.

وعليه يسعى هذا الفصل إلى تحليل مكانة السكن في المراحل التنموية المختلفة، التي عاشتها الجزائر خلال أكثر من ستة عقود، من خلال مقارنة تجمع بين التحليل الكمي و النوعي لبعض المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع، في محاولة لرصد السياسات السكنية والإنجازات المحققة في هذا الميدان، إلى جانب التطرق إلى أهم الصعوبات التي حالت دون تحقيق النتائج والأهداف المعلنة من طرف السلطات، حيث يمكن هذا التحليل في الأخير من فهم موقع قطاع السكن ضمن معادلة التنمية الاجتماعية الوطنية.

أولاً: مدخلٌ عامٌ للسياسة السكنية:

1- بعض المفاهيم المتعلقة بالسكن: يُعدّ السكن في الجزائر أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، نظراً لارتباطه الوثيق بتحسين ظروف المعيشة والاستقرار الاجتماعي، ولم يكن هذا القطاع مجرد استجابة لحاجة سكنية، بل أداة إستراتيجية دعمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المراحل التنموية.

1-1 مفهوم السكن: "السكن هو حاجة ضرورية للإنسان يتكون من خرسانة والحديد و الخشب و يلبي مجموعة من المصالح والحاجات: كالراحة و الرفاهية و الاستقلالية" (جغبال و العلمي، البرامج السكنية المطروحة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1969-2019، 2025، صفحة 812)

1-2 السياسة السكنية: هي "عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل و آليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض و الطلب و ذلك في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة" (جغبال و العلمي، البرامج السكنية المطروحة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1969-2019، 2025، صفحة 812)، ومنه يمكن الاستنتاج أنّ السكن يمثل حاجة أساسية للإنسان تتجاوز كونه مجرد مبنى مكوّن من مواد مثل: الخرسانة والحديد والخشب، ليشمل تلبية احتياجات الراحة والرفاهية والاستقلالية، ومن جانب آخر، تُعتبر السياسة السكنية أداة تنظيمية تضعها الدولة بهدف ضبط السوق السكني، من خلال توفير الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق توازن متكامل بين العرض والطلب، مع احترام معايير محددة للأسعار والكميات، مما يضمن استجابة فعّالة لاحتياجات المجتمع في هذا المجال الحيوي.

1-3-1 أنواع السكن:

1-3-1 السكن الحضري: "هو السكن الذي يقع في وسط المدينة أو في المناطق الحضرية و هو عكس السكن الريفي، وعليه، فإن السكن الحضري هو المنطقة التي يعيش فيها الرجال والنساء و تنظم فيها حياتهم بطريقة مركزة إلى أبعد الحدود و كذا قريهم من كافة الخدمات مثل: العمل، الإيواء، العلاج والغذاء." (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 52)

1-3-2- السكنُ الريفيُّ: يعرف على أنه " منزل فردي يقع بمقاطعة أو إقليم تابع في غالب الأحيان إلى الوسط الريفي، وسي أيضا بمنزل الريف أو منزل القرية مع أو بدون فلاح، كما يستعمل في أيامنا هاته كإقامات ثانوية مستعملة لأيام العطل" (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 53)، أمّا في الجزائر، فيدخل السكن الريفي ضمن سياسة الرامية لتنمية المناطق الريفية، والغاية من ذلك هو محاولة إبقاء سكان الريف في مناطقهم، وذلك من خلال دعمهم لإنجاز سكن مناسب في بيئتهم في إطار ما يسمى بالبناء الذاتي، حيث يشترط في الشخص المستفيد امتلاكه قطعة أرضية، وتساعد الدولة في تنفيذ وإنجاز الأشغال عن طريق تقديم إعانة إذا توفرت فيه الشروط. (وزارة السكن والعمران والمدينة، 2025)

1-4-4 أشكال السكن:

يتميّز السكن في الجزائر بتنوع كبير يعكس الفروقات الثقافية والجغرافية بين المناطق المختلفة، سواء في الشمال الساحلي أو الجنوب الصحراوي أو المناطق الداخلية، كما يظهر هذا التنوع بشكل واضح بين البيئات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية والمراكز الحضرية الكبرى، وبين المناطق الريفية التي تحتفظ بأساليب معيشة تقليدية أكثر واحتياجات مختلفة من حيث السكن. وبوجه عام، يمكن تصنيف أشكال السكن في الجزائر إلى ثلاث فئات رئيسية، تتفاوت في بنيتها وخصائصها وفقاً لعوامل طبيعية واجتماعية متعددة، مما يعكس تعددية وتجذر السكان في أماكنهم، ويؤكد الحاجة إلى سياسات سكنية مرنة تأخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق لتوفير حلول سكنية ملائمة تلبي مختلف الاحتياجات المحلية. و تتوفر الجزائر على ثلاث أشكال للسكن: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 53)

1-4-1- السكنات الفردية: وهي عبارة عن سكنات أرضية تتكون من طابق واحد أو طوابق متعددة تسكنها عائلة واحدة يمكن أن تتوفر على مساحة غير مبنية تحوي مرآب و حديقة.

1-4-2- السكنات الجماعية: هي عبارة عن سكنات تتميز بكثافة سكانية وغالبا ما تكون في المناطق الحضرية ويشترك السكان في الساحة العامة للمبنى الذي يحوي طوابق عديدة كل طابق يحتوي على سكن واحد أو مجموعة سكنات، كما يتقاسم السكان المصعد أو السلم وموقف السيارات والرواق، وتبدأ خصوصية الأفراد في هذا النوع من السكنات عند دخول إلى الوحدة السكنية.

1-4-3- السكنُ نصفُ جماعي: يحاول هذا السكن ضمان حد أدنى من الخصوصية بحيث يتفادى الكثافة الكبيرة الموجودة في السكنات الجماعية و التي تضيق الخصوصية بصفة تامة، كما يتفادى إهدار مساحات كبيرة حيث يتضمن الهكتار الواحد ما بين 20 إلى 40 سكنا.

2- أهمية السكن:

1-2- أهمية السكن البيولوجية والحيوية:

يشكل السكن حيزا ضروريا في حياة البشر مثل الغذاء و اللباس ،لأنه يكفل حماية الأفراد من العوامل الطبيعية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إنه يمنحهم الاحساس بالراحة، حيث تلعب الأبعاد الثقافية والاجتماعية دورا مهما في علاقة الفرد بالآخرين سواء أفراد الأسرة الذين يعيش معهم تحت سقف واحد، أو الجماعة الاجتماعية التي تحيط بالسكن، لذلك يلعب المسكن دورا كبيرا سواء في تلبية الاحتياجات البيولوجية وهي حماية الانسان ووقايته من العوامل الطبيعية وتوفير الاستقرار النفسي له وكذلك من الناحية الاجتماعية، والافتقار للسكن المناسب يؤدي إلى الاحساس بالعزلة و يؤثر في توازن العلاقات الاجتماعية للفرد. فالسكن هو المكان الوحيد الذي يمكنه أن يوفر الاطمئنان والراحة النفسية للفرد ويحمي خصوصيته، كما يوفر السعادة للفرد الذي يعيش في حضان العائلة، ويعتبر الحاضن للمؤسسة الأولى المسؤولة على نقل الثقافة والقيم والعادات والتقاليد والمكان المفضل لممارسة الأفراد لهواياتهم وإبداعاتهم. (زرقة، سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه ، 2016، صفحة 51)

2-2- أهمية السكن الاجتماعية والتربوية:

يمارس المنزل وظيفة تربوية، حيث تقوم الأسرة ضمن هذا الفضاء بتربية الأبناء وتنشئتهم وفق قيمها ومعاييرها الاجتماعية والدينية، وتقوم بإعدادهم للاندماج في المجتمع ليقوموا بأدوارهم المنوطة بهم على أكمل وجه، كما تعمل على تحصينهم من كل أشكال الانحراف التي تصادفهم في الشارع فهي صمام الأمان، وتوفر السكن يوفر ذلك الاشباع النفسي و القبول الاجتماعي للفرد (زرقة، سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه ، 2016، صفحة 55).

2-3- الأهمية السياسية:

يشكّل السكن واحدًا من القضايا المحورية التي تشغل بال المواطنين بشكل مستمر، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياتهم اليومية وراحتهم النفسية والاجتماعية، لهذا السبب، تحظى هذه القضية باهتمام واسع من مختلف أطراف المجتمع، بدءًا من وسائل الإعلام التي تتابع وتناقش تحديات السكن وأحوال السوق العقاري، مرورًا بالدولة التي تعتبر إنجازاتها في مجال توفير السكن من بين أبرز مؤشرات نجاحها، لما لذلك من أثر مباشر على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما أنّ السكن يحتل مكانة بارزة في برامج الأحزاب السياسية، التي تسخر جهودها لتقديم حلول مبتكرة ووعود ملموسة في هذا المجال، سعيًا لكسب ثقة الناخبين وتأمين دعمهم، وبذلك، يصبح قطاع السكن محورًا للنقاشات العامة والسياسات الحكومية، نظرًا لدوره الحاسم في تحسين جودة الحياة وبناء مجتمعات متماسكة ومستقرة. (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 56).

3- الأهداف العامة للسياسة السكنية:

1-3 الأهداف الاجتماعية:

نظرا لأهمية السكن على الفرد في علاقاته الاجتماعية بمحيطه وكذلك مردوديته في العمل، فقد ركزت السياسات السكنية على البعد الاجتماعي للفرد من خلال السعي لتوفير سكن مناسب، من خلال توفير كافة الامكانيات الممكنة، سواء تعلق الأمر بمنح إعانات مباشرة أو غير مباشرة، أو من خلال إحدى طرق التمويل السكنية المختلفة، حيث تصل أحيانا المساعدات المقدمة من طرف الدولة لبعض الفئات كامل قيمة السكن كما هو الحال في السكنات الاجتماعية (زعروري و قاسمي، 2024، صفحة 82)

2-3 الأهداف السياسية:

تهتم السياسات العامة في الكثير من الدول بمجال السكن، باعتباره مسعى اجتماعي تتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية، كما يحمل في طياته دلالات سياسية، وفي الجزائر كثيرا ما يرتبط توزيع السكنات باستحقاقات سياسية معيّنة، فهي أداة لتدعيم المشاركة الانتخابية أو لتسجيل مكاسب سياسية عوض أن يكون استجابة حقيقية لمبدأ العدالة الاجتماعية، وتعمل السياسة السكنية في الجزائر على: تفعيل دور الدولة في تنظيم نشاطات السكن والعمران، تنويع صيغ التمويل والإنجاز والمراقبة، اقتراح صيغ سكنية تتناسب مع قدرات المواطنين، تنظيم العلاقة بين مختلف الفاعلين في المجال العقاري، تطوير التخطيط الحضري وإرساء صناعة حقيقية في مجال البناء (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 32)

3-3- الأهداف الاقتصادية:

لا يقتصر قطاع السكن على كونه مجرد خدمة اجتماعية لتوفير المأوى، بل يتعدى ذلك ليكون ركيزة أساسية ومحركاً رئيسياً للعديد من القطاعات الاقتصادية، فالسياسة السكنية تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية جوهرية، حيث يرتبط هذا القطاع بشكل وثيق بالقطاع المصرفي من خلال القروض التمويلية المقدمة لبناء المشاريع السكنية، وهذه القروض لا تساعد فقط في تمويل البناء، بل تعمل أيضاً على تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، من خلال تنشيط الصناعات المرتبطة بمواد البناء والمستلزمات الأساسية، مما يؤدي بدوره إلى تحريك عجلة التنمية وتعزيز فرص العمل في مجالات متعددة، كما يساهم القطاع في رفع الناتج الداخلي الخام وتعزيز النمو الاقتصادي (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 31)، كما يعد من أهم القطاعات التي تستقطب عددا كبيرا من العمال، حيث يعمل على تقليص نسب البطالة وزيادة المداخيل، مما يساهم تعزيز النمو الاقتصادي (زعروري و قاسمي، 2024، صفحة 83).

3-4- الأهداف البيئية:

تركّز السياسة السكنية في الجزائر على تنفيذ مشاريع إسكانية تراعي مبادئ التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية المتجددة، حيث يبرز هذا التوجه في إنشاء أحياء سكنية تحترم البيئة، حيث يُعتمد على مواد بناء صديقة للبيئة للحد من الأضرار البيئية المحتملة، كما تُشجع المشاريع السكنية على تبني مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، بهدف تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية، ويُعطى اهتمام خاص بتوفير هذه الطاقات في المناطق الريفية، مما يساهم في تخفيض التكاليف وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى ذلك، تسعى السياسات إلى تعزيز مفهوم البناء الإيكولوجي عبر دعم المبادرات التي تعتمد على الطاقات البديلة في مجالات الإضاءة والتدفئة، ويعتبر مشروع «الأحياء الخضراء» الذي نُفذ في عدد من المدن الجزائرية نموذجاً بارزاً لهذا التوجه، حيث تركز الدولة على توسيع استخدام الطاقة الشمسية خصوصاً في المناطق النائية، في إطار جهودها لتحقيق استدامة الموارد وتقليل الآثار البيئية السلبية. (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 31).

3-5- الأهداف الثقافية:

تراعي السياسة السكنية ثقافة وتقاليد المجتمع الجزائري، حيث تسعى إلى تكييف المشاريع السكنية مع النمط الثقافي والقيمي لمختلف المناطق، و يكون ذلك عبر تنويع صيغ السكن وتصاميمه بما يتماشى مع طبيعة كل منطقة سواء كانت ريفية أو حضرية، حيث تسعى الدولة إلى عدم فرض نموذجي سكني واحد قد يتعارض مع خصوصيات السكان، فهندسة وتصاميم المنازل التقليدية وأشكال البناء المحلية، تعد أحد مكونات الهوية الثقافية التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 32)

4- مكانة السكن في المواثيق الجزائرية:

4-1- ميثاق طرابلس 1962:

بالرغم من المشكلات المختلفة التي واجهت الجزائر بعد الاستقلال، من عدم استقرار سياسي وفوضى اجتماعية وعجز كبير في التسيير بسبب مغادرة المحتلين دفعة واحدة، إلا أن القائمين على إعداد أول وثيقة في الجزائر المستقلة تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، أولوا قطاع السكن أهمية كبيرة فقد أشار البيان إلى أن " السكن هو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين الذين هدمت منازلهم في الأرياف واضطروا للعيش في الأكواخ أو في الأحياء القصديرية التي تكاثرت عند مداخل المدن، لأجل ذلك فإن توفر السكن اللائق للمواطنين يعتبر من الإجراءات المستعجلة التي يجب اتخاذها طبقا لما تقتضي دورة النشاط الاقتصادي، وعملية تأهيل الريف " (بشير، 2015، صفحة 141) كما ورد في أحد فقراته مايلي " يتعين على الحزب ، أن يتخذ التدابير عاجلة لإيواء السكان المتضررين من الحرب في ظروف لائقة، مع الاحتياط للضروريات الفورية، وإعادة البناء في إطار مخطط يحضر حسب إدماجهم في المحيط الاقتصادي وفي المدن، ومن الضروري أن يتم بسرعة تنظيم أسعار الإيجار، وأن تشغل المساكن الغير مشغولة أو التي تشغل بصفة غير كافية" (قاسمي، 2015، صفحة 57)، وهذا ما يؤكد على مدى وعي الدولة بالوضعية المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري الذي أنهكته 132 سنة من التدمير الممنهج للبنى التحتية و المعيشية للمواطن والتي انتهت بسنوات الثورة الجزائرية التي تبنت فيها السلطات الاستعمارية سياسة الأرض المحروقة التي أتت على الأخضر واليابس انتقاما من الشعب الجزائري برمته الذي احتضن الثورة المباركة.

2-4 - ميثاقُ الجزائر 1964:

أشار ميثاق 1964 في تناوله لمحور السكن، أنه يجب الاهتمام بالبنية السكنية، و القضاء على الأحياء القصديرية التي تشوّه المحيط العمراني، (زرقة، سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه، 2016، صفحة 64)، ويعكس هذا الميثاق إدراك الدولة لضرورة تطوير قطاع السكن سواء من حيث ترميم السكنات أو توفير سكنات جديدة، وكذلك تهيئة البنية التحتية، كما أنّ القضاء على السكنات الهشة يجب أن يكون من مهام الدولة من خلال إيجاد حلول لساكني هذه الأحياء.

3-4 - مكانةُ السكنِ في ميثاقِ 1976:

جاء ميثاق 1976 في فترة تحسن الظروف الاقتصادية، حيث بدأت الدولة الجزائرية تستفيد من الإيرادات البترولية، وانعكس ذلك حتى على قطاع السكن الذي لاقى اهتماما أكبر من السنوات السابقة، وقد أكد الميثاق على ضرورة تحسين أوضاع السكن في المجتمع الجزائري، حيث اعتبر الحق في السكن المناسب لا يقل أهمية عن الحق في الغذاء والعلاج وقد ورد في أحد فقراته ما يلي: "توفير سكن محترم ومريح وفقا لشروط السكن العصري يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير" (قاسي، 2015، صفحة 57).

4-4 - مكانةُ السكنِ في ميثاقِ 1986 :

لقد جاء ميثاق 1986 في فترة استثنائية من تاريخ الجزائر مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، التي صحبها مراجعة من طرف الدولة الجزائرية للسياسات العامة القائمة على مركزية القرار، واحتكار الدولة لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل استمرار أزمة السكن في تلك الفترة، أكدت الدولة مرة أخرى على سعيها لحل مشكلة السكن بالتعاون مع كل الفاعلين في هذا القطاع بما فيهم المواطن حيث ورد في أحد فقرات الميثاق ما يلي: " إن مشكل السكن يعتبر من بين الاهتمامات الكبرى للقيادة السياسية والأمة..... إن الحل يتم عن طريق ازدواج الجهود وتضافرها بين الدولة والسلطات المحلية، والمؤسسات بالإضافة إلى المواطن" (زرقة، سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه، 2016، صفحة 66)

ثانياً: الإطار التاريخي لتطور السياسة السكنية في الجزائر

1- وضعية قطاع السكن في الجزائر بعد الاستقلال:

من بين التحديات الكبيرة التي واجهت الجزائر بعد الاستقلال كانت قضية السكن، حيث كان عدد محدود من السكان، وهم المستعمرون وقلة من الجزائريين، يعيشون في مساكن مناسبة ومبنية، بينما كانت الغالبية العظمى من الشعب الجزائري تقطن في منازل ريفية بسيطة مصنوعة من الطوب أو في خيام و«قرى» تقليدية، وكلها تعكس ظروف الحياة الصعبة التي عانى منها السكان في تلك الفترة. وترك المعمرون الذين غادروا الجزائر حوالي نصف مليون سكن، وقد سمح هذا العدد بتلبية مطالب السكن لفترة وجيزة، حيث اتضح في ما بعد أن المساكن لا تكفي لمجابهة النزوح الريفي بسبب ارتفاع وتيرة التصنيع وهجرة الريفيين إلى المدينة بحثاً عن العمل (هني، 1991، صفحة 76)

2- السياسة السكنية في الجزائر في ظل النظام الاشتراكي:

1-2- الفترة 1962-1966

على الرغم من المكانة المهمة التي احتلها قطاع السكن في المواثيق الرسمية في هذه الفترة، فدستور 1963 أشار في سياق حديثه عن " أهداف الثورة انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير والتي من بين أهدافها تحسين السكن " وميثاق الجزائر الصادر سنة 1964 حيث ذكر في الباب المتعلق بتحقيق تطلعات الجماهير أن " صياغة سياسة سكنية تخضع لثلاث متطلبات أساسية وتأتي على رأسها وجوب الاقرار بصعوبة أو إشكالية توفير سكنات لائقة لكل العائلات في فترة وجيزة و كذا العمل على تسهيل الحصول على ملكية السكن لسد الحاجيات الفردية والعائلية في مجال السكن"، إلا أن السياسات السكنية كانت الحلقة الأكثر ضعفا ضمن مختلفة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بسبب اعتقاد الدولة بكفاية العقارات الفارغة التي خلفها الأوروبيون، في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة السكن في المدن بسبب هجرة السكان نحو العمل في القطاع الصناعي في المدن (دبله ع.، الدولة الجزائرية الحديثة اقتصاد والسياسة والمجتمع، 2004، صفحة 117).

وتتلخص أهم إنجازات الفترة في ما يلي: (يحيوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 67)

- محاولة إنهاء المشاريع غير المكتملة من مشروع قسنطينة، حيث تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة سنة 1965 كلفت بإتمام إنجاز السكنات غير المكتملة:
 - إكمال المشاريع السكنية التي كانت في طور الإنجاز على شكل هياكل، وعددها حوالي 16661 وحدة سكنية، المتوقع إنجازها كحد أقصى سنة 1977.
 - إكمال أعمال السكنات بصيغة الرهن العقاري والمقدر عددها بـ 9985 وحدة سنة 1970، التي كان يمولها صندوق الهبات المخصصة للسكن، وبعد الاستقلال تم دعمها من قبل الخزينة العمومية.
 - إكمال أعمال سكنات الإيجار المتوسط التي حددت آجال تسليمها كحد أقصى سنة 1975 ، وعددها 8303 شقة.
- لقد كان عدد الوحدات السكنية بعد الاستقلال 1950000 وانتقل سنة 1966 إلى 1980000، حيث سجل قطاع السكن في هذه الفترة ركودا كبيرا بسبب العديد من العراقيل ومن بينها: (يحيياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 69)
- توقف إنجاز كل المشاريع السكنية بسبب مغادرة الإطارات الأوروبية.
 - قطع التمويل لكل المشاريع السكنية المبرمجة.
 - تمّ استحداث الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1964 لتمويل السكن.
 - إيلاء الاهتمام للسكن الريفي وذلك لجبر الضرر الذي طال البنية التحتية الريفية أثناء الحرب التحريرية.

2-2- المخطط الثلاثي: 1967-1969

خصّص المخطط مبلغ 0.34 مليار دج من قيمة اجمالية 9.06 مليار بنسبة 3.7 % ، ورغم هذا المبلغ الضئيل إلا أنه في نهاية المخطط استثمر فقط مبلغ 0.24 مليار دج فقط، (بهلول م.، 1999، ج1، صفحة 190). ويمثل المبلغ المستثمر فعليا على السكن حوالي 70% من المبلغ المخصص له في بداية المخطط، وهو مؤشر على وجود ضعف في التخطيط والامكانيات التنفيذية، أو إلى عراقيل إدارية أعاق استهلاك الغلاف المالي كاملا.

الجدول رقم (46): وضعية المشاريع السكنية خلال الفترة 1969-1967

نوعية السكن	1967	1968	1969	المجموع	في طور الانجاز	غير المنجزة
السكن الريفي	3125	4141	4846	12112	5273	4810
السكن الحضري	2201	5055	9548	9548	10608	13943

المصدر: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022،

صفحة 71)

يبين الجدول التالي عدد السكنات الريفية المنجزة خلال 1969-1967 والمقدر بـ 12112 وحدة سكنية، وعدد الوحدات غير المنجزة هو 4810 ويمثل نسبة 40% تقريبا، وهو مستوى ضعيف من الإنجاز يدل على وجود صعوبات في العمل.

أما بالنسبة للسكن الحضري، فمجموع السكنات المنجزة في هذه الفترة هو 9548 وحدة سكنية وهو أقل حتى من عدد الوحدات في طور الإنجاز المقدر بـ 10608 وحدة، وهو ما يبين عن ضعف كبير في التحكم في الإنجاز في الوسط الحضري.

نستنتج من خلال هذه الأرقام أنه: قد تحققت إنجازات مقبولة في هذه الفترة الصعبة التي تتميز بغياب التمويل ونقص في اليد العاملة المؤهلة، كما تظهر النسبة الكبيرة من المشاريع غير المنجزة خلا في التحكم في تنفيذ المشاريع سواء من جانب التمويل أو المراقبة أو من جانب توفر الإمكانيات التقنية والبشرية، كما تعكس هذه النتائج نسبة إنجاز أكثر في الريف وهو دليل على اهتمام الدولة بتثبيت سكان المناطق الريفية في مناطقهم من أجل دعم القطاع الفلاحي وتخفيف الضغط على المدن.

3-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973

خُصّصَ هذا المخطط لقطاع السكن غلاف مالي قدره 1.52 مليار دج من غلاف إجمالي قدره 27.75 مليار دج بنسبة 5.48% وقد كان المبلغ الفعلي المستثمر في القطاع في نهاية الفترة 1.54 مليار دج. (بهلول م، 1999، ج1، صفحة 251)

الجدول رقم (47): وضعية المشاريع السكنية خلال 1970-1973

البرامج السكنية	عدد السكنات			نسبة الانجاز
	المقدرة	المنجزة	الفرق	
السكن الحضري	45000	18000	27000	40%
السكن الريفي	40000	24000	16000	60%

المصدر: (جغبال و العلمي، البرامج السكنية المطروحة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1969-2019، 2025، صفحة 815)

إن المبلغ المستثمر فعليا في قطاع السكن في هذا المخطط المقدّر بـ 1.54 مليار، وهو يساوي أكثر من ستة أضعاف المبلغ المستثمر في المخطط السابق الذي لم يتجاوز 0.24 مليار دج، يظهر تخصيص مبلغ كبير مقارنة بالسابق و تجاوز المبلغ المخصص، جدية في إنجاز المشاريع ووعي كبير من طرف الدولة بأهمية هذا القطاع.

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد السكنات الريفية المقرر إنجازها 40000 وحدة و المنجزة فعليا هي 24000 وحدة بنسبة 60% فقط، و يعكس هذا الأداء صعوبات مختلفة تحول دون إتمام المشاريع من بينها: ضعف في توفير البنى التحتية، ضعف الاهتمام بالسكن في الريف وهجرة السكان نحو المدن، مشكلات إدارية تتعلق بمراقبة ومتابعة المشاريع.

أما بالنسبة لعدد السكنات الحضرية المقرر إنجازها، فهو 45000 والمنجزة فعليا هو 18000 وتقدر نسبة الانجاز بـ 40%، وتعتبر نسبة الإنجاز ضعيفة وهي أقل من السكنات الريفية، رغم توفر المدينة على شروط الإنجاز أكثر من الريف، من مقاولات و مؤسسات الإنجاز وتوفر اليد العاملة.

يتّضح من معطيات هذه المرحلة أنّه رغم تسجيل تحسن نسبي في مستوى التمويل والإنجاز، إلا أن النتائج الفعلية بقيت دون مستوى التطلّعات المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز العامة 49%، أي ما يعادل نصف المشاريع المبرمجة فقط، وذلك بالرغم من تجاوز المبالغ المالية المرصودة. ويشير هذا التفاوت بوضوح إلى وجود اختلالات على مستوى التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى ضعف في كفاءة توظيف الموارد المالية المتاحة، مما أثر سلباً على تحقيق الأهداف المرسومة في هذا القطاع الحيوي.

4-2. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

خصّص هذا المخطط لقطاع السكن غلاف مالي قدره 8.30 مليار دج من غلاف إجمالي قدره 110.22 مليار دج بنسبة 7.53% وقد كان المبلغ الفعلي المستثمر في القطاع مع نهاية الفترة 8.55 مليار دج، وقد تقرر في هذه الفترة بناء 300 قرية فلاحية. (مهلول م.، 1999، ج1، الصفحات 323-341)

الجدول رقم (48): وضعية المشاريع السكنية خلال 1974-1977

البرامج السكنية	عدد السكنات			نسبة الانجاز
	المقدرة	المنجزة	الفرق	
السكن الحضري	100000	45000	55000	45%
السكن الريفي	100000	75000	25000	75%

المصدر: (جغبال و العلمي، البرامج السكنية المطروحة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1969-2019، 2025، صفحة 816)

خصّص هذا المخطط لقطاع السكن غلاف مالي كبير مقارنة بالمخططات السابقة، وهو 8.55 مليار دج وهو ما يمثل 7.53% من إجمالي استثمارات المخطط، حيث يتجاوز خمسة أضعاف المبلغ المخصص في المخطط السابق، ويدل هذا على الاهتمام المتزايد من السلطات بقطاع السكن خاصة في ظل الطفرة البترولية التي ساهمت في توسيع الإمكانيات الاستثمارية.

وبالنسبة للسكنات الحضرية، فالعدد المقدر لإنجازه هو 100 ألف و أنجز 45 ألف بنسبة مئوية 45%، إذا ما قارنا هذه الأرقام بالمخطط السابق فإننا نلاحظ تحسنا بسيطا، لكن نسبة الإنجاز لا تزال ضعيفة وهذا يدل على وجود اختلالات مرتبطة بتنفيذ مشاريع السكن الحضري،

بالنسبة للسكنات الريفية فقد شهدت تحسنا ملحوظا سواء في عدد السكنات المنجزة المقدر بـ 75000 وحدة، أو نسبة الإنجاز المقدر بـ 75%، مقارنة بالسابق 24000 وحدة منجزة بمعدل 60%، ويعكس هذا التحسن قدرة أفضل في تسيير المشاريع في المناطق الريفية، خاصة من الانطلاق في مشروع بناء 300 قرية فلاحية تتوفر على كل المرافق الحيوية.

نستنتج من تحليل المعطيات السابقة أن: هناك تحسن من الناحية العددية للسكنات المنجزة مع تسجيل إنجاز مقبول في السكن الحضري مقابل أداء جيد في إنجاز السكن الريفي، وبالنسبة لمبلغ

الاستثمار الفعلي تجاوز المبلغ المخصص مما يعد مؤشرا على التزام السلطات، لكنه يطرح تساؤلات حول ضعف المخطط في تقدير مبلغ الاستثمار أو سوء في التصرف في الأموال المخصصة.

5-2- المخطط الخماسي الأول 1980-1984

خصّص هذا المخطط لقطاع السكن 60 مليار دج، من إجمالي استثمارات مقدر بـ 400 مليار دج بنسبة تجاوزت 15% من الميزانية (بهلول م.، 1999، ج2، صفحة 97)، لقد سجل هذا المخطط قفزة نوعية في تمويل قطاع السكن، حيث يعتبر أكبر مبلغ خصص لتمويل هذا القطاع منذ الاستقلال حتى ذلك التاريخ، مما يؤكد على وعي الدولة بأهمية معالجة مشكلة السكن المتزايدة منذ الاستقلال، وقد عمدت إلى زيادة الاستثمارات في هذا القطاع خلال هذا المخطط لهدفين محوريين: الأول اجتماعي يهدف إلى القضاء على التفاوت الكبير بين النمو الديموغرافي ومعدل نمو السكن في الجزائر بعد الاستقلال، حيث زاد عدد السكان بين 1967 و 1979 بـ 5.5 مليون نسمة، وفي حين لم يتجاوز عدد السكنات الجديدة في نفس الفترة 475 ألف وحدة سكنية، والهدف الثاني: سياسي إذ يرمي إلى تعمير التراب الوطني، عن طريق إنشاء تجمعات سكنية جديدة، في الجنوب والهضاب لتنشيط الحركة الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش بالنسبة للمناطق الريفية، وتوقيف النزيف الاجتماعي المتمثل في نزوح السكان نحو المدن.

وتتمحور تصورات المخطط لتنمية السكن حول ثلاثة محاور: إعادة توسعة وتهيئة المدن القديمة وتطويرها، العمل على تطوير البيئة السكنية في الريف، إنشاء مدن جديدة في الجنوب و المناطق الداخلية (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 65-66).

الجدول رقم (49): وضعية المشاريع السكنية خلال 1980-1984

البرامج السكنية	عدد السكنات			مجموع المنجزة
	المقدرة	المتأخرة	الجديدة	
سكن ريفي	150000	102000	48000	132400
سكن حضري	300000	225000	75000	180600
المجموع	450000	327000	123000	313000

المصدر: (بن أشهو، 1982، صفحة 431) و(زعروري و قاسمي، 2024، صفحة 87)

يظهر من خلال قراءة بيانات الجدول مدى طموح هذا البرنامج حيث حدد إنجاز 450 ألف مسكن كهدف بمعدل سنوي مقدر ب 90 ألف، و الملاحظ في هذا الجدول هو العدد الكبير من السكنات المتأخرة المقدر ب 327 ألف وحدة، ما يعني أن أكثر من ثلثي المشاريع التي يسعى المخطط لإنجازها هي مشاريع مرحلة من المخططات السابقة، كما يبين الجدول أن عدد الوحدات المنجزة خلال المخطط هو 313000 بنسبة إنجاز 70% تقريبا، وهي نسبة جيدة مقارنة بسابقاتها، ويعود تحقيق هذه النسبة للمبالغ المالية الكبيرة المرصودة، و بالنسبة للسكن الريفي عدد الوحدات السكنية المبرمجة لهذا المخطط هي 150 ألف أنجز منها 132400 بنسبة إنجاز جيدة تجاوزت 88% وتعتبر عن مستوى جيد في إنجاز برامج السكن الريفي.

أما بالنسبة للسكن الحضري فعدد السكنات المبرمجة هو 300 ألف وحدة سكنية أنجز منها 180600 بنسبة إنجاز متوسطة تبلغ 60% وهي أقل من نسبة إنجاز السكن الريفي، ويعود ذلك لوجود تعقيدات في الدراسات التقنية و مشاكل عقارية.

ونستنتج أنّ قطاع السكن في هذا المخطط عرف تحولا كميا ملحوظا، ورغم ضخامة الاستثمارات تم إنجاز حوالي 70% من المشاريع المقدر، لكنها تظل غير كافية لحل مشكلة السكن المتفاقمة.

6-2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

رُصد لقطاع السكن ضمن المخطط الاستثماري مبلغ معتبر بلغ 86.45 مليار دينار جزائري، ما يمثل حوالي 15.72% من إجمالي الغلاف المالي المقدر بـ 550 مليار دج، وهو ما يعكس الأهمية النسبية التي أُعطيت لهذا القطاع، غير أنّ ما تمّ استثماره فعليًا لم يتجاوز 52.31 مليار دج، ما يشير إلى فجوة واضحة بين المبالغ المخصصة وتلك التي تم تنفيذها ميدانيًا، كما سجّل تراجع في القيمة الإجمالية للاستثمار في هذا المخطط، حيث انخفضت إلى 370.5 مليار دج، مما يُبرز محدودية النجاعة في صرف الموارد ووجود عوائق حالت دون تنفيذ البرامج كما خُطّط لها. (بهبول م.، 1999، ج2، صفحة 223)

- ولقد حظي قطاع السكن بأهمية كبيرة في توزيع الحصص الاستثمارية وكانت أغلب مخصصات السكن موجهة للسكن الحضري، حيث يعمل هذا المخطط على إعادة تهيئة المدن واستغلال أقل ما يمكن من المساحات لتجنب استنزاف الأراضي الزراعية، ويطمح إلى توفير 110 آلاف مسكن سنويا مع تشجيع

المواطنين على البناء وفرض مقاييس وشروط لتفادي الفوضوية في البناء، ويهدف المخطط إلى تحقيق ما يلي: (بهلول م.، 1999، ج2، الصفحات 195-203).

- تجديد المدن الكبيرة عبر القضاء على الأحياء القديمة وإنشاء أحياء جديدة.
- إنشاء مدن جديدة في سفوح المناطق الجبلية للحد من الهجرة الداخلية.
- خلق شبكة من المدن في الهضاب من أجل تعمير هذه المناطق وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها.
- توسعة المراكز العمرانية في الصحراء وتعزيز النشاطات الاقتصادية الانتاجية.
- نشر المراكز العمرانية على طول الحدود الجزائرية لتوفير الاستقرار السكاني. الجدول (50):

وضعية المشاريع السكنية خلال 1985-1989

نوع السكن	السكنات المستلمة المبرمجة في هذا المخطط	السكنات المستلمة المتأخرة من البرنامج السابق	مجموع السكنات المستلمة	مجموع كل السكنات
السكن الريفي	104000	140000	244000	542000
السكن الحضري	82000	216000	298000	

المصدر: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة

(84)

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع السكنات المستلمة خلال المخطط هي 542000 وهي أكبر عدد تم تسليمه منذ الاستقلال، لكن المتأمل في هذه الأرقام يلاحظ أن نسبة الوحدات السكنية المتأخرة من المخططات السابقة هي 356000 أي: تمثل نسبته حوالي 66% مما يعني أن ثلثي السكنات التي تم تسليمها هي من مخلفات الفترة السابقة وليس لتلبية الطلب الجديد.

تشير البيانات إلى أن عدد الوحدات السكنية الريفية المستلمة 244000 منها 140000 وحدة متأخرة من المخطط السابق بينما لا تمثل السكنات المبرمجة في هذا المخطط سوى 104000 وحدة بمعدل 42.6%، إن هذه الأرقام تظهر ارتفاعا في عدد السكنات التي تم تسليمها وهذا مؤشر إيجابي، ومن جهة أخرى تؤثر على وجود خلل كبير في آجال التسليم حيث أن نسبة الوحدات المتخلفة من المخططات السابقة أكبر من بكثير المبرمج لها في هذا المخطط.

وبالنسبة للسكن الحضري، تم استلام 298000 منها 216000 سكنات متخلفة من المخططات السابقة وهي تمثل أكثر من 70 % من السكنات المستلمة، ويدل نسبة التأخر في المشاريع، على خلل في التسيير وضعف في إتمام البرامج .

نستنتج أنّ المخطط الخماسي الثاني حقق إنجازات كبيرة لا يمكننا إنكارها حيث: شكّل قفزة نوعية في عدد الوحدات المنجزة مقارنة بالمخطط السابق، بالرغم من النسبة الكبيرة من المشاريع المتأخرة التي تجاوزت 65% من السكنات المتأخرة، كما أن السكن الحضري لا يزال يعاني من بطء في الانجاز، فإن أكبر إنجاز حققه هذا المخطط هو تصفية تراكمات المخططات السابقة لكن على حساب إنجاز المشاريع الجديدة التي سترحل إلى الفترة اللاحقة.

7-2- تقييم عام للسياسة السكنية في مرحلة التوجّه الاشتراكي 1962-1990

2-7-1- تطوّر ضعيف في الحضيرة السكنية خلال ثلاثة عقود:

الجدول رقم (51): تطوّر الوضعية السكنية خلال الفترة 1962-1990

الفترة	66-62	77-67	90-78	المجموع	%
السكن الريفي	11453	60210	448875	520538	54.6
السكن الحضري	16870	82400	333539	432809	45.4
المجموع	28323	142606	782414	953343	100
المعدل السنوي للإنجاز	5665	14261	65201	34048	//

المصدر: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 87)

عرّف قطاع السكن خلال مرحلة التوجه الاشتراكي تطورا ضعيفا من الناحية الكمية و هو ناتج عن البدايات الصعبة التي واجهت الدولة الجزائرية الفتية والتحديات الديمغرافية والاقتصادية، حيث تم إنجاز حوالي 953343 ألف وحدة سكنية خلال الفترة 1962-1990، منها 520538 وحدة سكنية ريفية، و432809 وحدة سكنية حضرية، وقد تميزت مسيرة الإنجازات السكنية بتفاوت في المعدلات السنوية تبعا لظروف كل مرحلة، حيث بلغ المعدل السنوي في الفترة 1962-1966 قرابة 5665 وحدة سكنية، وهو أضعف معدل نتيجة خروج الدولة الجزائرية حديثا من الحقبة الاستعمارية وتوقف المشاريع السكنية التي

كانت في طور الإنجاز، بالإضافة إلى غياب التمويل وإهمال الدولة للقطاع اعتقاداً أن السكنات الشاغرة التي تركها الفرنسيون سوف تكفي لسد حاجيات المجتمع الجزائري لسنوات.

وفي الفترة الممتدة بين 1967-1977، ارتفع المعدل السنوي للإنجاز إلى 14261 وحدة، ويعود ذلك لسياسات التخطيط التي اعتمدها الدولة، فبالرغم من ذلك، فإن هذه الزيادة السنوية تعتبر ضعيفة إذا ما قارناها بالنمو السكاني الكبير الذي ميز هذه الفترة حيث تجاوز 3% وأصبح العجز واضحاً واستمرت الفجوة في الاتساع بين عدد السكان والحضيرة السكنية المتوفرة.

شهدت الفترة الممتدة بين 1978-1990 قفزة نوعية حيث بلغ المتوسط السنوي للإنجاز 65201 وحدة سكنية، ويعكس ذلك وعياً متزايداً من السلطات بخطورة أزمة السكن و تبعاتها، كما ساعد تدفق العائدات البترولية مع نهاية السبعينات و حتى منتصف الثمانينات على توسيع الاستثمار في السكن.

ومن بين أبرز الملاحظات حول الجدول المتعلق بإنجازات مرحلة 1962-1990 هو اهتمام الدولة بإنجاز السكن الريفي، حيث شكل مجموع الوحدات المنجزة خلال ثلاثة عقود أكثر من 520 ألف بنسبة قاربت 55 %، وهذا يؤكد وعي الدولة منذ اللحظة الأولى للاستقلال بخطورة النزوح الريفي وما يترتب عنه من تشوه ديمغرافي وعدم توازن جغرافي واستنزاف اقتصادي لفئة توفر الأمن الغذائي، ولقد ترجم ذلك الوعي في إنجاز العدد الأكبر من الوحدات السكنية في القرى، رغم الطلب المتزايد والكبير من المدينة بسبب التوسع الحضري المتزايد نتيجة الهجرة الداخلية و النمو الديموغرافي.

لقد ظل إنجاز السكن خلال هذه الحقبة حكراً على الدولة مما زاد العبء عليها، خاصة في نهاية الثمانينات، حيث حدثت الأزمة النفطية ودخلت أغلب دول العالم في أزمت اقتصادية ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الأزمة، مما جعلها تقوم بمجموعة من الإصلاحات التي من بينها إقحام القطاع الخاص في عملية بناء السكن بصيغ مختلفة.

2-7-2- معدل إشغال السكن يسجل ارتفاعاً في الفترة 1962-1989:

الجدول رقم (52): معدل إشغال السكن في الفترة 1962-1989:

السنوات	1962	1967	1972	1977	1982	1989
الحضيرة السكنية بالألف سكن	1951	2014	2090	2201	2494	3214

24703	20350	17500	14500	12900	10721	عدد السكان بالألف نسمة
7.69	8.16	7.95	6.94	6.94	5.49	معدل إشغال السكن

المصدر: (مميّش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020، الصفحات 15-35)

كان في سنة 1962 معدل إشغال السكن 5.49 فردا لكل سكن، و هذا المستوى مقبول باعتباره نتيجة طبيعية للبنية السكنية، التي خلفها المستعمرون الفرنسيون الذين غادروا البلاد بعد الاستقلال مباشرة، وفي سنة 1967 ارتفع معدل إشغال السكنات إلى 6.94، رغم زيادة الحضيرة السكنية بـ 62.7 ألف وحدة، وهي غير كافية أمام التزايد السكاني السريع، كما قد شهدت الفترة بين شهدت الفترة 67-72 ثباتا في معدل الاشغال حيث تناسب معدل الزيادة في الحضيرة السكنية (بفضل بداية المخططات التنموية والاهتمام بقطاع السكن) مع معدل النمو السكاني، لكن ارتفع مرة ثانية ليصل إلى 7.95 سنة 1977 ثم استقر في تلك الحدود حيث سجل في آخر المرحلة 7.69، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، فإنها لم تكن كافية بسبب محدودية التمويل، وعدم إعطاء الأولوية للسكن في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى الانفجار السكاني الذي بلغ أقصى حد له في تاريخ الجزائر المستقلة حيث تجاوز 3% في تلك السنوات.

2-7-3- تطوّر الحضيرة السكنية حسب نوع السكن:

الجدول رقم (53) تطوّر عدد السكنات (الهشّ، التقليدي، الجماعي) خلال 1962-1989 بالألف.

السنوات	1962	1967	1972	1977	1982	1989
السكن الهش	202.53	204.73	203.52	203.26	200.32	209.44
السكن الجماعي	138.6	166.65	193.05	214.71	314.57	603.17
السكن التقليدي	1610.17	1642.62	1693.42	1783.03	1979.11	2401.39

المصدر: (مميّش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020، الصفحات 17-37)

عرف السكن الهش في الجزائر طيلة هذه الفترة التي تقارب ثلاثة عقود استقرارا كبيرا في عدده، وهذا دليل على عدم قدرة السياسة السكنية المتبعة خلال هذه الفترة على القضاء عليه، كما يعكس تجددًا في الوافدين على المدينة مما يتسبب في إعادة إنتاج هذا النوع من السكنات.

بالنسبة للسكن الجماعي، فقد شهد تطورا ملحوظا من 138.6 ألف وحدة سكنية سنة 1962 إلى 603.17 ألف وحدة سكنية في 1989، وترتبط هذه الزيادة باتجاه الدولة نحو بناء السكنات الجماعية العمودية لأنها غير مكلفة ولا تستنزف مساحات كبيرة خاصة في المدن الكبرى التي تشهد شحا في العقار وزحفا على الأراضي الفلاحية، ولقد سمحت هذه السياسة بالاستجابة لجزء من الطلب على السكن في المدن الكبرى.

أما بالنسبة للسكن التقليدي، فقد ظل هو المسيطر على نمط العقار السكني حيث انتقل من 1.61 مليون وحدة سكنية في 1962 إلى أكثر من 2.4 مليون مسكن سنة 1989. وهذا الأمر الطبيعي فكل وحدات السكن الريفي المنجزة هي سكنات تقليدية فردية، بالإضافة إلى تفضيل عدد كبير من أفراد المجتمع السكن التقليدي على السكن الجماعي.

2-7-4- النقائص المسجلة في السياسة السكنية في فترة التوجّه الاشتراكي:

ورغم الإنجازات الكمية المقبولة التي حققتها الدولة خلال ثلاثة عقود إلا أن هناك مجموعة من النقائص التي حالت دون النجاح في ضمان التوازن بين النمو الديموغرافي للسكان ووتيرة إنجاز السكن من أهمها: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 86)

- نقص التنسيق بين قطاع السكن و القطاعات المختلفة أدى إلى غياب رؤية تكاملية مما ساهم في فشل السياسات المتبعة.
- احتكار الدولة ومركزية القرارات في عملية إنجاز السكن وتوزيعه أدى إلى سوء تسيير للقطاع و تعميق الهوة بين العرض والطلب.
- ضعف الإمكانيات المالية أدى إلى عجز في التمويل و ضعف الإمكانيات التقنية إلى نقص الخبرة وتعثر المشاريع المنجزة وزيادة تكاليفها.
- النمو الديموغرافي الكبير ساهم في الضغط على عروض السكن خاصة في غياب توازن جغرافي وديموغرافي.

- ارتفاع سعر العقار ساهم في تعميق أزمة السكن، مما حرم الفئات المتوسطة والفقيرة من الحصول على سكن ملائم، خاصة في التجمعات الحضرية الكبرى.
- عدم أخذ الدولة بعين الاعتبار للخصوصيات الثقافية في إنجاز السكن أدى إلى فرض نمط معماري واحد بالرغم من اختلاف الخصائص الثقافية والظروف المناخية، حيث لم يعكس البناء في غالب الأحيان تنوع المجتمع وطبيعته.
- فشل الدولة في ضمان الشروط الإدارية والسياسية لتوجيه المشاريع السكنية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.
- غياب رؤية إستراتيجية في المخططات السابقة تراعي التطور الحضري والعمراني، نتج عنه تنفيذ مشاريع تتميز بالعشوائية و تفتقد للاستدامة.
- ارتفاع نسبة التمدن الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن، ساهم في تعميق أزمة السكن في المدينة.

يمكن القول إن أزمة السكن في الجزائر خلال هذه المرحلة لم تكن مجرد مشكلة عمرانية بحتة، بل كانت نتيجة تفاعل مركب بين عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة، ما جعلها أزمة بنيوية ذات أبعاد متعددة، فرغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة على مدى سنوات، من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة وإطلاق برامج سكنية مختلفة، إلا أن عمق الأزمة وامتدادها الزمني يعكسان صعوبة التحكم في أسبابها الجذرية، ويبرز أن معالجتها تتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في هذا المجال.

3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999:

1-3- تطور إنجاز السكن حسب الصيغ المختلفة:

الجدول رقم (54) المشاريع السكنية المنجزة خلال الفترة 1990-1999

المجموع	%	السكن الريفي	الصيغ المختلفة للسكن الحضري						السنوات
			%	السكن الترقوي	%	السكن التساهمي	%	السكن الاجتماعي	
39235	31.2	12230	16	6293	//	//	52.8	20712	1990
24797	22.3	530	26.5	6566	//	//	51.2	12701	1991
49909	27.5	13738	24.5	12212	//	//	48	23959	1992
42574	20	8516	39.6	16845	//	//	40.4	17213	1993
81584	53.1	43999	21.3	17397	//	//	25.6	20188	1994
131522	36.5	48087	20	26271	6.9	9060	36.6	48104	1995
112285	29	32523	14	15724	18.8	21092	38.2	42946	1996
111597	23.9	26751	14.3	15959	16.6	18482	45.2	50405	1997
121375	28	33946	7.7	9299	18.4	22366	45.9	55764	1998
124208	31.6	39209	5.9	7389	26.1	32445	36.4	45165	1999
969358	30.9	299022	14.8	143516	13.1	127180	41.2	399640	المجموع

المصدر: (ممش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020،

صفحة 41)

نلاحظ أن الدولة قد اعتمدت بالنسبة للسكن الحضري على ثلاث صيغ خلال هذه العشرية صيغة السكن الاجتماعي والتساهمي والسكن الترقوي، و يعود الفضل لهذا التنوع في الصيغ للإصلاحات الاقتصادية، وما ترتب عنها من استحداث صيغ جديدة، كان للقطاع الخاص نصيب معتبر فيها ويظهر من البيانات أن الدولة الجزائرية استطاعت خلال هذه الفترة إنجاز 969358 وحدة سكنية بمعدل 97 ألف سنويا.

أمّا السكن الاجتماعي تصدر المركز الأول من حيث نسبة الإنجاز بقيمة 41.2% من إجمالي المشاريع السكنية، حيث كان موجهة بصفة أساسية للمواطنين ذوي الدخل المحدود. بالنسبة للسكن

التساهمي على الرغم من تأخر انطلاقه سنة 1995 فقد كانت مساهمته مهمة بنسبة 13.1%، وقد سجل تطورا ملحوظا في نهاية العشرية حيث بلغت نسبته سنة 1999 26.1%، وهذا دليل على جدية الدولة في دعم الصيغ الجديدة التي تشرك المواطنين في التمويل، أما السكن الترقوي فكان موجها بصفة أساسية للفئات ذوي الدخل المرتفع، و مثلت نسبته 14.8% من مجمل المشاريع السكنية، فإن صيغتي السكن التساهمي والترقوي مثلا معا مساهمة قدرها 28% من إجمالي المشاريع السكنية المنجزة، وهو ما يخفف على الدولة، أعباء تحمل تكلفة السكن كاملة كما هو الحال بالنسبة للسكن الاجتماعي.

بالنسبة للسكن الريفي، فقد سجل نسبة تبلغ 30.9% من إجمالي المشاريع السكنية المنجزة، وهي نسبة مقبولة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار نقص الطلب على السكن الريفي مقارنة بالسكن الحضري، خاصة خلال هذه العشرية التي تولى فيها الكثير من سكان الأرياف عن بيوتهم، وانتقلوا إلى المدن بسبب الأزمة الأمنية، وكذلك النمو السكاني المنخفض في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية، لكن تعتبر هذه النسبة أقل من المسجلة خلال العقود الثلاثة السابقة المقدرة بـ 54.6%.

بالنسبة للتطور الإجمالي للسكن المنجز خلال العشرية، فبالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية، فقد بلغ 969358 وهو أكبر من الرقم الذي أنجزته الدولة خلال ثلاثة عقود بعد الاستقلال (1962-1990) المقدر بـ 953343.

لقد شهدت الفترة خلال السنوات 1990-1994 نسبة إنجاز ضعيفة، مقارنة بالسنوات من 1995-1999 حيث ساهمت السكنات التساهمية، التي بدأ تسليمها في سنة 1995 في رفع وتيرة السكنات المنجزة، وهذا ما يدل على فعالية سياسة تنويع الصيغ في هذه الفترة.

عموما تكشف بيانات الجدول، أن عشرية التسعينات تميزت ببداية محتشمة، لإقحام صيغ جديدة تخفف العبء على الدولة الجزائرية، حيث أثبتت الأرقام تصدر السكنات الاجتماعية والريفية أغلبية الصيغ المنجزة حتى نهاية العشرية، فقد مثلت مجتمعة حوالي 72% من السكنات المنجزة، وبالرغم من بداية انفتاح الدولة على الاقتصاد الحر، لم تتخلى عن طابعها الاجتماعي.

2-3 - عشرية التسعينات تسجل تزايد العجز في السكن:

الجدول رقم (55): العجز المسجل في قطاع السكن خلال الفترة 1990-1999

السنوات	عدد العائلات	عدد الوحدات السكنية	العجز المسجل
1990	3500597	3283000	217597
1991	3605615	3345000	260615
1992	3713783	3347000	366783
1993	3825197	3517000	308197
1994	3939935	3588000	351935
1995	4058151	3640514	417637
1996	4179896	3662983	516913
1997	4305293	3685849	619444
1998	4434452	3773278	661174
1999	4521318	3858277	663041

المصدر: (ممش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020،

صفحة 42)

تكشف المعطيات الواردة في الجدول عن تصاعد كبير في العجز السكني خلال تسعينات القرن الماضي، حيث ارتفع عدد الوحدات السكنية غير المنجزة من 217,597 وحدة في سنة 1990 إلى 663,041 وحدة في نهاية العقد، ما يعني أن العجز تضاعف تقريباً خلال عشر سنوات، وفي نفس الفترة، لقي عدد العائلات نمواً من 3.5 إلى 4.5 مليون، بينما لم يواكب العرض السكني هذا النمو الديموغرافي، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب.

ويُعزى هذا التدهور إلى عدة عوامل، أهمها الظروف الأمنية الصعبة التي عرفت البلاد خلال تلك العشرية، والتي أثرت سلباً على وتيرة الإنجاز في مشاريع البناء، إضافة إلى تزايد معدلات النزوح الريفي باتجاه المدن، ما زاد من الضغط على المناطق الحضرية وعمّق الأزمة، وبناءً على هذه المؤشرات، يتّضح أن الجهود التي بذلتها الدولة آنذاك لم تكن كافية لمواكبة الطلب المتزايد، مما أدى إلى تراكم العجز سنة بعد أخرى. وتبرز هذه الأرقام الحاجة الماسة إلى انتهاج سياسات سكنية أكثر تنوعاً وشمولاً، تأخذ بعين الاعتبار التحولات الديموغرافية، وتعمل على توسيع صيغ الدعم والإنجاز بما يتماشى مع متطلبات مختلف الفئات الاجتماعية.

نجاح السياسة السكنية في تقليص السكنات الهشة:

الجدول رقم (56): وضعية السكن الهش والتقليدي في الفترة 1990-1998

السنوات	السكن الهش	السكن التقليدي
1990	211000	2442000
1991	212000	2484000
1992	214000	2537000
1993	203664	2575000
1994	255990	2724328
1995	242857	2778550
1996	167503	2818267
1997	167503	2775496
1998	155450	2785108

المصدر (ممش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020،

صفحة 44)

يتبين لنا أنّ السكن الهشّ في هذه الفترة شهد استقرارا نسبيا بين 1990 و 1993 من 211 ألف إلى 203664 ألف، ثم سجل قفزة مفاجئة سنة 1994 حيث ارتفع إلى 255990، ويعود ذلك إلى النزوح الريفي إلى المدن المفاجئ والكثيف بسبب الأزمة الأمنية، ثم انخفض تدريجيا ليصل إلى 155450 سنة 1998، بعد أن كان 255990 سنة 1994، وهو رقم جيد، حيث تمّ القضاء على أكثر من 100 ألف سكن هش خلال خمس سنوات، من خلال ترحيلهم إلى سكنات جديدة فخلال الخمس سنوات (1994-1998) هذه تم إنجاز أكثر من 200 ألف سكن اجتماعي وعدد آخر من الصيغ الأخرى (أنظر الجدول)، ساعدت الدولة على تخفيض عدد كبير من السكنات الهشة.

أمّا السكن التقليدي فقد شكل جزءا كبيرا من النسيج العمراني، وهو في ارتفاع مستمر حيث بلغ حوالي 2.44 مليون وحدة سنة 1990 وانتقل إلى حوالي 2.82 مليون وحدة سنة 1996، قبل أن يشهد تراجعا بسيطا في سنتي 1997-1998 بسبب عمليات الهدم و الترحيل.

و يعتبر عقد التسعينات مرحلة انتقالية بامتياز شهدت عدة صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية و أمنية، ألقت بضلالها على كل القطاعات بما فيها قطاع السكن ، حيث طرحت صيغا سكنية حضرية جديدة مثل: السكن التساهمي والترقوي، وبالرغم من الأزمات المتعددة فقد تمكنت من إنجاز قرابة مليون سكن، مثّلت غالبيتها السكن الاجتماعي والريفي ويدل هذا على استمرار الطابع الاجتماعي للدولة ودعمها للطبقات الهشة والفقيرة، بالرغم من كل هذه الإنجازات فإنها لم تنجح في تضيق الفجوة بين العرض والطلب ولم تواكب النمو الديموغرافي المتزايد.

3-3- استقرار في معدّل إشغال السكن خلال التسعينات:

الجدول رقم (57): معدّل إشغال السكن (TOL) خلال الفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
TOL	7.71	7.59	7.61	7.72	7.73	7.87	7.90	8.02	8.20	7.98

المصدر: (ممش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2020،

صفحة 43)

توضح بيانات الجدول أن نسبة إشغال السكن خلال سنوات التسعينات تراوحت بين 7.59 و8.20 فرد في المسكن الواحد، وهو ما يُعدّ من أعلى مستويات الاكتظاظ السكاني في تاريخ الجزائر الحديث، ويعني ذلك أن كل وحدة سكنية كانت تؤوي ما يقارب ثمانية أفراد، ما يعكس اختلالاً واضحاً بين عدد السكان وعدد المساكن المتوفرة خلال تلك الفترة.

ويُعدّ هذا المؤشر دليلاً ملموساً على عمق أزمة السكن التي عرفتها البلاد آنذاك، بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة للتقليل من حدّتها، حتى في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي ميزت العشرية السوداء، فقد استمرت عمليات الإنجاز السكاني، لكن وتيرتها كانت بطيئة ولم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد، لاسيما في ظل التوسع الديمغرافي السريع والنزوح الكثيف من الأرياف نحو المدن، وبالتالي، فإنّ هذا المستوى المرتفع من الاكتظاظ لا يعكس فقط عجزاً كمّيّاً في عدد الوحدات السكنية، بل يكشف أيضاً عن تراجع في نوعية الحياة داخل المسكن، وتنامي الضغوط الاجتماعية على العائلات، مما جعل من السكن في تلك الفترة واحداً من أبرز التحديات التي واجهت الدولة والمجتمع على حد سواء.

4-السياسة السّكنية مع بداية الألفية الثالثة:

1-4- الفترة 2001-2004

عرفت الجزائر في هذه الفترة بداية جديدة اتسمت برجوع تدريجي للاستقرار الأمني، إلى جانب ارتفاع في أسعار النفط، الأمر الذي أدخل البلاد في بحبوحة مالية، انعكست على مختلف الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن، وقد شكلت هذه الظروف الإيجابية أرضية خصبة للبدء في خطط الإنعاش الاقتصادي، حيث تمّ الانطلاق في إنجاز برامج إسكان كبيرة أسندت للقطاعين العام والخاص، وفي ما يلي إنجازات هذا المخطط:

الجدول رقم (58):الوحدات السكنية المنجزة خلال 2001-2004

الصيغة السكنية	السكن الريفي	البيع بالإيجار	الترقوي الحر	الترقوي المدعم	سكن اجتماعي آخر	السكن العمومي الإيجاري	المجموع
عدد الوحدات	163031	5885	49570	124502	15117	257658	615763
النسبة المئوية	26.48	0.96	8.1	20.22	2.45	41.84	100

المصدر: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022 ، صفحة 96)

من ملاحظة الجدول يتضح أن مجموع السكنات المنجزة خلال الخمس سنوات هي 615763 بمعدل إنجاز سنوي يتجاوز 123.1 ألف وحدة سكنية سنويا، و بالنسبة للسكن الريفي قد تحصل على نسبة 26.48 % من إجمالي السكنات المنجزة بعدد بلغ 163031، ويظهر هذا مدى عزم الدولة على دعم الاستقرار في المناطق الريفية، لاسيما بعد تعافي البلاد من آثار العشرية السوداء التي أدت إلى هجرة الكثير من سكان القرى نحو المدن، و بلغ عدد الوحدات السكنية بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار 5885 بنسبة 0.96%، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على بداية متعثرة لهذا النوع.

كما تمثل صيغة الترقوي الحر نسبة 8.1%، بعدد وحدات قدر بـ 49570 ، وهو يدل على مساهمة مقبولة من القطاع الخاص في قطاع السكن، وإن لم ترقى إلى المستوى الذي يمكن من خلاله منافسة القطاع العمومي.

حقق السكن الترقوي المدعم مستويات جيدة حيث بلغت نسبته 20.22% بعدد 124502 وحدة ، ويبرز ذلك أهمية هذه الصيغة في تلبية احتياجات الفئات المتوسطة، تعتمد على مساهمة جزئية من الدولة و جزء آخر يدفعه المستفيدون.

أما حصة الأسد فقد كانت من نصيب السكن العمومي الإيجاري و صيغ السكن الاجتماعية الأخرى حيث كانت نسبتهما على التوالي 41.84% و 2.45% و مجموعهما هو 44.29%، وعدد السكنات التي غطتها الصيغتان هو قرابة 273 ألف وحدة سكنية خلال هذه الفترة، ويعكس ذلك سعيًا كبيرًا من الدولة لتوفير السكن الاجتماعي للفئات المحرومة.

نستنتج من الأرقام السابقة أن البرامج السكنية لهذه الفترة كانت موجهة بصفة أساسية للصيغ السكنية (العمومي الإيجاري والترقوي المدعم والريفي) التي تدعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة وهذا ما يؤكد استمرار الطابع الاجتماعي الراسخ للدولة الجزائرية على الرغم من تحولها إلى نظام الاقتصاد الحر.

4-2- الفترة 2005-2009:

شهدت هذه الفترة اهتمامًا كبيرًا بقطاع السكن ، حيث خصصت الدولة 850 مليار دج لبرنامج تمويل المشاريع السكنية، حيث وعد الرئيس السابق بوتفليقة بإنجاز مليون سكن، ولقد واجهت تنفيذ هذا المشروع عدة عقبات تتعلق بالأوعية العقارية (هيشور، قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات و التوجهات الجديدة، 2017، صفحة 230) وبعدم استعداد مؤسسات الإنجاز العمومية و الخاصة لإنجاز هذه المشاريع، والنقص في مواد البناء مما أدى إلى ارتفاع الأسعار

الجدول رقم (59): تطوّر إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	%
السكن العمومي الاجاري	25834	43527	44079	57657	55550	226647	24.45
السكن الاجتماعي التساهمي	15787	23801	19325	37145	37123	133181	14.35
السكن الريفي	42907	76287	88389	104968	91492	404043	43.53
البيع بالإيجار	12350	7128	8491	1827	9043	38839	4.18
الترقوي الحر	8027	8419	5028	4070	5644	31188	3.35
البناء الذاتي	27574	18630	14671	15176	18142	94193	10.14
المجموع	132479	177792	179983	220843	216994	928091	100

المصدر: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 99)

يعكس الجدول التالي التطور الحاصل في بناء السكن في الجزائر حيث راهنت الدولة خلال هذا المخطط على بناء مليون وحدة سكنية، وقد بلغت هذا الهدف تقريبا، نلاحظ تطور في السكنات المنجزة بين 2005 و2009 حيث انتقلت من 132479 وحدة سنة 2005 إلى حوالي 217 ألف سنة 2009 بمعدل إنجاز سنوي 185.7 ألف.

لقد سجل البناء الريفي أعلى نسبة إنجاز قدرت بـ 43.53 من إجمالي الوحدات المنجزة، فقد تم إنجاز أكثر من 400 ألف سكن ريفي، ويعكس ذلك استمرار دعم الدولة للسكن الريفي بهدف تثبيت سكان الريف وتعزيز النشاطات الاقتصادية في مختلف المناطق، يليه السكن العمومي الاجاري بعدد سكنات أكثر من 226 ألف، ويؤكد ذلك على إيلاء الدولة أهمية كبرى للفئات الهشة والمحرومة.

وسجل السكن الاجتماعي التساهمي نسبة 14.35% بعدد وحدات يفوق 133 ألف وحدة، ويعكس ذلك مساهمة مقبولة لهذا النمط الذي يعتمد على الشراكة بين الدولة والمستفيدين، في تلبية حاجات فئة متوسطي الدخل، في حين لم تتجاوز نسبة البيع بالإيجار 4.18% و نسبة الترقوي الحر 3.35%، وهي نسب ضعيفة جدا، في المقابل تعتبر مساهمة البناء الذاتي التي تعتمد على المبادرة الذاتية مقبولة، بحيث لها دور في تخفيف العبء على الدولة.

4-3- الفترة 2010 إلى 2014:

عرف هذا المخطط رصد مبلغ كبير قدر بـ 3700 مليار دج خصص لإنجاز المشاريع السكنية، وكان الهدف إنشاء 2 مليون مسكن في مختلف الصيغ السكنية، على أن يتم إنجاز وتسليم قرابة 1.2 مليون مسكن على أقصى حد في نهاية 2014، و يتم تسليم الوحدات السكنية المتبقية قبل نهاية 2017، والجدول التالي يمثل السكنات المنجزة خلال هذا الخماسي (هيشور، قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات و التوجهات الجديدة، 2017، صفحة 230)

الجدول رقم (60): تطوّر إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2010-2014

البرامج السكنية	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	%
السكن العمومي الايجاري	56501	71932	64465	76851	92387	362136	29.32
البيع بالإيجار	7777	6816	2422	3016	1623	21654	1.75
السكن لاجتماعي التساهمي	28889	28114	24732	17915	23401	123051	9.96
سكن اجتماعي آخر	4815	2385	1794	1637	1984	12615	1.02
السكن الترقوي	4891	6061	5454	5908	5641	27955	2.26
السكن الريفي	76239	66521	85562	152668	208730	589720	47.75
البناء الذاتي	11761	30836	14750	19025	21523	97895	7.94
المجموع	190873	212665	199179	277020	355289	1235026	100

المصدر: (وزارة السكن و العمران ، 2025)

تبين البيانات الخاصة بالجدول حجم الإنجاز في مجال السكن حيث أن مجموع الوحدات المنجزة خلال الخماسي تجاوزت 1.235 مليون بمعدل سنوي تجاوز 247 ألف وحدة.

يحتل السكن الريفي الصدارة بأكثر من 589 ألف وحدة سكنية بنسبة 47.75 %، حيث شهد نقلة نوعية كبيرة انطلاقا من سنة 2013 بـ 152668 و بلغ الذروة سنة 2014 بعدد 208730، مما يؤكد

إصرار السلطات على تثبيت اقامة السكان في الوسط الريفي لبعث التنمية الريفية وتحقيق التوازن بين الوسط الريفي والحضري.

ويأتي السكن العمومي الإيجاري كأولوية في الوسط الحضري بنسبة 29.32% من إجمالي المشاريع السكنية، وعدد وحدات تجاوز 362 ألف وحدة، وقد شهد تطورا ملحوظا عبر سنوات هذا الخماسي، حيث قفز من 56501 وحدة في سنة 2010 إلى 92387 وحدة في سنة 2014، مما يدل على تزايد دعم الدولة للفئات الهشة المستهدفة بهذه الصيغة الممولة بصفة شبه كلية من الخزينة العمومية.

يمثل السكن التساهمي الاجتماعي نسبة 9.96% والبناء الذاتي نسبة 7.94%، نسبة مقبولة على اعتبار أن هذين الصيغتين يقبل عليهما الفئات المتوسطة، وهي تقوم بتخفيف جزء من العبء الملقى على عاتق الدولة في مجال السكن.

أما صيغتي البيع بالإيجار وصيغتي الترقوي الحر، فتمثل نسبتهما على التوالي 1.75% و 2.26%، وهي نسبة ضعيفة تدل على فشل هاتين الصيغتين في دعم جهود الدولة في مجال السكن.

يتضح أن الفترة 2010-2014 اتسمت بإعطاء السلطات أولوية كبيرة للسكن الريفي و السكن العمومي الإيجاري، بصفتهما الركيزة المحورية للاستجابة للطلب المتزايد على السكن، فيما بقي تأثير الصيغ الأخرى ضعيفا، ويعكس ذلك مرة أخرى تأكيد الخيار الاجتماعي الثابت للدولة الجزائرية، في دعم محدودي الدخل و تطوير المناطق الريفية.

4-4- الفترة 2015 إلى 2018:

الجدول رقم (61): تطور إنجاز السكن في مختلف الصيغ خلال 2015-2018

المجموع	2018	2017	2016	2015	البرامج السكنية
434840	105934	95159	115275	118472	السكن العمومي الإيجاري
134280	64048	49908	17120	3204	البيع بالإيجار
91505	18633	20371	24871	27630	السكن التساهمي / الاجتماعي الترقوي المدعم
8421	1924	1632	2404	2461	سكن اجتماعي آخر

20029	6113	9535	4381	//	السكن الترقوي العمومي
40110	12582	11893	8488	7147	السكن الترقوي
469949	63900	112308	142388	151353	السكن الريفي
76288	14344	21591	22570	17783	البناء الذاتي
1275422	287478	322397	337497	328050	المجموع

المصدر: (وزارة السكن والعمران، 2025)

عرف هذه الفترة إنجاز أكثر من 1.27 مليون وحدة سكنية، بمعدل سنوي يتجاوز 300 ألف وحدة، وهو أكبر إنجاز خلال ستة عقود، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في سنة 2016، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري.

في هذه الفترة احتل السكن العمومي الإيجاري الصدارة و هي أكثر من الفترات السابقة ، وقد بلغ سنة 2015 مجموع الوحدات المنجزة في هذه الصيغة 118472 لتتخفض حتى تصل إلى 105934 سنة 2018، يدل هذا على أن الدولة ماضية في خيارها الاجتماعي، بالرغم من تسجيل تباطؤ في الانجاز في السنوات الأخيرة من هذه الفترة بسبب نقص في التمويل.

بالنسبة للسكن الريفي بالرغم من أنه سجل نسبة إنجاز مقبولة، من خلال إنجاز حوالي من 470 ألف وحدة سكنية، إلا أنه سجل تراجعاً مقارنة بالمخططات السابقة، وقد شهد تذبذباً كبيراً في هذه الفترة، حيث تراجع من 151353 وحدة سنة 2015 وصولاً إلى 63900 وحدة سنة 2018.

بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار شهدت قفزة نوعية في هذه الفترة، حيث حققت نسبة إنجاز معتبرة من إجمالي الوحدات المنجزة، بعد أن كانت نسبتها ضعيفة جداً في المخطط السابق، حيث شهدت نمواً ملحوظاً من 3204 وحدة سنة 2015 إلى 64048 في سنة 2018، ويرتبط هذا التطور، بتسريع وتيرة الإنجاز الخاصة بسكنات عدل خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة.

أما بقية الصيغ فقد ساهمت بأعداد محدودة مقارنة بالصيغ الثلاث هذه، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن السياسة السكنية للدولة ركزت في هذا الخماسي على ثلاث صيغ (العمومي الإيجاري الريفي البيع بالإيجار)، ويؤكد ذلك على استمرار الدولة الجزائرية في نهجها الاجتماعي في دعم محدودي الدخل والفئات الفقيرة.

4-5- الفترة من 2019-2023

جدول رقم (62): إنجاز مختلف الصيغ السكنية خلال الفترة 2019-2023

صيغة سكن	سكن عمومي إيجاري	البناء الذاتي	ترقوي مدعم	ترقوي عموم ي	السكن الريفي	البيع بالإيجار	أخرى	المجموع
201	215790	37947	61364	2368	29405	37254	14721	1152599
9				7	6	1	4	
202								
3								

المصدر: (وزارة السكن والعمران، 2025)

نلاحظ من خلال الجدول أن صيغة البيع بالإيجار استحوذت على المركز الأول في عدد الوحدات المنجزة بـ 372541 لأول مرة، وذلك لأنها صيغة ميسرة و في متناول الفئات المتوسطة حيث تمكنهم من امتلاك سكن مقابل دفع الإيجار (بعد دفع القسط الأول 25 %)، كما تخف هذه الصيغة تحمل عبء تكلفة السكن كاملة مثلما هو الحال في السكن العمومي الإيجاري.

و يأتي في المقام الثاني السكن الريفي حيث تم إنجاز 294056 وحدة سكنية خلال الفترة و هو ما يؤكد مبدأ الدولة الراسخ في تدعيم التنمية الريفية من خلال توفير سبل الراحة للسكان بما في ذلك السكن المناسب.

بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري بالرغم من تراجع عدد الوحدات المنجزة فيه التي بلغت 215790 خلال هذه الفترة إلى أقل من نصف عدد الفترة السابقة، بسبب جائحة كورونا و توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية، إلا أن نسبته تبقى مهمة وتؤكد رغم الظروف على ثبات الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية منذ الاستقلال رغم الهزات الاجتماعية والاقتصادية.

ثم تأتي الصيغ المتنوعة الأخرى لتلبي كل صيغة فئات معينة. وعموما بلغ إجمالي السكنات المنجزة في الفترة 2019-2023 حوالي 1152599 وهو إنجاز مهم بالنظر للظروف الصحية والاقتصادية و السياسية التي مرت بها البلاد سنة 2019 و 2020 و ما تلاها من تبعات.

4-6- السكنات المنجزة خلال الفترة 2001-2023:

الجدول رقم (63): الوحدات السكنية المنجزة خلال الفترة 2001-2023

المجموع	2020- 2023	2015- 2018	2010- 2014	2005- 2009	2001- 2004	البرامج السكنية
1395474	215790	434840	362136	226647	257658	السكن العمومي الايجاري
307508	372541	134280	21654	38839	5885	البيع بالايجار
498158	61364	91505	123051	133181	124502	السكن الاجتماعي التساهمي / الترقوي المدعم
37478	//	8421	12615	//	15117	سكن اجتماعي آخر
57576	23687	20029	//	31188	//	السكنالترقوي العمومي
130777	//	40110	27955	//	49570	السكن الترقوي
1759787	294056	469949	589720	404043	163031	السكن الريفي
287117	39747	76288	97895	94193	//	البناء الذاتي
147214	147214	//	//	//	//	أخرى
5206901	1152599	1275422	1235026	928091	615763	المجموع

المصدر: تجميع للجداول السابقة

4-7- الإنفاق على السكن خلال الفترة 2001-2019:

جدول (64): تطور نسبة ميزانية قطاع السكن إلى إجمالي الميزانية العامة للدولة 2001-2019

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
نسبة الميزاني	1.99	3.51	0.37	0.42	0.37	0.38	0.36	0.45	0.38	0.32

ة										

المصدر: (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021،

صفحة 420)

يظهر تطور نسبة الأموال المخصصة للسكن من إجمالي ميزانية الدولة تذبذبا، فقد شهدت تصاعدا في الفترة 2001-2003 بين 1.99 و 3.51 و قد ارتبطت هذه النسبة الكبيرة في هذه السنوات بعد تعافي البلاد من مشكلة الإرهاب، واستتباب الأمن، وتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول، ثم تراجعت إلى 0.37 سنة 2005 و بقيت في تذبذب، وقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2019 مما يشير إلى ضغط على الإنفاق الحكومي خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في 2016 و تحول في أولويات الاستثمار بعد تحقيق أرقام جيدة في إنجاز السكن في السنوات السابقة.

8-4- تحقيق معدل إشغال جيد للسكن 2000-2024:

الجدول رقم (65): تطور معدل إشغال السكن TOL خلال الفترة 2000-2024

السنة	2000	2002	2007	2009	2014	2019	2023	2024
معدل اشغال السكن TOL	7.88	7.78	5.35	5	4.69	4.46	4.25	4.18

المصدر: (الاذاعة الجزائرية، 2024) و (مميّش، البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، 2020، صفحة 54)

سجل معدل إشغال السكن في الجزائر في هذه الفترة تحسنا ملحوظا حيث سجل قفزة كبيرة، وانتقل خلال السنوات 2000-2009 من 7.88 إلى 5، وهذا نتيجة الانطلاقة الكبيرة في المشاريع السكنية في تلك الفترة، ونتيجة مواصلة عمليات الإنجاز واصل في الانخفاض ليصل سنة 2024 إلى 4.18 حيث اقترب من المستويات المثالية، وإلى جانب النمو القياسي للحضيرة السكنية الذي قدر منذ بداية الألفية الثالثة بأكثر من 5.2 مليون وحدة سكنية، فإن معدل النمو السكاني انخفض في نفس الفترة 2000-2024 من 2.2 إلى 1.4 مما ساهم في تخفيض معدل إشغال السكن.

ثالثاً: الصيغُ السكنيةُ وآلياتُ التسيير والتمويل:

1- الصيغُ السكنيةُ في الجزائر:

تُعدُّ السياسة السكنية في الجزائر أحد أهم أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تسعى للاستجابة للطلب المتزايد على السكن، لا سيما في ظل النمو الديموغرافي وتوسع المراكز الحضرية، وقد ركزت الدولة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال على نمط سكني واحد في المدينة وهو السكن الاجتماعي، الذي كان موجهاً لأغلب الفئات الاجتماعية، بصرف النظر عن إمكاناتهم المادية، لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين اعتمدت السلطات صيغ سكنية جديدة، سنحاول عرض أهمها باختصار:

1-1- صيغةُ السكنِ الريفي:

يُعرّف على أنه صيغة سكنية تدخل ضمن سياسة التنمية الريفية، هدفها تثبيت السكان في قراهم، من خلال تشجيع البناء الذاتي على قطعة أرضية يمتلكها المستفيد، وتقوم الدولة بتقديم مبلغ إعانة يقدر مليون دينار للولايات الجنوبية، و 700 ألف دينار لباقي الولايات، و من شروط الاستفادة أن يكون دخل الزوجين أقل 6 مرات من الحد الأدنى المضمون للأجر القاعدي، عدم وجود استفادة مسبقة من الدولة وعدم امتلاك سكن، ضرورة امتلاك قطعة أرضية مخصصة لناء المسكن الريفي (وزارة السكن والعمران والمدينة، 2025).

ويعمل السكن الريفي على تشجيع العائلات على بناء سكن مناسب في المحيط الريفي، كما يساهم في تحقيق التنمية الريفية من خلال تثبيت السكان في قراهم و توفير الشروط المناسبة لتنمية النشاطات المرتبطة بالفلاحة وبالتالي الحد من هجرة السكان نحو المدن، ويساهم في استبدال المساكن القديمة المبنية بالطوب والصفائح الحديدية بمساكن جديدة تستجيب لاحتياجات السكان وتضفي طابعا جماليا على المحيط الريفي. لكن تتميز هذه الصيغة ببعض النقائص من بينها، شرط امتلاك قطعة أرضية للمستفيد الذي يعتبر تعجيزيا، و يؤدي إلى حرمان الكثيرين من الاستفادة من هذه الصيغة، إضافة للعوائق البيروقراطية و عدم وجود الشفافية في عملية معالجة الملفات (موسي و عكاكة، 2023، الصفحات 305-306).

1-2- السكنُ الترقويُّ العموميُّ LPP:

هو كل سكن جديد مخصص للاستعمال الخاص، تقوم الدولة بإنجازه، تستفيد منه الفئة المؤهلة للحصول إعانة الدولة وقروض ميسرة. تقوم بالإشراف على إنجازه المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI، ويستهدف الأشخاص الذين يتراوح أجرهم الشهري بين 108000 دج و 216000 دج، ويصل سقف القرض إلى 12 مليون دج، بنسبة فائدة 3%، ومن شروط الحصول على هذه الصيغة السكنية، أن لا يمتلك الشخص أو زوجه قطعة أرضية أو مسكنا سابقا أو حاليا، ألا يكون الشخص قد استفاد من إعانة مالية لشراء أو بناء مسكن من طرف الدولة، أن لا يفوق الأجر الشهري الكلي للأسرة 12 ضعف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون (بلطرش، التمويل العقاري و دوره في الحد من أزمة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2021، صفحة 98).

تتميز هذه الصيغة السكنية بالرفاهية و الراحة، حيث أكد المشرع الجزائري على وجوب الالتزام بمجموعة من الشروط في التصميم، و تحظى بدعم الدولة من تخفيض لسعر الأرضية وتحمل لأعباء أشغال الطرق والشبكات المختلفة، لكن هناك غموض يلف هذه الصيغة من حيث ثمنها ومبلغ الأقساط وآجال الدفع، وعلى الرغم من تشجيع الدولة لإنجاز السكنات الترقية، إلا أن هذه الصيغة ظلت نسبة الاقبال عليها ضعيفة بسبب الأثمان المرتفعة، التي ليست في متناول الأسر المتوسطة الحال (موديسي و عكاكة، 2023، الصفحات 303-304).

1-3- السكن الترقوي المدعم LPA:

هو نوع من السكنات الجماعية، ذات 3 غرف أو 4 غرف، يتم إنجازها وفق مواصفات مالية وتقنية معينة، من طرف المرقى العقاري وفق دفتر شروط يوضح مدة الإنجاز ونوعية البناء، مع إعانة مالية من الدولة من الصندوق الوطني للسكن، ومن شروط الاستفادة، ألا يملك الشخص أو زوجه مسكنا أو قطعة صالحة للبناء، وألا يكون مستفيدا في السابق من دعم مالي من الدولة، وأن يكون أجره الشهري أقل من 6 مرات الأجر الأدنى للاستفادة من الدعم (بابو و كريم، إستراتيجية السياسة السكنية المعتمدة بالجزائر و مدى نجاعتها في التخفيف من أزمة السكن، 2021، الصفحات 530-531).

يستجيب هذا النوع من السكنات لاحتياجات الفئات متوسطة الدخل، و يساهم في تخفيف العبء على الدولة من حيث التمويل، من خلال مساهمة المواطن في دعم مسكنه عن طريق مدخراته أو الاقتراض من البنك، كما أن إشراك المستفيد في تكلفة الإنجاز تجعله شريكا كذلك في عملية الرقابة والمتابعة لمشروعه مما ينعكس إيجابا على نوعية السكن المنجز، غير أن هذه الصيغة تتعرض لتلعبات

إدارية أحيانا في اختيار قوائم المستفيدين، لأن الحصة المخصصة لهذه الصيغة قليلة مما يجعل مساهمتها ضعيفة في حل أزمة السكن (مويسي و عكاكة، 2023، الصفحات 301-302)

1-4- السكن العمومي الإجاري (الاجتماعي) LSL:

التعريف: هو نوع من السكنات الجماعية مساحتها 67 متر مربع ، تمول من طرف الخزينة العمومية للدولة والصندوق الوطني للسكن، وينجز من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري موجه للفئات ذات الدخل المحدود والمحرومة، التي لا تمتلك سكنا أو تعيش في سكنات غير لائقة، أو العائلات المتضررة من الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، ومن شروط الاستفادة أن يكون دخل الأسرة أقل من 24000 دج، وأن لا يكون المستفيد مالكا لمسكن أو قطعة أرضية صالحة للبناء (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022، الصفحات 116-117)

تهدف الدولة من خلال هذه الصيغة إلى تكريس العدالة الاجتماعية و القضاء على الفوارق الاجتماعية، حيث تستفيد هذه الصيغة من الدعم المالي المطلق للدولة لأن المستفيد لا يساهم تماما في تكلفة السكن، حيث يدفع مبلغ إيجار رمزي لا يتطابق مع التكلفة الحقيقية للسكن، ويمكن أن ينتقل حق الإيجار إلى أحد الورثة إذا توفرت فيه الشروط. ومن النقص المسجلة في هذه الصيغة، أن السكنات تتميز بمواصفات تقنية ضعيفة مقارنة بالصيغ الأخرى، احتكار الدولة لسياسة الإنجاز والتوزيع والتسيير أدى إلى استنزاف الميزانية، وعدم وصول هذه السكنات في بعض الأحيان لمستحقيها بسبب التلاعبات الإدارية وظاهرة الرشوة والمحسوبية (مويسي و عكاكة، 2023، صفحة 298).

2.2. صيغة البيع بالإيجار AADL :

هي صيغة سكنية تتضمن نوعين من السكنات سكن 3 غرف بمساحة 70 متر مربع، و سكن 4 غرف بمساحة 85 متر مربع، يتم من خلالها الحصول على سكن وامتلاكه بعد انقضاء مدة الإيجار المتفق عليها في العقد، ويحدد السعر على أساس تكلفة البناء و ثمن الأرض وتكلفة التسيير، ومن شروط الاستفادة أن يفوق الدخل الشهري 24000 ويقل عن 6 أضعاف الأجر الأدنى الوطني، وعدم امتلاك مسكن أو قطعة أرضية ، وعدم الاستفادة سابقا من دعم مالي لشراء أو بناء سكن من طرف الدولة (وزارة السكن والعمران والمدينة، 2025).

تعتبر هذه الصيغة السكنية من أحسن الصيغ التي تلائم متوسطي الدخل في الجزائر، حيث توفر دفع ثمن السكن على 25 سنة على أقساط مريحة وتقدم إعفاءات على ضريبة الدخل الإجمالي وعلى حقوق التسجيل ورسم الشهر، ومن بين النقائص المسجلة في هذه الصيغة السكنية هو التأخر الكبير في تسليم المشاريع، كما يصعب على بعض متوسطي الدخل تسديد الدفعة الأولى التي تمثل 25% من قيمة العقار (مويسي و عكاكة، 2023، صفحة 300).

لقد عملت الجزائر في نهاية التسعينات و بداية الألفية الثالثة على تنوع الصيغ السكنية لتتلاءم مع مختلف الفئات الاجتماعية، حيث خُصص السكن الريفي لسكان الأرياف كما في المراحل السابقة، وأما بالنسبة للسكنات في المناطق الحضرية، فاستمرت صيغة السكن العمومي الإيجاري (الاجتماعي) وهي مدعمة بصفة كلية من طرف الدولة وموجهة أساسا للفئات المحرومة، أما الفئات متوسطة الدخل فقد استفادت من صيغتين وهي السكن الترقوي المدعم والسكن الموجه للبيع بالإيجار، حيث تمنح الدولة في هاتين الصيغتين إعانة مباشرة، أما في ما يخص الفئات الميسورة فقد استفادت من صيغة السكن الترقوي العمومي، وبالرغم من لجوء الدولة بعد دخولها لاقتصاد السوق، لتنوع الصيغ السكنية و فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في السكن، إلا أنها ظلت الفاعل الأساسي فقد مثلت السكنات العمومية الإيجارية (الاجتماعية) التي تدعمها الدولة بصفة كلية أكبر نسبة من الوحدات السكنية المنجزة، تلتها نسبة السكنات الريفية التي تدعمها الدولة في المركز الثاني، في حين كان نصيب الصيغ الأخرى بسيطاً وهذا يدل على أن الدولة الجزائرية لم تتخلى عن طابعها الاجتماعي.

2- مؤسسات تمويل المشاريع السكنية:

1-2- الصندوق الوطني للسكن:

تم إنشاء الصندوق سنة 1991، ويتمتع بالشخصية المعنوية ويتميز بالاستقلال المالي، يضطلع بمهمة النهوض بقطاع السكن، وكان ضمن وصاية وزير المالية، ثم انتقل في 1994 ليصبح تحت إشراف وزارة السكن والعمران.

يضطلع الصندوق بالمهام التالية: (بلطرش، التمويل العقاري و دوره في الحد من أزمة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ، 2021، صفحة 115)

- السعي لتوجيه المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لمصلحة المستفيدين من مختلف الصيغ السكنية، خاصة السكن الاجتماعي، كما يساهم في ترميم وتحسين الهياكل العمرانية وإعادة تهيئة المحيط العمراني.
- تطوير الأشكال المختلفة للتمويل السكني، خاصة المتعلقة بالسكن الاجتماعي، من خلال البحث عن مصادر تمويلية، كما يقوم الصندوق أيضا بما يلي:
- يساهم الصندوق في رسم السياسة المتعلقة بتمويل السكن الاجتماعي.
- ينشئ مختلف الأفرع ويجلب المساهمات من المؤسسات المالية ويقوم بتسييرها.
- يقدم الاقتراحات التي تهدف إلى تطوير أداء السلطات المتعلقة بالسكن الاجتماعي.
- يعمل على إعداد تقارير، مبنية على دراسات وتحقيقات متعلقة بالسكن، كما يشجع على إجراء اللقاءات الإعلامية والمؤتمرات التي تقدم الخبرات التقنية، والتجارب التي تفيد في ترقية قطاع السكن.

2-2- البنوك التجارية:

تعدّ البنوك من الداعمين الرئيسيين لإنجاز السكن في الجزائر، حيث تعمل على منح قروض موجهة للسكن، تسمح للأشخاص محدودي الدخل باقتناء عقار سكني بنسبة فائدة مقبولة، حيث ينضوي هذا القرض تحت قروض الاستهلاك، حيث تحدد نسبة الفائدة مسبقا، فالمقترض يسدد كل شهر الرأسمال المقترض ونسبة الفائدة المترتبة عنه، ويتحصل المستفيدون على القرض العقاري مقابل شروط معينة. ومن أهم البنوك الناشطة في مجال التمويل العقاري:

الجدول رقم (66) : البنوك العمومية والخاصة الداعمة لقطاع السكن.

البنوك الخاصة	البنوك العمومية
بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
بنك البركة	بنك التنمية المحلية
بنك الخليج	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
بنك سوسيتي جنرال	القرض الشعبي الجزائري
بنك بي أن بي باريبا	بنك الجزائر الخارجي

المصدر: (بلطرش، التمويل العقاري و دوره في الحد من أزمة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ، 2021، صفحة 116)

3-2- الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS:

أسس هذا الصندوق سنة 1983، وهو يقع تحت إشراف وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، ويعتبر الدور الأساسي الذي يقوم به هو منح مساعدة مالية للمتقاعدين والعمال المسجلين في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، من أجل المساهمة في الحصول على سكن، ضمن صيغة السكن الاجتماعي التساهمي، وكذلك صيغة الترقوي المدعم ويقدر مبلغ المنحة بـ 500 ألف دج (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه ، 2022، صفحة 153).

4-2- الخزينة العمومية:

هي مؤسسة مالية، هدفها تفعيل الحركة المالية للدولة و المؤسسات العمومية الأخرى، ويتم ذلك من خلال جلب الإيرادات المالية و صرف النفقات إلى جانب عمليات الخزينة، وهي الإطار الذي يضطلع بإعداد ميزانية الدولة العامة، وميزانية الهيئات العمومية والمحلية خاصة ذات الطابع الإداري. ومن مهامها المتعلقة بالسكن هو منح قروض للموظفين من أجل الحصول على سكن جماعي أو عملية توسيع في السكن الفردي، و الفئات المستفيدة من قروض الخزينة هم موظفو الإدارات والمؤسسات العمومية، والمستخدمون المرسمون في البرلمان، والمستخدمون التابعون لوزارة الدفاع الوطني، والقضاة . (بلطرش، التمويل العقاري و دوره في الحد من أزمة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ، 2021، صفحة 117)

3- مؤسسات وهيئات التسيير العقاري

1-3- ديوان الترقية والتسيير العقاري:

يعدّ ديوان الترقية و التسيير العقاري مؤسسة عمومية تتميز بطابع صناعي وتجاري و تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، تقوم بعملها على أساس تجاري كما تخضع لتنظيمات القانون التجاري، وضمن سياق تكريس السياسة السكنية للدولة، يقوم الديوان بممارسة نشاطاته عبر كل التراب الوطني، حيث يقدم مجموعة من الخدمات في ميدان السكن ، لفائدة محدودي الدخل، عبر المساهمة في تعزيز نشاط الترقية العقارية من خلال تنفيذ المشاريع السكنية الموجهة للبع أو للإيجار، كما يعمل

الديوان على صيانة وتجديد الأملاك العقارية التي أشرفت على إنجازها، ويمكنها كذلك كراء المحلات المخصصة للنشاط المهني والتجاري الموجودة في العمارات المنجزة من طرف الوكالة، كما تأخذ الوكالة على عاتقها متابعة إنجاز المشاريع ومراقبة نسبة تقدم الأشغال (بابو و كريم، إستراتيجية السياسة السكنية المعتمدة بالجزائر و مدى نجاعتها في التخفيف من أزمة السكن، 2021، الصفحات 535-536)

2-3- المؤسسة الوطنية للترقية العقارية:

هي شركة ذات أسهم أنشئت سنة 2009 بموجب القرار المتضمن إعادة هيكلة مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF عن طريق إدماجهما في مؤسسة واحدة، ولقد أنيطت بها المهام التالية: (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 148).

- السعي للحصول على القطع الأرضية من أجل البدء في تصميم و إنجاز المجمعات العقارية.
- السعي للحصول على أراضي، بغرض إعداد برنامج لإنشاء تجزئات لبيعها على شكل قطع أرضية مهيئة للسكن.
- اقتناء بنايات بغرض ترميمها و تجديدها و الشروع في بيعها.
- إنجاز برامج سكنية بصيغة السكن الترقوي العمومي على مستوى كامل التراب الوطني.

إلى جانب هذه المهام، تلعب الوكالات الولائية التي تم وضعها تحت إشراف الولاية، بعدما كانت تحت إشراف البلديات، دورا مهما في إنجاز مختلف برامج السكن، بما فيها صيغة الترقوي المدعم، وصيغة السكن الاجتماعي التساهمي، إضافة للبرامج الخاصة بالترقوي الحر وكذلك المحلات الموجهة للنشاط المهني و التجاري، حيث عملت المؤسسة عن طريق وكالاتها الولائية في تعزيز سياسة السكن في الجزائر (يحياوي، السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه، 2022، صفحة 149).

3-3- الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن عدل:

تأسست الوكالة سنة 1991، وهي مؤسسة عمومية تتميز بطابعها التجاري و الصناعي، و تقوم بأعمالها تحت إشراف وزارة السكن، يقع مقرها في الجزائر، تحصل على إيراداتها المالية بصفة أساسية من الدولة، عبر اتفاق بين وزارة المالية، ووزارة السكن والعمران، إلى جانب ما تجنيه الوكالة من عوائد أعمالها، والإعانات من طرف الدولة، ومن المهام التي تمارسها الوكالة ما يلي: (جعيل، 2014، الصفحات

- متابعة إنجاز المشاريع السكنية الموجهة نحو البيع بالإيجار.
- العمل على ترقية المحيط العمراني و ترقية سوق العقار.
- العمل على محاربة الأحياء القصديرية والقضاء على السكنات الهشة.
- القيام بعمليات ترميم للمباني القديمة و تحسين النسيج العمراني.
- العمل على إنشاء مراكز حضرية جديدة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة بوقزول، و علي منجلي في قسنطينة.

رابعاً: صعوبات ومعوقات السياسة السكنية في الجزائر:

1- ارتفاع أسعار البناء وندرتها:

شهدت مواد البناء تذبذباً في أسعارها مثل: الرمل والحديد والإسمنت ، خاصة في الفترات التي تشهد نشاطاً للأشغال العمومية، حيث ارتفع سعر الاسمنت إلى 800 دج للكيس في الفترة بين 2010-2014 وكذلك ثمن الحديد انتقل من 4500 دج للقنطار إلى 7000 دج، وهو في سنة 2025 يتجاوز 10 آلاف دج، كما ارتفع سعر الرمل في بعض الأحيان إلى خمسة أضعاف سعره. وسبب هذا الارتفاع، هو المضاربة في الأسعار التي قام بها بعض التجار والمقاولين، ونقص العرض مقابل الطلب المتزايد، وقد أدى كل ذلك إلى تعطل إنجاز المشاريع أو توقفها أحياناً، وفسخ بعض المقاولين عقودهم لعدم قدرتهم على الوفاء بتعهداتهم، ممّا حال دون إنجاز المشاريع السكنية وتقديمها للمستفيدين في آجالها المحددة (بن حرزالله، 2020، الصفحات 237-238).

2- نقص تكوين الموارد البشرية:

يُعدّ المورد البشري عنصر أساسي و حلقة مهمة في النشاط الاقتصادي، و يكتسب أهميته من الكفاءة والتكوين الجيد، و يعتبر قطاع البناء في الجزائر أحد أهم القطاعات التي تستقطب اليد العاملة، حيث يقوم بتشغيل 20% إلى 25% من إجمالي اليد العاملة ، كما يقوم بتدعيم عجلة الإنتاج لارتباطه بالعديد من الأنشطة الانتاجية والخدمية، و تشهد الجزائر اكتفاء في العمالة من الناحية العددية، لكن من حيث النوعية وجودة الأداء فلا زالت تعاني من نقص في تأهيل اليد العاملة. (بن حرزالله، 2020، الصفحات 239-240).

3- ندرة الأراضي الموجهة للبناء في المناطق الحضرية: نظرا لزيادة الطلب على السكن في المناطق الحضرية، فقد تفاقمت مشكلة نقص الأوعية العقارية التي بإمكانها تلبية الطلب المتزايد خاصة في المدن الساحلية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها. (حاوشين، السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، 2010، صفحة 90)

4- نقص في تمويل العقار السكني:

على الرغم من تخصيص الدولة لمبالغ ضخمة لهذا القطاع عبر كل المراحل التنموية، إلا أن استمرار احتكارها للسوق العقاري (بالرغم من الانفتاح على القطاع الخاص) جعلها تتحمل أعباء التمويل لوحدها، مما أثقل الخزينة العمومية بسبب الطلب المتزايد على السكن (حاوشين، السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، 2010، صفحة 90).

5- تغليب الخيار الكمي على الخيار النوعي في سياسة السكن:

على الرغم من أن الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة في إنجاز عدد كبير من السكنات خاصة في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث قارب عدد السكنات المنجزة 5 ملايين سكن، إلا أن هذه المقاربة العددية لم تكن كافية لسد حاجيات المواطنين من حيث نوعية السكن، حيث أن جزءاً كبيراً من السكنات الاجتماعية يتميز بضيق المساحات وقلة عدد الغرف، حيث انعكس هذا الوضع سلباً على الحياة الاجتماعية للسكان، ومن بين الآثار المترتبة على ذلك ما يلي: انعدام الخصوصية بين الجنسين أو الفئات العمرية المختلفة، التأثير على تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية بسبب التخرج في استقبال العائلة والأقارب نظراً لضيق المساكن، كما يؤثر في زيادة التوتر والاحتكاك في المساحة الضيقة داخل الأسرة، ويؤثر كذلك على الصحة النفسية للأطفال و التنشئة الاجتماعية السليمة، يؤكد كل ذلك على ضرورة تطوير المساحات السكنية ليصبح البيت مكاناً للاستقرار والراحة (قاسمي و سليمان، السكن في الجزائر: أزمة تأبي الانقضاء، 2019، الصفحات 216-218).

6- مشكلة المضاربة في السكن الاجتماعي (العمومي الإيجاري):

إن السكنات العمومية الإيجارية موجهة إلى فئة محدود الدخل من أجل توفير سكن ملائم لهم وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، غير أن بعض الممارسات أظهرت انحرافاً في أهداف هذه الصيغة، حيث تم تسجيل حالات عديدة من تأجير السكنات أو إعادة بيعها بطرق غير قانونية، بالرغم من وجود

نصوص قانونية تعاقب على مثل هذه التصرفات، لقد زادت هذه الممارسات من تفاقم مشكلة السكن، وللقضاء عليها وجب تعديل أنظمة المتابعة والمراقبة (قاسمي و سليمان، السكن في الجزائر: أزمة تأبي الانقضاء، 2019، الصفحات 218-220).

7- نقص وعي المواطن بضرورة أداء واجبه الحضري:

تعاني الأحياء خاصة في السكنات الجماعية من غياب للمشاركة الفعالة للمواطن في الاهتمام بالمحيط العام والفضاءات المشتركة للعمارات، من حيث النظافة الدورية والترميم، حيث يتطلب الأمر وجود سياسة منظمة ومستدامة لتسيير الأحياء كالجمعيات، كما تسود الكثير من الممارسات الخاصة بالتعديلات الفوضوية على واجهات المساكن مما يؤثر على الطابع الجمالي للبنىات (عوفي و وناسي، 2014، صفحة 129).

8- ضعف التسيير وغياب المتابعة:

لعل من بين العوامل الجوهرية التي ساهمت في تعميق أزمة السكن في الجزائر، يبرز ضعف نظام المراقبة والإشراف كأحد الأسباب الأساسية التي فتحت المجال لانتشار ممارسات غير قانونية وأخلاقية، أبرزها الاستيلاء غير المشروع على الأراضي المخصصة للسكن، وهذا النقص في الرقابة الفعالة أدى أيضاً إلى تقاعس واضح في متابعة مشاريع البناء، مما تسبب في تأخير إنجاز الوحدات السكنية عن المهل الزمنية المحددة، بل تجاوز بعض المشاريع فترات الانتظار لأكثر من عقد من الزمن، وهذه التأخيرات الطويلة لم تؤثر فقط على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها الدولة في مجال السكن، بل تسببت كذلك في إحباط المستفيدين الذين نفذ صبرهم وانتكس أملهم في الحصول على مساكن مناسبة ضمن الإطارات الزمنية المعلنة، مما يعكس حاجة ماسة إلى تعزيز آليات الرقابة وتحسين تدبير المشاريع لضمان تلبية الاحتياجات السكنية بفعالية وعدالة. (عوفي و وناسي، 2014، الصفحات 128-129).

9- مشكلة عدم تناسب قدرة المواطن الشرائية مع أسعار السكنات:

بخلاف صيغة السكن العمومي الإيجاري التي تعتبر مجانية، فإنه يصعب على العديد من الأسر متوسطة الدخل أو محدودة الدخل، امتلاك سكن لائق في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار العقار وزيادة تكاليف البناء، مما دفع الكثيرين إلى العدول عن فكرة اقتناء سكن، و اللجوء للاستئجار، ويعود هذا المشكل لزيادة الطلب في مقابل نقص العرض، كما سبب تدني الأجور إلى عدم قدرة بعض الأسر على دفع

التسبيق والأقساط الشهرية، مما أدى إلى حرمان فئات معينة من امتلاك مسكن مناسب (فراحتية، 2022، صفحة 974).

10- النمو الديموغرافي:

تُعدّ الزيادة الكبيرة في النمو السكاني التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال من أهم الأسباب التي ساهمت في تفاقم مشكلة السكن، حيث انتقل عدد السكان خلال ثلاثة عقود (1966-1998)، من 12 مليون إلى 30 مليون (أي تضاعفت مرتين ونصف)، بينما ارتفعت الحاضرة السكنية من 1.9 مليون مسكن إلى 4 مليون مسكن في تلك الفترة (أي تضاعفت مرتين) وبهذا زاد العجز في السكن (مقورة، 2018، صفحة 17)، لكن مع بداية الألفية الثالثة بدأ يتناقص معدل النمو الديموغرافي حيث سجل 2.2% في سنة 2000 و سجل 1.4% سنة 2024 بعد أن كان في سبعينات القرن الماضي يفوق 3%، وبالتالي، فإن النمو السكاني لم يعد له نفس التأثير السلبي على مشكلة السكن اليوم، خاصة مع الزيادة الكبيرة التي عرفتتها الحاضرة السكنية حيث سجلت خلال 2000-2023 أكثر من 5 ملايين وحدة سكنية. أي أن الحاضرة السكنية زادت بأكثر من 100% في هذه الفترة في حين زاد عدد السكان بحوالي 50% فقط، لكن أزمة السكن مازالت مستمرة وهذا ما يدل على أن هذه المشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد.

11- النزوح الريفي:

بدأت ظاهرة النزوح الريفي منذ الاستقلال بسبب الريف المدمر الذي خلفه الاستعمار، وسياسة الدولة التي غلبت الاستراتيجية الصناعية على الاهتمام بالقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق التنمية، وفي التسعينات ساهمت الأحداث الأمنية في إجبار أعداد كبيرة على النزوح إل المدن والمراكز الحضرية واضطروا إلى إقامة مساكن فوضوية وغير ملائمة، حيث كان لهذه الأسباب الدور في توسيع المدن بشكل فوضوي وزيادة الطلب على السكن في التجمعات الحضرية (عوفي و وناسي، 2014، صفحة 126). ولا يمكننا انكار الدور الذي قامت به الدولة في محاولة تثبيت السكان في قراهم خاصة في العقدين الأخيرين بعد استتباب الأمن حيث تجاوز عدد الوحدات السكنية الريفية المدعومة من الدولة 1.7 مليون وحدة خلال 2000-2019، وهي مجهودات كبيرة تدل على إصرار من الدولة في القضاء بل و إرجاع العديد ممن هاجروا للمساهمة في تنمية الريف.

خُلاصة الفصل:

يعد السكن من أهم المؤشرات الاجتماعية، التي أكدت المنظمات العالمية على أنها تقيس مستوى التنمية، كما اهتمت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بهذا القطاع باعتباره ركيزة أساسية في خططها التنموية، بهدف تخفيف المعاناة عن الشعب، الناتجة عن الحقبة الاستعمارية من جهة ، ومسايرة الزيادة السكانية و النمو الحضري من جهة أخرى.

وقد عرفت السياسة السكنية التي انتهجتها الجزائر ثلاث مراحل

- **مرحلة التوجه الاشتراكي 1962-1989 :** تميزت باحتكار الدولة لمجال السكن، وقد تميزت بضعف الانجاز في القطاع السكني، بالرغم من تأكيد المواثيق الجزائرية ابتداء من ميثاق طرابلس 1962 إلى ميثاق 1986، وبرمجة السكن ضمن المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية. لقد سجلت هذه المرحلة ارتفاعا في معدل شغل السكن وصل إلى 8 أفراد في السكن الواحد بعد أن كان سنة 1962 حوالي 5.4 وسجلت الدولة إنجاز حوالي مليون سكن فقط، خلال هذه الفترة التي قاربت ثلاثة عقود، ومن بين الأسباب التي عمقت أزمة السكن هو الارتفاع الكبير في معدل النمو السكاني الذي تجاوز 3%.
- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999:** تميزت ببداية الانفتاح الاقتصادي ، وظهور صيغ سكنية جديدة متنوعة بصفة محتشمة، رغبة من السلطات في إقحام القطاع الخاص في رسم السياسة السكنية وتخفيف العبء عن القطاع العام، لكن كانت مساهمة القطاع الخاص ضعيفة وكانت أغلب الصيغ المنجزة تتميز بالطابع الاجتماعي الذي يعتمد بصفة شبه كلية على الدولة الجزائرية. بالرغم من المشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد في هذه العشرية إلا أن قطاع السكن سجل إنجاز قرابة مليون وحدة سكنية ، كما ظل معدل شغل السكن ثابتا في حدود 8 أفراد في السكن الواحد
- **مرحلة الإنعاش الاقتصادي والبرامج السكنية الكبرى 2000-2024:**

شهدت المرحلة إطلاق برامج سكنية كبرى تزامنت مع صعود أسعار النفط، وتعافي الجزائر من الأزمة الأمنية، تميزت بتنوع الصيغ السكنية و مشاركة القطاع الخاص، لكن بقي القطاع العام يسجل أكبر نسب الإنجاز في مجال السكن. كما تم إنشاء دواوين للتسيير العقاري، و إشراك البنوك العمومية والخاصة في تمويل القروض السكنية، حيث سجلت هذه المرحلة إنجاز أكثر من 5.2 مليون وحدة سكنية،

بمعدل تجاوز 200 ألف وحدة سنويا. كما سجل معدل شغل السكنات أحسن مستوى له في تاريخ الجزائر المستقلة حيث بلغ 4.25 سنة 2023 ، ومما ساعد على تحقيق ذلك تراجع النمو السكان إلى 1.4 سنة 2024. رغم دخول الجزائر لاقتصاد السوق إلا أنها استمرت في الطابع الاجتماعي للسكن من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة.

إن هذه الإنجازات التي حققتها الدولة الجزائرية و إن كانت كبيرة و غير مسبقة، مقارنة بدول مجاورة، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر للإمكانيات التي تملكها الدولة، والأموال التي سخرتها لتنمية هذا القطاع، وأمام السلطات بعض التحديات التي وجب تجاوزها أهمها ضرورة التأكيد على النوعية بعد تحقيق هذه الإنجازات الكمية.

الفصل السابع:

مكانة الصحة في النموذج التنموي الجزائري

تمهيد

أولاً: مقارنة نظرية حول الصحة والتنمية المستدامة

ثانياً: السياسة الصحية في الفترة 1972-2000

ثالثاً: السياسة الصحية في الفترة 2000-2024

رابعاً: إنجازات واختلالات السياسة الصحية في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

يمثل القطاع الصحي دعامة أساسية في أي مشروع تنموي مستدام، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون وجود منظومة صحية متينة تضمن سلامة المورد البشري وتُساهم في رفع مردوديته وكفاءته الإنتاجية، فالصحة ليست مجرد خدمة اجتماعية، بل تُعد ركيزة إستراتيجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتشكّل حجر الأساس لأيّ نهضة تنموية شاملة، وفي السياق الجزائري، أدركت الدولة منذ الاستقلال أهمية الرهان على القطاع الصحي، خاصة بعد التدهور الكبير الذي عرفه إبان الاستعمار، حين كان يعاني من التهميش وضعف البنية التحتية وقصور التغطية الصحية، خصوصاً في المناطق الداخلية والريفية. ومنذ ذلك الحين، سعت السلطات إلى بناء منظومة صحية وطنية تركز على تعميم الخدمات الطبية عبر كافة ولايات الوطن، وتوفير العلاج المجاني كأحد مظاهر العدالة الاجتماعية.

ورغم الجهود المبذولة والتوسّع في الهياكل الصحية، وتكوين الأطر الطبية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة بعد أكثر من ستين عاماً من الاستقلال، لا سيما في ما يتعلق بجودة الخدمات، وتوازن توزيعها، وفعالية الأداء، وفي هذا الفصل، سنتناول بالدراسة والتحليل موقع الصحة ضمن النموذج التنموي الجزائري، من خلال تفحص عدد من المؤشرات الصحية الأساسية التي تعكس مدى نجاعة السياسات المعتمدة، وكذا التحديات التي لا تزال تواجه هذا القطاع الحيوي.

أولاً: مقارنةً نظريةً حول الصحة والتنمية:

تُعدّ الصحة والتنمية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها رفاهية المجتمعات وتقدمها، فالصحة الجيدة تُعتبر قاعدة صلبة لبناء الإنسان القادر على العطاء والإنتاج، بينما التنمية تُمثل العملية الشاملة التي تسعى إلى تحسين مستوى الحياة في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتداخل هذان المفهومان بشكل وثيق، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون صحة سليمة للسكان، والعكس صحيح، فتطوير الصحة يعزز من إمكانات التنمية ويُسرّع من وتيرتها.

1- بعض المفاهيم المتعلقة بالصحة:

1-1- تعريف الصحة:

يعد مصطلح الصحة من المفاهيم المحورية في هذه الدراسة ، وقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف محدد، ويمكننا تبني التعريف الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية " الصحة حالة التحسن الجسدي و العقلي والاجتماعي الكامل، وليس مجرد غياب المرض أو العلة " (غرايبي و العيفاوي، 2016، صفحة 57) ، فبعض التعاريف تميزت بالقصور حين اقتصر في تعريفها للصحة على أنها السلامة الجسمية من الأمراض فقط ، بل أن الصحة هي توفر شروط الصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية التي تضمن للإنسان عيشاً كريماً و أن يستطيع أداء أعماله و واجباته على أكمل وجه و أن يمارس حياته اليومية.

2-1- التنمية الصحية:

"هي عبارة عن مجموعة من البرامج التي تعني بالقطاع الصحي على اختلاف أنواعه (نوعية الخدمات، العتاد المستعمل، التكنولوجيا المعتمدة)" (بن عرعار و عبد العزيز، 2023، صفحة 591)

إذن، فمفهوم الصحة يشكل محوراً أساسياً في الدراسة، مع تعدد التعريفات المختلفة له، إلا أن التعريف الشامل لمنظمة الصحة العالمية الذي يربط الصحة بحالة كاملة من الرفاه الجسدي والعقلي والاجتماعي يُعد الأكثر شمولية ودقة، أمّا التنمية الصحية، فتُعرّف على أنها مجموعة من البرامج التي تركز على تحسين مختلف جوانب القطاع الصحي، بما يشمل جودة الخدمات والتجهيزات والتقنيات المستخدمة، مما يؤكد أهمية تطوير هذا القطاع لتحقيق صحة أفضل للمجتمع.

3-1- تعريف النظام الصحي:

" الاطار الذي من خلاله يتم التعرف على احتياجات الانسان من الخدمات الصحية والعمل على توفير هذه الخدمات من خلال إيجاد الموارد اللازمة وإرادتها على أسس صحيحة تؤدي في النهاية إلى المحافظة على صحة المواطن وتعزيزها، تقديم هذه الخدمة شاملة ومتكاملة للسكان بتكلفة معقولة و بطريقة ميسرة" (لطرش و دريوش، 2020، صفحة 276)، ويمكن تمييز جودة النظام الصحي من خلاله التحسن الملموس في حياة الناس.

4-1- الخدمة الصحية:

هي " مزيج متكامل من العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تحقق إشباعا و رضا معيناً للمستفيد" (كلتومة و بوفاتح، 2023، صفحة 361)

5-1- الصحة العامة:

هي " علم وفن الوقاية من المرض وإطالة العمر وترقية الصحة وذلك بمجهودات منظمة المجتمع من أجل صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية وتعليم الفرد الصحة الشخصية وتنظيم خدمات الطب والتمريض للعمل على التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للأمراض وتطوير الحياة الاجتماعية والمعيشية ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه المشروع في الصحة والحياة" (كلتومة و بوفاتح، 2023، صفحة 361)

6-1- المؤشر الصحي:

هو وسيلة قياس رقمية تستعمل من أجل معرفة حجم المتغير المدروس، يمكن أن يشمل مؤشرات ديموغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية (بن عرار و عبد العزيز، 2023، صفحة 591)

7-1- التنمية الصحية المستدامة:

أكدت منظمة الصحة العالمية " أن التنمية الصحية للفرد تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية" (عرابي، 2020، صفحة 5)، حيث يشير هذا المفهوم في عمومته إلى العلاقة الوثيقة بين الصحة ومختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فالطريق لتحقيق تنمية متعددة الأبعاد لابد أن تمر حتما بإحداث تنمية صحية، أي توفير الشروط الأساسية المتعلقة بالرعاية

والعلاج والوقاية من أجل إعداد فرد يمكنه أن يخوض غمار العمل والإنتاج والإبداع، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

2- معايير تقييم النظم الصحية: تقوم عملية تختيار وتحديد معايير تقييم النظم الصحية وفق نقاط مختلفة هي:

1-2- معدل الوفيات:

يعتبر من المؤشرات المهمة الدالة على فعالية المنظومة الصحية، حيث تهدف الأخيرة إلى تمديد معدل العمر وخفض نسبة الوفيات عن طريق التكفل الجيد بالمرضى، فكلما كانت الخدمة الصحية جيدة قلت الوفيات وزاد العمر المتوقع عند الولادة.

2-2- مسببات الوفاة:

هناك أسباب عديدة للوفيات ، حيث تختلف باختلاف البلدان و الأزمان، ويسجل في الدول النامية حالات عديدة من الوفاة بسبب الأمراض القلبية والأمراض التنفسية المزمنة (العباسي، 2020، صفحة 37) ، و عموما انتقلت الأسباب المتعلقة بالوفيات المرضية في الكثير من دول العالم من الأمراض المعدية والأوبئة مثل: الملاريا والحصبة والحمى القلاعية والسل والتيفوئيد و التهاب السحايا (التي كانت لها أسباب كثيرة مثل سوء التغذية وانعدام وسائل النظافة وتلوث مياه الشرب وعدم وجود صرف صحي) إلى الأمراض غير المعدية المزمنة مثل: ضغط الدم، والقلب والشرابين والسكري والقصور الكلوي (النتيجة عن نمط العيش الحديث، السمنة، قلة النشاط، الضغوط النفسية).

2-3- الأمراض المعدية:

لازالت العديد من البلدان رغم التقدم العلمي، تعاني من تحدي انتشار الأمراض المعدية، ومن بين الأمثلة على ذلك الأوبئة التي تنتشر على صعيد عالمي مثل: انفلونزا الخنازير، وانفلونزا الطيور وكوفيد19 (لطرش و دريوش، 2020، صفحة 278)، ويعتبر مدى انتشار الأمراض المعدية المصنفة في القائمة المعدة من جانب منظمة الصحة ، مؤشر مهم عن الوضع الصحي للسكان، فالحد من هذه الأمراض يعتبر أحد الرهانات الأساسية أمام الإستراتيجيات الصحية الوطنية والعالمية حيث يؤدي انتشار هذه الأمراض إلى ارتفاع معدل الوفيات (العباسي، 2020، صفحة 37).

4-2- معدلات التغطية الصحية:

يتم حساب مؤشر التغطية الصحية بقسمة عدد الحاصلين على تدخل محدد على عدد المحتاجين لذلك التدخل ، كأن نحسب عدد الأطفال الأقل من سنة و الذين تلقوا لقاحا معيناً، و نقسم هذا العدد على جميع الأطفال الذين عمرهم أقل من سنة واحدة في بلد محدد (العباسي، 2020، صفحة 38)، ويعبر هذا المؤشر عن مدى وصول التدابير والاجراءات الصحية الوقائية والعلاجية إلى اغلب أفراد المجتمع مثل: تلقيح الأطفال والرعاية المستمرة للحوامل (لطرش و دريوش، 2020، صفحة 278).

5-2- مؤشر الأنظمة الصحية (القوى العاملة الصحية، البنى التحتية):

و يهتم هذا المؤشر بالبنى التحتية الموجودة (مستشفيات وقاعات علاج ودور الولادة) و كثافة القوى العاملة (أطباء ، صيادلة، ممرضين، وجراحي أسنان) ، ومدى قدرة الأنظمة الصحية على توفير تلبية حاجيات المواطنين، وحسب معايير منظمة الصحة، يجب أن تتوفر الأنظمة الصحية على الأقل على 230 عاملا في الرعاية الصحية لكل 100 ألف ساكن، لبلوغ أهداف الألفية بضمان تغطية صحية كافية، كما يعتمد هذا المؤشر على عدد الأسرة للتدليل على توفر الخدمات، وفي الحقيقة لا يوجد معيار ثابت للعدد المناسب للحكم على مدى كفاية المنظومة الصحية (العباسي، 2020، صفحة 38).

6-2- الإنفاق الصحي:

ويعتبر هذا المؤشر من الركائز الأساسية للمنظومة الصحية الجيدة، حيث أنه لا يمكن تحقيق الكثير من الأهداف دون توفير التمويل الكافي.

7-2- معدل وفيات الرضع:

عدد الوفيات السنوية للأطفال أثناء العام الأول من العمر لكل ألف ولادة حية، بمعنى أكثر دقة هو احتمال الوفاة أثناء الفترة المحصورة بين 0-1 سنة من العمر بالضبط.

8-2- معدل الوفيات دون سن الخامسة:

عدد الوفيات السنوية للأطفال أقل من خمس سنوات لكل ألف ولادة حية، بمعنى أكثر دقة هو احتمال الوفاة أثناء الفترة المحصورة بين 0-5 سنوات من العمر بالضبط. (صندوق النقد العربي، 2025، صفحة 331)

9-2- الصحة الإنجابية:

"هي حالة رفاه كامل بدنيا وعقليا واجتماعيا في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من الاعاقة وتعني الصحة الانجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب، وحريةهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره" (بن عرعار و عبد العزيز، 2023، صفحة 80)

10-2- معدل وفيات الأمهات:

عدد الوفيات السنوية للأمهات لأسباب ترتبط بالحمل، لكل مئة ألف ولادة حية (صندوق النقد العربي، 2025، صفحة 331)

11-2- المؤشرات الصحية الديموغرافية:

و تعتبر من أهم المؤشرات الخاصة بتقييم النظام الصحي ومن بين المؤشرات معدل الخصوبة: ويستعمل لقياس خصوبة السكان لمدة زمنية معينة، و هو مؤشر على مدى فعالية برامج التخطيط العائلية حسب الأهداف المسطرة من طرف المصالح الصحية في فترة معينة (بن الزاوي و بن فرحات، 2016، صفحة 573)

12-2- التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية:

و أطلقت عليه منظمة الصحة " حالات الغبن في المجال الصحي" ويقصد بها مدى وجود فروق بين مختلف فئات المجتمع في الخدمات الصحية، والتي تخضع لعوامل اجتماعية واقتصادية (الثروة، التعليم، دخل)، الموقع الجغرافي من حيث القرب أو البعد عن الخدمات الطبية، الانتماء العرقي، أو الجنس (ذكور، إناث)، ومن بين المؤشرات التي تدل على حالات الغبن، مدى التغطية باللقاحات، وعمليات الولادة بإشراف طاقم صحي مؤهل (العباسي، 2020، صفحة 39).

ثانياً: السياسة الصحية في الجزائر في الفترة 1962-2000

كانت الوضعية الصحية بعد الاستقلال كارثية ، تعاني من الكثير من النقائص حيث تميزت بما يلي: (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، الصفحات 44-43)

- توفر الخدمات الطبية في المراكز الحضرية الكبرى فقط، وكانت مقتصرة في عمومها على الطب العام
- مغادرة المعمرين الفرنسيين للجزائر ترتب عنها فقد أكثر من 2200 طبيب و 2700 ممرض.
- كما أن نسبة وفاة الأطفال حديثي الولادة كبيرة جدا، و أمل الحياة كان أقل من 50 سنة، حيث كانت الأمراض المعدية منتشرة بشكل كبير و هي مرتبطة بالظروف البيئية والمعيشية المزمنة للسكان.
- عجز كبير في البنى التحتية الصحية حيث كان هناك حوالي 163 مستشفى و 256 مركز صحي بطاقة 39418 سرير قبل سنة 1967.

1- الفترة 1962-1974:

تميزت السياسة الصحية في هذه الفترة بمحدودية الخيارات، نتيجة ضعف الامكانيات ، وكانت أولويات الدولة القيام بعمليات تلقيحية للقضاء على بعض الامراض المعدية والأوبئة، وفي 1965 أصدرت وزارة الصحة مجموعة قرارات، تخص حركة الموظفين ، ومن بينها خضوع المسؤولين لبرنامج تدريبي بالمركز الاستشفائي الجامعي، واستحداث لجنة لاقتناء الأدوات اللازمة للمستشفيات، مع تنظيم التقسيم الإداري للمهام والاختصاصات لكل مسؤول، بالإضافة إلى صدور مرسوم سنة 1966 الذي ألحقت بموجبه الوحدات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية، ومرسوم سنة 1969 الذي يقضي بالزامية و مجانية التطعيم (حوالف، 2017، صفحة 224).

1-1 مكانة الصحة في المخططات التنموية:

المخططُ الرابعيُّ الأول 70-73: خصّص 934 مليون دج لقطاع الصحة من مبلغ إجمالي 36.31 مليار دج، كان من أهداف المخطط إنشاء 6000 سرير جديد، عن طريق بناء 100 عيادة متعددة الخدمات و 100 مستوصف و 10 دور للتوليد (بهلول م.، 1999، ج1، الصفحات 227-235)

المخططُ الرابعيُّ الثاني 73-77: خصص للصحة مبلغ 1.905 مليار دج من مبلغ إجمالي قدره 121.23 مليار دج، و استهدف هذا المخطط بناء 50 مستشفى، وإنجاز حي للأمراض العقلية و 160 عيادة متعددة الخدمات و 25 مركز للولادة، و 4 مستشفيات جامعية، مع ترميم وتوسيع وإعادة تجهيز عدد من المستشفيات وتوسيع سياسة الوقاية من الأمراض مثل: سياسة رعاية الأم والطفل و الرعاية المدرسية وتطبيق الطب المجاني (بهلول م.، 1999، ج1، الصفحات 319-324).

1-2- مكانة الصحة في المواثيق والدساتير الجزائرية:

بدأ الاهتمام بالصحة العمومية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، حيث يشير ميثاق طرابلس في الجانب المتعلق بالصحة العمومية: " يجب تأمين الطب و المنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس في أقرب الأوقات وذلك وفقا للمبادئ التالية: تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية، تعمل بمشاركة أطباء يعملون يوميا، و يتمتعون بأحسن ظروف العمل، والبحث الممكنة. وتنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية، والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية وتحسينها، وتكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في إطار مخطط التنمية " (بشير، 2015، صفحة 141)، يؤكد هذا البيان على الوعي المبكر للسلطات بأهمية تطوير المنظومة الصحية ، ومحاربة الأمراض والأوبئة التي عانى منها الشعب الجزائري أثناء الاستعمار، كما أكد على ضرورة تكوين إطارات جزائرية نظرا للشح الكبير في الأطباء في تلك الفترة.

كما تضمن ميثاق الجزائر سنة 1964 توجهات "تخص قضايا الصحة العمومية و كيفية إعادة تنظيمها ورسم السياسات الواجب اتباعها في هذا الميدان" (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 63) .

في حين نص دستور 1976: في المادة 67 على أن: " لكل المواطنين الحق في الرعاية الصحية وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة ومجانية و بتوسيع مجال الطب الوقائي والتحسين الدائم لظروف العيش والعمل، وكذلك عن طريق ترقية التربية البدنية والرياضية ووسائل الترفيه " (دستور 1976)

ولقد جاء الدستور للتأكيد على عمق التغييرات التي حدثت في المجال الصحي، وأكد مرة أخرى على ضرورة توفير خدمات الصحة لكل المواطنين مجانا، من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي سنة 1985 صدر المرسوم 85/05 المرتبط بحماية الصحة وتطويرها، لينظم المنظومة الصحية ويرسخ الالتزامات الهادفة لضمان الحق في الصحة، ويعتبر هذا القانون أحد المحطات الأساسية في مسار الاعتراف الوطني بالحق في الصحة، حيث أرسى التصورات العامة و أسس المنظومة الوطنية الصحية، وفي 1989 صدر الدستور الجديد الذي مثل مرحلة تحول جديدة تدريجية نحو الليبرالية، لكن لم يتم المساس بالمواد الخاصة بحق المواطن في الحصول على الخدمات الصحية، وظلت الدولة تتحمل

مسؤولية الرعاية الصحية والجانب الوقائي، وأكد دستور 1996 على هذا المبدأ حيث ورد في المادة 54 منه " الرعاية الصحية حق للمواطنين تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية و المعدية و مكافحتها" (العباسي، 2020، الصفحات 64-65)

1-3-1 تطور أهم مؤشرات الجودة الصحية خلال الفترة 1962-1974:

1-3-1-1 مؤشر الأمراض المعدية:

الجدول رقم (67) تطور بعض الأمراض (المعدية) ذات التبليغ الإجمالي

الأمراض	1969-1967	1973-1970
التيفوئيد	967	1107
الزحار dysenterie	999	633
التهاب السحايا	1066	1650
الحصبة	3266	4306

المصدر: (بن أشنهو، 1982، صفحة 412)

يبين هذا الجدول تطور بعض الأمراض المعدية و الخطيرة في الجزائر في الفترتين 67-69 و 70-73، بالنسبة لمرض التيفوئيد شهد ارتفاعا كبيرا من 967 إلى 1107، و بالنسبة لداء الزحار فقد شهد تراجعا وهو مؤشر مقبول بالنسبة لهذا الداء، أما التهاب السحايا فقد سجل ارتفاعا مقلقا يشير لانتشار العدوى في المجتمع، كما ارتفع أعداد المصابين بالحصبة من 3266 إلى 4306 حالة، بزيادة تجاوزت 30 % .

نستنتج أنّ هذه الأمراض والأوبئة سجلت ارتفاعا، باستثناء داء الزحار، وهنا يمكننا التمييز بين الأمراض ذات العلاقة بالتلقيح مثل الحصبة حيث عرفت زيادات كبيرة، بسبب عدم بلوغ المنظومة الصحية في ذلك الحين إلى تعميم التلقيح ، وبالتالي تبرز هذه الأرقام الحاجة إلى تنظيم برامج عامة للتلقيح، وهناك أمراض مرتبطة بالنظافة و المياه مثل: الزحار ويبدو أن البنية التحتية الصحية قد بدأت تشهد تحسنا، انعكس على نقص المصابين بهذا المرض، ويمكننا القول أن المنظومة الصحية في هذه المرحلة شهدت تباطؤا في تطورها نظرا لضعف التمويل في هذه الفترة واهتمام الدولة بقطاعات أخرى انتاجية.

1-3-2- مؤشر عدد الأطباء:

الجدول رقم (68): تطوّر عدد الأطباء وعدد السّكان خلال الفترة 1962-1974

السنوات	الأطباء			عدد السكان لكل طبيب
	الجزائريون	الأجانب	مجموع	
1962	70	1209	1279	7835
1966	160	1196	1356	8738
1968	206	1407	1613	8029
1970	292	1368	1760	7562
1972	332	1653	1985	7139
1974	849	1823	2672	5675

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، صفحة 146)

في سنة 1962 كان عدد الأطباء الجزائريين هو 70 طبيبا جزائريا مقابل 1209 طبيبا أجنبيا، والعدد الإجمالي للأطباء هو 1209 طبيبا ، ومعدل السكان لكل طبيب هو 7835، تدل البيانات على الاعتماد الشبه كلي على الطاقم الطبي الأجنبي، حيث لا يمثل الجزائريون سوى نسبة 5.4% من مجموع الأطباء، وهذا أمر طبيعي لدولة فتية كانت ترزخ تحت الاستعمار الذي كان يتعمد سياسة التجهيل، وفي سنة 1974 انتقل عدد الأطباء الكلي إلى 2672 طبيبا، وعدد الأجانب 1823 وارتفع عدد الجزائريين بأكثر من 12 ضعفا أي إلى 849 طبيبا وأصبحت نسبة الأطباء الجزائريين 32 % و هو تطور ملحوظ في هذه الفترة الانتقالية الخاصة بالمجتمع الجزائري، ونستنتج أن عدد الأطباء عرف تحسنا كبيرا سواء الكلي أو عدد الأطباء الجزائريين.

كما تحسن معدل السكان مقابل كل طبيب من 7835 عام 1962 إلى 5675 عام 1974، مما يبرز مجهودات الدولة وسعها في توفير تغطية صحية شاملة و بأيادي جزائرية.

1-3-3- مؤشّر الصيدلة:

الجدول رقم (69): تطوّر عدد الصيدلة وعدد السّكان لكلّ صيدلي خلال الفترة 1963-1974

السنوات	الصيدلة			عدد السكان لكل صيدلي
	الجزائريون	الأجانب	مجموع	
1963	70	194	264	51225
1967	160	84	244	51504
1969	206	59	265	50369
1972	316	38	354	40031
1974	441	101	542	27978

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، صفحة 147)

يبيّن الجدول أن عدد الصيدلة في 1963 كان 264 صيدليا، فيهم 70 صيدليا جزائريا والبقية أجانب، ومعدل السكان مقابل كل صيدلي هو 51225، و أن نسبة الصيدلة الجزائريين هي 26.5 % حيث أن الاعتماد الكبير على الصيدلة الأجانب، وفي سنة 1974 أصبح عدد الصيدلة الكلي هو 542 صيدليا، فيهم 441 صيدليا جزائريا و معدل السكان لكل صيدلي هو 27978، وهو تحسن ملحوظ يعكس امتداد شبكة الصيدلة عبر مختلف أماكن الوطن، كما يظهر من جهة أخرى بداية جني ثمار مخرجات الجامعة الجزائرية.

لقد تضاعف عدد الصيدلة الجزائريين 6 مرات بين 1963 و 1974، وانتقل نسبة الصيدلة الجزائريين من 26.5% إلى أكثر من 80%، كما سجل معدل السكان لكل صيدلي انخفاضا، مما يعكس تحسنا ملحوظا في تقدم المنظومة الصيدلانية الجزائرية، بالتحوّل من التبعية للأجانب إلى تكوين قاعدة جزائرية وطنية.

4-3-1- مؤشر جراحي الأسنان:

الجدول رقم (70): تطوّر جراحي الأسنان في الفترة 1963-1974

عدد السكان لكل جراح أسنان	جراحي الأسنان			السنوات
	مجموع	الأجانب	الجزائريون	
69205	151	115	36	1963
76628	164	78	86	1967
62692	212	80	132	1969
46010	308	97	211	1972
30696	494	84	410	1974

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، صفحة 148)

يبرز الجدول أنّ عدد جراحي الأسنان في 1963 كان 151 فقط، فهم 36 جزائرياً و البقية أجانب، و معدل السكان مقابل كل جراح أسنان هو 69205، و أن نسبة جراحي الأسنان الجزائريين هي 23% فقط، حيث أن الاعتماد الكبير كان على الكفاءات الأجنبية. وفي سنة 1974 أصبح عدد جراحي الأسنان الكلي هو 494، فهم 410 جراحاً جزائرياً، وانتقل معدل السكان لكل جراح أسنان إلى 30696، وهو تحسن ملحوظ يعكس ظهور كفاءات وطنية من مخرجات الجامعة الجزائرية بإمكانها أن تحل مكان الكوادر الأجنبية.

لقد تضاعف عدد جراحي الأسنان الجزائريين حوالي 12 مرة تقريباً بين 1963 و 1974، وانتقلت نسبة الجزائريين من 24% إلى أكثر من 83%، كما سجل معدل السكان لكل جراح أسنان انخفاضاً، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في تقدم المنظومة الصحية الجزائرية، بالتحويل من التبعية للأجانب إلى تكوين قاعدة وطنية صلبة.

5-3-1- متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

جدول رقم (71): متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الفترة 1962-1975

السنوات	1962	1968	1970	1975
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	39	42	43	46

المصدر: (بن صديق، قراءة سوسيو إحصائية لواقع النظام الصحي في الجزائر، 2025، صفحة 1179)

في سنة 1962 كان العمر المتوقع عند الولادة هو 39 سنة، ويعكس هذا المستوى الظروف الصحية المزرية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من انتشار للأوبئة والأمراض المعدية، وعدم توفر مياه نظيفة ونقص الأطباء و كثرة وفيات الأطفال والأمهات، ثم بدأ هذا الرقم في التحسن التدريجي إلى أن بلغ 46 سنة في عام 1975، أي بزيادة قدرها 7 سنوات، رغم ذلك بقي العمر منخفضا بسبب الانطلاقة البطيئة في القطاع الصحي، الناتج عن ضعف التمويل وعدم وصول الخدمات الطبية للتغطية الكاملة لكل المناطق.

2-الفترة 1974-2000:

يعدّ الأمر رقم 73/65 الصادر في ديسمبر 1973 الخاص بمجانية العلاج منعرج حاسم في تاريخ المنظومة الصحية الوطنية، الذي ينص على حصول طالب العلاج على الخدمات الصحية اللازمة مجانا أيا كان دخله أو وضعيته الصحية، كان الهدف من إصدار قانون مجانية العلاج (عيساوي و براهيمية ، 2014، صفحة 360)

لقد اعتمدت الدولة على مجانية العلاج بدء من جانفي 1974 حيث رفع شعار الصحة للجميع مهما كانت ظروفهم الاقتصادية ووضعيتهم الاجتماعية، كما تم الاهتمام بمنظومة التكوين الطبي الذي سمح بوجود عدد كبير من الممارسين في كل التخصصات (زمورة، 2022، الصفحات 49-50)

شهد القطاع الصحي في الجزائر خلال الستينات و السبعينات، جملة من الاختلالات البنيوية التي حالت دون تحقيق تغطية صحية شاملة وفعالة، ويُعدّ النقص الحاد في الموارد المالية والبشرية من أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الأزمة، حيث لم تكن الإمكانيات المتوفرة كافية لمواكبة الحاجات الصحية المتزايدة للمواطنين، مما نتج عنه طوابير طويلة من المرضى أمام المستشفيات والمراكز الصحية. كما طغى الطابع العلاجي على السياسات الصحية، في ظل إهمال واضح للجانب الوقائي، وهو ما زاد من أعباء المنظومة الصحية، خصوصا مع ارتفاع حالات الأمراض المزمنة والمعدية. ومن جانب آخر، أظهرت المعطيات المتوفرة تركّزا كبيرا في توزيع الخدمات الطبية، حيث تم تسجيل 66% من الأسرة الاستشفائية (أي ما يعادل 44,500 سرير) في أربع ولايات فقط، هي الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، في حين عانت باقي الولايات من نقص حاد في التجهيزات الأساسية، ونفس التفاوت سُجّل على مستوى

العنصر البشري، إذ تم إحصاء حوالي 75% من الأطباء متركزين في ثلاث ولايات رئيسية فقط، ما يُبرز غياب العدالة الصحية بين مختلف مناطق الوطن ويطرح إشكاليات عميقة في فعالية النظام الصحي وقدرته على ضمان تكافؤ الفرص في العلاج والرعاية. (عيساوي و براهيمية ، 2014 ، صفحة 361)

وَنظرا لهذه المعطيات حاولت السلطات ادخال اصلاحات عميقة في مجال الصحة، حيث أدرجت لأول مرة مصطلح القطاع الصحي الذي يعبر عن تقسيم إداري يغطي منطقة جغرافية معينة و تغطي خدماته 100 ألف نسمة، يضم هياكل صحية قاعدية تقدم خدمات الوقاية والعلاج الأولي و توجه كذلك طالب العلاج نحو مستويات علاجية أخرى ، وذلك لتكريس التدرج في العلاج، لكن اصطدمت هذه الإصلاحات التي كانت ترمي إلى شمولية التغطية الصحية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، بالأزمة البترولية وانهاج السياسة التقشفية، لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية (عيساوي و براهيمية ، 2014 ، الصفحات 361-363).

تعتبر السنوات الأولى من الثمانينات من أحسن الفترات التي مر بها القطاع الصحي، حيث تم إنشاء 13 مركزا استشفائيا جامعيا، وسجلت نسبة وفيات الأطفال تراجعا ملحوظا بفضل برامج التلقيح الاجباري، كما سجلت المرحلة تراجعا محسوسا في بعض الأمراض المتنقلة، وعرفت الانفاق الصحي ارتفاعا أنعش القطاع الصحي، وام يستمر الحال طويلا حتى أطلت الأزمة الاقتصادية إثر انهيار أسعار النفط في 1986 ليشهد القطاع نوعا من الركود مرة أخرى، لا سيما بعد الدخول في العشرية السوداء التي فاقمت الأوضاع الصحية (جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، 2021، صفحة 142).

وسنوضح فيما يلي بعض المؤشرات الصحية للفترة 1974-2000:

1-2- مؤشر المستخدمين في مجال الصحة:

الجدول رقم (72): تطوّر عدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان في الفترة 1974-2000

السنوات	أطباء لكل طبيب	عدد السكان	صيادلة	عدد السكان لكل صيدلي	جراحو الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان
1974	2672	5675	542	27978	494	30696

11038	1691	16892	1105	2193	8512	1980
7950	2750	16088	1359	1654	13221	1985
3476	7199	11725	2134	1063	23550	1990
3483	8056	7602	3691	1027	27317	1995
3711	8197	6318	4814	941	32332	2000

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، الصفحات 146-148)

بالنسبة للأطباء هناك تحسن كبير في التغطية من طبيب واحد لكل 5675 ساكن إلى طبيب مقابل 941 ساكن، وهو تحسن جذري في التغطية. أما الصيدالة فقد تضاعف عددهم 9 مرات من 542 إلى 4814، حيث وصل معدل 6318 ساكن لكل صيدلي و هو مازال ضعيفا مقارنة بالمؤشرات الدولية، أما بالنسبة لجراحي الأسنان فقد عرفت أعدادهم تزايدا كبيرا حتى 1990 حيث بلغ 3476 ثم استقر في تلك النواحي طيلة العشرية حتى 2000.

عموما عرفت الموارد البشرية في القطاع الصحي تطورا ملحوظا، يعكس تحسنا في المنظومة الصحية، و توسعا في مخرجات التعليم العالي المرتبط بالتخصصات الطبية.

2-2- مؤشر الهياكل القاعدية الصحية:

الجدول رقم (73): تطوّر المنشآت القاعدية الصحية في الفترة 1974-2000:

المنشآت	المستشفيات	مراكز صحية	عيادة متعددة الخدمات	قاعات علاج	دور الولادة
1974	143	558	106	1402	50
1980	183	662	161	1364	54
1985	211	969	319	2454	//
1991	263	1112	445	3618	474
1995	251	1152	471	4174	489
2000	268	1252	497	3964	430

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، الصفحات 149-150)

يوضح الجدول المعروض ديناميكية تطور المنشآت الصحية القاعدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 2000، حيث شهد هذا القطاع توسعاً ملحوظاً، يعكس توجه الدولة نحو تعزيز التغطية الصحية وتكريس البعد الوقائي في السياسات الصحية. فقد تضاعف عدد المراكز الصحية تقريباً، منتقلاً من 558 مركزاً سنة 1974 إلى 1252 مركزاً في سنة 2000، وهو ما يدل على جهود مكثفة لتقريب خدمات الرعاية الأولية من المواطن، خاصة في المناطق الداخلية، ويبرز كذلك التطور الكبير في عدد العيادات متعددة الخدمات، حيث ارتفع عددها من 106 إلى 497 خلال نفس الفترة، أي بما يعادل حوالي خمسة أضعاف، ما يشير إلى سعي واضح لتوسيع خدمات الصحة المتخصصة في الوسط الحضري، وتحسين جودة التكفل الصحي.

من جهة أخرى، شهدت قاعات العلاج توسعاً مشابهاً، مما يعكس تعزيز البنية التحتية الصحية القاعدية في مختلف أنحاء البلاد. أما فيما يتعلق بالمستشفيات ودور الولادة، فقد سجلت نمواً مطرداً حتى مطلع التسعينيات، قبل أن تعرف نوعاً من الاستقرار، والذي يمكن ربطه بالظروف الأمنية والسياسية التي عرفت البلاد في تلك الفترة، والتي أثرت على وتيرة الاستثمار العمومي في البنى التحتية، وبالرغم من التحسن الكمي اللافت في عدد المنشآت الصحية، يبقى التحدي الأبرز متمثلاً في جودة الخدمات المقدمة، وتوازن توزيع هذه المنشآت بين المناطق الحضرية والريفية، لضمان العدالة في الاستفادة من الرعاية الصحية، وتحقيق فعالية أكبر في النظام الصحي الوطني.

2-3- مؤشر عدد الأسرة بالمستشفيات:

الجدول (74): تطور عدد الأسرة بالمستشفيات خلال الفترة 1974-2000

السنوات	1974	1980	1985	1991	1996	2000
عدد الأسرة	43404	43028	49315	52728	53125	54618
عدد السكان مقابل كل سرير	350	434	444	532	537	557

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020)

ارتفع عدد الأسرة من 43404 سرير سنة 1974 إلى 54618 في سنة 2000 بنسبة زيادة 25% تقريباً خلال 26 سنة، وقد سجلت الزيادة الكبيرة في الفترة 1985-1980 ضمن المخطط الخماسي الأول،

قبل أن تعرف تباطؤا في نهاية الثمانينات بسبب الأزمة الاقتصادية و ثباتا في التسعينات بسبب العشرية السوداء.

و رغم زيادة عدد الاسرة إلا أن الضغط قد زاد بنسبة كبيرة ، حيث انتقل معدل السكان مقابل كل سرير من 350 سنة 1974 إلى 557 سنة 2000. والسبب هو أن وتيرة الزيادة السكانية خلال هذه الفترة كانت أقوى من وتيرة بناء المستشفيات وتوفير السرر.

يرجع ذلك لاهتمام السلطات أكثر بالصحة الوقائية المتمثلة في المراكز العلاجية و العيادات المتعددة الخدمات، كما أن الظروف الأمنية والاقتصادية حالت دون تطوير المستشفيات.

4-2- مؤشر الإنفاق الصحي:

الجدول (75): تطوّر معدّل الإنفاق على الصحة خلال 1973-2000

السنوات	1973	1980	1985	1991	1997	2000
معدل الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	1.6	3.74	4.4	2.21	1.5	3.49

المصدر: (تريكي، 2017، صفحة 35)

سجلت الجزائر في سنة 1973 معدل 1.6% إنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي وهو مستوى ضعيف جدا، يدل على عدم إعطاء الأولوية لهذه المنظومة خاصة أن الدولة كانت مهتمة بالاستثمارات الصناعية حيث احتل التصنيع 54.5 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات، زيادة على التحديات المختلفة التي واجهت البلاد في ظل نقص التمويل، وفي الثمانينات ارتفع الإنفاق الحكومي على الصحة، حيث قفز في سنة 1985 إلى 4.4% بسبب اهتمام السلطات بالجانب الاجتماعي، واستخدام جزء من إيرادات النفط في المجالات الاجتماعية الخدمية، مع بداية التسعينات شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة، تراجع على إثرها الإنفاق إلى 2.21 سنة 1991 بسبب تراجع أسعار النفط نهاية الثمانينات، وسجلت أدنى مستوى لها في سنة 1997 بسبب الإصلاحات الاقتصادية و الوضعية الأمنية، لتعود للتحسن مع مطلع الألفية الثالثة بنسبة 3.49 بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني، وهذا يؤشر إلى أن السياسة الصحية خلال هذه الفترة بقيت رهينة لتقلبات الأوضاع الاقتصادية (تحديدا سعر البترول).

2-5- مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

الجدول رقم (76): تطوّر العمر المتوقع عند الولادة في الفترة 1975-1999

السنوات	1975	1989	1999
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	46	67	69

من إعداد الطالب بالاعتماد على: (بن صديق، قراءة سوسيو إحصائية لواقع النظام الصحي في الجزائر، 2025، صفحة 1179)

بيّن الجدول أنّ العمر المتوقع عند الولادة سنة 1975 هو 46 سنة وهو مستوى ضعيف، يعكس الوضعية الصحية المتدهورة التي تميزت بانتشار الأمراض المعدية والأوبئة وقلة الوسائل والامكانيات الطبية، وقد سجل في سنة 1999 قفزة نوعية حيث بلغ العمر المتوقع 69 سنة أي بزيادة 23 سنة، ويعكس هذا التحسن الذي بلغ مستوى جيد يقترب من الذي حققته الدول المتقدمة، ويدل هذا على التحسن في الرعاية الصحية التي هي ثمرة التوسع في البنى التحتية والمنشآت الصحية المنتشرة عبر الوطن.

2-6- تقييم السياسات المنتهجة خلال الفترة 1974-2000:

تميّزت السياسة الصحية في الجزائر منذ الاستقلال بتذبذب كبير، حيث أنه في السنوات الأولى لم يكن هناك اهتمام كبير بتطوير القطاع، فالتركيز الكبير كان منصبا على القطاعات الاقتصادية بالرغم من تأكيد المواثيق والدساتير على حق الانسان في الرعاية الصحية، ولم يبدأ الاهتمام الفعلي بهذا القطاع إلا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لكن اصطدمت السياسات الصحية بالأزمة النفطية في نهاية الثمانينات التي اضطرت الدولة إلى الدخول في سياسة تقشفية، تلتها الأزمة الأمنية والاقتصادية في التسعينات بالرغم من كل هذه الملاحظات إلا أن المنظومة الصحية قد حققت بعض النتائج الإيجابية وبعض كما لم تخل سياساتها من عثرات سوف نحاول إجمال بعض الإيجابيات والسلبيات في العناصر التالية:

الإيجابيات المسجلة في المرحلة:

- زيادة معتبرة في عدد الأطباء ومختلف المستخدمين في قطاع الصحة من صيادلة وأطباء أسنان بفعل سياسة التكوين المنتهجة حيث أصبح أغلب الكوادر الصحية جزائرية.

- تطور البنية التحتية من مستشفيات وقاعات علاج وعيادات متعددة الخدمات.
- تحقيق مكسب العلاج المجاني بهدف ضمان المساواة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- التقليل من نسبة الامراض المعدية التي فتكت بالمجتمع الجزائري بعد الاستقلال.

السلبيات المسجلة في هذه المرحلة:

- سوء تنظيم وتسيير الهياكل الصحية
 - ضعف النظام الرقابي خاصة على القطاع الخاص
 - تسجيل تفاوت كبير في الخدمات الصحية بين المناطق المختلفة، حيث سجل عجز كبير في البنى التحتية والمستخدمين في الجنوب والهضاب .
 - تسجيل اكتظاظ كبير في المستشفيات خاصة في مصالح الاستعجالات الطبية و الجراحية.
 - هجرة الأطباء إلى الخارج بسبب ضعف الأجور في الجزائر في القطاع العمومي.
- يمكننا القول عموما أن القطاع الصحي قد حقق بعض الانجازات الكمية وتبقى غير كافية، ولكن على الصعيد النوعي بقي يعاني من سوء وضعف الخدمات.

ثالثاً: السياسة الصحية في الجزائر في الفترة 2000 – 2025:

1- ملامح السياسة الصحية في الجزائر:

خلفت فترة العشرية السوداء أكثر من 200 ألف ضحية، وأعدادا كبيرة من الأيتام والمشردين والمهجرين نفسيا، والمصابين بالأمراض المزمنة، بالإضافة إلى تسجيل أكبر موجة نزوح ريفي منذ الاستقلال، أدت إلى اكتظاظ المدن و تفشي الكثير من الأمراض المرتبطة بشروط النظافة، لقد أفرزت هذه الظروف قطاعا صحيا منهكا.

في هذا السياق أعدت مجموعة من الخبراء الجزائريين تقريراً يشخص واقع القطاع الصحي، ومتطلباته وفي هذا الاطار تم اقتراح رؤية استشرافية للجزائر بعد 2020، وبناء على هذا التقرير رسمت الدولة الأهداف العامة للسياسة الصحية في الآتي: (العباسي، 2020، الصفحات 119-120):

- تطوير البنية التحتية للمنظومة الصحية

- القضاء على الفروق الموجودة في منطقة الهضاب والجنوب من حيث التغطية الصحية
- تقديم أرضية لتحسين جودة الخدمات الصحية.

في سنة 2007 تم تقسيم الخريطة الصحية بالجزائر، إلى خمسة مناطق صحية لكل منطقة مجلس اقليمي ومرصد اقليمي، وقد تدعّمت المنظومة الصحية وفق النظام الجديد بإنشاء عمومية للصحة الجوية، وهي عبارة عن مؤسسات مستقل تقوم بتقديم برامج الوقاية و توفير الرعاية الطبية، كما تم استحداث مؤسسات عمومية استشفائية، توفر خدمات طبية شاملة، والغاية من هذه الاجراءات هو القضاء على الفروق الجغرافية ووصول الخدمات الطبية من السكان.

و قد تضمن المخطط التوجيهي للصحة 2009-2025 استثمارات تقدر ب 20 مليار أورو موجهة للصحة (العباسي، 2020، الصفحات 121-122):

- تجهيز هياكل صحية جديدة، وترميم المرافق الموجودة.
- تزويد المؤسسات الاستشفائية ب أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي IRM، معدات القسطرة، وأجهزة تخطيط القلب.
- استفاد القطاع من في إطار المخطط 2010-2014 من مبلغ مالي 619 مليار دج خصصت لبناء 172 مستشفى، 45 مجمع صحي، 377 مستوصف، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه طبي وحوالي 70 مؤسسة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تم رصد مبلغ 140 مليون دولار خصيصا لاستيراد الأدوية لتغطية الطلب الوطني.
- تم تخصيص مبلغ مالي كبير قدره 203 مليار دج، لمخطط مكافحة الأمراض السرطانية الذي أطلق سنة 2014.

2- تطوُّر أهمّ المؤشّرات الصحية للفترة 2000-2025:

2-1- مؤشّر الإنفاق الصحيّ:

إنّ الإنفاق على الصحة هو المخصصات المالية التي تنفقها الدولة على الإطارات الطبية وشبه الطبية و على المنشآت الصحية والأجهزة و الخدمات.

بالنسبة للجزائر تميزت هذه الفترة بانتعاش الاقتصاد الوطني منذ نهاية التسعينات، بعد ارتفاع المداخيل النفطية، وانعكس ذلك على كل القطاعات، حيث خصصت في برنامج الإنعاش الاقتصادي

2001-2004 حوالي 14.7 مليار دج، وساهم ذلك في تعزيز القطاع الصحي بـ 545 مشروع موزعة على أربع سنوات أي بمعدل 136 مشروع في كل سنة. وفي برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، واصلت الدولة مجهوداتها لسد الثغرات المتبقية من البرنامج السابق، حيث خصصت مبلغ 85 مليار دج، وفي إطار تعزيز التنمية الصحية في الجنوب والهضاب، رصدت السلطات مبالغ إضافية، بقيمة 6 مليار دج في 2007، و5.8 مليار دج في 2009 لتنمية القطاع الصحي في الجنوب، و10.56 مليار دج سنة 2007 و7.88 مليار دج في 2009 لدعم تطوير القطاع الصحي في الهضاب، وفي إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 واصلت الحكومة مسارة التنمية الذي انطلقت فيه في 2001، وخصصت 619 مليار دج أي بمعدل 155 مليار سنويا، وسنحاول عرض الانفاق الصحي السنوي في الجدول التالي (عربي، 2020، الصفحات 8-9).

جدول رقم (77): النسبة المئوية للإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2025

السنوات	2001	2005	2010	2015	2020	2025
الإنفاق	3.84	3.24	5.12	6.98	6.32	6.19

من إعداد الباحث اعتماداً على (الإسكوا، بوابة التنمية العربية، 2024) و (بن صديق، قراءة سوسيو إحصائية لواقع النظام الصحي في الجزائر، 2025)

عرفت نسبة الإنفاق الصحي سنة 2001 حوالي 3.84% من إجمالي الناتج الإجمالي، و تراجع سنة 2005، بسبب إعطاء الأولوية في تلك الفترة للاستثمارات في البنية التحتية وإنجاز المشاريع الكبرى، على حساب بعض المجالات الاجتماعية، ثم استأنفت الارتفاع نتيجة الوفرة المالية وزيادة التغطية الصحية الاجتماعية و الاهتمام بأصحاب الأمراض المزمنة، حيث بلغت الذروة في سنة 2015 بـ 6.98 %، ثم سجلت انخفاضا طفيفا بعد سنة 2015، ويعود ذلك لتراجع أسعار النفط، ثم تلتها أزمة كورونا التي أجبرت السلطات على ترشيد النفقات، ومع ذلك تبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع التسعينات، ومع بداية الألفية الثالثة، وهي كذلك أكثر من متوسط معدل الانفاق في الدول العربية المقدر بـ 5.6 %، في حين تبقى دون مستوى متوسط الإنفاق العالمي الذي بلغ 9.8 % سنة 2021.

إن أثر الإنفاق على مردودية القطاع الصحي لم يكن في حجم التوقعات المنتظرة في تحسين الخدمات الصحية.

2-2- التغطية البشرية:

تمثل التغطية الصحية في الجزائر المرتكز الأساسي في المنظومة الصحية الوطنية، حيث سعت الدولة الجزائرية في بداية القرن الواحد والعشرين، إلى تزويد القطاع الصحي بالخدمات الصحية الأساسية والشاملة، من خلال تحسين البنية التحتية الصحية، وتكوين الكوادر الطبية، وتنفيذ برامج تحسسية ووقائية وعلاجية، وذلك بهدف تحقيق مجانية العلاج لجميع السكان، ومحاولة الوصول إلى أقصى المناطق من أجل تقديم خدمات التلقيح و الرعاية الصحية.

يتخرج من الجامعة الجزائرية عدد كبير من الأطباء سنويا، و تنفق الدولة أموالا كبيرة على تكوينهم وتأهيلهم، وبعدها كانت الجزائر تسجل نقصا في الكادر الطبي، أصبحت اليوم تسجل فائضا بسبب زيادة العرض في مقابل الطلب، ويحيلنا هذا إلى ضرورة التفكير في نوعية التكوين أكثر من أي وقت مضى، وكذلك ضرورة مراجعة أجور الأطباء لتفادي النزيف الحاصل، حيث تشير التقارير إلى هجرة الآلاف من الأطباء الأكفاء إلى الخارج، فخلال سنة 2022 قدمت مصالح الصحة الفرنسية بيانا أكدت فيه نجاح أكثر من 1000 طبيب جزائري في امتحان معادلة الشهادات (النهار العربي، 2024).

الجدول رقم (78): تطوّر حجم التغطية البشرية الصحية في الفترة 2001-2020

السنوات	أطباء	أطباء لكل 100 ألف ساكن	صيادلة لكل 100 ألف ساكن	جراحو أسنان لكل 100 ألف ساكن
2001	33654	109	4976	16
2006	39459	118	7267	22
2010	56209	156	9081	25
2015	73431	184	11475	29
2020	83713	190	13273	30

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، الصفحات 146-148)

ارتفع عدد الأطباء من 33654 في سنة 2001 بمعدل 109 طبيب لكل 100 ألف ساكن إلى 83713 سنة 2020 ليصل معدل الأطباء لكل 100 ألف ساكن 190 طبيبا ، ولقد تجاوز المتوسط العالمي

الذي يبلغ 170 طبيب لكل 100 ألف نسمة، ويعود هذا التوسع زيادة التكوين الجامعي في هذه التخصصات وسياسة التوظيف في قطاع الصحة، ويعتبر مؤشرا هاما على تطور التغطية الصحية.

كما سجل عدد الصيدالة ارتفاعا إلى أكثر من ضعف العدد من 4976 صيدليا سنة 2001 إلى 13273 سنة 2020، مع زيادة المعدل من 16 إلى 30 صيدليا لكل 100 ألف ساكن.

شهد عدد جراحي الأسنان ارتفاعا محسوسا من 8401 سنة 2001 إلى 15745 سنة 2020، مع تسجيل زيادة بسيطة في المعدل من 27 إلى 36 لكل 100 ألف ساكن.

على الرغم من الارتفاع المسجل في مستخدمي القطاع بصفة عامة، إلا أن الزيادة في عدد الصيدالة و جراحي الأسنان تبقى ضعيفة، مقارنة بالزيادة في عدد الأطباء التي تعتبر كبيرة، مما يعكس إستراتيجية الدولة في التركيز على الخدمات الطبية الأساسية.

3-2- الهياكل القاعدية الصحية:

الجدول رقم (79): تطور الهياكل الصحية القاعدية خلال الفترة 2000-2020

المنشآت	المستشفيات	مراكز صحية + عيادة متعددة الخدمات + قاعات العلاج + مركز طبي اجتماعي	عدد الأسرة بالمستشفيات	عدد السكان مقابل كل سرير	دور الولادة
2001	275	6436	54170	574	442
2006	280	7044	57597	587	476
2010	276	7457	61779	588	528
2015	300	8048	65184	620	529
2020	314	8575	70478	624	538

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020، الصفحات 149-150)

انتقل عدد المستشفيات من 275 سنة 2001 إلى 314 سنة 2020، أي بزيادة 39 مستشفى خلال عقدين بنسبة 14%، وهي زيادة ضعيفة جدا مقارنة بنمو السكان في هذه الفترة الذي انتقل من 30 مليون إلى 44 مليون بنسبة تقارب 45%، وهذا سوف يزيد الضغط على الخدمات الاستشفائية، وسيزيد من سوء الخدمات، خاصة في المراكز الحضرية الكبرى.

كما ارتفع عدد الهياكل الصحية الجوارية (مراكز صحية، مراكز طبية اجتماعية، عيادات متعددة الخدمات) من 6436 مركز سنة 2001 إلى 8575 سنة 2020 بنسبة 33%، ورغم أن هذه الزيادة لم تواكب الزيادة السكانية إلا أنها نسبة مقبولة، تعكس اهتمام السياسات الصحية الوطنية بتوسيع شبكة الخدمات الصحية الأساسية من المواطنين بهدف الوقاية والتلقيح و المتابعة.

بالنسبة لعدد الأسرة في فقد ارتفع من 54170 سريرا سنة 2001 إلى 70478 سريرا سنة 2020، ورغم هذا التحسن فإن هذه الزيادة دون مستوى النمو السكاني؛ لذلك زاد الضغط الأسرة حيث انتقل من 574 ساكن مقابل كل سرير إلى 624 ساكن مقابل كل سرير، ويكشف هذا عن تراجع التغطية الصحية خلال هذه الفترة.

أما دور الولادة فقد شهدت زيادة معتبرة من 442 إلى 538 بتطور حوالي 22%، وهي في حقيقة الأمر غير مواكبة للزيادة السكانية في هذه الفترة، ومن أجل التخفيف عن دور الولادة، لجأت وزارة الصحة بالتعاقد مع الضمان الاجتماعي إلى توجيه المواطنين لعيادات التوليد الخاصة حيث تدفع عنهم كل تكاليف الولادة في القطاع الخاص.

يمكن القول أن تطور الهياكل الصحية في هذه الفترة لم يواكب النمو الديموغرافي مما انعكس سلبا على الخدمات الاستشفائية التي يتلقاها المواطن خاصة في ظل التوزيع اللامتناسب للخدمات الصحية بين الشمال والجنوب والمدن الساحلية والداخلية حيث تعجز المستشفيات ومصالح الاستعجالات بطوابير المواطنين الذين ينتظرون لساعات لتلقي الفحص.

4-2- مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

يُعرف المؤشر على أنه " متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرض لمعدلات الوفيات حسب الجنس والعمر السائدة عند ولادته في سنة محددة وفي بلد أو إقليم أو منطقة جغرافية معينة" (مزيان، واقع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر "التحديات و الفرص"، 2025، صفحة 40)

يعدّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة مؤشرا على العديد من المعطيات التي تتعلق بفعالية النظام الصحي والمستوى معيشي للأشخاص. حيث يعكس مستوى جودة الحياة، ومدى التقدم في مستوى التنمية البشرية، وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية مجتمعة في العام

2023 حوالي 71 سنة (صندوق النقد العربي، 2025، صفحة 61)، والجدول الموالي يوضح تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة.

جدول رقم (80): تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة 2000-2023

السنوات	2000	2005	2010	2014	2020	2023
متوسط العمر المتوقع	70.48	72.06	73.81	75.62	74.45	77.33

المصدر: (الإسكوا، بوابة التنمية العربية، 2024)

تشير البيانات أن هناك ارتفاع ملحوظ في متوسط العمر المتوقع حيث بلغ سنة 2000 70.48 وانتقل إلى 77.33 سنة 2023، أي بزيادة حوالي 7 سنوات، ويعكس هذا الارتفاع تحسنا في الخدمات الصحية، وارتفاع مستويات المعيشة و انخفاض وفيات الأطفال، لكن المؤشر شهد انخفاضا في سنة 2020 إلى 74.45 سنة، نتيجة وباء كورونا، قبل أن يعاود الارتفاع مجددا في سنة 2023، وهذا التعافي السريع يدل على فعالية المنظومة الصحية.

5-2 مؤشرات الأمومة والطفولة:

يعكس مؤشر معدل وفيات الأطفال مدى نجاعة الرعاية الصحية التي يحصل عليها الرضيع أثناء الأشهر الأولى، كما يدل كذلك على مستوى نجاعة النظام الصحي.

يمثل المواليد الجدد أكثر من مليون ولادة حية سنويا منذ 2014، وقامت الجهات المختصة بإعداد العديد من البرامج لتقديم الرعاية اللازمة ومن بينها، "الموسم للتطعيم (PEV)، وبرنامج مكافحة الاسهال للأطفال، وبرنامج مكافحة الأمراض التنفسية الحادة (IRA)، وبرنامج تغذية للأم والطفل، وبرنامج مكافحة أمراض ووفيات الأمهات وحديثي الولادة، وبرنامج مكافحة الروماتيزم الحاد، و برنامج الرعاية الصحية قبل الولادة "

كما سعت المنظومة الصحية لتحسين صحة الأم عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من بينها، استحداث نظام للتحقيق في وفيات الأمهات، وعمل خطة وطنية للتقليل من وفيات الأمهات وتضمنت المحاور التالية: "التدخلات ذات الفعالية المثبتة، الوصول إلى الطاقم الطبي المؤهل أثناء فترة الحمل والولادة، تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، تعزيز دور الأفراد والأسر والمجتمعات والإطار السياسي و التشريعي"، ولقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين صحة الأم والطفل وهذا ما نلمسه من

خلال تطور المؤشرات (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024، صفحة 35)، والجدول الموالي يوضح وفيات الأطفال الرضع و الأطفال دون الخامسة و وفيات الأمهات.

جدول رقم (81): تطوّر معدّل وفياتِ الأطفالِ والأمهاتِ

السنوات	نسبة وفيات الأمهات	معدل الوفيات الخام للرضع بالألف	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
2000	122	33.1	41.60
2005	87	26.9	33.95
2010	82	22.1	28.10
2015	80	20	24.93
2020	96	18	22.93
2023	63	//	22

من إعداد الطالب اعتماداً على : (الإسكوا، بوابة التنمية العربية، 2024)

شهد معدل وفيات الأمهات تراجعاً إلى النصف، من 122 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2000 إلى 63 سنة 2023، ويعكس ذلك تطوراً في خدمات المتابعة الصحية الحوامل، وللأمهات بعد الإنجاب.

كما تراجعت وفيات الأطفال الرضع من 33.1 بالألف سنة 2000 إلى 18 حالة بالألف سنة 2020 ويعتبر ذلك تحسناً ملحوظاً في العناية بحديثي الولادة ، لكن تبقى ضعيفة إذا ما قارناها ببعض الدول العربية التي تقل عن 6 وفيات، لذلك وجب العمل على سد الثغرات الحاصلة، والأمر نفسه مع وفيات الأطفال دون سن الخامسة الذي شهد انخفاضاً مهماً من 41.6 بالألف سنة 2000 إلى 22 سنة 2023، وهو تحسن إيجابي يجب أن يستمر لتحقيق نتائج أحسن.

6-2- المؤشر الخاص ببعض الأمراض المتنقلة (المعدية) ذات التبليغ الإلزامي

الجدول رقم (82): تطوّر بعض الأمراض المتنقلة ذات التبليغ الإلزامي في الفترة 2005-2023

الأمراض	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2023
التهاب السحايا	3580	3941	3369	3455	6563	5015	4675	1676	4523

22	21	61	78	123	232	223	806	918	التيفوئيد
4895	1876	3841	1719	2746	1466	1853	798	903	كباد حموي A
2298	1628	3519	2861	2576	1797	1783	1802	1083	كباد حموي B
807	474	1078	798	821	603	526	941	639	كباد حموي C
9921	1315	11031	8575	5533	4500	1001	5056	8032	حى مالطية
	1					4			
454	469	26945	342	154	1891	1438	1547	2589	الحصبة
7124	1073	9702	8811	4543	8390	2104	7632	2551	الليشمانيا
	6					9		1	
1913	1627	22680	2222	2244	2141	2178	1852	2059	السل
3	7		6	9	3	6	6	4	

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2018) و(المعهد الوطني للصحة العمومية،
(2023)

تعكس البيانات المتوفرة تذبذبًا واضحًا في معدلات الإصابة بعدد من الأمراض خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، مما يكشف عن تطور غير متوازن في أداء المنظومة الصحية، ومدى تعقيد العوامل المؤثرة في انتشار هذه الأمراض. فقد عرف التهاب السحايا منحنى تصاعديًا خلال السنوات الأولى، حيث ارتفع من 3580 حالة سنة 2005 إلى ذروته في 2014 بـ 6563 حالة، قبل أن يسجل تراجعًا نسبيًا إلى 4523 حالة سنة 2023. أما حالات التهاب الكبد الفيروسي بمختلف أنواعه، فقد شهدت بدورها ارتفاعًا لافتًا، مما يُعزى إلى صعوبة الوقاية منها ومحدودية الإمكانيات في محاصرتها، إذ ارتفعت الحالات من (903، 1083، 639) سنة 2005 إلى (4895، 2298، 807) سنة 2023.

وعلى النقيض من ذلك، سجّلت بعض الأمراض تراجعًا ملحوظًا، مثل التيفوئيد الذي انخفض من 918 حالة إلى 22 حالة فقط سنة 2023، ما يعكس تحسنًا ملحوظًا في شروط الصحة العامة، خاصة من حيث توفر مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي. إلا أن الحى المالطية ظلت تشكل خطرًا صحيًا مستمرًا، بارتفاع عدد الحالات من 8032 إلى 9921 خلال نفس الفترة. كما عرفت الحصبة تقلبات شديدة، إذ سجلت ما يقارب 27 ألف إصابة سنة 2018 قبل أن تنخفض بشكل كبير إلى 454 حالة فقط في 2023، وهو ما يدل على فعالية التدخلات الوقائية رغم فترات الانتشار الحاد.

أما الليشمانيا، فبعد أن بلغ عدد الحالات المسجلة 25511 سنة 2005، تراجعت إلى 7124 حالة سنة 2023، مما يشير إلى مجهودات قائمة لكنها غير كافية. ويبقى مرض السل ثابتًا تقريبًا خلال كامل الفترة، بمعدل يراوح 20 ألف حالة سنويًا، ما يعكس تحديًا مستمرًا رغم الجهود المبذولة.

وعليه، يمكن القول إن المنظومة الصحية في الجزائر تمكنت من تحقيق نتائج مشجعة في القضاء على بعض الأمراض المعدية والحد من أخرى، إلا أن أمراضًا مثل السل والليشمانيا والحمى المالطية لا تزال تفرض تحديات معقدة تتطلب استراتيجيات أكثر فعالية وشمولية، تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية والاجتماعية والوقائية.

لقد ظهرت تحديات جديدة في نوعية الأمراض أصبحت تشكل خطورة أكثر من الأمراض المعدية، وهي أمراض العصر التي سوف نتطرق لها في العنصر الموالي.

7-2- الأمراض المزمنة: تعرف الأمراض المزمنة أنها "الأمراض التي تستمر لفترة طويلة و تتطور على مر الزمن وتتطور ببطء على مدار أشهر أو سنوات وعادة ما تكون غير قابلة للشفاء الكامل وتحتاج إلى إدارة طويلة الأمد وعناية طبية مستمرة، كما تتطلب رعاية طبية مستمرة للتحكم في الأعراض والوقاية من المضاعفات وتحسين جودة حياة المرضى المصابين بها " (علواني و عرعار، 2024، صفحة 138)، وتنقسم هذه الأمراض إلى أربعة أصناف رئيسية هي أمراض القلب والأوعية والشرابين، والأمراض التنفسية المزمنة مثل: الربو، و الأورام السرطانية، والسكري وتسبب في 75% من الوفيات الحادثة في العالم (شنين، 2024، صفحة 638)، ويرجع سبب هذه الأمراض إلى تغير نمط المعيشة، من حيث النمط الغذائي غير الصحي، التحضر وقلة النشاط البدني (ممارسة الرياضة)، والتدخين، العوامل الوراثية، الضغوط النفسية والاجتماعية (طويل، 2019، الصفحات 140-142)

عرفت الجزائر ارتفاعا في عدد الاصابات بالأمراض المزمنة، و تبين الأرقام المسجلة في المسحين العنقوديين الوطنيين في 2012-2019، زيادة نسبة المصابين من 12% سنة 2012 إلى 20% سنة 2019 و تتوزع هذه النسبة على مجموعة من الأمراض هي : ارتفاع ضغط الدم، السكري، الأمراض التنفسية، أمراض القلب، أمراض المفاصل، السرطانات، الفشل الكلوي، بعض الأمراض الوراثية الأخرى (بوزيد، 2021، صفحة 560)، والجدول التالي يبين توزيع الأمراض المزمنة حسب المسح العنقودي لسنة 2019.

جدول رقم (83): عدد السكان المصابين بأول مرض مزمن حسب الجنس سنة 2019

الأمراض المزمنة	نسبة الذكور	نسبة الإناث	النسبة العامة	الأمراض المزمنة	نسبة الذكور	نسبة الإناث	النسبة العامة
ارتفاع ضغط الدموي	31.9	41.4	37.5	أمراض المفاصل	3.8	6.8	5.6
مرض السكري	28.9	22.3	25	السرطان	1.3	1.8	1.6
أمراض القلب والأوعية	7.0	5.3	6.0	الفشل الكلوي	1.5	0.9	1.1
أمراض الجهاز التنفسي	8.5	6.5	7.3	الأمراض الوراثية	0.5	0.6	0.6
الاضطرابات النفسية	10.3	5.2	7.3	أخرى	6.2	9.2	8.0
والعصبية				المجموع	100	100	100

المصدر: (بن عرعار و عبد العزيز، 2023، صفحة 83)

لذلك أطلقت الدولة مخططاً إستراتيجياً يضم قطاعات مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة، وتعزيز الوقاية منها عن طريق ويرتكز البرنامج على أربع محاور: تدعيم التغذية الصحية، الحث على ممارسة الرياضة والقيام بنشاطات بدنية، مكافحة آفة التدخين، تعزيز إطار التنسيق بين القطاعات.

ووفقاً لآخر الإحصائيات، فإن هذه الأمراض مسؤولة عن 57% من الوفيات في الجزائر، تمثل أمراض القلب والأوعية الدموية ما يعادل 22% والأورام حوالي 13% وأمراض الجهاز التنفسي 6% والغدد الصماء 4.5%، ويشهد عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة، المؤمنين (المستفيدين من تغطية الضمان الاجتماعي)، ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 5.1 مليون أثناء السداسي الأول من سنة 2023، وتعتبر غالبية المرضى من النساء و كبار السن حيث بلغت نسبة النساء 59%، وأكثر من 50% أعمارهم 60 سنة فما فوق (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024، الصفحات 38-39).

8-2- علاج مُدْمِنِي المخدرات:

الجدول رقم (84): تطوّر التكلفة بمُدْمِنِي المخدرات في مراكز علاج الإدمان 2019-2022

السنوات	2019	2020	2021	2022
ذكور	20662	19072	17547	21999
إناث	2754	2566	2154	5174

مجموع	23416	21638	19701	27153

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024، صفحة 40)

يتّضح من خلال بيانات الجدول نوع من التذبذب في التكفل بمدمني المخدرات، حيث شهد انخفاضا بين 2019-2021 ثم ارتفع بشكل ملحوظ سنة 2022. كما انخفض عدد الذكور من 20662 إلى 17547 ثم ارتفع إلى 21999. في حين تضاعف العدد عند الاناث من 2754 إلى 5174، ومن حيث المجموع انتقل العدد من 23416 إلى 27153 في الفترة 2019-2022. و تعكس هذه الأرقام تطور الاهتمام بالتكفل بعلاج الإدمان ضمن السياسة الصحية، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ لإقبال الإناث على مراكز العلاج، ويدل ذلك على تنامي الوعي بهذه المشكلة وضرورة علاجها بمساعدة مختصين. لكن يبقى عدد مراكز التكفل بالمدمنين قليل و طاقة الاستيعاب ضعيفة مقارنة بحجم تفشي هذه الظاهرة.

9-2- الحصول على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم:

تكتسي المياه الصالحة للشرب، والمتوفرة أهمية كبيرة في مجال الصحة العامة، سواء استعملت للشرب أو الاستعمال المنزلي أو إعداد الطعام. فتحسين الامداد بالمياه، أمر يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي ويساعد في القضاء على الفقر، و يعتبر مؤشر "خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة" من أهداف التنمية المستدامة (منظمة الصحة العالمية، 2025)، وبلغ هذا المؤشر في عام 2022 حوالي 89 في المائة في الدول العربية مجتمعة، وحوالي 65 في المائة في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وبلغ المؤشر 91 في المائة بالنسبة لدول العالم مجتمعة (صندوق النقد العربي، 2025، صفحة 62).

الجدول رقم (85): نسبة السكان المتحصّلين على مياه شرب آمنة

السنوات	2010			2022		
طبيعة المنطقة	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
مياه شرب آمنة	85	79	83	96.1	90.4	94.7

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2025، صفحة 358)

تشير البيانات إلى تسجيل تحسن ملحوظ في نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة في الجزائر من 83% سنة 2010 إلى 94.7% سنة 2022، مع تقلص الفجوة بين الريف والحضر، ويعكس

هذا التحسن المجهودات التي تبذلها الدولة في تطوير البنى التحتية التي تؤثر على أهداف التنمية المستدامة.

وتبذل الدولة جهودا كبيرة في إيصال مياه الشرب النظيفة لأغلب السكان، فقد وضعت برنامجا خاصا بمناطق الظل في سنة 2020 لتحسين ظروف المعيشة الخاصة بسكان المناطق النائية والمعزولة، تم خلاله ربط أكثر من 585 ألف مسكن بمياه الشرب، كما تم توصيل أكثر من 300 ألف مسكن بشبكة الصرف الصحي (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024، صفحة 47).

2-10- مؤشرات اتجاهات الديموغرافيا:

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة منذ الاستقلال، في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير كل ضروريات الحياة بما في ذلك الخدمات الصحية، وقد انعكس ذلك على زيادة معدلات النمو السكاني نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد الولادات وانخفاض نسبة الوفيات ويمثل الجدول الموالي بعض المؤشرات الديمغرافية.

الجدول رقم (86): تطوُّر بعض المؤشرات الديموغرافية في الفترة 2000-2025

السنوات	2000	2005	2010	2015	2020	2025
نسبة الزيادة السكانية	1.36	1.39	1.81	2.05	1.93	1.33
معدل الخصوبة الكلي	2.51	2.5	2.86	3.04	2.99	2.67
نسبة السكان فوق 65 سنة	4.31	4.92	5.46	5.86	6.55	7
نسبة السكان (0-14) سنة	39.75	29.19	27.28	28.71	30.55	30

المصدر: (وورلدوميتري، 2025) و(صابري و العربي الشريف، 2023)

- سجلت نسبة الزيادة السكانية ارتفاعا من 1.36 سنة 2000 وبلغت الذروة 2.05 سنة 2015 مما يدل على قفزة ديمغرافية ترتبط بارتفاع معدل الخصوبة و تحسن الوضع الصحي ثم شهدت نوعا من الاستقرار إلى غاية 2020 بدأت في الانخفاض حيث بلغت في 2025 نسبة 1.33 و هي أقل نسبة مسجلة في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين

• كما سجل معدل الخصوبة تذبذبا حيث سجل تقريبا 2.5 بين عام 2000 و2005 ليبدأ في الارتفاع ويسجل أقصى حد له سنة 2015 بقيمة 3.04 ويستقر تقريبا في تلك القيمة إلى غاية سنة 2020 ليبدأ في الانخفاض حتى يصل 2.67 سنة 2025.

• لقد ارتفعت نسبة السكان فوق 65 سنة من 4.31 سنة إلى 7 في الفترة 2000-2025، إن هذا الارتفاع له عدة دلالات، فهو من جهة يعكس تحسن الوضع الصحي والمستوى المعيشي والغذائي، ومن جهة أخرى بداية ميل المجتمع نحو الشيخ.

• بالموازاة مع زيادة نسبة الشيخ نلاحظ من خلال الجدول تراجع كبير في نسبة السكان بين 0-14 من 39.75 سنة 2000 إلى 29.19 سنة، ثم بقي هذا المستوى في الاستقرار إلى غاية 2025، بالرغم من تسجيل هذا التراجع الكبير إلا أن هذا المستوى يبقى جيدا، بل وفي حالة الجزائر يمثل عامل ضغط على الكثير من القطاعات بما فيها التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية عموما.

نستنتج من هذه المعطيات الديموغرافية أن الجزائر تعيش مرحلة تحول ديموغرافي تدريجي نحو شيخوخة المجتمع ويمكننا تسجيل الملاحظات التالية: هناك تراجع تدريجي في الخصوبة والنمو السكاني مقابل زيادة في نسبة الشيخوخة، هناك تناقص في فئة السكان بين 0-14 ، لكن مازال عدد الشباب كبير حيث يشكل ثروة ديمغرافية بالإمكان استثمارها لتحقيق ثورة اجتماعية واقتصادية إذا تم استثمارها في التعليم والابتكار والتشغيل.

تبقى التحديات الأساسية أمام هذه الثروة الانسانية هو توفير الخدمات الأساسية المختلفة من تعليم وصحة وشغل، كما أن تحديات الشيخوخة في السنوات القادمة تقتضي التحضير لاستراتيجيات تقوم على الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.

2-11- مؤشّر التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية:

إن مسألة التفاوت في الخدمات الصحية ليست جديدة على الجزائر، فقد ورثت المنظومة الصحية الجزائرية من الحقبة الاستعمارية، عددا من الهياكل الصحية المتمركزة شمال البلاد التي أنشئت خصيصا للاستجابة لاحتياجات المعمرين ورغم الجهود المبذولة من الدولة والانجازات خلال ستة عقود لرأب الفجوة بين الشمال والجنوب، الريف والحضر، إلا أنها لم تستطع مواكبة التغيرات السكانية والطلب المتزايد، وعلى سبيل المثال:

سجل مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة في المسح العنقودي لسنة 2019 تفاوتاً بين الريف والحضر، حيث كان المعدل في الريف 15 بالألف وفي الوسط الحضري 10 بالألف، وتعكس هذه الأعداد التفاوت في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة للأم سواء من حيث المتابعة أثناء الحمل والرعاية بعد الوضع، ويبدو هذا التفاوت في الكثير من المؤشرات الصحية (بوزيد، 2021، صفحة 558).

والجدول الموالي يوضح توزيع المنشآت الصحية في مختلف المناطق في البلاد

جدول رقم (87): توزيع الهياكل العمومية الاستشفائية بين مختلف جهات الوطن

الجنوب الغربي	الجنوب الشرقي	الشرقية	الغربية	الوسطى	الهياكل العمومية الاستشفائية
0	0	4	3	7	عدد المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU)
0	0	4112	3756	5386	عدد الأسرة (CHU)
		2447.1	2361	2309	سرير لكل ساكن (CHU)
0	0	3	2	0	عدد المؤسسات الاستشفائية (EH)
0	0	439	410	0	عدد الأسرة (EH)
0	0	22921	21626	0	سرير لكل ساكن (EH)
7	1	20	21	20	عدد المؤسسات الاستشفائية المختصة (EHS)
764	150	2772	3018	4248	عدد الأسرة (EHS)
1745	22848	3630	2937	2927	سرير لكل ساكن (EHS)
14	25	66	35	55	عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية (EPH)
2337	5911	10841	7833	11234	عدد الأسرة (EPH)
570	579	928	1132	1107	سرير لكل ساكن (EPH)

المصدر: (قاسمي و سعدون، 2018، صفحة 285)

يبين الجدول توزيع الهياكل العمومية الاستشفائية في الجزائر، حسب المناطق الجغرافية، ويتضح من الجدول التفاوت الكبير في التوزيع الجغرافي للمنشآت الصحية حيث يخلو الجنوب الشرقي والغربي تماماً من المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU) والمؤسسات الاستشفائية (EH)، وبالنسبة لعدد المؤسسات الاستشفائية المختصة عددها قليل جداً في الجنوب الشرقي والغربي عددها قليل جداً في الجنوب الشرقي والغربي مقارنة بالشمال.

يعكس التوزيع الحالي وجود فروق كبيرة بين المناطق الشمالية والجنوبية ، فيما يخص الخدمات الطبية، حيث أن هناك تركيز مفرط للهياكل الاستشفائية ذات الجامعية والمتخصصة، بينما يعاني الجنوب من ضعف حاد في الخدمات، مما يؤثر على نوعية الخدمات الصحية لسكان هذه المناطق.

ومما يؤكد هذه الاستنتاجات، أرقام توزيع الأطباء لبعض الولايات في سنة 2015

الجدول رقم (88): توزيع الأطباء الأخصائيين في القطاع العمومي لبعض الولايات سنة 2015

الولايات	الجزائر	وهران	أدرار	تمنراست
عدد السكان	3456008	1875596	487498	226576
أطباء أخصائيون	1414	2585	60	64
طبيب أخصائي لكل ساكن	2444	725	8124	3540

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على : (قاسمي و سعدون، 2018، صفحة 285)

يبين الجدول تفاوتاً واضحاً في توزيع الكفاءات الطبية المختصة، حيث تحظى ولايتا وهران والجزائر بحصة الأسد حيث بلغ عدد الأطباء في وهران 2585 بمعدل طبيب لكل 725 ساكن والجزائر 1414 طبيب بمعدل طبيب مقابل 2444 ، في حين تعاني ولايتي أدرار وتمنراست من نقص كبير في الأطباء حيث يبلغ عددهم في أدرار 60 طبيباً بمعدل طبيب لكل 8124 ساكن و في تمنراست 64 طبيباً بمعدل طبيب لكل 3540 ساكن، وتعكس هذه الأرقام الأزمة الحادة والتحديات الكبرى التي تواجه القطاع الصحي في الجنوب.

عموما يظهر تحليل البيانات التركيز الكبير للأطباء المختصين في المراكز الحضرية الكبرى الشمالية، في حين تواجه ولايات الجنوب نقص حاد، في عدد الأطباء المختصين، مما يؤثر على الرعاية الصحية في هذه المناطق .

ومن بين المبادرات التي قامت بها الدولة من أجل تقليص الفجوة الحاصلة على مستوى الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية النائية أو الصحراوية (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024، صفحة 31) :

استحداث فرق صحية متنقلة في بعض المؤسسات العمومية: بغرض تحقيق المساواة بين مختلف جهات الوطن في التغطية الصحية، تم تكوين فرق صحية متنقلة تابعة لبعض المؤسسات الصحية

العمومية في ولايات الهضاب والجنوب وبعض المناطق المعزولة شمال البلاد، ويتكون كل فريق طبي من 3 أطباء ومسعفان وطبيب نفسي وقابلة، حيث تقدم هذه الفرق خدمة الاستشارات والفحص والعلاج، ومراقبة تنفيذ برامج التلقيح، والقيام بالفحوصات قبل وبعد الولادة، للتقليل من وفيات الأمهات والأطفال، كما تقوم الفرق بمتابعة التغذية و مراقبة انتشار الأوبئة بين السكان.

إن هذه المبادرات الحسنة تبقى ضعيفة، بالنظر لنقص فعاليتها والإمكانات المسخرة لها و تحتاج إلى جهود أكثر، فالمناطق الصحراوية في تعاني في مراكزها الحضرية من ضعف الخدمات فما بالك بالمناطق الريفية فيها، لذلك يجب إجراء دراسات معمقة لمشكلة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية لوضع حد للحالة الصحية المزرية التي يعيشها سكان مناطق الظل، والعمل على تنمية الريف من خلال تثبيت سكانه في مناطقهم ولا يتم ذلك إلا من خلال خدمة صحية جيدة تحفظ كرامة المواطن.

3- دور القطاع الخاص في المنظومة الصحية:

يُعرف القطاع الصحي الخاص بأنه: " قطاع طبي يتعامل مع المرضى فقط لا مع كل المواطنين كما يفعل القطاع العام، فهو يعالجهم مقابل أجر في عيادات الأطباء أو مستشفيات خاصة وهو أحد أدوات اقتصاد السوق، والخدمة فيه تعتبر سلعة تخضع لمبدأ العرض والطلب والجانب الانساني فيها محدود ونسبي " (العباسي، 2020، صفحة 167)

ولقد اعتبر القطاع الصحي الخاص قطاعا ثانويا طيلة الفترة الممتدة من تاريخ الاستقلال إلى غاية 1986 والتي تعتبر سنة تحول في قطاع الصحة، حيث بدأت بواد تطبيق النموذج الليبرالي تظهر مع الصدمة النفطية التي شهدتها الجزائر والتي أدت إلى تراجع النفقات العامة، في سنة 1988 تم الترخيص بإنشاء العيادات الاستشفائية الخاصة، كمجموعة هياكل تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي والإداري، إذ أنها عبارة عن شخص معنوي له حقوق وعليها واجبات. وفي سنة 1992 جاء المرسوم ليفصل أكثر في الشروط التقنية والصحية المرتبطة بفتح العيادات، و الوثائق المطلوبة ووضح الاجراءات الحصول على رخصة نشاطها (العباسي، 2020، الصفحات 179-181).

3-1- تطوّر عدد الأطباء حسب القطاع (الخاص، العمومي):

الجدول رقم (89): تطوّر عدد الأطباء حسب القطاع (الخاص، العمومي) في الفترة 2012-2016

السنوات	2012	2014	2016	2018	القطاع
القطاع	القطاع العمومي	القطاع الخاص	القطاع العمومي	القطاع الخاص	القطاع العمومي
أطباء	48212	15322	52306	16770	55158
جراحو أسنان	6981	5441	7240	5928	7041
صيدالة	994	9177	1284	9794	1695
المجموع	56187	29940	60830	32492	63867

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2018)

تشير البيانات الخاصة بتطور مستخدمي الصحة خلال الفترة 2012-2018 ارتفاعا ملحوظا في القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، فقد ارتفع الأطباء العموميون من 48212 إلى 58384 بنسبة 21%، في حين ارتفع عدد الأطباء الخواص من 15322 إلى 23367 بنسبة 50% ويدل ذلك على الزيف الحاصل في القطاع العام، حيث يتوجه الكثير من الأطباء ذوي الخبرة للانتحاق بالقطاع الخاص بسبب الأجور المتدنية في القطاع العمومي والأرباح المغرية في القطاع الخاص، بينما بقي عدد جراحي الأسنان مستقر تقريبا في القطاع العمومي حيث انتقل من 6981 إلى 7072، مقابل توسع ملحوظ في الخاص من 5441 إلى 7936، أما بالنسبة للصيادلة فبقي حضورهم ضعيفا في القطاع العمومي حيث انتقل عددهم من 994 إلى 2159 ، مقابل سيطرة للقطاع الخاص الذي انتقل من 9177 إلى 10731.

تؤكد هذه البيانات تعاظم دور القطاع الخاص كمنافس للقطاع العام في تقديم الخدمات الصحية، مع استمرار القطاع العمومي في تقديم الخدمة الصحية لشرائح كبيرة في المجتمع.

جدول رقم (90): تطوّر المنشآت القاعدية التابعة للقطاع الخاص في الفترة 2012-2018

السنوات	2012	2014	2016	2018	القطاع
عيادة طبيب مختص	6776	7742	9042	10620	القطاع الخاص
عيادة طبيب عام	6335	6654	7298	8347	القطاع العمومي
عيادة طب الأسنان	5368	5928	6514	7526	القطاع الخاص

938	709	512	426	عيادة ممارسة مجموعة

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2018)

يتّضح من خلال الجدول أن المنشآت الصحية الخاصة شهدت توسعا تدريجيا بين 2012-2018 حيث ارتفعت عدد عيادات الأطباء المتخصصين وتيرة نمو كبيرة بحوالي 57% خلال 6 سنوات من 6776 إلى 10620 عيادة ، ويعكس ذلك ارتفاع الطلب على التخصصات الطبية، كذلك شهدت عيادات الطب العام ارتفاعا بحوالي 32% من 6335 إلى 8347 عيادة، وارتفعت عيادات طب الأسنان بنسبة معتبرة قدرت بـ 40%، من 5368 إلى 7526 ويشير هذا إلى توسع في خدمات الفم والأسنان، ما بالنسبة لعيادات الممارسة الجماعية فبالرغم من عددها القليل، إلا أنها سجلت أعلى نسبة ارتفاع حيث انتقلت من 426 إلى 938 بنسبة 120% .

عموما تعكس هذه البيانات حركية قوية للقطاع الخاص في مجال الخدمة الصحية، من شأنها المساهمة في رفع الضغط عن المنظومة الصحية العمومية، لكن تتركز هذه العيادات في المدن الكبرى وفي المراكز الحضرية، لأنها موجهة لشرائح معينة، مما يعمق معاناة ساكني المناطق المهمشة والنائية الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على الخدمات القريبة المناسبة مع القطاع العام والخاص على حد سواء.

4- موقع الجزائر في التصنيف الدولي:

بحسب التصنيف الذي يصدره مركز "نومبو" الذي اعتمد على مجموعة من المؤشرات، من بينها كفاءة الأطقم الطبية، جودة الرعاية الصحية والمعدات و سرعة التكفل بالمرضى وتكلفة العلاج. احتلت الجزائر دوليا سنة 2022 المركز 81 عالميا في ترتيب ضم 96 دولة، وحلت في المرتبة الرابعة إفريقيا بمعدل 53.90، فيما حلت دولة جنوب إفريقيا بمعدل 63.95، في المركز الأول تلتها دولة كينيا في المرتبة الثانية، ثم دولة تونس في المركز الثالث، فيما نالت نيجيريا المرتبة الخامسة، ثم مصر والمملكة المغربية في المركزين السادس و السابع (الاخبارية، 2022).

احتلت الجزائر في سنة 2023، المرتبة 70 عالميا والمرتبة الثانية إفريقيا في مؤشر الصحة العالمي، وفقا لمؤسسة ليغاتوم البريطانية، حيث يقيّم هذا المعيار جودة حياة وصحة الناس من خلال قياس النتائج الصحية والنظام الصحي وعوامل الخطر في 167 دولة، حيث تقدمت الجزائر 11 مركزا مقارنة بالعام الذي سبقه (قناة الشروق العامة، مؤشر الصحة العالمي، 2023).

بحسب التصنيف الذي تصدره مجلة "CEOWORLD" الذي اعتمد في تصنيفه على مؤشر الرعاية الصحية، وقد احتلت الجزائر دوليا سنة 2024 المركز 77 عالميا و المركز الخامس إفريقيا في ترتيب ضم 110 دولة، بينما احتلت تونس المركز الأول إفريقيا تليها أنغولا في المركز الثاني ثم كينيا في المرتبة الثالثة ثم المغرب في المركز الرابع و جنوب إفريقيا في المركز السادس مصر في المركز السابع (سيو وورلد، 2024).

إن هذا التصنيف الأخير يشير إلى أن الجزائر تحتل المركز الخامس إفريقيا وهو مركز مقبول لكن، لمعرفة حقيقة مستوى المنظومة الصحية وجب النظر إلى المركز العالمي فقد احتلت الرتبة 77 من 110 دولة ، و يظهر هذا التصنيف مستوى ضعيف يجعل الجزائر في مؤخرة الترتيب وكذلك تصنيف 2022 الذي احتلت فيه الرتبة 81 من أصل 96 دولة.

5- إنجازات واختلالات المنظومة الصحية الجزائرية:

الإنجازات:

هناك الكثير من الإنجازات التي حققتها المنظومة الصحية الجزائرية خلال ستة عقود من الاستقلال:

- بناء منشآت وهياكل قاعدية: هناك تطور ملحوظ في انجاز المنشآت الطبية خاصة القاعدية التي تهتم بالوقاية والعلاج والتطعيم ومتابعة النساء الحوامل، من قاعات علاج ومراكز طبية ودور الولادة والعيادات المتعددة الخدمات، كما أن هناك تطور في المستشفيات لكن غير كافي من الناحية الكمية والنوعية.
- التغطية الصحية البشرية: هناك تطور كبير على المستوى الكمي في تطور عدد الأطباء نتيجة الاستثمار في الموارد البشرية الجزائرية عن طريق التكوين الطبي في مختلف التخصصات والمستويات وقد وصلت نسبة التغطية من الأطباء وغيرهم من الأسلاك الطبية الأخرى إلى مستويات مرضية على المستوى الكمي، لكن تبقى الحاجة إلى بذل مزيد من المجهودات لتحسين نوعية التكوين من جهة، ولزيادة أعداد الأطباء المختصين و ضمان انتشارهم على كل المناطق.
- الحدّ من الأمراض المعدية: لقد استطاعت المنظومة الصحية القضاء على الكثير من الأمراض المعدية بنسب متفاوتة، هذه الأمراض وقد نجحت في القضاء على بعض الأمراض بصفة نهائية والتقليص من بعض الأمراض الأخرى، لكن يظل التحدي الأكبر أمام المنظومة الصحية ظهور الأمراض المزمنة التي تميز بها العصر الحديث التي تتطلب امكانيات مادية وبشرية من أجل برامج الوقاية والعلاج.

- تسجيل ارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة حيث جاوز 77 سنة و كذلك نقص في الوفيات عموما والوفيات عند الأمهات والأطفال الرضع كذلك، وهذا دليل على تحسن الأوضاع المعيشية، وكذلك الرعاية الصحية سواء المتعلقة بالسياسة الوقائية كالتلقيح و الفحص ومتابعة النساء الحوامل أو السياسة العلاجية و الدوائية، وإن كانت لا تخلوا من النقائص.
- تسجيل تزايد مستمر في الإنفاق على الصحة: هناك تطور في مستوى الإنفاق على الصحة خاصة مع بداية الألفية الثالثة ما عدى في بعض الفترات البسيطة التي تعثر فيها في فترة تراجع سعر البترول بعد 2016 و في أزمة كورونا.

تدل هذه الإنجازات على المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع، كما تدل على المكانة التي توليها الدولة للمنظومة الصحية التي تعتبر قطاعا حيويا يساهم في تنمية بقية القطاعات الأخرى لكن تبقى التحديات كبيرة للوصول للأهداف المرجوة خاصة في ظل الامكانيات المادية المحدودة و غياب الحوكمة.

الاختلالات:

- نقص المستشفيات المتخصصة: تواجه المنظومة الصحية في الجزائر نقصا كبيرا في المستشفيات المتخصصة، خاصة في المناطق الهضاب العليا والجنوب، مما يضطر المرضى المصابين بأمراض خطيرة كالسرطان، للتنقل إلى الولايات الكبرى للحصول على العلاج، حيث يزيد تكبد مشاق السفر من معاناة المرضى الصحية ومن التكاليف المادية، وفي بعض الأحيان يذهبون للعلاج في الخارج، بسبب عدم توفر الرعاية اللازمة، مما يستوجب على القائمين السعي إلى توفير الخدمات الصحية اللازمة في مختلف نواحي البلاد (قداري، ساعد، و طيب، 2020، صفحة 145)

- صعوبة الحصول على الخدمات الطبية المتخصصة: حيث تواجه غالبية المواطنين صعوبات في توفر الخدمات الطبية المتخصصة، بسبب قلة الأطباء المختصين، وتركز غالبيتهم في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى حرمان شرائح اجتماعية عريضة من هذه الخدمات، و مما زاد من تفاقم الأوضاع هو الأعطال المتكررة في الأجهزة الطبية و عدم الجدية والسرعة في صيانتها، مما أدى بالكثير من المرضى للتوجه نحو القطاع الخاص.

- نقص الكوادر الطبية المؤهلة: من أكبر التحديات التي يواجهها القطاع الصحي في الجزائر هو نقص الإطارات الطبية المؤهلة التي لديها خبرة والقدرة على تحمل المسؤولية، ويعود هذا النقص إلى غياب

الظروف المادية والمعنوية المناسبة، لذلك بقي مستوى الرعاية الصحية ضعيفا وبحاجة لسياسات فعالة مبنية على اسس علمية للرفع من نوعية الخدمات وتوزيعها جغرافيا بشكل عادل على مختلف أنحاء الوطن (قداري، ساعد، و طيب، 2020، صفحة 145).

- ارتفاع معدل الانتظار: تشهد الكثير من المصالح و التخصصات ضغطا، يجعلها تعطي مواعيد تصل لعدة أشهر من أجل إجراء عملية أو علاج، وفي بعض الأحيان يفارق المريض الحياة قبل أن يحصل على العلاج أو يجري العملية، على غرار ما يحدث في مراكز مكافحة السرطان ، حيث يوجد حاليا 21 مركزا لعلاج السرطان وهي ليست كافية للتكفل بأكثر من 50 ألف حالة جديدة سنويا، وحتى بالنسبة للعمليات الجراحية غير المستعجلة كثير ما تبرمج بعد أشهر من إجراء الفحوصات (تريكي، 2017، صفحة 42).

- عدم رضا الموظّفين: هناك تدمير كبير من الموظفين على ظروف العمل السيئة والأجور المتدنية، مقارنة بالقطاع الخاص أو حتى بما هو متوفر في دول أخرى فظروف العمل تتميز بالعديد من المشاكل وعدم توفر المعدات والأجهزة الطبية و كثرة الأعطال فيها، مما أثر على المردود العام للمنظومة الصحية، بالإضافة للأجور الضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص أو بالدول الأخرى مما أدى إلى نزيف في الكفاءات نحو القطاع الخاص أو عبر الهجرة للعمل في الخارج (بوشلاغم و شرفي، 2017، صفحة 12).

- مشكلة الاكتظاظ والازدحام في المستشفيات: تعرف الكثير من المستشفيات العمومية ازدحاما كبيرا، حيث لم تتمكن العديد من المصالح الاستشفائية من استقبال الأعداد الهائلة من المواطنين الوافدة، الأمر الذي صعب من مهام الطواقم الطبية في ظل نقص الامكانيات والوسائل الطبية، وتتعرض المراكز الاستشفائية الجامعية لضغوط كبيرة، التي لم يزد عددها عن 13 منذ أربعة عقود، وكثيرا ما تحدث هذه الضغوط ملاسنات ومناوشات بين المواطنين المقبلين على العلاج أو أقربائهم من جهة، وبين العاملين في العاملين من جهة أخرى، فقد سجلت العديد من حالات الاعتداء على الأطباء أو الممرضين من قبل مرافقي المرضى، الأمر الذي جعل مصالح الاستعجالات تتحول إلى ساحات عراك نتيجة سوء التكفل بالمرضى، وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية التي تعيشها بعض المستشفيات أصبح الظفر بمكان في بعض المستشفيات يتطلب وساطات، وهذا يدل على عدم وجود العدالة في الاستفادة من الرعاية الصحية (تريكي، 2017، صفحة 42).

- قلة الهياكل و التوزيع اللامتوازن للهياكل الصحية: على الرغم من سعي الدولة إلى الاستثمار في المجال الصحي عن طريق توسيع طاقات الاستيعاب، من خلال إنجاز هياكل صحية جديدة، إلا أنها تبقى عاجزة عن مواكبة التغيرات الديمغرافية و تلبية الطلبات المتزايدة للسكان على الخدمات الصحية من

جهة، ومن جهة أخرى تعاني الجزائر من سوء في توزيع الهياكل الصحية على كامل التراب الوطني، بطريقة تضمن العدالة والشمول في التغطية الصحية ففي سنة 2000 استحوذت العاصمة وحدها على 55 % من الهياكل الصحية، في حين كان نصيب الشرق 22% والغرب 20%، بينما الجنوب الشرقي 2% والجنوب الغربي 1% (عراي، 2020، صفحة 13)

خلاصة الفصل:

تمثل الصحة أحد أهم ركائز التنمية في النموذج التنموي الجزائري، فهي ليست فقط خدمة اجتماعية بل إنها المحرك الرئيسي للتنمية، حاولنا في هذا الفصل ابراز المكانة التي تحتلها المنظومة الصحية، من خلال المحاور التالية : المحور الأول يضع تصورا نظريا لبعض المفاهيم المرتبطة بالصحة والتنمية، حيث أن الاستثمار الجيد في الموارد البشرية ينطلق أساسا من الرعاية الصحية الجيدة للفرد، ويسلط المحور الثاني والثالث يستعرضان تغير السياسة الصحية و بعض المؤشرات الصحية المتعلقة بالبنية التحتية والتغطية البشرية والخدمات الصحية، في المراحل التنموية المختلفة ومدى تأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، ويقدم المحور الرابع تقييما عاما لأهم الانجازات و المكاسب التي حققتها المنظومة الصحية في الجزائر مثل زيادة العمر المتوقع و انخفاض نسبة وفيات الرضع، كما يتناول بعض الاختلالات والتحديات التي مازالت قائمة مثل: الاكتظاظ في المستشفيات ومشكلة التفاوت في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية.

❖ نتائج الدراسة:

1. نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة :

بعد استعراضنا لفصول البحث يمكننا اختبار الفرضيات المطروحة للإجابة على الإشكالية كما يلي:

أولاً: نتائج الفرضية الأولى:

- يعتبر التشغيل من أهم مرتكزات التنمية، فهو يمثل وسيلة وغاية التنمية، فلا يمكن تحقيق تنمية بدون يد عاملة مؤهلة، ولا يمكن تحقيق تشغيل دون وجود قاعدة تنموية حقيقية.
- لذلك سعت الجزائر منذ الوهلة الأولى للاستقلال بالاهتمام بالتشغيل، تجسد هذا الاهتمام في التأكيد على مكانة وأهمية التشغيل في ميثاق طرابلس وفي دستور 1976 للتشغيل باعتباره حقاً للمواطن. كذلك أكدت المخططات التنموية على أهمية تكوين كفاءات بشرية لتشغيلها في الاستثمارات الصناعية التي اعتبرتها الدولة الركيزة الأساسية للتنمية.

تميز التشغيل في مرحلة التوجه الاشتراكي 1962-1989

- إنشاء مناصب عمل دائمة للقضاء على مشكلة البطالة نهائياً، عن طريق الاستثمار في الصناعة و القطاع الزراعي.
 - العمل على تكوين الخبرات و الكفاءات لتلبية الحاجات المتزايدة في الاقتصاد الوطني.
 - من بين الانجازات المحققة في هذه المرحلة، هو ارتفاع نسبة التشغيل الذي كان في السنوات الأولى في حدود 35 ألف سنوياً، إلى 145 ألف سنوياً.
 - كما انخفضت نسبة البطالة إلى مستويات غير مسبقة، حيث انتقلت من 33% سنة 1966 إلى 8.7% سنة 1984.
 - من العوامل التي ساعدت على رفع معدلات التشغيل هو ارتفاع مداخيل النفط، و زيادة الاستثمار في المشاريع الصناعية و تغليب الجانب الاجتماعي و السياسي في التشغيل على اعتبارات الاقتصادية.
- لكن تبقى هذه الإنجازات متواضعة بالنظر إلى حجم المبالغ المرصودة و مقارنة بالأهداف المسطرة من طرف السلطات، وقد سجلت سياسة التشغيل في هذه الفترة عدة نقائص:

- ضعف تكوين وتأهيل اليد العاملة الجزائرية مما أثر على المردود والانتاجية.
- اللجوء إلى العمالة الخارجية لسد العجز في اليد العاملة المؤهلة.
- ظهور مشكلة البطالة المقنعة بسبب التشغيل العشوائي الذي لا يراعي الكفاءة.
- في نهاية الثمانينات نقصت إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول، وتأثر تمويل المشاريع الصناعية و الأشغال العمومية، التي كانت تستقطب عددا كبيرا من العمال، و ضعفت وتيرة التشغيل وانتقلت نسبة البطالة في ظرف وجيز، من 8.7 سنة 1984 إلى 18.1 سنة 1989 .
- اضطرت الجزائر في نهاية الثمانينات للقيام بإصلاحات عميقة أملتها عليها المؤسسات المالية الدولية، تمهيدا لتحرير الاقتصاد، والدخول لاقتصاد السوق.
- شهدت مرحلة التسعينات أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية و سياسية وتميزت بـ:
- ضعف وتيرة التشغيل حيث وصلت أدنى مستوياتها، مع بلوغ نسبة البطالة 29.8%.
- تسريح عدد كبير من العمال تجاوز 500 ألف عامل بسبب إفلاس المؤسسات.
- انتعاش سوق العمل غير الرسمي بسبب نقص التوظيف العمومي ولجوء العمال المسرحين للعمل.
- أما المرحلة الأخيرة من التشغيل التي انطلقت بداية من سنة 2000، فتميزت بتطور كمي ملحوظ على مستوى التشغيل بسبب، تغير الوضعية الاقتصادية والسياسية والأمنية.
- فعلى الصعيد السياسي والأمني شهدت الجزائر استقرار مع بداية الألفية الثالثة، وعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفعت مداخيل الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط و انتعش الاقتصاد، وانعكس ذلك على كل الميادين، حيث استثمرت السلطة في هذه البحوث لتثبيت الشرعية وإحداث الاستقرار وشراء السلم الاجتماعي.
- تم استحداث العديد من البرامج والآليات التشغيلية، منها ما هو معتمد على العمل المأجور ومنها ما هو معتمد على المبادرات الفردية (المقاولاتية).
- ساهمت هذه البرامج في استحداث الملايين من مناصب الشغل المؤقتة والدائمة، حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2014 نسبة 10.2%.

- تجددت أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2016، وتأثر مستوى التشغيل و نسبة البطالة و دخلت الدولة مرحلة التقشف.
- عمقت أزمة كوفيد 19 الصحية في سنة 2020 من حدة أزمة التشغيل، حيث تسببت في غلق الكثير من النشاطات الاقتصادية و الخدمية و إحالة الكثير من العمال على البطالة الاجبارية.
- بعد سنة 2020، تمكنت الدولة بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، من تسيير المرحلة و تحقيق نسبة بطالة جيدة، حيث انتقلت من 14.1% سنة 2020 إلى 11.4% سنة 2024 حسب إحصائيات البنك الدولي.
- لقد تحققت خلال أكثر من ستة عقود مجموعة من الإنجازات:
- تحقيق نسب تشغيل مقبولة خاصة في العقدين الأخيرين، حيث تم توفير عدد كبير من مناصب في مختلف صيغ التشغيل.
- تكوين عدد كبير من الإطارات و الكفاءات والاستغناء التام على العمالة الخارجية.
- غير أن مسألة التشغيل لا تزال تعاني من مشكلات بنيوية ميزت البناء السوسيو اقتصادي الجزائري.
- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز، بالرغم من الشعارات المرفوعة منذ الاستقلال بضرورة تنويع الاقتصاد، إلا أنه ظل مرهونا بسعر النفط،، مما جعل قطاع التشغيل يتأثر مباشرة بانهيار أسعار النفط ، حدث ذلك في الأزمة النفطية سنة 1986 و كذلك في سنة 2016 .
- عدم ملائمة مخرجات التكوين والتعليم مع احتياجات السوق سواء خريجي التكوين المهني، أو خريجي الجامعات حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 40% من البطالين هم جامعيين.
- إن مناصب الشغل المستحدثة في أغلبها مؤقتة مدتها بين 6 أشهر وسنة.
- مشكلة البطالة المقنّعة، حيث لازمت المجتمع الجزائري في كل المراحل التنموية، حيث سعت الدولة إلى تغليب الجانب الاجتماعي في التوظيف على الأداء الاقتصادي و الفعالية الانتاجية، بهدف شراء السلم الاجتماعي.
- في ضوء هذه النتائج يمكن القول أن الفرضية التي تنص " بالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التشغيل، وتعدد البرامج والآليات المعتمدة على مَرّ العقود، فإنّ معدلات البطالة ظلّت مرتفعة ، ويعود ذلك أساساً إلى اعتماد مقاربات آنية تفتقر إلى البُعد الإستراتيجي " محققة.

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية:

تناولنا في دراستنا للتعليم في الجزائر، المنظومة التربوية (التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي) و التعليم العالي و التكوين المهني.

بالنسبة للمنظومة التربوية: مرّت بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى 1962-1976: حاولت الدولة في هذه المرحلة تسيير الابقاء على النمط الموروث عن المدرسة الاستعمارية، مع إجراء إصلاحات تدريجية تمثلت في ترسيم اللغة العربية في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، تصحيح تدريس مادة التاريخ، بذل الجهود لتكوين معلمين في ظل نقص الكفاءات.

المرحلة الثانية 1976-2000: في هذه المرحلة تم الفصل بصفة نهائية في مبادئ السياسة التربوية وأهمها، إلزامية التعليم و مجانيته، جزأة التعليم ، ديمقراطية التعليم، وتم تأسيس المدرسة الأساسية، التي عكست لأول مرة فلسفة الثورة الجزائرية و توجهات الدولة الوطنية.

المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 2000: تم تطبيق اصلاحات جديدة منحت للغة الفرنسية أهمية كبيرة حيث اقترحت لجنة بن زاغو تعليمها من السنة الثانية ابتدائي، و استعمال الرموز الفرنسية في تدريس المواد العلمية والتكنولوجية في الثانوية، و حذف شعبة الشريعة الإسلامية، إدخال اللغة الأمازيغية، إتاحة الاستثمار الخواص في التعليم، إلغاء نظام التعليم الأساسي واستبداله ب (التعليم الابتدائي 5 سنوات، التعليم المتوسط 4 سنوات)، الاهتمام بتكوين الأساتذة ، تبني المقاربة بالكفاءات وطرح كتب جديدة.

بالنسبة لتقييم المنظومة التربوية فقد تناولناه من زاويتين الكمية والنوعية.

- حيث يشير التقييم الكمي إلى تطور ملحوظ في أغلب المؤشرات الكمية من حيث نسب التمدرس، والتطور الحاصل في مجال محو الأمية و تعليم الكبار حيث اقتربت الجزائر من القضاء شبه النهائي على هذه المشكلة ، كما شهدت المؤسسات التعليمية تطورا كبيرا في عددها، بالنسبة للتأطير التربوي هناك تطور ملحوظ وبلغ مستويات مقبولة، كما حققت المنظومة جزأة التعليم، بالنسبة للتعليم التحضيري تجاوزت نسبة التأطير فيه 80%.

- يشير التقييم النوعي إلى تطور ملحوظ في مستوى الأساتذة الحاصلين على شهادات جامعية من 30 % سنة 2005 إلى 75 % سنة 2017 ، مما يعكس تقدما في مستوى تكوين الأساتذة وكذلك تقديم تربصات ميدانية لتحسين المستوى، لكن سجلت نقائص في مستوى تكوين الأساتذة خاصة أن أكثر من 90 % ليسوا من خريجي المدارس العليا للأساتذة.
- بالنسبة لجودة المناهج والبرامج ، أولت الجزائر أهمية كبرى لإصلاح المناهج عبر مراحل التعليم المختلفة، حيث بين تقييم أهداف المخطط القطاعي 2021-2024 أن عملية الإصلاح تتم بالتدريج حيث تضمنت، تدريس اللغة الانجليزية في الابتدائي، تخفيف الحقيبة المدرسية و التعميم التدريجي لمشروع اللوحة الرقمية، تدعيم ثقافة الرياضيات عن طريق إحياء اليوم العالمي للرياضيات.
- بالنسبة لمؤشر البنية التحتية ، يشير تقرير المحاسبة لسنة 2024 إلى تأخر في انجاز الهياكل الجديدة و عدم صيانة القديمة، وعدم توفر أغلب الضروريات في المدارس ، وبالنسبة للنقل المدرسي في المناطق الريفية فعلى الرغم من بذل الدولة جهود في هذا السياق فإنها لم تغطي سوى 72 % سنة 2021 على أمل الوصول ل 90 % سنة 2024.
- كما تقدم الدولة الكتاب المدرسي مجانا ل 3 ملايين تلميذ من الفئات المحرومة إضافة للمنحة السنوية التي يستفيد منها حوالي 40 % من التلاميذ.
- في ما يخص نسب النجاح سواء في شهادة التعليم المتوسط أو البكالوريا ، شهدت ارتفاعا منذ بداية الألفية الثالثة.
- يشير تقرير المحاسبة إلى تدني مستويات التلاميذ خاصة في المواد العلمية التكنولوجية و الرياضيات و هو ما أدى إلى عزوفهم عن اختيار التخصصات العلمية والتكنولوجية.
- كما تشهد نسبة المتسربين ارتفاعا و هي من بين مؤشرات ضعف فعالة النظام التربوي خاصة في طور التعليم الإلزامي.
- كما تشير ظاهرة الدروس الخصوصية على وجود خلل كبير في جودة التعليم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن سبب هذه الظاهرة، هو نقص التأطير و عدم فهم التلاميذ للمقررات المدرسية، و من نتائجها تعميق الفوارق الاجتماعية، ولقد سعت الوزارة الوصية للحد من هذه الظاهرة عن طريق حملات توعوية، و فتح أبواب المدارس للدروس يوم الثلاثاء وفي العطل الأسبوعية و الأسبوع الأول من عطلة الشتاء والربيع ، وإجراءات أخرى.

بالنسبة للتعليم العالي:

يكتسي التعليم العالي في الجزائر أهمية استراتيجية في مسيرة البناء الوطني، حيث لعب أدوار مختلفة في كافة المراحل التنموية التي عاشتها الجزائر تبعا للأولويات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية لكل مرحلة. لقد تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بالحاجة الكبيرة لإعداد كفاءات وطنية تقوم بتعويض الاطارات الأجنبية للمساهمة في الاشراف على مؤسسات الدولة الجزائرية الفتية.

لقد مر التعليم العالي بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 1962-1970: تعتبر مرحلة تأسيسية ركزت على توسيع ميدان التعليم العالي بالتدريج، مع الحفاظ على النظام البيداغوجي والمسارات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، في انتظار النموذج الجزائري **المرحلة الثانية 1971-2000:** سعت هذه المرحلة إلى إحداث القطيعة مع النظام البيداغوجي الموروث ، من خلال إصلاحات جوهرية، و قد حققت بعض الانجازات، من بينها: ارتفاع عدد خريجي الجامعات من 1244 سنة 1970 إلى 65000 سنة 2000 ، وبالنسبة للتأطير انتقل عدد الأساتذة من 298 في 1970 إلى 17460 في سنة 2000، كما تعزز نظام ما بعد التدرج بتريصات بهدف الرفع من مستوى الإطارات الجزائرية وتحقيق هدف جزارة هيئة التدريس. و من بين أبرز الاختلالات المسجلة في هذه المرحلة هي الضعف النوعي في التأطير الذي انعكس سلبا على جودة التكوين، وعدم استجابة مخرجات الجامعة لمتطلبات السوق.

المرحلة الثالثة بداية من سنة 2000: شهدت المرحلة تغييرات على مستوى المناهج والمسارات، حيث اعتمدت الجامعة الجزائرية نظام LMD ، وقد حاولت الدراسة تقديم تقييم كمي ونوعي للتعليم الجامعي.

- بالنسبة للتقييم الكمي فقد حققت الجامعة الجزائرية أرقام جيدة من حيث الزيادة الملحوظة في عدد الأساتذة الذي بلغ حوالي 70 ألف في سنة 2025 ، كما تجاوز عدد الطلبة أكثر 1.5 مليون طالب، وبلغ عدد المؤسسات الجامعية 117 مؤسسة بين مركز وجامعة ومدرسة عليا.

- بالنسبة للتقييم النوعي فقد شهدت بعض المتغيرات تحسنا ملحوظا، حيث بلغ عدد المخابر 1851 مخبر مدعومة ب 7204 فريق بحثي، إلى جانب المراكز البحثية ووحدات.

- كما عرف الانتاج العلمي وثبة كبيرة، حيث انتقل عدد المنشورات العلمية من 368 منشور سنة 1996 إلى أكثر من 127 ألف منشور سنة 2024 و يبلغ عدد المجلات العلمية مجلة 103.

• كما قطعت الجامعة الجزائرية أشواطاً معتبرة في مجال التحول الرقمي في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق نظام بروغرس الذي استفاد منه الطلبة والأساتذة والموظفين.

و من بين أهم المشكلات التي تواجه الجامعة الجزائرية، ضعف جودة التكوين الجامعي، التركيز على الكم عوض الاهتمام بنوعية التكوين، انعدام الانسجام بين التكوين الجامعي و واقع سوق العمل، هجرة الأدمغة، مقاومة بعض الأساتذة لنمط التدريس الحديث، ارتفاع معدلات البطالة ضمن خريجي الجامعات.

بالنسبة للتكوين المهني:

حضي قطاع التكوين المهني باهتمام كبير في الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث سببت مغادرة الفرنسيين، شغورا في كثير من المناصب التي تتطلب مؤهلات و مهارات فنية للعمل في المؤسسات الاقتصادية، ولسد هذه الثغرة عكفت، كما ازدادت الحاجة لهذه المؤهلات مع اتخاذ الجزائر التصنيع كخيار استراتيجي للتنمية.

المرحلة الأولى 1962-1979: تم إنشاء محافظة التكوين المهني و ترقية الإطارات في 1962، وتركز اهتمام السلطات على إعطاء دفعة قوية للقطاع من خلال : تكثيف شبكة مؤسسات التكوين و توسيعها، تكوين إطارات جزائرية من المسيرين والأساتذة، تنويع التخصصات، تم بناء حوالي 70 مؤسسة في هذه المرحلة بطاق استيعاب 25 ألف مقعد.

المرحلة الثانية 1980-1989 : عرفت هذه المرحلة استحداث أصناف تكوينية جديدة مثل التمهين و التكوين عن بعد والتكوين بالمراسلة ، من أجل الوصول إلى تغطية جيدة.

المرحلة الثالثة 1990-1999: شهد القطاع نوعا من الجمود، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير، لإعادة بعثه وتكييفه مع المستجدات الاقتصادية منها، اعتماد اللامركزية في التسيير المالي والاداري، قبول المستوى الرابع والخامس، إدراج دورتين في شهر سبتمبر وفيفري.

المرحلة الرابعة: انطلاقا من سنة 2000، تم في هذه المرحلة طرح تصور جديد، حيث تم استحداث شهادتي البكالوريا المهنية، و شهادة التأهيل في التعليم المهني، ووصل عدد التخصصات إلى 460 تخصصا،

تعزيز التأطير البيداغوجي و الإداري بكفاءات من حملة الشهادات الجامعية، استثمار القطاع الخاص في التكوين المهني.

لقد تحققت الكثير من الإنجازات حيث بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني 2005 مؤسسة و عدد المترشحين أكثر من 700 ألف سنة 2022، بذلت الدولة مجهودات ملحوظة لتطوير القطاع لكن واجهت مسيرة قطاع التكوين مجموعة من المشكلات و التحديات أهمها: ضعف التوازن بين مخرجات التكوين و متطلبات السوق، عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية والرقمية السريعة، عدم وجود آليات لتتبع الخريجين، غياب آليات استشراف السوق.

في ضوء هذه النتائج يمكن القول أنّ الفرضية الثانية التي نصّها "شهد قطاع التعليم في الجزائر تطورا كميّا ملحوظا منذ الاستقلال، إلا أنّ السياسات التعليمية لم تنجح في تحقيق انسجام فعلي بين مخرجات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ما أثر سلبا على فعاليتها كأداة للتنمية الاجتماعية" محققة.

ثالثا : نتائج الفرضية الثالثة:

سعيّا لإبراز المكانة التي حضي بها السكن ضمن المراحل التنموية المختلفة، ومدى تجسيد هذه المكانة في إجراءات عملية تلبي احتياجات المواطنين.

المرحلة الأولى 1962-1989 :

- بعد الاستقلال كان الاهتمام بهذا القطاع ضعيفا ، بالرغم من تأكيد المواثيق الجزائرية، انطلاقا من ميثاق طرابلس 1962 على الحق في السكن ، كذلك كانت حصة السكن حاضرة في المخططات التنموية في مرحلة الاقتصاد الموجه لكن خصصت لها ميزانية متواضعة.
- من أسباب ضعف الاهتمام بهذا القطاع و تسجيل وتيرة ضعيفة في الإنجاز: هو اعتقاد السلطات بأن السكنات الشاغرة التي تركها الفرنسيون (نصف مليون سكن) كافية لسد حاجيات السكن لسنوات من جهة، وضعف مصادر التمويل في السنوات الأولى ، واهتمام الدولة الجزائرية بالنهوض بالتصنيع الذي استحوذ على جزء كبير من الميزانية.

- عرفت وتيرة إنجاز السكن مع نهاية السبعينات حتى منتصف الثمانينات قفزة نوعية، بسبب وعي الدولة بأزمة السكن التي تفاقمت في ظل الانفجار السكاني، و كذلك نتيجة تدفق العائدات النفطية على توسيع الاستثمار في السكن.
- لكن تراجعت وتيرة السكن في نهاية الثمانينات بسبب الأزمة .
- أنجزت الدولة خلال ثلاث عقود في مرحلة الاقتصاد الموجه 1962-1989 حوالي مليون سكن وهو عدد قليل ولا يتناسب مع معدل النمو الديمغرافي، لذلك ارتفع مؤشر معدل شغل السكن من 5.49 سنة 1962 إلى 7.69 سنة 1989.
- عملت الدولة في هذه المرحلة على التركيز انجاز السكن الريفي للحد من النزوح الريفي.
- من أسباب تعثر السياسة السكنية في هذه الفترة: احتكار الدولة للمشاريع السكنية، ضعف الامكانيات المادية، النمو الديمغرافي الكبير، ارتفاع نسبة التحضر التي انتقلت من 29% سنة 1962 إلى 50% سنة 1989.
- أما في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999 فقد استمر العجز في السكن بسبب العشرية السوداء وتبعاتها، حيث ارتفع معدل شغل السكن إلى 8.20 و هي أكبر نسبة مسجلة منذ الاستقلال.
- تمكنت الدولة من بناء حوالي مليون سكن خلال العشرية غالبيتها سكن ريفي واجتماعي وهذا يدل على استمرار النهج الاجتماعي للدولة رغم دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق.
- كما سجل السكن الهش تناقصا بسبب ترحيل العائلات إلى السكنات الجديدة.
- سجلت هذه المرحلة زيادة الضغط على المراكز الحضرية بسبب هروب السكان من المناطق الريفية نتيجة الأزمة الأمنية.
- انطلاقا من سنة 2000 انتعش قطاع السكن مع ارتفاع أسعار البترول وتعافي البلاد من الأزمة الأمنية، وقد شكلت هذه الظروف الايجابية أرضية خصبة للانطلاق في خطط الانعاش الاقتصادي.
- تميزت هذه المرحلة بتنوع الصيغ السكنية التي تتناسب مع مختلف الفئات الاجتماعية ، ساهمت هذه الصيغ في تخفيف العبء على الدولة .
- كما ساهمت مختلف البنوك والمؤسسات التمويلية إلى جانب الخزينة العمومية التي كانت تتحمل العبء لوحدها في الفترات السابقة.

- دخول القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السكن إلى جانب القطاع العمومي
- بالرغم من تنوع الصيغ السكنية و استثمار القطاع الخاص في هذا المجال، ظلت صيغتا السكن الاجتماعي (العمومي الإيجاري)، والسكن الريفي هما المهيمنتان على كل المراحل التنموية
- لم تتخلى الدولة عن الطابع الاجتماعي لها، واستمرت في دعم السكن الاجتماعي.
- خصصت ميزانية معتبرة للبرامج السكنية.
- سجل معدل النمو الديمغرافي تراجعاً ساهم في التخفيف من الضغط على السكن.
- تم إنجاز أكثر من 5.2 مليون وحدة سكنية أغلبها سكنات اجتماعية أو ريفية.
- تحقيق نتائج جيدة في معدل إشغال السكن حيث انتقل من 7.88 سنة 2000 إلى 4.18 سنة 2024، ولم يصل إلى هذا المستوى منذ الاستقلال.

إن هذه الانجازات من الناحية العددية تبدو كافية، لكن الطلب على السكن لا يزال كبيراً، بسبب سوء التسيير والتوزيع و عدم وجود الشفافية لذلك تصر السلطات الجزائرية ، على ضرورة رقمنة هذا القطاع الحساس، لكن تضخم الجهاز البيروقراطي وتعقده، أبطأ من سير مشروع الرقمنة في العديد من القطاعات.

ومن بين المشكلات التي واجهت قطاع السكن خاصة في العقدين الأخيرين ما يلي:

- النقص في نوعية تكوين الموارد البشرية المؤهلة.
- تغليب خيار الكم على النوع في السياسة السكنية، حيث أن السكنات تحولت إلى مراقد بحكم ضيق مساحتها، و قلة عدد الغرف، وعدم موائمة السكن للخصوصيات الاجتماعية لكل منطقة.
- مشكلة المضاربة في السكنات الاجتماعية الموجهة لمحدودي الدخل.
- مشكلة تسيير ومتابعة الفضاءات المشتركة للسكنات الاجتماعية، التي غابت عنها النظافة والترميم، وأحيانا أصبحت أوكاراً للمنحرفين، و يرجع ذلك إلى عدم متابعة مؤسسات الإنجاز، وغياب الوعي لدى المواطن بضرورة أداء واجبه الحضري.
- النمو الديموغرافي والنزوح الريفي يشكلان ضغطاً إضافياً على الأوعية العقارية في المدن.

في ضوء هذه النتائج يمكن القول أنّ الفرضية الثالثة التي تنص "تبذل الدولة مجهودات كبيرة في مجال السكن، إلا أن هذه السياسات لم تنجح في القضاء على أزمة السكن بشكل نهائي، بسبب طغيان المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية " محققة.

رابعا: نتائج الفرضية الرابعة:

عرفت السياسة الصحية في الجزائر مراحل مختلفة، تميزت بتفاوت في الاهتمام بهذا القطاع حسب الأولويات التنموية للدولة في كل مرحلة، وكذلك الظروف الاقتصادية، حيث أن أسوء الفترات التي مرت على هذا القطاع، هي السنوات الأولى لما بعد الاستقلال، حيث ورثت البلاد قطاعا صحيا كان موجها لخدمة فئات معينة، متمركزا في المراكز الحضرية الكبرى، التي كان يسكنها العدد الكبير من الأوروبيين، بالإضافة لهذه التركيبة الثقيلة كانت مصادر التمويل شحيحة جدا مع إعطاء الدولة الأهمية لقطاع التصنيع كأداة أساسية لإحداث التنمية.

- تجسد اهتمام الدولة الجزائرية بالصحة منذ الوهلة الأولى للاستقلال من خلال ميثاق طرابلس و المواثيق والدراسات التي تلتها.
- كما تجسد ذلك الاهتمام في ادراج المشاريع الصحية ضمن الأولويات الاجتماعية للمخططات التنموية المختلفة، لكن كان الاهتمام الكبير منصبا على التصنيع كأساس لإحداث للتنمية.
- من الناحية العملية كان تطوير القطاع الصحي يسير بوتيرة بطيئة في السنوات الأولى بعد الاستقلال.
- بالرغم من الظروف الصعبة في السنوات الأولى للاستقلال، لوحظ تحسن على مستوى بعض المؤشرات الصحية مثل الزيادة المعتبرة في عدد الأطباء و الجراحين و الصيادلة الجزائريين و تحسن في الخدمات الصحية القاعدية، مثل قاعات العلاج و المراكز الطبية التي تقدم خدمات الوقاية و التلقيح و العلاج.
- مثلت سنة 1974 نقطة تحول في السياسة الصحية عن طريق سن قوانين عديدة أهمها مجانية الصحة.
- تحققت الكثير من المكاسب الصحية خلال الثمانينات سواء من حيث إنجاز الهياكل القاعدية أو التغطية البشرية و تحسن الأوضاع الصحية من بينها العمر المتوقع.

- تسببت الأزمة الاقتصادية سنة 1986 والأزمة الأمنية في بداية التسعينات في إضعاف وتيرة التنمية الصحية.
- استأنفت مسيرة الإنجاز منذ نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة بوتيرة قوية، حيث ارتفع الانفاق الحكومي على الصحة بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية.
- حدثت تعديلات في الترسانة القانونية، من بينها تنظيم عمل القطاع الخاص في مجال الصحة، حيث أصبح رقما مهما في المنظومة الصحية يساهم في التخفيف من الضغط على القطاع العمومي باستيعابه لشرائح اجتماعية معينة.
- لقد بذلت الدولة جهود كبيرة تمثلت بإتفاق مبالغ مالية كبيرة حيث ارتفع الانفاق الحكومي على قطاع الصحة إلى أعلى مستوياته في العقدين الأخيرين، بالإضافة إلى تدعيم المنظومة الصحية بترسانة قوانين لتنظيم القطاع خاصة مع دخول القطاع الخاص كمساهم في جهود التنمية الصحية، جنبا إلى جنب مع القطاع العمومي.
- تكللت الجهود المبذولة بالعديد من الانجازات، التي تبينها المؤشرات الصحية
- إنشاء أعداد كبيرة من المراكز والقاعات العلاجية الجوارية و القاعدية، للاهتمام بالصحة الوقائية و المتابعة و المراقبة الطبية للنساء الحوامل والأطفال.
- زيادة العمر المتوقع عند الولادة الذي تجاوز 77 سنة في سنة 2023.
- تحقيق مستويات جيدة من حيث تقليص وفيات الأطفال الرضع و تخفيض معدلات وفيات الأمهات.
- القضاء شبه النهائي على بعض الأمراض المعدية والأوبئة.
- إيصال عدد كبير من السكان بمياه الشرب النظيفة و ربطهم بقنوات الصرف الصحي.
- تحقيق تغطية كافية من الأطباء العامين والصيدالة و جراحي الأسنان.
- هناك تطور في التكفل بمدمني المخدرات في مراكز علاج الإدمان
- بالرغم من الإنجازات المحققة، التي برزت في تحسن الكثير من المؤشرات إلا أن المنظومة الصحية لازالت تواجه الكثير من التحديات و الصعوبات، ومازالت تعاني من بعض النقائص منها:

- سوء التسيير وعدم التوازن في توزيع الخدمات الصحية على المناطق المختلفة من الوطن حيث تشير بيانات الدراسة إلى تفاوت كبير في مستوى التغطية الصحية سواء بين الريف والمدينة، أو بين المدن الشمالية والجنوبية.
- مشكلة الاكتظاظ والازدحام في المستشفيات وطول الطوابير.
- عدم توفر الأجهزة الطبية أو تعطيلها مما يضطر المواطنين لدفع أموال باهضة لإجراء تحاليل و أشعة في القطاع الخاص،
- لازالت الساحة الطبية تعاني من نقص في الأطباء المختصين، خاصة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، لقد دفعت هذه الظروف بالمواطنين إلى التنقل لمسافات كبيرة للحصول على الخدمات أو السفر لدول مجاورة لتلقي العلاج.

في ضوء هذه النتائج يمكن القول أن الفرضية الرابعة التي تنص " أدّت السياسة الصحية في الجزائر إلى تحسين نسبي في المؤشرات العامة للصحة العمومية، ممّا يعكس بعض التقدّم على مستوى الرعاية الصحية الأساسية، إلا أنّ هذا التقدّم ظلّ محدود الأثر بفعل التفاوتات الجغرافية في توزيع الخدمات الصحية و ضعف جودة الخدمات الصحية." هي محققة.

• نتائج الفرضية العامة:

من خلال النتائج المتحصل عليها ضمن تحليل نتائج الفرضيات الأربع، يمكن القول أن الفرضية العامة لهذه الدراسة محققة، أي أنه رغم المكانة البارزة للتنمية الاجتماعية في الخطاب الرسمي والبرامج الحكومية ضمن النموذج التنموي الجزائري، إلا أنّ ترجمتها على أرض الواقع لم تكن بالمستوى المأمول، بالرغم من الإمكانيات المالية الكبيرة التي خُصّصت والجهود التي بُذلت على مدى عقود.

2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

تطرق الباحث في هذه الدراسة لعشر دراسات مشابهة تناول بعضها كل أبعاد التنمية الاجتماعية التشغيل و التعليم والسكن والصحة التي نحن بصدد مناقشتها، في حين تناول البعض الآخر بعدا واحدا من هذه الأبعاد، و سنحاول مناقشة نتائج دراستنا الحالية في ضوء نتائج هذه الدراسات

فيما يخصّ الفرضية الأولى:

نصّت الفرضية الأولى على أن " بالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التشغيل، وتعدد البرامج والآليات المعتمدة على مَرّ العقود، فإنّ معدلات البطالة ظلّت مرتفعة ، ويعود ذلك أساساً إلى اعتماد مقاربات آنية تفتقر إلى البُعد الإستراتيجي " ، وقد أقر الباحث عوارم مهدي على ذلك في دراسته المعنونة بـ: " سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسات في سياسات التشغيل " ، أن مستوى التشغيل يرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي (المعتمد على الإيرادات النفطية)، دون اعتماده على الموارد البشرية و ما تمتلكه من قدرات و مهارات و إمكانيات، يمكن الاستثمار فيها قصد تحقيق تنمية بشرية مستدامة، مع وجود نقص كبير في التنسيق بين مختلف المؤسسات الفاعلة في سوق العمل في الجزائر. وهذا ما ذهبت إليه دراستنا في تحليل تطور مستوى التشغيل والبطالة، حيث عرف التشغيل مستويات مرتفعة جدا و مستويات منخفضة بالنسبة للبطالة، في بداية الثمانينات من القرن العشرين و في بداية الألفية الثالثة، بسبب ارتفاع سعر البترول، لكن ما إن انخفض سعر البترول في الفترتين، بعد الأزمة الاقتصادية 1986 و بعد سنة 2016 ، انخفضت مستويات التشغيل وزادت البطالة، وهذا ناتج عن عدم استغلال السلطات للبحبوحة المالية في الاستثمار الحقيقي في الإنسان على المدى البعيد، بل استغلت في تحقيق أغراض سياسية ظرفية كترسيخ الشرعية السياسية، وشراء السلم الاجتماعي.

ولقد أكدت دراسة الباحثين بن ساسي هجيرة، شريط عابد، المعنونة بـ: " تحليل التطور في مستوى التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015 " على أن مؤشر البطالة عرف انخفاضا في الفترة 2000-2015 ليعاود الارتفاع في آخر الفترة ، كما أن نسبة البطالين تختلف باختلاف العمر و ما بين المدينة والريف و ما بين الذكور والاناث و ما بين المستويات التعليمية المختلفة ، ولقد أشارت دراستنا لوجود هذه الاختلافات من خلال نتائج التحليل ، التي بينت أن نسب البطالة في المدينة أكثر من الريف، و عند الإناث أكثر من الذكور، ومن حيث المستوى التعليمي شهدت البطالة تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة لدى الجامعيين، ومن حيث الفئة العمرية فقد مسّت البطالة الفئة 25-29 بدرجة أولى ثم الفئة 20-24 بدرجة ثانية، وهذا يتفق مع النتيجة التي مفادها أن النسبة الكبيرة من البطالين هم من خريجي الجامعات.

و تُشير الباحثة عائشة إيدار في دراستها (أطروحة دكتوراه)، المعنونة بـ "سياسة التشغيل و التنمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" ، أن هناك فجوة بين المنظومة القانونية و التنفيذ في الواقع، حيث أن التشريعات الجزائرية كثيرة ، لكن تنقصها الفعالية وتتميز بالبطء في التنفيذ مما يؤكد،

على وجود فشل حكومي في تحقيق النجاح على صعيد ملف التشغيل، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراستنا، حيث تبين أن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال اهتمت بالتشغيل و تجسد هذا الاهتمام في التأكيد على مكانة وأهمية التشغيل في ميثاق طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964، وفي دستور 1976، باعتباره حقا للمواطن. كما تجسد هذا الاهتمام في أغلب المخططات التنموية، على أهمية تكوين كفاءات بشرية، و إرساء قاعدة صناعية قوية تنهض بالاقتصاد من جهة، و تعمل على تشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة من جهة أخرى. لكن أظهر الواقع صعوبات عديدة ناتجة عن ضعف التخطيط و المتابعة أدت في الأخير إلى تحقيق نتائج متواضعة لا ترقى للأهداف المنتظرة.

فيما يخصُّ الفرضية الثانية:

نصّت الفرضية الثانية على ما يلي: "شهد قطاع التعليم في الجزائر تطورا كميا ملحوظا منذ الاستقلال، إلا أن السياسات التعليمية لم تنجح في تحقيق انسجام فعلي بين مخرجات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ما أثر سلبا على فعاليتها كأداة للتنمية الاجتماعية"، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة مزيان إيمان في دراستها المعنونة بـ "واقع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر التحديات والفرص" أن الجزائر قد حققت تقدما ملحوظا في مجال التعليم، مما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق عدة سياسات وبرامج تنموية تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي في مختلف المستويات. كما بينت نتائج دراسة الباحثة ريم بن زيد المعنونة بـ "واقع التنمية البشرية في الجزائر و اتجاهاتها" أن الجزائر حققت تحسنا كبيرا في مكافحة الأمية ورفع مستويات التعليم و التمدرس في جميع الأطوار (ابتدائي، ثانوي، التعليم العالي) و هذا يعود لسياسة مجانية التعليم. تتفق دراستنا مع ما ذهبت إليه الدراسات من الانجازات التي حققها قطاع التعليم و هي فعلا تعكس الجهود المبذولة من الدولة في تحسين مستوى التعليم، لكن حسب نتائج دراستنا يتبين أن هذا التحسن هو نسبي وليس مطلق، حيث تؤكد الدراسة على وجود تحسن ملحوظ في المؤشرات الكمية و ضعف في بعض المؤشرات النوعية للتعليم، كذلك وجود فجوة بين مخرجات التعليم و سوق العمل وهذا ما يدل على وجود خلل في منظومة التعليم حيث وجدنا أن نسبة البطالين من خريجي الجامعات عالية.

وتعتبر نتائج دراسة الباحثات بوشیخي عائشة و مكيوي سمية و بوشیخي فاطمة، المعنونة بـ "المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013" الأقرب لنتائج دراستنا، حيث خلصت دراستهم إلى ما يلي: أن الهدف من الإصلاحات المتعاقبة التي تبنتها الدولة هو تحسين المستوى الدراسي، و تصحيح

اختلالات النظام القديم الذي يتميز بنسب عالية من التسرب المدرسي و كذا ضعف التأهيل والمستوى التعليمي وهذا رغم المبالغ المعتبرة المرصودة لقطاع التربية.

و أنه على الرغم من بعض النتائج الايجابية المسجلة إلا أن المنظومة التربوية تشوبها بعض النقائص مثل غلبة الانتاج الكمي على حساب النوعية، نقص المنشآت المدرسية في المناطق الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية، يعاني التلميذ من عدم القدرة على التحصيل و من ثقل المحفظة المدرسية، التكوين البيداغوجي الذي مس الأساتذة يبقى غير كاف وهو تكوين يتم بالجملة وفي ظل مدة زمنية قصيرة.

تتفق دراستنا الحالية مع هذه الدراسة في أن الجزائر استطاعت تحقيق نتائج جيدة على المستوى الكمي من حيث زيادة نسبة التمدرس و ارتفاع عدد الخريجين و تسجيل نتائج جيدة في مجال محو الأمية ، كما أن هناك تغطية كبيرة في ما يخص المؤسسات في مختلف المستويات أو الأساتذة و الإطارات، كما تعتبر نسبة الانفاق على التعليم مقبولة، غير أن المنظومة لازالت تعاني من مجموعة من النقائص، مثل نقص تجهيز المؤسسات بالمرافق الضرورية لتوفير ظروف التعلم الجيدة للمعلم و المتعلم ، عدم حصول بعض تلاميذ المناطق النائية على التعليم بسبب بعد المؤسسات و عدم توفر النقل المدرسي أحيانا (تشير الأرقام إلى بلوغ النقل المدرسي نسبة تغطية 70%)، مشكلة الاكتظاظ في بعض المؤسسات و نقص تكوين الأساتذة مما أثر على مستوى تحصيل التلاميذ ، ولقد أشرنا في دراستنا أن أحد أهم مظاهر عدم القدرة على التحصيل هو انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي كانت في السابق محصورة في بعض التلاميذ في المستويات النهائية و في بعض المواد الأساسية كالرياضيات و الفيزياء والعلوم ، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت تمس غالبية التلاميذ في مختلف المستويات وفي كل المواد تقريبا و هو دليل على وجود خلل في العملية التعليمية المدرسية.

فيما يخصُّ الفرضية الفرعية الثالثة:

تناولت الفرضية الثالثة المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال في تلبية حاجات المواطنين للسكن، حيث استطاعت أن تحقق إنجازات جيدة من الناحية الكمية خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، حيث تجاوز عدد السكنات المنجزة أكثر من 5 مليون سكن بمختلف الصيغ، وبلغ معدل إشغال السكن لأول مرة مستوى 4.25 فرد لكل سكن بعدما كان في سنة 2000 في حدود 8 تقريبا، كما تم القضاء على عدد من السكنات الهشة و ترحيل ساكنهم إلى سكنات جديدة، إلا أن هذه السياسات لم تنجح في القضاء على أزمة السكن بشكل تام، كما تميزت بتغليب المقاربة الكمية في الإنجاز

على حساب المقاربة النوعية، حيث تميزت أغلب السكنات المنجزة بضيق المساحة فهي لا تتجاوز 70 مترا و لا يتجاوز 3 غرف وهي لا تتناسب مع حجم الأسر الجزائرية، كما أن معايير البناء و التصاميم كانت متشابهة في أغلب مناطق الوطن، على الرغم من وجود اختلافات مناخية و ثقافية و في توفر الأوعية العقارية و ثمنها، مما نتج عنه آثار نفسية و اجتماعية سلبية على السكان.

لقد خلصت دراسة بن ساسي هجيرة و شريط عابد، المعنونة بـ " تحليل التطور في مستوى التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015 "، أن السياسة السكنية التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 2000 ترمي إلى حصول أكبر عدد من المواطنين على سكن مناسب في محيط مزود بجميع المرافق الأساسية، فقد سجلت الجزائر عجزا سنة 1990 في السكن يقدر بـ 3 ملايين وحدة سكنية، كما أحصت أكثر من 350 ألف عائلة تسكن البيوت القصديرية و قد أنجز قطاع السكن الفترة 2000-2015 أكثر من 2.8 مليون سكن، من مختلف الصيغ بميزانية تجاوزت 60 مليار دولار، ما يعتبر انجازا قياسيا. و تتفق دراستنا الحالية مع ما ذهب إليه دراسة الباحثين من حيث الانجازات التي شهدتها قطاع السكن منذ بداية الألفية الثالثة حيث أن ما تم إنجازه خلال العقدين الأخيرين، يتجاوز ضعف ما أنجز خلال أربعة عقود ما بعد الاستقلال، لكن لم تشر دراسة الباحثين لجملة الاختلالات والتحديات التي حالت دون تحقيق الاكتفاء التام من الناحية الكمية، و مدى استجابة نوعية هذه السكنات للحاجات النفسية و الاجتماعية للسكان، حيث أن الهدف الحقيقي من السكن هو توفير السكنية و الراحة و ليس مراقدا للنوم فقط.

و لعل نتائج دراسة الباحث يحيياوي حكيم المعنونة بـ "السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال - دراسة مقارنة حول السكن الاجتماعي بين الجزائر و فرنسا -"، اقترنت من نتائج دراستنا خاصة في ما يتعلق ببعض الاختلالات التي سجلناها، حيث تؤكد دراسته على أن مخرجات السياسة السكنية لم تلي آمال مختلف الفئات الاجتماعية فيما تعلق بالحصول على سكن مناسب و عصري، يحتوي على جميع ضروريات الحياة الكريمة و العصرية، ذلك لسبب جوهري و حاسم في تقييم عمل السلطات العمومية في هذا الميدان، و هو عدم ملائمة الأنماط السكنية المنجزة وكذا التصاميم المرتبطة بها للبعد الديني والثقافي و الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي أصبح غريبا داخل هاته الوحدات السكنية المقولبة و الجاهزة في كل جهات الوطن، كما أكد الباحث في نتائجه على فكرة بالغة الأهمية و كان بإمكانها حل معضلة السكن بشكل نهائي و هي مستوحاة من تجارب دول أخرى، حيث يشير إلى الخطأ الذي وقعت في الحكومات المتعاقبة، وهو فكرة تملك السكن كأولوية لفائدة المواطنين على حساب فكرة الإيجار،

حيث أدى إلى إهمال استثمار عقاري إيجاري واسع و مهم، يمكن أن يحل أزمة السكن الجزائري و يحد من مشكلة المضاربة بالسكن الاجتماعي.

- الفرضية الفرعية الرابعة:

لقد خلصت دراستنا في الجانب المتعلق بالسياسة الصحية، إلى وجود تحسن في العديد من المؤشرات العامة للصحة العمومية مثل تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة و الانخفاض الملحوظ في نسبة وفيات الأمهات و الأطفال الرضع و الأمراض المعدية، كما سجل مؤشر التغطية الصحية ارتفاعا حيث سواء من جهة المستخدمين كالأطباء والممرضين و الصيادلة والجراحين، أو من جهة البنى التحتية خاصة القاعدية كالمراكز الطبية والقاعات المتعدد الخدمات و دور الولادة. في حين أشارت النتائج إلى بعض الاختلالات التي رافقت مسيرة القطاع الصحي منذ الاستقلال، مثل استمرار الفوارق الجهوية حيث تشهد الخدمات الصحية اختلافا في التغطية بين ولايات الجنوب والهضاب والشمال، كما تتميز الخدمات عموما بالضعف حيث تعاني المستشفيات من الاكتظاظ و الضغط و عدم توفر الأجهزة الخاصة بالأشعة أو تعطّلها في كثير من الأحيان، حيث أثر كل هذا على العدالة الصحية وتحقيق التغطية الفعلية لكافة المواطنين.

توصل الباحث معوشي عماد في دراسته المعنونة بـ "واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر و مصر – دراسة مقارنة-"، أنه بالرغم من تفوق الجزائر في معدل الإنفاق على الصحة للفرد الواحد، إلا أنها سجلت وفيات للأطفال حديثي الولادة والأمهات الحوامل أو أثناء الولادة أكبر من المسجلة في دولة مصر، ما يطرح تساؤلات حول وجوب إصلاح و تبني استراتيجيات أكثر عقلانية للرعاية الصحية. و تتفق نتائج دراستنا جزئيا مع هذا الطرح، حيث أنه لا يمكن إنكار الخطوات الكبيرة التي قطعتها الجزائر في مجال الاهتمام بالأمومة والطفولة و التي تبينها الأرقام التي تناولناها في البحث، إلا أن الخدمات الصحية المختلفة التي توفرها المنظومة الصحية لا ترقى لمستوى الإنفاق الذي تبذله الدولة و هذا يحيلنا لضرورة اعتماد تسيير جيد وشفاف و تفعيل نظام الرقمنة .

و تؤكد دراسة الباحثة "مزيان إيمان" في نتائجها أن الجزائر سجلت تقدما كبيرا في تحسين مستوى الرعاية الصحية، حيث انخفضت معدلات وفيات الأمهات الأطفال، كما ارتفع معدل متوسط العمر المتوقع للفرد إلى 79.6 سنة في عام 2023، وهو ما يدل على تحسن الخدمات الصحية وتحسن مؤشرات الرفاه الاجتماعي بشكل عام. كما تشير نتائج دراسة "ريم بن زيد" أنّ الجزائر حققت في المجال

الصحي إنجازا هاما، تمثل في رفع متوسط العمر للفرد الواحد الذي ارتفع من 51 سنة في عام 1970 إلى 78 سنة في عام 2016 و يرجع الفضل إلى مجهودات الدولة في تحسين القطاع الصحي و الخدمات الصحية التي ساهمت في خفض معدل الوفيات و بالخصوص وفيات الأطفال و الأمهات .

لقد أكدت الدراسات على النتائج الايجابية التي حققتها الجزائر في المجال الصحي من رفع لمتوسط العمر المتوقع وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات و هي في حقيقة الأمر تؤشر لتحسن في مستوى الرعاية الصحية في الجزائر، لكن لم تتطرق الدراستين لجملة الاختلالات التي تعاني المنظومة الصحية.

و لعلّ دراسة الباحثين طفياني بوفاتح كلثومة و بوفاتح ثورية بعنوان " الخدمات الصحية و الانفاق على الصحة في الجزائر بين الفترة 1962-2020"، لامست أهم الاختلالات التي تميزت بها قطاع الصحة في الجزائر، حيث أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود توازن بين النفقات على الصحة و الخدمات الصحية، الناتجة عن اختلالات متعلقة بالتسيير من خلال التركيز على الكم على حساب الكيف، وتلك المرتبطة بكل من التنظيم و الاعلام و تكوين المستخدمين، إلى جانب العقوبات المرتبطة بالقانون والتشريع . كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إعادة النظر في الخريطة الصحية من أجل تحقيق التوازن في توزيع الخدمات الصحية على مختلف المناطق الجغرافية في الوطن. وهذا ما يتفق مع نتائج دراستنا التي أشارت إلى سوء توزيع الخدمات الصحية عبر مختلف مناطق الوطن، حيث تتركز الخدمات الصحية في مدن الشمال و بصفة أقل في المدن الداخلية والهضاب و تعد قليلة في مدن الجنوب، وكذلك الحال في الخدمات الصحية بين الأرياف والمدن.

خاتمة

خاتمة:

انطلقت هذه الدراسة من سؤال أساسي يركز على مدى أهمية التنمية الاجتماعية في النموذج التنموي الجزائري، مع التركيز على أبرز أبعادها مثل: التشغيل والتعليم والصحة والسكن، للإجابة على هذا السؤال، تم اتباع منهجية منظمة تضمنت عدة فصول: حيث تناول الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة، مستعرضاً إشكالية البحث، الفرضيات، أهمية الدراسة وأهدافها، إلى جانب التعريف بالمفاهيم الأساسية وتبسيط الضوء على الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني، فركّز على مفهوم التنمية الاجتماعية ومكانتها في العالم العربي، من خلال تحليل النظريات التنموية المختلفة ومراجعة تجارب النموذج التنموي في الدول العربية بشكل عام، مع إبراز التجربة المصرية كنموذج خاص، وفي الفصل الثالث، تم تناول النموذج التنموي الجزائري بين 1962 و2022، من خلال تحليل وتقييم شامل لمسار التنمية في البلاد، بداية من اقتصاد التخطيط المركزي وصولاً إلى الانتقال نحو الاقتصاد الحر.

أما الفصل الرابع المُعنون بـ: التشغيل والبطالة في الجزائر من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، يتضمّن هذا الفصل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمكانة التشغيل في النموذج التنموي الجزائري عبر المراحل التنموية المختلفة، من خلال تحليل سياسات التشغيل في الجزائر لأكثر من ستة عقود، انطلاقاً من فترة من 1962 إلى 2024، حيث تم عرض أهم البرامج والآليات التشغيلية المستحدثة مع بداية الألفية الثالثة، و في آخر الفصل، عرض وتقييم لأهم الإنجازات والتحديات التي واجهت سياسة التشغيل، و من النتائج المتعلقة بملف التشغيل: إنّ الدولة الجزائرية أولت منذ الاستقلال التشغيل مكانة كبيرة، بوصفه غاية اجتماعية تلبي طموحات الجماهير التي عانت البطالة والفقر في الحقب السابقة، وغاية اقتصادية تتمثل في استثمار الموارد البشرية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأنّ الجزائر تبنت النموذج الاقتصادي المبني على الصناعات المصنّعة الذي يحتاج إلى أيادٍ عاملة مؤهلة، و لقد برز اهتمام الدولة بالتشغيل في ميثاق طرابلس في 1962 و ما تبعه من موثيق و نصوص قانونية، و تجسد هذا الاهتمام في المخططات الاقتصادية المتعاقبة

لقد مرّ التشغيل في الجزائر بمراحل مختلفة حيث عرف انتعاشاً وتطوراً في بعضها وتراجعا في مراحل أخرى، و أكدّ تتبعنا لسياسة التشغيل في الجزائر ارتباطها بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، و بالاستثمار السياسي، وليس باستثمارات إستراتيجية حقيقية تجعله متحرراً من هيمنة العوائد النفطية،

كما يعدّ تغليب الجانب الاجتماعي في التوظيف على حساب النجاعة الاقتصادية من بين أهم أسباب اضطراب معدلات التشغيل.

بينما تضمّن الفصل الخامس المعنون بـ مكانة التعليم في النموذج التنموي الجزائري، مختلف مسارات التعليم والتكوين، بداية بالمنظومة التربوية و قطاع التعليم العالي و التكوين و التعليم المهنيين، حيث تناول التغيرات في السياسة التعليمية عبر المراحل التنموية المختلفة و الأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية للتعليم و مدى إخفاق و نجاح هذه السياسات، و من بين نتائج هذا الفصل، هو أنّ التعليم شهد تطورات كبيرة خاصة في العقود الأولى التي تلت الاستقلال، حيث نجحت السياسة التعليمية إلى حدّ كبير في إحداث قطيعة مع النظام التعليمي الموروث من الحقبة الاستعمارية، من خلال جزأة التعليم وتعريبه بصفة تدريجية، ونجحت في الوصول للقضاء شبه التام على الأمية، وتحقيق نسب تدرس عالية جدا، بالإضافة لبلوغ أرقام جد هامة في إنجاز البنى التحتية لكل أنماط التعليم والتكوين، من مدارس وجامعات ومؤسسات تكوين مهني، تقوم بتخريج أعداد كبيرة من المكوّنين و الإطارات في مختلف المجالات و المستويات، غير أنّ هناك تحدّيات لازالت تواجه التعليم عموما في الجزائر من بينها: ضعف التكوين وانفصاله عن الواقع الاجتماعي، عدم استجابة التعليم والتكوين لمتطلبات السوق.

وتطرّق الفصل السادس المعنون بـ السياسة السكنية في الجزائر إلى الإجابة على المكانة التي أولتها الدولة لقطاع السكن، من خلال إبراز أهم الإنجازات المسجلة في هذا القطاع، و من بين نتائج هذا الفصل: إنّ السياسة السكنية في الجزائر اختلفت باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تميّزت ببداية بطيئة في السنوات الأولى بعد الاستقلال بسبب مغادرة المستعمرين وترك عدد كبير من السكنات الشاغرة، لكن مع مضيّ الوقت واختلاف الظروف وتطوّرها، بدأت تلوح أزمة السكن بقوة، نظرا للنمو السكاني السريع من جهة و موجة النزوح السكاني الكبير من الريف إلى المدينة للعمل في الصناعة وتحقيق ظروف عيش أحسن من جهة أخرى، فقد جعل التطور الديموغرافي الدولة الجزائرية تكثّف من البرامج السكنية خاصة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات و قد ركزت على نمطين من السكن بصفة أساسية: السكن الاجتماعي بغرض توفير السكن للفئات الفقيرة في المدينة، والسكن الريفي و كان الهدف منه وضع حد للنزوح الريفي و إحداث تنمية ريفية تعمل على تثبيت السكان في مناطقهم، لكنّ في نهاية الثمانينات، تأثرت المشاريع السكنية بالأزمة الاقتصادية و تلتها عشرية التسعينات حيث سجلت الفترة عجزا كبيرا في السكن، و مع مطلع الألفية الثالثة، شهد قطاع السكن قفزة نوعية،

خاتمة

بسبب ارتفاع مداخل الدولة التي خصصت مبالغ ضخمة، كما عملت الدولة على تنويع الصيغ السكنية لتناسب مع الفئات الاجتماعية المختلفة، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في إنجاز السكن، وقد أُنجِزت في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أكثر من خمسة ملايين وحدة سكنية، وسجلت الجزائر في مجال السكن إنجازات قياسية لكن تبقى تواجهه عدة نقائص، ترتبط بعدم ملائمة نوعية السكن للخصوصيات الثقافية والاجتماعية للعائلة الجزائرية عموماً.

كما تضمّن الفصل السابع المعنون بـ مكانة الصحة في النموذج التنموي الجزائري، مقارنة نظرية حول التنمية الصحية، و تقييم عام لمجموعة من المؤشرات الصحية في مختلف المراحل التنموية، وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الدولة الجزائرية أولت اهتماماً كبيراً لهذا القطاع منذ الاستقلال، حيث ورثت الجزائر منظومة صحية متهاكلة وضعيفة، ومتركة فقط في المدن الكبرى التي كان يسكنها الفرنسيون والأوروبيون، أما المواطنون الجزائريون فقد كانوا دون رعاية صحية وعرضة للكثير من الأمراض والأوبئة، وشهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في الكثير من المؤشرات الصحية مثل: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في التغطية الصحية من إنجاز للمستشفيات وقاعات العلاج و دور الولادة، كما ازدادت نسبة التغطية الصحية من المستخدمين الأطباء والمرضى والجراحين والصيدلة، بالرغم من هذه الإنجازات لازالت تسجل المنظومة الصحية بعض الاختلالات مثل: عدم التوازن في توزيع الخدمات الصحية عبر مختلف مناطق الوطن، ضعف الخدمات الصحية الناجم عن الاكتظاظ و عدم توفر الأجهزة الطبية المناسبة، ما يضطر المواطنين للتنقل إلى أماكن بعيدة للحصول على الخدمات أو للقطاع الخاص.

وعموماً، يمكننا القول أنّ التنمية الاجتماعية قد احتلت مكانة هامة في النموذج التنموي الجزائري في مختلف المراحل التنموية خاصة من حيث المبادئ والمواثيق والنصوص القانونية، وقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة و رصدت مبالغ مالية معتبرة، لتحقيق وتجسيد ذلك الاهتمام في الميدان من خلال المخططات والمشاريع المختلفة، وتم تحقيق العديد من الإنجازات خاصة مع مطلع الألفية الثالثة التي تميّزت بزيادة مداخل الدولة والاستقرار السياسي، لكن لا زالت تعاني التنمية الاجتماعية من مجموعة من الاختلالات من بينها التبعية للظروف الاقتصادية و غياب الشفافية في التسيير و استمرار الفوارق الجهوية.

• الاقتراحات:

- ✓ ضرورة التركيز على جودة التعليم (نوعية التعليم)، لما لها من تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفرد.
- ✓ ضرورة إيجاد آليات فعالة لرصد واقع سوق العمل و استشرافه، من أجل ضمان تشغيل مخرجات التكوين المهني والتعليم العالي.
- ✓ ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري و تحريره من هيمنة أسعار النفط، كي لا تظل كل القطاعات (التشغيل، الصحة، السكن) رهينة لتقلبات سعر البترول.
- ✓ ضرورة تسريع الخطى نحو رقمنة القطاعات، التي من شأنها إضفاء المزيد من الشفافية و الحدّ من الفساد و الممارسات البيروقراطية.
- ✓ ضرورة إنجاز السكن وفق معايير تستجيب لخصوصيات العائلة الجزائرية، فالسكن يجب أن يتفق مع الخصائص الثقافية والمناخية لكل منطقة من مناطق الوطن.
- ✓ ضرورة تنمية المناطق الريفية والجنوبية، و تغطيتها بمختلف الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية و السكنية، وفتح فرص الاستثمار لتوفير الشغل.
- ✓ دعم العلاقة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع المختلفة، من خلال إرساء آليات للمشاركة في مشاريع بحثية و ميدانية تساعد في حلّ المشكلات الاجتماعية.
- ✓ إنجاز المستشفيات المتخصصة في المناطق الريفية والجنوبية و تزويدها بمختلف الأجهزة الضرورية و الطواقم الطبية المتخصصة، من أجل ضمان العدالة في الخدمات الصحية.
- ✓ تشجيع الثقافة المقاولاتية، و تذليل الصعوبات الإدارية أمام الشباب، و مرافقة المستفيدين من المشاريع، لتقييم أوجه النجاح والإخفاق في سياسات التشغيل.

قائمة المصادر والمراجع

+ قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية:

1. ابتسام حاوشين. (2 ماي، 2010). السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 14(1)، الصفحات 67-94.
2. ابراهيم العيسوي. (2001). التنمية في عالم متغير، ط2. القاهرة: دار الشروق.
3. ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب (المجلد 15). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
4. إحسان حفظي. (2006). علم اجتماع التنمية، الاسكندرية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
5. أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. أحمد السيد النجار. (1998). الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل. القاهرة: وكالة الاهرام للتوزيع والنشر.
7. أحمد زايد. (2008). الدولة بين نظريات التحديث و التبعية ، ط 1. الاسكندرية: نهضة مصر للنشر.
8. أحمد عبد الرؤوف درويش . (2013). قضايا التنمية ف الدول النامية. الاسكندرية: دار الوفاء.
9. أحمد عبد المقتدر شنين. (15 مارس، 2024). انتشار الأمراض المزمنة بدلالة الأقاليم الجغرافية في الجزائر. مجلة معيار، 28(2)، الصفحات 634-648.
10. أحمد فايز النماس. (2000). الخدمة الاجتماعية الطبية، ط1. بيروت: دار النهضة العربية للنشر.
11. أحمد قداري، محمد ساعد، و سعيدة طيب. (2020). الرعاية الصحية في الجزائر - بين مؤشرات التنمية البشرية و الواقع-. مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، 5(1)، الصفحات 134-146.
12. أحمد لشهب. (25 سبتمبر، 2014). صنع السياسة التربوية في الجزائر. مجلة المفكر، 9(2)، الصفحات 255-272.
13. أحمد هني. (1991). اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. أسامة السيد عبد السميع. (2007). مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية: الأسباب، الآثار، والحلول، ط1. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
15. أسماء محمد الصالح. (2009). علم الاجتماع الطبي، ط1. عمان: دار الجنادية.
16. إكرام خالد. (2021). الاقتصاد المصري في نصف قرن. (ترجمة مجدي عبد الهادي ، ط 1، المترجمون) مطابع الهيئة المصرية للكتاب.
17. الاخبارية. (12 جويلية، 2022). الجزائر الرابعة إفريقيا في مؤشر أفضل منظومة صحية. تاريخ الاسترداد 13 مارس، 2025، من <https://elikhbaria.dz>.
18. الإذاعة الجزائرية. (6 ماي، 2024). بن طالب يبرز جهود الدولة في مجال تخفيض مستويات البطالة لدى فئة الشباب. تاريخ الاسترداد 01 جويلية، 2025، من <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/45109>.
19. الإذاعة الجزائرية. (11 أوت، 2024). تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي حول التنمية الاجتماعية والبشرية، السكن الهش: القضاء على نحو 45 ألف وحدة بين 2019-2023. تاريخ الاسترداد 13 07، 2025، من <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/50111>.

قائمة المصادر والمراجع

20. الإسكوا. (2022). أوضاع و سياسات السكن في المنطقة العربية. بيروت: <https://www.unescwa.org/ar/publications>
21. الإسكوا. (2024). بوابة التنمية العربية. تاريخ الاسترداد 08 02، 2025، من <https://www.arabdevelopmentportal.com>
22. الحلاق حسان. (2016). قضايا العالم العربي، ط 4. بيروت: دار النهضة العربية.
23. الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام. تاريخ الاسترداد 06 03، 2025، من <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
24. الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). الفصل 5 الصحة. تاريخ الاسترداد 10 13، 2023
25. الديوان الوطني للإحصائيات. (2021). تاريخ الاسترداد 25 ماي، 2025، من <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
26. الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار. (2020). تقييم الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية و تعليم الكبار 2007-2022. الحصيلة المادية والبشرية.
27. الصادق بوشنافة، و إيمان حيولة. (30 جوان، 2017). التعليم العالي و تحديات التنمية المستدامة حالة الجزائر 1962-2012. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 11(1)، الصفحات 236-258.
28. الصادق مزهود. (1995). أزمة السكن في ضوء المجال الحضاري. الجزائر: دار نور هادف.
29. الصفحة الرئيسية لوزارة التعليم العالي. (2025). إحصائيات القطاع. تاريخ الاسترداد 06 03، 2025، من <https://www.mesrs.dz/index.php/agregats-ar-2024-2025-2>
30. الطاهر الطرابلسي. (2005). النمو والتنمية مفاهيم وتوجهات. عمان: دار مجدلاوي.
31. الطاهر شليحي، و زروق بن موفق. (ديسمبر، 2019). توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة 2010-2014. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 5(2)، الصفحات 97-110.
32. العابد ميهوب. (جوان، 2012). مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي. مجلة علوم الانسان و المجتمع(2)، الصفحات 141-176.
33. العمري عيسات. (2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي و رهانات الفعل التنموي. مجلة تنمية الموارد البشرية، 7(2)، الصفحات 162-185.
34. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (1995). تقرير حول السكن الاجتماعي.
35. المجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2024). التنمية الاجتماعية و البشرية أهم الانجازات و الرهانات 2013-2019. تاريخ الاسترداد 18 جوان، 2025، من https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/sessions_plenieres
36. المعهد الوطني للصحة العمومية. (2023). المسح الوبائي الشهري " ريم" الجزائر الوضع الوبائي لسنة 2020 2023. تاريخ الاسترداد 06 13، 2025، من <https://www.insp.dz/index.php/News/dernieres-publications.html>
37. المكتب العربي للعمل. (2023). دليل السياسات النشطة للتشغيل في الدول العربية. بيروت.
38. النهار العربي. (16 نوفمبر، 2024). قفزة في موازنة قطاع الصحة في الجزائر تحتاج إلى إجراءات رقيقة. تاريخ الاسترداد 03 جوان، 2025، من <https://www.annahar.com/arab-world/north-africa/170845>
39. أمين جلال. (2001). العولمة و التنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي، ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

40. إيمان العباسي. (2020). واقع الخدمات الصحية في الجزائر دراسة مقارنة بين القطاع العام والخاص 2001-2017 ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
41. إيمان مزيان. (5 جانفي، 2025). واقع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر "التحديات و الفرص". *الجغرافيا الاقتصادية*، 2(1)، الصفحات 32-55.
42. باسل البستاني. (2009). *جدلية التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين و موانع التمكين*، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
43. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية. نيويورك:
<https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22overviewar.pdf>
44. بقة بن عرار، و سهام عبد العزيز. (17 ديسمبر، 2023). واقع التنمية الصحية في الجزائر - دراسة تحليلية بولاية سطيف-. *مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية*، 8(7)، الصفحات 587-600.
45. بلعزوز بن علي. (2004). محاضرات في السياسات والنظريات النقدية. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
46. بلقاسم رحالي. (31 ديسمبر، 2015). الاستثمار العمومي والتشغيل و البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013. 12(2)، الصفحات 160-175.
47. بلقاسم سلاطينية. (1996). التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية*. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية: جامعة قسنطينة.
48. بنجامين ستورا. (2012). *تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988*. (صباح ممذوح كعدان، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتابة.
49. بوحفص بوزيد. (2021). واقع المؤشرات الصحية لسكان الجزائر من خلال معطيات المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات 2019. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 13(4)، الصفحات 555-566.
50. جاب الله سيد. (2004). *التعليم والتنمية رؤية نظرية ودراسة واقعية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
51. جلال عكروت، و نوفل سمايلي. (01 جوان، 2024). آفاق و تحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "برنامج الانعاش الاقتصادي" (2020-2024). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 10(1)، الصفحات 279-298.
52. جلول ياسين بن الحاج ، و عابد شريط. (31 ديسمبر، 2016). تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 و انعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري. *التكامل الاقتصادي*، 4(4)، الصفحات 111-136.
53. جمال الدين بابو، و زينب كريم. (29 جوان، 2021). إستراتيجية السياسة السكنية المعتمدة بالجزائر و مدى نجاعتها في التخفيف من أزمة السكن. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، 7(1)، الصفحات 526-541.
54. جمال بلفرد. (24 جانفي، 2017). حكومة الرئيس بن بلة الأولى والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962-سبتمبر 1963. *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*، 3(1)، الصفحات 94-126.
55. جمال جعيل. (7 ديسمبر، 2014). سياسة تنويع الصيغ السكنية، هل يحل أزمة الإسكان في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 4(2)، الصفحات 93-114.
56. جميلة سليمان. (2011). *دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع.
57. حاسين صكوشي، عز الدين نشاد ، و أيوب صكري. (ديسمبر، 2024). آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل "الفترة بين 2008-2021". *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، 8(2)، الصفحات 222-239.
58. حسام الدين عبد الرحمان. (2020). *الاقتصاد والتنمية في الوطن العربي*. القاهرة: دار الفكر العربي.
59. حسان تريكي. (2017). اختلال التوازن بين النمو السكاني و التنمية لصحية في الجزائر: مقارنة سوسيولوجية تحليلية. *مجلة آفاق لعلم الاجتماع*، 7(1)، الصفحات 31-46.

قائمة المصادر والمراجع

60. حسان هامل ، و الصديق ثياقة. (15 مارس، 2024). تطور حركية السوق الشغل في الجزائر (1962-2022) آليات و إحصائيات. *مجلة المعيار*، 28(2)، الصفحات 736-750.
61. حسيبة بن عمار، و عبد النور موساوي. (جوان، 2019). سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة و السياسات النشيطة في الفترة 1999-2016. *مجلة دراسات اقتصادية*، 6(1)، الصفحات 181-204.
62. حسين الوادي محمود، و كاظم جاسم العيساوي. (2007). *الاقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي*، ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
63. حسين بلعجوز، و عبد المطلب بيسار. (2018). مساهمة استيراثية التكوين المهني للدولة في تطوير سوق العمل الجزائري. *مجلة الالتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية*، 1(1)، الصفحات 26-42.
64. حسين رشوان. (2002). *مشكلات المدينة*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
65. حضرية بودرع. (2018). ملتقى حول صناعة المستقبل في السياسات العربية ، 8 ديسمبر 2018. *النهضة العربية بين مقومات التنمية و الديمقراطية و رهان الرشادة*. الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.
66. حكيم يحيوي. (2022). السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال. أطروحة دكتوراه غير منشورة. باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية: جامعة الحاج لخضر باتنة 1.
67. حكيمة العوفي، و عبد الرحمان تسابت. (29 جوان، 2020). تقييم سياسات التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية من 1990-2012. *مجلة الاقتصاد والمالية*، 6(2)، الصفحات 44-65.
68. حمزة عبد القادر. (2020). سياسة التشغيل في الجزائر بين التطبيقات العملية والمتطلبات العالمية (1999-2016). أطروحة دكتوراه غ منشورة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر-3.
69. خديجة لطرش ، و اسماعيل دريوش. (جوان، 2020). واقع التنمية الصحية المستدامة في الجزائر. *مجلة الابراهيمية للعلوم الاجتماعية و الانسانية*، 6(6)، الصفحات 270-291.
70. دافيد هاريسون. (1998). *علم اجتماع التنمية و التحديث*، ط1. (ترجمة محمد عيسى برهوم، المترجمون) عمان: دار صفاء للنشر.
71. دستور 1976. (بلا تاريخ).
<https://majliselouma.dz/userfiles/files/documents/2025/06/constitutions/1976.pdf>
الاسترداد 03 15 2025
72. دلال فراحتية. (10 جوان، 2022). دور الدولة الجزائرية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على مسكن. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية*، 7(1)، الصفحات 960-977.
73. دليلة زرقة. (2016). سياسات السكن والاسكان بين الخطاب و الواقع - دراسة ميدانية بمدينة وهران -، رسالة دكتوراه . وهران: جامعة وهران 2، محمد بن أحمد.
74. رابح قميحة، و رابح لعروسي. (أكتوبر ، 2016). سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور 2001-2014. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، 11(1)، الصفحات 133-155.
75. رافدة الحريري، و عباس الإمامي . (2021). *اتجاهات التنمية الاجتماعية في الألفية الثالثة*، ط1. عمان: كفاءة المعرفة للنشر و التوزيع.
76. رحيمة حوالف. (6 جوان، 2017). واقع الخدمات الصحية في الجزائر بين الانجازات و الصعوبات. *المؤسسة*، 6(6)، الصفحات 219-236.
77. رعد سامي عبد الرزاق التميمي. (2008). *العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي*، ط1. عمان: دار دجلة.
78. رمزي زكي. (1980). *الأزمة الراهنة في الفكر التنموي*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

قائمة المصادر والمراجع

79. ريم بن زيد. (163-82 مارس، 2023). واقع التنمية البشرية في الجزائر و اتجاهاتها. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 17(1).
80. زكي بدوي. (1994). *معجم مصطلحات العلوم الادارية*، "جليزي، فرنسي، عربي"، ط2. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
81. زكي قانة. (2012). *الاصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1989-2010*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير : جامعة الجزائر 3 .
82. زهور بلطرش. (2021). *التمويل العقاري و دوره في الحد من أزمة السكن في الجزائر*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. المدينة: جامعة يحيى فارس.
83. زوييدة بن صديق. (جوان، 2025). *قراءة سوسيو إحصائية لواقع النظام الصحي في الجزائر*. *مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية*، 9(1)، الصفحات 1171-1187.
84. زينب اسماعيل هيشان العشيبات. (1 جويلية، 2022). *دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية*. *مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية*، 3(7)، الصفحات 197-212.
85. سارة منينة. (1997). *التكوين الوظيفي للمدينة الاسلامية*. *مجلة الفكر العربي* (17).
86. سالم محمد خميس الخضوري. (2004). *التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر*، ط1. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
87. سامي النجار. (2010). *إصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
88. سامية زبوج، و خديجة سيخاوي. (2020). *سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر: دراسة إحصائية لبعض المؤسسات المكلفة بالتشغيل*. *مجلة أنسنة للبحوث والدراسات*، 11(2)، الصفحات 30-43.
89. سعاد جراوي. (2022). *التعليم العالي في الجزائر بين الواقع وتحديات العولمة*. *مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة والمالية*، 11(1)، الصفحات 545-566.
90. سعاد شليغم. (2016). *أزمة البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر*. أطروحة دكتوراه . الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3.
91. سعدية زايدي . (2019). *سياسات التشغيل في الجزائر*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة باتنة 1.
92. سعدية قصاب، و فاطمة الزهرة عيدودي. (جوان، 2016). *سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2014: تشخيص و تقييم*. *معارف* (20)، الصفحات 36-51.
93. سعيدة حبي، و رضا قجة. (15 سبتمبر، 2021). *القيادة التشاركية في ظل مرحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية* "رؤية سوسيو اقتصادية". *مجلة المعيار*، 25(58)، الصفحات 960-972.
94. سلمان بن قيلة، و الطاهر بومدفع. (30 أكتوبر، 2021). *كروولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة*. *مجلة معيار*، 25(8)، الصفحات 592-610.
95. سلمى مميش. (2020). *البدائل الممكنة لتمويل قطاع السكن في الجزائر*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارة و الادارة: جامعة الجزائر 3.
96. سلوى عثمان الصديقي، و رمضان السيد. (2004). *الصحة العامة و الرعاية الصحية من المنظور الاجتماعي*. القاهرة: دار المعارف الجامعية.
97. سليمان أعراج. (07 جوان، 2023). *التعليم و رهانات المستقبل*. *دفاتر السياسة والقانون*، 15(2)، الصفحات 272-281.
98. سمير شقوق. (13 سبتمبر، 2014). *استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)*. *مجلة جامعة القدس المفتوحة* (38)، الصفحات 355-389.

قائمة المصادر والمراجع

99. سميرة كرمين . (سبتمبر، 2021). تقييم فعالية نتائج السياسة الصحية في الجزائر - دراسة تحليلية - . *مجلة البحوث و الدراسات التجارية*، 5(2)، الصفحات 61-79.
100. سهام محمد بصل محمد. (جويلية، 2019). مراحل تطور الاقتصاد المصري. *مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد* (14).
101. سوزان كالفرت ، و كالفرت بيتر. (2000). *السياسة و المجتمع في العالم الثالث*. (ترجمة عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، المترجمون) النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.
102. سيف الدين موسى، و فاطمة الزهراء عكاكة. (15 ماي، 2023). تقييم صيغ الإسكان في الجزائر. *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، 7(1)، الصفحات 295-308.
103. سيو وورلد. (2 أبريل، 2024). *الدول ذات أفضل أنظمة الرعاية الصحية 2024*. تاريخ الاسترداد 17 مارس، 2025، من <https://ceoworld.biz/2024/04/02/countries-with-th>
104. شوقي قاسمي. (جوان، 2015). التشريع للحق في السكن بين المنظور الدولي و واقع الالتزام المحلي. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 7(19)، الصفحات 51-59.
105. شوقي قاسمي، و صباح سليمان. (19 ديسمبر، 2019). السكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء. *مجلة العلوم الانسانية*، 19(2)، الصفحات 214-232.
106. صارة شريفي، و محمد حداد. (ديسمبر، 2018). دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2017. *مجلة دراسات اقتصادية*، 5(2)، الصفحات 185-207.
107. صباح غربي، و عمار رواب. (2011). التكوين المهني و التشغيل في الجزائر. *الأكاديمية دراسات الاجتماعية و الانسانية*، 3(1)، الصفحات 66-73.
108. صبحي محمد قنوص. (1999). *أزمة التنمية، ط 2*. القاهرة: الدار الدولية للنشر و التوزيع.
109. صبرينة بن شيبان. (2021). تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019 . أطروحة دكتوراه غ منشورة. الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3.
110. صندوق النقد العربي. (17 جانفي، 2025). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024*. تاريخ الاسترداد 03 جوان، 2025، من <https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqrry-alaqtsady-alrby-almwhd/altqrry-alaqtsady-alrby-almwhd-2024>
111. صونيا العيادي، و عبد الرحمان برقوق. (مارس، 2013). التنمية السياسية النشأة والمفهوم. *مجلة علوم الانسان والمجتمع*، 2(1)، الصفحات 85-106.
112. طارق عبد الرؤوف عامر . (2015). *أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، ط 2*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
113. طامشة بومدين . (جانفي، 2013). التنمية في الوطن العربي من أيديولوجية التغريب إلى دواعي التأصيل والتجديد. *مجلة أكاديمية*، 1(1)، الصفحات 43-62.
114. طفياني مولودة بوفاتح كلتومة، و ثورية بوفاتح. (22 أبريل، 2023). الخدمات الصحية و الانفاق على الصحة في الجزائر 1962-2020. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 9(1)، الصفحات 357-374.
115. طلعت مصطفى السروجي. (2009). *التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
116. عائشة بدر. (جانفي، 2021). نظريات التنمية لدى المفكرين العرب. *مجلة آفاق علمية*، 13(1)، الصفحات 45-60.

قائمة المصادر والمراجع

117. عائشة إيدار . (2017-2018). سياسة التشغيل و التنمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. 3. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ،أطروحة دكتوراه.
118. عائشة بن نوي . (27 ديسمبر، 2020). سياسة التشغيل في الجزائر: الآليات و البرامج. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*، 1(2)، الصفحات 37-47.
119. عائشة بن نوي. (1 جوان، 2020). سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية و الإصلاح التربوي في ظل التحديات. *مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد* (63)، الصفحات 135-149.
120. عائشة بوشيشي ، سمية مكوي، و فاطمة بوشيشي. (سبتمبر، 2015). المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013. *منشورات البحث و الحوكمة و الاقتصاد الاجتماعي*، 1(1)، الصفحات 46-66.
121. عبد الباسط هويدي ، و عبد اللطيف قنوعة. (ديسمبر، 2014). الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية. *مجلة رؤى اقتصادية*، 4(7)، الصفحات 175-185.
122. عبد الجواد بكر. (2003). *السياسات التعليمية و صنع القرار*. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
123. عبد الحكيم م رابط. (2022). تحليل السياسات العامة الجزائرية في مجال العمل و التشغيل. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم السياسية: جامعة الجزائر.
124. عبد الرحيم تمام أبو كريشة . (2003). *دراسات في علم اجتماع التنمية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
125. عبد الرزاق بن الزاوي، و عبد المنعم بن فرحات. (2016). دراسة تقييمية لمؤشرات الخدمة الصحية في ظل التحولات التنظيمية لقطاع الصحة العمومي بالجزائر. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 9(2)، الصفحات 559-585.
126. عبد الرزاق صغور. (2008). بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة الجزائر.
127. عبد السلام فيلالي. (ديسمبر، 2021). استراتيجيات التنمية في الجزائر: مراحل نحو إقلاع منتظر. *مجلة دفاتر المتوسط*، 6(2)، الصفحات 9-30.
128. عبد العالي دبله. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة*. مصر: دار الفجر.
129. عبد العالي دبله. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والسياسة والمجتمع*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
130. عبد العزيز حازم الببلاوي. (1998). *الاقتصاد العربي في عصر العولمة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
131. عبد الغني علي منصور السبي. (جانفي، 2022). نهج تنموي جديد متضمن بمفهوم التنمية المستدامة. <https://online.fliphtml5.com/wdvdh/atex/#p=1>.
132. عبد القادر بوطيل. (1 جويلية، 2022). البطالة والتشغيل في الجزائر. *مجلة متون*، 15(3)، الصفحات 159-175.
133. عبد القادر محمد عطية. (1997). *النظرية الاقتصادية الكلية*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع.
134. عبد الكريم لكل. (31 ديسمبر، 2021). تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية و التطبيق. *مجلة البحوث التاريخية*، 5(2)، الصفحات 458-490.
135. عبد اللطيف بن أشنهو. (1982). *التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
136. عبد الله المقرمي. (1991). *الاتجاهات النظرية لثراث التنمية و التخلف*، ط. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

قائمة المصادر والمراجع

137. عبد الله شريط. (1986). مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الأيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
138. عبد المجيد الشاعر، أبو الرب يوسف، و رشدي قطاس. (2000). علم الاجتماع الطبي، ط1. عمان: دار اليازودي العلمية.
139. عبد المجيد بوقرة. (30 ديسمبر، 2016). ثقافة الجودة في المؤسسة الجزائرية في مرحلة التسيير الذاتي من منظور ما بعد الاستعمار. الحوار الفكري، 11(12)، الصفحات 505-520.
140. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
141. عبد المنعم مكاحلية. (5 فيفري، 2023). السياسة التعليمية في الجزائر (الأهداف و العوائق). مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، 5(1)، الصفحات 84-95.
142. عبلة زعروري، و شوقي قاسمي. (31 ديسمبر، 2024). واقع السياسة السكنية (التجربة الجزائرية أنموذجا) قراءة لمسيرة 60 سنة من التطور. مجلة التغير الاجتماعي، 9(2)، الصفحات 79-101.
143. عتيقة جعجع ، و حكيم حلاب. (29 ديسمبر، 2023). التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي تحليل سوسيوي اقتصادي لتجربة الجزائر: (1967-1989). مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية - بحوث و دراسات -، 10(1)، الصفحات 238-263.
144. عدالة بن مهدي، و صالح زياني. (جوان، 2022). التشغيل و إشكالية البطالة في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، 6(1)، الصفحات 166-181.
145. عز الدين صابري، و هجيرة العربي الشريف. (جويلية، 2023). انعكاسات التنمية البشرية الصحية على الاتجاهات الديمغرافية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 12(3)، الصفحات 339-354.
146. عزت حجازي. (1985). التحدي _ التنمية والتخلف في الوطن العربي _، ط 1. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
147. عصمت ابراهيم مطاوع. (2002). التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.
148. عكروت جلال، و نوفل سمايلي. (01 جوان، 2024). آفاق و تحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "برنامج الانعاش الاقتصادي" (2020-2024). مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، 10(1)، الصفحات 279-298.
149. علي جبلاحي ، و عبد القادر جلال. (01 جوان، 2025). دور برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، 14(1)، الصفحات 128-145.
150. علي جغدلي. (جوان، 2020). مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر. مجلة معارف، 15(1)، الصفحات 313-336.
151. علي غربي، و آخرون. (2003). تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. القاهرة: دار الفجر.
152. علي مناد، و وهيبة حليمي. (30 جوان، 2021). دور التكوين المهني في التخفيف من ظاهرة البطالة: دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2016. مجلة التكامل الاقتصادي، 9(2)، الصفحات 365-384.
153. علي موسى غادة. (أكتوبر، 2023). فلسفة التنمية العربية بين التبعية و ملكية النموذج. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، 21(20)، الصفحات 103-155.
154. عماد معوشي. (2021). واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر و مصر. مجلة المعيار، 25(59)، الصفحات 932-954.

قائمة المصادر والمراجع

155. عمار حميود ، و نادية زوقارت. (2020). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 7(1)، الصفحات 249-268.
156. عمار علواني، و أنس عرار. (30 جوان، 2024). الثقافة الصحية و دورها في الحد من تفشي الأمراض المزمنة وسبل الوقاية منها: دراسة انثروبولوجية. *مجلة انثروبولوجيا*، 10(1)، الصفحات 133-144.
157. عميروش بوشلاغم، و منصف شرفي. (ديسمبر، 2017). واقع و آفاق المنظومة الصحية في الجزائر. *دراسات اقتصادية*، 4(3)، الصفحات 9-30.
158. فاطمة مختاري، و زهية مختاري. (جوان، 2023). واقع الأداء اللغوي عند الطلاب الجامعيين في الجزائر. *مجلة بدايات*، 5(2)، الصفحات 1-14.
159. فرنك جندر. (1974). *دراسات في التغير الاجتماعي*. (محمد علي محمد و آخرون، المترجمون) الاسكندرية: دار الكتب الجامعية.
160. فريدة معارفي. (12 أبريل، 2022). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2019). *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال*، 11(1)، الصفحات 87-110.
161. فضيل عبد القادر. (2009). *المدرسة في الجزائر - حقائق و إشكالات*. ط1. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
162. فضيلة أعمار. (2015). استراتيجية التكوين المهني في تثمينها للمورد البشري و دفعها للمسار التنموي، أطروحة دكتوراه غ منشورة. الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة الجزائر 2.
163. فضيلة غرابية، و فريدة العيفاوي. (08 ماي، 2016). 4(7)، الصفحات 55-66.
164. فليح حسن خلف. (2007). *الاقتصاد الكلي*. عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
165. فؤاد شقير. (2004). *التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
166. فؤاد حيدر. (1990). *التنمية و التخلف في العالم العربي*، ط1. بيروت: دار الفكر العربي.
167. فوزية خلوط. (2013). برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة. *مجلة العلوم الإنسانية* (29)، الصفحات 97-113.
168. فيصل محمود الغرابية. (2010). *أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية*. عمان: دار يافا للنشر و التوزيع.
169. قناة الشروق العامة. (9 جويلية، 2023). *مؤشر الصحة العالمي*. تاريخ الاسترداد 12 مارس، 2025، من WWW.ECHOROUKONLINE.COM الجزائر الثانية إفريقيا:
170. كريم زرمان. (جوان، 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009. *أبحاث اقتصادية و إدارية* (7)، الصفحات 189-223.
171. كريمة بلخاز، و كريمة بوعزيز. (2024). تطور مؤشرات الصحة في الجزائر من خلال نتائج المسح الغنقودي المتعدد المؤشرات MICS6. *مجلة المنظومة الرياضية*، 11(1)، الصفحات 838-848.
172. كريمة جباري. (2021). الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه.
173. كلثوم مسعودي. (2018). التكوين والادماج المهنيين في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ منشورة. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة محمد خيضر بسكرة.
174. كمال زموري. (2018). قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل الاصلاحات نظام (ل م د). *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 1(3)، الصفحات 67-89.

قائمة المصادر والمراجع

175. كمال صدقاوي. (ديسمبر، 2015). الدروس الخصوصية في المنظومة التربوية بين الأسباب و التأثير على التحصيل الدراسي للتلاميذ في الامتحانات الرسمية. مجلة معارف (19)، الصفحات 89-131.
176. كمال طارق ، و أنور حافظ . (2009). المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الادمان والبطالة. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية.
177. كمال قويدر. (2021). تقييم واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر و سبل ترقيتها 1992-2021. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارة و الإدارة: جامعة الجزائر 3.
178. كوليز بيتي، و جيف مولين. (2004). التعليم المرن في عالم رقمي، ط1. (بهاء شاهين، المترجمون) القاهرة: مجموعة النيل العربية.
179. لزهارى زواويد، عبد الجليل طواهرى، و مختار بونقاب. (جوان، 2018). سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح). المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي (2)، الصفحات 44-63.
180. للمستوطنات البشرية برنامج الأمم المتحدة. (2021). السكن كحق من حقوق الإنسان. نيروبي: <https://unhabitat.org/sites/default/files/2023/04/2304593a.pdf>
181. ليلى عدة ، و فطيمة سالمى. (ماي، 2018). سياسات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال و مخلفاتها الاقتصادية و الاجتماعية. (1)، الصفحات 49-62.
182. ليلى جماد ، و سامية زيتوني. (2014). تحليل سوسيوتاريخي لتطور نظام التكوين المهني الجزائري منذ الاستقلال. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2(4)، الصفحات 139-159.
183. مجد الدين خمش. (2004). الدولة والتنمية في إطار العولمة ، ط1. عمان: دار مجدلاوي.
184. مجلس المحاسبة . (2024). التقرير السنوي 2024. تاريخ الاسترداد 07 14، 2025
185. مجموعة البنك الدولي. (2024). إجمالي البطالة. تاريخ الاسترداد 2025 جويلية، 5، من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>
186. محفوظ عرابي. (2020). إرساء دعائم التنمية الصحية المستدامة في الجزائر من أجل تحسين ظروف المعيشة و تحقيق رفاهية المجتمع. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 3(2)، الصفحات 1-9.
187. محمد العربي ولد خليفة. (2017). المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. الجزائر: موقع للنشر.
188. محمد الهادي عفيفي. (1974). في أصول التربية الاصول الفلسفية للتربية. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.
189. محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999، ج1). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
190. محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999، ج2). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
191. محمد بن عودة. (30 أبريل، 2023). مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية. التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962-2000، 8(1)، الصفحات 247-260.
192. محمد بوعيزة، و يوسف حديد. (2019). سوسيولوجيا المدرسة والمعلم. مجلة آفاق علمية، 11(1)، الصفحات 427-432.
193. محمد خماد. (أكتوبر، 2022). واقع اصلاحات المنظومة التربوية في المدرسة الجزائرية. مجلة قيس للدراسات الانسانية و الاجتماعية، 6(2)، الصفحات 1617-1632.
194. محمد طویل. (2019). المؤشرات الديمغرافية للانتقال الابدبيولوجي من الأمراض المتنقلة إلى الأمراض غير المتنقلة. مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 11(1)، الصفحات 133-144.

قائمة المصادر والمراجع

195. محمد عارف نصر. (1992). *نظرية التنمية السياسية المعاصرة*. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
196. محمد عبد الفتاح محمد. (2003). *التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
197. محمد عبد المولى الدقس. (2005). *التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق*، ط2. عمان: دار مجدلاوي.
198. محمد علي داهش. (2014). *المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية و التغيير*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
199. محمد لمين هيشور. (جويلية، 2017). قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات و التوجهات الجديدة. *مجلة العلوم الاجتماعية* (25)، الصفحات 214-234.
200. محمد محمود الجوهرى. (2010). *علم اجتماع التنمية*، ط1. عمان: دار المسيرة.
201. محمد ملاح. (2024). آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي. تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، أطروحة دكتوراه.
202. محمد نديم بساطة. (1965). *الاقتصاد السياسي*، ط1. حلب: مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية.
203. محمد هبول. (2022). *الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)*. محاضرات في مقياس *اقتصاد جزائري*. ميلة، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير : المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف.
204. محمود سمالي، و سعيدة بن عمارة. (جوان، 2022). إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم و تحديات النوع. *مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات*، 8(1)، الصفحات 106-126.
205. مدني بن شهرة. (2009). *الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل* (الإصدار ط1). الجزائر: دار حامد للطباعة و النشر والتوزيع.
206. مراد بن حرز الله. (30 جوان، 2020). أزمة السكن في الجزائر و طرق معالجتها. *مجلة العلوم الإنسانية*، 4(3)، الصفحات 226-248.
207. مراد جنيدي. (2015). *الإصلاحات و الانعاش الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية* -. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية: جامعة الجزائر 3.
208. مصطفى حنفي. (2007). *العولمة و التنمية الاقتصادية في الوطن العربي*. القاهرة: دار الفجر.
209. مصطفى عبد الله الكفري. (23 مارس، 2004). أهم عوائق التنمية في الدول العربية. *الحوار المتمدن* (565).
210. مصطفى عوفي، و سهام وناسي. (01 جويلية، 2014). النمو الحضري و مشكلة السكن والإسكان -دراسة بمدينة باتنة-. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 8(2)، الصفحات 123-136.
211. مفيدة مقورة. (20 أوت، 2018). السياسات الاجتماعية المنتهجة في حل الأزمات الاجتماعية: دراسة في أزمتي البطالة و السكن. *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*، 6(3)، الصفحات 8-27.
212. مناد العالية، و عاشور مزريق. (03 مارس، 2020). مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019. 16(22)، الصفحات 207-222.
213. منال طلعت محمود. (2001). *التنمية و المجتمع*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
214. منظمة الصحة العالمية. (26 مارس، 2025). *التغطية الصحية الشاملة*. تاريخ الاسترداد 02 06، 2025، من [https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-\(uhc\)](https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-(uhc))
215. منى جغبال، و عبد الفتاح العلمي. (30 جويلية، 2025). البرامج السكنية المطروحة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1969-2019. 19(1)، الصفحات 809-830.

قائمة المصادر والمراجع

216. منى قحام ، و علي حميدوش . (16 جوان، 2023). التجربة التنموية الجزائرية بين سقف الطموحات و تواضع الانجازات في خضم الأزمات الدولية، أين تكمن الحلول. *مجلة مدارات سياسية*، 7(1)، الصفحات 117-142.
217. مهدي عدنان. (2018). *التعليم في الجزائر أصول و تحديات، ط1*. المتقف للنشر والتوزيع.
218. مهدي عوارم . (2017). سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر دراسة في سياسات التشغيل، أطروحة دكتوراه. سطيف، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية: جامعة سطيف.
219. ميلود بلعالية. (جوان، 2019). مؤتمر جبهة التحرير الوطني - الجزائر 16 21 أبريل 1964: قراءة يف التفاعلات و الصعوبات. *الحوار المتوسطي*، 10(2)، الصفحات 448-465.
220. ناجي سفير. (1989). *محاولات التحليل الاجتماعي، الجزء الثاني*. (الأزهر بوغوبوز، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
221. ناجية صالح، و فتيحة مخناش. (ديسمبر، 2012). واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) و آفاق النمو الاقتصادي. *مجلة رؤى اقتصادية*، الصفحات 168-186.
222. نادية سعيد عيشور. (2018). *سوسيولوجيا الصحة في المجتمع الجزائري*. قسنطينة: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر و التوزيع.
223. ناصر دادي عدون، و عبد الرحمان العايب . (2010). *البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
224. نبيل بوفليح . (2013). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*، 9(9)، الصفحات 42-53.
225. نزيهة رنان ، و شافية جاب الله. (29 جوان، 2020). التكوين المهني و تلبية احتياجات السوق في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية*، 14(3)، الصفحات 381-400.
226. نزيهة زمورة. (جانفي، 2022). واقع جودة الخدمات الصحية في الجزائر بين الإنجازات و التحديات. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 11(1)، الصفحات 41-56.
227. نصر الدين عيساوي، و ابراهيم براهيمية . (جوان، 2014). نحو تفعيل دور الهياكل الصحية القاعدية للمنظومة الصحية الجزائرية. *مجلة العلوم الانسانية*، ب(41)، الصفحات 357-373.
228. نصيرة صالح، و شعيب قماز. (جويلية، 2019). مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وق مضامين المخططات التنموية و الاقتصادية (2001-2019). *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 8(15)، الصفحات 104-118.
229. نزال يدروج. (2020). استراتيجية التشغيل في الجزائر و آثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030 ، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر.
230. نور الدين بن الطاهر. (2 جانفي، 2023). جودة المناهج التربوية و دورها في تفعيل العملية التعليمية. *مجلة الإناسة و علوم المجتمع*، 6(2)، الصفحات 79-90.
231. نور الدين عسال. (01 ديسمبر، 2014). الأوضاع الصحية و الغذائية خلال الثورة التحريرية 1954-1962. *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية*، 6(2)، الصفحات 169-183.
232. نور الصباح عنكوش. (2016). السياسة العامة للسكن في الجزائر بين الأزمة و الحكامة. *مجلة البحوث و الدراسات* (22)، الصفحات 223-238.
233. هجيرة بن ساسي، و عابد شريط. (31 ديسمبر، 2021). تحليل التطور في مستوى التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015. *مجلة مالك بن نبي للبحوث و الدراسات*، 3(2)، الصفحات 11-35.
234. هدى بن محمد . (جانفي، 2020). عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *مجلة كلية السياسة و الاقتصاد* (5)، الصفحات 35-68.

قائمة المصادر والمراجع

235. هدى علي عبد الحميد. (أفريل، 2019). اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات التنموية. مجلة دراسات، 20(2).
236. هشام بوبكر. (2014). التكوين المهني واستراتيجية تطويره في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 20(2)، الصفحات 283-295.
237. وردة لواتي. (2023). التكوين المستمر للمعلم أثناء الخدمة و دوره في تعزيز مهارة القراءة. مجلة التعليمية، 13(3)، الصفحات 429-441.
238. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2025). إحصائيات القطاع. تاريخ الاسترداد 3 جوان، 2025، من <https://www.mesrs.dz/index.php/agregats-ar-2024-2025-2>
239. وزارة السكن و العمران . (2025). انجازات البرامج الخماسية للفترة 2010-2014 2015-2019. تاريخ الاسترداد 25 07، 2025، من <https://www.mhuv.gov.dz>
240. وزارة السكن والعمران والمدينة. (2025). الصفحة الرئيسية.
241. وسام بوقجان. (2022). دور التدخل الحكومي في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 . أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية: المركز الجامعي ميلة.
242. وفاء قاسمي، و يوسف سعدون. (جوان، 2018). المنظومة الصحية الجزائرية و إشكالية البحث عن تحقيق تنمية صحية: نحو مقاربة سوسيولوجية تكاملية. مجلة التواصل في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 24(53)، الصفحات 274-292.
243. وهيبة بشرير. (10 جوان، 2015). نظرة تقييمية و نقدية لمؤتمر طرابلس 1962. مجلة تاريخ المغرب العربي، الصفحات 134-146.
244. وورلدوميتر. (2025). سكان الجزائر. تاريخ الاسترداد 01 07، 2025، من <https://www.worldometers.info>
245. يوسف أزروال . (جويلية، 2019). ظاهرة التخلف و مسألة التنمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 8(15)، الصفحات 44-64.

المراجع باللغة الأجنبية

246. brahimi, a. (1991). *l economie algerienne*. alger: opu.
247. Gilles , f., & Philippe, D. (1990). *Economie du Travail*. Paris: Armand colin.